



التربية على المواطنة: المشاركة المدنية-المواطنة الرقمية

الإشراف: البروفسور هيام إسحق

التنسيق: البروفسور إيلي مخايل

فريق البحث:

- الدكتورة بلانش أبي عسّاف
- الدكتورة وديعة خوري : الفصل السابع
- السيّد ليون كلزي : الفصل السادس
- البروفسور نديم منصوري : الفصل الثامن
- البروفسور إيلي مخايل
- الدكتورة ميرنا مزوّق : الفصل الرابع
- السيّدة سهير زين : الفصل الخامس

الباحثون المساعدون:

- السيّدة ميرفت المصري
- السيّد هرير دانا جيزيان

المراجعة اللغويّة والتدقيق:

- السيّد ليون كلزي

التنفيذ الميداني : مكتب البحوث التربويّة - المركز التربويّ للبحوث والإنماء (CRDP)

جدول المحتويات

١	الملخص التنفيذي
٣	الفصل الأول: مقدمة
٣	I. الخلفية
٣	II. الغاية والأهداف
٤	III. أهمية الدراسة
٥	الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات
٥	I. المواطنة والتربية على المواطنة
٥	II. أهمية التربية على المواطنة
٦	III. المشاركة والتفاعل المدني
٧	IV. التربية على المواطنة الديمقراطية
٢٢	الفصل الثالث: المنهجية
٢٢	I. عينة الدراسة
٢٤	II. جمع البيانات الكمية
٢٤	III. جمع البيانات النوعية
٢٥	IV. تحليل البيانات
٢٥	V. القيود البحثية
٢٧	الفصل الرابع: نتائج الاستبيان حول التربية على المواطنة / المتعلمون
٢٧	I. القسم الأول: البيانات الديموغرافية
٢٩	II. القسم الثاني: فهم المواطنة والمسؤوليات المدنية
٣٣	III. القسم الثالث: التربية المدنية
٣٦	IV. القسم الرابع: المشاركة المدنية في المدارس
٤٥	V. القسم الخامس: اقتراحات عملية لإشراك الشباب بشكل أفضل في الأنشطة المدنية والمجتمعية
٤٨	VI. خاتمة الفصل
٤٩	الفصل الخامس: نتائج الاستبيان حول التربية على المواطنة / المعلمون
٤٩	I. مقدمة
٤٩	II. القسم الأول: التوزيع الديموغرافي وسنوات الخبرة
III	

القسم الثاني: فهم المواطنة والتربية المدنية.....	٥٢	III.
القسم الثالث: التعليم والتعلم.....	٥٧	IV.
القسم الرابع: التحديات والمقترحات.....	٧٣	V.
القسم الخامس: التوصيات.....	٨٣	VI.
الخلاصة.....	٨٣	VII.
الفصل السادس :نتائج الاستبيان الموجّه إلى مديري/مديرات المدارس		
مقدمة.....	٨٥	I.
القسم الأول : وصف العينة.....	٨٦	II.
القسم الثاني : فهم المواطنة والتربية المدنية.....	٨٨	III.
القسم الثالث : المناهج الدراسية.....	٩٢	IV.
القسم الرابع : مشاركة المتعلمين ومكتسباتهم.....	٩٨	V.
القسم الخامس : التطور المهنيّ والدعم.....	١٠٠	VI.
القسم السادس : مشاركة الوالدين.....	١٠٣	VII.
القسم السابع : التحديات والاتجاهات.....	١٠٦	VIII.
خلاصة.....	١١٤	IX.
الفصل السابع: نتائج استبيان أولياء الأمور		
وصف العينة.....	١١٧	I.
تصوّرات أولياء الأمور واقتراحاتهم لتعزيز المشاركة والانخراط.....	١١٨	II.
الارتباط بين المتغيّرات الديمغرافية والقيم المدنية.....	١١٩	III.
تأثير أولياء الأمور في التربية على المواطنة والمشاركة المدنية.....	١٢٣	IV.
الارتباطات بين تكرار المناقشات حول المواضيع المدنية ومدى إدراك أهميّة هذه المواضيع.....	١٢٤	V.
أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة.....	١٢٥	VI.
مستويات الانخراط المدني.....	١٢٨	VII.
مستويات الاستعداد المدني.....	١٣٢	VIII.
تعاون أولياء الأمور مع المدارس.....	١٣٣	IX.
تصوّرات أولياء الأمور واقتراحاتهم لتعزيز الانخراط والمشاركة المدنية.....	١٣٨	X.
التحدّيات: تحليلها وطرق التعامل معها.....	١٣٩	XI.
الخاتمة.....	١٤٦	XII.

١٤٨	التوصيات لتعزيز الانخراط والمشاركة المدنية.....	XIII.
١٥٠	_____	الفصل الثامن :المواطنة الرقمية
١٥٠	القسم الأول : المواطنة الرقمية من وجهة نظر المتعلمين.....	I.
١٥٧	القسم الثاني : المواطنة الرقمية من وجهة نظر المعلمين.....	II.
١٦٦	القسم الثالث : المواطنة الرقمية من وجهة نظر مديري المدارس.....	III.
١٧٧	القسم الرابع : المواطنة الرقمية من وجهة نظر أولياء الأمور.....	IV.
١٨٨	القسم الخامس : المواطنة الرقمية واستعراض آراء الأطراف الأربعة (المديرين، والمعلمين ، وأولياء الأمور، والمتعلمين).....	V.
	القسم السادس : التوصيات المشتركة بين الأطراف الأربعة والتوصيات الخاصة بكل طرف.....	VI.
	١٩٨	
٢٠١	الخاتمة.....	VII.
٢٠٢	_____	الفصل التاسع: تحليل البيانات النوعية
٢٠٢	مقدمة.....	I.
٢١٠	خاتمة.....	II.
٢١٢	_____	الفصل العاشر: مقارنات بين نتائج الاستبيانات والمقابلات
٢١٢	فهم المواطنة والتربية على المواطنة.....	I.
٢١٨	التعليم والتعلم.....	II.
٢٢١	تحديات التربية على المواطنة.....	III.
٢٢٢	توصيات مديري المدارس والمعلمين.....	IV.
٢٢٥	_____	الفصل الحادي عشر: خاتمة وتوصيات
٢٢٥	خاتمة.....	I.
٢٢٦	توصيات لتعزيز التربية على المواطنة.....	II.
٢٣٨	_____	المراجع (باللغة العربية)
٢٣٩	_____	المراجع (باللغة الانكليزية)
٢٤٣	_____	الملاحق
٢٤٤	الملحق أ: الكفايات اللازمة للمشاركة المواطنة.....	I.
٢٤٩	الملحق ب: الأطر الدولية لكفايات المواطنة الرقمية.....	II.
٢٥٤	استبيان موجه للمتعلمين.....	III.
٢٦٣	استبيان موجه للمعلمين.....	IV.

٢٧٤	استبيان موجه إلى مديري/مديرات المدارس	V.
٢٨٤	استبيان موجه إلى أولياء الأمور	VI.
٢٩٣	مسودة شبكة المقابلات – المنظمات غير الحكومية	VII.
٢٩٥	مسودة شبكة المقابلات – الخبراء وصناع القرار	VIII.
٢٩٧	مراجعة أدبيات التربية على المواطنة – السيدة سهير زين	IX.
٣٧٩	قائمة البرامج المنفذة من قبل الجمعيات	X.
٣٨٣	لائحة بأسماء الخبراء	XI.
٣٨٥	وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – المشاركة في هذه الدراسة ...	XII.

الرسوم البيانية

٢٧	رسم بياني ١: التوزيع الديموغرافي للمتعلّمين حسب المحافظة
٢٨	رسم بياني ٢: التوزيع الديموغرافي للمتعلّمين حسب مكان الإقامة
٢٩	رسم بياني ٣: أهمية التربية على المواطنة والمسؤوليات المدنية للشباب على أساس الجنس
٣٠	رسم بياني ٤: تعريف المواطنة الفاعلة
٣٠	رسم بياني ٥: الفرق في إدراك المواطنة الفاعلة بين المتعلّمين الذكور والإناث
٣١	رسم بياني ٦: تعريف المواطنة الفاعلة ونوع المنهاج الدراسي
٣١	رسم بياني ٧: دور الديمقراطية في تعزيز المشاركة المدنية
٣٢	رسم بياني ٨: مكونات الخير العام في المجتمع
٣٤	رسم بياني ٩: التأثير على فهم المواطنة بين المتعلّمين الذكور والإناث
٣٥	رسم بياني ١٠: مستويات المشاركة عبر المدارس فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالمشاركة المدنية
٣٥	رسم بياني ١١: المشاكل الرئيسية التي يعاني منها النظام التعليمي الحالي فيما يتعلق بالتربية على المواطنة
٣٧	رسم بياني ١٢: المستوى العام للمشاركة المدنية
٣٧	رسم بياني ١٣: المشاركة في المنظمات المدرسية
٣٧	رسم بياني ١٤: أنواع المشاركة في المنظمات المدرسية
٣٨	رسم بياني ١٥: الرغبة في تولي أدوار قيادية في الأنشطة المدنية في المدرسة
٣٩	رسم بياني ١٦: الرغبة في تولي أدوار قيادية والجنس
٣٩	رسم بياني ١٧: المشاركة في أنشطة المواطنة حسب نوع المدرسة
٣٩	رسم بياني ١٨: الطابع الطوعي للمشاركة
٤٠	رسم بياني ١٩: خبرة التطوع في المجتمع المحلي
٤١	رسم بياني ٢٠: استعداد المدرسة للمشاركة المدنية

٤١	رسم بياني ٢١: أماكن الأنشطة المدنية.....
٤٢	رسم بياني ٢٢: عوامل التحفيز للمشاركة المدنية.....
٤٢	رسم بياني ٢٣: عوامل التحفيز للمشاركة في النشاط المدني والجنس.....
٤٣	رسم بياني ٢٤: عوائق المشاركة المدنية.....
٥١	رسم بياني ٢٥: النسبة المئوية لأعمار المعلمين.....
٥١	رسم بياني ٢٦: النسبة المئوية لنوع المدرسة التي يعلّم فيها المعلمون حاليًا.....
٥٢	رسم بياني ٢٧: سنوات الخبرة في التعليم.....
٥٢	رسم بياني ٢٨: النسبة المئوية لتعريف المواطنة الفاعلة.....
٥٣	رسم بياني ٢٩: النسبة المئوية لمدى أهمية تعليم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية.....
٥٤	رسم بياني ٣٠: الهدف الأساسي من التربية على المواطنة مع نوع المدرسة.....
٥٤	رسم بياني ٣١: الهدف الأساسي من التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة.....
٥٨	رسم بياني ٣٢: أساليب التدريس المعتمدة في مواضيع التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة.....
٥٩	رسم بياني ٣٣: أساليب التدريس المعتمدة في مواضيع التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة.....
٣٤	رسم بياني ٣٤: النسبة المئوية للتعاون مع معلمين آخرين في تخطيط أو تقديم دروس التربية على المواطنة.....
٦٢	
٦٤	رسم بياني ٣٥: طرق تقييم المتعلمين وفق آراء المعلمين.....
٦٤	رسم بياني ٣٦: طرق تقييم المتعلمين بحسب نوع المدرسة.....
٦٥	رسم بياني ٣٧: طرق تقييم المتعلمين بحسب سنوات الخبرة.....
٦٥	رسم بياني ٣٨: الاستراتيجيات التي يستخدمها المعلمون لإشراك المتعلمين في المادة.....
٦٥	رسم بياني ٣٩: الاستراتيجيات المستخدمة من قبل المعلمين لإشراك المتعلمين في المادة بحسب نوع المدرسة.....
٦٦	
٦٧	رسم بياني ٤٠: الاستراتيجيات المستخدمة من قبل المعلمين لإشراك المتعلمين في المادة بحسب سنوات الخبرة.....
٦٨	رسم بياني ٤١: النسب المئوية لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة.....
٦٨	رسم بياني ٤٢: مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة.....
٦٩	رسم بياني ٤٣: مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة مقابل سنوات الخبرة.....
٦٩	رسم بياني ٤٤: النسب المئوية لتلقي المعلمين أي تدريب ذي صلة بالتربية على المواطنة.....
٧٠	رسم بياني ٤٥: تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهني في مجال التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة.....
٧١	رسم بياني ٤٦: التخطيط لمواصلة تطوير المعلمين لتعزيز مهاراتهم التدريسية في مجال التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة.....
٧٢	رسم بياني ٤٧: النسب المئوية لتوفير المدرسة تدريبًا مستمرًا للمعلمين فيما يتعلق بالتربية على المواطنة.....
٧٢	رسم بياني ٤٨: توفير المدرسة تدريبًا مستمرًا للمعلمين حول التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة.....
٧٣	رسم بياني ٤٩: النسب المئوية لاختيار التحديات التي لاحظها المعلمون في التربية على المواطنة.....
٧٥	رسم بياني ٥٠: اتجاهات أو قضايا ناشئة ينبغي تضمينها في منهاج التربية على المواطنة.....

رسم بياني ٥١:التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين بحسب نوع المدرسة	٧٧
رسم بياني ٥٢: التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين بحسب سنوات الخبرة	٧٨
رسم بياني ٥٣: التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين مقابل أساليب التعليم	٧٩
رسم بياني ٥٤: توزع المديرين بحسب المحافظات (نسب مئوية)	٨٦
رسم بياني ٥٥: توزع المديرين بحسب الفئات العمرية (نسب مئوية)	٨٧
رسم بياني ٥٦: سنوات خبرتك كمدير في المدرسة الحالية (نسب مئوية)	٨٧
رسم بياني ٥٧: توزع المديرين بحسب موقع المدرسة (نسب مئوية)	٨٨
رسم بياني ٥٨: توزع المديرين بحسب تعريفهم للمواطنة الفاعلة (نسب مئوية)	٨٩
رسم بياني ٥٩: أهمية أن يتعلم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية (نسب مئوية)	٨٩
رسم بياني ٦٠: أهداف التربية المدنية بحسب المديرين (نسب مئوية)	٩٠
رسم بياني ٦١: التأثير الأكبر في تشكيل (تكوين) فهم الشخص للمواطنة	٩١
رسم بياني ٦٢: التأثير الأكبر في تشكيل (تكوين) فهم الشخص للمواطنة- المتوسط الثقلي لكل من الخيارات الأربعة . (نسب مئوية)	٩١
رسم بياني ٦٣: دمج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية (نسب مئوية)	٩٢
رسم بياني ٦٤: الأساليب الأكثر استعمالا في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة (نسب مئوية)	٩٣
رسم بياني ٦٥: الأساليب الأكثر فعالية في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة - المتوسط الثقلي لكل من الأساليب الخمسة (نسب مئوية)	٩٤
رسم بياني ٦٦: المؤسسات التي تتعامل معها المدارس لتنفيذ مشاريع اختبارية في التربية على المواطنة (نسب مئوية)	٩٥
رسم بياني ٦٧: تكرار حصول مشاريع اختبارية في التربية على المواطنة (نسب مئوية)	٩٦
رسم بياني ٦٨: فعالية المشاريع التعاونية (نسب مئوية)	٩٦
رسم بياني ٦٩: المناهج المستخدمة في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة (نسب مئوية)	٩٦
رسم بياني ٧٠: النتائج المنتظرة من التربية على المواطنة (نسب مئوية)	٩٩
رسم بياني ٧١: وسائل قياس / تقويم النتائج المنتظرة من التربية على المواطنة (نسب مئوية)	٩٩
رسم بياني ٧٢: درجة انخراط المتعلمين بالشأن العام (نسب مئوية)	١٠٠
رسم بياني ٧٣: مجالات انخراط المتعلمين بالشأن العام (نسب مئوية)	١٠٠
رسم بياني ٧٤: استعداد المعلمين مهنيًا للانخراط في التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠١
رسم بياني ٧٥: التدريبات الفعالة للمعلمين من أجل التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠١
رسم بياني ٧٦: تكرار حصول المعلمين على الدعم المهني اللازم (نسب مئوية)	١٠٢
رسم بياني ٧٧: موقف أولياء الأمور من التربية على المواطنة في المدرسة (نسب مئوية)	١٠٣
رسم بياني ٧٨: درجة انخراط أولياء الأمور في التربية على المواطنة في المدرسة (نسب مئوية)	١٠٤
رسم بياني ٧٩: الاستراتيجيات المتبعة في المدارس لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠٤

رسم بياني ٨٠: الاستراتيجيات الأكثر فعالية لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠٥
رسم بياني ٨١: قضايا يجب تضمينها في مناهج التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠٧
رسم بياني ٨٢: التحديات الرئيسية في تطبيق التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠٨
رسم بياني ٨٣: الاقتراحات الممكنة لتعزيز تطبيق التربية على المواطنة (نسب مئوية)	١٠٨
رسم بياني ٨٤: رأي المديرين بشأن إيلاء التربية على المواطنة الأولوية في النظام التعليمي	١٠٩
رسم بياني ٨٥: اقتراحات لتعزيز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة (تكرارات)	١١٠
رسم بياني ٨٦: اقتراحات للتعاون بشكل أكثر فعالية مع المجتمع المحلي لتعزيز التربية على المواطنة (تكرارات)	١١١
رسم بياني ٨٧: اقتراحات لتحسين السياسات التربوية المركزية لدعم التربية على المواطنة في المدارس (تكرارات)	١١٣
رسم بياني ٨٨: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب الجنس	١٢٠
رسم بياني ٨٩: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب الفئة العمرية	١٢٠
رسم بياني ٩٠: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب المستوى التعليمي	١٢١
رسم بياني ٩١: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب نوع المدرسة	١٢٢
رسم بياني ٩٢: أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية المدنية حسب المستوى التعليمي	١٢٥
رسم بياني ٩٣: أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية المدنية حسب نوع المدرسة	١٢٦
رسم بياني ٩٤: نتائج المشاركة المدنية حسب العمر	١٢٩
رسم بياني ٩٥: نتائج المشاركة المدنية حسب مستوى التعليم	١٣٠
رسم بياني ٩٦: الاستعداد المدني حسب العمر	١٣٢
رسم بياني ٩٧: الاستعداد المدني حسب أعلى مستوى تعليمي	١٣٣
رسم بياني ٩٨: التواصل بين المدارس وأولياء الأمور بشأن دعم التربية على المواطنة حسب نوع المدرسة	١٣٥
رسم بياني ٩٩: تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب الجنس	١٣٦
رسم بياني ١٠٠: تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب مستوى التعليم	١٣٦
رسم بياني ١٠١: كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب مستوى التعليم	١٤٢
رسم بياني ١٠٢: كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب المنطقة	١٤٣
رسم بياني ١٠٣: كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب نوع المدرسة	١٤٣
رسم بياني ١٠٤: مستوى فهم مصطلح المواطنة الرقمية	١٨٩
رسم بياني ١٠٥: جوانب المواطنة الرقمية بحسب رأي المديرين	١٩٠
رسم بياني ١٠٦: جوانب المواطنة الرقمية بالنسبة للمعلمين	١٩١
رسم بياني ١٠٧: جوانب المواطنة الرقمية بالنسبة للأهل	١٩٢
رسم بياني ١٠٨: جوانب المواطنة الرقمية بالنسبة للمتعلمين	١٩٣
رسم بياني ١٠٩: نسبة إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية	١٩٤
رسم بياني ١١٠: كيفية إدراج تعليم المواطنة الرقمية في المدارس	١٩٥
رسم بياني ١١١: مستوى فعالية تعليم المواطنة الرقمية عند وجوده	١٩٥

رسم بياني ١١٢: الموارد الداعمة لتعليم المواطنة الرقمية.....	١٩٦
رسم بياني ١١٣: التحديات التي تواجه المديرين والمعلمين في إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج....	١٩٧
رسم بياني ١١٤: التحديات التي تواجه أولياء الأمور والمتعلمين في المجتمع الرقمي.....	١٩٨
رسم بياني ١١٥: تعريف المواطنة الفاعلة من قبل المديرين والمعلمين و المتعلمين	٢١٢
رسم بياني ١١٦: غرض التربية على المواطنة حسب جميع أصحاب المصلحة.....	٢١٣
رسم بياني ١١٧: أهمية تثقيف الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنية.....	٢١٥
رسم بياني ١١٨: التأثير الأكبر على تشكيل فهم الشخص للمواطنة.....	٢١٦
رسم بياني ١١٩: إعطاء الأولوية للتربية على المواطنة.....	٢١٧
رسم بياني ١٢٠: طرق تقويم نتائج المواطنة.....	٢١٨
رسم بياني ١٢١: فعالية استراتيجيات التعلم.....	٢١٨
رسم بياني ١٢٢: تحديثات التربية على المواطنة.....	٢٢١

الجداول

جدول ١: وصف عينة البحث بحسب المحافظة ونوع المدرسة.....	٢٢
جدول ٢: العوامل المؤثرة في فهم المواطنة.....	٣٣
جدول ٣: تورع معلمي التربية على المواطنة وفق المحافظة.....	٥٠
جدول ٤: الصف الذين يدرسون فيه مادة التربية الوطنية.....	٥٠
جدول ٥: اختيار الهدف الأساسي أو الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة.....	٥٣
جدول ٦: الخيار الأكبر تأثيراً في تشكيل فهم الشخص للمواطنة.....	٥٥
جدول ٧: أولوية التربية على المواطنة في النظام المدرسي.....	٥٦
جدول ٨: أساليب التدريس المعتمدة في الغالب في مواضيع التربية على المواطنة.....	٥٧
جدول ٩: كيفية تشجيع التفكير النقدي والتحليل المستقل في دروس التربية على المواطنة.....	٦٠
جدول ١٠: الطرق الفعالة في تعليم مواضيع التربية على المواطنة.....	٦١
جدول ١١: النسب المئوية لمدى انخراط المدرسة بشكل عام بالتربية على المواطنة.....	٦٢
جدول ١٢: اهتمام المتعلمين بالمواضيع التي تناقش في التربية على المواطنة.....	٦٢
جدول ١٣: مدى مشاركة المتعلمين بشكل فعال في المناقشات أو الأنشطة الصفية.....	٦٣
جدول ١٤: مدى فهم المتعلمين مسؤولياتهم المدنية استناداً إلى مضمون التربية على المواطنة.....	٦٣
جدول ١٥: النسب المئوية لكيفية تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهني.....	٦٩
جدول ١٦: اقتراحات المعلمين لتطوير برامج التربية على المواطنة في المدرسة.....	٧٤
جدول ١٧: النسب المئوية لمدى رضا المعلمين عن معالجة الاتجاهات الموجودة في المنهاج حالياً.....	٧٥
جدول ١٨: التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين.....	٧٦
جدول ١٩: الاقتراحات لتحسين القيادة والإدارة المدرسية في ما يتعلق بالتربية على المواطنة.....	٨٠
جدول ٢٠: النسب المئوية لاختيار سبل تعزيز العلاقة مع أولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة.....	٨٠
جدول ٢١: النسب المئوية لاختيار سبل تحسين التواصل مع المجتمع لتعزيز التربية على المواطنة.....	٨١
جدول ٢٢: اقتراحات المعلمين لتطوير السياسات المركزية لدعم التربية على المواطنة.....	٨٢
جدول ٢٣: الأساليب الأكثر فعالية في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة.....	٩٤

١٢٩	جدول ٢٤: نتائج المشاركة المدنية حسب الجنس
١٥١	جدول ٢٥: فهم المواطنة الرقمية بحسب نوع المدرسة
١٥١	جدول ٢٦: فهم المواطنة الرقمية بحسب نوع المنهج
١٥٢	جدول ٢٧: الجوانب المختلفة التي يدركها المتعلمون ضمن مفهوم المواطنة الرقمية
١٦٠	جدول ٢٨: جوانب المواطنة الرقمية للمعلمين بحسب الفئة العمرية
١٦١	جدول ٢٩: إدراج تعليم المواطنة الرقمية بحسب نوع المدرسة
١٦٢	جدول ٣٠: فعالية برامج تعليم المواطنة الرقمية بحسب نوع المدرسة
١٦٤	جدول ٣١: مستوى استعداد المعلمين لتدريس الذكاء الاصطناعي بحسب نوع المدرسة
١٦٦	جدول ٣٢: اختلافات فهم المواطنة الرقمية للمديرين بحسب العمر
١٦٧	جدول ٣٣: اختلافات فهم المواطنة الرقمية للمديرين بحسب الموقع الجغرافي للمدرسة
١٦٧	جدول ٣٤: اختلافات فهم المواطنة الرقمية للمديرين بحسب نوع للمدرسة
١٦٨	جدول ٣٥: اختلاف فهم عنصر الأمان الرقمي بحسب نوع المدرسة
١٦٩	جدول ٣٦: اختلاف فهم عنصر المسؤولية الرقمية بحسب العمر
١٦٩	جدول ٣٧: اختلاف فهم عنصر المشاركة الرقمية بحسب المناطق
١٧٠	جدول ٣٨: اختلاف فهم عنصر محو الأمية الرقمية بحسب نوع المدرسة
١٧٢	جدول ٣٩: تأييد إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج بحسب نوع المدرسة
١٧٣	جدول ٤٠: تأييد إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج حسب المنطقة
١٧٣	جدول ٤١: تأييد إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج حسب الخبرة المهنية
١٧٥	جدول ٤٢: التحديات بحسب نوع المدرسة
١٧٦	جدول ٤٣: التحديات بحسب المناطق
١٧٦	جدول ٤٤: التحديات بحسب سنوات الخبرة
١٧٨	جدول ٤٥: سلوك أولياء الأمور عبر الإنترنت ومدى تأثيره على وعيهم بالمواطنة الرقمية
١٨٠	جدول ٤٦: مدى إدراك أولياء الأمور لمضامين المواطنة الرقمية
١٨٢	جدول ٤٧: الموضوعات الضروري إدراجها في المنهاج بحسب أولياء الأمور
١٨٣	جدول ٤٨: التحديات التي تواجه أولياء الأمور مع أبنائهم
١٨٤	جدول ٤٩: مناقشة أولياء الأمور موضوعات السلامة الرقمية مع أبنائهم
١٨٤	جدول ٥٠: أبرز الموضوعات المتداولة للنقاش بين أولياء الأمور والأبناء
١٨٥	جدول ٥١: أسلوب المراقبة المتبع من قبل أولياء الأمور
١٨٦	جدول ٥٢: درجة ثقة أولياء الأمور في توجيه أبنائهم في المجتمع الرقمي
١٨٧	جدول ٥٣: الموارد المطلوبة لتعزيز قدرات أولياء الأمور في فهم المواطنة الرقمية

الملخص التنفيذي

تدعم هذه الدراسة الجهود الجارية التي يبذلها المركز التربوي للبحوث والإنماء لدمج التربية على المواطنة في المناهج الوطنية، خاصة وأنّ إصلاح المناهج الشامل جارٍ حاليًا. وتهدف الدراسة وعلى وجه التحديد إلى:

- توضيح كيف يمكن للتربية على المواطنة أن تطوّر القيم الديمقراطية،
- مراجعة الاستراتيجيات الأكثر فعالية للتربية على المواطنة،
- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها عملية التعليم والتعلّم في مجال التربية على المواطنة،
- دراسة سبل التعاون بين أصحاب المصلحة،
- استكشاف الأطر الدولية وفضلى الممارسات لتنفيذ التربية على المواطنة.

اتّبعت الدراسة تصميمًا بحثيًا متعدّد الأساليب، يجمع بين كلّ من النهج الكميّ والنوعيّ للحصول على فهم شامل للتربية على المواطنة في لبنان؛ واستخدم البحث ثلاث أدوات لجمع البيانات: (١) استبيانات منظّمة تمّ توزيعها على أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي المتعلّمين والمعلّمين وأولياء الأمور ومديري المدارس؛ (٢) مقابلات متعمّقة مع الخبراء وصنّاع القرار وممثلي المنظّمات غير الحكوميّة، المساهمين في التربية على المواطنة في الأطر غير الرسميّة وغير النظاميّة؛ (٣) تحليل وثائق السياسات وأطر المناهج والموادّ التعليميّة المستخدمة في المدارس اللبنانيّة، والتقارير والمنشورات التي تستخدمها المنظّمات غير الحكوميّة العاملة في التربية على المواطنة في أشكالها غير الرسميّة. وتوجّهت الاستبيانات إلى عيّنة من ٢٤٨ مدرسة في تسع محافظات، تمثّل القطاعين العامّ والخاصّ؛ استجاب منها ١٩٠ مدرسة. فتناولت الدراسة بالمحصّلة ما مجموعه ٤٤٥٤ متعلّمًا و٢٤٥ معلمًا و٢٨٩٧ وليّ أمر و١٩٠ مدير مدرسة.

تمّ تحليل نتائج الاستبيانات باستخدام البيانات الإحصائيّة الوصفية كالتوزيع التكراريّ والمتوسّطات وكذلك بعض أدوات الإحصاء الاستدلاليّ. فقُدّمت الإحصاءات الوصفية نظرة عامّة على تصوّرات المستجيبين وخبراتهم. وتمّ استخدام الجداول المتقاطعة لمقارنة الاستجابات عبر مجموعات ديموغرافية مختلفة. كما تمّ ترميز نصوص المقابلات ثمّ تحليلها بحسب الموضوع. وحدّدت كذلك الموضوعات الرئيسيّة المتعلّقة بالتربية على المواطنة في السياقات غير الرسميّة.

تقدّم هذه الدراسة تحليلًا معمّقًا للتربية على المواطنة في لبنان، مع التركيز على المشاركة المدنيّة والمواطنة الرقمية، كما يراها أصحاب المصلحة الرئيسيّون: المتعلّمون والمعلّمون ومديرو المدارس وأولياء الأمور والخبراء. كما تبيّن الدراسة الحواجز البنيويّة التي تعيق تنفيذ التربية على المواطنة في لبنان بشكل فعّال، مثل المناهج القديمة، وندرة الموارد، ومحدوديّة التعاون بين مختلف الفقاء المعنّيين بالتربية على المواطنة.

وكشفت النتائج أنّه بالرغم من امتلاك المتعلّمين فهمًا نظريًا قويًا للمواطنة، إلّا أنّ مشاركتهم الفاعلة مكبّلة بالقيود الزمنية، وقلة الفرص، وعدم كفاية الموارد. وأكّد المعلّمون ومديرو المدارس الحاجة إلى تطوير المناهج الدراسيّة بحيث تُعطى الأولويّة للتطبيقات العمليّة، وخدمة المجتمع، والمناقشات حول القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة. ويُنظر إلى التطوير المهنيّ المستمرّ للمعلّمين والتدريب القياديّ لمديري المدارس على أنّه أمر ضروريّ. كما يلعب أولياء الأمور، وبخاصّة الأصغر سنًا والمتعلّمون منهم، دورًا محوريًا في قبول المسؤوليّة

المدنيّة ولكنّهم يواجهون تحدّيات شتّى مثل قيود الوقت وصعوبة معالجة الموضوعات الحسّاسة. كما سلّطت الدراسة الضوء على أهميّة دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسيّة، ومعالجة القضايا ذات الصلة مثل السلوك المسؤول عبر الإنترنت، والسلامة الرقمية، وحماية الخصوصية.

وتتضمّن التوصيات تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، واعتماد أساليب التدريس التفاعليّة، وتوطيد الشراكات بين المدارس والأسر والمجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، تدعو هذه الدراسة إلى مواءمة المناهج الدراسيّة مع الأطر الدوليّة، ودمج موضوعات مثل المواطنة العالميّة والمناخيّة، وتشجيع النهج التشاركيّ في تصميم المناهج الدراسيّة. وفي نهاية المطاف، تُبرز نتائج الدراسة الحاجة إلى نهج شامل وتعاوني للتربية على المواطنة، مع التركيز على التعلّم التفاعليّ والتوزيع العادل للموارد. وعلاوة على ذلك، تسلّط الدراسة الضوء على أهميّة وجود مُناخ مدرسيّ إيجابيّ لتعزيز المسؤوليّة المدنيّة والتماسك الاجتماعيّ.

الفصل الأول: مقدّمة

I. الخلفيّة

شهدت العقود الماضية بروزًا متزايدًا لاتّجاه إدراج التربية على المواطنة في معظم المناهج التعليميّة ما قبل الجامعيّة على مستوى العالم. وفي بلد مثل لبنان، متميّز بتنوّعه الثقافيّ الغنيّ وواقعه الاجتماعيّ والسياسيّ المعقّد، يغدو التطبيق الفعّال للتربية على المواطنة أمرًا ملحقًا للغاية. بالمقابل، إنّ المنهج الوطنيّ الحاليّ عفا عليه الزمن؛ فهو لا يعدّ المتعلّمين للمشاركة الفعّالة والانخراط في الحياة المدنيّة، كما أنّ التكنولوجيا ليست مدمجة فيه بشكل كامل. فثمة حاجة ملحةٍ إذًا، لمراجعة المناهج بشكل عامّ والتربية على المواطنة بشكل خاصّ، مع معالجة المواطنة الرقمية في السياق الواسع للتربية على المواطنة .

II. الغاية والأهداف

ترمي هذه الدراسة إلى دعم اللجان العاملة على تطوير المناهج الجديدة في لبنان بنتائج تستند إلى الأدلّة فيما يتعلّق بالتربية على المواطنة، أي المشاركة المدنيّة، والمواطنة الرقمية. وتتضمّن النتائج الرئيسيّة لهذه الدراسة ما يلي:

- مراجعة السياسات التعليميّة المتاحة وفضلى الممارسات التربويّة لتوفير بيئة تعليميّة مؤاتية لتطبيق التربية على المواطنة بفاعليّة.
- تحديد مجموعة من كفايات التربية على المواطنة التي سيتمّ دمجها في المناهج الدراسيّة ككفايات مستعرضة أو خاصّة، وإدراجها في الأنشطة اللاصفية.
- قائمة بالتوصيات المتعلّقة بأساليب التعليم والتعلّم الفعّالة استنادًا إلى رؤى مختلف أصحاب المصلحة في التربية على المواطنة.

ولتحقيق هذه الغاية، فإنّ أهداف هذه الدراسة تتبدّى كما يلي:

- استكشاف فهم أصحاب المصلحة (أي المتعلّمين وأولياء الأمور والمعلّمين ومديري المدارس) وتصوراتهم واقتراحاتهم فيما يتعلّق بتعزيز المشاركة المدنيّة والمشاركة المجتمعيّة والمواطنة الرقمية.
- تحديد التحدّيات التي تواجه أصحاب المصلحة، أي المعلّمين وأولياء الأمور ومديري المدارس في تطبيق التربية على المواطنة.
- دراسة دور أولياء الأمور وتعاونهم مع المدارس والمجتمعات المحليّة في المساعدة على دمج التربية على المواطنة في المناهج الدراسيّة.
- تحديد الدور والدعم الذي يمكن أن توفره المنظّمات غير الحكوميّة، الدوليّة والمحليّة، لتعزيز التربية على المواطنة.
- جمع الآراء من صنّاع القرار والخبراء وتوليفها في ما يتّصل بالسياسات التعليميّة والإصلاحات اللازمة لضمان التطبيق الفعّال للتربية على المواطنة في المناهج الدراسيّة.

III. أهمية الدراسة

تتأثّر أهمية هذه الدراسة من كونها تشكّل إسهامًا علميًا في توفير الحوافز اللازمة لصانعي السياسات والمعلّمين لتعزيز الوحدة الوطنية في لبنان. وفي الواقع، إنّ دمج المفاهيم المدنية مثل حقوق الإنسان والإنصاف والمساواة والعدالة في المناهج المدرسية هو وسيلة فعّالة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد. وعلاوة على ذلك، تساهم التربية على الوطنية في بناء جيل جديد من المواطنين اللبنانيين القادرين على التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية المعاصرة التي تواجهها البلاد. فالتربية على الوطنية هي خطوة أساسية في تشكيل مواطنين ناقدين ومؤهلين للمساهمة في بناء دولة ديمقراطية حديثة وضمان استدامتها.

كما تبرز هذه الدراسة إمكانات كبيرة لتعزيز التربية على الوطنية على المستويين التعليمي والمجتمعي في لبنان. فعلى الصعيد التعليمي، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ الفجوات المنهجية القائمة من خلال تحديد المجالات التي يمكن فيها للتربية على الوطنية أن تزوّد المتعلّمين بشكل أفضل بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة للمشاركة المدنية النشطة والمستنيرة. وهذا أمر ضروريّ في لبنان، حيث تتعايش الهويّات الاجتماعية والسياسية المتنوّعة، وحيث تلعب المدارس دورًا فريدًا في ضمان الفهم والتسامح والتماسك الوطني. وعلى الصعيد المجتمعي، تشجّع الدراسة مشاركة المتعلّمين في الأنشطة المدنية العملية وتحفّز المراهقين على المشاركة بنشاط في مجتمعاتهم لتعزيز الشعور المشترك بالمسؤولية والوحدة الاجتماعية. ومن خلال استكشاف كلّ من المناهج التعليمية الرسمية وغير الرسمية، ووجهات نظر أصحاب المصلحة المتنوّعين، تهدف هذه الدراسة إلى تظهير التعديلات على السياسات لكي تتماشى التربية على الوطنية مع الاحتياجات المجتمعية المعقّدة في لبنان، ما يدعم في نهاية المطاف تنشئة جيلٍ قادرٍ على المساهمة بشكلٍ إيجابيٍ في استقرار لبنان وتطوّره في المستقبل.

كما تتجلّى أهمية هذه الدراسة في هذا الوقت بالتحديد، في مساهمتها بشكلٍ فعّالٍ في دعم جهود المركز التربوي للبحوث والإنماء، الرامية إلى دمج التربية على الوطنية في المناهج الدراسية بخاصّة وأنّ هناك إصلاحًا للمناهج الوطنية قيد التنفيذ حاليًا. وسيتمّ تحقيق ذلك من خلال (١) تبيان إسهام التربية على الوطنية في تعزيز القيم الديمقراطية، (٢) ومراجعة الاستراتيجيات الأكثر تفضيلًا، المستخدمة في التربية على الوطنية، (٣) وتحديد التحديات الرئيسية التي يمكن مواجهتها في تعليم وتعلّم التربية على الوطنية، (٤) وتحديد سبل التعاون بين أصحاب المصلحة المتعدّدين، (٥) واستكشاف الأطر الدولية وفضلى الممارسات في تنفيذ التربية على الوطنية.

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات

I. المواطنة والتربية على المواطنة

المواطنة مفهوم متعدّد الأوجه يتجاوز كون الفرد عضوًا في دولة ليُشمل المشاركة النشطة واحترام حقوق الإنسان (المسعودي، ٢٠٢٤)، إذ هي تعزّز الشعور بالانتماء والمسؤولية داخل المجتمعات. ولفهم أهمية المواطنة بشكل كامل، من الضروريّ استكشاف أبعادها المختلفة، والتي تساهم في تطوير المجتمعات الديمقراطية حيث يمكن للأفراد المشاركة في التغيير الإيجابي وإسماع أصواتهم.

ثمة ثلاث ركائز مترابطة للتربية على المواطنة هي المعارف والمهارات والقيم. وتعمل هذه العناصر مجتمعة على تمكين الأفراد من أن يصبحوا مواطنين مطلّعين ونشطين ومسؤولين.

١. المعرفة والفهم:

إنّ التربية على المواطنة تزوّد المتعلّمين بفهم عامّ للموضوعات الأساسية، مثل القوانين والديمقراطية ومحو الأمية الإعلامية وحقوق الإنسان والتنوّع والاقتصاد والتنمية المستدامة والترابط العالميّ. وتشكّل المفاهيم القيمة مثل العدالة والمساواة والحرية وسيادة القانون جوهر هذه القاعدة المعرفية (لي، ٢٠١٢).

٢. المهارات والكفايات:

ومن أجل ترجمة المعارف إلى أفعال ملموسة، تركّز التربية على المواطنة على تطوير المهارات والكفايات الأساسية. وتشمل هذه المهارات التفكير النقديّ، وتحليل المعلومات، والتعبير الفعّال عن الآراء، والمشاركة في المناقشات والمناظرات، والتفاوض، وحلّ النزاعات، والمشاركة النشطة في المبادرات المجتمعية (لي، ٢٠١٢).

٣. القيم والمواقف:

كما تسعى التربية على المواطنة إلى غرس القيم والمواقف التي تعزّز احترام العدالة والديمقراطية وسيادة القانون. كما تشجّع على الانفتاح والتسامح والشجاعة للدفاع عن وجهة نظر الشخصية والاستعداد للاستماع إلى الآخرين والتعاون معهم والدفاع عنهم (لي، ٢٠١٢).

وبالتالي، فإنّ الشكل الأكثر فعالية للتربية على المواطنة ينطوي على أساليب نشطة وتفاعلية وتشاركية. وتعطي هذه الأساليب الأولوية للتعلّم التجريبيّ والاختباريّ، والمناقشات حول قضايا العالم الحقيقيّ، والتفكير المستقلّ، والعمل الجماعيّ، والمشاركة الهادفة للمتعلّمين في عملية التعلّم. هذه الأساليب لا يقتصر دورها على تعزيز الفهم فحسب، بل إنّها تعزّز أيضًا شعور المتعلّمين بالمسؤولية (مولدر، ٢٠٢٣).

II. أهمية التربية على المواطنة

تهدف التربية على المواطنة إلى استقرار المجتمعات المتنوّعة، إذ تساهم في إعداد المتعلّمين ليكونوا مواطنين فاعلين في المجتمع، ملتزمين بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونظرًا للتحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها العالم اليوم، أصبح من الضروريّ تعزيز مفهوم التربية على المواطنة كجزء من المناهج الدراسية، حيث تشير الدراسات إلى أنّ البلدان التي تتبنّى برامج التربية على المواطنة في مناهجها التعليمية تشهد زيادة

كبيرة في المشاركة المدنية والوعي السياسي (اليونسكو، ٢٠٢٢). ولا تقتصر التربية على المواطنة على المعرفة النظرية فقط، بل تشمل أيضاً -كما سبق الذكر- تنمية مهارات التفكير النقدي والحوار واحترام التعددية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة.

ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بالتربية على المواطنة استجابة للتحديات التي تواجه المجتمعات العالمية، مثل تغير المناخ والهجرة والصراعات الثقافية. وفي هذا السياق، تساهم التربية على المواطنة في تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة والحد من الصراعات، ما يؤدي إلى مستوى أعلى من التسامح والاندماج الاجتماعي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٣).

وفي لبنان، تركز الإصلاحات المنوي إجراؤها على النظام التعليمي، كما ترد في الإطار الوطني اللبناني للتعليم ما قبل الجامعي العام الصادر في عام ٢٠٢٢ على إدراج التربية على المواطنة بشكل خاص، كجزء من العملية التعليمية الشاملة، لما في ذلك من ضرورة لبناء جيل قادر على مواجهة التحديات الوطنية والدولية؛ كون التربية على المواطنة تساهم في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي بين المتعلمين، ما يؤهلهم ليصبحوا مشاركين نشطين في الحياة العامة.

وترتبط التربية على المواطنة أيضاً بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبخاصة الهدف ٤،٧، الذي يركز على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتربية على المواطنة العالمية، والتعليم من أجل السلام، والتسامح، والمساواة واحترام حقوق الإنسان. ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣ إلى أن التعليم الذي يركز على المواطنة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية بين الشباب بنسبة تصل إلى ٢٥٪ في البلدان التي تبنت برامج التعليم الشامل في هذا المجال (الأمم المتحدة، ٢٠٢٣).

وفي هذا السياق، تلعب التربية على المواطنة دوراً فعالاً في إشراك المتعلمين في مهارات التفكير النقدي واتخاذ القرارات المستنيرة، فهي تشجع المتعلمين على المشاركة الفعالة في الشؤون العامة والمساهمة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية. كما تساهم التربية على المواطنة في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستدامة، حيث تعمل على تعزيز قيم التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، ما يساهم بدوره في الحد من الصراعات وزيادة التفاهم بين الثقافات المختلفة.

III. المشاركة والتفاعل المدني

ينبغي للتربية على المواطنة في مجتمع ديمقراطي مثل لبنان، يعمل بجد على إعداد المتعلمين للمشاركة بشكل هادف في الحياة المدنية والسياسية، أن تتجاوز البعد المفاهيمي البسيط، لتركز على تنمية المهارات التشاركية وتنمية التصرفات المدنية، التي تشكل ضرورة أساسية لتربية مواطنين مسؤولين ومنخرطين.

وتشمل المهارات التشاركية القدرة على التفاعل والرصد والتأثير على العمليات السياسية والمدنية بشكل فعال بينما تحيل التصرفات المدنية إلى السمات الشخصية مثل اللباقة والصدق والتسامح والالتزام بالصالح العام (ماتيو وجونيوس، ٢٠٢٤). ولغرس هذه المهارات والتصرفات، يجب تصميم التجارب التعليمية بعناية مع إيلاء الأهمية لتزويد المتعلمين بفرص للمشاركة والتعاون في العالم الحقيقي (ماتيو وجونيوس، ٢٠٢٤)، كالمشاركة في المنظمات المدرسية التي تُدار ديمقراطياً، ومشاريع الخدمة المجتمعية المتكاملة مع المناهج الدراسية، وأنشطة التعلم التعاوني التي تعالج القضايا العامة أو تحديات المجتمع المحلي (إدينينج وآخرون، ٢٠٢٣).

ومن بين البرامج النموذجية التي اتبعت هذا النهج برنامج "مشروع المواطن" (١٩٩٩، Eric.ed.gov). فقد مكّنت هذه المبادرة المتعلمين من تطوير مهارات المشاركة والتصرفات المدنية من خلال إشراكهم في تحديد القضايا العامة، وإجراء البحوث، وتقويم (تقويم) الاستجابات البديلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأثير على الحلول العملية. ومن خلال فرص تعليمية تجريبية كهذه، يكتسب المتعلمون الكفايات اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية، وبالتالي المساهمة في حيوية الديمقراطية واستدامتها.

IV. التربية على المواطنة الديمقراطية

من اللزوم بمكان دمج التربية على المواطنة الديمقراطية بشكل شامل في النظام التعليمي الوطني، مع معالجة كلّ من محتوى المناهج وطرق التدريس (مولدر، ٢٠٢٣)، بحيث لا يكتفي النهج الشامل بتعليم المتعلمين المبادئ الديمقراطية فحسب، بل يتجاوزها لتزويدهم بالمهارات والقيم اللازمة لممارستها أيضًا. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري إعداد نظام تعليمي متكامل يعطي الأولوية للتوزيع العادل للموارد ويوفّر الدعم للمدارس المحرومة لضمان حصول جميع المتعلمين على تعليم جيد النوعية.

١. تعريف التربية على المواطنة الديمقراطية وأهدافها

تهدف التربية على المواطنة الديمقراطية في جوهرها، إلى تنمية الأفراد القادرين على المشاركة بنشاط في الحياة العامة، والدفاع عن حقوقهم، وتبني تصرفات مسؤولة تساهم في بنية المجتمع. يُشرك هذا الشكل من التعليم المتعلمين في أنشطة التفكير النقدي، ويشجّع على احترام الآراء المتنوعة، ويعزّز استخدام الحلول غير العنيفة للصراعات. ومن خلال غرس هذه القيم، يثبت التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية الأسس لمجتمع عادل ومتناغم (مجلس أوروبا، ٢٠٢٢).

٢. التربية على المواطنة الديمقراطية في النظام المدرسي

تلعب المدارس دورًا محوريًا في تنشئة المتعلمين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومسؤولين. وباعتبارها مؤسسات اجتماعية، فهي منوط بها تزويد المتعلمين ليس فقط بالمعرفة الأكاديمية ولكن أيضًا بالتطور الروحي والمدني. وفي سياق التغيرات الاجتماعية السريعة، يتعين على المدارس أن تتبنى مشاريع تعليمية مبتكرة تعالج الاحتياجات المتطورة للمجتمع. وينبغي أن تهدف هذه المشاريع إلى إعداد المتعلمين لمواجهة صعوبات الحياة المدنية الحديثة مع تزويدهم بالأدوات اللازمة ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

٣. وسائل تحقيق التربية على المواطنة الديمقراطية في المدارس

يتطلب تحقيق التربية على المواطنة الديمقراطية تنفيذ العديد من الأساليب التي تتجاوز التدريس الرسمي في الفصول الدراسية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

- **المبادرات التي يقودها المتعلمون:** توفر الأنشطة التي ينظمها المتعلمون خارج سياقات التدريس الرسمية، مثل الأندية أو المشاريع أو مبادرات المناصرة، فرصًا عملية للمشاركة المدنية (النيق، ٢٠١٧).
- **الحياة المدرسية اليومية:** توفر التفاعلات اليومية داخل البيئة المدرسية فرصًا للتعاون والعمل الجماعي وحل النزاعات، ما يساعد المتعلمين على استيعاب المبادئ الديمقراطية.
- **الدروس المنهجية:** إنّ الدروس المنظمة التي تعلم الانضباط مع بثها القيم والمهارات المدنية في الوقت عينه، لضرورية لتعزيز فهم أعمق للديمقراطية والمواطنة.

ومن خلال دمج هذه العناصر في التجربة المدرسية، يمكن المتعلمين تطوير المهارات العملية والأطر الأخلاقية اللازمة للمواطنة الفاعلة.

٤. النهج التربوي وبيئة المدرسة

لا تقتصر التربية على المواطنة الديمقراطية على ما يتمّ تدريسه في الفصول الدراسية؛ بل تمتدّ إلى البيئة والثقافة المدرسية الأوسع. إنّ النهج التربوي التشاركي والديمقراطي المهتمّ بإشراك المتعلمين في القضايا المجتمعية هو أمر بالغ الأهمية، خصوصاً إذا ما انطوى على إشراك المتعلمين بشكل فاعل في عمليات صنع القرار داخل المدرسة، ومنحهم صوتاً مؤثراً في تشكيل تجربتهم التعليمية.

٥. دور البيئة المدرسية

تشير دراسة جيلر وآخرون (٢٠١٣) إلى أنّ مشاركة المواطنين تؤثر بشكل كبير في تصورات المتعلمين لمناخ مدرستهم. وقد أفاد الباحثون أنّ المتعلمين الذين يشاركون بفاعلية في الأنشطة المواطنة يميلون إلى تقييم بيئة المدرسة على أنّها إيجابية، ما يساهم في تحسين تجربتهم التعليمية الشاملة. وأشار جودفري وجرايمان (٢٠١٤) إلى أنّ بيئة الفصل الدراسي المفتوحة تشجّع المتعلمين على التعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية؛ وهذا يعزّز قدرتهم على فهم الظواهر الاجتماعية بعمق. وبالتالي، يمكن لمطوري المناهج الاستفادة من هذه النتائج لتطوير استراتيجيات تعليمية تشجّع الحوار والمناقشة.

وتناولت دراسة القحطاني وطيب (٢٠١٨) دور الإدارة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لدى متعلمي المرحلة الثانوية بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج وجود أثر كبير للإدارة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة، حيث ساهمت الأنشطة التفاعلية والفعاليات المدرسية في تشجيع المشاركة المجتمعية، كما أكدت الدراسة أهمية توفير بيئة تعليمية إيجابية تدعم الحوار والنقاش حول قضايا المواطنة.

وفي حين توفر التربية على المواطنة الديمقراطية الأساس لفهم المبادئ الديمقراطية، فإنّ المواطنة الفاعلة توطّد التطبيق العملي لهذه المبادئ من خلال البحث والعمل والتأمل.

٦. المواطنة الفاعلة

تشير المواطنة الفاعلة في جوهرها، إلى مشاركة الأفراد في المجتمعات الديمقراطية في الحياة العامة، حيث يساهمون بشكل إيجابي في الحياة السياسية والاجتماعية عبر الإجراءات والمبادرات المتعمدة. ومن خلال تعزيز النهج التربوي، توفر المواطنة الفاعلة للأفراد - غالباً المتعلمين - تجارب عملية تشجّعهم على المشاركة في مجتمعاتهم المحلية أو العالمية.

ويطرح براتي وآخرون (٢٠٢٠) أهمية المواطنة الفاعلة المستندة إلى البحث العملي والتشاركي. إنّ نهج مبتكر لتعزيز الوعي السياسي والاجتماعي لدى الأفراد من خلال المشاركة الفعالة في تحليل القضايا المجتمعية. وفي الواقع، يمكن هذا النوع من المواطنة المتعلمين من التفاعل مع مجتمعهم بشكل نقدي وبناء، ومن المساهمة في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية. وبذلك، يصبح البحث العملي والتشاركي أداة لتعميق مسؤوليتهم تجاه المجتمع، وبالتالي تعزيز انتمائهم كمواطنين.

المواطنة الفاعلة هي عملية ديناميكية مبنية على ثلاثة مكونات مترابطة: البحث، والعمل، والتأمل. وعندما يتمّ دمج هذه المكونات الثلاثة، تصبح المواطنة الفاعلة عملية شاملة تحفّز المتعلمين على المساهمة بشكل فعال في مجتمعاتهم.

ومع تزايد اعتماد المجتمعات على التكنولوجيا الرقمية، يمتدّ مفهوم المواطنة الفاعلة إلى المجال الرقمي، حيث تلعب المواطنة الرقمية دورًا محوريًا في تزويد الأفراد بالمهارات والقيم اللازمة لتصفح شبكة الإنترنت والمساهمة في العالم الرقمي بشكل مسؤول.

أ. التعلّم النشط

يذكر أكار (٢٠١٤) أنّ التعلّم النشط يهدف إلى إشراك أطفال المدارس في بيئة تعليمية تشجّع على المشاركة النشطة والمناقشات الحيوية حول القضايا المدنية. ومن الأمثلة على هذه الأساليب محاكاة جلسة برلمانية حيث يتعلّم المتعلّمون كيفية صياغة القوانين والتفاوض عليها.

ب. التعلّم التعاوني

يتضمّن التعلّم التعاوني إشراك المتعلّمين في مشاريع مجتمعية مباشرة، مثل التطوّع أو تنظيم حملات التوعية. ويعدّ التعلّم القائم على المشاريع أحد أكثر الأساليب استخدامًا في هذا السياق، حيث يُطلب من المتعلّمين تحديد مشكلة مدنية أو اجتماعية والعمل على إيجاد حلول لها ضمن مجموعات. فيعزّز هذا النوع من التعليم مهارات القيادة والعمل الجماعي والتفكير الإبداعي، وهي عناصر حيوية للمواطنة الفاعلة.

ت. استراتيجيات التعلّم التكميلية

أكد ليفين وكاواشيما جينسبيرج (٢٠١٧) أهمية ممارسات التعليم المدني الست المثبتة باعتبارها ركيزة أساسية في التعليم :

- إدراج دورات كاملة حول التربية على المواطنة والموضوعات ذات الصلة في المنهج الدراسي لتوفير الفرص للمتعلّمين للمشاركة بشكل أعمق في الممارسات الخمس الأخرى،
- إشراك المتعلّمين في مناقشات صفية مدروسة حول الأحداث الجارية والقضايا المثيرة للجدل الحالية، ما يساعدهم على تطوير مهارات التفكير النقدي والمناقشة المنهجية،
- توفير الفرص للمتعلّمين للمشاركة في التعلّم من خلال الخدمة، وبخاصة تلك التي تربط الخدمة المجتمعية بالموضوعات الأكاديمية الأساسية في المقررات الدراسية،
- تشجيع المتعلّمين على تشكيل جمعيات طلابية يقودها المتعلّمون أنفسهم، تتمتع بدرجات عالية من الاستقلالية والمشاركة لتحقيق أهدافها المشتركة،
- إنشاء بيئة مدرسية تمكّن المتعلّمين من التعبير عن آرائهم فيما يتّصل بالمناخ المدرسي والسياسات المدرسية التي تؤثر عليه.
- توفير محاكاة تعليمية عالية الجودة للأدوار المدنية لمتعلّمي المدارس المتوسطة والثانوية، مثل الانتخابات والمحاكمات الصورية والألعاب والمحاكاة الإلكترونية.

وأشار الباحثون أيضًا إلى أنّه ينبغي للمعلّمين أن يأخذوا في الاعتبار ثلاث ممارسات تكميلية في ضوء التغيرات في الحياة المدنية والتعليم العام:

- التعليم عالي الجودة في مجال محو الأمية الإعلامية: من الضروري أن يتمتّع المتعلّمون بتعليم متقدّم في مجال محو الأمية الإعلامية، بعد التطوّر السريع لصناعة الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مغايرة لتلك التي كان يصل بها المواطنون إلى المعلومات ويشاركون في الحياة المدنية، إذ أصبحت القدرة على التعامل مع هذا المجال بشكل فعال أمرًا ضروريًا للمواطنة الحديثة.

- يدعو الباحثون إلى التركيز بشكل أكبر على ما يسمّى بـ "العمل المدني"، والذي يتجاوز مشاريع الخدمة التقليدية، حيث يهدف إلى تشجيع المتعلمين على تحديد القضايا في المجتمع ومعالجتها مع النظر في كيفية التأثير على السياسات المؤسسية كجزء من الحل المقترح.
- التركيز المتزايد على التعلّم الاجتماعي والعاطفي: أصبح التعلّم الاجتماعي والعاطفي نقطة اهتمام في العديد من البلدان، إذ يساهم هذا النوع من التعلّم في تعزيز المهارات الاجتماعية والعاطفية للمتعلّمين، ووضعهم في وضع أفضل ليصبحوا مواطنين أكثر مناقبية وفعالية. قد تساهم المشاركة في التجارب التعليمية المدنية الحقيقية أيضاً في تعزيز هذه المهارات التي تساعد المتعلمين على فهم الآخرين من خلفيات مختلفة وتشجّعهم على العمل معاً والتفاعل بشكل إيجابي مع مجتمعهم (Driscoll, & McClusker, ٢٠٢٢).

٧. التجارب الدولية والإقليمية في مجال دمج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية

أبرز العديد من البلدان تأثير التعليم المدني على مشاركة المتعلمين، ما يؤدي إلى تحوّلهم إلى وكلاء للتغيير في مجتمعاتهم وإلى مواطنين يعزّزون الديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، أفادت الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم (٢٠٢٤) بأنّ المواطنة الفاعلة والمهارات المدنية هي عناصر أساسية لتشجيع مشاركة المتعلمين المدنية عبر المناهج الدراسية. ويوفّر العديد من البرامج التعليمية مثل برنامج إيراسموس فرصاً للجيل الشاب للمشاركة في مشاريع مجتمعية متنوّعة تساعدهم على تطوير مهاراتهم في التفكير النقدي والتفاعل الاجتماعي. وتركّز هذه البرامج على نقل المعرفة النظرية حول المواطنة وعلى تطوير الجوانب العملية من خلال المشاركة المباشرة للمتعلّمين في الأنشطة المجتمعية والمشاريع التعاونية.

وقد عالجت دراسة أجراها أتكين وآخرون (٢٠١٧) في تركيا كيفية تطوير قيم المواطنة الفاعلة بين المتعلمين من خلال الأنشطة المجتمعية في المدارس، ما أدّى إلى منهج يركّز على إشراك المتعلمين في هذه الأنشطة لتعزيز وعيهم بمسؤولياتهم الاجتماعية. وتظهر النتائج أنّ دمج الخبرات العملية، مثل التطوّع والمشاركة في المشاريع المجتمعية، ساهم في تنمية شعور المتعلمين بالمسؤولية والالتزام تجاه مجتمعهم وتعزيز تفكيرهم النقدي ومهارات حلّ المشكلات. وعليه، قدم أتكين وآخرون (٢٠١٧) رؤية شاملة حول كيفية تصميم البرامج التعليمية الهادفة إلى تمكين المتعلمين من أن يصبحوا مواطنين فاعلين قادرين على إحداث تغيير إيجابي في مجتمعهم.

كما حلّلت دراسة ألفيار مارتن وآخرون (٢٠١٢) تطوّر الكفاية المواطنة من وجهات نظر المتعلمين في سنغافورة، إذ استكشف الباحثون، من خلال المقابلات والاستطلاعات، بيانات التعلّم المختلفة وتأثيرها على تطوير الكفاية المواطنة، حيث تبين لهم أنّه لا يتمّ صقل الكفاية المواطنة داخل الفصول الدراسية فحسب، بل إنّها نتاج العديد من التفاعلات التي تشمل الأسرة والمجتمع الأوسع. وعليه، يوصي ألفيار مارتن وآخرون (٢٠١٢) بالحاجة إلى تطوير مناهج تعليمية تدمج كلّاً من النظرية والتطبيق عند تنفيذ الأنشطة والمشاريع المجتمعية، من أجل تشجيع المشاركة النشطة للمتعلّمين وتحفيزهم على التفاعل مع القضايا المحلية والعالمية. كما تبين أنّه باستخدام المحاكاة والمشاريع الواقعية، يُتاح للمتعلّمين اكتساب مهارات مواطنة قويّة وتعزيز فهمهم للبيئة السياسية والاجتماعية التي يعيشون فيها.

وتناولت دراسة صليبيخ (٢٠١٧) مفهوم التعليم المدني في البحرين، حيث أبرزت حاجة كلّ من المعلمين والمتعلمين إلى تطوير استراتيجيات تدريس أكثر فعالية لتلبية تطلّعاتهم.

وركزت دراسة بليفينز وآخرون (٢٠١٨) على تطوير فهم المتعلمين للمواطنة ومناصرة القضايا الاجتماعية من خلال التعليم القائم على العمل في الولايات المتحدة. وأظهرت الدراسة أن التعليم التفاعلي يساعد المتعلمين على إجراء تحليل متعمق ونقدي للقضايا الاجتماعية والسياسية بهدف زيادة استعدادهم للمشاركة الفعالة في المجتمع. كما لاحظ الباحثون أن المناهج التي تدمج الأنشطة العملية تشرك المتعلمين في استخدام قدراتهم على التفكير النقدي والتفاوض، وبالتالي تزيد ثقتهم وكفاياتهم في التعامل مع القضايا المجتمعية.

وقد بحثت دراسة أجراها براتي وآخرون (٢٠٢٠) في إيطاليا في تأثير التدخلات التعليمية القائمة على البحث التشاركي التي يقوم بها الشباب لإشراكهم في المواطنة الفاعلة. وأظهرت النتائج أن هذه التدخلات تساعد في تطوير مهارات القيادة والتعاون بين الشباب وزيادة وعيهم بالقضايا المتعلقة بالمجتمع ككل. ويشجع التعلم التجريبي المتعلمين على استخدام تفكيرهم النقدي وإشراكهم في العمل الفريقي، ما يؤدي إلى تحسين شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد استكشفت دراسة مارشي وكلاك (٢٠٢١) تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحافة لجهة تشكيل مساحات عامة بديلة للسماح للشباب والشابات بالتعبير عن آرائهم والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. وذكر الباحثان أن هذه المساحات تمنح الشباب فرصًا للتفاعل مع القضايا المجتمعية بطريقة مبتكرة ومباشرة، ما يساهم في تنمية حسهم المدني وإعادة تشكيل هويتهم المواطنة. علاوة على ذلك، فقد توسع بوير وكاهن (٢٠٢٠) في تأثير الفرص التعليمية الرقمية على مهارات المواطنة لدى المتعلمين. وعليه، فإن البرامج التعليمية التي تعتمد على الأدوات الرقمية لا تزود المتعلمين بالمعلومات فحسب، بل تمكنهم أيضًا من ممارسة التفكير النقدي والمشاركة الفعالة في القضايا المجتمعية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية ومحو الأمية الرقمية. وفي الواقع، يفتح بحث بوير وكاهن (٢٠٢٠) آفاقًا جديدة لمطوري المناهج الدراسية لأنه يرشدنا إلى كيفية تطوير برامج تواكب التحولات الرقمية، حيث يستخدم المتعلمون التكنولوجيا كأداة لتعزيز قدرتهم على التحليل والنقد.

وقام جميل ويحيوي (٢٠٢٣) باستكشاف القيم المرتبطة بالمواطنة الذكية في ظل التحولات الرقمية السريعة التي تشهدها دولة الامارات العربية المتحدة، وأشار الباحثان إلى التحديات الرئيسية التي تواجه تعزيز قيم المواطنة الذكية في دولة الامارات العربية المتحدة:

- الثقافة الرقمية: إن مستوى الوعي الرقمي ليس متساويًا بين مختلف الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية، ما يؤدي إلى تفاوت في القدرة على ممارسة المواطنة الرقمية بشكل فعال.
- الأمن السيبراني: مع تزايد اعتماد التكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية، هناك العديد من التحديات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات لتعزيز الوعي بأهمية الأمن الرقمي.
- الاندماج الاجتماعي: يؤدي التطور التكنولوجي إلى ظهور فئة جديدة من المواطنين الذين يعتمدون بشكل أساسي على الأدوات الرقمية للتواصل والمشاركة المجتمعية، وهو ما قد يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الأجيال التقليدية والرقمية.

وبالرغم من أن تأثير التعليم المدني واضح، فإن نجاحه يعتمد إلى حد كبير على دور المعلمين، الذين تلعب ممارساتهم واستراتيجياتهم دورًا فعالًا في تنشئة مواطنين نشطين ومطلعين.

٨. دور المعلمين في تعزيز التربية على المواطنة

رگزت دراسة بايرام أوزدمير وآخرون (٢٠١٦) على كيفية تأثير تصوّرات المتعلّمين لتصرّفات المعلمين على استعدادهم للمشاركة في المناقشات السياسيّة في الفصل الدراسي في السويد. وأظهرت الدراسة أنّ المتعلّمين يميلون أكثر إلى بدء المناقشات السياسيّة عندما يشعرون أنّ معلّميهم يشجّعون الحوار الصريح ويظهرون احترامًا لأرائهم. وتؤكد هذه النتائج أهميّة دور المعلم كعامل تحفيزي. وبالتالي، يجب على مالأسبوعيّة المناهج تبني استراتيجيات تربويّة تدعم بيئة الفصل الدراسي التي تعزّز الحوار المفتوح، من أجل إعداد جيل قادر على المشاركة الفعّالة في المجتمع.

كما كشفت الدراسة عن التحدّيات التي يواجهها المعلّمون في تركيا في تدريس هذه المفاهيم (انظر أيضًا، أرسوي، ٢٠١٤). ويقترح الباحثون أن يدمج مالأسبوعيّة المناهج الأنشطة العمليّة التي تسمح للمتعلّمين بتجربة أدوار المواطنين النشطين وتعزيز التحليل النقدي لقضاياهم الاجتماعيّة.

من جهته، قام كيسر وآخرون (٢٠١١) بفحص دور الأنشطة اللاصفيّة في التربية على المواطنة الفاعلة في تركيا أيضًا. وتشير النتائج إلى أنّ الأنشطة مثل التطوّع والمشاركة المجتمعيّة تعزّز وعي المتعلّمين بالقضايا الاجتماعيّة وتنمي قيم التعاون والمسؤوليّة لديهم.

وتناولت دراسة الأحمد وعليّات (٢٠١٨) دور معلّمي المرحلة الثانويّة في تعزيز قيم المواطنة العالميّة لدى متعلّميهم في دولة الكويت، وأظهرت النتائج أنّ الممارسات التربويّة للمعلّمين لها تأثير كبير في تنمية قيم المواطنة العالميّة مثل التسامح والعدالة الاجتماعيّة والإنسانيّة، كما أكّدت الدراسة أهميّة التدريب المهنيّ للمعلّمين لتعزيز قدرتهم على تدريس هذه القيم، وأوصت بدمج استراتيجيات التدريس التفاعليّة في المناهج الدراسيّة. وتشير هذه النتائج إلى أنّ إعداد المناهج الدراسيّة يعيدون تشكيل المناهج الدراسيّة بحيث تركز بشكل أكبر على القيم العالميّة، مع توفير الدعم اللازم للمعلّمين من خلال برامج تدريبيّة دوريّة.

واستعرضت دراسة السعيد وآخرون (٢٠٢٢) درجة وعي معلّمي الدراسات الاجتماعيّة بأبعاد التربية المدنيّة في مدارس التعليم الأساسيّ بسلطنة عمان، وكشفت النتائج عن مستوى متوسّط من المعرفة بأبعاد التربية المدنيّة، مع تباين في مستوى الوعي وفقًا للخبرة التربويّة والتدريب الذي تلقّاه المعلّمون، وأشارت الدراسة إلى الحاجة الملحة لتدريب المعلّمين على مفاهيم التربية المدنيّة حتّى يتمكّنوا من تدريس مفاهيم المواطنة بشكل فعّال.

و بحثت دراسة بليفين وآخرون (٢٠٢١) في تأثير "برنامج الخدمة المدنيّة" على مشاركة الشباب في المجتمع والسياسة في الولايات المتّحدة. وأظهرت النتائج أنّ مثل هذه البرامج تعزّز مستويات الوعي والمشاركة الاجتماعيّة والسياسيّة للمتعلّمين، حيث تساهم المشاركة في المشاريع المدنيّة في زيادة فهم المتعلّمين لمسؤوليّات المواطنة وتعزيز مهارات التفكير النقدي، ما يحفزهم على المشاركة في القضايا العامّة على المستويين المحلي والوطنيّ.

وسلّطت دراسة مورجول (٢٠١٧) الضوء على النتائج طويلة الأمد للتطوّع بين الشباب، مشيرة إلى أنّ التطوّع يعزّز الدافعيّة الشخصيّة والثقة بالنفس.

وأبرزت دراسة لي وآخرون (٢٠١٩) في اليابان تأثير التعلّم المجتمعيّ في تعزيز مشاركة المواطنين، إذ من خلال المشاريع المجتمعيّة، يُظهر المتعلّمون مستوى أعلى من المسؤولية والمشاركة.

٩. دور المناهج التعليمية

بحثت دراسة أجراها إسحاق وآخرون (٢٠١٤) في تأثير النظام التعليمي على نتائج المواطنة بين متعلمي المرحلة الثانوية في بلدان مختلفة. وأتبع الباحثون نهجاً مقارناً لتحليل كيفية مساهمة الأنظمة التعليمية في تعزيز فهم المتعلمين لواجباتهم في المواطنة والقيم الديمقراطية. وأظهرت النتائج اختلافات كبيرة في نتائج المواطنة بناءً على تصميم المناهج وطرق التدريس وبيئة المدرسة (انظر أيضاً، مولدر ٢٠٢٣).

وأشارت دراسة فينفي وسليمي (٢٠١٨) إلى أنّ كتب التربية المدنية تسهم في ترسيخ قيم مثل احترام الحقوق والمشاركة المجتمعية؛ ومع ذلك، أضاف الباحثان أنّ أساليب تقديم المحتوى يجب أن تكون أكثر تفاعلية وأكثر ملائمة لعمر المتعلمين. وأكدت الدراسة ضرورة تحسين المناهج التعليمية من خلال دمج الأنشطة التفاعلية التي تعزز فهم المتعلمين لقيم المواطنة، مثل المشاريع الجماعية والمناقشات. كما أشارت إلى ضرورة تطوير أدوات التقييم لقياس فعالية التعليم في تحقيق الأهداف التعليمية.

١٠. التربية على المواطنة في السياق اللبناني

يركّز المنهج اللبناني الحالي (١٩٩٧) على المبادئ الأساسية للمواطنة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، يذكر أبو شديد وناصر (٢٠٠٠) أنّ التنفيذ الفعلي لهذه المبادئ ضعيف بسبب عوامل متعدّدة مثل نقص الموارد، ونقص التدريب الكافي للمعلمين، والتركيز على المواد النظرية، مع قلّة الأنشطة العملية التي تسمح للمتعلمين بممارسة المهارات المدنية. وفي الواقع، يفتقر المنهج إلى التطبيق العملي الذي يمكن أن يعزز مهارات المتعلمين، مثل التفكير النقدي والمشاركة الفعالة في المجتمع. وعليه، يتطلب المنهج مراجعة شاملة لتحفيز المتعلمين ليصبحوا وكلاء للتغيير في مجتمعهم، ما يسمح لهم بفهم أعمق لحقوقهم وواجباتهم المدنية. من جهة أخرى، تواجه التربية على المواطنة في لبنان العديد من التحديات، أبرزها الانقسام الطائفي والسياسي، ما يؤدي إلى عدم وجود إجماع حول هوية وطنية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التركيز على التعليم الخاص في البلاد يخلق تبايناً في كيفية تدريس مفاهيم المواطنة في المدارس المختلفة.

يتضمّن المنهج الوطني اللبناني لعام ١٩٩٧ التربية الوطنية والتنشئة المدنية كمادة دراسية ذات كتاب موحد في جميع مراحل التعليم العام من الصفّ الأساسي الأول وحتى صفوف شهادات الثانوية العامة بفروعها الأربعة. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أعيد إطلاق عملية تطوير المنهج من خلال سلسلة من ورش العمل التي عقدت على المستوى العام وفي مجالات دراسية محدّدة. وتمّ النظر في كفايات المواطنة كجزء من التعليم الرسمي وغير الرسمي، ودارت مناقشات للتنسيق مع المنظّمات غير الحكومية وغيرها من المنظّمات الحكومية لتعزيزها بشكل أكبر. وفي التعليم الرسمي، تمّ التخطيط لنهج متعدّد التخصصات لدمج التربية على المواطنة العالمية (GCED) في جميع الموادّ الدراسية. وهذا التكامل ضروري في لبنان، نظراً للخلفيات الدينية المتنوّعة للشعب اللبناني، للحصول على هوية وطنية موحّدة وموحّدة لمساعدة المواطنين على عيش حياة سلمية ومتناغمة.

التربية الوطنية والتنشئة المدنية هي مادة تدريسية قائمة بذاتها من الصفّ الأول إلى الصفّ الثاني عشر، يتمّ تخصيص حصّة واحدة لها في الأسبوع. وتتضمّن بعض القيم التي يتمّ تأكيدها في منهج التربية المدنية كالحريّة والديمقراطية والتسامح والعدالة والمساواة، فضلاً عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية (انظر منهج التربية الوطنية ١٩٩٧).

قد طُورت مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنيّة في لبنان بهدف إشراك المتعلّمين بشكل نشط في مجتمعاتهم من خلال دمج المحتوى المتفاعليّ والتطبيقيّ. وكان أحد المعالم المهمّة في هذا الجهد هو مشروع الخدمة المجتمعيّة وحلّ النزاعات، الذي تمّ تصوّره في عام ٢٠٠٧ وتمّ إضفاء الطابع الرسميّ عليه لاحقاً بموجب المرسوم رقم ٨٩٢٤ / ٢٠١٢، والذي حدّد أهدافه وآليّاته. وبحلول العام الدراسيّ ٢٠١٦-٢٠١٧، أصبح المشروع إلزاميّاً في المدارس الثانويّة الرسميّة والخاصّة بموجب القرار رقم ٦٠٧/م/٢٠١٦، والذي يلزم المتعلّمين بإكمال ٦٠ ساعة من الخدمة المجتمعيّة في أثناء تعليمهم الثانويّ. وتهدف هذه المبادرة إلى تحفيز المتعلّمين وإشراكهم في المهارات الاجتماعيّة والمعرفيّة وتعزيز المسؤوليّة المدنيّة في آن معاً.

في العام الدراسيّ ٢٠١٥-٢٠١٦، بدأ لبنان عمليّة تطوير المناهج من خلال سلسلة من ورش العمل التي تناولت المناهج الشاملة والموادّ التعليميّة الفرديّة. وأكّدت هذه المناقشات أهميّة التربية على المواطنة في المدارس الرسميّة والخاصّة. كما تمّ تسليط الضوء على الأنشطة اللاصفيّة التي طوّرتها المنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات الحكوميّة كأدوات قيّمة للتربية على المواطنة.

وتمّ تكليف أبو رجيلي وخوري (٢٠١٦) من قبل المركز التربويّ للبحوث والإنماء، باستكشاف تصوّرات والممارسات المتعلّقة بالتعليم المدنيّ من خلال تحليل بيانات الاستبيان التي تستهدف المتعلّمين والمعلّمين ومديري المدارس وأولياء الأمور. وقدمت النتائج رؤية قيّمة حول نقاط القوّة والتحدّيات التي تواجه تنفيذ التعليم المدنيّ.

كما تمّ تكليف طعمة وريشا (٢٠١٦) من قبل المركز التربويّ للبحوث والإنماء بإعداد تقرير يسلّط الضوء على نقاط القوّة والمساهمات الإيجابيّة للمنهج الدراسيّ مع تحديد مجالات التحسين واقتراح التعديلات لمعالجة نقاط الضعف فيه.

كما تمّ خلال العام الدراسيّ ٢٠١٦-٢٠١٧ إعداد مشروع منهج التربية الوطنية والتربية المدنيّة لجميع المراحل الدراسيّة، مع تبني نهج قائم على المقاربة بالكفايات. وبالرغم من حدائته إلّا أنّ هذا المنهج لم يتمّ تنفيذه بعد.

وكجزء من خطّته الأوسع لتطوير التعليم، طوّر المركز أيضاً مناهج موازية من خلال سلسلة من ورش العمل، بما في ذلك المبادرات التالية:

■ منهج التربية على المواطنة (٢٠١٥-٢٠١٩):

يهدف هذا المنهج إلى غرس قيم مثل الحرّيّة والديمقراطيّة والتسامح، مع دمج الدروس المطوّرة في الصفوف من الصفّ الأساسيّ الأوّل إلى الثاني عشر.

■ أنشطة المواطنة الفاعلة (٢٠١٨-٢٠٢٠) (بالتعاون مع المجلس الثقافيّ البريطانيّ):

وقد أدّت هذه الأنشطة إلى تحويل التركيز من الحفظ والتذكّر إلى التطبيقات العمليّة، ودمج مفاهيم المواطنة الفاعلة في تجارب التعلّم للمتعلّمين عبر دورات التعليم الأساسيّ.

■ التربية على المواطنة العالميّة (٢٠١٩-٢٠٢١) (بالشراكة مع اليونسكو في كوريا):

سعت هذه المبادرة إلى دمج مفاهيم المواطنة العالميّة في المناهج الدراسيّة، إلّا أنّ التنفيذ التفاعليّ لهذه الأنشطة لم يتحقّق.

كما تمّ تطوير نهج شامل واستراتيجي يركّز على دمج سمات المواطنة العالمية في مختلف البيئات التعليمية والمجتمعية من أجل دمج التعليم العالمي في المناهج الوطنية. وتضمنت الاستراتيجية المكونات الرئيسية التالية:

❖ إنشاء فريق السياسة الأساسية

تمّ تشكيل فريق متخصص من مختلف الوزارات، من صنّاع السياسات الذين لديهم اطلاع جيّد على ملفّ المواطنة العالمية، لترسيخ سمات المواطنة العالمية بشكل تعاوني. وامتدّت جهودهم إلى ما هو أبعد من المدارس والجامعات لتشمل الحياة المجتمعية، لضمان نهج أكثر شمولاً.

❖ دمج التعليم العام العالمي في المناهج الدراسية

تمّ التركيز على المجالات المعرفية والاجتماعية والعاطفية والسلوكية للتعليم العالمي في المناهج الدراسية والأنشطة اللاصفية. وكانت الخطّوات الرئيسية التي تمّ تضمينها هي تنظيم ورش عمل حول إطار عمل اليونسكو للتعليم العالمي للمواطنة للجان تطوير المناهج الدراسية، وإجراء جلسات تدريبية للمعلّمين والمتعلّمين لتعزيز سمات المواطنة العالمية مثل التعاطف والتفكير النقدي والوعي العالمي.

❖ اعتماد التقويم الأصيل

تمّ تقديم استراتيجيات تقويم مبتكرة، تركّز على سيناريوهات حلّ المشكلات في العالم الحقيقي ذات الصلة بموضوعات التعليم العام العالمي. تهدف هذه التقويمات إلى قياس قدرة المتعلّمين على تطبيق ما تعلّموه على التحدّيات العملية والعالمية.

❖ التعاون مع المنظّمات غير الحكومية والوزارات الأخرى

تمّ تأسيس شراكات مع العديد من الوزارات والمنظّمات غير الحكومية لتعزيز المبادرات التعليمية وتوسيع نطاق تأثير التربية على المواطنة العالمية في مجالات أخرى من الحياة المجتمعية. وقد تضمن هذا التعاون التوافق بين الأهداف التعليمية والاحتياجات المجتمعية الأوسع.

❖ تشجيع مشاركة المتعلّمين

تمّ الترويج بفاعلية لأنشطة الخدمة المجتمعية لتنمية مهارات المواطنة الديمقراطية، مع التركيز القويّ على زيادة الوعي بحقوق الإنسان والقيادة والمسؤولية الاجتماعية. وقد مكّنت هذه الأنشطة المتعلّمين من أن يصبحوا قادة قادرين على التكيف داخل مجتمعاتهم المحلية والعالمية.

❖ المراقبة والتأمّل

تمّ تطوير خطة تقويم لمراقبة التقدّم بشكل منتظم، وتقويم فعالية تنفيذ برنامج التعليم العام العالمي. وقد سمحت هذه العملية التأمّلية بالتحسين المستمرّ وتكييف الاستراتيجيات لتلبية الاحتياجات التعليمية المتطوّرة.

❖ تسهيل برامج التبادل

تمّ التخطيط لبرامج التبادل لتعزيز التفاهم والتعاون بين الثقافات. وقد شملت هذه البرامج ما يلي:

- زيارات يومية بين المدارس في مناطق مختلفة.
- تبادلات طويلة الأمد تمتد لأسابيع أكاديمية أو حتى سنوات، ما يتيح للمتعلمين والمعلمين تبادل الخبرات والتعلم من سياقات ثقافية وتعليمية متنوعة.

لقد أرست هذه الاستراتيجية الشاملة الأساس القوي لدمج التربية على المواطنة العالمية في المناهج الوطنية في لبنان، سواء لجهة توافقها مع القيم التعليمية في البلاد أو لجهة تزويدها المتعلمين بالمعارف والمهارات والمواقف اللازمة للمشاركة البناءة في عالم متنوع ومتربط.

كما يؤكد الإطار الوطني لمناهج التعليم ما قبل الجامعي ضرورة التركيز على التعليم المدني لتعزيز فهم المواطنين للصالح العام، من خلال مؤسسات الدولة. ويسلط الضوء على دور المناهج التعليمية في إعداد المتعلمين وتنقيفهم للقيام بأدوارهم الوطنية والمشاركة في الشؤون العامة، من خلال تعزيز الكفاءة وتشجيع الشفافية والنزاهة وضمان المساءلة. كما يهدف إلى معالجة الفساد وتعزيز شعور المتعلمين بالمسؤولية في تنمية مفهوم الصالح العام وإدراج المزيد من العدالة والمساواة في المجتمع. وينص الإطار على أن المناهج الجديدة تسعى إلى تعزيز الشعور بالانتماء وأهمية الهوية الوطنية من خلال التركيز على تنمية المهارات والمعارف والقيم اللازمة لممارسة المواطنة بشكل فعال في المجتمع اللبناني.

١١. المنهج اللبناني الجديد

يطمح المنهج اللبناني إلى بناء مجتمع يعزز الهوية الوطنية ويحترم التنوع الثقافي والديني الموجود في لبنان. ومن أهم مندرجات رؤية المنهج، تنمية المواطن الذي يمتلك القدرة على التفكير النقدي والمسؤولية الاجتماعية، إذ "يهدف المنهج إلى بناء شخصية المواطنين الذين يمتلكون كفايات متعددة، بما في ذلك المعرفة والمهارات والقيم اللازمة للتكيف مع التحديات المجتمعية والاقتصادية والبيئية".

أ. الإطار المرجعي للتربية على المواطنة

في هذا الإطار، المواطنة تعني الشعور بالانتماء للوطن والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع الالتزام بالحقوق والواجبات؛ وتعزز التربية على المواطنة القيم الأساسية كالحرية والإنصاف والمساواة والعدالة والتضامن.

ب. تكامل المواطنة على مستويي الكفايات المستعرضة والكفايات الخاصة

يتكامل مفهوم المواطنة في مختلف المواد والمراحل التعليمية، حيث تتداخل قيم المواطنة في مختلف التخصصات. ويهدف هذا النهج إلى غرس المبادئ والقيم المرتبطة بالمواطنة في سياقات متعددة، ما يساعد المتعلمين على فهم دورهم كمواطنين في مختلف جوانب الحياة اليومية.

يهدف مشروع المواطنة العالمية في لبنان إلى ضمان إدراك جميع المتعلمين للمفاهيم الأساسية مثل الحقوق والمسؤوليات والديمقراطية والمشاركة الفعالة في المجتمع والحياة السياسية. ومن المتوقع أن يقارب المتعلمون النظام الدستوري والقوانين التي تحكم الحياة العامة في لبنان، فضلاً عن أبعاد المواطنة الإنسانية والعالمية التي تجعلهم مواطنين عالميين.

وقد سلّطت دراسة المركز التربوي الضوء على أهمية تحفيز المتعلمين ليصبحوا مفكرين ناقدين وصناع قرار؛ ولكن لسوء الحظ، لا تزال ممارسات هذه المفاهيم في الفصول الدراسية محدودة، ولا تزال تُدرّس نظرياً من دون تطبيقات عملية تسمح للمتعلمين بالمشاركة بنشاط في حل القضايا المجتمعية. ويشير الإطار إلى أنّ

تطوير أساليب التعلّم التفاعليّة مثل المحاكاة الديمقراطية ومشاريع البحث، لأمرٍ مطلوب لتعزيز قدرة المتعلّمين على اتّخاذ قرارات مستنيرة وتحليل القضايا السياسيّة والاجتماعيّة المعقّدة.

ويؤكد الإطار الوطنيّ أهميّة دمج القيم المدنيّة الأساسيّة مثل الاحترام والتسامح والمسؤوليّة الاجتماعيّة في المناهج الدراسيّة، كما أهميّة بناء الوعي الاجتماعيّ بين المتعلّمين من خلال التفاعل مع مفاهيم العيش معًا والعدالة الاجتماعيّة والإنصاف والمساواة. ويقتضي نقل هذه القيم من السياق الأكاديميّ إلى الممارسة العمليّة من خلال برامج مختلفة مثل الخدمة المجتمعيّة، بحيث يتمّ تشجيع المتعلّمين على تطبيق قيم الاحترام والتسامح والمسؤوليّة الاجتماعيّة في بيئاتهم المحليّة.

١٢. المواطنة الرقمية

أ. التعريف والأهميّة

المواطنة الرقمية هي تمكين المواطن من اكتساب المهارات الرقمية والقيم العالميّة من أجل تحقيق المشاركة الفعّالة في البيئة الرقمية بطريقة مسؤولة وأخلاقيّة وأمنة ومبتكرة. وقد أكدت اليونسكو (٢٠١٩) أهميّة دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسيّة بحيث تلتزم المؤسسات التعليميّة بإعداد المتعلّمين ليصبحوا مواطنين رقميين مسؤولين، (اليونسكو، ٢٠١٩). كما تساهم المواطنة الرقمية في تثقيف المتعلّمين حول كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيا بطريقة فعّالة وأمنة.

ب. المواطنة الرقمية ودور الموارد التعليميّة المفتوحة

تؤكد هذه الدراسة أهميّة تعريف المواطنة الرقمية بما يتماشى مع رؤية المنهج الوطنيّ اللبناني، والذي يهدف إلى تخريج متعلّمين عصريين يتمتّعون بصفات مثل الوطنيّة والتوازن والتعاون والإنسانيّة والانفتاح والاستباقيّة والمثابرة والتفكير النقديّ والإبداع والبحث القائم على الاستقصاء (المركز التربويّ للبحوث والإنماء، ٢٠٢٢).

ت. دور الموارد التعليميّة المفتوحة في تعزيز المواطنة الرقمية

الموارد التعليميّة المفتوحة هي موادّ متاحة مجّاناً ومرخّصة بشكل مفتوح لدعم التدريس والتعلّم والبحث. تلعب هذه الموارد دوراً محورياً في تعزيز أهميّة المواطنة الرقمية. وتشمل هذه الموارد العناصر الرئيسيّة التالية:

■ محو الأميّة الرقمية:

تمكّن الموارد التعليميّة المفتوحة المتعلّمين من اكتساب المهارات اللازمة للوصول إلى المعلومات الرقمية وتقويمها واستخدامها بفعاليّة. ومن خلال توفير موارد متنوّعة وعالية الجودة، تساعد الموارد التعليميّة المفتوحة في سدّ الفجوات في محو الأميّة الرقمية، وتمكين المتعلّمين من تحليل المحتوى عبر الإنترنت والتحقّق منه بشكل نقديّ.

■ المشاركة الرقمية:

تشجّع الموارد التعليميّة المفتوحة المشاركة النشطة والهادفة في المساحات الرقمية، وهي توفر للمتعلّمين فرصاً للمساهمة في المناقشات عبر الإنترنت، والتعاون في المشاريع الرقمية، والمشاركة في المبادرات المدنيّة والاجتماعيّة داخل البيئة الرقمية.

■ أخلاقيات الاتّصال:

تعمل الموارد التعليميّة المفتوحة على تعزيز التفاعلات المسؤولة والمحترمة في البيئات عبر الإنترنت. ومن خلال تأكيد أهميّة التواصل الرقميّ الأخلاقيّ، فهي تساعد المتعلّمين على تطوير المهارات

اللازمة للمشاركة في حوار بناء واحترام وجهات النظر المتنوعة وتجنب التصرفات الضارة مثل خطاب الكراهية أو التنمر الإلكتروني.

■ الأمن الرقمي:

تلعب الموارد التعليمية المفتوحة دوراً حيوياً في تثقيف المتعلمين حول الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية. فهي تقدّم إرشادات حول إدارة البيانات الشخصية، والتعرّف على المخاطر الرقمية المحتملة، وتبني الممارسات لحماية الخصوصية والأمان في المساحات عبر الإنترنت.

■ الإبداع والابتكار الرقمي:

تلهم الموارد التعليمية المفتوحة المتعلمين لاستخدام التكنولوجيا بشكل إبداعي ومبتكر. فمن خلال تقديم الأدوات والموارد لإنشاء المحتوى الرقمي - مثل مقاطع الفيديو والمدونات والتصميمات الجرافيكية - تمكّن الموارد التعليمية المفتوحة المتعلمين من استكشاف طرق جديدة لحلّ المشكلات والتعبير عن الذات، وتعزيز ثقافة الابتكار.

وفي نهاية المطاف، تساعد الموارد التعليمية المفتوحة في تعزيز المواطنة الرقمية. فهي لا تزوّد المتعلمين بالكفايات الرقمية الأساسية فحسب، بل تغرس فيهم أيضاً القيم والمهارات اللازمة للمشاركة بشكل مسؤول وفعل في العصر الرقمي. ومن خلال دمج الموارد التعليمية المفتوحة في الممارسات التعليمية، يمكن للمدارس خلق فرص شاملة وعادلة للمتعلمين لازدهار كمواطنين رقميين مطلّعين وأخلاقيين ومبتكرين (المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠٢٢).

١٣. الدراسات اللبنانية حول التربية على المواطنة

أجريت دراسات مختلفة حول التربية على المواطنة في لبنان. فتناول عكر (٢٠١٩) العديد من الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتربية على المواطنة، وبخاصة في سياق التحديات الاجتماعية والسياسية المستمرة. وقد ذكر القضايا التالية: (١) الانفصال بين المناهج وواقع المتعلمين؛ (٢) الافتقار إلى التعلّم النقدي والنقاش المفتوح؛ (٣) التركيز القوي على التحضير للامتحانات الرسمية؛ (٤) قضية نقل المعرفة مقابل بناء المعرفة المشتركة؛ (٥) الدور المحدود للمعلمين؛ وأخيراً (٦) الموارد التعليمية الضعيفة.

وقد بحثت دراسة "أبعاد" (٢٠٢٣) العلاقة بين المواطنة الفاعلة والمساواة بين الجنسين في السياق اللبناني. وكشفت النتائج أنّ الشابات أكثر انخراطاً في الأنشطة الاجتماعية بشكل عامّ من الشبان، وأنّ دوافعهن للمشاركة غالباً ما ترتبط بالتغيير الاجتماعي وقضايا حقوق الإنسان. ومع ذلك، تمّ تحديد الحواجز الجسدية والسياسية وكذلك المعايير الاجتماعية على أنّها تعيق مشاركة الشابات في القضايا السياسية وتحدّ من فرصهن القيادية. وخلصت الدراسة إلى أنّ المواطنة الفاعلة هي أداة مهمة يمكن أن تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين في لبنان من خلال خلق مجتمع أكثر شمولاً وتعاوناً. وتوصي الدراسة بأن يدمج في المناهج مفاهيم المواطنة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية.

وقد تناولت دراسة مزوّق (٢٠٢٤) مواقف متعلّمي المدارس الكاثوليكية في لبنان وتصوراتهم فيما يتعلّق بالمواطنة الفاعلة والتربية على المواطنة. وقد ملأ ٢١٥٨ متعلّماً من مختلف المناطق اللبنانية استبياناً يتعلّق بالتربية على المواطنة. وأظهرت النتائج أنّ ٨٥٪ من المتعلمين اعتبروا أنّ المواطن الفاعل هو من يحترم القانون ويتحمّل مسؤولياته ويدعم التنوّع والاختلاف. إلّا أنّ المشاركين أشاروا إلى أنّ النفوذ السياسي المفرط والصعوبات الاقتصادية والفساد تمنعهم من أن يكونوا مواطنين فاعلين. وعلاوة على ذلك، اعتبر ٦٠٪ من المتعلمين أنّ المناهج قديمة، بينما اعتبر ٥٠٪ أنّ التربية على المواطنة تقتصر على الدروس النظرية من

دون الممارسة العملية. وأوصت الدراسة بدمج الأنشطة العملية في المناهج الدراسية، وتطوير مناهج حديثة تركز على الحوارات والمناظرات الاجتماعية والسياسية، وتفعيل دور المجتمع المدني وتشجيع المتعلمين على المشاركة في الأنشطة المجتمعية خارج المدرسة.

و استكشفت أبو رجيلي وخوري (٢٠١٦) التربية على المواطنة في لبنان، من خلال دراسة تلقي الضوء على المناهج الدراسية وكذلك تصورات المتعلمين والمعلمين وأولياء الأمور. وهدفت الدراسة إلى إبراز نقاط القوة والضعف في تنفيذ التربية على المواطنة في لبنان وتحديد فرص التحسين. وأظهرت النتائج إجماعاً عاماً على أهمية التربية على المواطنة في إعداد مواطنين مسؤولين ومطلعين، لكن التنفيذ العملي واجه تحديات كبيرة. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى الموارد التعليمية، وغياب التدريب الكافي للمعلمين، والاختلافات في وجهات النظر حول مدى ارتباط المناهج الدراسية بالقضايا المدنية في العالم الحقيقي. وكشفت الدراسة أيضاً عن اختلافات في مدى تفاعل المتعلمين مع محتوى التعليم المدني وفهمهم له، حيث يعتمد ذلك على ما إذا كان المتعلمون يذهبون إلى مدارس خاصة أو رسمية. كما قدمت هذه الدراسة تحليلاً متعمقاً للواقع التعليمي الحالي، مؤكدة الحاجة إلى تصميم منهج تعليمي ليس أكاديمياً فحسب، بل عملياً أيضاً ومرتبطة بالحياة اليومية للمتعلمين. وتقدم الدراسة تصورات لتصميم برامج تعليمية تعتمد على أساليب التدريس التفاعلية، حيث يكون المتعلم مشاركاً فعالاً في الحياة المدنية وليس مجرد متلقٍ للمعلومة، كما تشير إلى ضرورة تطوير برامج تدريب المعلمين وتوفير المواد التعليمية المتوافقة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الراهن.

وقد سلّطت دراسة مخابيل وشيّا (٢٠١٨) الضوء على دور الأندية البيئية في تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس اللبنانية. وقد استخدمت هذه الدراسة نهج الأساليب المختلطة لتقويم مدى إدراج الاستدامة في أنشطة هذه الأندية والتحديات التي تواجهها. وأظهرت الدراسة أنّ ٩٠٪ من مديري المدارس كانوا على دراية بمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، ولكن ٥٠٪ منهم فقط كان لديهم فهم شامل لهذا المفهوم نتيجة للتدريب الذي تلقوه من هيئات وطنية أو دولية مثل اليونسكو. وقد ربط العديد من المديرين الاستدامة بخدمة المجتمع وليس بأنشطة الأندية البيئية. كما كشفت الدراسة عن عدد من العوائق تحول دون تبني الأندية البيئية. وكانت القيود المالية عقبة رئيسية، وبخاصة في المدارس الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، منعت التحديات اللوجستية، مثل التعاون مع البلديات والقيود الزمنية في برامج الدروس، (منعت) هذه الأندية من العمل بكامل طاقتها. وعلاوة على ذلك، كان مستوى التنسيق بين منسقي الأندية البيئية والمعلمين في المدارس متفاوتاً. وعلى الرغم من وجود الأندية البيئية في معظم المدارس، إلا أنّ التعاون كان غالباً يقتصر على منسقي الأندية ومعلمي العلوم. كما افترقت البنية التنظيمية لهذه الأندية إلى نهج شامل للاستدامة، حيث تركز الأنشطة في المقام الأول على الوعي البيئي مثل إعادة التدوير، من دون تبني نموذج قيادي أو تفكير نظامي شامل يتناول التحديات البيئية والاجتماعية. وأخيراً، شارك المتعلمون في أنشطة مثل إعادة التدوير وحملات التوعية البيئية، لكن الدراسة لاحظت عدم التركيز على حل المشاكل النظامية أو تعزيز المشاركة المدنية. وأدرجت ١٠٪ فقط من المدارس التربية على المواطنة في أنشطة النادي البيئي. كما سلّطت النتائج الضوء على الحاجة إلى نهج شامل يتناول المدرسة بأكملها، حيث يصبح تعليم المواضيع البيئية والاستدامة جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية، ما يشجّع التربية على المواطنة والمسؤولية الاجتماعية. ويمكن لمصممي المناهج دمج مواضيع الاستدامة في مختلف المواد والأنشطة اللاصفية، بحيث يتعلم المتعلمون ليس فقط عن القضايا البيئية، ولكن أيضاً عن المشاركة المدنية وحل المشكلات. ويمكنهم أيضاً تطوير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والوكالات الحكومية في إطار التربية على المواطنة لتعليم المتعلمين أهمية المشاركة المجتمعية والمسؤولية الجماعية عن التنمية المستدامة.

وفي السياق عينه، تقدّم دراسة مخايل وشيّا (٢٠١٨) رؤى مهمة لمطوّري المناهج فيما يتعلّق بتصميم برامج التربية على المواطنة. وأكّدت الدراسة أهميّة دمج مفاهيم التنمية المستدامة في الموادّ الدراسية المختلفة، بهدف تعزيز الفهم الشامل للمواطنة الذي يشمل المسؤوليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وأشارت النتائج أيضًا إلى التأثير الإيجابي الكبير للأندية البيئية، ما يسلّط الضوء على الحاجة إلى تبني مناهج تعليمية قائمة على التعلّم التجريبي والمشاركة النشطة، التي تشجّع المتعلّمين على الانخراط عمليًا في قضايا العالم الحقيقي. علاوة على ذلك، فإنّ النتائج المتعلّقة بالاختلافات بين الجنسين في المعرفة والمواقف تشكّل نقطة مهمة يمكن لمطوّري المناهج استخدامها لصياغة استراتيجيات هادفة لضمان المشاركة العادلة بين جميع المتعلّمين. ومن خلال موازنة البرامج التعليمية مع أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية، يمكن لمطوّري المناهج المساهمة في تبني السياسات التي تعزّز دمج مفاهيم التنمية المستدامة في التعليم.

وتسلّط دراسة سولوريو وآخرون (٢٠٢٤) الضوء على أهميّة تعزيز التسامح في المدارس اللبنانية. وكشفت ورش العمل التي عقدت بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة (أي المتعلّمين وأولياء الأمور والمعلّمين ومديري المدارس وممثلي المنظّمات غير الحكومية) عن دعم واسع النطاق لتعليم التسامح، إلى جانب المخاوف المتزايدة بشأن تصاعد التوترات بين المتعلّمين اللبنانيين والسوريين. وأشار المشاركون إلى أنّ الفجوات في توزيع الموارد داخل المدارس زادت من حدّة هذه التوترات، وبالتالي أصبح ملحًا اعتماد المناهج التعليمية التي تركز على تعزيز التفاهم والتعاون بين المتعلّمين من خلفيات مختلفة. ولتعزيز التسامح بشكل فعّال، ثمة حاجة إلى التركيز على توفير التدريب العملي للمعلّمين، مع الاهتمام بالبيداغوجيات التي تركز على التعلّم والتي تساعد المعلّمين على التعامل مع الموضوعات الحساسة المتعلّقة بالتسامح. وأكّدت ورش العمل أهميّة إدراج التفاعلات بين المتعلّمين من خلفيات متنوعة ودعت إلى توفير فرص تفاعل منظّمة مثل مشاريع الخدمة المجتمعية والتبادلات المجتمعية. وتساهم هذه المبادرات في تنمية التعاطف والتفاهم، ما يسمح للمتعلّمين بالتفاعل بشكل أعمق وتبادل وجهات نظر مختلفة. كما تمّ تسليط الضوء على أهميّة إشراك أولياء الأمور في مبادرات تعليم التسامح؛ فمن خلال تصميم برامج تشرك أولياء الأمور وتزوّدهم بالأدوات اللازمة لدعم أطفالهم في تطوير التصرفات المتسامحة، يمكن المدارس تعزيز القيم التي يتمّ تدريسها في الفصول الدراسية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعالج المناهج الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تشجيع النقاش النقدي الذي يشرك المتعلّمين في حوارات فعّالة وإيجابية. وأضاف الباحثون أنّ المحتوى التعليمي يجب أن يكون متنسّقًا مع السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي الفريد للبنان، مع تحقيق التوازن بين القيم التقليدية والتحديات الحديثة لتوفير نهج شامل للتربية على المواطنة.

وقد أجرى طعمة وريشا (٢٠١٦) تقويمًا للمناهج الحالية بناءً على أهداف المناهج ومحتواها، وأساليب التدريس والتعلّم، وأساليب التقويم وإعداد المعلّمين، وربط التعلّم بالحياة العملية. وأظهرت النتائج أنّ المناهج تحتوي على عناصر قيّمة تعزّز المسؤولية المدنية والشعور بالانتماء، إلّا أنّها تحتوي أيضًا على الكثير من التكرارات وتفتقر إلى الاتّساق ما يؤثّر على فهم المتعلّمين الشامل لمفاهيم المواطنة.

ويشير التقرير إلى أنّ المنهج نجح في توفير المعرفة الأساسية التي تدعم المشاركة المدنية، إلّا أنّه يكشف عن فجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي، مع التركيز المفرط على استخدام الذاكرة. وتسلّط هذه النقاط الضوء على أهميّة تبني أساليب تدريس أكثر تفاعلية تركز على تطوير المهارات بدلًا من مجرد تدريس المعلومات. وأخيرًا، يوصي الباحثان باتّباع نهج شامل يتمّ من خلاله دمج الخبرات المدنية العملية، وتشجيع التعلّم النشط،

وتوفير تدريب المعلمين. ويمكن أن يساعد هذا النهج في تطوير برامج التربية على المواطنة الأكثر فعالية وذات الصلة الثقافية، وإعداد المتعلمين ليكونوا مواطنين مسؤولين في عالم متغير ومتربط.

إنّ الجمع بين الدراسات المذكورة أعلاه حول التربية على المواطنة في لبنان يكشف عن فجوات حرجة كثيرة، والتي يمكن عرضها في يلي:

■ التنفيذ غير المتسق

يفتقر العديد من المدارس إلى نهج موحد وشامل، ما يؤدي إلى تجارب تعليمية متباينة. وفي حين تعطي بعض المؤسسات الأولوية لتنفيذ المناهج الدراسية، فإنها غالبًا ما تتجاهل دمج ممارسات المواطنة الفاعلة داخل مجتمع المدرسة الأوسع أو داخل السياق المحلي. ويسلط هذا التناقض الضوء على الحاجة الملحة إلى الإصلاح التنظيمي.

■ مشاركة محدودة من قبل أصحاب المصلحة

إنّ مبادرات التربية على المواطنة غالبًا ما تعاني من عدم كفاية و/أو عدم مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك أولياء الأمور والمنظمات المجتمعية. ويؤدي هذا الضعف في التعاون إلى تهزيل الصلة بين البرامج التعليمية والاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، تتضاءل أهمية هذه المبادرات وفعاليتها، ما يحد من قدرتها على معالجة القضايا المحلية الملحة وتشجيع الشعور بالمسؤولية المدنية المشتركة.

■ إعداد المعلم

يعتبر العديد من المعلمين عن عدم استعدادهم الكافي لتعليم التربية على المواطنة بشكل فعال بسبب الفجوات في التدريب و في الوصول إلى الموارد المناسبة. وكثيرًا ما يؤدي هذا النقص في الاستعداد إلى الاعتماد على التدريس التقليدي القائم على المحاضرات والذي يفشل في إشراك المتعلمين بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، لا يؤمن التعليم التقليدي انخراط المتعلمين في المشاركة بنشاط في الفصل الدراسي ولا استخدام التفكير النقدي لفهم المسؤوليات المدنية ومناقشتها بشكل كامل، ما يؤدي إلى إغفال عناصر أساسية لتشكيل مواطنين مطلّعين ومسؤولين.

■ التحديات الاجتماعية والاقتصادية

غالبًا ما يواجه المتعلمون من خلفيات اجتماعية واقتصادية متواضعة، حواجز تحول دون حصولهم على تجارب تعليمية مفيدة. فالموارد المحدودة، والمدارس التي تعاني من نقص التمويل، والافتقار إلى التعرّض للأنشطة المدنية اللاصفية، تسهم في توسيع الفجوة بين المتعلمين. ونتيجة لذلك، لا يُتاح لجميع المتعلمين تجارب مفيدة مماثلة، ما قد يؤدي إلى تهميش هؤلاء المتعلمين عن القيام بأدوار نشطة في مجتمعاتهم المدرسي وفي المجتمع ككل.

لذلك، تناولت هذه الدراسة القضايا الحرجة المذكورة أعلاه من خلال البحث عن تصوّرات مختلف أصحاب المصلحة وتجاربهم. ومن خلال تحديد فضلى الممارسات والتحديات وفرص التحسين، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات قابلة للتنفيذ للمساعدة في تطوير نهج شامل ومتكامل للتربية على المواطنة يشرك المتعلمين بنشاط ويهيئهم لأدوارهم كمواطنين مسؤولين في المجتمع.

الفصل الثالث: المنهجية

أتبعت هذه الدراسة نهجاً بحثياً مختلطاً، مزج بين البيانات الكمية والنوعية (كوهين وآخرون، ٢٠١٨) من أجل اكتساب فهم شامل للتربية على المواطنة في لبنان. وتنوّعت الأدوات البحثية كالتالي: (١) استبيانات رقمية وُزّعت على أصحاب المصلحة، أي المتعلمين والمعلمين وأولياء الأمور ومديري المدارس؛ (٢) مقابلات متعمقة أجريت مع خبراء وصنّاع القرار وممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين يشاركون بفاعلية في التربية على المواطنة خارج الأطر المدرسية؛ (٣) تحليل الوثائق الذي شمل وثائق السياسة وأطر المناهج وسائر المواد التعليمية ذات الصلة، المستخدمة في المدارس اللبنانية بالإضافة إلى التقارير والمنشورات الواردة من المنظمات غير الحكومية، المشاركة في التربية على المواطنة خارجاً عن أطر التعليم النظامي.

I. عينة الدراسة

جدول ١: وصف عينة البحث بحسب المحافظة ونوع المدرسة

			المحافظات									
			بيروت	جبل لبنان، ضواحي بيروت	جبل لبنان بدون ضواحي بيروت	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك-الهرمل	المجموع
قطاع	عام	عدد	١٤	٥	١٧	٨	١٤	١٩	١٤	٣	٧	١٠١
		% من المجموع الكلّي	٢.٠ %	٠,٧ %	٢,٤ %	١,١ %	٢,٠ %	٢,٧ %	٢,٠ %	٠,٤ %	١,٠ %	١٤,٥ %
	خاص	عدد	٥٣	١٧٣	٩٩	٦٠	٣٥	٦١	٤٦	٣٥	٣٤	٥٩٦
		% من المجموع الكلّي	٧.٠ %	٢٤.٠ %	١٤,٢ %	٨,٦ %	٥,٠ %	٨,٨ %	٦,٦ %	٥,٠ %	٤,٩ %	٨٥,٥ %

المجموع	عدد	٦٧	١٧٨	١١٦	٦٨	٤٩	٨٠	٦٠	٣٨	٤١	٦٩٧
	% من المجموع الكلّي	٩.٦%	٢٥.٥%	١٦,٦%	٩,٨%	٧,٠%	١١,٥%	٨,٦%	٥,٥%	٥,٩%	١٠٠.٠%

			المحافظات									
			بيروت	جبل لبنان، ضواحي بيروت	جبل لبنان بدون ضواحي بيروت	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك-الهرمل	المجموع
قطاع	عامّ	عدد	٥	٢	٦	٣	٥	٧	٥	١	٢	٣٦
	خاصّ	عدد	١٩	٦٢	٣٥	٢١	١٢	٢٢	١٦	١٢	١٣	٢١٢
المجموع		عدد	٢٤	٦٤	٤١	٢٤	١٧	٢٩	٢١	١٣	١٥	٢٤٨

تمّ استخدام الصيغة أدناه لحساب حجم العيّنة ($n = ٢٤٨$)، مع الأخذ في الاعتبار حجم السكّان المحدود. هذه الصيغة مستمدة من المبادئ الإحصائية لضمان عيّنة تمثيلية تأخذ في الاعتبار التباين، بمستوى ثقة يبلغ ٩٥٪.

$$n = \frac{Z^2 \sigma^2 N}{e^2 (N-1) + Z^2 \sigma^2}$$

تألّفت عيّنة الدراسة في البداية من ٢٤٨ مدرسة موزّعة على تسع محافظات، مع تمثيل من قطاعي المدارس الرسميّة والخاصّة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الوضع غير المستقرّ في البلاد في أثناء مرحلة جمع البيانات، فقد تمّ الاستحصال على استجابات من ١٩٠ مدرسة فقط.

II. جمع البيانات الكمية

١. الاستبيانات

استخدمت الاستبيانات مزيجاً من الأسئلة المغلقة وأسئلة مقياس ليكرت لالتقاط مجموعة واسعة من الاستجابات. صمّم كلّ استبيان وفقاً لمجموعة المستجيبين المحددة وتمّ تنظيمه على النحو التالي:

- **المتعلّمون:** تمّ استطلاع آراء ٤٤٥٤ متعلّماً من مناطق وخلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة تغطّي المحافظات اللبنانية كافة، من أجل دراسة تجاربهم ومعارفهم ووجهات نظرهم فيما يتعلّق بالتربية على الوطنية.
- **المعلّمون:** تمّ استطلاع آراء ٢٤٥ معلّماً مسؤولين عن تقديم التربية على الوطنية.
- **مديرو المدارس:** طُلب من ١٩٠ مدير مدرسة ملء الاستبيان بهدف تقديم رؤى حول الدعم الإداري للتربية على الوطنية، وشرح التحديات العملية أو النجاحات داخل مدارسهم.
- **أولياء الأمور:** شمل الاستطلاع ٢٨٩٧ من الآباء والأمّهات لتقدير تأثير مستوى الأسرة على قيم الوطنية والمشاركة المدنية لدى المتعلّمين.

III. جمع البيانات النوعية

١. المقابلات شبه المنظمة

أجريت مقابلات شبه منظمة متعمّقة مع ١٤ خبيراً وصانع قرار بالإضافة إلى ١٣ ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية (انظر الملحق بقائمة الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم). واستمرّت كلّ مقابلة حوالي ٧٠ دقيقة. وشملت الموضوعات الرئيسية ودور التعليم غير الرسمي، ودعم سياسات التربية على الوطنية، والنهج العملية لإشراك المتعلّمين في الأنشطة المدنية (انظر الملحق الخاصّ بأسئلة المقابلة). وتألّفت المقابلات بشكل أساسي من الأسئلة الرئيسية الواردة في دليل المقابلات. وتمّت زيادة أسئلة متابعة أو أسئلة إضافية لجمع المزيد من التفاصيل ذات الصلة من المشاركين في المقابلات. وأجريت بعض المقابلات وجهاً لوجه، في حين أجريت مقابلات أخرى في شكل مكالمات فيديو باستخدام منصة Microsoft Teams.

٢. تحليل المستندات

حدّد تحليل الوثائق الموضوعات والأهداف والغايات الرئيسية التي تمّ تثبيتها في الوثائق، مع تسليط الضوء على كيفية تصوّر التربية على الوطنية والتواصل عبر منصات مختلفة. وسمح تحليل الوثائق بفهم متعمّق لتعليم الوطنية والوطنية الرقمية.

وقد سبق ذلك اختبار تجريبي للاستبيانات في ١٠ مدارس. وتمّ استخدام ردود الفعل من الاختبار التجريبي لتنقيح الأسئلة لتحسين الوضوح والملاءمة والشمولية قبل بدء عملية جمع البيانات بالكامل.

ولضمان موثوقية وصلاحيّة ومصداقية وثقة الدراسة، تمّ استخدام ثلاث أدوات مختلفة، ما أدّى إلى التثليث في المعطيات. (Fraenkel et al., ٢٠٢٣).

وللتأكد من صحة المحتوى، فقد أسندت إلى فريق من الخبراء مهمة مراجعة أدوات البحث. وقد أكدت عملية المراجعة هذه أنّ الأدوات تقيس ما تمّ تصميمها لقياسه، ما يضمن التوافق مع أهداف البحث.

وتمّ استخدام مؤشر ألفا كرونباخ (Coefficient alpha de Cronbach) لتقويم الاتساق الداخلي لعناصر الاستبيان والتأكد من أنّها تقيس بشكل موثوق به التراكيب المقصودة. وتبين أنّ قيمة ألفا كرونباخ أكبر من ٠,٧٠ لكل استبيان، ما يشير إلى موثوقية مقبولة (Tavakol & Dennick، ٢٠١١).

وقد أخذت الأبعاد الأخلاقية في الاعتبار، و أبلغ جميع المشاركين بأهداف الدراسة، وأُغفلت هوية جميع المشاركين في الإجابة عن الاستبيانات، وذلك في جميع المعطيات التي تمّ جمعها.

IV. تحليل البيانات

١. التحليل الكميّ

تمّ تحليل بيانات الاستبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، إذ قدّمت الإحصاءات الوصفية، بما في ذلك التوزيعات التكرارية والمتوسّطات، لمحة عامّة عن تصوّرات المستجيبين وتجاربهم. واستُخدمت كذلك الجداول المتقاطعة لمقارنة الاستجابات عبر فئات ديمغرافية مختلفة. وحدّد التحليل الاتجاهات والتحدّيات المشتركة ومجالات التحسين في ممارسات التربية على المواطنة داخل المدارس اللبنانية. علاوة على ذلك، فإنّ التحليل النوعي للاستجابات المفتوحة تضمّن ترميزاً دقيقاً وتصنيفاً للبيانات لكشف الموضوعات الناشئة، وتحديد الأنماط المتكرّرة، والحصول على رؤى أعمق وأشمل لوجهات نظر المشاركين.

٢. التحليل النوعي (بيانات المقابلة)

تمّ نسخ المقابلات أولاً، وأُجريت تحليلات نوعية للمحتوى. واستُخدم الترميز لتصنيف الاستجابات إلى موضوعات، مثل استراتيجيات التعليم غير الرسمي، ودعم السياسات، والتحدّيات. ورُبطت من ثمّ نتائج هذه التحليلات بنتائج الاستبيانات لتوفير رؤية شاملة للتربية على المواطنة، ودمج الأفكار المستمدة من التعليم المدرسيّ النظامي مع تلك المستمدة من مبادرات التعليم غير النظامي التي تتولّاها المنظّمات غير الحكوميّة والخبراء.

٣. تحليل المستندات

طبّقت منهجية تحليل المحتوى النوعي على الوثائق التي تمّ جمعها، مع تحديد الموضوعات على أساس الأهداف والاستراتيجيات والقيم، المتضمّنة في وثائق السياسة وأطر المناهج الدراسية. وتمّ تلخيص النتائج الرئيسية، مع التركيز على جوانب محدّدة مثل الهدف المنشود من التربية على المواطنة، والكفايات التي تمّ التشديد عليها، وتوافقها (أو عدم توافقها) مع الممارسات التعليميّة.

V. القيود البحثية

تعترف هذه الدراسة بعدد من القيود البحثية. يتمثّل القيد الأوّل في احتمال وجود هامش من عدم الموضوعية والتحيز في البيانات المجمّعة من الاستبيانات والمقابلات، بسبب الطبيعة الذاتية لتلك المعطيات. ويرجع القيد الثاني إلى الوضع غير المستقرّ في البلاد؛ حيث أثّرت التعقيدات اللوجستية على تكوين العينة بسبب نزوح

أصحاب المصلحة من المناطق المتضررة من الحرب. لذلك، تمّ النظر في خطّة طوارئ، باستخدام خطّ الأساس للنزوح الذي قدّمته وزارة التربية والتعليم العالي؛ وبالتالي، تمّ إجراء بعض التعديلات لضمان تمثيل أفضل للعيّنة. ومن القيود أيضاً، عدم طرح أسئلة تتعلّق بالمشاركة السياسيّة بسبب حساسيّة الموضوع في وقت جمع البيانات. كما حصل بعض التأخير في إجراء المقابلات بسبب الحرب، مع الإشارة أخيراً إلى ضيق الوقت المخصّص لإعداد التقرير.

الفصل الرابع: نتائج الاستبيان حول التربية على المواطنة/المتعلمون

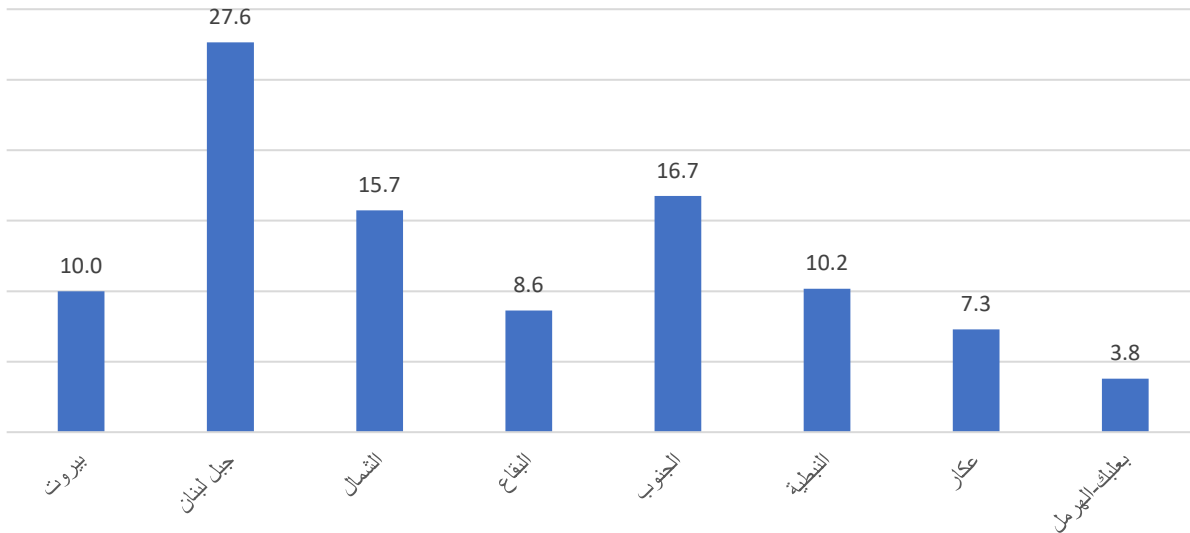
يهدف هذا الاستبيان إلى جمع بيانات حول انخراط المتعلمين في الأنشطة المجتمعية والمدنية الرقمية، ومدى فهمهم للقيم الديمقراطية، وكيفية تفاعلهم مع مجتمعاتهم الواقعية والرقمية، ومع بيئة مدرستهم كذلك. ويشمل الاستبيان أسئلة متنوعة باستخدام مقياس "ليكرت"، واختيارات متعددة، وأسئلة مفتوحة لالتقاط مجموعة شاملة من وجهات النظر. وقد استندت الدراسة إلى عينة مكونة من ٤,٤٥٤ متعلماً من مدارس لبنانية متنوعة، تشمل كلاً من المدارس الخاصة والرسمية.

I. القسم الأول: البيانات الديموغرافية

١. توزع المتعلمين حسب الجنس

أظهرت البيانات أن من بين إجمالي المشاركين البالغ عددهم ٤,٤٥٤ متعلماً، بلغت نسبة الإناث ٥٩,٨٪ (٢,٦٦٤ متعلمة)، بينما بلغت نسبة الذكور ٤٠,٢٪ (١,٧٩٠ متعلماً). يعكس ذلك أغلبية ملحوظة للإناث، ما يشير إلى تمثيل أعلى للإناث ضمن العينة.

٢. التوزع الديموغرافي حسب المحافظة

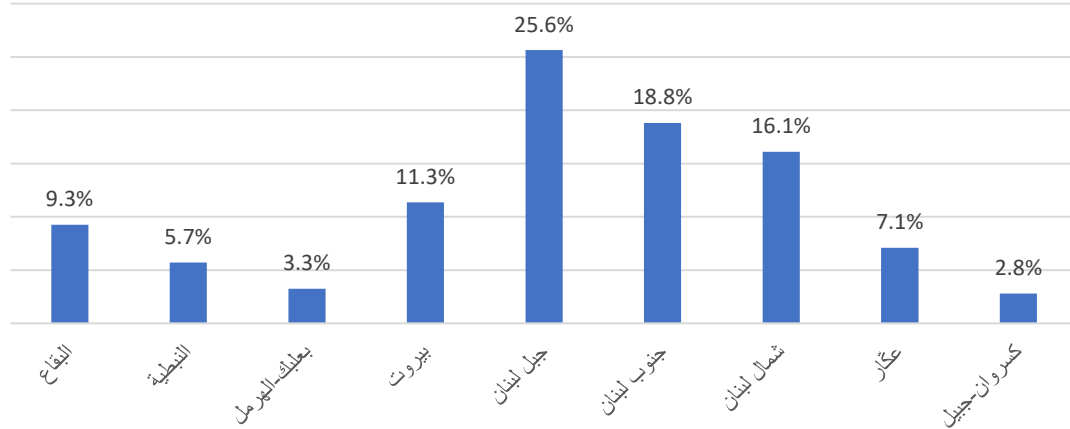


رسم بياني 1: التوزع الديموغرافي للمتعلّمين حسب المحافظة

يمثل الرسم البياني أعلاه (رقم ١) التوزيع الديموغرافي للمشاركين حسب المحافظة. جاءت النسبة الكبرى من المشاركين من محافظة جبل لبنان بنسبة ٢٧,٦٪ (١,٢٣١ مشاركاً)، تليها منطقة الجنوب بنسبة ١٦,٧٪ (٧٤٦ مشاركاً).

مشاركًا) والشمال بنسبة ١٥,٧٪ (٧٠١ مشاركًا). أما بيروت فقد شكّلت نسبة ١٠٪ (٤٤٥ مشاركًا)، في حين بلغت النسبة في النبطية والبقاع ١٠,٢٪ (٤٥٣ مشاركًا) و ٨,٦٪ (٣٨٤ مشاركًا) على التوالي. وسجّلت المناطق الأصغر نسبةً من المشاركين في عكار بنسبة ٧,٣٪ (٣٢٥ مشاركًا) وبعبك-الهرمل بنسبة ٣,٨٪ (١٦٩ مشاركًا). يضمن هذا التوزيع تنوعًا جغرافيًا ضروريًا لشمولية الدراسة.

٣. التوزيع الديموغرافي حسب مكان الإقامة



رسم بياني 2: التوزيع الديموغرافي للمتعلّمين حسب مكان الإقامة

فيما يتعلّق بمكان الإقامة، فقد أظهرت البيانات أنّ ٢٥,٦٪ من المشاركين يقيمون في جبل لبنان، يليهم جنوب لبنان بنسبة ١٨,٨٪، ثمّ شمال لبنان بنسبة ١٦,١٪. وسجّلت بيروت نسبة ١١,٣٪، في حين بلغت النسب في البقاع وعكار ٩,٣٪ و ٧,١٪ على التوالي. كما يقيم ٥,٧٪ في النبطية، و ٣,٣٪ في بعبك-الهرمل، و ٢,٨٪ في كسروان-جبيل.

٤. توزيع المتعلّمين حسب نوع المدرسة

أظهرت النتائج أنّ غالبية المتعلّمين، بنسبة ٦٩٪، مسجّلون في المدارس الخاصة، بينما يدرس ٣١٪ في المدارس الرسمية.

٥. توزيع المتعلّمين حسب نوع المنهج الدراسي

أظهرت البيانات أنّ ٧٨,٤٪ من المتعلّمين يتبعون منهج البكالوريا اللبنانية، ما يعكس مكانته البارزة في النظام التعليمي. بينما يلتحق ١٠,٩٪ بالبكالوريا الفرنسية، و ٣,٨٪ بالبكالوريا الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يتبع ٦,٩٪ من المتعلّمين مناهج أخرى، ما يعكس تنوع الخيارات التعليمية.

٦. توزّع المتعلّمين حسب المرحلة الدراسية

أظهرت البيانات أنّ ٥١٪ من المتعلّمين في الصفّ العاشر، بينما ٤٩٪ منهم في الصفّ الثاني عشر، ما يعكس توازنًا نسبيًا بين المراحل الدراسية.

٧. ملخص القسم الأول

شمل الاستبيان ٤,٤٥٤ متعلّمًا يمثلون شريحة كبيرة من متعلّمي المدارس الثانوية في لبنان بمختلف المناطق والنظم التعليمية. أظهرت العيّنة تنوعًا ملحوظًا بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الإناث ٦٠٪ تقريبًا مقارنةً بـ ٤٠٪ للذكور.

من الناحية الجغرافية، جاءت النسبة الكبرى من المشاركين من محافظة جبل لبنان (٦٧,٦٪)، تليها منطقتا الجنوب والشمال. أمّا بعلبك-الهرمل، فكانت الأقلّ تمثيلًا بنسبة ٣,٨٪ من المشاركين.

أمّا فيما يخصّ الخصائص التعليمية :

- 69٪ من المشاركين يدرسون في مدارس خاصّة، مقابل ٣١٪ في مدارس رسميّة.
- المنهج الدراسي اللبناني هو الأكثر شيوعًا بنسبة ٧٨,٤٪.
- التوزيع بين الصفّين العاشر والثاني عشر متوازن بشكل كبير، ما يوفّر منظورًا شاملاً للمتعلّمين في مختلف مراحل التعليم الثانوي.

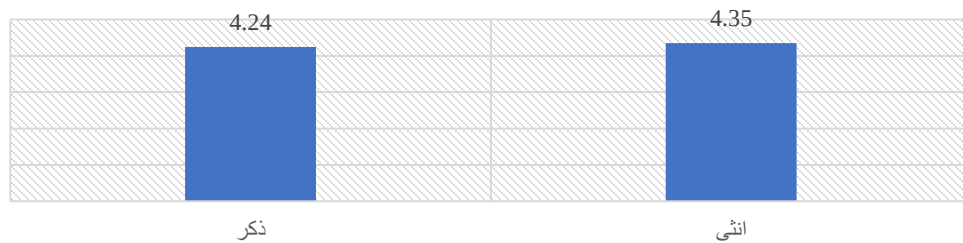
تظهر هذه البيانات عيّنة تمثّل بشكل جيّد متعلّمي المدارس الثانوية في لبنان.

II. القسم الثاني: فهم المواطنة والمسؤوليات المدنيّة

١. تعليم الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنيّة

أظهرت النتائج أنّ غالبية المتعلّمين متّفقة على أهميّة تعليم الشباب المواطنة والمسؤوليات المدنيّة، حيث عبّر ٤٤٪ عن موافقتهم التامة و ٤٦٪ عن موافقتهم. وبذلك، يمكن القول إنّ حوالي ٩٠٪ من المشاركين يقرّون بأهميّة التربية على المواطنة والمسؤوليات المدنيّة للشباب. في المقابل، أبدى ٨٪ من المتعلّمين موقفًا محايدًا من دون إبداء رأي قويّ، بينما أشار ١٪ فقط إلى عدم موافقتهم و ١٪ آخر إلى عدم الموافقة التامة.

أ. أهميّة التربية على المواطنة والمسؤوليات المدنيّة للشباب حسب الجنس



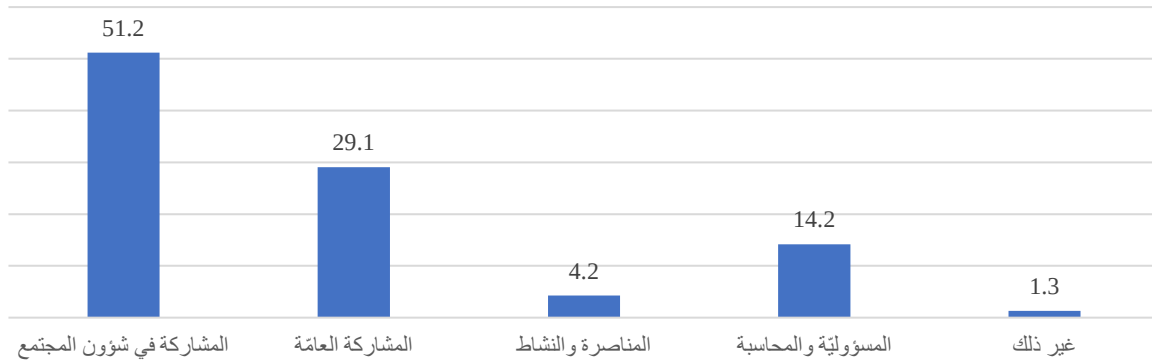
رسم بياني 3: أهميّة التربية على المواطنة والمسؤوليات المدنيّة للشباب على أساس الجنس

أظهرت نتائج اختبار "مان-ويتني" (Test U de Mann-Whitney) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بأهمية التربية على المواطنة والمسؤوليات المدنية للشباب. أظهرت الإناث ($M = 4.24, SD = 0.83$) اتفاقاً أعلى مقارنة بالذكور ($M = 4.35, SD = 0.69$).

ب. أهمية التربية على المواطنة والمسؤوليات المدنية حسب المستوى التعليمي للوالدين

كشف اختبار كروسكال-واليس (Test de Kruskal-Wallis) عن فرق ذي دلالة إحصائية بناءً على أعلى مستوى تعليمي لأولياء أمر المتعلمين، ($H = 13.817; p = 0.008$) وقد أظهرت المقارنات مقارنة ثنائية واحدة ذات دلالة إحصائية، حيث أظهر حاملو شهادة الماجستير موافقة أعلى من أولئك الذين لم يكملوا التعليم الثانوي ($p=0.019$).

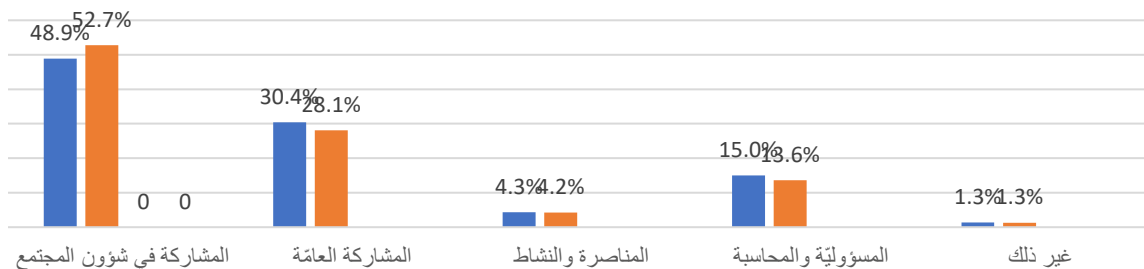
٢. تعريف المواطنة الفاعلة



رسم بياني 4: تعريف المواطنة الفاعلة

أشار ٥١,٢٪ من المتعلمين إلى أن المواطنة ترتبط بالمشاركة في الشؤون المجتمعية، ما يؤكد أهمية الانخراط الفعال. كما عرّف ٢٩,١٪ المواطنة بأنها المشاركة العامة، مسلطين الضوء على أهمية المساهمة في عمليات صنع القرار المجتمعي. بينما ربط ١٤,٢٪ المواطنة بالمسؤولية والمحاسبة، و٤,٢٪ ربطوها بالمناصرة والنشاط، مشددين على أهمية العمل من أجل التغيير والتصدي للقضايا الاجتماعية. وأخيراً، قدّم ١,٣٪ وجهات نظر بديلة. تعكس هذه النتائج تركيزاً واضحاً على الانخراط الفعال والمشاركة العامة كمكونات أساسية لفهم المواطنة.

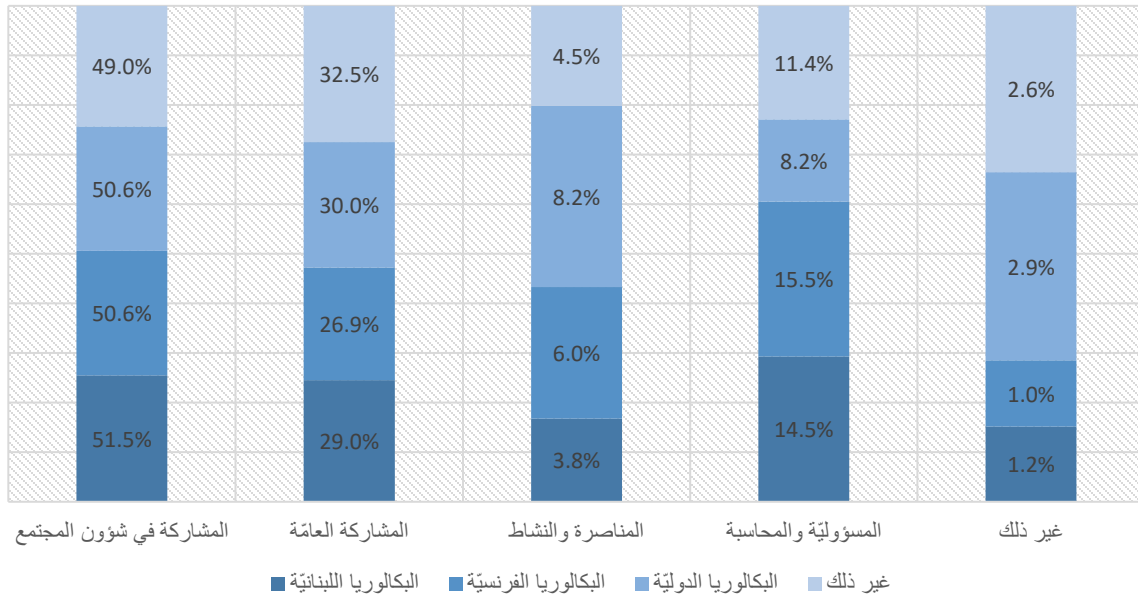
أ. الفرق في إدراك المواطنة الفاعلة بين المتعلمين الذكور والإناث



رسم بياني 5: الفرق في إدراك المواطنة الفاعلة بين المتعلمين الذكور والإناث.

كشفت اختبار كاي مربع (χ^2 Test) عن عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتعلمين الذكور والإناث فيما يتعلق بإدراكهم للمواطنة الفعالة. ($\chi^2 = 6.628$; $p = 0.157$) إذ أظهر الذكور والإناث أنماطا متشابهة في تعريف المواطنة الفعالة، حيث كانت المشاركة المجتمعية، على سبيل المثال، هي التعريف السائد لكلا المجموعتين (الذكور= ٤٨,٩٪، الإناث= ٥٢,٧٪)

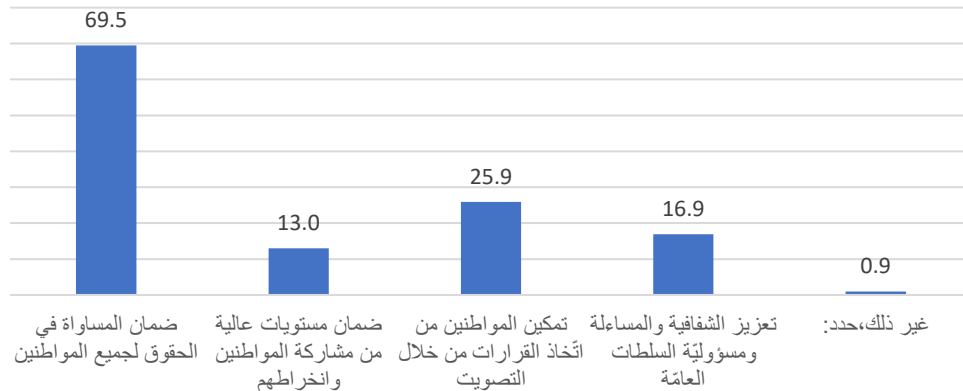
ب. تعريف المواطنة الفعالة ونوع المنهج الدراسي



رسم بياني 6: تعريف المواطنة الفعالة ونوع المنهج الدراسي

أظهرت النتائج تباينات كبيرة بالنظر إلى متغير المناهج الدراسية. ($\chi^2 (12) = 29.088$, $p = .004$) أظهر متعلمو البكالوريا الدولية أنماطا متميزة، بخاصة في الدعوة/النشاط (٨,٢٪ مقابل ٣,٨٪ للبكالوريا اللبنانية). وبالتالي، يبدو أن المناهج التعليمية المختلفة تؤثر على مفهوم المواطنة.

٣. دور الديمقراطية في المشاركة المدنية



رسم بياني 7: دور الديمقراطية في تعزيز المشاركة المدنية

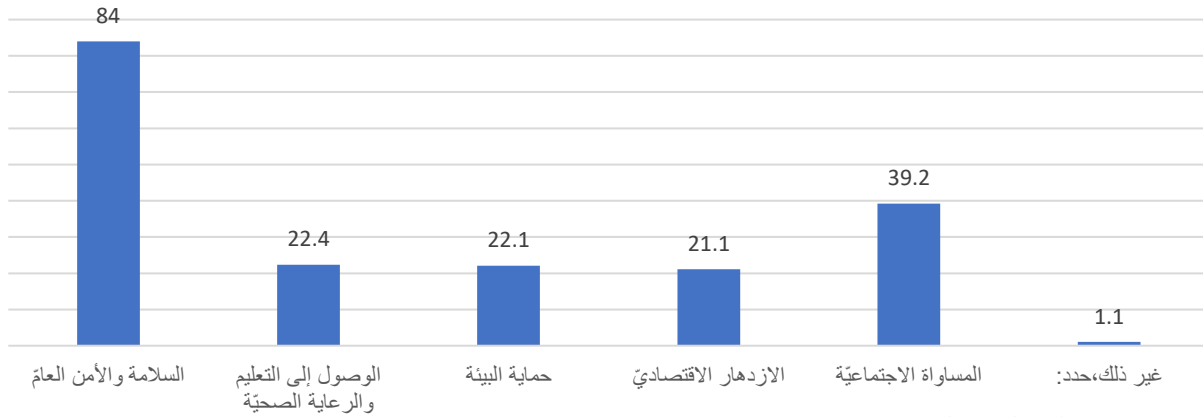
فيما يتعلّق بدور الديمقراطية في تعزيز المشاركة المدنية، تنوّعت الإجابات على النحو التالي:

- ضمان الحقوق المتساوية لجميع المواطنين (٦٩,٥%)
- تمكين المواطنين من اتخاذ القرارات من خلال التصويت (٢٥,٩%)
- تعزيز الشفافية والمساءلة ومسؤولية الحكومة (١٦,٩%)
- ضمان مستويات عالية من مشاركة المواطنين وانخراطهم (١٣%)

٤. الرغبة في التصويت

أكد ٧٦٪ من المتعلّمين رغبتهم في التصويت؛ ومع ذلك، ٢٤٪ منهم لا يرغبون في التصويت في الانتخابات المقبلة حتّى لو كانوا مؤهلين للقيام بذلك.

٥. مكوّنات "الخير العام" في المجتمع



رسم بياني 8: مكوّنات الخير العام في المجتمع

وفقاً للمتعلّمين، يشمل "الخير العام" الأمن والسلامة العامّة (٨٤٪) كجانب أساسي، والمساواة الاجتماعيّة (٣٩,٢٪)، والتعليم والرعاية الصحيّة (٢٢,٤٪)، وحماية البيئة والازدهار الاقتصادي (٢١,١٪)، إلى جانب مكوّنات أخرى (١,١٪)

٦. القيم المدنية الصعب الالتزام بها في الحياة اليومية

عندما سُئل المتعلّمون عن القيم المدنية التي يجدون صعوبة في الالتزام بها في حياتهم اليومية، جاءت النتائج كما يلي:

- المساواة والعدالة الاجتماعيّة (٤٥,٧%)
- قبول واحترام التنوّع (٣٥,٣%)
- المسؤولية الاجتماعيّة (٣٥,١%)
- التسامح (٣١,٨%)

■ التضامن (٢٤,١%)

تشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من الاعتراف بالقيم المدنية كعناصر أساسية، إلا أن قضايا العدالة الاجتماعية والتنوع والمسؤولية لا تزال تشكل تحديات كبيرة في الممارسة اليومية.

٧. خلاصة القسم الثاني

تكشف بيانات هذا القسم عن رؤية مهمة حول تصورات المتعلمين اللبنانيين للمواطنة والمسؤوليات المدنية والقيم الديمقراطية. وتقر غالبية المتعلمين (٩٠٪) بأهمية التربية المدنية للشباب، حيث يعبر ٤٤٪ عن موافقتهم القوية. ويظهر هذا الاقترار تبايناً ملحوظاً بين الجنسين، حيث تظهر المتعلمات الإناث موافقة إحصائية أعلى (M=4.35, SD=0.69) مقارنة بالمتعلمين الذكور (M=4.24, SD=0.83) ما أظهر المستوى التعليمي لأولياء الأمور كعامل مهم، حيث أبدى أبناء حاملي شهادة الماجستير موافقة أقوى مقارنة بأولئك الذين لم يكمل والداهم التعليم الثانوي.

في تعريف المواطنة الفعالة، ينظر المتعلمون إليها بشكل رئيسي كشكل من أشكال المشاركة المجتمعية (٥١,٢٪) والمشاركة العامة (٢٩,١٪)، في حين تحظى فكرة المسؤولية بـ (١٤,٢٪) و بنسب أقل المناصرة (٤,٢٪). والجدير ذكره أيضاً تأثير نوع المنهج الدراسي على هذه التصورات بشكل ذي دلالة إحصائية (χ^2) (29.088, p=0.004) = (12)، حيث يظهر متعلموا البكالوريا الدولية ميلاً أكبر بشكل ملحوظ نحو المناصرة والنشاط مقارنة بمتعلمي البكالوريا اللبنانية (٨,٢٪ مقابل ٣,٨٪).

فيما يتعلق بالفهم الديمقراطي، يربط المتعلمون الديمقراطية في المقام الأول بضمان الحقوق المتساوية (٦٩,٥٪) والمشاركة الانتخابية (٢٥,٩٪)، مع تأكيد المساواة (١٦,٩٪) والمشاركة المدنية (١٣٪). يترجم هذا الفهم النظري للقيم الديمقراطية باهتمام انتخابي كبير، حيث يعبر ٧٦٪ عن رغبتهم في التصويت عندما يصبحون مؤهلين لذلك.

أما بالنسبة لتصور المتعلمين لـ "الخير العام"، فإنهم يعطون الأولوية للسلامة والأمن العام (٨٤٪)، يليهما المساواة الاجتماعية (٣٩,٢٪)، والتعليم والرعاية الصحية (٢٢,٤٪). ومع ذلك، عند النظر في التطبيق العملي، يحدّد المتعلمون تحديات كبيرة في الالتزام بالقيم المدنية، خاصة فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية (٤٥,٧٪)، وقبول التنوع (٣٥,٣٪)، والمسؤولية الاجتماعية (٣٥,١٪).

III. القسم الثالث: التربية المدنية

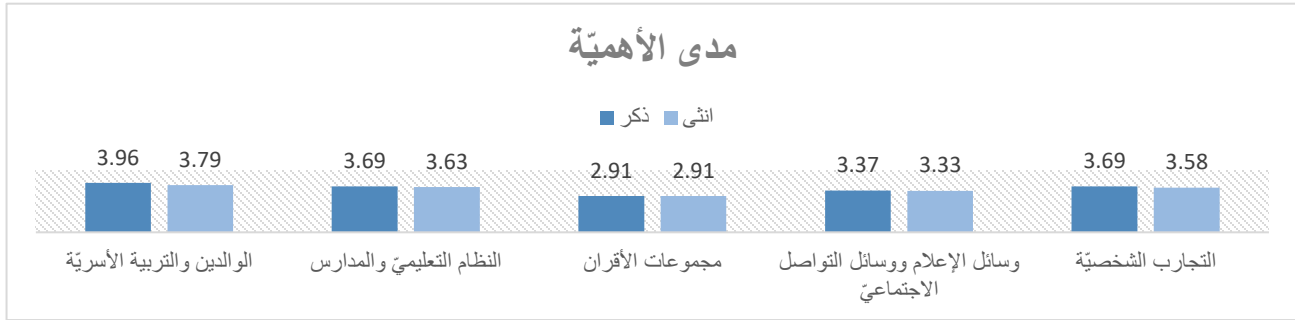
١. تأثير العوامل المختلفة على تشكيل فهم المواطنة لدى الفرد

جدول I: العوامل المؤثرة في فهم المواطنة

5	4	3	2	1	
53.1	16.4	9.6	4.8	16	التربية الأسرية والوالدين
29.3	33.4	16.6	15	5.7	النظام التعليمي والمدارس

14	15.7	35	17.5	17.7	مجموعات الأقران
20.4	27	28.2	15.4	9	وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي
32.7	25.6	21.8	11	8.8	التجارب الشخصية

في ما يتعلق بالتأثير على تشكيل فهم الفرد للمواطنة، صنف (٥٣,١٪) من المتعلمين التربية الأسرية والوالدين في المرتبة الأولى، ما يسלט الضوء على الدور المهم للقيم العائلية في تشكيل المواطنة. ويأتي النظام التعليمي والمدارس في المرتبة الثانية، حيث صنفه (٢٩,٣٪) في المرتبة الأعلى و (٣٣,٤٪) في المرتبة الثانية، ما يؤكد دور التعليم الرسمي في تعزيز الفهم المدني. كما تعتبر التجارب الشخصية مؤثرة، حيث صنفها (٣٢,٧٪) في المرتبة الأعلى (٥)، في حين تلقت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي آراء متباينة، حيث صنفها (٢٠,٤٪) في المرتبة الأعلى. وأخيراً، تعتبر مجموعات الأقران أقل تأثيراً، حيث صنفها (١٤٪) فقط في المرتبة الأعلى و (٣٥٪) في المرتبة المتوسطة (٣)، ما يشير إلى أنها تلعب دوراً معتدلاً مقارنة بالعوامل الأخرى.



رسم بياني 9: التأثير على فهم المواطنة بين المتعلمين الذكور والإناث

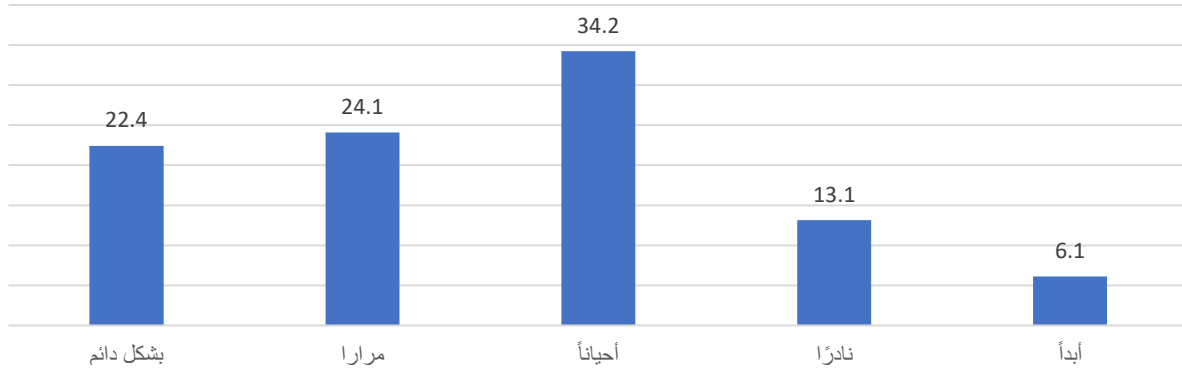
أشار اختبار مان-ويتني إلى فرقين يبرزان دلالة إحصائية على النحو التالي:

- تأثير الوالدين/الأسرة (U= 2239772.500; p>٠.٠١): أفاد الذكور بتأثير عائلي أقوى (M=3.96) من الإناث (M=3.79)
- التجارب الشخصية (U=2274089.500; p=0.007): يرى الذكور أن التجارب الشخصية تأثيراً كبيراً على تشكيل فهم الشخص للمواطنة (M=3.69) مقارنة بالإناث (M=3.58)

٢. الهدف الرئيسي من التربية على المواطنة

يعتقد ٨٢٪ من المتعلمين أن الهدف الرئيسي من التربية على المواطنة يتمثل في تشكيل مواطنين مسؤولين ونشطين. ويحدّد (٦٦,١٪) دوره في تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش والهوية الوطنية، ويرى (٤٣,٧٪) أن تعزيز المشاركة الفعالة في الديمقراطية هو هدف رئيسي، في حين يربط (٢٠,٢٪) فقط التربية على المواطنة بإعداد الأفراد لسوق العمل. وأخيراً، يعتقد (١٧٪) أنه يهدف إلى التعليم حول النظام السياسي والقوانين.

٣. تكرار أنشطة المشاركة المدنية المدرسية



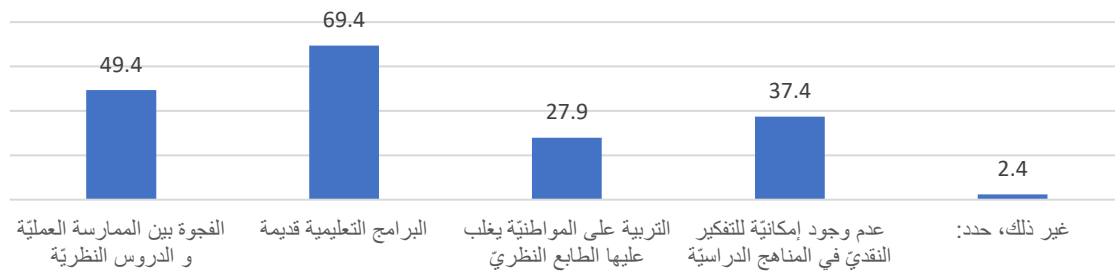
رسم بياني 10: مستويات المشاركة عبر المدارس فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالمشاركة المدنية

في ما يتعلق بمستويات المشاركة في المدارس في الأنشطة المرتبطة بالمشاركة المدنية، فقد أكد ٣٤,٢٪ من المتعلمين أن هذه الأنشطة تُنظَّم أحياناً، ما يشير إلى أنه على الرغم من أن برامج المدارس تشمل مبادرات المشاركة المدنية، إلا أن هذه الجهود قد لا تكون متسقة. من ناحية أخرى، أفاد (٢٤,١٪) من المتعلمين بأن مدارسهم تنظّم هذه الأنشطة بشكل متكرر، وأكد (٢٢,٤٪) أنها تحدث دائماً، ما يسلط الضوء على أن ما يقرب من نصف المتعلمين يحظون بفرص منتظمة للمشاركة المدنية. في المقابل، يقول (١٣,١٪) إن مثل هذه الأنشطة تحدث نادراً، و(٦,١٪) يفتيدون بأنها لا تحدث أبداً، ما يكشف عن فجوات في تعزيز المشاركة المدنية في بعض المدارس.

٤. الطرق المفضلة للتربية على المواطنة

سُئل المتعلمون عن الطريقة (الطرق) التي يفضلونها لتعلم التربية على المواطنة، وتمّ جمع البيانات التالية: الحوارات والنقاشات الجماعية (٧٠,٧٪)، المحاضرات الشخصية (٤٥,٨٪)، الأنشطة التعاونية مع السلطات المحلية في الميدان (٤٥,٤٪)، المحاكاة ومشاريع المواطنة (٣١,٧٪)، والمحاضرات عبر الإنترنت (١٢٪).

٥. المشاكل الرئيسية في نظام التربية على المواطنة الحالي



رسم بياني 11: المشاكل الرئيسية التي يعاني منها النظام التعليمي الحالي فيما يتعلق بالتربية على المواطنة

تشمل المشاكل الرئيسية في النظام التعليمي الحالي فيما يتعلق بالتربية على المواطنة: (أ) المناهج التعليمية القديمة (٦٩,٤٪) ما يشير إلى أن المناهج لا تلبي بشكل كافٍ احتياجات المجتمع المعاصر أو واقعه؛ (ب) الفجوة بين الممارسة والنظرية (٤٩,٤٪) ما يؤكد وجود فجوة بين المفاهيم التي يتم تدريسها في الفصول

الدراسية وتطبيقها العملي؛ (ج) كون التربية على المواطنة نظرية للغاية (٢٧,٩٪) وتفتقر إلى المكونات العملية والتطبيقية لإشراك المتعلمين بشكل فعال؛ (د) ونقص فرص التفكير النقدي (٣٧,٤٪).

٦. خلاصة القسم

يسلط هذا القسم الضوء على رؤى مهمة حول العوامل التي تشكل فهم المواطنة والوضع الحالي للتربية المدنية في المدارس اللبنانية. فيظهر التأثير العائلي كالعامل السائد في تشكيل فهم المواطنة، حيث صنف (٥٣,١٪) من المتعلمين تربية الوالدين والأسرة في المرتبة الأولى. وتأتي المؤسسات التعليمية كثاني أكثر العوامل تأثيراً، إذ (٢٩,٣٪) يصنفونها في المرتبة الأعلى، و(٣٣,٤٪) في المرتبة الثانية. ومن الملاحظ أن هناك فروقاً بين الجنسين في هذه التصورات، حيث أفاد المتعلمون الذكور بتأثير عائلي أقوى ($M=3.96$) وتجارب شخصية ($M=3.69$) مقارنة بالمتعلمات الإناث ($M=3.79$) و ($M=3.58$) على التوالي.

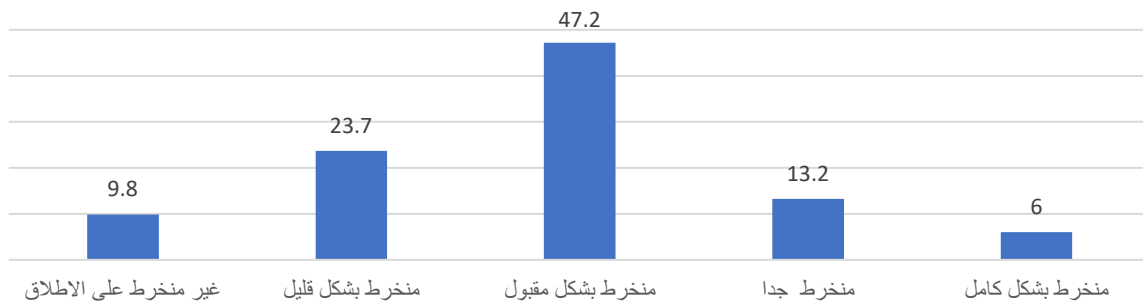
علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالغرض من التربية المدنية، يؤكد المتعلمون دورها في تطوير مواطنين مسؤولين ونشطين (٨٢٪) وتعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية (٦٦,١٪). ومع ذلك، يربط عدد أقل من المتعلمين ذلك بالجوانب العملية مثل الإعداد لسوق العمل (٢٠,٢٪) أو فهم عمل السلطات العامة (١٧٪). أما بالنسبة لتنفيذ أنشطة المشاركة المدنية في المدارس، فإن (٤٦,٥٪) من المتعلمين يفتقدون بوجود فرص متكررة أو مستمرة للمشاركة المدنية (٢٤,١٪) بشكل متكرر، (٢٢,٤٪) دائماً، ويؤكد جزء كبير (٣٤,٢٪) وجود أنشطة عَرَضية فقط، مع إفادة (١٩,٢٪) بوجود مبادرات مشاركة مدنية نادرة أو معدومة. وهذا يظهر توزيعاً غير متساوٍ للتربية المدنية العملية عبر المؤسسات المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر المتعلمون تفضيلاً قوياً لطرق التعلم التفاعلية، حيث يفضل (٧٠,٧٪) الحوارات والنقاشات الجماعية، في حين تحتفظ الأساليب التقليدية مثل المحاضرات الشخصية (٤٥,٨٪) والأنشطة التعاونية مع السلطات المحلية (٤٥,٤٪) بجاذبية كبيرة. ومع ذلك، تم اختيار المحاضرات عبر الإنترنت بتفضيل منخفض (١٢٪).

كما تم تحديد التحديات الحرجة في نظام التربية المدنية الحالي، حيث تعتبر البرامج التعليمية القديمة المشكلة الرئيسية (٦٩,٤٪)، تليها الفجوة بين النظرية والتطبيق (٤٩,٤٪). باختصار، تشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى تحديث برامج التربية على المواطنة مع التركيز على المناهج العملية والتفاعلية التي تتوافق بشكل أفضل مع تفضيلات المتعلمين واحتياجات المجتمع المعاصرة.

IV. القسم الرابع: المشاركة المدنية في المدارس

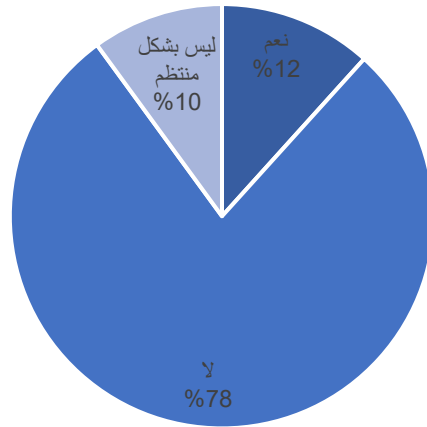
١. المستوى العام للمشاركة المدنية عند المتعلمين



رسم بياني 12: المستوى العام للمشاركة المدنية

تُظهر الإجابات المتعلقة بالسؤال عن المشاركة المدنية العامة مستويات مشاركة متنوعة: (٤٧,٢ %) من المتعلمين مشاركون إلى حد ما، و (٢٣,٧ %) مشاركون بدرجة قليلة، و (١٣,٢ %) مشاركون بدرجة كبيرة، و (٦ %) مشاركون بالكامل. بينما أفاد (٩,٨ %) بعدم المشاركة على الإطلاق.

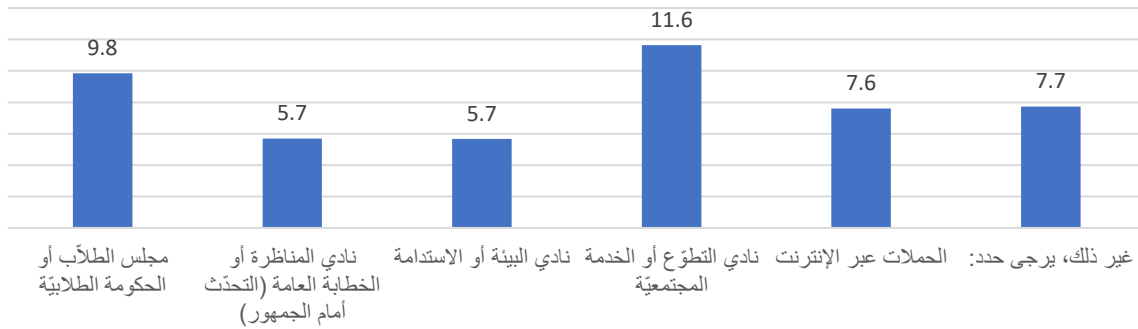
٢. المشاركة في المنظمات المدرسية



رسم بياني 13: المشاركة في المنظمات المدرسية

أغلبية المتعلمين (٧٨ %) غير مشاركين في المنظمات أو النوادي أو المجالس المدرسية، بينما (١٠ %) يشاركون أحياناً و (١٢ %) يشاركون بنشاط.

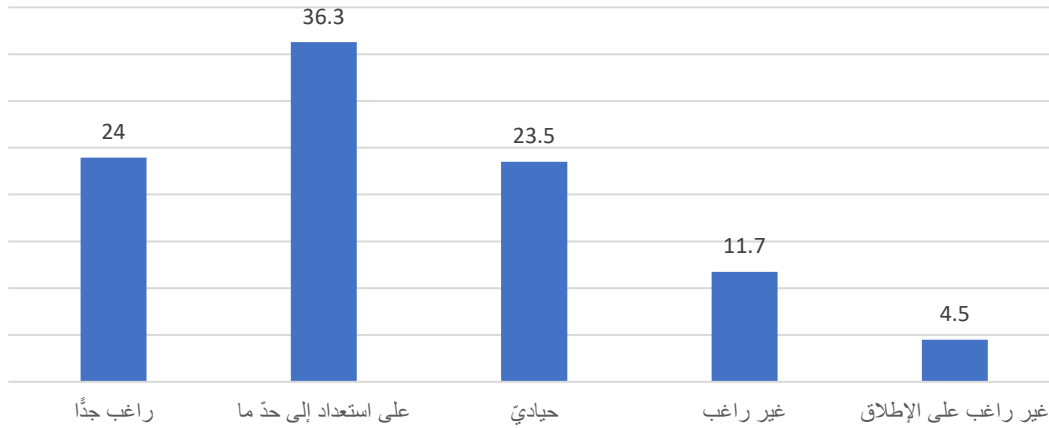
٣. أنواع المشاركة في المنظمات المدرسية



رسم بياني 14: أنواع المشاركة في المنظمات المدرسية

من بين المتعلمين المشاركين في المنظمات المدرسية، كان الشكل الأكثر شيوعاً هو المشاركة في نوادي التطوع أو الخدمة (١١,٦٪)، تليها المجالس أو الحكومات الطلابية (٩,٨٪). وتشمل الفئات الأخرى نوادي المناظرات أو الخطابة العامة ونوادي البيئة أو الاستدامة، وكلّ منها تمّ اختياره من قبل (٥,٧٪) من المتعلمين.

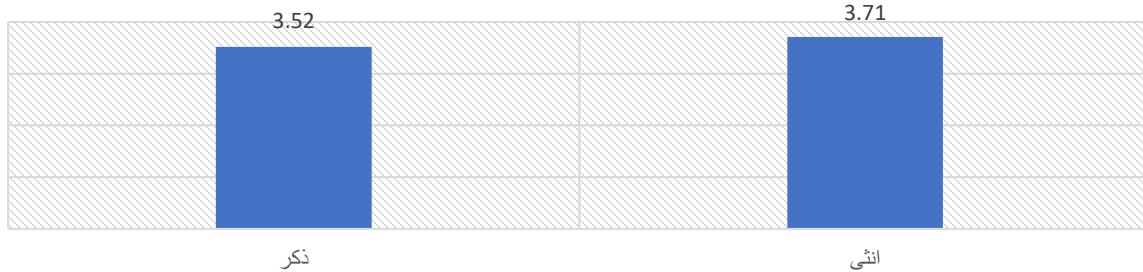
٤. الرغبة في أدوار القيادة المدنية



رسم بياني 15: الرغبة في تولي أدوار قيادية في الأنشطة المدنية في المدرسة

عند سؤال المتعلمين عن رغبتهم في تولي أدوار قيادية في الأنشطة المدنية، أبدى ٣٦,٣٪ منهم رغبة إلى حدّ ما، ٢٤٪ أبدوا رغبة كبيرة، ٢٣,٥٪ كانوا محايدين، و ١١,٧٪ لم يكونوا راغبين، و ٤,٥٪ لم يكونوا راغبين على الإطلاق.

أ. الرغبة في تولي أدوار قيادية والجنس



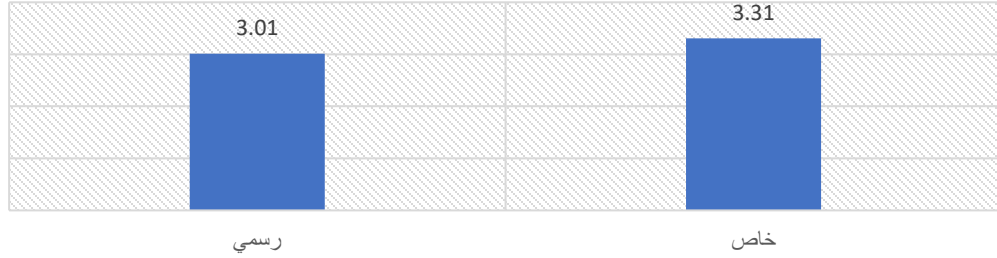
رسم بياني 16: الرغبة في تولي أدوار قيادية والجنس

أظهر اختبار "مان-ويتني" فرقاً ذا دلالة إحصائية ($U=2613847$; $p<0.001$) بين الجنسين، حيث أظهرت الإناث رغبة أكبر ($M=3.71$) في تولي أدوار قيادية مقارنة بالذكور ($M=3.52$).

٥. تكرار المشاركة في أنشطة المواطنة المدرسية

تفاوتت مستويات المشاركة في أنشطة المواطنة، مثل المناظرات والمشاريع المجتمعية: (١٧,٦٪) من المتعلمين يشاركون دائماً، (٢١,٣٪) يشاركون بشكل متكرر، (٣٥,٥٪) يشاركون أحياناً، (١٦,٣٪) يشاركون نادراً، و (٩,٤٪) لا يشاركون أبداً.

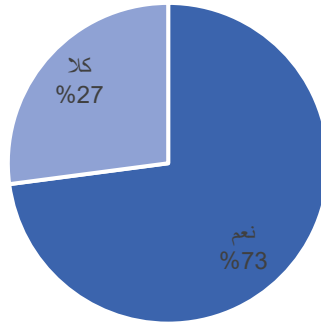
أ. المشاركة في أنشطة المواطنة حسب نوع المدرسة



رسم بياني 17: المشاركة في أنشطة المواطنة حسب نوع المدرسة

أظهر اختبار "مان-ويتني يو" فرقاً ذا دلالة إحصائية ($U=2434560.500$; $p<0.001$) في مستويات المشاركة بين المدارس الخاصة ($M=3.31$) والمدارس الرسمية ($M=3.01$).

٦. الطابع الطوعي للمشاركة

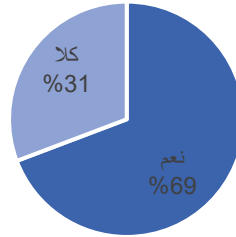


رسم بياني 18: الطابع الطوعي للمشاركة

ذكر معظم المتعلمين (٧٣٪) أنّ مشاركتهم في الأنشطة كانت طوعية، بينما أشار (٢٧٪) إلى العكس.

٧. أنواع المشاركة المدنية

- التبرعات الخيرية: ٥٨٪ جمعوا أو تبرعوا بالمال لأغراض خيرية، بينما ٤٢٪ لم يفعلوا.
- دعم العرائض: ٧٦٪ لم يوقعوا أو يدعموا عريضة مطلقاً، بينما ٢٤٪ فعلوا.
- انتخابات مجلس المدرسة: ٤٨٪ صوتوا في انتخابات المدرسة، بينما ٥٢٪ لم يفعلوا. فقط ٢١٪ تقدّموا كمرشحين، بينما ٧٩٪ لم يفعلوا.
- مشاريع حلّ المشكلات: ٥٢٪ لم يشاركوا أبداً في مشاريع مدرسية تهدف إلى حلّ المشكلات، بينما ٤٨٪ شاركوا.
- التطوع في المجتمع المحلي: ٦٩٪ تطوّعوا في مجتمعهم المحلي، بينما ٣١٪ لم يفعلوا.



رسم بياني 19: خبرة التطوع في المجتمع المحلي

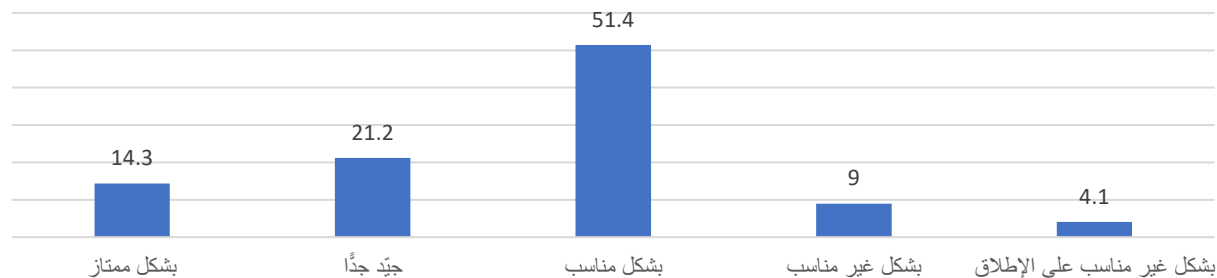
٨. المشاركة في المبادرات المدنية خارج المدرسة

تعدّ المشاركة في المبادرات المدنية خارج المدرسة محدودة: ١٠,٣٪ يشاركون دائماً، و ١٥,٧٪ يشاركون بشكل متكرر، و ٣٢,٦٪ يشاركون أحياناً، و ٢١,٥٪ يشاركون نادراً، و ١٩,٩٪ لا يشاركون مطلقاً.

٩. المهارات الأساسية للمشاركة المدنية

تشمل المهارات الأكثر قيمة للمشاركة المدنية الفعالة العمل الجماعي (٧٢,٧٪)، والتواصل (٦٤,٩٪)، وحلّ المشكلات (٥٢,٢٪)، والقيادة (٣٠,٥٪)، والتفكير النقدي (٢٤,٦٪).

١٠. استعداد المدرسة للمشاركة المدنية



رسم بياني 20: استعداد المدرسة للمشاركة المدنية

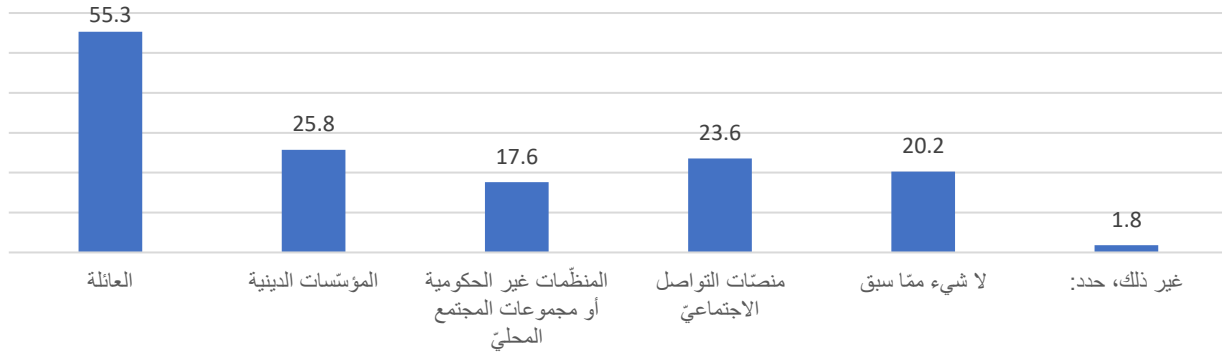
وفي حين يشعر ٥١,٤٪ من المتعلمين بأن مدرستهم أعدتهم بشكل كافٍ للمشاركة المدنية، يعتقد ٢١,٢٪ أنهم مستعدون جداً، و١٤,٣٪ يقومون استعدادهم بأنه ممتاز. ومع ذلك، يشعر ٩٪ بأنهم غير مستعدين، و٤,١٪ يعتقدون أنهم غير مستعدين على الإطلاق.

١١. توصيات لتحسين إعداد المدارس للمشاركة المدنية

اقترح المتعلمون تحسينات لإعداد المدارس للمشاركة المدنية:

- المزيد من الأنشطة التجريبية (٥١,٢٪)
- المشاركة في المناظرات والخطابة العامة (٩,٩٪)
- ورش عمل القيادة والمناصرة (١٤,٣٪)
- إدراج الأحداث الحالية في المناهج الدراسية (١٣,٥٪)

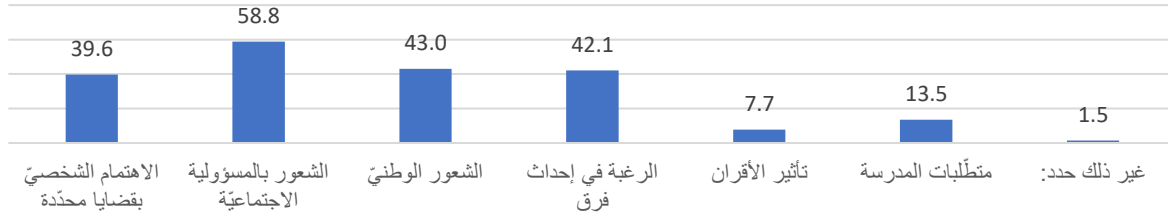
١٢. أماكن الأنشطة المدنية خارج المدرسة



رسم بياني 21: أماكن الأنشطة المدنية

خارج المدرسة، تتركز المشاركة المدنية للمتعلمين بشكل رئيسي ضمن العائلة (٥٥,٣٪)، وفي المؤسسات الدينية (٢٥,٨٪)، وعلى منصات التواصل الاجتماعي (٢٣,٦٪)، ومن خلال المنظمات غير الحكومية أو مجموعات المجتمع المحلي (١٧,٦٪). من ناحية أخرى، أفاد (٢٠,٢٪) بأنهم لا يشاركون في أي من هذه الأماكن.

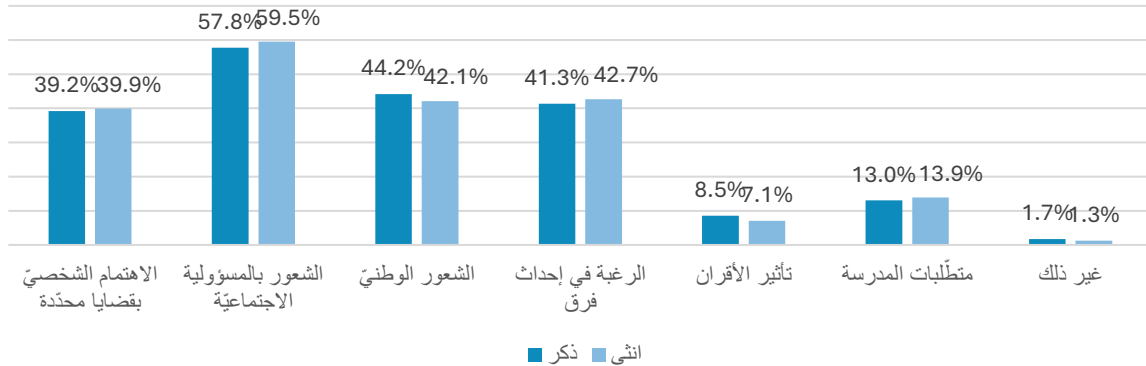
١٣. عوامل التحفيز للمشاركة المدنية



رسم بياني 22: عوامل التحفيز للمشاركة المدنية

سُئل المتعلّمون عن العوامل التي تحفّزهم للمشاركة في الأنشطة المدنية. في هذا السياق، كان الشعور بالمسؤولية الاجتماعية هو الدافع الأكثر أهميّة، حيث اختاره ٥٨,٨٪ من المتعلّمين، يليه الشعور بالوطنية بنسبة ٤٣٪ والرغبة في إحداث تغيير بنسبة ٤٢,١٪. وتم اختيار الاهتمام الشخصي بقضايا محدّدة من قبل ٣٩,٦٪. وكان تأثير الأقران هو الأقل، حيث ذكره ٧,٧٪ فقط، في حين أشار ١٣,٥٪ إلى متطلبات المدرسة كدافع للمشاركة المدنية.

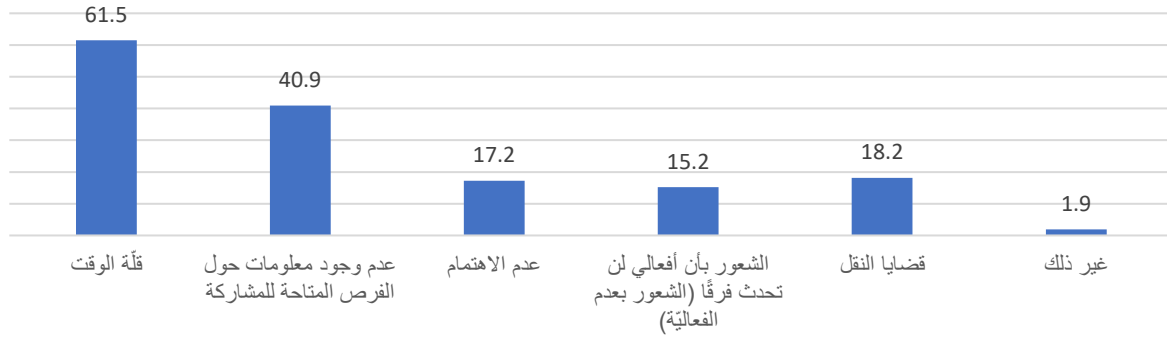
أ. عوامل التحفيز للمشاركة في النشاط المدني والجنس



رسم بياني 23: عوامل التحفيز للمشاركة في النشاط المدني والجنس

تتحرّز نسبة أعلى قليلاً من الذكور للمشاركة في الأنشطة المدنية من منطلق الشعور بالوطنية. ومع ذلك، يبدو أنّ الرغبة في إحداث تغيير هي دافع متساوي القوّة لدى كلّ من الذكور والإناث. أمّا بالنسبة لتأثير الأقران، فيبدو أنّ له مستوى تأثير مماثل على المشاركة المدنية لكلّ من الذكور والإناث. وتشير البيانات إلى وجود فرق صغير نسبياً في مدى تحفيز هذا العامل لأفراد كلّ جنس. علاوة على ذلك، من الأقلّ احتمالاً أن يتحرّز كلّ من الذكور والإناث للمشاركة في الأنشطة المدنية بناءً على متطلبات المدرسة. ويبدو أنّ العوامل الأخرى (الرغبة في إحداث تغيير، وتأثير الأقران، ومتطلبات المدرسة) لها مستوى تأثير مماثل على المشاركة المدنية لكلّ من الذكور والإناث.

١٤. عوائق المشاركة المدنية



رسم بياني 24: عوائق المشاركة المدنية

أما بالنسبة للعوائق التي تمنع المتعلمين من المشاركة المدنية بشكل أكبر، فكان العائق الأكثر شيوعاً هو نقص الوقت (٦١,٥٪). بالإضافة إلى ذلك، حدد (٤٠,٩٪) نقص المعلومات حول الفرص كعائق مهم. وتم ذكر مشاكل النقل من قبل (١٨,٢٪)، في حين عزا (١٧,٢٪) مشاركتهم المحدودة إلى قلة الاهتمام. علاوة على ذلك، عبّرت نسبة صغيرة منهم (١٥,٢٪)، عن شعورها بأن أفعالهم لن تحدث فرقاً.

١٥. مواضيع مرغوبة في التربية على المواطنة

سُئل المتعلمون عن المواضيع التي يحتاجون إلى تعلم المزيد عنها فيما يتعلق بالمواطنة. تضمنت البيانات ما يلي: حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (٥٢,٧٪)، كيفية عمل الحكومة (٣٤,٥٪)، القضايا الدولية و المواطنة العالمية (٢٨,٩٪)، المواطنة الرقمية (٢٨,٧٪)، والتنمية المستدامة والقضايا البيئية (٢٢,٨٪). في حين أشار (١٢,٧٪) من المتعلمين إلى عدم الحاجة لمزيد من التعلم في أي من هذه المجالات.

١٦. اقتراحات لتحسين برنامج التربية على المواطنة

تم اقتراح تحسينات متنوعة لبرنامج التربية على المواطنة في المدارس لإعداد المتعلمين بشكل أفضل للمشاركة النشطة في الحياة المدنية والعامّة للمجتمع اللبناني مثل (أ) تحديث المناهج المدرسية (٦٥,٢٪)، (ب) وتشجيع المزيد من النقاشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الراهنة (٤٤,٩٪)، (ج) والتحول نحو الممارسة بدلاً من النظرية (٤١,٨٪)، وتعزيز التفاعلات مع المجتمع المدني من خلال أنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبلديات والمؤسسات الدينية (٣٣,٥٪)، (د) وإشراك أصوات المتعلمين في عمليات صنع القرار (٢٥,٥٪).

١٧. خلاصة القسم

يقدم هذا القسم الأخير نظرة شاملة عن أنماط المشاركة المدنية للمتعلّمين، والعوائق والاقتراحات اللازمة للتحسين. وفي حين أنّ غالبية المتعلّمين (٤٧,٢٪) يفيدون بانخراطهم إلى حدّ ما في الأنشطة المدنية، تظلّ المشاركة المؤسسية منخفضة، حيث إنّ (٧٨٪) غير منخرطين في المنظّمات الطلابية. ومن بين المنخرطين، تمثّل نوادي التطوّع (١١,٦٪) والمجالس الطلابية (٩,٨٪) الأماكن الرئيسية للمشاركة.

وفيما يتعلّق بالميل للقيادة، يعبر (٦٠,٣٪) عن درجة من الاستعداد لتولّي أدوار قيادية في الأنشطة المدنية، مع وجود فرق إحصائي مهمّ ($U=2613847$; $p<0.001$) يظهر استعداداً أعلى بين المتعلّقات الإناث ($M=3.71$) مقارنة بالمتعلّمين الذكور ($M=3.52$). علاوة على ذلك، تظهر المشاركة في الأنشطة المدنية المدرسية مستويات مشاركة متوسطة، حيث يشارك (٣٨,٩٪) بشكل متكرّر أو دائم، مع وجود فرق كبير بين المدارس الخاصة ($M=3.31$) والمدارس الحكومية ($M=3.01$; $U=2434560.500$; $p<0.001$).

تكشف المسالك المدنية المحددة عن أنماط مشاركة متنوّعة:

- 69% تطوّعوا في مجتمعهم المحلي،
- 58% شاركوا في التبرّعات الخيرية،
- 48% صوّتوا في انتخابات المجلس المدرسي،
- 24% دعموا العرائض،
- 21% ترشّحوا لانتخابات المجلس المدرسي.

وتحصل المشاركة المدنية خارج نطاق المدرسة بشكل رئيسي ضمن السياقات العائلية (٥٥,٣٪)، والمؤسسات الدينية (٢٥,٨٪)، ومنصّات التواصل الاجتماعي (٢٣,٦٪). كما تشمل المحفّزات الرئيسية للمشاركة المدنية، المسؤولية الاجتماعية (٥٨,٨٪)، والوطنية (٤٣٪)، والرغبة في إحداث تأثير (٤٢,١٪)، مع وجود اختلافات ملحوظة بين الجنسين في الدافع الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، يحدّد المتعلّمون المهارات الحاسمة للمشاركة المدنية الفعّالة، مع إعطاء الأولوية للعمل الجماعي (٧٢,٧٪)، والتواصل (٦٤,٩٪)، وحلّ المشكلات (٥٢,٢٪). ومع ذلك، هناك العديد من العراقيل التي تعيق المشاركة وأهمّها: قيود الوقت (٦١,٥٪)؛ ونقص المعلومات حول الفرص (٤٠,٩٪)؛ ومشاكل النقل (١٨,٢٪)؛ ومحدودية الاهتمام (١٧,٢٪).

وتطلّع إلى المستقبل، يعبر المتعلّمون عن اهتمام خاصّ بتوسيع معرفتهم بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (٥٢,٧٪) والعمليات الحكومية (٣٤,٥٪). وتشدّد اقتراحاتهم لتحسين التربية المدنية على تحديث المناهج (٦٥,٢٪)، وزيادة مناقشة القضايا الحالية (٤٤,٩٪)، وتعزيز التطبيق العملي (٤١,٨٪).

باختصار، تشير هذه البيانات الشاملة إلى وجود متعلّمين يعترفون بأهميّة المشاركة المدنية ولكنهم يواجهون عوائق هيكلية وعملية كبيرة تحول دون مشاركتهم الفعّالة، ما يسلب الضوء على الحاجة إلى تدخّلات موجهة في التخطيط التربوي وفرص المشاركة.

V. القسم الخامس: اقتراحات عملية لإشراك الشباب بشكل أفضل في الأنشطة المدنية والمجتمعية

تضمّن الاستبيان سؤالاً مفتوحاً لإتاحة الفرصة للمتعلّمين للتعبير عن احتياجاتهم وتطلّعاتهم ووجهات نظرهم فيما يتعلّق بالتربية على المواطنة، على اعتبار أنّ وجهة نظر المتعلّمين ومشاركتهم أمر حاسم لتعزيز التربية على المواطنة وتطويرها. وقد أتاح هذا السؤال المفتوح فرصة للمتعلّمين للتعبير عن تجاربهم ورؤاهم الشخصية. وجرى تحليل الإجابات نوعياً وتصنيفها كما يلي :

١. المبادرات التعليمية :

- دمج الأنشطة المدنية في المناهج المدرسية
- دورات تدريبية في القيادة وحقوق الإنسان
- ورش عمل تفاعلية حول العدالة الاجتماعية والمسؤوليات المدنية
- التطبيق العملي من خلال الرحلات الميدانية والتجارب العملية
- تعليم المهارات الحياتية العملية

٢. تطوير المنصّات:

- منصّات رقمية لتبادل الأفكار والتعاون في المشاريع
- مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي للمناقشات المدنية وتنسيق الأنشطة
- منتديات للحوار الشبابي وتبادل الآراء
- مراكز معلومات عبر الإنترنت حول فرص المشاركة
- مساحات تفاعلية لتخطيط المشاريع وتنفيذها

٣. البنية التحتية والموارد:

- مراكز شبابية مخصصة للمشاريع المجتمعية
- خدمات النقل للمشاركة في الأنشطة
- الدعم المالي للمبادرات الشبابية
- شراكات مع المنظّمات غير الحكومية والمدنية
- التجهيزات والمرافق للأنشطة

٤. الحوافز والتقدير:

- فرص المنح الدراسية الجامعية للمشاركة المدنية
- شهادات التقدير والجوائز
- الاعتراف العام بالمساهمات

- اعتماد أرسدة أكاديميَّة خاصَّة بالمشاركة المجتمعيَّة
- ميزات تفاضليَّة للقبول في الجامعات

٥. المشاركة في صنع القرار:

- مناصب قياديَّة في المشاريع المجتمعيَّة
- أدوار استشاريَّة في تخطيط المبادرات
- المشاركة في إدارة المدرسة
- المساهمة في القرارات البلديَّة
- المشاركة في تطوير السياسات

٦. أنظمة الدعم:

- برامج التوجيه من قبل البالغين
- مبادرات إشراك الوالدين
- تدريب المعلِّمين على إشراك الشباب
- شبكات الشراكة المجتمعيَّة
- خدمات الدعم اللوجستيّ

٧. التغييرات الهيكيَّة:

- سياسات المشاركة الإلزاميَّة
- الأطر المؤسسية
- إرشادات التنفيذ
- أنظمة المراقبة والتقويم
- الدمج في المتطلّبات التعليميَّة

٨. القيم والحقوق:

- تعزيز المساواة بين الجنسين
- ممارسات مكافحة التمييز
- التوعية بحقوق الإنسان
- التربية على المسؤوليَّة المدنيَّة
- الحساسويَّة الثقافيَّة والدينيَّة

٩. أنواع الأنشطة:

- مشاريع حماية البيئة
- مبادرات تركّز على التكنولوجيا
- برامج الرياضة والترفيه
- الفعاليّات الفنيّة والثقافيّة
- مشاريع خدمة المجتمع

١٠. استراتيجيّات التواصل:

- حملات التوعية حول الفرص
- أنظمة توزيع المعلومات
- التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ
- الإعلانات المجتمعيّة
- استراتيجيّات الترويج للأنشطة

١١. الجوانب الدينيّة/الطائفيّة:

- التحرّر من الطائفيّة والقيود الدينيّة
- إلغاء الطائفيّة السياسيّة
- إشراك الجمعيّات الدينيّة

١٢. التعاون مع منظمات متخصصة:

- الدفاع المدنيّ اللبنانيّ
- الصليب الاحمر
- الجيش اللبنانيّ

١٣. الأنشطة المتعلّقة بالصحة:

- مبادرات التبرّع بالدم
- التطوُّع في مجال الرعاية الصحيّة

١٤. التطوير الشخصي:

- بناء الثقة بالنفس
- تطوير التفكير النقديّ

■ بناء الثقة بين الشباب والبالغين

١٥. خلاصة القسم

تتناول اقتراحات المشاركة المدنية للشباب مجالات متعدّدة ومتراصة، ما يعكس نهجاً شاملاً لزيادة مشاركة الشباب في الأنشطة المجتمعية. وتشمل المقترحات بشكل أساسي التكامل التربوي من خلال تحديثات المناهج والتدريب العملي، إلى جانب تطوير المنصات للمشاركة الرقمية وتخصيص الموارد المادية مثل مراكز الشباب ودعم النقل. وتشدّد الاقتراحات على أهمية التغييرات المنهجية من خلال إجراء تعديلات على السياسات من أعلى إلى أسفل، واستراتيجيات المشاركة من أسفل إلى أعلى.

تبرز الحوافز المالية والقائمة على التقدير بشكل لافت، بما في ذلك المنح الدراسية والأرصدة المعتمدة أكاديمياً، جنباً إلى جنب مع الإشراف في عمليات صنع القرار من خلال الأدوار القيادية والمناصب الاستشارية. وتشدّد أنظمة الدعم على التوجيه والشراكات المجتمعية، في حين تركّز التوصيات على القيم كالمساواة ومكافحة التمييز والحساسية الثقافية.

إضافة إلى ذلك، تشمل التوصيات المحددة الأخرى التعاون مع منظمات معروفة مثل الدفاع المدني اللبناني والصليب الأحمر، والمبادرات الصحية مثل التبرّع بالدم، وفرص التنمية الشخصية. ويتمّ تعزيز هذه الجهود باستراتيجيات تواصلية تهدف إلى التوعية والتواصل مع المجتمع.

ويتمّ التركيز بشكل كبير على معالجة التحديات الطائفية من خلال تحرير القيود الدينية وإلغاء الطائفية السياسية، ما يشير إلى الاعتراف بالسياق الاجتماعي الفريد للبنان في جهود المشاركة المدنية للشباب.

وتشير التوصيات مجتمعة إلى نهج متعدّد الجوانب يجمع بين الدعم المؤسسي وتخصيص الموارد وفرص التطوير الفردي، مع الاعتراف بالحوافز البنيوية والثقافية أمام مشاركة الشباب.

VI. خاتمة الفصل

بشكل عامّ، تسلّط نتائج هذه الدراسة الضوء على مجموعة طلابية تقدّر التربية المدنية وتظهر فهماً نظرياً قوياً للمواطنة والقيم الديمقراطية. ومع ذلك، يبدو أنّ الحوافز البنيوية والعملية، مثل قيود الوقت، ونقص المعلومات، وعدم اتساق فرص المشاركة المدنية عبر المدارس، تحدّد من المشاركة الفاعلة. وتتفاقم هذه الحوافز أحياناً بسبب التفاوت في الوصول إلى الموارد وأنظمة الدعم، ما يحدّد من فرص المتعلّمين لترجمة معرفتهم النظرية إلى عمل هادف.

ولمعالجة هذه التحديات، يُوصى بأن تصبح المناهج التعليمية أكثر ديناميكية وحداثة فتدمج في منها أساليب التعلّم العملية والتفاعلية، مثل المناقشات الجماعية والمناظرات والتطبيقات الواقعية. ومن خلال تبني مناهج ذات منحى عمليّ و تطبيقيّ أكثر بروزاً، بما في ذلك التعلّم القائم على المشاريع والمحاكاة والشراكات مع المنظمات المجتمعية، سيكتسب المتعلّمون فرصاً فضلى لاختبار الأبعاد العملية للمشاركة المدنية، ما يجعل تجربة تعلّمهم أكثر جاذبية وتأثيراً. وستتوافق هذه الأساليب مع تفضيل المتعلّمين القوي للمناهج التفاعلية التي يُنظر منها أن تعالج الانقطاع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وهذا مصدر قلق آخر! علاوة على ذلك،

من الضروريّ زيادة فرص مشاركة المتعلّمين في الأنشطة المدنية وخدمة المجتمع والعمل التطوّعي، داخل المدارس وخارجها. كما يمكن لبرامج تطوير القيادة للمتعلّمين الذكور، على وجه الخصوص، أن تعالج الفجوة بين الجنسين في الاستعداد للقيادة التي تمّ لحظها في الاستطلاع.

ويجب أن تركز الجهود أيضاً على سدّ الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال دمج القضايا المعاصرة، مثل العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمسؤوليات المدنية، في المناهج الدراسية. ويشير اهتمام المتعلّمين المعبر عنه في هذه المجالات إلى الاستعداد للتعامل مع التحديات المجتمعية الملحة، ومن المنتظر أن يؤدي إدراج هذه المواضيع في مناهج التربية على المواطنة إلى جعل هذه الأخيرة أكثر التصاقاً وتوافقاً مع حاجات المجتمع الحديثة.

أخيراً، نظراً للتأثير الكبير الظاهر للوالدين والتنشئة الأسرية في تشكيل فهم المواطنة وفقاً للاستبيان، من الضروريّ إشراك الأسر في مبادرات التربية على المواطنة، بحيث يتعيّن على المدارس والمنظمات الأهلية إعداد برامج لإشراك أولياء الأمور بشكل فعّال، وتشجيعهم على تعزيز قيم المواطنة في المنزل والمشاركة في المشاريع التعاونية.

الفصل الخامس: نتائج الاستبيان حول التربية على المواطنة / المعلمون

I. مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى استطلاع آراء المعلمين البالغ عددهم ٢٤٥ والذين يعلمون التربية على المواطنة في مدارس خاصة ورسمية في جميع محافظات لبنان بنسب مختلفة وبسنوات خبرة متفاوتة، حول مفهومهم للتربية على المواطنة، والهدف من تعليمها للتلامذة وأهميّة ذلك. كما تمّ استفتاؤهم حول فعالية أساليب التعليم وطرق التقويم التي يعتمدونها والتحديات التي يواجهونها في أثناء التدريس. كذلك هدفت هذه الدراسة إلى رصد ما إذا كانت هناك علاقة بين مفهوم التربية على المواطنة لدى المعلمين وأساليب تدريسها وتقويمها ونوع المدرسة الذي يدرّسون فيها وسنوات الخبرة. وفي هذه الدراسة سيتمّ تحليل أسئلة الاستبيان في خمسة أقسام، هي:

- التوزيع الديموغرافي وسنوات الخبرة،
- فهم المواطنة والتربية المدنية،
- التعليم والتعلّم،
- التحديات والمقترحات،
- التوصيات.

II. القسم الأوّل: التوزع الديموغرافي وسنوات الخبرة

١. توزع معلّمي التربية على المواطنة وفق المحافظة

جدول 2: توزع معلمي التربية على الوطنية وفق المحافظة

المحافظة	النسبة المئوية (%)
جبل لبنان	٣٤,٧
الشمال	١٥,٥
الجنوب	١٣,١
بيروت	٩,٨
البقاع	٧,٨
النبطية	٧,٣
عكار	٦,٩
بعلبك-الهرمل	٤,٩
المجموع	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا هي للمعلمين الذين علّموا في مدارس محافظة جبل لبنان حيث النسبة (٣٤,٧٪)، تليها مدارس محافظة الشمال بنسبة مئوية (١٥,٥٪)، تليها مدارس محافظة الجنوب بنسبة مئوية (١٣,١٪). كما نلاحظ أنّ مدارس المحافظات الثلاث تلك تشكّل حوالي الثلثين (٦٣,٣٪)، بينما مدارس المحافظات الباقية تمثّل مجتمعة حوالي الثلث (٣٦,٧٪).

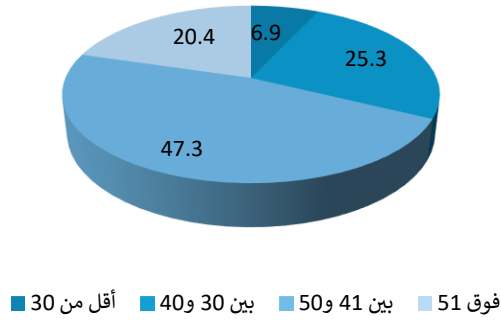
٢. الصفّ الذين يدرّسون فيه مادّة التربية الوطنية

جدول ٤: الصفّ الذين يدرّسون فيه مادّة التربية الوطنية

الصفّ	النسبة المئوية (%)
الثانويّ الأوّل	٣٥,١
الثالث الثانويّ (اجتماع واقتصاد)	٢٥,٧
الثالث الثانويّ (علوم الحياة)	٢٣,٣
الثالث الثانويّ (علوم عامّة)	١٢,٢
الثالث الثانويّ (آداب وإنسانيّات)	٣,٧
المجموع	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا كانت في الصفّ الثانويّ الأوّل حيث النسبة (٣٥,١٪)، يليه الصفّ الثانويّ الثالث (الاجتماع والاقتصاد) بنسبة مئوية (٢٥,٧٪)، يليه الصفّ الثانويّ الثالث (علوم الحياة) بنسبة مئوية (٢٣,٣٪). كما نلاحظ أنّ الصفوف الثلاثة تلك تشكّل النسبة الكبرى (٨٤,١٪)، بينما الصفوف الباقية الأخرى تمثّل مجتمعة (١٥,٩٪).

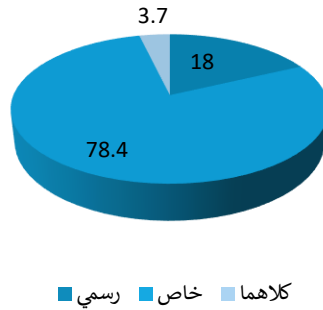
٣. عمر المعلمين



رسم بياني 25: النسبة المئوية لأعمار المعلمين

نلاحظ أنّ الشريحة الكبرى من المعلمين تنتمي إلى الفئة العمرية بين ٤١ و ٥٠ سنة بنسبة مئوية (٤٧,٣)٪، تليها الفئة بين ٣١ و ٤٠ سنة بنسبة (٢٥,٣)٪، تليها فئة المعلمين الأكبر من ٥١ سنة بنسبة (٢٠,٤)٪، تليها فئة المعلمين الأصغر من ٣٠ سنة بنسبة (٦,٩)٪.

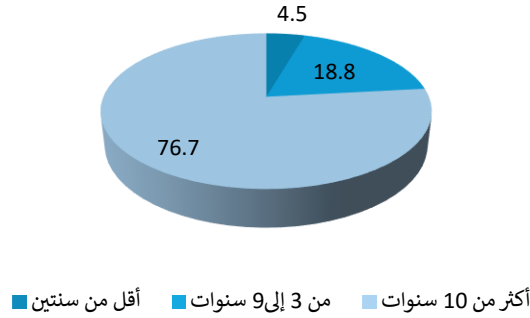
٤. نوع المدرسة التي يعلّم فيها المعلمون حاليًا



رسم بياني 26: النسبة المئوية لنوع المدرسة التي يعلّم فيها المعلمون حاليًا

نلاحظ أنّ النسبة الكبرى من المعلمين تعلّم في المدارس الخاصة (٧٨,٤)٪، بينما يعلّم في المدارس الرسمية (١٨)٪ منهم، وفي المدرستين الرسمية و الخاصة في آن معًا (٣,٧)٪ فقط.

٥. سنوات الخبرة في التعليم



رسم بياني 27: سنوات الخبرة في التعليم

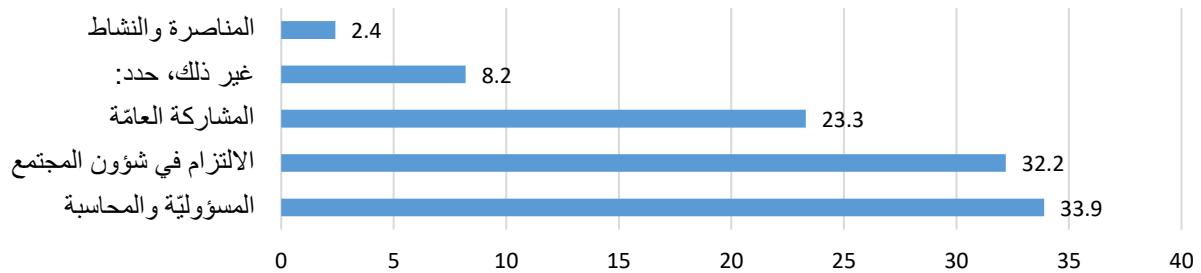
نلاحظ أنّ الشريحة الكبرى من المعلمين لديها سنوات خبرة في التعليم تفوق العشر سنوات بنسبة مئوية تبلغ (٧٦,٦٪). بينما المعلمون الذين تبلغ سنوات خبرتهم في التعليم من ثلاث إلى تسع سنوات هم بنسبة مئوية تبلغ (١٨,٨٪). أمّا الباقون ونسبتهم (٤,٥٪) فليدهم سنوات خبرة أقل من سنتين.

٦. الخلاصة

الشريحة الكبرى من المعلمين يدرّسون في مدارس في محافظتي جبل لبنان والشمال بنسبتين مؤويتين (٣٤,٧٪) و(١٥٪) على التوالي، وذلك في الصفّ الثانوي الأول بنسبة (٣٥,١٪) وفي مدارس خاصّة بنسبة (٧٨,٤٪) وبسنوات خبرة تفوق العشر سنوات بنسبة (٧٦,٧٪)، وهم من الفئة العمرية بين ٤١ و ٥٠ سنة بنسبة مئوية (٤٧,٣٪).

III. القسم الثاني: فهم المواطنة والتربية المدنية

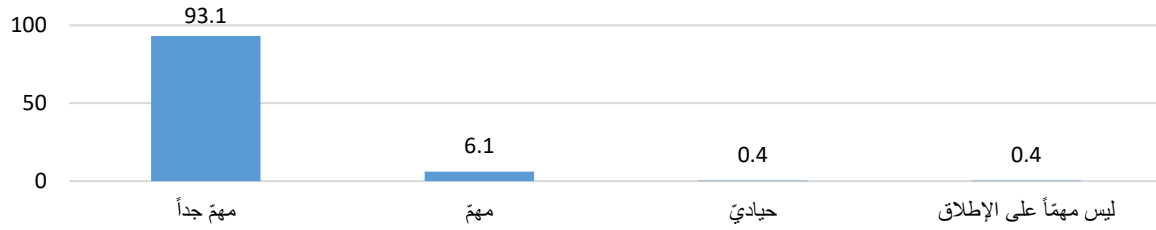
١. تعريف المواطنة الفاعلة وفق رأي المعلمين



رسم بياني 28: النسبة المئوية لتعريف المواطنة الفاعلة

نلاحظ أنّ النسبة العليا كانت للتعريف (المسؤولية والمحاسبة) حيث النسبة (٣٣,٩٪)، يليه التعريف (الالتزام في شؤون المجتمع) بنسبة مئوية (٣٢,٢٪)، يليه التعريف (المشاركة العامة) بنسبة مئوية (٢٣,٣٪). كما نلاحظ أنّ التعاريف الثلاثة تلك تشكّل النسبة الكبرى (٨٩,٤٪)، بينما ما تبقى يمثل مجتمعا (١٠,٦٪).

٢. أهَمِّية أن يتعلّم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية، وفق رأي المعلمين



رسم بياني 29: النسبة المئوية لمدى أهَمِّية تعليم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية

نلاحظ أنّ النسبة العليا كانت لأهَمِّية تعليم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية بدرجة "مهمّة جداً" (٩٣,١٪)، يليه تعليمهم بدرجة "مهم" (٦,١٪)، بينما ما تبقى يمثل مجتمعاً (٠,٨٪). هذا يعني أنّ غالبية المعلمين في جميع المحافظات يرون أهَمِّية بالغة في تعليم المواطنة والمسؤوليات المدنية.

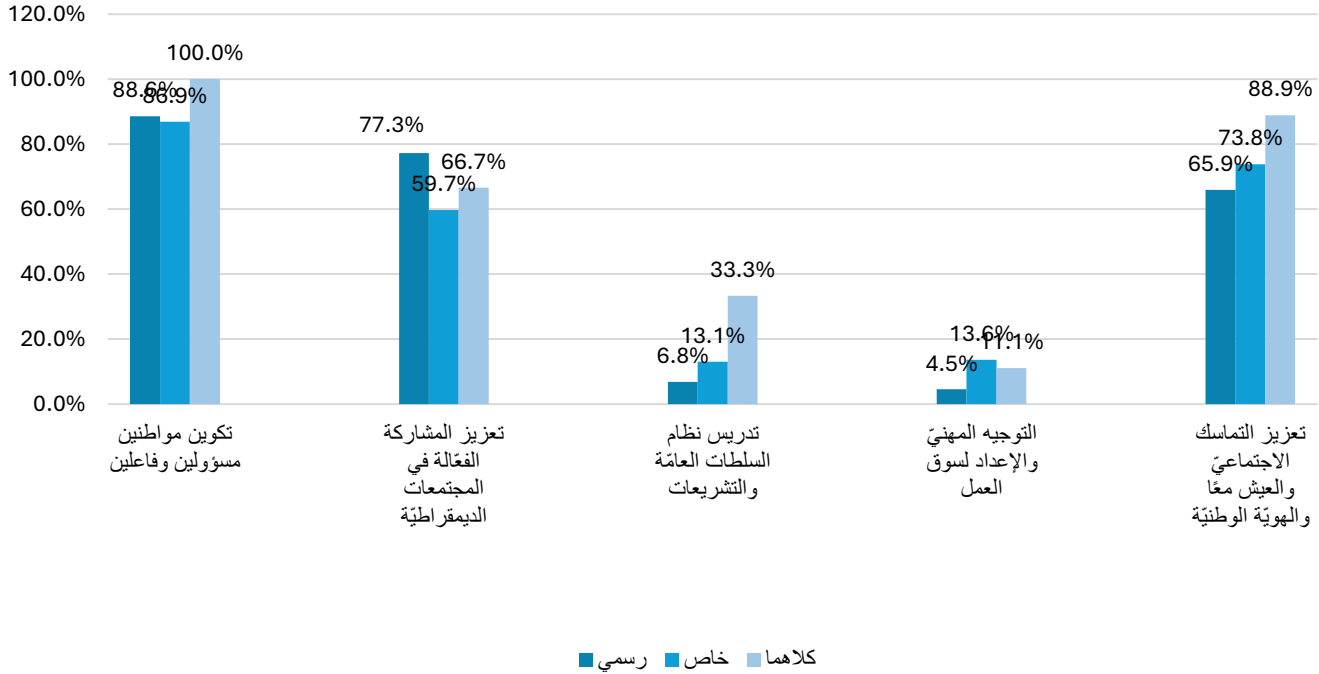
٣. الهدف الأساسي أو الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة، وفق رأي المعلمين

جدول ٥: اختيار الهدف الأساسي أو الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة

الهدف الأساسي	النسبة المئوية للاختيار	النسبة المئوية لعدم الاختيار	المجموع
تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين	٨٧,٣	١٢,٧	١٠٠
تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً والهوية الوطنية	٧٢,٧	٢٧,٣	١٠٠
تعزيز المشاركة الفعالة في الديمقراطية	٦٢,٩	٣٧,١	١٠٠
دراسة تنظيم السلطات العامة والتشريعات	١٢,٧	٨٧,٣	١٠٠
التوجيه المهني والإعداد لسوق العمل	١١,٨	٨٨,٢	١٠٠
غير ذلك، حدّد:	١,٢	٩٨,٨	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار الأهداف كانت للهدف "تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين" (٨٧,٣٪)، يليه الهدف "تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً والهوية الوطنية" (٧٢,٧٪)، يليه الهدف "تعزيز المشاركة الفعالة في الديمقراطية" (٦٢,٩٪). بينما ما تبقى من إجابات كانت بنسب ضئيلة (١٢,٧٪) و (١١,٨٪) و (١,٢٪). وهذا يعني أنّ معظم المعلمين يدركون الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة.

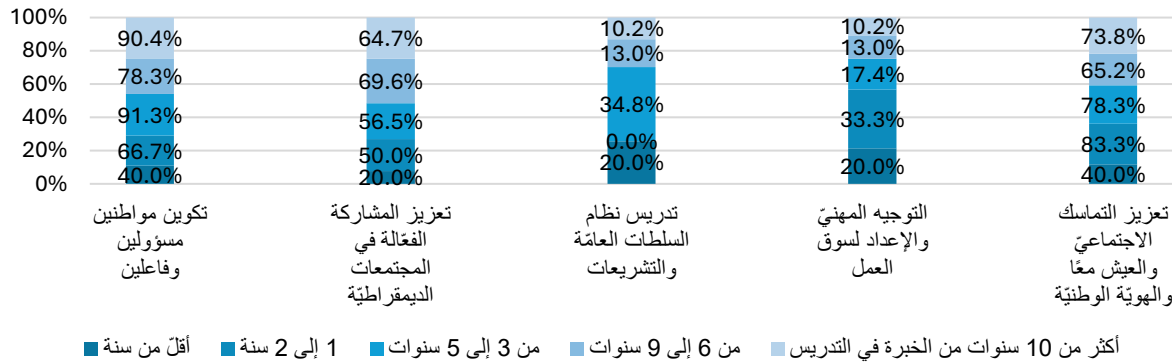
أ. الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة (خاص، ورسمي، وكلاهما)



رسم بياني 30: الهدف الأساسي من التربية على المواطنة مع نوع المدرسة

نلاحظ أنّ الهدف "تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين" هو الأكثر تفضيلاً بشكل واضح عبر أنواع المدرسة "خاص، ورسمي، وكلاهما". كذلك الهدف "تعزيز المشاركة الفعالة" هو مهمّ بالرغم من أنّ النسبة المئوية في المدارس الخاصة أقلّ بشكل ملحوظ مقارنة بالنسبة المئوية العائدة للمدارس الرسمية.

ب. الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة



رسم بياني 31: الهدف الأساسي من التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة

■ تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين

هو الأكثر اختيارًا بين مستويات الخبرة بخاصة لمن لديهم أكثر من ثلاث سنوات خبرة. النسب المئوية تشير إلى توافق قوي حول أهمية هذا الهدف في التربية على المواطنة. هناك دعم قوي عبر جميع مستويات الخبرة، وبخاصة بين أولئك الذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة (٩٠,٤%).

■ تعزيز المشاركة الفعالة في المجتمعات الديمقراطية

يزداد هذا الهدف أهمية مع ازدياد سنوات الخبرة في التعليم، ما يعني أن المعلمين الأكثر خبرة يدركون أهمية تعزيز المشاركة في العمليات الديمقراطية. زيادة في التأييد مع سنوات الخبرة، حيث تصل إلى (٦٩,٦%) لمن لديهم من ٦ إلى ٩ سنوات و(٦٤,٧%) لمن لديهم أكثر من ١٠ سنوات.

■ تدريس نظام السلطات العامة والتشريعات

حصل هذا الهدف على أقل دعم بشكل عام وخصوصا لدى المعلمين الأقل خبرة. وقد دلّ على أنه ليس من الأولويات. إنه دعم منخفض بشكل عام، بخاصة بين أولئك الذين لديهم من سنة إلى سنتين من الخبرة (٠%).

■ التوجيه المهني والإعداد لسوق العمل

أظهر هذا الهدف تركيزًا محدودًا عبر جميع مستويات الخبرة، وهو ليس من الأولويات. دعم منخفض مماثل عبر مستويات الخبرة، مع زيادة طفيفة بين أولئك الذين لديهم خبرة أكبر.

■ تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معًا والهوية الوطنية

يحظى هذا الهدف بتفضيل عالٍ وخصوصًا بين المعلمين الأكثر خبرة، كما تبين النسب المئوية المرتفعة. هو دعم مرتفع، بخاصة بين أولئك الذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة (٧٣,٨%).

ويبدو أن هناك علاقة بين سنوات الخبرة في التدريس والأهداف المدركة للتربية على المواطنة، إذ يميل المعلمون الأكثر خبرة إلى إعطاء الأولوية لأهداف مثل "تكوين مواطنين مسؤولين" و"تعزيز التماسك الاجتماعي". من ناحية أخرى، يظهر المعلمون الأقل خبرة دعمًا متنوعًا لأهداف أخرى، وبخاصة تدريس نظام السلطات العامة والتوجيه المهني.

٤. الخيار الأكبر تأثيرًا في تشكيل فهم الشخص للمواطنة، وفق رأي المعلمين ، (بالنسب المئوية مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفق العمود الذي عنوانه "الأكثر أهمية")

جدول 3: الخيار الأكبر تأثيرًا في تشكيل فهم الشخص للمواطنة

البند	٥ (الأكثر أهميّة)	٤ (مهمّ)	مجموع النسبتين (٥ + ٤)	٣ (معتدل الأهميّة)	٢ (قليل الأهميّة)	١ (الأقلّ أهميّة)	مجموع النسبتين (١ + ٢)	مجموع النسب (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥)
النظام التعليمي والمدارس	٥٥,٩	١٩,٦	٧٥,٥	٩,٨	٦,٥	٨,٢	١٤,٧	١٠٠
الوالدان والتربية الأسرية	٤٧,٨	٢٤,١	٧١,٩	١٠,٦	٥,٣	١٢,٢	١٧,٥	١٠٠
وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي	٣٣,١	٢٩,٤	٦٢,٥	٢١,٦	٩,٤	٦,٥	١٥,٩	١٠٠
مجموعات الأقران	١١,٤	٣٢,٢	٤٣,٦	٣٣,٩	١٣,٥	٩	٢٥,٥	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا للخيار الأكبر تأثيراً في تشكيل فهم الشخص للمواطنة (النظام التعليمي والمدارس) بنسبة مئوية (٥٥,٩٪)، يليه الخيار (الوالدان والتربية الأسرية) بنسبة مئوية (٤٧,٨٪)، يليه الخيار (وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي) بنسبة مئوية (٣٣,١٪). بينما الخيار (مجموعات الأقران) فقد حاز على النسبة (١١,٤٪)، وهي نسبة ضئيلة. وهذا يعني أنّ معظم المعلمين يدركون الأهداف الأساسية من التربية على المواطنة.

أما عند جمع النسب المئوية العائدة للنسبتين (الأكثر أهميّة) و(المهمّ)، فنلاحظ أنّ العوامل الأكثر تأثيراً هي: (النظام التعليمي والمدارس) و(الوالدان والتربية الأسرية) و(وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي) بنسب مئوية بالتوالي (٧٥,٥٪) و(٧١,٩٪) و(٦٢,٥٪). بينما العامل (مجموعات الأقران) ليس بالأهميّة عينها بالنسبة إلى آراء المعلمين المستفتين.

٥. أولوية التربية على المواطنة في النظام المدرسي، حسب المعلمين :

جدول ٧: أولوية التربية على المواطنة في النظام المدرسي

الأولوية	نعم	لا	غير متأكد
النسبة المئوية	٩٥,٩	٠,٤	٣,٧

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المعلمين يرون أنّ التربية على المواطنة يجب أن تحظى بالأولوية بشكل أكبر في النظام المدرسي بنسبة مئوية عالية (٩٥,٩٪). بينما المعلمون الذين ينفون ذلك وغير المتأكدين يشكلون مجتمعين نسبة مئوية ضئيلة جداً (٤,١٪).

٦. الخلاصة

إنّ المواطنين الفاعلة بنظر المعلمين هي المسؤولية والمحاسبة (٣٣,٩٪)، والالتزام في شؤون المجتمع (٣٢,٢٪)، وهم يعتبرون أنّ تعليم موضوع المواطنة للمتعلمين مهم جداً (٩٣,١٪)، وأنّ الهدف الأساسي من تعليم الموضوع هو تكوين مواطنين مسؤولين (٨٧,٣٪)، وأيضاً تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً والهويّة الوطنيّة بنسبة (٧٢,٧٪). وهم يعتقدون أنّ التربية على المواطنة يجب أن تحظى باهتمام أكبر في النظام المدرسيّ بنسبة مئويّة (٩٥,٩٪).

كذلك، فإنّ الهدف المختار "تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين" هو الأكثر تفضيلاً من قبل معلّمي المدارس الخاصّة والرسميّة، والمعلّمين الأكثر خبرة في التدريس.

IV. القسم الثالث: التعليم والتعلّم

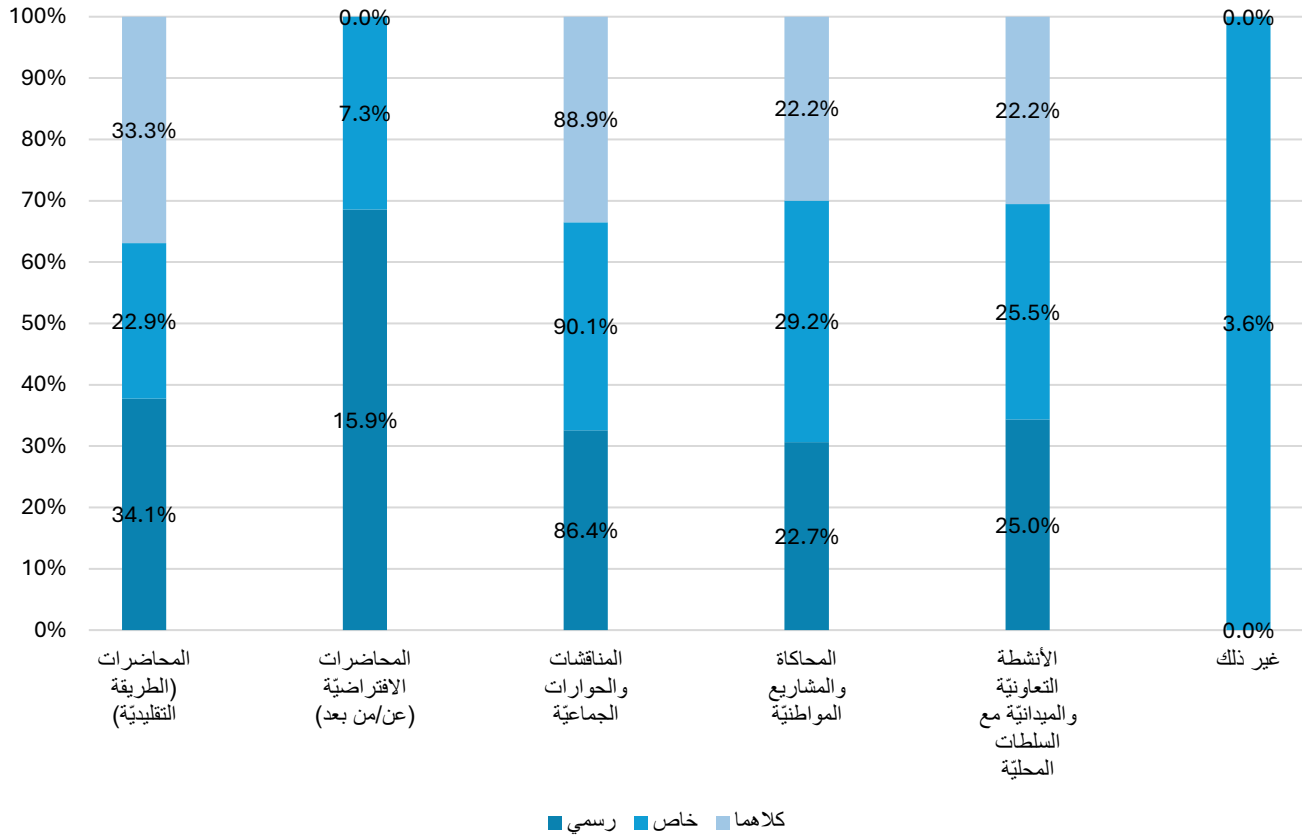
١. أساليب التدريس المعتمدة في الغالب، من قبل المعلمين، في مواضيع التربية على المواطنة

جدول ٨ : أساليب التدريس المعتمدة في الغالب في مواضيع التربية على المواطنة

أسلوب التدريس	النسبة المئويّة للاختيار	النسبة المئويّة لعدم الاختيار	المجموع
المناقشات والحوارات الجماعيّة	٨٩,٤	١٠,٦	١٠٠
المحاكاة والمشاريع المواطنيّة	٢٧,٨	٧٢,٢	١٠٠
المحاضرات (الطريقة التقليديّة)	٢٥,٣	٧٤,٧	١٠٠
الأنشطة التعاونيّة والميدانيّة مع السلطات المحليّة	٢٥,٣	٧٤,٧	١٠٠
المحاضرات الافتراضيّة (من بعد)	٨,٦	٩١,٤	١٠٠
غير ذلك، حدّد:	٢,٩	٩٧,١	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار أساليب التدريس المعتمدة في الغالب، من قبل المعلمين، في مواضيع التربية على المواطنة كانت للأسلوب "المناقشات والحوارات الجماعيّة" (٨٩,٤٪)، يليه الأسلوب "المحاكاة والمشاريع المواطنيّة" (٢٧,٨٪)، يليه الأسلوبان "المحاضرات - الطريقة التقليديّة" و"الأنشطة التعاونيّة والميدانيّة مع السلطات المحليّة" (٢٥,٣٪). بينما ما تبقى كان بالنسبتين الضئيلتين (٨,٦٪) و(٢,٩٪). وهذا يعني أنّ معظم المعلمين يستخدمون أسلوب "المناقشات والحوارات الجماعيّة" في تعليم مواضيع التربية على المواطنة.

أ. أساليب التدريس المعتمدة من قبل المعلمين بحسب نوع المدرسة



رسم بياني ٣٢: أساليب التدريس المعتمدة في مواضيع التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة

■ المحاضرات (الطريقة التقليدية):

يعتمدها ٣٤,١٪ من المعلمين في المدارس الرسمية، و ٢٢,٩٪ في المدارس الخاصة، و ٣٣,٣٪ في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معًا.

■ المحاضرات الافتراضية:

يعتمدها ١٥,٩٪ من المعلمين في المدارس الرسمية، و ٧,٣٪ في المدارس الخاصة، ولا يوجد أي استخدام لها في فئة المعلمين الذين يعملون في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معًا.

■ المناقشات والحوارات الجماعية:

تحظى بأعلى نسبة استخدام لدى المعلمين، حيث تمثل ٨٦,٤٪ في المدارس الرسمية، و ٩٠,١٪ في المدارس الخاصة، و ٨٨,٩٪ في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معًا.

■ المحاكاة والمشاريع المواطنة:

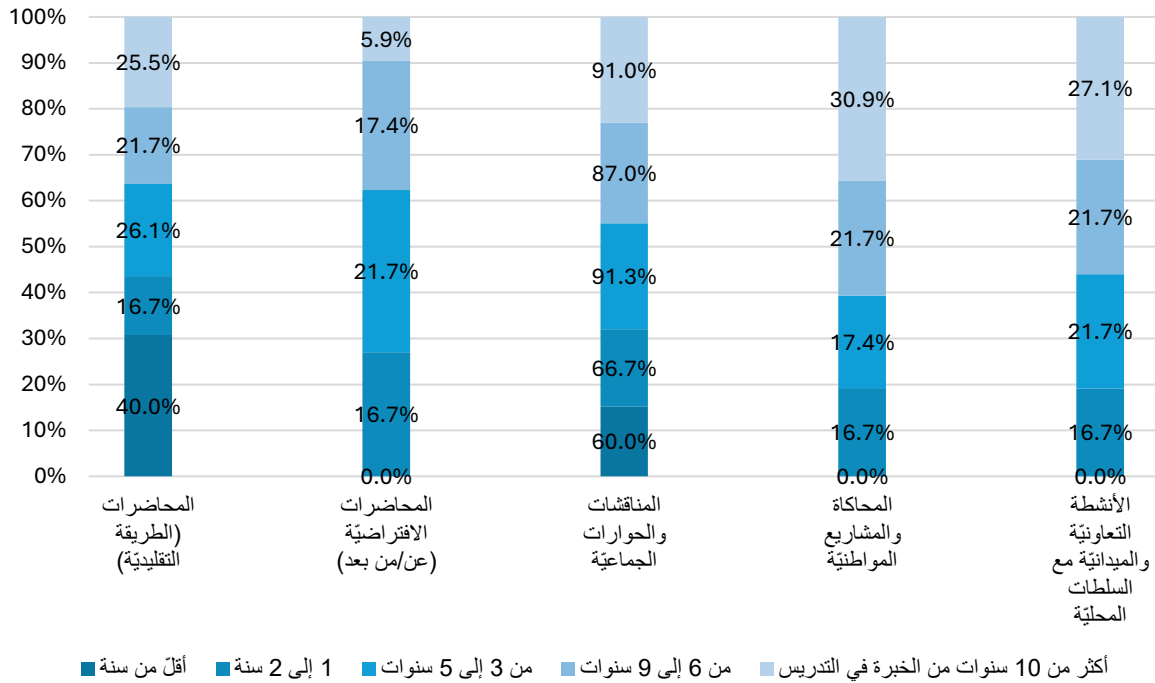
يعتمدها ٢٢,٧٪ من المعلمين في المدارس الرسمية و ٢٩,٢٪ في المدارس الخاصة، و ٢٢,٢٪ في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معاً.

■ الأنشطة التعاونية والميدانية:

يعتمدها ٢٥٪ من المعلمين في المدارس الرسمية و ٢٥,٥٪ في المدارس الخاصة، و ٢٢,٢٪ في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معاً.

هناك علاقة واضحة بين نوع المدرسة وأساليب التدريس المستخدمة في مواضيع التربية على الوطنية. وتُظهر النتائج أنّ المناقشات والحوارات الجماعية هي الأسلوب الأكثر استخداماً عبر جميع أنواع المدارس، بينما تُستخدم المحاضرات التقليدية والمحاضرات الافتراضية بشكل أقل.

ب. أساليب التدريس المعتمدة من قبل المعلمين بحسب سنوات الخبرة



رسم بياني ٣٣: أساليب التدريس المعتمدة في مواضيع التربية على الوطنية بحسب سنوات الخبرة

■ المحاضرات (الطريقة التقليدية):

يعتمدها ٤٠٪ من المعلمين الذين لديهم أقل من سنة من الخبرة، و ١٦,٧٪ من لديهم من ١ إلى ٢ سنة، و ٢٦,١٪ من لديهم من ٣ إلى ٥ سنوات، و ٢١,٧٪ من لديهم من ٦ إلى ٩ سنوات، و ٢٥,٥٪ من لديهم أكثر من ١٠ سنوات.

■ المحاضرات الافتراضية:

يعتمدها ٠,٠٪ من المعلمين الذين لديهم أقل من سنة من الخبرة، و١٦,٧٪ من لديهم من ١ إلى ٢ سنة، و٢١,٧٪ من لديهم من ٣ إلى ٥ سنوات، و١٧,٤٪ من لديهم من ٦ إلى ٩ سنوات، و٥,٩٪ من لديهم أكثر من ١٠ سنوات.

■ المناقشات والحوارات الجماعية:

تحظى بأعلى نسبة استخدام، حيث تمثل ٦٠,٠٪ للذين لديهم أقل من سنة، و٦٦,٧٪ للذين لديهم من ١ إلى ٢ سنة، و٩١,٣٪ للذين لديهم من ٣ إلى ٥ سنوات، و٨٧,٠٪ للذين لديهم من ٦ إلى ٩ سنوات، و٩١,٠٪ للذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات.

■ المحاكاة والمشاريع المواطنة:

يعتمدها ٠,٠٪ الذين لديهم أقل من سنة، و١٦,٧٪ الذين لديهم من ١ إلى ٢ سنة، و١٧,٤٪ الذين لديهم من ٣ إلى ٥ سنوات، و٢١,٧٪ الذين لديهم من ٦ إلى ٩ سنوات، و٣٠,٩٪ الذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات.

■ الأنشطة التعاونية والميدانية:

يعتمدها ٠,٠٪ الذين لديهم أقل من سنة، و١٦,٧٪ للذين لديهم من ١ إلى ٢ سنة، و٢١,٧٪ للذين لديهم من ٣ إلى ٥ سنوات، و٢١,٧٪ للذين لديهم من ٦ إلى ٩ سنوات، و٢٧,١٪ للذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات.

هناك علاقة ملحوظة بين سنوات الخبرة في التدريس والأساليب التعليمية المستخدمة في التربية على المواطنة. فتشير البيانات إلى أن المناقشات والحوارات الجماعية هي الأكثر تفضيلاً عبر جميع مستويات الخبرة، خاصة بين المعلمين الذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة. بينما تُستخدم المحاضرات التقليدية بشكل أكبر من قبل أولئك الذين لديهم خبرة واسعة، إذ إن المحاضرات الافتراضية أقل انتشاراً بشكل عام.

٢. كيفية تشجيع التفكير النقدي والتحليل المستقل، من قبل المعلمين، في دروس التربية على المواطنة الخاصة بهم

جدول ٩: كيفية تشجيع التفكير النقدي والتحليل المستقل في دروس التربية على المواطنة

النسبة المئوية للاختيار	كيفية التشجيع
٤٥,٣	مناقشات ومناظرات حول مواضيع مثيرة للجدل
٣٤,٧	دراسات حالة أو سيناريوهات واقعية لأنشطة حل المشكلات
١٨	مشاريع بحثية لاستكشاف وجهات نظر متعددة
٢	غير ذلك حدّد:
١٠٠	المجموع

نلاحظ أن النسبة العليا لاختيار كيفية تشجيع التفكير النقدي والتحليل المستقل، من قبل المعلمين، في دروس التربية على المواطنة الخاصة بهم كانت لطريقة "مناقشات ومناظرات حول مواضيع مثيرة للجدل" (٤٥,٣٪)، تليها الطريقة "دراسات حالة أو سيناريوهات واقعية لأنشطة حل المشكلات" (٣٤,٧٪)، تليها الطريقة "مشاريع بحثية لاستكشاف وجهات نظر متعددة" (١٨٪). بينما ما تبقى كانت نسبته (٢٪).

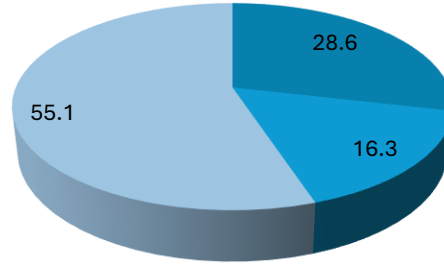
٣. الطرق الفعّالة في تعليم التربية على المواطنة، وفق رأي المعلمين، (بنسب مئوية مرتبة تنازلياً، وفق العمود ذي العنوان (مجموع النسبتين (٥ + ٤))

جدول ١٠ : الطرق الفعّالة في تعليم مواضيع التربية على المواطنة

البند	٥ (فعّال جداً)	٤ (فعّال)	مجموع النسبتين (٥ + ٤)	٣ (معتدل الفاعلية)	٢ (ضعيف الفاعلية)	١ (غير فعّال)	مجموع النسبتين (٢ + ١) + (٥ + ٤)	مجموع النسب
الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية	٤٧,٣	٢٨,٦	٧٥,٩	١٤,٧	٥,٣	٤,١	٩,٤	١٠٠
المناقشات والحوارات الجماعية	٣٩,٦	٣٥,٩	٧٥,٥	١٦,٣	٢,٩	٥,٣	٨,٢	١٠٠
المحاكاة والمشاريع المدنية	٣٩,٢	٣٦,٣	٧٥,٥	١٤,٧	٦,١	٣,٧	٩,٨	١٠٠
الأنشطة عبر الإنترنت	١٣,١	٣٠,٦	٤٣,٧	٢٥,٣	١٨,٤	١٢,٧	٣١,١	١٠٠
المحاضرات (الأسلوب التقليدي)	٩	١٦,٣	٢٥,٣	٣٠,٦	٢٣,٧	٢٠,٤	٤٤,١	١٠٠

عند جمع النسب المئوية العائدة للنسبتين (فعّال جداً) و(فعّال)، نلاحظ أنّ الطرق الفعّالة في التعلّم في مواضيع التربية على المواطنة هي: "الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية" و"المناقشات والحوارات الجماعية" و"المحاكاة والمشاريع المدنية" بنسب مئوية بالتوالي (٧٥,٩٪) و(٧٥,٥٪) و(٧٥,٥٪). بينما الطريقتان "الأنشطة عبر الإنترنت" و"المحاضرات - الأسلوب التقليدي" نالتا نسبتيين مؤيّنيتين ضئيّلتين (٤٣,٧٪) و(٢٥,٣٪) على التوالي.

٤. التعاون مع معلمين آخرين في تخطيط أو تقديم دروس التربية على المواطنة، وفق إجابات المعلمين



■ لا ■ ليس دائماً ■ نعم

رسم بياني ٣٤: النسبة المئوية للتعاون مع معلمين آخرين في تخطيط أو تقديم دروس التربية على المواطنة

نلاحظ أنّ حوالي نصف المعلمين (٥٥,١٪) لا يتعاونون مع معلمين آخرين في تخطيط أو تقديم دروس التربية على المواطنة، بينما (٢٨,٦٪) يتعاونون دائماً، و(١٦,٣٪) يتعاونون ولكن ليس دائماً.

٥. مدى انخراط المدرسة بشكل عام في التربية على المواطنة، وفق تقويم المعلمين

جدول ١١: النسب المئوية لمدى انخراط المدرسة بشكل عام بالتربية على المواطنة

التقويم	منخرطة جداً	منخرطة	حيادية	غير منخرطة	غير منخرطة على الإطلاق	المجموع
النسبة المئوية	٣٥,٥	٥٤,٧	٨,٢	١,٢	٠,٤	١٠٠

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المدرسة منخرطة في ما يتعلق بالتربية على المواطنة بنسبة مئوية (٥٤,٧٪)، وفق تقويم المعلمين. وإذا جمعنا النسبتين العائدتين للرتبتين (منخرطة جداً) و(منخرطة)، نجد أنّ معظم المدارس قد انخرطت في تعليم التربية على المواطنة بنسبة مئوية (٩٠,٢٪). بينما الرتب الباقية مجتمعة، تعدّ منخرطة بنسبة مئوية (٩,٨٪).

٦. مدى اهتمام المتعلمين بالمواضيع التي تناقش في التربية على المواطنة بشكل عام

جدول ١٢: اهتمام المتعلمين بالمواضيع التي تناقش في التربية على المواطنة

الاهتمام	مهتمون جداً	مهتمون	حياديون	غير مهتمين	غير مهتمين على الإطلاق	المجموع
النسبة المئوية	١٦,٧	٦٧,٨	٧,٣	٧,٣	٠,٨	١٠٠

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتعلمين مهتمون بالمواضيع التي تناقش في التربية على المواطنة بنسبة مئوية (٦٧,٨٪)، وفق اعتقاد المعلمين. وإذا جمعنا النسبتين العائدتين للرتبتين (مهتمون جداً) و(مهتمون)، نلاحظ

أنّ معظم المتعلّمين لديهم الاهتمام بمناقشة مواضيع التربية على المواطنة بنسبة مئوية (٨٤,٥٪). بينما الرتب الباقية مجتمعة، تبلغ نسبتها المئوية (١٥,٤٪).

٧. مدى مشاركة المتعلّمين بشكل فعّال في المناقشات أو الأنشطة الصفّية في إطار التربية على المواطنة، وفق رأي المتعلّمين

جدول ١٣: مدى مشاركة المتعلّمين بشكل فعّال في المناقشات أو الأنشطة الصفّية

مدى المشاركة	دائماً	في الأحيان أكثر	في بعض الأحيان	نادرًا	هم عادة لا يشاركون	المجموع
النسبة المئوية	٢٠	٥٢,٧	٢٤,١	٢,٩	٠,٤	١٠٠

في إطار التربية على المواطنة، نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتعلّمين يشاركون بشكل فعّال في المناقشات أو الأنشطة الصفّية في أكثر الأحيان (٥٢,٧٪)، وفق آراء المتعلّمين. وإذا جمعنا النسبتين العائدتين للرتبتين (دائماً) و(في أكثر الأحيان)، نلاحظ أنّ معظم المتعلّمين يشاركون بشكل فعّال في المناقشات أو الأنشطة الصفّية في إطار التربية على المواطنة بنسبة مئوية (٧٢,٧٪). بينما الرتب الباقية مجتمعة، تحظى المشاركة بنسبة مئوية قدرها (٢٧,٤٪).

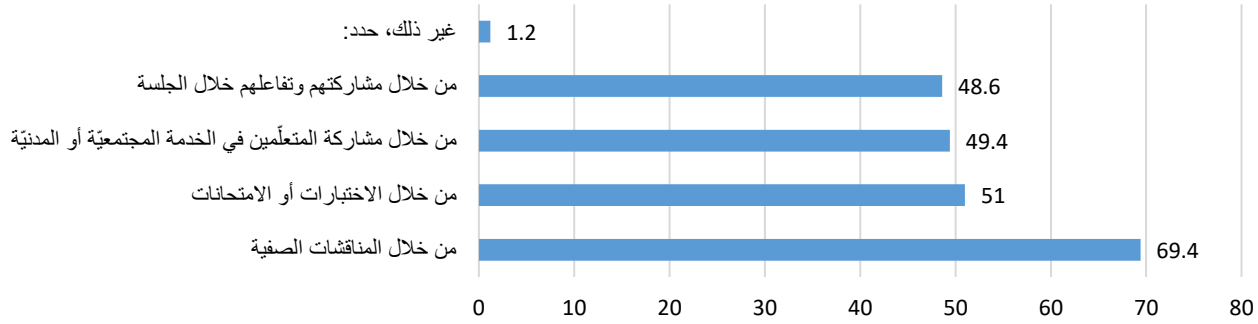
٨. مدى فهم المتعلّمين مسؤوليّاتهم المدنية استناداً إلى مضمون التربية على المواطنة، وفق رأي المتعلّمين

جدول ١٤: مدى فهم المتعلّمين مسؤوليّاتهم المدنية استناداً إلى مضمون التربية على المواطنة

مدى الفهم	ممتاز	جيد جداً	إلى حدّ ما	ليس بالقدر الكافي	لا يفهمون مسؤوليّاتهم المدنية أبداً	المجموع
النسبة المئوية	٦,١	٣٨,٨	٤٣,٣	١١,٤	٠,٤	١٠٠

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ فهم المتعلّمين مسؤوليّاتهم المدنية استناداً إلى مضمون التربية على المواطنة، وفق ما يقدّمه المعلّمون، بـ"درجة جيّد جداً"، بنسبة مئوية (٣٨,٨٪). وإذا جمعنا النسبتين العائدتين للدرجتين "ممتاز" و"جيّد جداً"، نلاحظ أنّ المتعلّمين يفهمون تلك المسؤوليّات بنسبة مئوية (٤٤,٩٪). و(إلى حدّ ما) بنسبة مئوية تقاربها (٤٣,٣٪). بينما يفهمون بالدرجتين الباقيتين مجتمعتين، بنسبة مئوية (١١,٨٪).

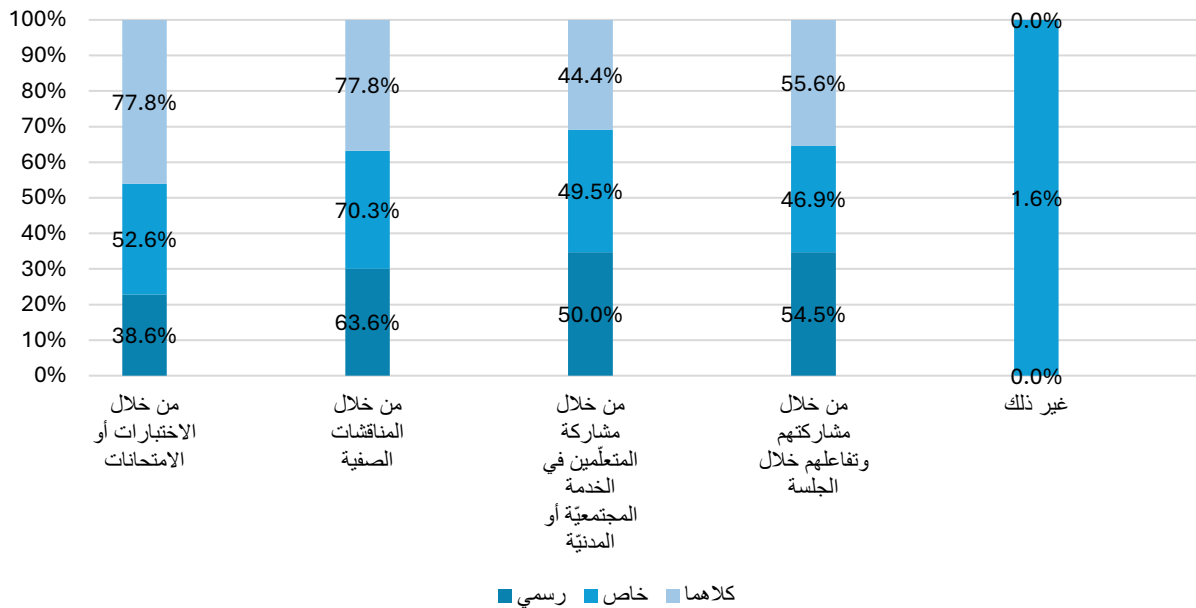
٩. طرق تقويم المتعلمين وفق آراء المعلمين :



رسم بياني 32: طرق تقويم المتعلمين وفق آراء المعلمين

نلاحظ أنّ النسبة العليا لتقويم ما إذا كان المتعلمون يحققون نتائج التعلم، وفق آراء المعلمين، تتمّ من خلال "المناقشات الصفية" (٦٩,٤٪)، يليه التقويم من خلال "الاختبارات أو الامتحانات" (٥١٪)، يليه التقويم من خلال "مشاركة المتعلمين وتفاعلهم خلال الجلسة" (٤٨,٦٪).

أ. طرق تقويم المتعلمين بحسب نوع المدرسة

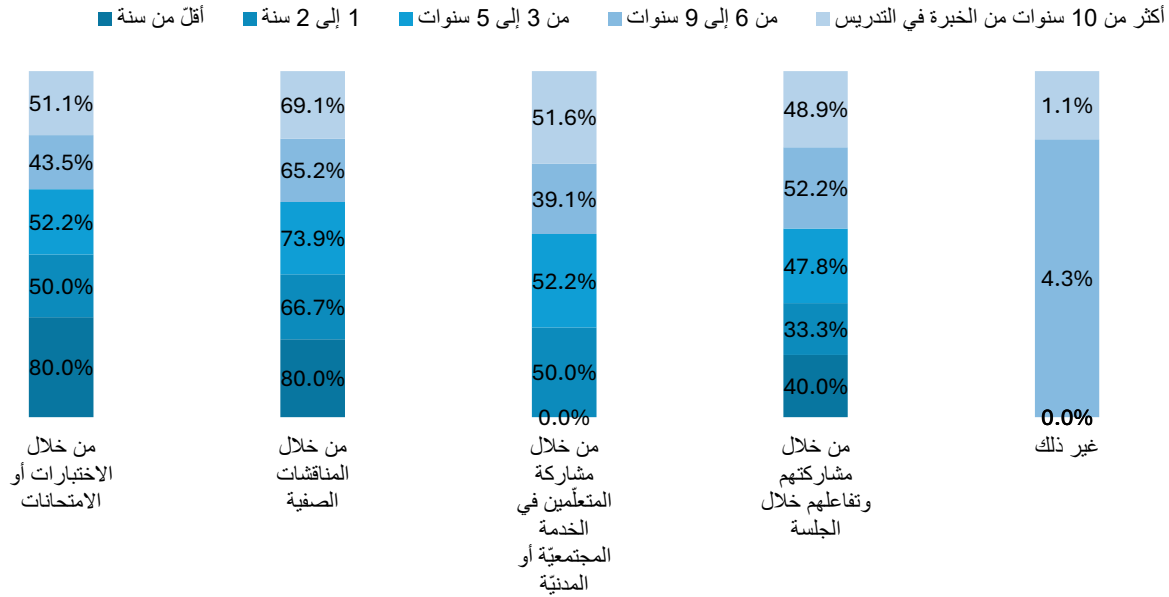


رسم بياني ٣٦: طرق تقويم المتعلمين بحسب نوع المدرسة

تشير البيانات إلى وجود علاقة ملحوظة بين نوع المدرسة (رسمية، أو خاصة، أو كلاهما) وطرق تقويم نتائج المتعلمين. تُظهر المدارس الخاصة نسباً أعلى في التقويم من خلال الاختبارات والمناقشات الصفية مقارنة بالمدارس الرسمية. ومع ذلك، فإنّ المشاركة في الخدمة المجتمعية والتفاعل خلال الجلسات يُظهران نسباً أكثر

توازنًا عبر أنواع المدارس المختلفة. وهذا يشير إلى أنّ طرق التقويم قد تختلف بشكل كبير بناءً على نوع المدرسة، ما يدلّ على وجود مجال للتحقيق بشكل أعمق في ممارسات التدريس والتقويم.

ب. طرق تقويم المتعلمين بحسب سنوات الخبرة

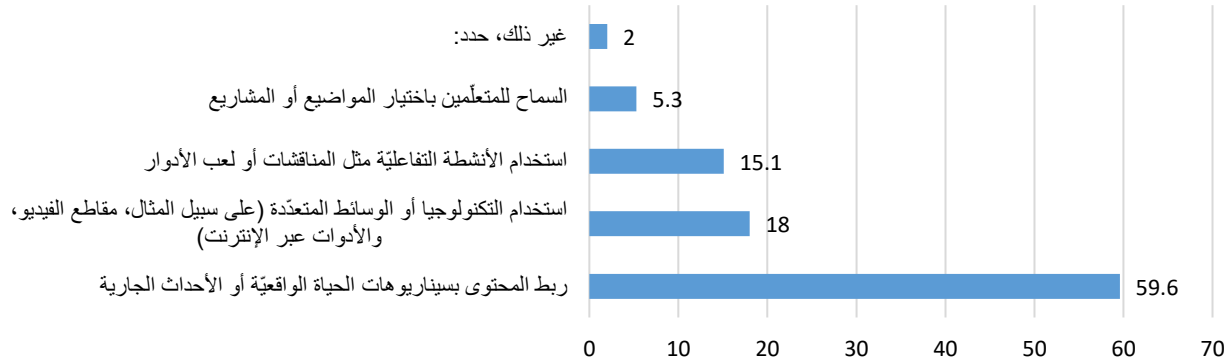


رسم بياني ٣٧: 33 طرق تقويم المتعلمين بحسب سنوات الخبرة

تشير البيانات إلى وجود علاقة ملحوظة بين سنوات التدريس وطرق تقويم نتائج المتعلمين. يُظهر المعلمون الذين لديهم خبرة أقل من سنة نسباً عالية في استخدام الاختبارات والمناقشات الصفية، بينما تظهر نسب أقل مع زيادة سنوات الخبرة في بعض الطرق. هذا يشير إلى أنّ طرق التقويم قد تتأثر بتجربة المعلم، ما يستدعي مزيداً من البحث في كيفية تأثير سنوات الخبرة على أساليب التقويم المستخدمة.

١٠. الاستراتيجيات التي يستخدمها المعلمون لإشراك المتعلمين في المادة

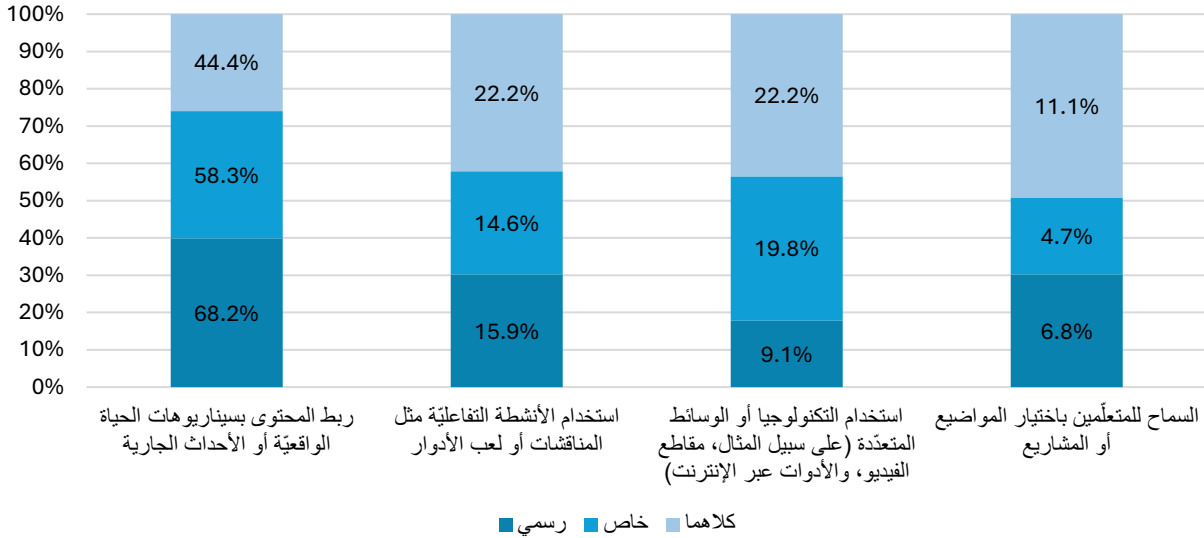
الاستراتيجية التي يستخدمها المعلمون لإشراك المتعلمين في المادة



رسم بياني ٣٨: الاستراتيجيات التي يستخدمها المعلمون لإشراك المتعلمين في المادة

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار الاستراتيجية التي يستخدمها المعلّمون لإشراك المتعلّمين في المادّة كانت استراتيجية "ربط المحتوى بسيناريوهات الحياة الواقعيّة أو الأحداث الجارية" (٥٩,٦٪)، تليه استراتيجية "استخدام التكنولوجيا أو الوسائط المتعدّدة" (على سبيل المثال، مقاطع الفيديو، والأدوات عبر الإنترنت) (١٨٪)، تليه استراتيجية "استخدام الأنشطة التفاعليّة مثل المناقشات أو لعب الأدوار" (١٥,١٪). بينما ما تبقى كانت نسبتهما مجتمعين (٧,٣٪).

أ. الاستراتيجية التي يستخدمها المعلّمون لإشراك المتعلّمين في المادّة بحسب نوع المدرسة



رسم بياني ٣٩: ٣4/استراتيجيات المستخدمة من قبل المعلّمين لإشراك المتعلّمين في المادّة بحسب نوع المدرسة

■ ربط المحتوى بسيناريوهات الحياة الواقعيّة:

هذه الاستراتيجية هي أكثر الاستراتيجيات استخدامًا عبر جميع أنواع المدارس، مع أعلى نسبة في المدارس الرسميّة (٦٨,٢٪).

■ الأنشطة التفاعليّة:

تُستخدم هذه الاستراتيجية بشكل معتدل، مع زيادة ملحوظة من قبل المعلّمين الذين يدرّسون في المدارس الرسميّة و الخاصّة في آن معًا (٢٢,٢٪).

■ التكنولوجيا والوسائط المتعدّدة:

تُظهر هذه الاستراتيجية تفضيلاً كبيراً لدى المعلّمين في المدارس الخاصّة وفي المدارس الرسميّة و الخاصّة في آن معًا بنسبتين (١٩,٨٪ و ٢٢,٢٪) على التوالي، ما يشير إلى اتّجاه نحو الانخراط الرقمي.

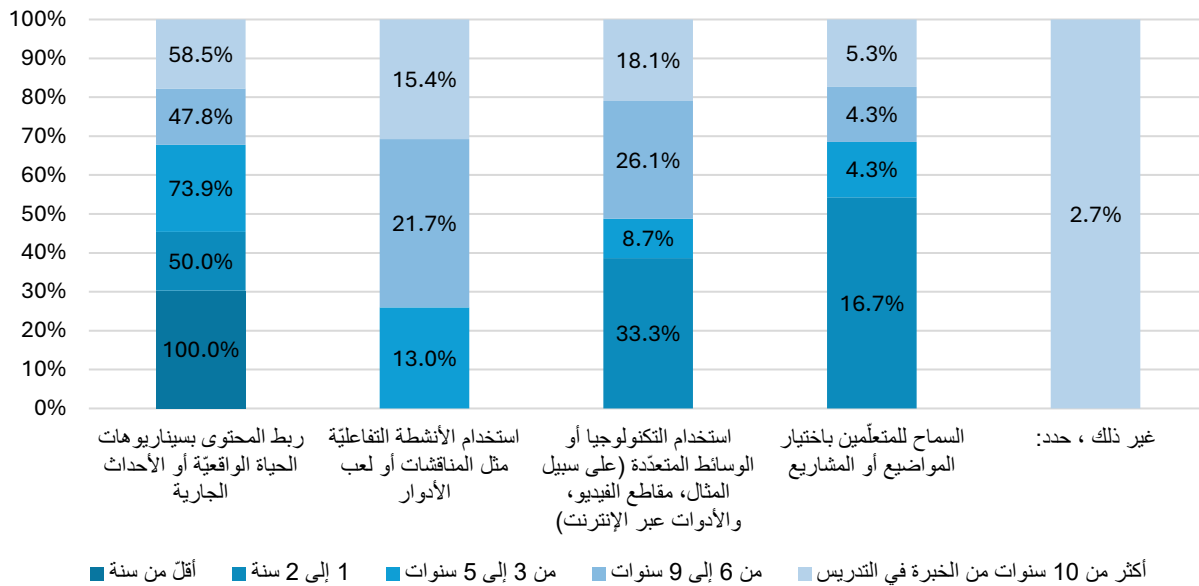
■ اختيار المتعلّمين للمواضيع والمشاريع:

هذه الاستراتيجية الأقلّ استخدامًا بشكل عامّ، مع أعلى استخدام في "كلاهما" (١١,١٪).

يبدو أنّ هناك ارتباطاً إيجابياً بين نوع المدرسة والاستراتيجيات المستخدمة لإشراك المتعلمين. فالمدارس الرسمية تفضل ربط المحتوى بالواقع بشكل كبير أكثر من الاستراتيجيات الأخرى. بينما المدارس الخاصة تُظهر ميلاً أكبر نحو الأنشطة التفاعلية والتكنولوجية. و المعلمون الذين يدرّسون في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معاً يميلون إلى استخدام مزيج من الاستراتيجيات، بخاصة الأنشطة التفاعلية.

وهذا يعني أنّ البيانات تشير إلى أنّ المعلمين يعدّلون استراتيجياتهم بناءً على نوع المدرسة التي يدرّسون فيها. وتركز المدارس الرسمية على الروابط الحياتية، بينما تميل المدارس الخاصة نحو الأساليب التفاعلية والتكنولوجية. هناك حاجة واضحة لاستراتيجيات متنوعة لإشراك المتعلمين بهدف تلبية احتياجاتهم المختلفة عبر أنواع المدارس.

ب. الاستراتيجية التي يستخدمها المعلمون لإشراك المتعلمين في المادة بحسب سنوات الخبرة



رسم بياني ٤٠ : الاستراتيجيات المستخدمة من قبل المعلمين لإشراك المتعلمين في المادة بحسب سنوات الخبرة

■ ربط المحتوى بسيناريوهات الحياة الواقعية:

أعلى نسبة مشاركة بين المعلمين ذوي الخبرة أقل من سنة (١٠٠٪)، ما يشير إلى اعتماد هذه الاستراتيجية بشكل كبير من قبل المعلمين الجدد. بينما تنخفض النسبة مع زيادة سنوات الخبرة.

■ استخدام الأنشطة التفاعلية:

تظهر النسب تبايناً طفيفاً، حيث تزداد النسبة مع زيادة سنوات التدريس، لكن تبقى النسب منخفضة بشكل عام.

■ استخدام التكنولوجيا:

هناك تباين ملحوظ في استخدام التكنولوجيا، حيث تكون النسبة العليا في فئة ١ إلى ٢ سنة (٣٣,٣٪)، ثم تنخفض في الفئات الأخرى.

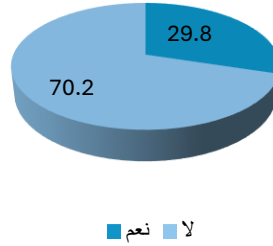
■ اختيار المتعلمين للمواضيع والمشاريع:

النسبة متدنية جداً عبر جميع الفئات، ما يدلّ على أنّ هذه الاستراتيجية ليست شائعة.

■ استراتيجيات أخرى:

تمّ الإبلاغ عن نسب منخفضة جداً، ما يشير إلى قلّة استخدام استراتيجيات إضافية.

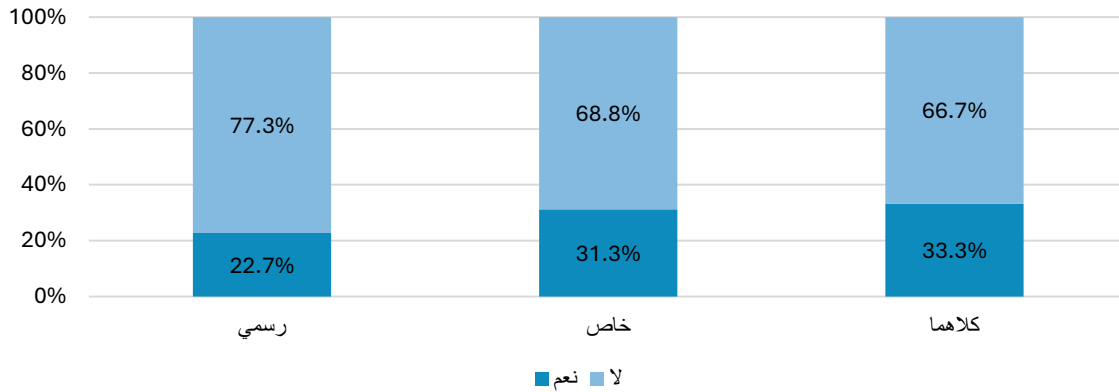
١١. إشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة، وفق آراء المعلمين :



رسم بياني ٤١ : النسب المئوية لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المعلمين لا يشركون أولياء الأمور في التربية على المواطنة (٧٠,٢٪). بينما المعلمون الذين يشركون أولياء الأمور هم أقلّ نسبة (٢٩,٨٪).

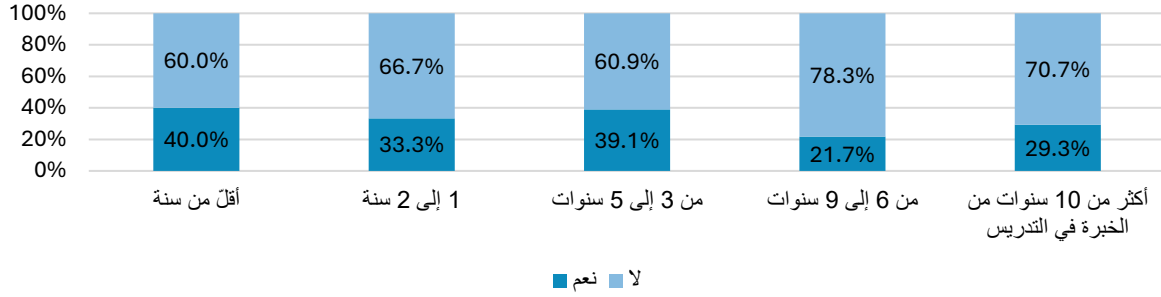
أ. إشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة:



رسم بياني ٤٢ : مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة

نسبة مشاركة أولياء الأمور أعلى في المدارس الخاصة (٣١,٣٪)، والمدارس التي تجمع بين النظامين الرسمي والخاص (٣٣,٣٪)، مقارنة بالمدارس الرسمية (22.7%).

ب. إشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة:

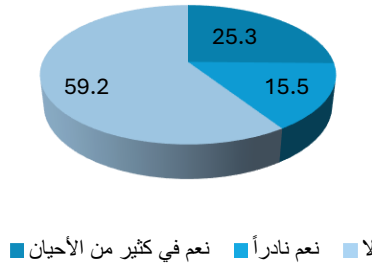


رسم بياني ٤٣: مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة مقابل سنوات الخبرة

مشاركة أولياء الأمور هي الأعلى بين المعلمين الذين لديهم أقل من سنة واحدة من الخبرة (٤٠,٠٪)، وأولئك الذين لديهم ٣ إلى ٥ سنوات من الخبرة (39.1٪).

المعلمون الذين لديهم ٦ إلى ٩ سنوات من الخبرة يسجلون أقل نسبة لمشاركة أولياء الأمور (٢١,٧٪).

١٢. تلقى المعلمين أي تدريب ذي صلة بالتربية على المواطنة:



رسم بياني ٤٤: النسب المئوية لتلقي المعلمين أي تدريب ذي صلة بالتربية على المواطنة

من الرسم البياني رقم أعلاه، نلاحظ أن المعلمين الذين لم يتلقوا أي تدريب له علاقة بالتربية على المواطنة هم بنسبة مئوية تبلغ (٥٩,٢٪)، بينما الذين تلقوا التدريب "في كثير من الأحيان" هم بنسبة مئوية (٢٥,٣٪)، والباقيون الذين تلقوا "نادراً" هم بنسبة (١٥,٥٪).

كيفية تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهني في مجال التربية على المواطنة:

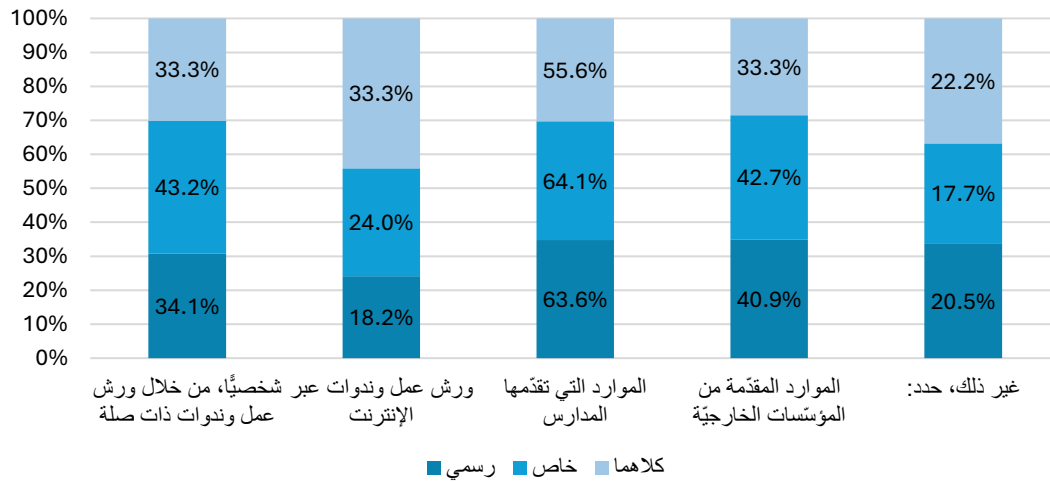
جدول ١٥: النسب المئوية لكيفية تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهني

المجموع	النسبة المئوية لعدم الاختيار	النسبة المئوية للاختيار	كيفية التخطيط
١٠٠	٣٦,٣	٦٣,٧	شخصياً، من خلال ورش عمل وندوات ذات صلة
١٠٠	٥٨	٤٢	ورش عمل وندوات عبر الإنترنت

الموارد التي تقدّمها المدارس	٤١,٢	٥٨,٨	١٠٠
الموارد المقدمة من المؤسسات الخارجية	٢٣,٣	٧٦,٧	١٠٠
غير ذلك، حدّد:	٠,٨	٩٩,٢	

نلاحظ أنّ النسبة العليا لكيفية تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهنيّ لتعزيز المهارات التدريسية في مجال التربية على المواطنة، يتمّ "شخصيًا، من خلال ورش عمل وندوات ذات صلة" (٦٣,٧٪)، يليه "ورش عمل وندوات عبر الإنترنت" (٤٢٪)، يليه "الموارد التي تقدّمها المدارس" (٤١,٢٪). بينما التخطيط "الموارد المقدمة من المؤسسات الخارجية" نال نسبة مئوية (٢٣,٣٪).

أ. تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهنيّ في مجال التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة:



رسم بياني ٤٥: ٣٥ تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهنيّ في مجال التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة

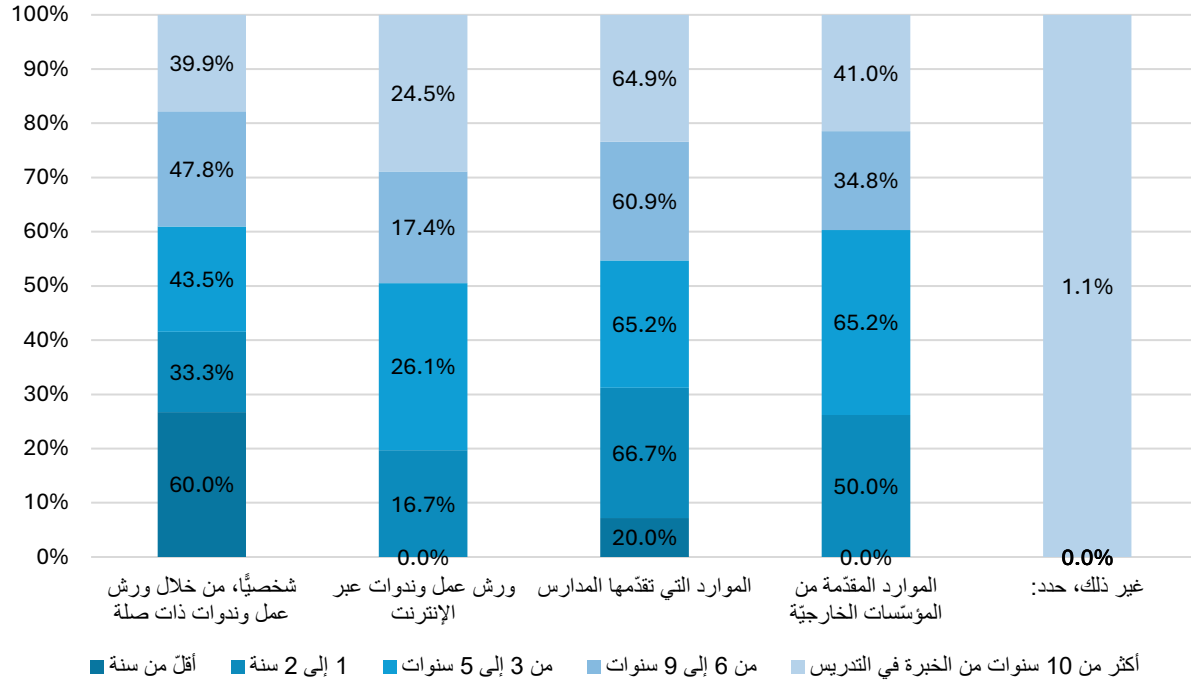
■ المدارس الخاصة:

تشير النسبة العالية من الإجابات في المدارس الخاصة إلى أنّ المعلمين في هذه المدارس أكثر انخراطاً في أنشطة التطوير المهنيّ. وقد يعكس ذلك دعمًا مؤسسيًا أفضل أو موارد متاحة بشكل أكبر من قبل المدارس (٦٤,١٪).

■ المدارس الرسمية :

أظهرت المدارس الرسمية معدلات استجابة أقلّ مقارنة بالمدارس الخاصة، ما يشير إلى احتمال وجود نقص في الموارد أو الدعم المؤسسي للتطوير المهنيّ.

ب. تخطيط المعلمين لمواصلة تطويرهم المهني في مجال التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة:



رسم بياني ٤٦: التخطيط لمواصلة تطوير المعلمين لتعزيز مهاراتهم التدريسية في مجال التربية على المواطنة بحسب سنوات الخبرة

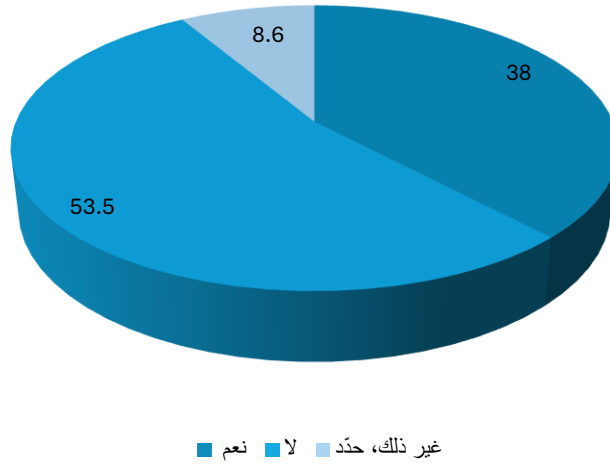
■ المعلمون ذوو الخبرة:

أظهرت البيانات أن المعلمين الذين لديهم خبرة تزيد عن ١٠ سنوات كانوا الأكثر انخراطاً عبر جميع فئات الإجابة، خاصة في الخيار "الموارد التي تقدمها المدارس" (٦٤,٩٪). يبرز ذلك أهمية الخبرة في تعزيز التطوير المهني.

■ المعلمون الأقل خبرة:

أظهرت البيانات أن المعلمين الذين لديهم أقل من سنة أو من ١ إلى ٢ سنة خبرة يشاركون بشكل أقل في أنشطة التطوير المهني. يشير ذلك إلى ضرورة تصميم برامج موجهة لدعم المعلمين في بداية مسيرتهم المهنية.

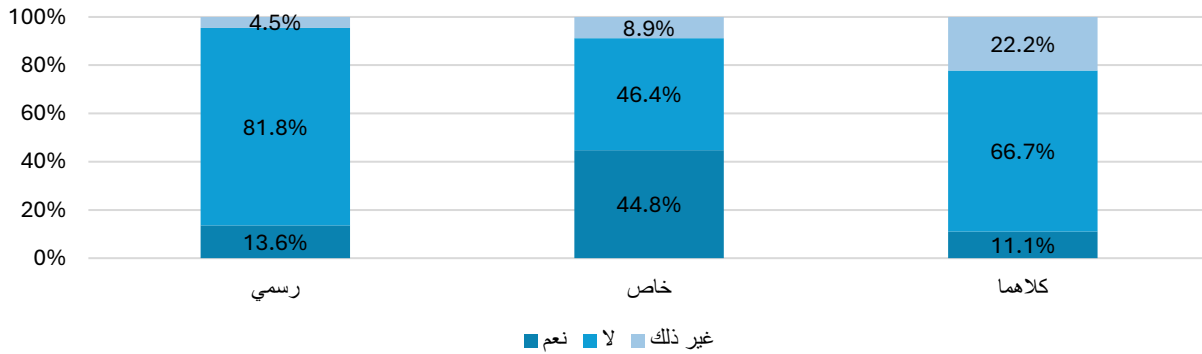
١٣. توفير المدرسة للمعلمين تدريباً مستمراً فيما يتعلق بالتربية على المواطنة :



رسم بياني ٤٧: النسب المئوية لتوفير المدرسة تدريباً مستمراً للمعلمين فيما يتعلق بالتربية على المواطنة

من الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أنّ المدارس التي توفر التدريب المستمر للمعلمين في التربية على المواطنة، تبلغ (٣٨٪)، بينما المدارس التي لا توفر ذلك التدريب تبلغ (٥٣,٥٪)، وهي النسبة العليا من المدارس.

أ. توفير المدرسة تدريباً مستمراً للمعلمين حول التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة:



رسم بياني ٤٨: توفير المدرسة تدريباً مستمراً للمعلمين حول التربية على المواطنة بحسب نوع المدرسة:

■ المدارس الخاصة :

لديها أعلى نسبة من المستجيبين الذين أشاروا إلى أنّ مدارسهم توفر تدريباً مستمراً في التربية على المواطنة (٤٤,٨٪)، مقارنة بمعلمي المدارس الرسمية (١٣,٦٪) وبالمعلمين الذين يدرّسون في المدارس الرسمية و الخاصة في آن معاً (١١,١٪).

■ المدارس الرسمية :

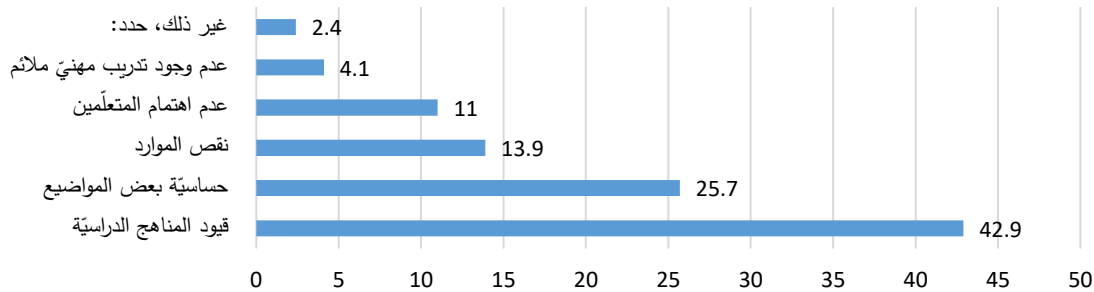
سجلت أعلى نسبة من المستجيبين الذين أشاروا إلى أنّ التدريب غير متوفّر (٨١,٨٪)، تليها نسبة المستجيبين الذين يدرّسون في المدارس الرسمية والخاصّة في آن معاً (٦٦,٧٪)، ثمّ نسبة أولئك الذين يدرّسون في المدارس الخاصّة (٤٦,٤٪).

١٤. الخلاصة

تشير البيانات إلى أنّ أسلوب التعليم المعتمد في الغالب هو "المناقشات والحوارات الجماعيّة" (٨٩,٤٪) في المدارس الرسميّة و الخاصّة و عبر جميع فئات مستويات الخبرة في التدريس، وخصوصاً لدى أولئك الذين تفوق خبرتهم العشر سنوات، ولأنّها، بسبب اعتقادهم، تشجّع على التفكير النقديّ والتحليل المستقلّ لقضايا مثيرة للجدل (٤٥,٣٪). أمّا بالنسبة إلى المتعلّمين فإنّهم مهتمّون بالمواضيع التي تناقش بنسبة (٦٧,٨٪) ويشاركون في النقاش بشكل فعّال بنسبة (٥٢,٧٪). أمّا بشأن التقويم، فيفيد المعلّمون بأنّهم يعتمدون على طريقة المناقشات الصقيّة أيضاً بنسبة (٦٩,٤٪) وخصوصاً في المدارس الخاصّة حيث يستخدمون سيناريوهات الحياة الواقعيّة بنسبة (٥٩,٦٪). المعلّمون لا يشاركون أولياء الأمور بموضوع التربية على المواطنة بنسبة (٧٠,٥٪). وهم لم يتلقّوا التدريب المهنيّ حول الموضوع بنسبة (٥٩,٢٪)، وأنّما يسعون إلى التدريب بشكل شخصيّ عبر ورشات العمل والندوات بنسبة (٦٣,٧٪) وخصوصاً المعلّمين في المدارس الخاصّة الذين تفوق خبرتهم التدريسيّة العشر سنوات.

٧. القسم الرابع: التحدّيات والمقترحات

١. التحدّيات التي لاحظها المعلّمون في التربية على المواطنة :



رسم بيانيّ ٤٩: النسب المئوية لاختيار التحدّيات التي لاحظها المعلّمون في التربية على المواطنة

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار التحدّي الذي لاحظها المعلّمون في التربية على المواطنة، كان "قيود المناهج الدراسيّة" (٤٢,٩٪)، يليه التحدّي "حساسيّة بعض المواضيع" (٢٥,٧٪)، يليه التحدّي "نقص الموارد" (١٣,٩٪)، يليه التحدّي "عدم اهتمام المتعلّمين" بنسبة مئوية (١١٪)، بينما ما تبقى من الخيارات كان مجموع نسبته (٦,٥٪).

٢. اقتراحات المعلمين لتطوير برامج التربية على المواطنة في المدرسة

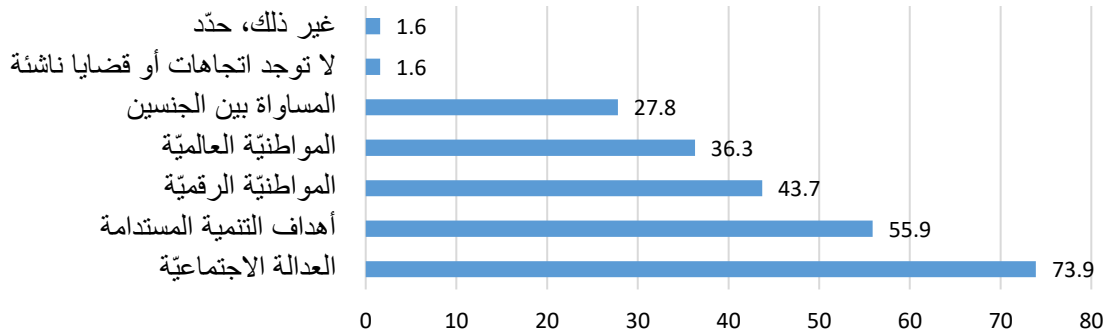
جدول ١٦: اقتراحات المعلمين لتطوير برامج التربية على المواطنة في المدرسة

الاقتراح	٥ (فعال جداً)	٤ (فعال)	مجموع النسبتين (٥ + ٤)	٣ (معتدل الفاعلية)	٢ (ضعيف الفعالية)	١ (غير فعال)	مجموع النسبتين (٢ + ١)	مجموع النسب (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥)
تحديث المناهج الدراسية	٦٦,٦	١٩,٦	٨٦,٢	٦,٩	٢,٤	٤,٥	٦,٩	١٠٠
تفضيل الممارسات التطبيقية على الدروس النظرية	٥٣,٥	٢٩	٨٢,٥	١١	٤,١	٢,٤	٦,٥	١٠٠
تشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية والأنشطة المدنية خارج المدرسة	٥٥,٥	٢٦,١	٨١,٦	١١	٤,١	٣,٣	٧,٤	١٠٠
تعزيز التفاعل مع المجتمع المدني من خلال الأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبلديات و/أو المؤسسات الدينية	٤٩,٤	٣٠,٦	٨٠	١١	٤,٩	٤,١	٩	١٠٠
تعزيز المزيد من المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية	٣٤,٧	٤٣,٧	٧٨,٤	١١,٨	٦,٥	٣,٣	٩,٨	١٠٠
إدراج المزيد من الدروس حول المؤسسات السياسية والعمليات الديمقراطية	٢٤,١	٣٣,١	٥٧,٢	٢٢,٤	١٠,٢	١٠,٢	٢٠,٤	١٠٠

٣. إعداد المتعلمين بشكل أفضل للمشاركة الفعّالة في الحياة المدنية والسياسية في المجتمع اللبناني

عند جمع النسب المئوية العائدة للنسبتين (فعّال جداً) و(فعّال)، نلاحظ أنّ الاقتراحات الممكنة لتطوير برامج التربية على المواطنة في المدرسة لإعداد المتعلمين بشكل أفضل للمشاركة الفعّالة في الحياة المدنية والسياسية في المجتمع اللبناني هي: "تحديث المناهج الدراسية" و"تفضيل الممارسات التطبيقية على الدروس النظرية" و"تشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية والأنشطة المدنية خارج المدرسة" و"تعزيز التفاعل مع المجتمع المدني من خلال الأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبلديات و/أو المؤسسات الدينية" بنسب مئوية بالتوالي (٨٦,٢٪)، و(٨٢,٥٪)، و(٨١,٦٪) و(٨٠٪). بينما الاقتراحان "تعزيز المزيد من المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية" و"إدراج المزيد من الدروس حول المؤسسات السياسية والعمليات الديمقراطية" كانت نسبتهما (٧٨,٤٪) و(٥٧,٢٪) على التوالي.

٤. اتجاهات أو قضايا ناشئة ينبغي تضمينها في منهج التربية على المواطنة، وفق رأي المعلمين :



رسم بياني ٥٠ : اتجاهات أو قضايا ناشئة ينبغي تضمينها في منهج التربية على المواطنة

نلاحظ أنّ النسبة العليا للقضية التي ينبغي تضمينها في منهج التربية على المواطنة، وفق آراء المعلمين، هي "العدالة الاجتماعية" (٧٣,٩٪)، تليها القضية "أهداف التنمية المستدامة" (٥٥,٩٪)، تليها القضية "المواطنة الرقمية" (٤٣,٧٪)، تليها القضية "المواطنة العالمية" (٣٦,٣٪)، تليها القضية "المساواة بين الجنسين" بنسبة مئوية (٢٧,٨٪).

٥. مدى رضا المعلمين عن معالجة الاتجاهات الموجودة في المنهاج حالياً:

جدول ١٧: النسب المئوية لمدى رضا المعلمين عن معالجة الاتجاهات الموجودة في المنهاج حالياً

الاتجاه	٥ (رضا تام)	٤ (رضا جيد)	٣ (رضا متوسط)	٢ (رضا قليل)	١ (عدم الرضا على الإطلاق)	مجموع النسبتين (١ + ٢)	مجموع النسب (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥)

١٠٠	٢٢	٥,٣	١٦,٧	٢٦,٩	٥١	٢٤,١	٢٦,٩	العدالة الاجتماعية
١٠٠	١٦,٨	٣,٧	١٣,١	٣٤,٣	٤٩	٣٠,٢	١٨,٨	المساواة بين الجنسين
١٠٠	١٨,٤	٣,٧	١٤,٧	٣٧,٦	٤٤,١	٢٣,٣	٢٠,٨	أهداف التنمية المستدامة
١٠٠	٣٧,١	٩,٨	٢٧,٣	٣٤,٧	٢٨,٢	٢٠,٤	٧,٨	المواطنة الرقمية
١٠٠	٣٩,٦	١٢,٧	٢٦,٩	٣٣,٩	٢٦,٦	١٧,٦	٩	المواطنة العالمية

عند جمع النسب المئوية العائدة لدرجتي الرضا "رضا تام" و"رضا"، نلاحظ أنّ النسبة المئوية الأعلى لرضا المعلمين هي عن معالجة الاتجاه "العدالة الاجتماعية" بنسبة مئوية متوسطة (٥١٪)، يليها الاتجاه "المساواة بين الجنسين" (٤٩٪)، يليها الاتجاه "أهداف التنمية المستدامة" (٤٤,١٪). بينما نلاحظ أنّ الاتجاهين "المواطنة الرقمية" و"المواطنة العالمية" نالا نسبتي ضئيلتين وهما (٢٨,٢٪) و(٢٦,٦٪) على التوالي. أما إذا نظرنا إلى النسب المئوية من غير جمعها، فنلاحظ أنّ الاتجاهات تصب جميعها في الرضا المتوسط وبنسب تقارب ثلث عدد المعلمين .

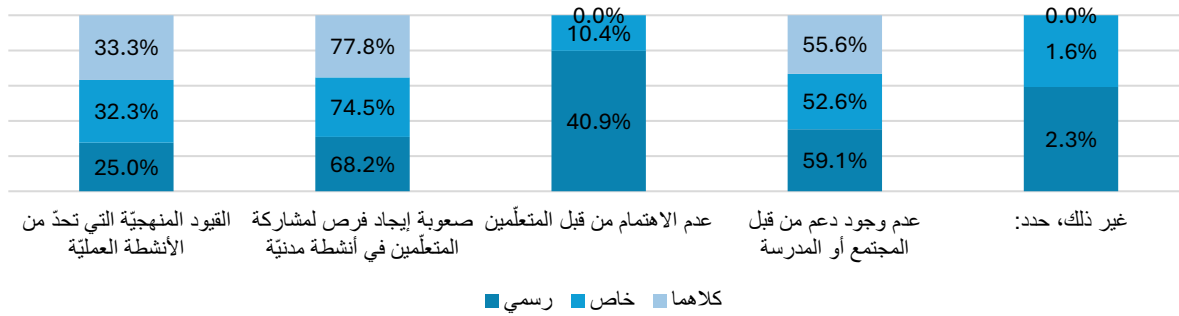
٦. التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين :

جدول ١٨ :التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين

المجموع	النسبة المئوية لعدم الاختيار	النسبة المئوية للاختيار	التحدي
١٠٠	٢٦,٥	٧٣,٥	القيود المنهجية التي تحدّ من الأنشطة العملية
١٠٠	٤٦,١	٥٣,٩	صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية
١٠٠	٦٩	٣١	عدم الاهتمام من قبل المتعلمين
١٠٠	٨٤,٥	١٥,٥	عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة
١٠٠	٩٨,٤	١,٦	غير ذلك، حدّد:

نلاحظ أنّ النسبة العليا للتحدي الذي يواجهه المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين هو "القيود المنهجية التي تحدّ من الأنشطة العملية" (٧٣,٥٪)، يليه التحدي "صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية" (٥٣,٩٪)، يليه التحدي "عدم الاهتمام من قبل المتعلمين" (٣١٪). أما التحدي "عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة" فنال النسبة المئوية الضعيفة (١٥,٥٪).

أ. التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين بحسب نوع المدرسة



رسم بياني ٥١: التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين بحسب نوع المدرسة

■ صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية:

هو الأكثر شيوعاً بين جميع أنواع المدارس (٧٤,٥٪)، مع أعلى نسبة لدى المستجيبين الذين يدرسون في المدارس الرسمية والخاصة في آن معاً (٧٧,٨٪).

■ عدم الاهتمام من قبل المتعلمين:

هو أكثر انتشاراً في المدارس الرسمية (٤٠,٩٪) مقارنة بالمدارس الخاصة (١٠,٤٪) أو لدى تلامذة المعلمين الذين يدرسون في المدارس الرسمية والخاصة في آن معاً (٠,٠٪).

■ القيود المنهجية التي تحد من الأنشطة العملية:

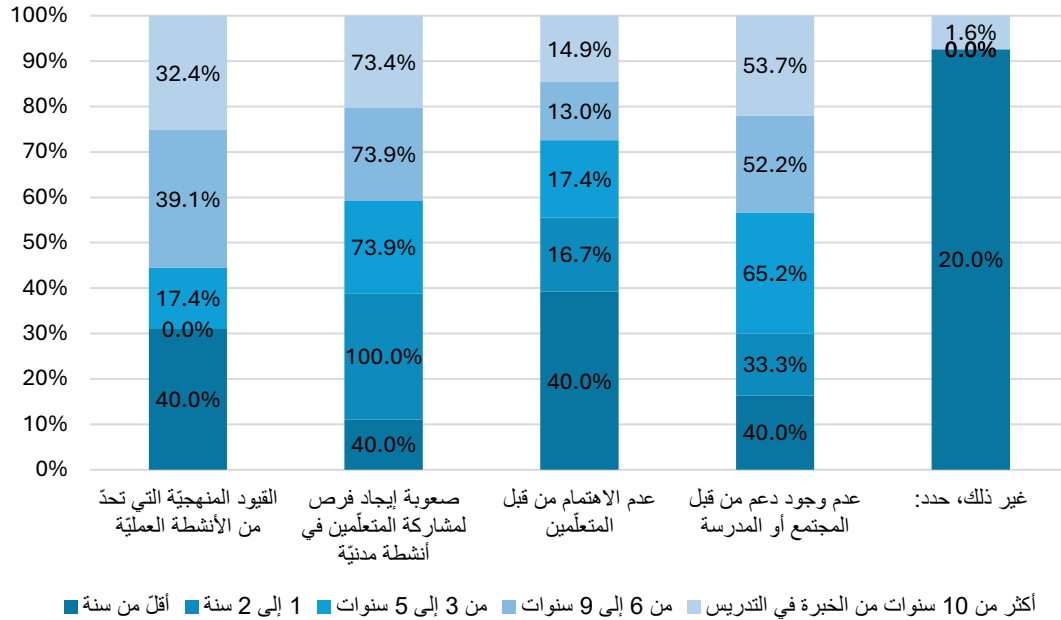
هي شائعة لدى المعلمين الذين يدرسون في المدارس الرسمية والخاصة في آن معاً (٣٣,٣٪).

■ عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة:

هي منتشرة بالتساوي في المدارس التي يدرس فيها المعلمون: الرسمية (٥٩,١٪)، والخاصة (٥٢,٦٪)، وكلاهما (٥٥,٦٪).

تشير البيانات إلى التحديات الأكثر شيوعاً والتي هي (صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية) و(عدم الاهتمام من قبل المتعلمين).

ب. التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين بحسب سنوات الخبرة



رسم بياني ٥٢: التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين بحسب سنوات الخبرة

■ صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية

هو التحدي الأكثر شيوعاً عبر جميع مستويات الخبرة (٧٣,٥٪)، مع أعلى نسبة بين المعلمين الذين لديهم خبرة من سنة إلى سنتين (١٠٠,٠٪).

■ عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة:

هو الأكثر شيوعاً بين المعلمين الذين لديهم خبرة من ٣-٥ سنوات (٦٥,٢٪) مقارنة بالمجموعات الأخرى.

■ عدم الاهتمام من قبل المتعلمين:

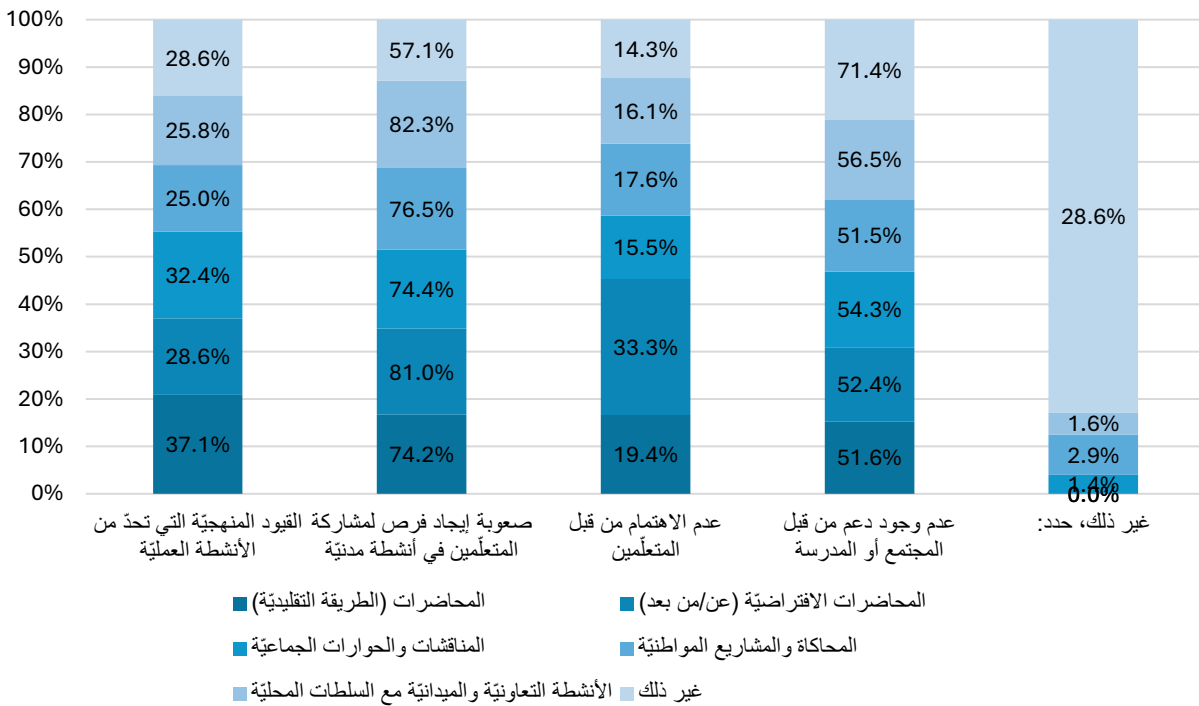
هو الأكثر انتشاراً في ما بين الذين لديهم خبرة أقل من سنة واحدة (٤٠٪)، مقارنة بالمجموعات الأخرى.

■ القيود المنهجية التي تحد من الأنشطة العملية:

هو الأكثر انتشاراً في ما بين الذين لديهم خبرة بين سنة وسنتين (١٠٠٪)، مقارنة بالمجموعات الأخرى.

تشير البيانات إلى أن التحدي الأكثر انتشاراً هو في "صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية" و"عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة" لدى المعلمين الذين لديهم خبرة من سنة إلى سنتين.

ت. التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين مقارنة مع أساليب التعليم التي يعتمدونها المعلمون :



رسم بياني ٥٣ :التحديات التي يواجهها المعلمون في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين مقابل أساليب التعليم

■ التحدي "صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية"

هو الأكثر شيوعًا عبر جميع طرق التدريس (٧٣,٥٪)، مع أعلى نسبة بين المعلمين الذين يستخدمون "الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية" (٨٢,٣٪).

■ التحدي "عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة"

شائع أيضًا عبر جميع الطرق (٥٣,٩٪)، مع أعلى نسبة بين المعلمين الذين يستخدمون الأنشطة التعاونية (٥٦,٥٪).

■ "عدم الاهتمام من قبل المتعلمين"

هو الأكثر انتشارًا بين المعلمين الذين يتبعون طريقة المحاضرات الافتراضية (٣٣,٣٪)، مقارنة بالطرق الأخرى.

■ "القيود المنهجية التي تحد من الأنشطة العملية"

هو الأكثر انتشارًا بين المعلمين الذين يتبعون طريقة المحاضرات "الطريقة التقليدية" (٣٧,١٪). مقارنة بالطرق الأخرى.

وتشير البيانات إلى أنّ التحديين الأكثر انتشارًا هما "صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنيّة" و"عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة" لدى المعلمين الذين يستخدمون طريقة التدريس "الأنشطة التعاونيّة والميدانيّة مع السلطات المحليّة".

٧. اقتراحات المعلمين لتحسين القيادة والإدارة المدرسيّة في ما يتعلّق بالتربية على المواطنيّة :

جدول ١٩ : الاقتراحات لتحسين القيادة والإدارة المدرسيّة في ما يتعلّق بالتربية على المواطنيّة

الاقتراح	النسبة المئويّة للاختيار	النسبة المئويّة لعدم الاختيار	المجموع
توفير المزيد من التدريب والدعم للمعلمين في مجال التربية على المواطنيّة	٦٧,٨	٣٢,٢	١٠٠
زيادة التعاون بين المعلمين وفريق القيادة المدرسيّة	٤٨,٢	٥١,٨	١٠٠
تعزيز فرص القيادة للمتعلّمين داخل المدرسة	٤٠	٦٠	١٠٠
تعزيز نظام تواصل أكثر شفافية بين الموظفين والإدارة	٢٢,٤	٧٧,٦	١٠٠
غير ذلك، حدّد:	١,٦	٩٨,٤	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة للاقتراح المختار لتحسين القيادة والإدارة المدرسيّة في ما يتعلّق بالتربية على المواطنيّة ، هو "توفير المزيد من التدريب والدعم للمعلمين في مجال التربية على المواطنيّة " (٦٧,٨٪)، يليه الاقتراح "زيادة التعاون بين المعلمين وفريق القيادة المدرسيّة " (٤٨,٢٪)، يليه الاقتراح "تعزيز فرص القيادة للمتعلّمين داخل المدرسة" (٤٠٪). أمّا الاقتراح "تعزيز نظام تواصل أكثر شفافية بين الموظفين والإدارة" فنال نسبة مئويّة ضعيفة (٢٢,٤٪).

٨. سبل تعزيز العلاقة مع الوالدين (أولياء الأمور) لدعم التربية على المواطنيّة وفق آراء المعلمين :

جدول ٢٠ :النسب المئويّة لاختيار سبل تعزيز العلاقة مع أولياء الأمور لدعم التربية على المواطنيّة

الاختيار	النسبة المئويّة للاختيار	النسبة المئويّة لعدم الاختيار	المجموع
تشجيع أولياء الأمور على المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعيّة التي تقودها المدرسة	٥٩,٢	٤٠,٨	١٠٠
اجتماعات منتظمة لأولياء الأمور والمعلمين تركّز على أهداف التربية على المواطنيّة	٥٢,٢	٤٧,٨	١٠٠
ورش عمل أو جلسات إرشاديّة لأولياء الأمور حول التربية المدنيّة والمواطنيّة	٥٠,٢	٤٩,٨	١٠٠

الاختيار	النسبة المئوية للاختيار	النسبة المئوية لعدم الاختيار	المجموع
منصات رقمية لإطلاع أولياء الأمور على الأنشطة المتعلقة بالتربية المدنية والمواطنة	٣٧,٦	٦٢,٤	١٠٠
غير ذلك، حدّد:	١,٢	٩٨,٨	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار إمكانية تعزيز العلاقة مع الوالدين (أولياء الأمور) لدعم التربية على المواطنة، هو "تشجيع أولياء الأمور على المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية التي تقودها المدرسة" (٥٩,٢٪)، يليه الاختيار "اجتماعات منتظمة لأولياء الأمور والمعلمين تركز على أهداف التربية على المواطنة" (٥٢,٢٪)، يليه الاختيار "ورش عمل أو جلسات إرشادية لأولياء الأمور حول التربية المدنية والمواطنة" بنسبة مئوية (٥٠,٢٪). أما الاختيار "منصات رقمية لإطلاع أولياء الأمور على الأنشطة المتعلقة بالتربية المدنية والمواطنة" فنال النسبة المئوية (٣٧,٦٪).

٩. اقتراحات المعلمين لتعزيز سبل التواصل مع المجتمع لدعم التربية على المواطنة :

جدول ٢١: النسب المئوية لاختيار سبل تحسين التواصل مع المجتمع لتعزيز التربية على المواطنة

الاختيار	النسبة المئوية للاختيار	النسبة المئوية لعدم الاختيار	المجموع
الشراكة مع المنظمات المحلية لتنفيذ مشاريع مجتمعية بقيادة المتعلمين	٦٤,٥	٣٥,٥	١٠٠
فرص التطوع مع منظمات المجتمع	٦٤,١	٣٥,٩	١٠٠
الأنشطة أو البرامج التي تعالج قضايا المجتمع المحلي	٦٠,٨	٣٩,٢	١٠٠
غير ذلك	٠,٤	٩٩,٦	١٠٠

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار الاقتراح الذي يحسن التواصل مع المجتمع لتعزيز التربية على المواطنة، هو "الشراكة مع المنظمات المحلية لتنفيذ مشاريع مجتمعية بقيادة المتعلمين" (٦٤,٥٪)، يليه الاقتراح "فرص التطوع مع منظمات المجتمع" (٦٤,١٪)، يليه الاقتراح "الأنشطة أو البرامج التي تعالج قضايا المجتمع المحلي" (٦٠,٨٪).

١٠. اقتراحات المعلمين لتطوير السياسات المركزية لدعم التربية على المواطنة

جدول ٢٢: اقتراحات المعلمين لتطوير السياسات المركزية لدعم التربية على المواطنة

الاختيار	النسبة المئوية للاختيار	النسبة المئوية لعدم الاختيار	المجموع
توفير المزيد من الموارد لبرامج التربية على المواطنة	٦٩,٤	٣٠,٦	١٠٠
إرشادات واضحة حول كيفية إدراج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية	٦٢,٤	٣٧,٦	١٠٠
مرونة المدارس في تكيف مناهج التربية على المواطنة مع السياقات المحلية	٤٥,٧	٥٤,٣	١٠٠
وضع إطار لتقويم مخرجات التربية على المواطنة	٢٠	٨٠	١٠٠
غير ذلك حدّد (فكرة واحدة):	١,٢	٩٨,٨	

نلاحظ أنّ النسبة العليا لاختيار التغييرات في السياسات المركزية لدعم التربية على المواطنة، هو "توفير المزيد من الموارد لبرامج التربية على المواطنة" (٦٩,٤٪)، يليه الاقتراح "إرشادات واضحة حول كيفية إدراج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية" (٦٢,٤٪)، يليه الاقتراح "مرونة المدارس في تكيف مناهج التربية على المواطنة" بنسبة مئوية لم تتجاوز النصف (٤٥,٧٪). بينما الاقتراح "وضع إطار لتقويم مخرجات التربية على المواطنة" فنال النسبة المئوية (٢٠٪).

١١. خلاصة القسم الرابع

التحدّي الأكبر في تدريس التربية على المواطنة هو قيود المناهج الدراسية بنسبة (٤٢,٩٪). والتحدّيان المرصودان في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلّمين هما القيود المنهجية التي تحدّد من القيام بنشاطات عملية بنسبة (٧٣,٥٪)، وصعوبة إيجاد الفرص لمشاركة المتعلّمين في نشاطات مدنية بنسبة (٥٣,٩٪). والتحدّي الأخير هو أكثر شيوعاً بين المعلمين الذين يعملون في المدارس الرسمية والخاصة في أن معاً بنسبة (٧٤,٥٪) وعبر جميع مستويات الخبرة في التدريس بنسبة (٧٣,٥٪).

أمّا اقتراحات المعلمين حول تطوير برامج التربية على المواطنة لإعداد المتعلّمين للمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية في المجتمع، فهي تحديث المناهج الدراسية بنسبة (٨٦,٢٪)، وتفضيل الممارسات التطبيقية على الدروس النظرية بنسبة (٨٢,٥٪)، وتعزيز التفاعل مع المجتمع المحلي من خلال النشاطات بالتعاون مع المنظّمات غير الحكومية والبلديات والمؤسسات الدينية بنسبة (٨٠٪)، وتعزيز المزيد من المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية بنسبة (٧٨,٤٪). كما اقترح المتعلّمون أن تحظى التربية على المواطنة في النظام المدرسي باهتمام أكبر (٩٥,٥٪)، وتضمين المناهج الدراسية مواضيع مثل العدالة الاجتماعية (٧٣,٩٪)، وأهداف التنمية المستدامة (٥٥,٩٪).

وفي مجال التدريب تم اقتراح توفير المزيد من التدريب والدعم للمعلمين في مجال التربية على المواطنة (٦٧,٨٪) وورشات عمل إرشادية لأولياء الأمور حول التربية المدنية والمواطنة (٥٠,٢٪). ومن حيث العلاقات، تم اقتراح تعزيز العلاقة مع أولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة من خلال المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية التي تقودها المدرسة بنسبة (٥٩,٢٪)، والاجتماعات المنتظمة معهم ومع المعلمين (٥٢,٢٪). وكذلك تم اقتراح تحسين التواصل مع المجتمع المدني لتعزيز التربية على المواطنة من خلال: الشراكة مع المنظمات المحلية لتنفيذ مشاريع مجتمعية بقيادة المعلمين (٦٤,٥٪)، وفرص التطوع مع منظمات المجتمع بنسبة (٦٤,١٪)، والنشاطات والبرامج التي تعالج قضايا المجتمع المحلي بنسبة (٦٠,٨٪).

VI. القسم الخامس: التوصيات

- تحديث المناهج بإدخال التربية على المواطنة في جميع المواد، وخصوصًا في المواد الاجتماعية واللغات، مع إفراح المجال للمتعلمين بتطبيق ما يتعلمونه عمليًا من خلال تنفيذ نشاطات مع المجتمع المدني.
- استخدام أساليب تدريس تفاعلية مثل المناقشة والحوار مع اختيار قضايا مجتمعية وسياسية مأخوذة من واقع الحياة وبحيث تثير الجدل وتحث على التفكير النقدي وإيجاد الحلول المستقبلية.
- تدريب المعلمين على استراتيجيات تعليم التربية على المواطنة وأساليب التقويم المتنوعة العائدة إليها، وخصوصًا وأن التربية على المواطنة هي كفاية مستعرضة تتقاطع مع المواد الأخرى وفق المناهج الجديدة التي هي في طور الإعداد.
- إشراك أولياء الأمور بموضوع المواطنة بعقد ورشات عمل إرشادية واجتماعات منتظمة لدعم المدرسة في تربية أبنائهم على المواطنة.
- إشراك المنظمات المحلية في تنفيذ نشاطات مجتمعية ومدنية للمتعلمين.
- هذا ومستقبلاً، وبعد إعداد المناهج الجديدة وتنفيذها، وكون المواطنة كفاية مستعرضة، يجب استطلاع آراء معلمي جميع المواد بشأن الخبرات العملية في تدريسها.

VII. الخلاصة

تم استطلاع آراء ٢٤٥ معلمًا يعلمون التربية على المواطنة في مدارس رسمية وخاصة على مستوى محافظات لبنان، مع تركيزها أكثر في محافظة جبل لبنان والشمال. وقد تم تحليل أسئلة الاستبيان سؤالاً سؤالاً، تحليلًا وصفيًا، مع إنشاء الرسوم البيانية، كما تم ربط الأسئلة التي تعود إلى مفهوم التربية والمواطنة وأساليب تدريسها والاستراتيجيات الفضلى التي باعتقادهم تحث التلاميذ على التفكير النقدي وتشركهم بفعالية في المناقشات الصفية. وقد تم تصنيف الأسئلة والنتائج وفق محاور أربعة هي:

- **التوزع الديموغرافي وسنوات الخبرة**، حيث تم إحصاء نسب المعلمين المستفتين تبعًا للمحافظة التي ينتمون إليها، وكذلك الصف الذي يدرّسونه، والعمر ونوع المدرسة التي يدرّسون فيها وعدد سنوات الخبرة في التدريس.
- **فهم المواطنة والتربية المدنية**، حيث تم إحصاء نسب المعلمين وفق مفهومهم للتربية على المواطنة، ولمدى أهمية نشاطاتها بالنسبة إلى المتعلمين، وللهدف من تدريسها.
- **التعليم والتعلم**، حيث تم إحصاء نسب آراء المعلمين حول أساليب التدريس المعتمدة في تدريس التربية على المواطنة، والطرق الفعالة في تعليمها باعتقادهم، والاستراتيجيات التي يستخدمونها لإشراك

المتعلمين في المادة المعنية، وكيفية تشجيع التفكير النقدي لدى المتعلمين، ومدى اهتمام المتعلمين بالمواضيع التي تتم مناقشتها في التربية على المواطنة، ومدى مشاركتهم في النقاش، وكذلك حول تدريب المعلمين على تدريس التربية على المواطنة وكيفية التخطيط لنموهم المهني .

■ **التحديات والمقترحات**، حيث تم إحصاء نسب آراء المعلمين حول التحديات التي يواجهونها في أثناء تدريسهم للتربية على المواطنة وتعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين، وكذلك الاقتراحات الممكنة لتطوير برامج التربية على المواطنة لإعداد المتعلمين بشكل أفضل كي يشاركوا بفاعلية في الحياة المدنية والسياسية في المجتمع اللبناني.

ولقد أُتبعت المحاور الأربعة بتوصيات مستمدة من اقتراحات المعلمين حول التربية على المواطنة .

وبناءً على تحليل نتائج أسئلة الاستبيان يمكن استخلاص أنّ ثمة اختلافاً في مفهوم التربية على المواطنة في ما بين المعلمين ولكّثهم يجمعون على أهميّة تحديث المناهج وتضمينها التربية على المواطنة، كون الهدف الرئيس لتدريسها باعتمادهم، هو تكوين مواطنين مسؤولين لتعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً. كما يجمع المعلمون على أنّ طريقة المناقشات والحوارات الجماعية هي الأسلوب الأكثر اعتماداً في تدريس المواطنة وخصوصاً لدى فئة المعلمين ذوي الخبرة في التدريس لأكثر من عشر سنوات. ولكّن المعلمين يختلفون من حيث تقويم المواطنة، ولكن الأكثرية يستخدمون المناقشات الصفية وخصوصاً في المدارس الخاصة .

أمّا من حيث تدريب المعلمين، فإنّ معظمهم لم تسنح لهم فرصة التدريب من قبل مدارسهم. ولذا فهم يحاولون تلقّي التدريب بصفة شخصية من خلال حضور ورشات العمل والندوات حضورياً وعبر الإنترنت كون الموارد التي تقدّمها المدارس ليست كافية.

ومن التحديات التي يواجهها المعلمون في تدريسهم للتربية على المواطنة هي قيود المنهاج في الدرجة الاولى، تليها في الأهميّة عدم توفر الموارد اللازمة وحساسة بعض المواضيع. كما كان لديهم اقتراحات لتفعيل موضوع التربية على المواطنة، منها: تحديث المناهج الدراسية، وتفضيل الممارسات التطبيقية على الدروس النظرية، وتشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية وبعض النشاطات المدنية خارج المدرسة، وتعزيز المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية.

كما تمّ تحليل مدى ترابط بعض الأسئلة بشكل خاصّ مع سنوات الخبرة ونوع المدرسة، كما تمّت دراسة الأسئلة التي تتمحور حول الهدف نفسه. وقد تبين أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، لتوفير المدرسة التدريب لمعلميها وكلّ من نوع المدرسة وسنوات الخبرة. ولكن تبين أيضاً أن لا علاقة ظاهرة بين كلّ من نوع المدرسة وسنوات الخبرة وبين كلّ من التحديات التي يواجهها المعلمون في أثناء تدريس التربية على المواطنة، والاستراتيجيات التي يستخدمها المعلمون لإشراك المتعلمين في المادة، وكذلك إشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة.

الفصل السادس: نتائج الاستبيان الموجّه إلى مديري/مديرات المدارس

I. مقدمة

يعرض هذا التقرير نتائج الاستبيان الرقمي الموجّه إلى عيّنة تمثّلية من مديري المدارس الثانوية في لبنان، في القطاعين العام والخاص، (١٩٠ مديراً) ضمن إطار بحث أكاديمي يهدف إلى دعم اللجان العاملة على تطوير المناهج الجديدة في لبنان بالنتائج القائمة على الأدلة فيما يتّصل بمحاور تعليم المواطنة المختلفة، من مشاركة مجتعية وسيلسية ومواطنة رقمية... وذلك بإلقاء الضوء على التعديلات في السياسات المتبعة في تعليم المواطنة لكي تتماشى مع الاحتياجات المجتمعية المعقّدة في لبنان، ودعم جيل قادر في نهاية المطاف على المساهمة بشكل إيجابي في استقرار لبنان وتطوّره في المستقبل.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمّ تصميم استبيان موجّه لمديري المدارس لمعالجة المحاور الرئيسية التالية:

- فهم المواطنة والتربية المدنية
 - ❖ تعريفات المواطنة الفعّالة
 - ❖ أهميّة تعليم الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنية
 - ❖ أهداف التربية المدنية كما حدّدها مديرو المدارس
 - ❖ العوامل الرئيسية المؤثّرة في فهم المتعلّمين المواطنة
- المناهج الدراسية
 - ❖ طرق دمج التربية المدنية في المناهج المدرسية
 - ❖ طرائق التدريس وفعاليّتها
 - ❖ التعاون مع المؤسسات والجهات الخارجية لتنفيذ برامج التربية المدنية
- مشاركة المتعلّمين ومكتسباتهم
 - ❖ النتائج المتوقّعة من تعلّم التربية المدنية
 - ❖ طرق تقويم هذه النتائج
 - ❖ مستوى وسياق مشاركة المتعلّمين في الأنشطة المدنية
- التطوّر المهنيّ والدعم
 - ❖ مستوى إعداد المعلّم لتطبيق التربية المدنية
 - ❖ وتيرة وأنواع التدريب المقدم للمعلّمين
 - ❖ الفجوات الملحوظة في التطوّر المهنيّ
- مشاركة الوالدين
 - ❖ الاتجاهات العامّة لأولياء الأمور نحو التربية المدنية
 - ❖ استراتيجيّات لإشراك أولياء الأمور في التربية المدنية
 - ❖ تحليل الأساليب الأكثر فعالية لإشراك الوالدين

■ التحديات والاتجاهات

❖ الاتجاهات والقضايا الناشئة التي ينبغي تضمينها في مناهج التربية الوطنية

❖ التحديات الرئيسية في تطبيق التربية المدنية

❖ اقتراحات المديرين للتحسين

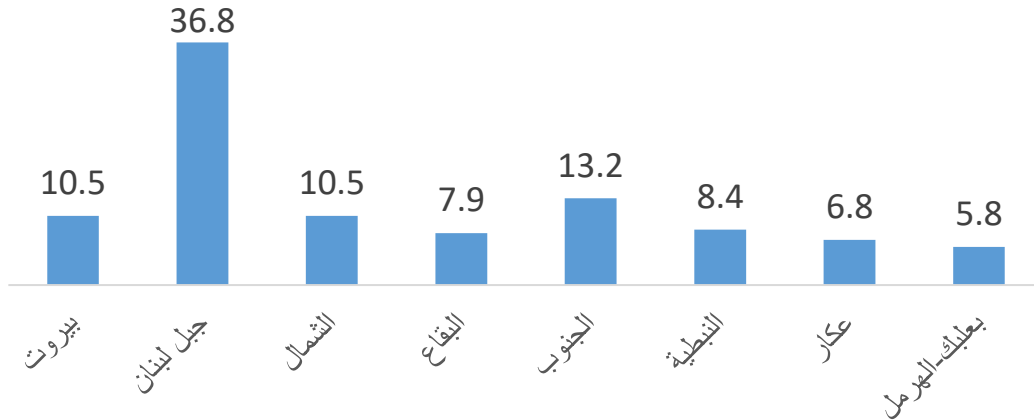
تضمن الاستبيان ٧٩ سؤالاً توزعت بين أسئلة تتناول المعطيات الديمغرافية للمجيبين وأخرى تتناول الخطوط العريضة للمحاور المرتبطة بالتربية على المواطنة، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإن المتغيرات التي يرمي الاستبيان إلى قياسها هي متغيرات نوعية، معظمها إسمي والبعض منها ترتيبية.

ونستعرض في ما يلي النتائج وتحليلها، موزعة بحسب محاور الاستبيان السابق بيانها.

II. القسم الأول : وصف العينة

١. توزع المديرين بحسب المحافظات

غطى الاستبيان الموجه إلى مديري المدارس كامل الجغرافيا اللبنانية، (رسم بياني رقم ٥٤) وتناول ١٩٠ مدرسة ثانوية رسمية أو خاصة، ما يشكل حوالي ٢٤٪ من مجموع الثانويات الرسمية والخاصة المشمولة بالدراسة والبالغ عددها حوالي ٧٨٣ ثانوية (٦١٤ ثانوية في القطاع الخاص و ١٦٩ ثانوية في القطاع الرسمي، أي ما يعادل حوالي ٢١,٦٪ من الثانويات في القطاع الرسمي مقابل ٧٨,٤٪ في القطاع الخاص^١).



رسم بياني ٥٤: توزع المديرين بحسب المحافظات (نسب مئوية)

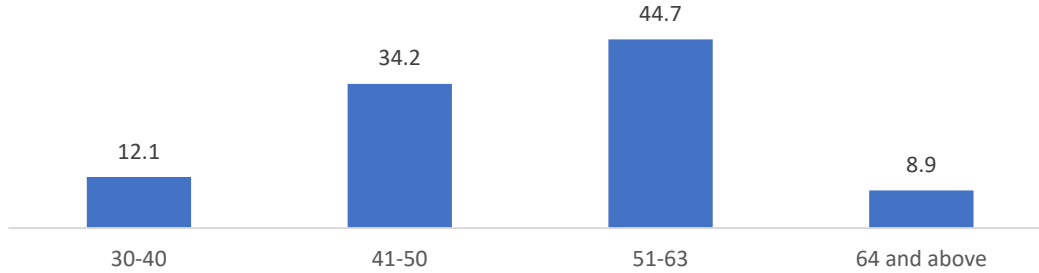
٢. توزع المديرين بحسب الجنس

توزع المديرون بحسب الجنس بين ٥٦,٨٪ من الإناث مقابل ٤٣,٨٪ من الذكور.

^١ النشرة الإحصائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، الصفحة ٤٦. إن هامش الخطأ في هذه العينة هو بحدود ٦,١٩٪، لذا كان من الفضل أن تتكون العينة من ٢٥٠ مدرسة حتى يكون هامش الخطأ أقل من ٥٪.

٣. توزّع المديرين بحسب العمر

بالنسبة إلى متغيّر عمر المديرين، فقد توزّعت نسبهم بحسب الفئات العمرية المعتمدة في الاستبيان كالتالي:
(رسم بياني رقم ٥٥):

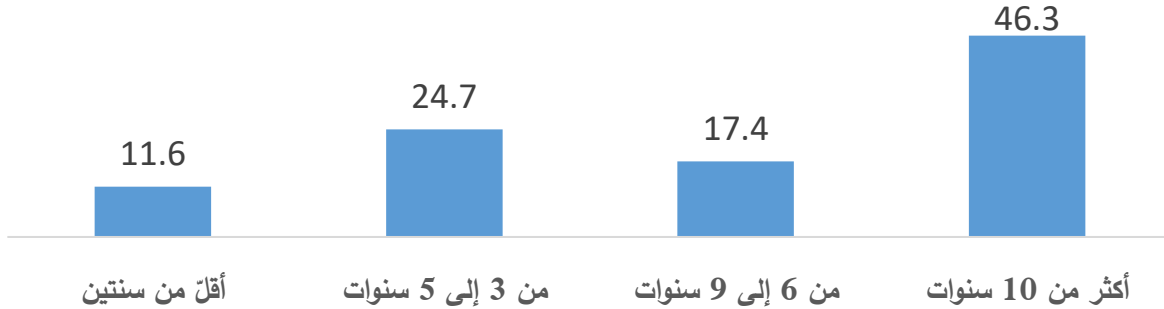


رسم بياني ٥٥: توزّع المديرين بحسب الفئات العمرية (نسب مئوية)

تقديراً، وبعد احتساب المتوسط التثقيلي للفئات العمرية باعتماد الوسيط الحسابي لكل فئة عمرية أساساً للتثقيل، يمكن اعتبار متوسط عمر العينة من المديرين بحوالي ٥٢,٢ سنة تقريباً.

٤. توزّع المديرين بحسب سنوات خدمتهم في الإدارة

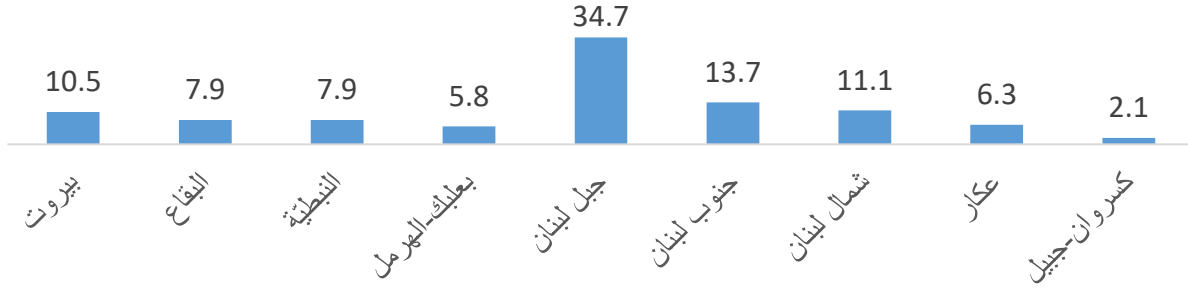
أما بخصوص توزّع المديرين بحسب سنوات خدمتهم الإدارية في مدرستهم الحالية، فنلاحظ في الرسم البياني التالي (رقم ٥٦) أنّ المنوال (Le Mode) بنصب على فئة المديرين الأكثر خدمة في الإدارة (أكثر من ١٠ سنوات).



رسم بياني ٥٦: سنوات خبرتك كمدير في المدرسة الحالية (نسب مئوية)

٥. توزّع المديرين بحسب موقع المدرسة

بالنسبة إلى الموقع الجغرافي للمدرسة التي يتولّى المدير إدارتها، تتصدّر منطقة جبل لبنان المشهد بواقع ٧٠ مدرسة أي ما نسبته ٣٤,٧٪ من العينة (رسم بياني رقم ٥٧):



رسم بياني ٥٧: توزيع المديرين بحسب موقع المدرسة (نسب مئوية)

٦. توزيع المديرين بحسب قطاع التعليم

أجاب عن الاستبيان ١٩٠ مديراً توزّعوا قطاعياً بين ١٦,٨٪ للقطاع الرسمي، و ٨٣,٢٪ للقطاع الخاصّ. مع أنّ التوزيع القطاعي للعينة، لكي يكون أكثر مراعاة لواقع الحال، يقتضي أن يكون بحدود ٢٢٪ للرسمي مقابل ٧٨٪ للخاصّ ! لكن الأمر يمكن تفسيره في ضوء الظروف التي أحاطت بعملية تنفيذ الاستبيان الذي جرى في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ حيث كانت معظم المدارس الرسمية مغلقة أو تعمل إدارياً بالحد الأدنى، مقابل القطاع الخاصّ الذي كان بدأ السنة الدراسية في تشرين الأول بشكل شبه طبيعيّ وكان أكثر تكيفاً مع الوقائع الأمنية والعسكرية التي كانت قائمة حينها.

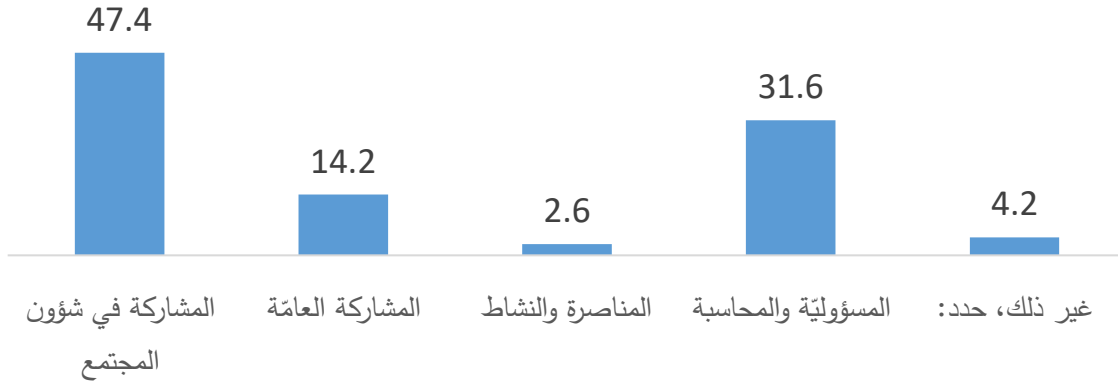
III. القسم الثاني : فهم المواطنة والتربية المدنية

يتناول هذا المحور كلّاً من تعريفات المواطنة الفعّالة المقدّمة من قبل مديري المدارس، وأهميّة تعليم الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنية، وأهداف التربية المدنية كما حدّدها مديرو المدارس والعوامل الرئيسية المؤثّرة في فهم المتعلّمين للمواطنة.

١. توزيع المديرين بحسب تعريفهم للمواطنة الفاعلة

في تعريف المواطنة الفاعلة، تبرز لدى المديرين فكرة المشاركة في شؤون المجتمع (٤٧,٤٪) والمسؤوليّة والمحاسبة (٣١,٦٪)، وبدرجة أقلّ فكرة المشاركة العامّة (١٤,٦٪) والمناصرة (٢,٦٪) كما يظهرها الرسم البيانيّ التالي (رقم ٥٨) :

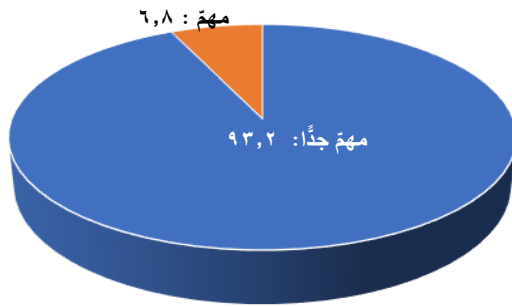
كيف تعرّف المواطنة الفاعلة؟ (نسب مئوية)



رسم بياني ٥٨: توزّع المديرين بحسب تعريفهم للمواطنة الفاعلة (نسب مئوية)

ويتبين من الإجابات الحرّة، أنّ فكرة الانتماء ومواطنة الحقوق والواجبات تجد لها صدى في بعض الإجابات وكذلك بناء دولة القانون.

٢. توزّع المديرين بحسب تقديرهم لأهميّة تعليم الشباب عن المواطنة

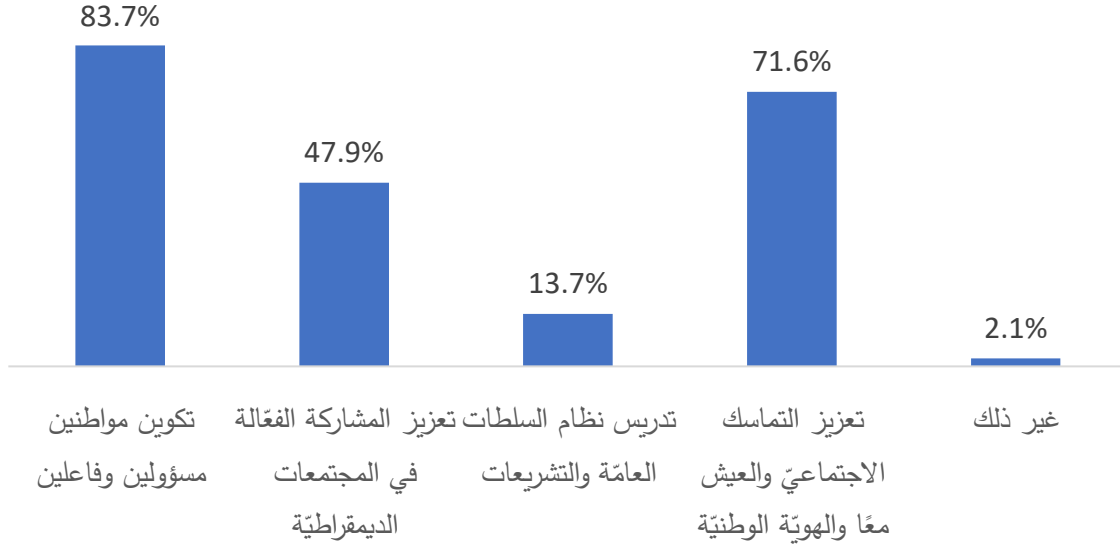


يبدو جليًا تقدير المديرين للأهميّة القصوى لتعليم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية، (مهم جدًا: ٩٣,٢٪ ومهم: ٦,٨٪) كما يظهر في الرسم البياني الدائري التالي (رقم ٥٩):

رسم بياني ٥٩: أهميّة أن يتعلّم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية (نسب مئوية)

٣. أهداف التربية المدنية بحسب المديرين

في أهداف التربية المدنية كما حدّدها مديرو المدارس، ترجح بشكل جليّ فكرة تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين (٨٣,٧٪)، وتعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معًا والهويّة الوطنية (٧١,٦٪)، وبدرجة أقلّ فكرة تعزيز المشاركة الفعّالة في المجتمعات الديمقراطية (٤٧,٩٪)، بينما تدريس نظام عمل السلطات العامّة والتشريعات لم ينل سوى (١٣,٧٪).

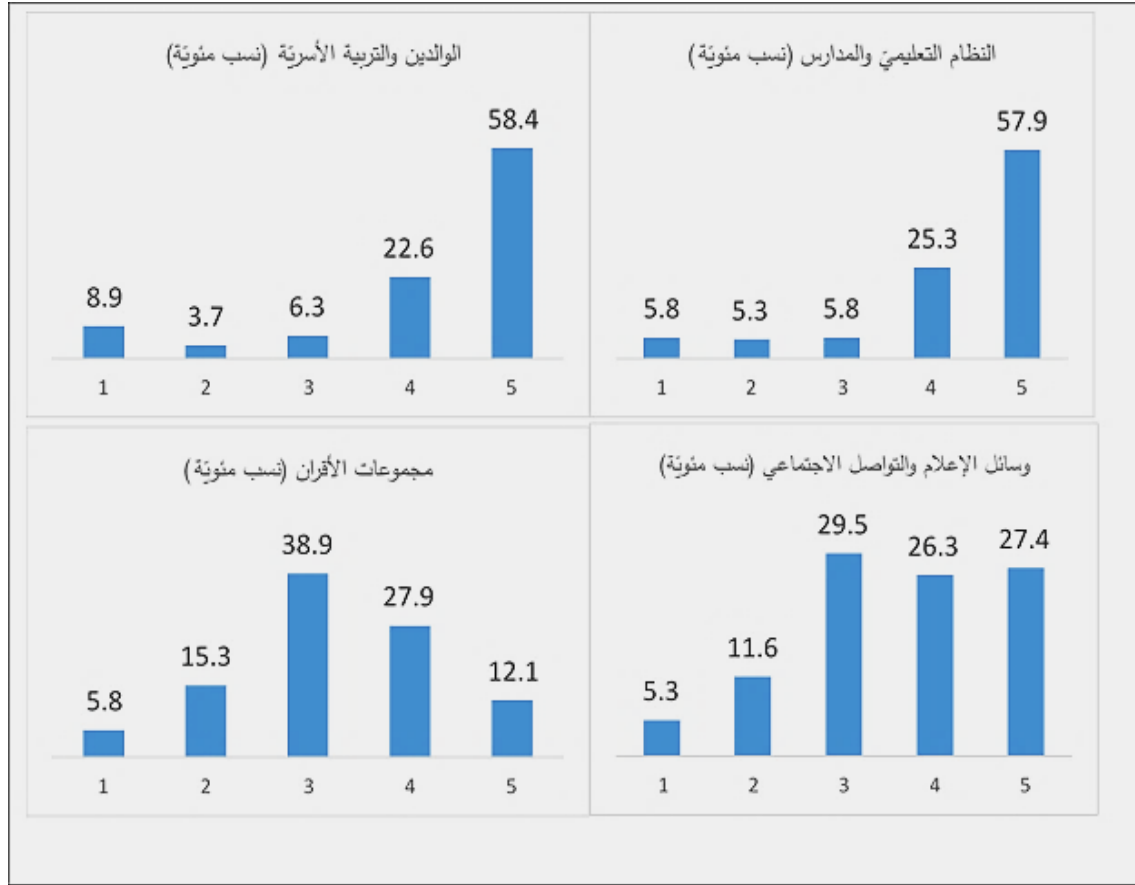


رسم بياني ٦٠ : أهداف التربية المدنية بحسب المديرين (نسب مئوية)

وهذا يدلّ بوضوح على تركيز المديرين على البعد العمليّ والاختباريّ في بناء أهداف التربية المدنية، أكثر منه على البعد المعرفيّ والنظريّ.

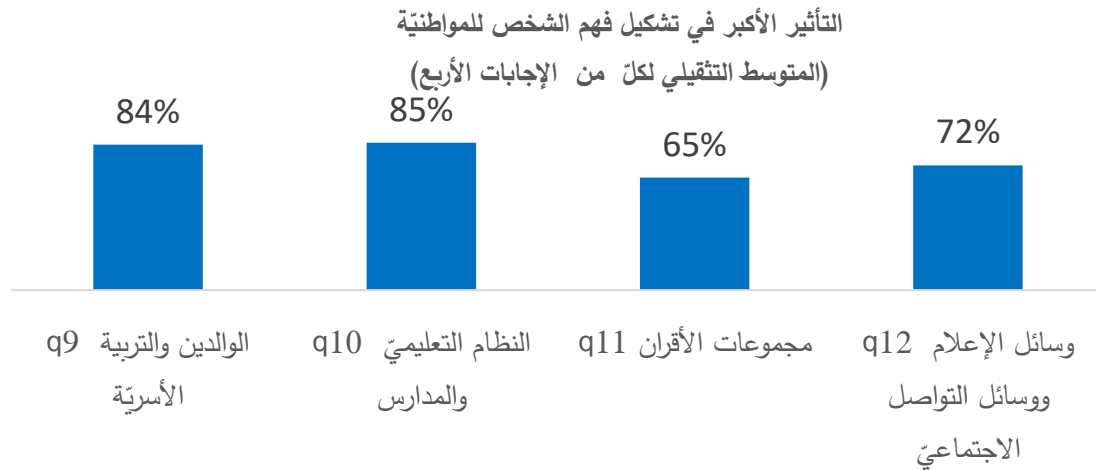
٤. العوامل المؤثرة في فهم المتعلّمين للمواطنة بسبب رأي المديرين

في العوامل الرئيسية المؤثرة على فهم المتعلّمين للمواطنة، يعطي المديرين تقدير ٥ بحسب سلّم ليكرت للولدين والتربية الأسرية بنسبة (٥٨,٤%) والنظام التعليمي والمدارس (٥٧,٩%) بينما يتراجع هذا التقدير إلى (٢٧,٤%) لعامل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وينخفض إلى (١٢,١%) لعامل مجموعات الأقران كما يظهر في الرسم البياني رقم (٦١):



رسم بياني ٦١: التأثير الأكبر في تشكيل (تكوين) فهم الشخص للمواطنة

وإذا ما قمنا باحتساب المتوسط التثقيلي لكل من الإجابات الأربع السابق ورودها، يتقدم النظام التعليمي والمدارس (٨٥٪) والوالدين والتربية الأسرية (٨٤٪) على وسائل التواصل والإعلام (٧٢٪) و مجموعات الأقران (٦٥٪)، كما يظهره الرسم البياني التالي (رقم ٦٢):



رسم بياني ٦٢: 38: التأثير الأكبر في تشكيل (تكوين) فهم الشخص للمواطنة المتوسط التثقيلي لكل من الخيارات الأربعة. (نسب مئوية)

وهذا يؤكد من وجهة نظر المديرين، الدور الحاسم لكل من الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية.

في هذا السياق، يظهر تطبيق اختبار كاي تربيع (χ^2 test) وجود ترابط بين متغير نوع المدرسة والسؤال المتعلق بالنظام التعليمي في المدارس وتأثيره في التربية على المواطنة من حيث قوّة تأثيره في تشكيل (تكوين) فهم الشخص للمواطنة، إذ إنّ المؤشرات الإحصائية تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($p=0,003$) بدرجة ارتباط محدودة إلى متوسطة ($V=0.287$) بين متغير نوع المدرسة ومتغير النظام التعليمي والمدارس وأهميته في التربية على المواطنة، ويمكن مردّد ذلك لجودة الخدمة التربوية التي تقدّمها المدارس الخاصة بعامّة، وبموضوع التربية على المواطنة تحديداً. فالقطاع الخاصّ في لبنان، أخذاً بعين الاعتبار تاريخه وحجمه وإمكاناته البشرية والمادية ومرونته في التعاطي مع الوقائع والمستجدّات، لا يُستبعد أن تكون له إسهامات كبرى في تعزيز التربية على المواطنة بالنظر إلى ميزاته السابق بيانها.

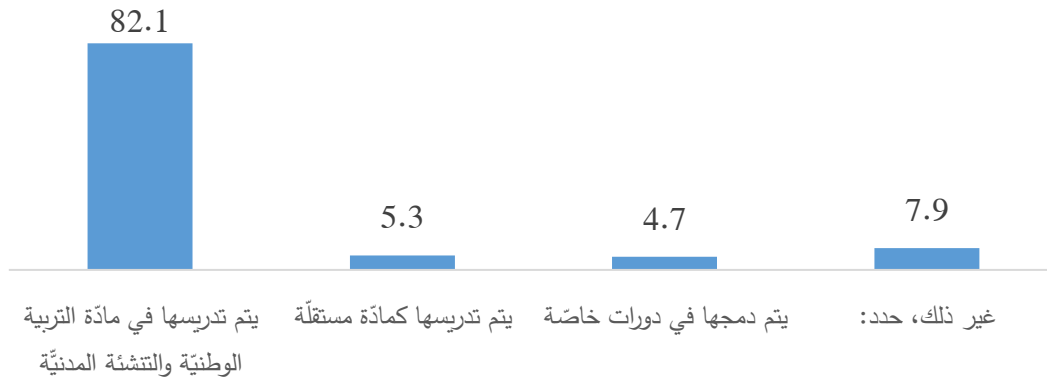
بالخلاصة، في فهم المواطنة والتربية المدنية، تبرز لدى المديرين فكرة المشاركة في شؤون المجتمع والمسؤولية والمحاسبة، كما يظهر جلياً تقدير المديرين للأهميّة القصوى لتعليم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية، وترجح بشكل بَيّن فكرة تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين وتعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً والهويّة الوطنية، وهذا يدلّ بوضوح على تركيز المديرين على البعد العملي والاختباري في بناء أهداف التربية المدنية، أكثر منه على البعد المعرفي والنظري. ويرى المديرون أنّ النظام التعليمي والمدارس والوالدين والتربية الأسرية هي من العوامل الرئيسية المؤثرة في فهم المتعلّمين للمواطنة.

IV. القسم الثالث : المناهج الدراسية

يتناول هذا المحور طرق دمج التربية على المواطنة في المناهج المدرسية، وطرائق التدريس وفعاليتها، والتعاون مع المؤسسات والجهات الخارجية لتنفيذ برامج التربية على المواطنة.

١. طرق دمج التربية على المواطنة في المناهج المدرسية

يطغى بشكل كبير إدراج التربية على المواطنة من خلال مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية (٨٢,١٪)، مقابل تدريسها كمادّة مستقلة (٥,٣٪) أو دمجها في دورات خاصّة (٤,٧٪).

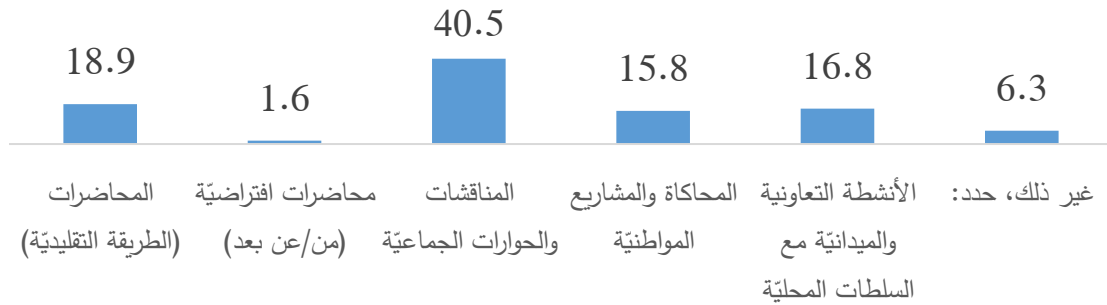


رسم بياني ٢٣: 39 دمج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية (نسب مئوية)

وبالنسبة للإجابات الإضافية (٧,٩٪)، وردت بشكل واضح فكرة تدريس التربية على الوطنية في مختلف المواد الدراسية، خصوصاً الاجتماعيات واللغات، وفي الأنشطة الاجتماعية اللاصفية، ما يعكس لدى المديرين نظرة واضحة إلى التربية على الوطنية بصفتها تتضمن كفايات متقاطعة وعابرة للمواد الدراسية.

٢. الأساليب الأكثر استعمالاً في المدارس لتطبيق برامج التربية على الوطنية

يغلب أسلوب المناقشات والحوارات الجماعية الصفية (٤٠,٥٪) على ما عداه من أساليب تأتي على قدر من التقارب في النسب لجهة استخدامها في المدارس، كالمحاضرات التقليدية الحضورية (١٨,٩٪)، والأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية (١٦,٨٪)، والمحاكاة والمشاريع (١٥,٦٪).



رسم بياني ٦٤: 40٪ الأساليب الأكثر استعمالاً في المدارس لتنفيذ برامج التربية على الوطنية (نسب مئوية)

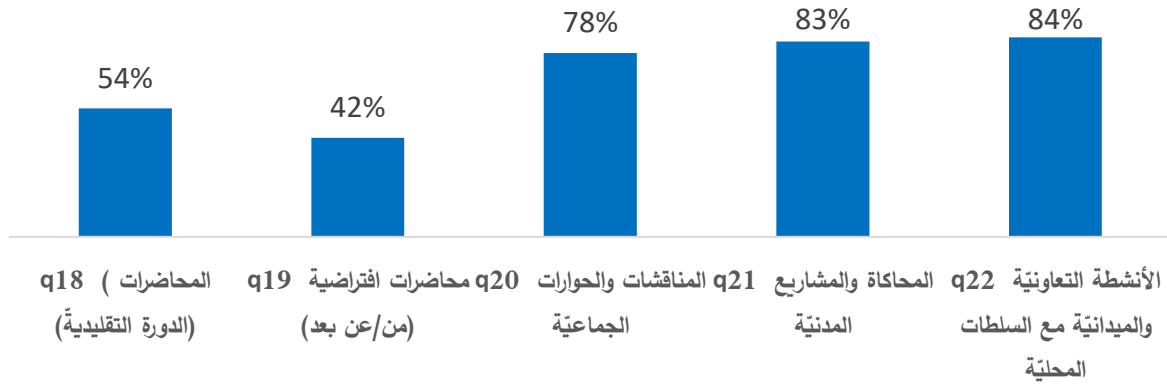
٣. فعالية الأساليب الخمسة الأكثر استعمالاً لتنفيذ برامج التربية على الوطنية

وفي تقويم فعالية كلّ من الأساليب الخمسة الأكثر استعمالاً لتنفيذ برامج التربية على الوطنية، يتبين من الجداول الإحصائية أنّ الأنشطة التعاونية تصدر قائمة الأساليب لجهة نيلها تقدير ٥ على سلم ليكرت الخماسي بنسبة ٥٣٪، يليها أسلوب المحاكاة والمشاريع الوطنية بنسبة ٤٢,٦٪ ومن ثم أسلوب المناقشات والحوارات الجماعية بنسبة ٢٥,٣٪، وتتدنى هذه النسبة إلى ٥,٨٪ للمحاضرات التقليدية و ٢,١٪ للمحاضرات الافتراضية. وهذا يدلّ على أنّ المديرين وإن كان التعليم التقليدي لا يزال ماثلاً في مدارسهم بحضور وازن، إلاّ أنّهم منتبهون لأهمية استخدام الأساليب الناشطة والتعاونية لتأمين فعالية التربية على الوطنية.

جدول ٢٣: الأساليب الأكثر فعالية في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة

الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية	المحاكاة والمشاريع المدنية	المناقشات الجماعية	المحاضرات الافتراضية	المحاضرات التقليدية	درجة الفاعلية
4	5	5	56	19	1
14	7	5	73	61	2
21	28	45	53	76	3
49	69	87	4	23	4
102	81	48	4	11	5
190	190	190	190	190	المجموع

وهذه النتيجة عينها تتأكد بشكل أكثر دقة ووضوحاً عند تحويل بيانات الجداول الإحصائية في المستند أعلاه، إلى رسم بياني يوضح المتوسط التثقيلي لكل من الإجابات الخمس كما يلي (رقم ٦٥):



رسم بياني ٦٥: الأساليب الأكثر فعالية في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة المتوسط التثقيلي لكل من الأساليب الخمسة (نسب مئوية)

حيث تبرز على نحو لافت الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية (٨٤٪)، والمحاكاة والمشاريع المدنية (٨٣٪)، كما أسلوب المناقشات والحوارات الجماعية (٧٨٪)، وبدرجة أقل المحاضرات التقليدية (٥٤٪)، وأخيراً المحاضرات واللقاءات الافتراضية (٤٢٪).

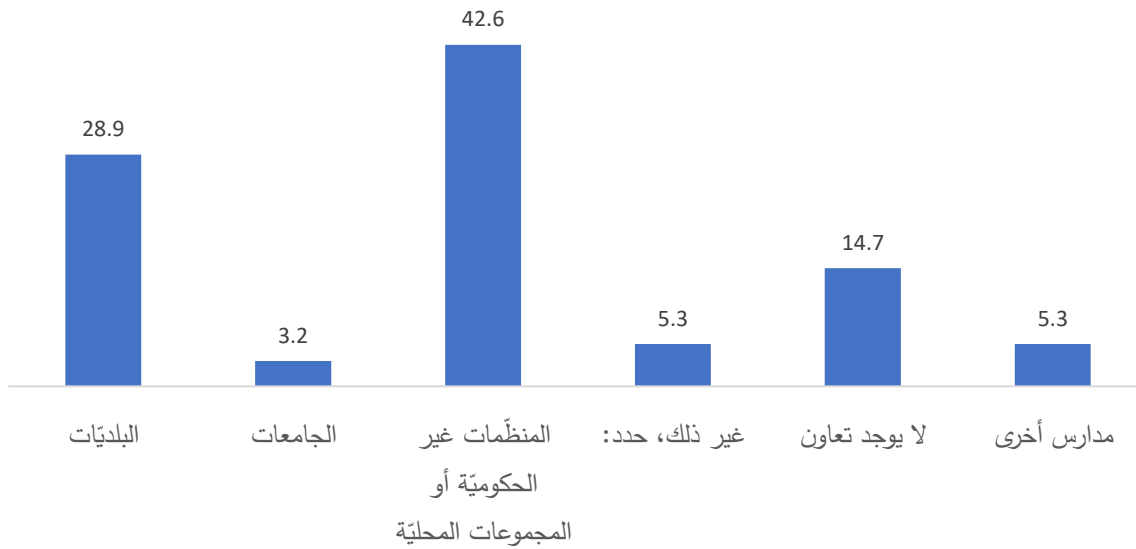
وفي هذا الإطار، يظهر تطبيق اختبار كاي تربيع (χ^2 test) وجود ترابط بين متغير جنس المدير والسؤال المتعلق بالاستراتيجيات التعليمية المستخدمة في المدرسة في التربية على المواطنة، فيتضح لنا أن أسلوب المحاضرات، سواء الحضورية أو الرقمية يشكل (٢٨٪) من أساليب التدريس في المدارس التي يديرها مديرون ذكور، مقابل (١٤,٨٪) فقط من أساليب التدريس المعتمدة في المدارس التي تديرها مديرات اناث، بينما الأساليب التفاعلية الأخرى كالأنشطة التعاونية والمشاريع المدنية - باستثناء أسلوب الحوار والنقاش - تتبع في المدارس التي تديرها مديرات بنسبة (٥٢,٧٪) مقابل (٢٠,٧٪) في المدارس التي يديرها مديرون !

هذا التفاوت في النسب المئوية يجد ما يدعمه في نتائج تطبيق اختبار كاي مربع (χ^2 test) حيث إن المؤشرات الإحصائية تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($p=0,000$) بدرجة ترابط محدودة إلى متوسطة، تبعاً لتلك

المؤشرات ($V = 0.344$) بين متغير جنس المدير ومتغير أساليب التدريس المتبعة في المدرسة، هذه العلاقة بين المتغيرين لا تدعمها الأدبيات التربوية البحثية ذات الصلة بشكل راجح، لذا يقتضي تفحص هذا المعطى بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لسبر غور إمكان وجود ترابط متين بين جنس المدير/ة ورجحان استعمال أساليب تعليمية واستراتيجيات محددة ذات طبيعة تفاعلية، خصوصاً إذا ما تمّ التطبيق العملي في إطار التربية على المواطنة!

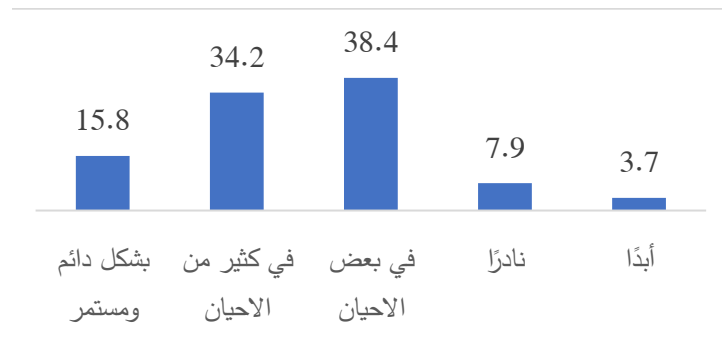
٤. الجهات التي تتعامل معها المدارس لتنفيذ برامج اختبارية في التربية على المواطنة

يظهر الرسم البياني التالي (رقم ٦٦) تصدر الجمعيات غير الحكومية أو المجموعات المحلية الجهات التي تتعامل معها المدارس لتنفيذ برامج اختبارية في التربية على المواطنة :



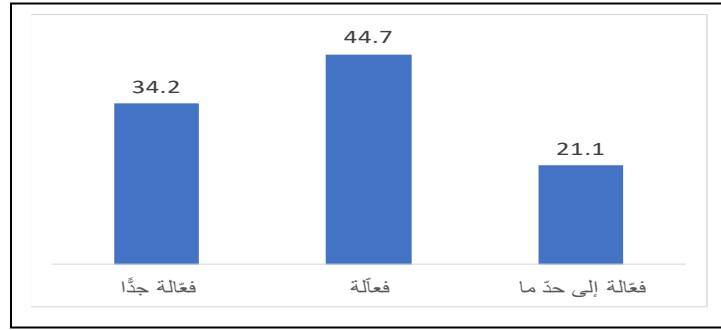
رسم بياني ٦٦: المؤسسات التي تتعامل معها المدارس لتنفيذ مشاريع اختبارية التربية على المواطنة (نسب مئوية)

أما عن مدى تكرار حصول مثل هذه المشاريع التعاونية، فالأمر يغلب عليه طابع التكرار المتقطع (٣٨,٤٪) كما يظهر الرسم البياني رقم ٦٧:



رسم بياني ٦٧: تكرار حصول مشاريع اختبارية التربية على المواطنة (نسب مئوية)

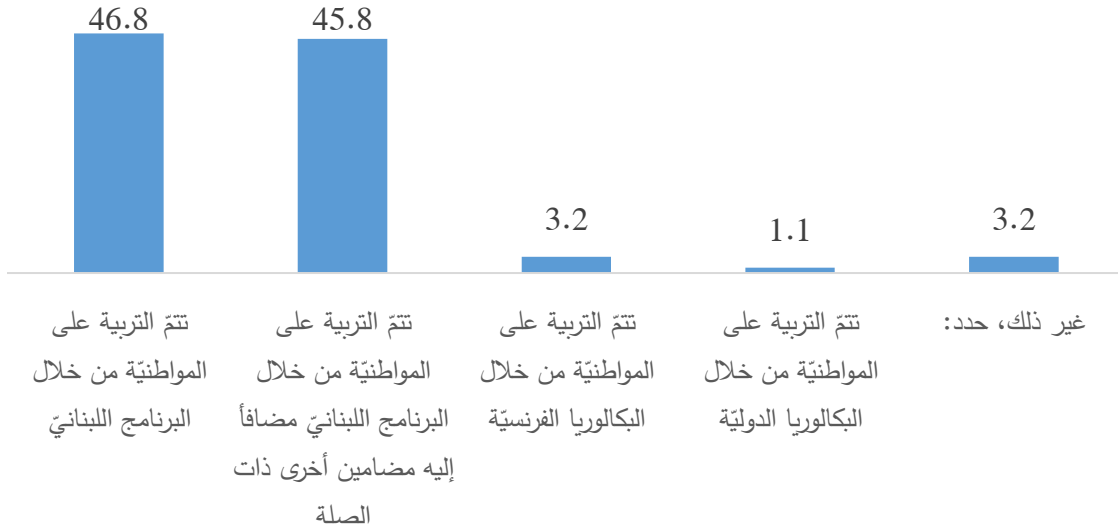
وبخصوص فعالية هذه المشاريع في تعزيز التربية على المواطنة، فيظهر من الرسم البياني (رقم ٦٨) أنّها بالإجمال متوسطة الفعالية.



رسم بياني ٦٨: فعالية المشاريع التعاونية (نسب مئوية)

٥. المناهج المستخدمة في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة

بخصوص التعاون مع المؤسسات والجهات الخارجية لتنفيذ برامج التربية على المواطنة، يظهر من الرسم البياني التالي (رقم ٦٩) أنّ المنهاج اللبناني لتنفيذ برامج التربية على المواطنة هو الطاعي، سواء بالاختصار على مضامينه الحالية (٤٦,٨٪) أو بتعزيز محتوى المنهاج اللبناني بإضافات من مضامين أخرى ذات الصلة (45.8%).



رسم بياني ٦٩: المناهج المستخدمة في المدارس لتنفيذ برامج التربية على المواطنة (نسب مئوية)

إنّما تجدر الإشارة إلى أنّ اللجوء إلى المناهج الأجنبية في تدريس المواطنة وإن بدا خجولاً من وجهة نظر إحصائية (٣,٢٪ للباكوريا الفرنسية و ١,١٪ للباكوريا الدولية) إلا أنّه يعكس الواقع التمثلي للعيّنة المستفتاة، إذ إنّ المدراس التي تعتمد المناهج الأجنبية في المرحلة الثانوية في لبنان هي في حدود الـ ٩٪ من مجموع المدارس الثانوية، وهذه المدارس تستند في تنفيذ برامج التربية على المواطنة إلى المناهج الأجنبية بشكل يكاد يكون كلياً بالنظر إلى وفرة الموارد المتاحة واختمار التجارب التربوية بشأن التربية المواطنة لدى تلك المناهج الأجنبية ولدى القائمين بتنفيذها، من إدارات وكوادر تعليمية.

وفي معرض تحليل البيانات، يظهر تطبيق اختبار كاي تربيع (χ^2 test) وجود ترابط بين متغيّر المحافظة والسؤال المتعلّق بالمؤسسات التي يتعاون معها المديرون لتنفيذ برامج اختبارية في التربية على المواطنة، وأنّ ثمة علاقة بين المتغيّرين حيث يبدو أنّ نسبة التعاون مع المؤسسات غير الحكومية والمجموعات المحلية في محافظات بيروت وجبل لبنان والشمال تتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من مجموع الهيئات والجهات التي يتمّ التعاون معها لتنفيذ برامج أو مشاريع تعنى بالتربية على المواطنة في تلك المحافظات، بينما تنخفض تلك النسبة إلى ما دون ٣٥٪ في سائر المحافظات (البقاع: ١٣,٣٪، الجنوب: ٣٢٪، عكار: ٣٠,٧٪، بعلبك-الهرمل: ٢٧,٣٪، النبطية: ٣٧,٥٪).

وعليه، ومن وجهة نظر إحصائية، ثمة علاقة ذات دلالة إحصائية ($p=0,006$) بدرجة ارتباط متوسطة إلى قوية ($V = 0.251$) بين متغيّر المحافظة و متغيّر التعاون مع المؤسسات غير الحكومية، بحيث ينخفض مستوى إسهام هذه الجهات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع تعاونية في بعض المحافظات ويرتفع في أخرى. ربّما يمكن افتراض تأثير عامل البعد الجغرافي لمحافظة الأطراف قياساً لبيروت ولجبل لبنان؟ كما يمكن افتراض تأثير عوامل أخرى كالوضع الأمني والأعمال الحربية في محافظات الجنوب والنبطية و بعلبك-الهرمل؟ خصوصاً وأنّه لما تمّت الإجابة عن الاستبيان كانت العمليات العسكرية مستمرة، وكانت التعليمات القنصلية والدبلوماسية لبعض المؤسسات غير الحكومية الأجنبية تحظّر على رعاياها التوجّه إلى الأماكن الساخنة؟!

في هذا السياق يُوصى بالتركيز على تعزيز الشراكات الإقليمية من خلال تشجيع التعاون في المناطق التي تقلّ فيها الشراكات (مثل قضاء كسروان-جبيّل). وبالمثل، يُعتبر تنويع الشركاء من خلال تعزيز التعاون مع الجامعات والمدارس الأخرى، الذي لا يزال هامشياً في العديد من المناطق، أمراً ضرورياً. ويمكن لصانعي القرار تشجيع الشراكات مع الجامعات والمدارس الأخرى، بخاصّة في المناطق التي تعاني من ضعف التمثيل مثل قضاء كسروان-جبيّل وعكار. بالإضافة إلى الاقتراحات المذكورة أعلاه، يمكن إجراء تحليل أعمق لفهم أسباب ضعف التعاون مع مؤسسات معيّنة في بعض المناطق.

كما يظهر تطبيق اختبار كاي تربيع أيضاً (χ^2 test) وجود ترابط بين متغيّر نوع المدرسة والسؤال المتعلّق بأهميّة النقاشات والحوارات الجماعية وأنّ ثمة علاقة بين المتغيّرين، بحيث يولي التعليم الرسمي أسلوب المناقشات والحوارات الجماعية ما نسبته (٦٩,٣٪) كمتوسط تنقيلي لأهميّة اعتماد هذا الأسلوب في التربية على المواطنة، بينما القطاع الخاصّ يبلغ المتوسط التنقيلي لأهميّة اعتماد هذا الأسلوب لديه (٧٩,٣٪)، هذا التفاوت في النسب المؤيّد يجد صده في نتائج تطبيق اختبار كاي مربع (χ^2 test)، إذ إنّ المؤشّرات الإحصائية تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية ($p=0,004$) بدرجة ترابط محدودة ($V = 0.282$) بين متغيّر

نوع المدرسة المدير ومتغير أسلوب المناقشات والحوارات الجماعية وأهميته في التربية على المواطنة، لجهة جودة الخدمة التربوية التي تقدمها المدارس الخاصة بعامة، وبموضوع التربية على المواطنة تحديداً.

وعليه، بالنسبة إلى المدارس الرسمية، من الضروري تشجيع الاعتماد المتكرر على أساليب التعليم المتقدمة مثل المناقشات والمناظرات، وخصوصاً في المستويات الأعلى تعقيداً (المستويات ٤ و ٥). توفر هذه الأساليب للمتعلمين مهارات التفكير النقدي والانخراط اللازم للتربية على المواطنة. ومع ذلك، لتسهيل اعتماد هذه الأساليب، يجب على المدارس أولاً تحديد العوائق المحتملة ومعالجتها. وقد تشمل هذه العوائق الموارد المحدودة، ونقص التدريب الكافي للمعلمين، أو التحديات الهيكلية التي تعيق تطبيق هذه الأساليب.

أما في المدارس الخاصة، حيث تُستخدم أساليب المناقشات والمناظرات بشكل جيد، فيجب التركيز على الحفاظ على استخدامها وتعزيزها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الممارسات التعليمية باستمرار وضمان بقاء هذه الأساليب ذات صلة وفعالية في تعزيز الفهم العميق لقيم المواطنة.

بالنسبة للبحث المستقبلي، هناك حاجة ملحة لاستكشاف العوامل السياقية التي تؤثر في اعتماد هذه الأساليب التعليمية. إذ ينبغي دراسة المتغيرات الرئيسية مثل حجم الصف، ومستوى تدريب المعلمين، وتوفر الموارد، والدعم المؤسسي بالتفصيل. وسيتيح فهم هذه العوامل تقديم رؤى قيمة حول كيفية دمج المدارس للأساليب المبتكرة بشكل أفضل في مناهجها وتعزيز جودة التربية على المواطنة بشكل عام.

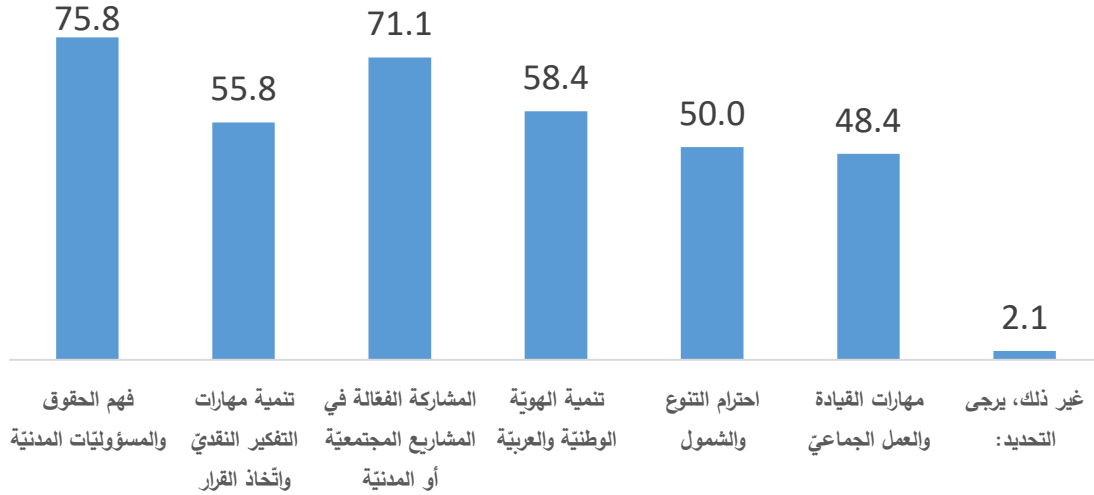
فيما يتعلق بطرق دمج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية، يتم دمج التربية على المواطنة بشكل أساسي من خلال مادة التربية الوطنية التنشئة المدنية. وتعتبر طريقة المناقشات والمناظرات الجماعية في الصف مهيمنة على الطرق الأخرى، مثل المحاضرات التقليدية، والأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية، والمحاكاة، والمشاريع المواطنة.

V. القسم الرابع : مشاركة المتعلمين ومكتسباتهم

ينتناول هذا المحور النتائج المتوقعة من تعلم التربية المدنية، وطرق تقويم هذه النتائج، كما مستوى وسياق مشاركة المتعلمين في الأنشطة المدنية المختلفة.

١. النتائج المتوخاة من التربية على المواطنة

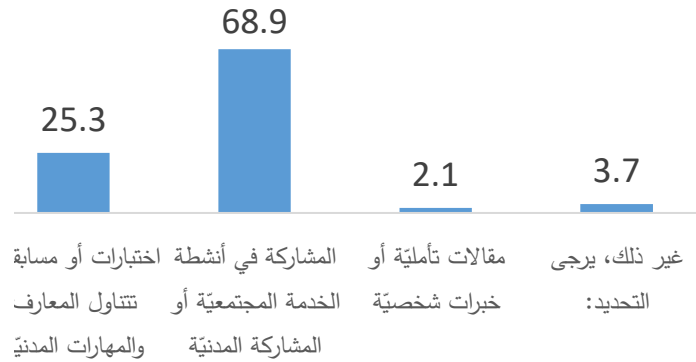
في النتائج المنتظرة من التربية على المواطنة لجهة تأثيرها على المتعلمين، ترجح فكرة فهم الحقوق والمسؤوليات المدنية (٧٥,٨٪)، والمشاركة الفعالة في المشاريع المجتمعية والمدنية (٧١,١٪) على سائر النتائج، كتنمية الهوية الوطنية والعربية (٥٨,٤٪) وتنمية مهارات الفكر النقدي واتخاذ القرارات (٥٥,٨٪) واحترام التنوع والشمول (٥٠٪) ومهارات القيادة (٤٨,٤٪). (رسم بياني رقم ٧٠)



رسم بياني ٧٠: النتائج المنتظرة من التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٢. طرق قياس/تقويم النتائج المنتظرة من التربية على المواطنة

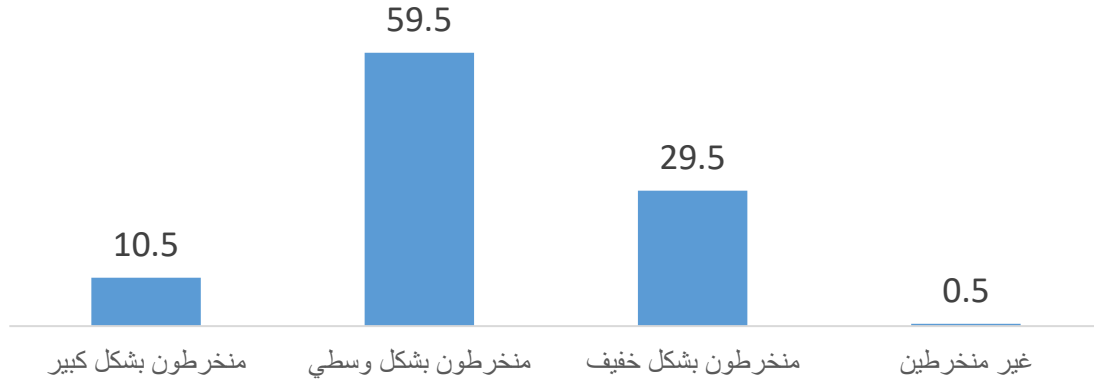
أما بشأن قياس أو تقويم اكتساب تلك الانتظارات، فيفضل المديرون التقويم من خلال المشاركة في المشاريع والأنشطة الاجتماعية والمدنية على الاختبارات الخطية التقليدية، كما يتضح من الرسم البياني التالي: (رقم ٧١)



رسم بياني ٧١: وسائل قياس / تقويم النتائج المنتظرة من التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٣. تقدير المديرين لدرجة انخراط المتعلمين بالشأن العام

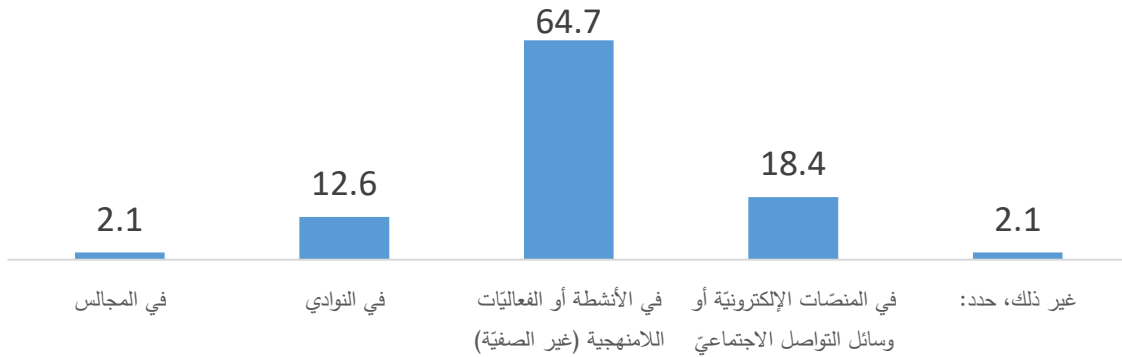
يعتبر المديرون أنّ درجة انخراط المتعلمين بالشأن العام متوسطة بالإجمال (٥٩,٥٪) مع تقدير منخفض بنسبة (٢٩,٥٪) مقابل (١٠,٥٪) لدرجة انخراط عالية. (رسم بياني رقم ٧٢)



رسم بياني 41: درجة انخراط المتعلمين بالشأن العام (نسب مئوية)

٤. مجالات انخراط المتعلمين بالشأن العام

يلاحظ المديرون أنّ انخراط المتعلمين على الغالب يأتي في سياق في الأنشطة والفعاليات اللاصفية (٦٤,٧٪) مقابل (١٨,٤٪) في المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي و(١٢,٦٪) في النوادي. (رسم بياني رقم ٧٣)



رسم بياني ٧٣ : مجالات انخراط المتعلمين بالشأن العام (نسب مئوية)

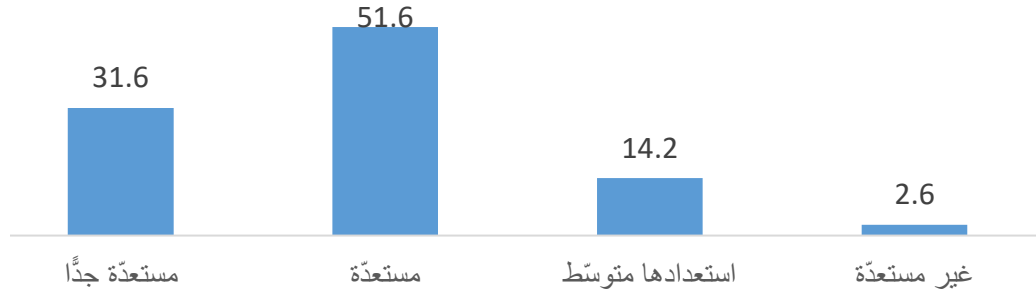
بالنسبة للنتائج المتوقعة من التربية على المواطنة، تبرز مواضيع الحقوق والمسؤوليات المدنية، والمشاركة الفعالة في المشاريع المجتمعية والمدنية على سائر النتائج كتنمية الهوية الوطنية والعربية وتنمية مهارات الفكر النقدي واتخاذ القرارات واحترام التنوع والشمول، ومهارات القيادة؛ ويعتبر المديرون أنّ الطريقة الفضلى لقياس هذه النتائج تتم عبر تقويم المشاركة في الأنشطة المجتمعية و/أو المدنية، أكثر منها عبر الاختبارات والمسابقات التي تتناول المعارف والمهارات المدنية. ويعتبر المديرون أيضاً أنّ درجة انخراط المتعلمين بالشأن العام متوسطة بالإجمال، وانخراطهم على الغالب يأتي في سياق في الأنشطة والفعاليات اللاصفية.

VI. القسم الخامس : التطور المهني والدعم

يتناول هذا المحور من الاستبيان مسائل ترتبط بالتنمية المهنية للمعلمين كمستوى إعداد المعلم لتطبيق التربية على المواطنة، ووتيرة التدريب المقدم للمعلمين وأنواعه، والفجوات الملحوظة في التطور المهني.

١. استعداد المعلمين مهنيًا لتطبيق التربية على المواطنة

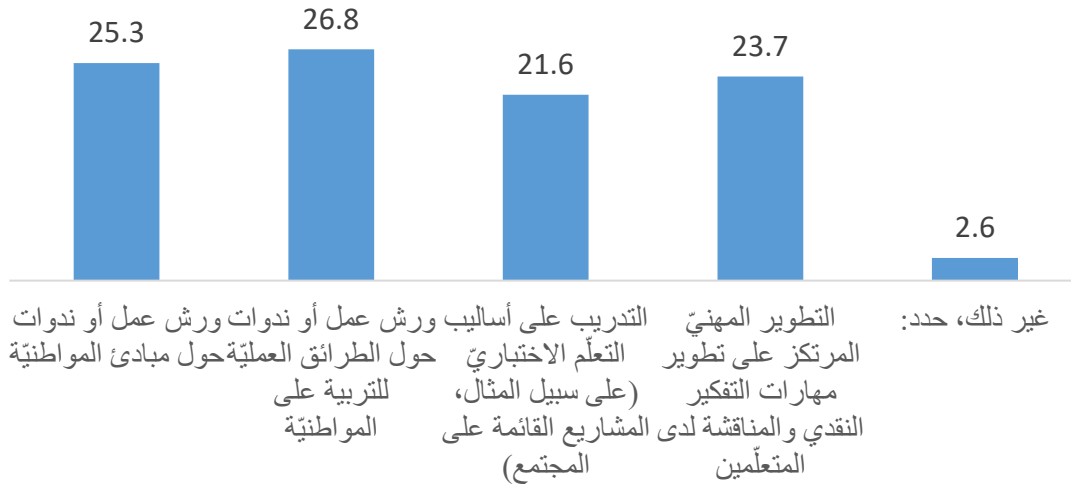
يرى المديرون أنّ درجة استعداد الهيئة التعليمية لتطبيق التربية على المواطنة هي جيدة إلى متوسطة، ما يسمح لها بأن تتخطى في سياقات تعليمية تفاعلية وتعاونية، على أن تنال تدريبًا معممًا لتطوير الكفايات المهنية في الأجل اللاحق.



رسم بياني ٧٤: 42 استعداد المعلمين مهنيًا للانخراط في التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٢. أنواع التدريبات الفعالة لتطوير التربية على المواطنة

في مستوى إعداد المعلم لتطبيق التربية على المواطنة، يرى المديرون أنّ المعلمين يحصلون على تدريبات متنوعة فعالة لتطوير تدريس التربية على المواطنة في ممارستهم المهنية، (رسم بياني رقم ٧٥) من ندوات وورش عمل حول الطرائق العملية للتربية على المواطنة (٢٦,٨٪)، وندوات وورش عمل حول مبادئ المواطنة (٢٥,٣٪)، والتدريب المهني المرتكز على تطوير مهارات التفكير النقدي والمناقشة (٢٣,٧٪)، وكذلك التدريب على أساليب التعلم الاختباري عبر مشاريع خدمة المجتمع (٢١,٦٪).



رسم بياني ٧٥: ٧٥ التدريبات الفعالة للمعلمين من أجل التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٣. تكرار حصول المعلمين على الدعم المهني اللازم

أما النظر إلى التطوير المهني للمعلمين من زاوية كثافة التدريبات وتواترها، فإنّ تقييم المديرين يظهر مواطن ضعف في الإعداد يقتضي التنبيه لها، إذ يقدّر المديرون أنّ نسبة تكرار حصول معلمهم على هذا الدعم المهني

متوسطة على الأكثر (٤٣,٢٪ لتقدير "أحياناً") وثمة حوالي ٤١٪ من المديرين يعتبرون أنّ معلّميهم يحصلون على دعم مهنيّ عالي التكرار ("غالباً" : ٣١,٦٪ و "دائماً" : ١٠٪)، مقابل (١٥,٢٪) من المديرين الذين يرون أنّ معلّميهم نادراً ما يحصلون على تدريب أو دعم بهذا الخصوص (١٢,٦٪) أو لا يحصلون على أيّ دعم البتّة (٢,٦٪).



رسم بياني ٧٦ : 3 تكرار حصول المعلّمين على الدعم المهنيّ اللازم (نسب مئوية)

ويظهر تطبيق اختبار كاي تربيع أيضاً (χ^2 test) وجود ترابط بين متغيّر نوع المدرسة والسؤال المتعلّق بمدى تكرار حصول المعلّمين على الدعم المهنيّ، وأنّ ثمة علاقة بين المتغيّرين، إذ إنّ تكرار حصول المعلّمين الدعم المهنيّ في القطاع الرسمي لا يتعدى نسبة (٩,٣٪) لفئة "دائماً" و "غالباً"، بينما في القطاع الخاصّ تناهز هذه النسبة (٤٧٪)، فنسبة حصول المعلّمين على الدعم المهنيّ في مجال التربية على المواطنة هي ٤,٥ مرّات أكثر من القطاع الرسميّ ! هذا التفاوت في النسب المئوية يبرز واضحاً في المؤشّرات الإحصائية التي تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\eta^2 = 0.359, v = 0.359, p = 0.000$) بدرجة ارتباط معتدلة إلى قويّة بين متغيّر نوع المدرسة ومتغيّر مدى تكرار حصول المعلّمين الدعم المهنيّ وأهمّيته في التربية على المواطنة، لجهة جودة الخدمة التربويّة التي تقدّمها المدارس الخاصّة بعامة، وبموضوع التربية على المواطنة تحديداً.

كما يظهر تطبيق اختبار كاي تربيع (χ^2 test) إمكان وجود ترابط بين متغيّر المحافظة والسؤال المتعلّق بمدى تكرار حصول المعلّمين على الدعم للتطوير المهنيّ، وأنّ ثمة علاقة بين المتغيّرين حيث تكرار حصول المعلّمين على دعم مهنيّ بوتيرة "دائماً" و "غالباً" في بيروت (٤٥٪) وجبل لبنان (٥٤,٢٪) هي أكبر من سائر المحافظات كالشمال (٣٥٪) والجنوب (٤٠٪) والنبطية (٢٥٪) وعكار (٣٨,٥٪) البقاع (٢٦,٦٪) وبلبك-الهرمل (٢٧,٣٪).

وعليه، يوجد من وجهة نظر إحصائية، علاقة ذات دلالة إحصائية ($p = 0.007$) بدرجة ارتباط متوسطة ($V = 0.255$) بين متغيّر المحافظة ومتغيّر مدى التكرار الذي يحصل عليه المعلّمون من دعم مهنيّ لتطبيق التربية على المواطنة، بحيث ينخفض تكرار هذا الدعم في بعض المحافظات ويرتفع في أخرى. ربّما يمكن افتراض تأثير عامل البعد الجغرافيّ لمحافظة الأطراف قياساً لبيروت ولجبل لبنان؟

من الضروريّ إذاً، التركيز على استهداف المناطق المحرومة من خلال تعزيز آليات الدعم في مناطق مثل بلبك-الهرمل وعكار، وتحليل التباينات من خلال إجراء دراسات معمّقة حول الأسباب الكامنة وراء الاختلافات المناطقية (مثل الموارد، والسياسات المحليّة، وغيرها). وبالمثل، يجب أن تهدف الجهود إلى تعزيز الدعم العامّ من خلال زيادة المبادرات التي توفّر دعماً أكثر انتظاماً (دائماً) في جميع المناطق.

بالخلاصة، في مستوى إعداد المعلّم لتطبيق التربية المدنيّة، يرى المديرين أنّ المعلّمين يحصلون على تدريبات متنوّعة وفعّالة لتطوير تدريس التربية على المواطنة في ممارستهم المهنيّة، من ندوات وورش عمل حول

الطرائق العملية للتربية على الوطنية وندوات وورش عمل حول مبادئ الوطنية والتدريب المهني المرتكز على تطوير مهارات التفكير النقدي والمناقشة، وكذلك التدريب على أساليب التعلم الاختباري عبر مشاريع خدمة المجتمع، إلا أن ضعف المتابعة والتكرار لتركيز الكفايات والمهارات ووتثبيتها يجعل الأداء المهني برأيهم متوسطاً في هذا المجال.

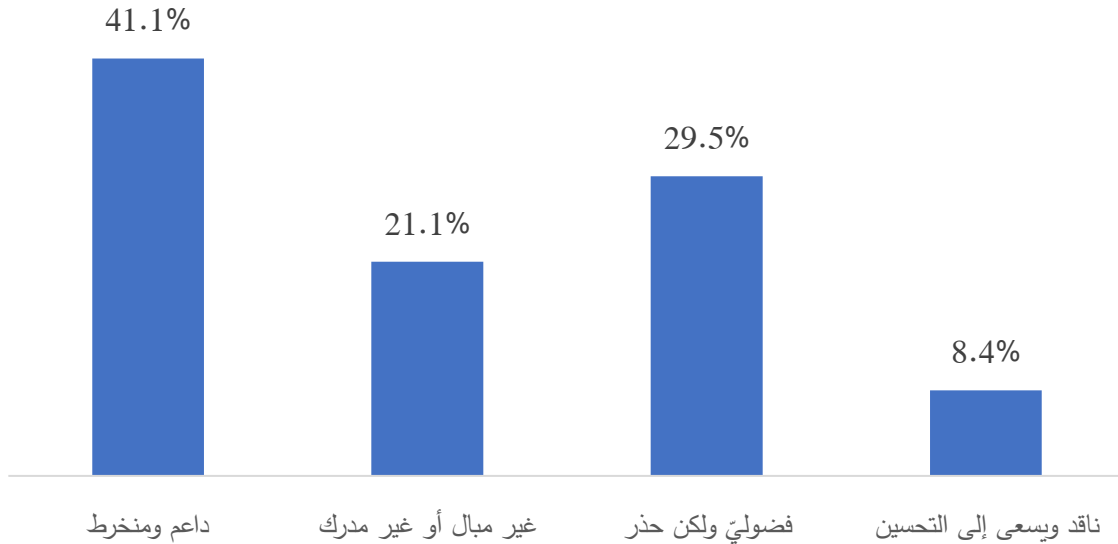
كما أن متغير نوع المدرسة يلعب لصالح القطاع الخاص في هذا السياق، وكذلك المتغير الجغرافي الذي – على ما يبدو- يوقر أفضلية في هذا المجال لمدارس بيروت وجبل لبنان.

VII. القسم السادس : مشاركة الوالدين

يتناول هذا المحور الاتجاهات العامة لأولياء الأمور نحو التربية المدنية، والاستراتيجيات لإشراك أولياء الأمور في التربية المدنية، كما تحليل الأساليب الأكثر فعالية لإشراك الوالدين في هذه التربية.

١. موقف أولياء الأمور من التربية على الوطنية في المدرسة

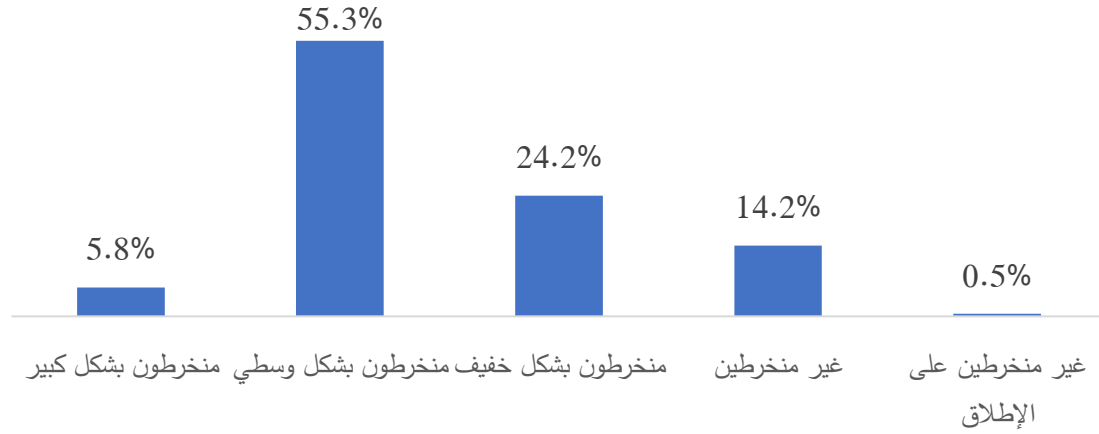
في الاتجاهات العامة لأولياء الأمور نحو التربية المدنية، موقف المديرين من أولياء الأمور يعكس تحفظاً في هذا المجال، إذ يرى المديرون أن أولياء الأمور منخرطون وداعمون التربية على الوطنية (٤١,١٪)، والبعض منهم فضولي وحذر (٢٩,٥٪)، كما أن ثمة فئة صغيرة موقفها ناقد بهدف التحسين (٨,٤٪)، و ثمة فئة من أولياء الأمور غير مبالية أو غير مدركة لأهمية التربية على الوطنية (٨,٤٪).



رسم بياني ٧٧: موقف أولياء الأمور من التربية على الوطنية في المدرسة (نسب مئوية)

٢. درجة انخراط أولياء الأمور في التربية على الوطنية في المدرسة

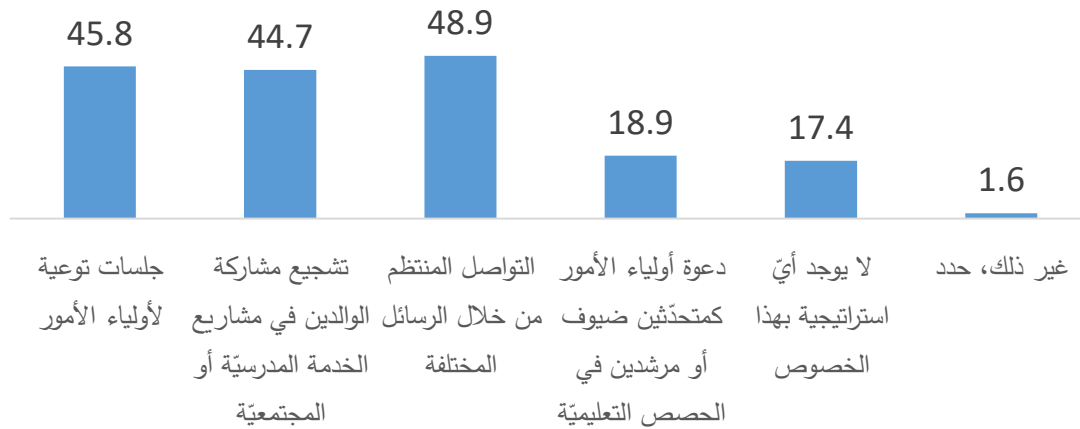
التحفظ الذي يبديه المديرون في السؤال السابق يتبدى أيضاً بموضوع انخراط أولياء الأمور في التربية على الوطنية لأبنائهم، إذ يعتبر المديرون أن انخراط أولياء الأمور متوسط إلى خفيف، كما يظهر في الرسم البياني (رقم ٧٨):



رسم بياني ٧٨: درجة انخراط أولياء الأمور في التربية على المواطنة في المدرسة (نسب مئوية)

٣. الاستراتيجيات المتبعة في المدارس لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة

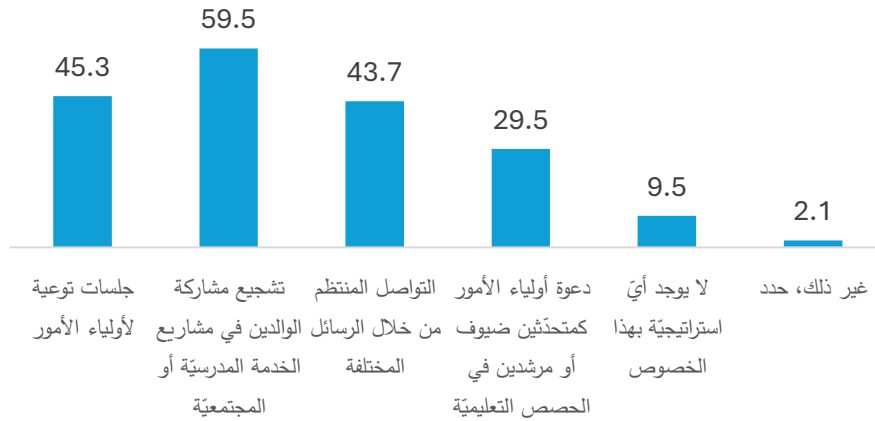
أما عن استراتيجيات إشراك أولياء الأمور في التربية المدنية، فتتنوع الاستراتيجيات التي يتبعها المديرون لإشراك أولياء الأمور والمجتمع في التربية على المواطنة على نحو متقارب في بعض العناوين، كالتواصل المنتظم من خلال الرسائل المختلفة (٤٨,٩٪)، وجلسات التوعية الخاصة بأولياء الأمور (٤٥,٨٪)، وتشجيع مشاركة الوالدين في مشاريع الخدمة المدرسية والاجتماعية (٤٤,٧٪)، وبدرجة أقل، استراتيجية دعوة أولياء الأمور كمتدربين أو متحدثين في بعض الحصص التعليمية (١٨,٩٪)، وحوالي (١٧,٤٪) من المديرين أشار إلى عدم وجود أي استراتيجية من قبل المدرسة بهذا الخصوص. (رسم بياني رقم ٧٩)



رسم بياني ٧٩: الاستراتيجيات المتبعة في المدارس لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٤. الاستراتيجيات الأكثر فعالية لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة

وفي تحليل الأساليب الأكثر فعالية لإشراك الوالدين، تبرز في المقدمة فكرة تشجيعهم على المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية و/أو المدرسية (٥٩,٥٪)، تليها جلسات التوعية (٤٥,٣٪) والتواصل المنتظم من خلال الرسائل المختلفة (٤٣,٧٪)، ودرجة أقل دعوتهم كمتحدثين أو مرشدين للمتعلّمين في الحصص التعليمية (٢٩,٥٪)، إلا أنّ اللافت هو أنّ حوالي ١٠٪ من المديرين يرون أن لا وجود لاستراتيجية فعالة لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة لأولادهم!



رسم بياني ٨٠ : استراتيجيات الأكثر فعالية لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة (نسب مئوية)

في المحصلة، يرى المديرين أنّ أولياء الأمور منخرطون وداعمون التربية على المواطنة إلا أنّ انخراطهم يحتاج إلى تعزيز وتمتين، ما يوجب البحث عن أساليب أكثر فعالية لإشراك الوالدين في التربية على المواطنة كالمشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية و/أو المدرسية والتواصل المنتظم من خلال الرسائل المختلفة.

ومن حيث إنّ إشراك أولياء الأمور عامل حاسم في تحسين النتائج التعليمية، يقتضي أن يواجه العديد من المدارس تحديات في سدّ الفجوة مع أولياء الأمور. ولمعالجة هذه المسألة، يجب على المدارس إعطاء الأولوية للاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة أولياء الأمور. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الفرص المتاحة للأهل للمشاركة في مشاريع خدمة المجتمع والمدرسة، وتعزيز قنوات التواصل للحفاظ على حوار منتظم وشفاف، وتوفير المزيد من الفرص للأهل ليكونوا مساهمين، ومرشدين، أو مشاركين نشطين في المبادرات المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدارس تحديد العوائق التي تؤدي إلى اللامبالاة أو عدم المشاركة ومعالجتها، لا سيما بين الفئات المهمشة أو الأقل تمثيلاً من بينهم.

وفي ظل تنوع مواقف أولياء الأمور ومستويات وعيهم، من الضروري أن تتبنّى المدارس نهجاً مخصصاً يلبي مستويات الاهتمام المختلفة والخلفيات الثقافية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، يعدّ تطوير المهارات المهنية لمديري المدارس أمراً حاسماً لمعالجة نقص المشاركة في بعض المدارس. فهذا التطوير للمهارات القيادية يمكن أن يوجد مساهمة مبتكرة لإشراك أولياء الأمور في حياة المدرسة

وتحسين كبير في مستويات المشاركة. فيجب أن يركّز هذا التدريب على تزويد المديرين بالأدوات اللازمة لتعزيز العلاقات التعاونية مع أولياء الأمور، وتطوير حلول إبداعية للتغلب على تحديات المشاركة، وتعزيز ثقافة المسؤولية المشتركة والمشاركة النشطة داخل مجتمع المدرسة.

ومن خلال تنفيذ هذه التدابير، يمكن للمدارس خلق بيئة تعاونية أقوى، وتعزيز الشراكات مع أولياء الأمور والمجتمع الأوسع، وتحسين النتائج الدراسية للمتعلمين في نهاية المطاف.

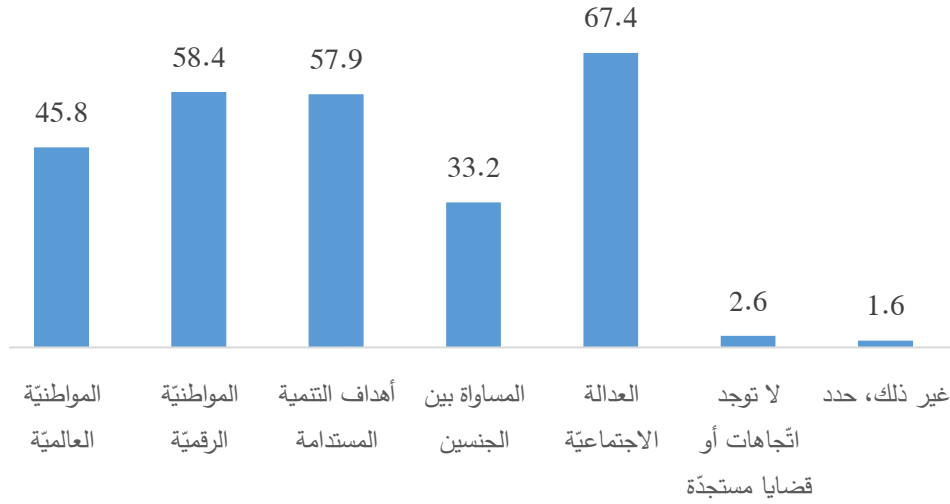
وبالرغم من دعم العديد من أولياء الأمور التربوية على الوطنية، إلا أنّ مستويات مشاركتهم تختلف بشكل كبير. وعليه، فإنّ تعزيز مشاركة أولياء الأمور من خلال استراتيجيات مجرّبة، مثل مشاريع خدمة المجتمع والتواصل المنتظم، يمكن أن يعزّز تنفيذ برامج التربية على الوطنية. كما أنّه يقتضي سدّ الفجوات مع أولياء الأمور، حيث لا تُطبّق استراتيجيات أو لا يُنظر إليها على أنّها فعّالة، وهذا يتطلب اهتمامًا مركّزًا وابتكارًا من المدارس وصانعي السياسات.

VIII. القسم السابع : التحديات والاتجاهات

نستعرض في هذا المحور الأخير من الاستبيان الاتجاهات والقضايا الناشئة التي ينبغي تضمينها في مناهج التربية على الوطنية، والتحديات الرئيسية في تطبيقها وختام العرض الوصفي باقتراحات المديرين للتحسين.

١. قضايا يجب تضمينها في مناهج التربية على الوطنية

في الاتجاهات والقضايا الناشئة التي ينبغي تضمينها في مناهج التربية على الوطنية، تتصدر مسألة العدالة الاجتماعية قائمة المواضيع الواجب تضمينها في هذه المناهج (٦٧,٤٪) مع أنّها من المواضيع الكلاسيكية، لكن ربّما يعكس هذا التوجّه لدى المديرين إحدى تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي لمّا تزلّ ترخي بثقلها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي المأزوم!



رسم بياني ٨١ : قضايا يجب تضمينها في مناهج التربية على المواطنة (نسب مئوية)

أما المسائل المرتبطة بالمواطنة الرقمية (٥٨,٤٪) وأهداف التنمية المستدامة (٥٧,٩٪) والمواطنة العالمية (٤٥,٨٪)، فيمكن فهم إدراجها من قبل المديرين في خانة القضايا الناشئة بالنظر إلى كونها ترتبط بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المجتمعات في عصر ما بعد العولمة.

ويلاحظ أنّ مسألة المساواة بين الجنسين تحتل ترتيباً أقلّ من المسائل السابقة (٣٣,٢٪)، ربّما لأنّ العيّنة تبعاً لمتغيّر جنس المديرين، تبرز أرجحية ٥٦,٨٪ للإناث مقابل ٤٣,٢٪ للذكور؟

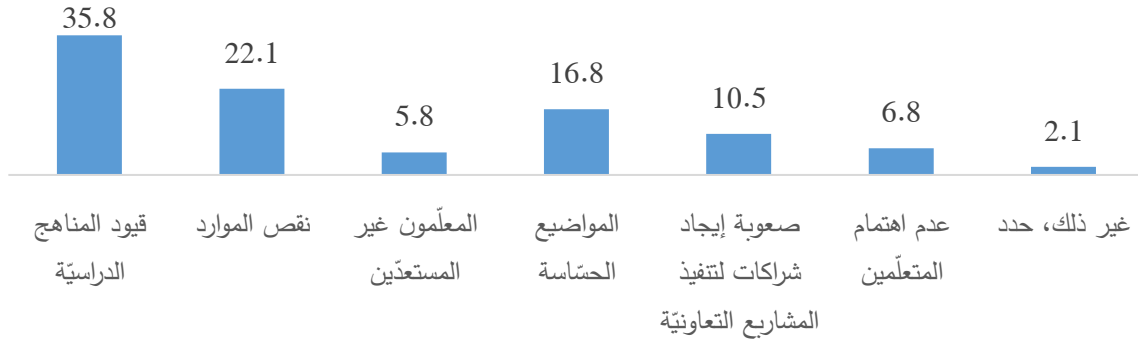
بكلام آخر، تُظهر النتائج توجّهاً نحو مفاهيم معاصرة تعكس التحديات العالمية والمحلية مثل المساواة بين الجنسين، والعولمة، والاستدامة. وبناءً على ذلك، يُوصى بتكييف البرامج التعليمية من خلال دمج مواضيع رئيسية مثل المواطنة العالمية، والعدالة الاجتماعية، وأهداف التنمية المستدامة، مع تخصيص مساحة لمفهوم المواطنة الرقمية نظراً لأهميته في عالم مترابط.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة الوعي من خلال إعلام المعلمين وصانعي السياسات بأهمية مواضيع أكثر تحديداً مثل الاستقرار الاجتماعي، والحوار بين الأديان، والتربية الجنسية.

وأخيراً، يُقترح إجراء دراسات إضافية للتحقيق في الأسباب التي دفعت غالبية كبيرة من المدراء (٩٥,٣٪) إلى عدم اقتراح أفكار جديدة في السؤال المعدّ للاقتراحات. قد يشير ذلك إلى وجود حدود في المشاركة أو التفكير في موضوع التربية على المواطنة !

٢. التحديات الرئيسية في تطبيق التربية على المواطنة

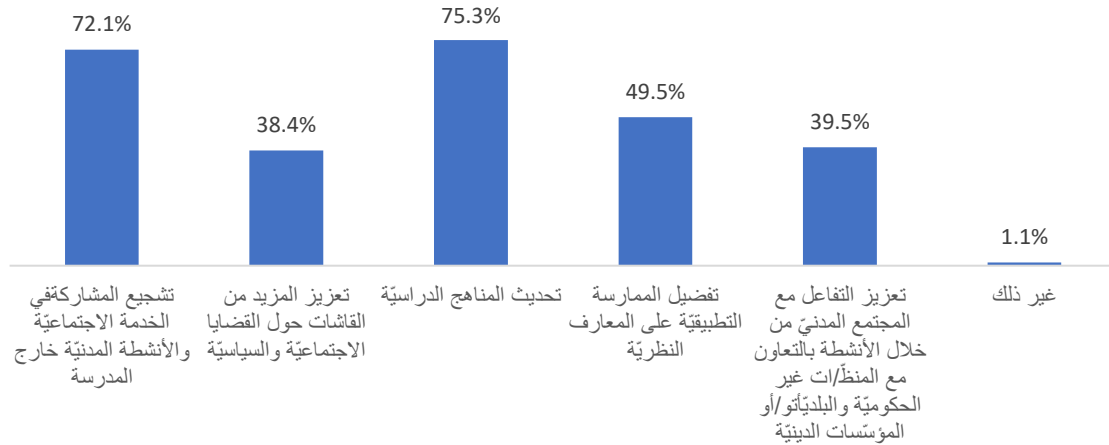
أما بخصوص التحديات الرئيسية في تطبيق التربية على المواطنة، فيرد في إجابات المديرين بالأولوية مسألة قيود المنهج الدراسي (٣٥,٨٪) ونقص الموارد (٢٢,١٪) والمواضيع الحساسة (١٦,٨٪) وصعوبة إيجاد شراكات لتنفيذ مشاريع تعاونية (١٠,٥٪)، وبدرجة أقل عدم اهتمام المتعلمين (٦,٨٪) وعدم استعداد المعلمين (٥,٨٪). وذلك يفهم في ضوء الأوضاع الحالية، سواء لجهة قدم المناهج الرسمية وعدم تحديثها بشكل دوري كل أربع سنوات كما ورد في النصوص التنظيمية لتطوير المناهج، أم لجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية على شح الموارد وتقلص الموازنات المخصصة للتطوير والتجديد التربوي والتدريب، ناهيك بالآزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وانعكاساتها...



رسم بياني ٨٢: 44: التحديات الرئيسية في تطبيق التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٣. الاقتراحات لتعزيز التربية على المواطنة

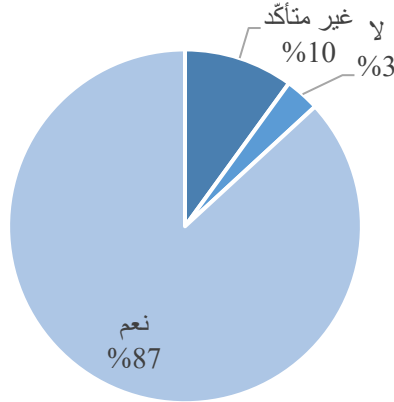
فيما يتعلّق بالاقتراحات الممكنة في برامج التربية على المواطنة في المدارس لإعداد المتعلمين بشكل أفضل للمشاركة الفعالة في الحياة المدنية والعامة للمجتمع اللبناني، توزّعت إجابات المديرين كما هو موضّح في الرسم البياني رقم ٨٣:



رسم بياني ٨٣: الاقتراحات الممكنة لتعزيز تطبيق التربية على المواطنة (نسب مئوية)

٤. رأي المديرين بشأن إيلاء التربية على المواطنة الأولوية في النظام المدرسي

أما بالنسبة لرأي المديرين حول ما إذا كان ينبغي إعطاء التربية على المواطنة أولوية أكبر في النظام المدرسي، فقد كانت النتائج حاسمة كما هو موضح في الرسم البياني الدائري التالي (الشكل ٨١):



رسم بياني ٨٤: رأي المديرين بشأن إيلاء التربية على المواطنة الأولوية في النظام

تعكس هذه النتائج تأثير الظروف الراهنة، بما في ذلك طبيعة المناهج الرسمية التي لم يتم تحديثها بانتظام كل أربع سنوات كما توجب النصوص التنظيمية. إضافة إلى ذلك، أدت الأزمة الاقتصادية المستمرة إلى نقص كبير في الموارد وتقليص الموازنات المخصصة للتطوير والتجديد التربوي والتدريب، ما فاقمته الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وتداعياتها.

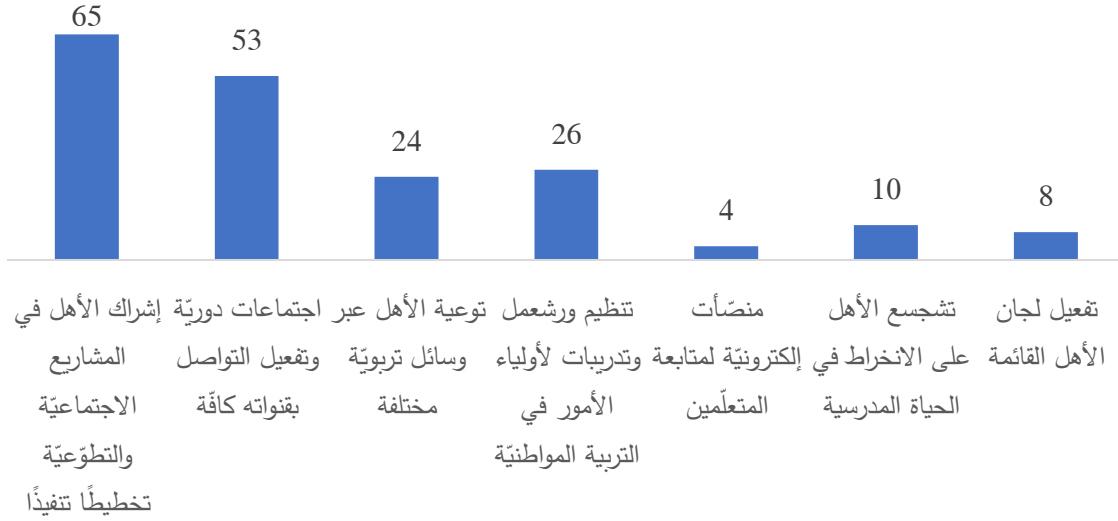
وللتعامل مع هذه التحديات، يجب تعزيز المناهج المدرسية من خلال إدخال مرونة في تصميمها لتشمل مواضيع ذات صلة بالسياق المحلي وتتكيف مع احتياجات المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دمج أمثلة عملية ومشاريع تعاونية لجعل الدروس أكثر جاذبية وتفاعلاً مع المتعلمين. كما يتطلب هذا التحسين توفير الموارد المادية اللازمة وتنظيم تدريبات موجهة للمعلمين لتأهيلهم للتعامل مع المواضيع الحساسة بشكل أكثر كفاءة.

إلى جانب ذلك، ينبغي ضمان الدعم المؤسسي من خلال تشجيع السلطات المحلية والوطنية على المشاركة الفاعلة في التربية على المواطنة. ويتطلب ذلك أيضاً بناء شراكات فعالة لتعويض النقص في الشبكات التعاونية وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية.

وأخيراً، يجب زيادة انخراط المتعلمين من خلال تبني أساليب تدريس تشاركية تجعل التربية على المواطنة أكثر جاذبية وإثارة للاهتمام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدراج مشاريع عملية تربط بين النظرية والتجارب الواقعية، ما يعزز فهم المتعلمين لأهمية دورهم كمواطنين فاعلين في مجتمعهم.

١- اقتراحات لتعزيز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة

في تعزيز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة بشكل أفضل، ثمة تنوع في الاقتراحات، لكن يمكن تظهيرها بحسب تكرارها عبر الرسم البياني التالي :



رسم بياني ٨٥ : ٤٥ اقتراحات لتعزيز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة (تكرارات)

نلاحظ أنّ الخطوط أكثر بروزاً في الاقتراحات تتصل بإشراك أولياء الأمور في المشاريع الاجتماعية والتطوعية تخطيطاً وتنفيذاً (حوالي ٣٥٪ من الآراء)، كما تفعيل التواصل معهم بالقنوات كافة وخصوصاً عن طريق الاجتماعات الدورية المنتظمة (حوالي ٢٨٪ من الآراء)، هذا بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل وتدريبات للأهالي بمواضيع التربية على المواطنة، وتوعيتهم بشكل عام عبر وسائل تربوية متنوعة (حوالي ٢٧٪ من الآراء)؛ كما وردت اقتراحات من قبيل تشجيع انخراط أولياء الأمور في الحياة المدرسية وتفعيل لجان أولياء الأمور القائمة بحسب النظم والتشريعات المعمول بها حالياً (حوالي ٩٪)، واقتراح البعض تخصيص منصات إلكترونية ليتمكن أولياء الأمور من متابعة أبنائهم في حياتهم المدرسية، وفي ما خصّ التربية على المواطنة بشكل أدق (٢.٦٪).

إنّ الإجابات المفتوحة في هذا الإطار، تسلط الضوء على مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والنهج التي تهدف إلى تعزيز مشاركة أولياء الأمور في تربية أبنائهم على المواطنة. وتعكس هذه المقترحات التزاماً مشتركاً ببناء شراكة قوية بين أولياء الأمور والمدارس والمجتمع، مع معالجة التحديات السياقية الخاصة بكل بيئة.

تتمثل إحدى الأفكار الرئيسية في أهمية إشراك أولياء الأمور بشكل نشط في المشاريع المدرسية والمجتمعية. وقد اقترح عدد من المشاركين تنظيم مبادرات ملموسة، مثل حملات التوعية وورش العمل العملية أو الأيام الوطنية، لتعزيز العلاقة بين أولياء الأمور والمتعلمين ومحيطهم. كما تم اقتراح إنشاء مجالس أولياء الأمور أو أندية متخصصة كوسيلة منظمة لتشجيع المشاركة المستدامة والمنظمة. وأكدت المقترحات أيضاً فكرة التعاون في اتخاذ القرارات، ما يتيح للأهل المشاركة في تخطيط المشاريع التعليمية المتعلقة بالمواطنة وتنفيذها، وبالتالي تعزيز شعورهم بالانتماء إلى المجتمع التعليمي.

كما برزت الحاجة إلى تدريب أولياء الأمور وتوعيتهم ليصبحوا شركاء فاعلين في التربية على المواطنة كموضوع رئيسي آخر. واقترح المشاركون تنظيم ورش عمل ومؤتمرات تعليمية تتناول مواضيع مثل الأخلاقيات الرقمية والمواطنة الفاعلة والتعليم على الاحترام. وشددت المقترحات أيضاً على أهمية التواصل المستمر والمفتوح بين المدارس وأولياء الأمور، مع اقتراح إنشاء منصات رقمية ومجموعات نقاشية واجتماعات رسمية دورية. وستساعد هذه الأدوات في الحفاظ على التبادل المستمر والتفاهم المشترك لدعم الأهداف التعليمية.

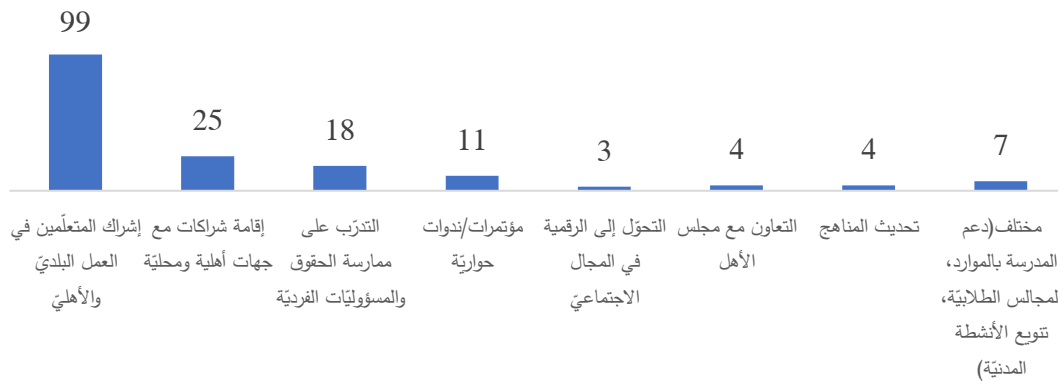
كما تلعب النُّهج الابتكارية أيضاً دوراً مهماً في الردود التي تم جمعها. وقد تم ذكر استخدام التقنيات الرقمية بشكل واسع، مع اقتراحات لإنشاء منصات لمتابعة الأنشطة المدرسية ومشاركة الموارد التعليمية وتعزيز المواطنة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، اقترح البعض إبراز أمثلة ملهمة من خلال تسليط الضوء على إنجازات المتعلمين في مشاريع المواطنة. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تحفز أولياء الأمور على الانخراط بشكل أكبر وتخلق بيئة إيجابية وتنافسية.

ومع ذلك، فقد كشفت الردود أيضاً عن تحديات سياقية ومخاوف تحد من مشاركة أولياء الأمور. وذكر نقص الموارد وتآكل الثقة بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كعقبات رئيسية. كما أشار بعض المشاركين إلى غياب استراتيجيات أو توجيهات واضحة من المدارس أو الحكومات، ما يعقد تنفيذ برامج فعالة.

في الختام، تسلط الردود الضوء على أهمية النهج التعاوني والشامل لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في تعليم المواطنة. ويجب أن تستند هذه المبادرات إلى برامج طويلة الأمد مدعومة بأدوات رقمية واستراتيجيات محددة جيداً. وينبغي التركيز على التعليم العملي والمشاريع المجتمعية مع معالجة التحديات السياقية من خلال تعزيز الدعم المؤسسي وزيادة التوعية المستمرة. على أمل أن تساهم هذه الجهود في خلق تناغم بين أولياء الأمور والمدارس والمجتمعات، ما يعزز بيئة تعليمية شاملة وفعالة.

٢- اقتراحات لتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي لتعزيز التربية على المواطنة

بموضوع التعاون مع المجتمع المحلي لتعزيز التربية على المواطنة، يمكن تلخيص الاقتراحات وتبويبها بحسب تكرارها عبر الرسم البياني التالي (رقم ٨٦):



رسم بياني ٨٦: اقتراحات للتعاون بشكل أكثر فعالية مع المجتمع المحلي لتعزيز التربية على المواطنة (تكرارات)

تتصدّر الاقتراحات في هذا السياق مسألة إشراك المتعلمين في العمل الأهلي والاجتماعي والبلدي (حوالي ٥٢٪ من الآراء)، وهذا يتطلب بالفعل عينة إقامة شراكات أهلية ومحلية متينة لتنفيذ مشاريع مشتركة بين المدرسة والمجتمع المحلي (حوالي ١٣٪ من الآراء)، كما لم يغيب عن بال المديرين التذكير بضرورة تدريب المتعلمين على أهمية ممارسة الحقوق والمسؤوليات الفردية (حوالي ١٠٪ من الآراء).

تطرح الإجابات مجموعة متنوعة من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين المدارس والمجتمعات المحلية في سياق تعزيز التربية على المواطنة. إذ تُبرز النتائج العديد من الاستراتيجيات والنهج العملية لتعزيز هذا التعاون. فمن ناحية أولى، يشير جزء كبير من المشاركين إلى أهمية الشراكة مع السلطات المحلية، بما في ذلك البلديات والجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وتُعتبر هذه الشراكات ضرورية لتنظيم أنشطة مجتمعية مثل حملات التوعية، ومشاريع الخدمة العامة، والفعاليات المحلية التي تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع. والهدف الأساسي من هذه الشراكات هو تعزيز الروابط بين المدارس وبيئتها الاجتماعية، مع غرس القيم المدنية في نفوس المتعلمين.

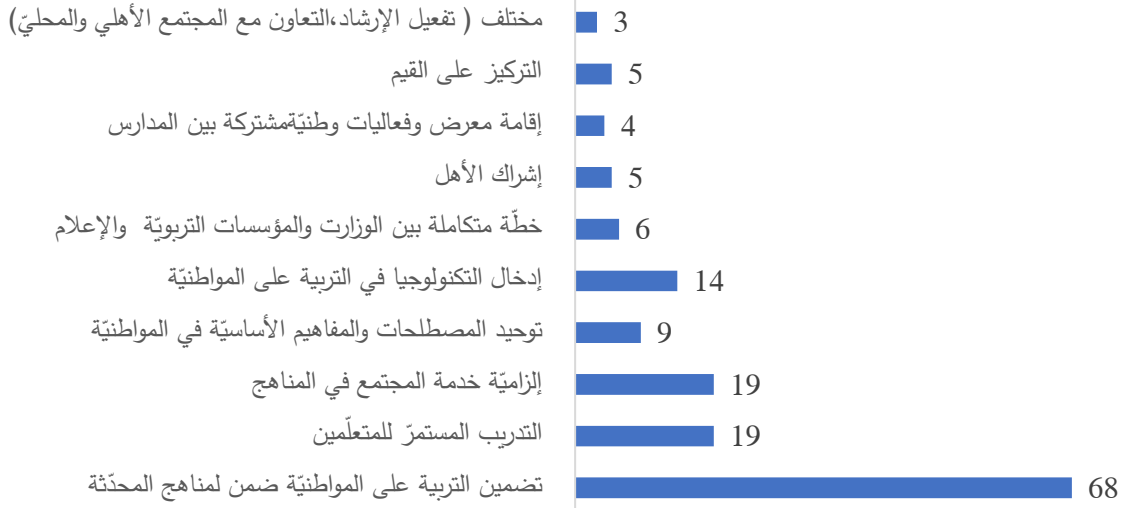
ومن جهة ثانية، يبرز جانب آخر مهم هو المشاركة الفعالة للمتعلمين في المشاريع المحلية، حيث تشمل المبادرات المقترحة حملات بيئية، وزيارات إلى مراكز اجتماعية، وأنشطة تنظيف جماعية. وتوفر هذه الأنشطة للمتعلمين فرصاً ملموسة لتطبيق مبادئ المواطنة مع المساهمة في تنمية مجتمعهم.

علاوة على ذلك، يؤكد العديد من الردود الحاجة إلى إنشاء أنشطة ومشاريع مشتركة تجمع بين المتعلمين والمعلمين وأعضاء المجتمع. وتشمل هذه المبادرات حملات صحية، ومشاريع بيئية، وورش عمل تدريبية تهدف جميعها إلى تعزيز التفاعل بين مختلف الفئات الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، توصي بعض المقترحات بتعزيز البرامج التعليمية من خلال دمج المزيد من المحتوى المتعلق بالمواطنة في المناهج الدراسية. وقد تشمل هذه المبادرات ورش عمل تطبيقية، وأنشطة ميدانية، ودروساً تركز على المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

كما تؤكد الردود الدور الحيوي للسلطات المحلية في هذه العملية. ويُعتبر الدعم المتزايد من السلطات المحلية، خصوصاً فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الموارد وتنسيق المبادرات، أمراً أساسياً لنجاح هذه الشراكات. أخيراً، تتكرر فكرة تطوير مشاريع مشتركة ومستدامة تشمل القادة المحليين والخبراء، ما يبرز أهمية الحلول طويلة الأمد لتعزيز المواطنة.

في الختام، تكشف النتائج عن اهتمام كبير بالنهج التعاونية والعملية في مجال التربية على المواطنة. كما تؤكد الحاجة إلى تكييف المبادرات مع الاحتياجات والأولويات الخاصة بكل مجتمع محلي، مع ضمان مشاركة فعالة من السلطات المحلية لتحقيق أفضل تأثير ممكن.

٣- التوصيات المقترحة من قبل المديرين لتحسين السياسات التربوية المركزية لدعم التربية على المواطنة
بالنسبة إلى التوصيات التي يقترحها المديرون لتحسين السياسات التربوية المركزية لدعم تطبيق التربية على المواطنة في المدارس بشكل أفضل، أهم التوصيات ندرجها في الرسم البياني التالي القائم على فرز الاقتراحات وتبويبها بحسب تكرار ورودها في الإجابات (رسم بياني رقم ٨٧):



رسم بياني ٨٧: اقتراحات لتحسين السياسات التربوية المركزية لدعم التربية على المواطنة في المدارس (تكرارات)

أهم توصية يقترحها المديرون في هذا الصدد تُبرز ضرورة إدراج التربية على المواطنة ضمن المناهج الدراسية المحدّثة (حوالي ٣٦٪ من الآراء)، واستكمالاً لذلك يشير المديرون إلى ضرورة تفعيل التدريب المستمر للمعلّمين (حوالي ١٠٪ من الآراء)، وبالإضافة إلى مسائل أخرى أقلّ تواتراً قد سبقت الإشارة إليها في معرض الإجابات السابقة، كاعتماد التكنولوجيا في التربية على المواطنة (حوالي ٨٪ من الآراء)، وضبط المفاهيم والمعارف المرتبطة بالتربية على المواطنة (٥٪ من الآراء)، وسائر المواضيع ذات الصلة (التعاون مع المجتمع المحلي، إشراك أولياء الأمور، التركيز على القيم...)

إنّ هذه الإجابات تسلّط الضوء على مجموعة متنوعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين السياسات التعليمية المركزية لدعم التربية على المواطنة في المدارس. فتركّز غالبية الاقتراحات على أهمية دمج المواطنة في المناهج الدراسية بشكل إلزامي ومنظم. ويُفترَح تصميم وحدات دراسية محدّدة تتضمّن أنشطة عملية ومشاريع واقعية تتيح للمتعلمين تطبيق مبادئ المواطنة في حياتهم اليومية. كما شدّد العديد من المساهمات على ضرورة تنظيم تدريب مستمرّ للمعلّمين، بحيث يتمّ تزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة لنقل مفاهيم المواطنة بطرق تفاعلية ومبتكرة.

علاوة على ذلك، تلعب المشاريع القائمة على المجتمع المحلي دوراً مركزياً في هذه التوصيات. إذ تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز التعلّم التجريبيّ من خلال أنشطة مثل الخدمة المجتمعية، وورش العمل التعاونية مع المنظّمات المحلية، أو الزيارات التعليمية. ومن شأن هذه المشاريع أن تشجّع المتعلّمين على فهم مسؤولياتهم وتطبيقها كمواطنين فاعلين. وبالتوازي، يُعتبر تحديث المناهج الدراسية أمراً بالغ الأهمية بحسب العديد من المشاركين، بحيث يجب أن يتضمّن هذا التحديث محتوى يركّز على التفكير النقديّ والإبداع والمهارات العملية، بالإضافة إلى دمج التطوّرات التكنولوجية والأدوات الرقمية لتحسين الكفاءة التعليمية.

وتشير بعض الاقتراحات أيضاً إلى أهمية الأساليب المبتكرة، مثل التعلّم التفاعليّ القائم على المحاكاة أو المناظرات، لجعل التربية على المواطنة أكثر وضوحاً وجاذبية. وبالمثل، يُوصى بدمج مفاهيم المواطنة في

موادّ دراسيّة مختلفة (مثل التاريخ والعلوم الاجتماعيّة والإعلام) لتسليط الضوء على الطبيعة الشموليّة لهذه القيم. كما شدّد بعض المشاركين على أهميّة استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل المنصات أو التطبيقات التعليميّة، لتعزيز التربية على المواطنة.

ومع ذلك، فقد تمّ التطرق إلى التحدّيات أيضًا، إذ أشار البعض إلى غياب التماسك والرؤية المركزيّة في السياسات التعليميّة، ما يُعيق التنفيذ المنهجيّ للمبادرات. وتُعتبر الفوارق الثقافيّة والمناطقية عائقًا رئيسيًا آخر، ما يستدعي اتّباع نهج شامل يضمن تكافؤ الفرص التعليميّة. بالإضافة إلى ذلك، يمثّل نقص الموارد الماليّة والتربويّة والبشريّة في المدارس عائقًا أمام تحقيق هذه الاقتراحات.

لتجاوز هذه العقبات، يُوصى بمواءمة السياسات التعليميّة مع أهداف وطنيّة واضحة، مدعومة بمبادرات حكوميّة متماسكة. ويُعتبر تعزيز التعاون بين المدارس والمعلّمين وأولياء الأمور والمجتمعات المحليّة والمنظّمات غير الحكوميّة، أمرًا ضروريًا لضمان نجاح هذه المبادرات. وأخيرًا، يجب وضع آليات التقويم والرصد لقياس تأثير الإجراءات المتّخذة وإجراء تعديلات على السياسات بناءً على النتائج الملاحظة.

باختصار، تؤكّد الردود والإجابات المتنوّعة الحاجة الملحة لجعل التربية على المواطنة أولويّة وطنيّة من خلال جعلها ملموسة ووثائقية ومتكيفة مع الاحتياجات الحاليّة. طبعًا سيتطلّب ذلك تجديد المناهج، وتعزيز تدريب المعلّمين، وتعبئة الموارد، وتعزيز التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنيّة لبناء مجتمع أكثر وعيًا بحقوقه ومسؤوليّاته.

IX. خلاصة

■ من الاتّجاهات والقضايا الناشئة التي ينبغي تضمينها في مناهج التربية المدنيّة، تنصّد مسألة العدالة الاجتماعيّة قائمة المواضيع الواجب إدراجها في مناهج التربية على المواطنة، أمّا المسائل المرتبطة بالمواطنة الرقمية، وأهداف التنمية المستدامة والمواطنة العالميّة، فتأتي في ترتيب لاحق. وفي التحدّيات التي يواجهها المديرون في تطبيق التربية على المواطنة تطرح مسألة قيود المنهج الدراسي ونقص الموارد والمواضيع الحساسة وصعوبة إيجاد شراكات لتنفيذ مشاريع تعاونيّة، وبدرجة أقلّ عدم اهتمام المتعلّمين وعدم استعداد المعلّمين، وذلك يفهم إلى حدّ كبير في ضوء الأوضاع الراهنة، سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

■ لتعزيز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة بشكل أفضل، يقترح المديرون إشراك أولياء الأمور في المشاريع الاجتماعيّة والتطوّعية تخطيطًا وتنفيذًا، كما تفعيل التواصل معهم بالقنوات كافّة وخصوصًا عن طريق الاجتماعات الدوريّة المنتظمة، هذا بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل وتدريبات للأهالي بمواضيع التربية على المواطنة وتوعيتهم بشكل عامّ عبر وسائل تربويّة متنوّعة، وتشجيع انخراط أولياء الأمور في الحياة المدرسيّة. ولتفعيل التعاون مع المجتمع المحليّ لتعزيز التربية على المواطنة، يقتضي إشراك المتعلّمين في العمل الأهليّ والاجتماعيّ والبلديّ، وإقامة شراكات أهليّة ومحليّة متينة لتنفيذ مشاريع مشتركة بين المدرسة والمجتمع، كما تدريب المتعلّمين على أهميّة ممارسة الحقوق والمسؤوليّات الفرديّة.

■ من التوصيات لتحسين السياسات التربوية المركزية لدعم تطبيق التربية على المواطنة في المدارس بشكل أفضل، تبرز فكرة إدراج التربية على المواطنة ضمن المناهج الدراسية المحدثة، مع ضرورة تفعيل التدريب المستمر للمعلمين، بالإضافة إلى المطالبة بإلزامية اعتماد مشاريع خدمة المجتمع.

■ إن الصورة العامة التي رسمت بإسهام المديرين في الإجابة عن الاستبيان تبرز مواطن قوة يجدر استثمارها؛ أهمّ هذه النقاط : الأهمية التي يوليها المديرون للتربية على المواطنة، والنظرة العملية لهذه التربية من حيث إعلاء البعد التطبيقي فيها على الشقّ النظري والمعرفي، وهم بذلك يلاقون مفهوم المقاربة بالكفايات، أحد مرتكزات التطوير التربوي في المناهج العتيدة. كما يتبين جلياً لدى المديرين رؤيتهم في اعتبار التربية على المواطنة فعلاً تشاركياً وتعاونياً سواء ضمن مكونات الجماعة المدرسية، أم في علاقة المدرسة مع محيطها الديموغرافي والاجتماعي والمدني. كما يتمسك المديرون بفكرة ربط التربية على المواطنة كمادة من ضمن المنهج الدراسي وإن يوقفوا البعد المستعرض في التربية على المواطنة بتقاطعها مع سائر المواد، وضرورة إيلاء المشاريع والتشاركية والاختبارات المدنية والأهلية والتعاونية ومشاريع خدمة المجتمع المكانة اللازمة ضمن النظام التعليمي.

■ بالمقابل، ثمة نقاط ظلّ في إجابات المديرين من المفيد تفحصها بشيء من التعمّق. أولى هذه النقاط مسألة التدريب والتنمية المهنية، إذ يرد في إجابات المديرين وفي أكثر من مكان ضرورة تأمين التدريب المتواتر للمعلمين لتحقيق التنمية المهنية وتطوير أدائهم الذي سينعكس إيجاباً على التربية على المواطنة، وكذلك الأمر بالنسبة لأولياء الأمور، حيث يقترح المديرون دورات توعية وورش عمل لتؤمّن انخراطهم ومشاركتهم في المشاريع المدنية بشكل أفضل، كما يقترح المديرون برامج تدريب للمتعلمين على الحقوق والواجبات والمسؤوليات المدنية... وهذا كلّ جيّد وفي محله؛ لكن، ماذا عن التنمية المهنية للمديرين أنفسهم؟ ألا يشعر المديرون بحاجتهم إلى تطوير كفاياتهم القيادية والإدارية والأكاديمية بما يحقّق انخراطاً أفضل لمختلف مكونات الجماعة المدرسية في مشاريع التربية على المواطنة؟ النقطة الثانية تتصل بالأساليب أو الاستراتيجيات الفعّالة لتحقيق التربية على المواطنة؛ صحيح أنّ المديرين يبدون تفضيلاً للاستراتيجيات التشاركية والتفاعلية كالتقاشات والحوارات والأنشطة التعاونية، إلّا أنّ ثمة مسألة في غاية الأهمية لتزخيم التربية على المواطنة تتعلق باعتبار المؤسسة التعليمية بمثابة **وطن مصغّر** يجري من خلال التفاعلات الاجتماعية فيها، تمثّل ونمذجة جميع المفاهيم والممارسات والقيم ذات الارتباط العضوي بالملح الوطني للمتعلمين بأبعاده المواطنة كافة، بدءاً ببعد الانتماء، مروراً بمنظومة الحقوق والواجبات والمشاركة الاجتماعية، والمساءلة والمحاسبة واحترام البيئة والتنمية المستدامة والمواطنة الرقمية والانفتاح الإنساني... فالمدرسة هي مكان خطير لبناء الاوطان ! وعليه يغدو أكثر من ملحّ النظر إلى المؤسسة التعليمية بوصفها منجم المواطنة. إنّ الإضاءة على هذا البعد في صياغة الحياة المدرسية بما تتضمنه من مناخ مدرسي إيجابي وترسيخ للقيم الاجتماعية، من عدالة وتكافؤ فرص ومساواة أمام النظام العام وتضامن في ما بين مكونات الجماعة المدرسية ... يجعل من مديري المدارس منشغلين بموجب مواءمة مفردات الواقع المدرسي بمقتضيات الأبعاد المواطنة كافة، إذ إنّ المتعلمين يتعلمون عبر المنهج الخفي نسبة عالية من المكتسبات ذات الطبيعة الميولية والمهارية، من مجمل تحصيلهم الكلي في النظام التعليمي! هذا الطرح يحيل مسألة التربية على المواطنة إلى فضاءات أكثر عمقاً واتساعاً وامتداداً وشمولاً، إذ يتطلّب من القائمين على الحياة المدرسية (الفريق القيادي في المدرسة مع سائر المعنيين) حرصاً وسهراً دائمين

على الاقتراب من الأنموذج المواطني المرغوب سواء تنظيمياً أو تنفيذياً أو أكاديمياً أو إدارياً أو قيمياً... وذلك يُحمّل المسؤولين المباشرين عن الجماعة المدرسية عبء غرس الأصالة المواطنية وشرفها، من خلال مفردات الحياة المدرسية اليومية، من دون أن نغفل ما للسلطات السياسية والإدارية والاجتماعية العليا وسائر الهيئات المجتمعية من دور مهم في ترخيم هذه النمذجة أو بخسها. فالمدير والحال هذه يصبح الشرطي والمشرّع والقاضي والمدافع والمُصالح وصاحب القرار ورمز السلطة والعدالة والقيم... ومن هنا تُثار مسألة النمط القيادي أو الأسلوب الإداري المتبع من قبل هيئة القيادة المدرسية أو الإدارية في المؤسسة التعليمية، سواء أكانت توجيهية أو إقناعية أو تشاركية أو تفويضية أو خدمية أو واقفية أو تحويلية... وتأثير ذلك في تمثّل الأبعاد المواطنية، وهذا ما لم يتطرق إليه الاستبيان.

■ يبقى أن نشير أخيراً إلى متغير الخلفية الأكاديمية أو المهنية للمديرين وإمكان البحث عن علاقات بين المتغيرات في ضوء ذلك. فكما هو معلوم معظم المديرين في القطاع العام خلفيتهم أكاديمية، كونهم على الأغلب معلمين أو أستاذة عهد إليهم لاعتبارات ومعايير متنوعة بالمسؤولية الإدارية و/أو القيادية، بينما في القطاع الخاص، فالمدير يمكن أن تكون خلفيته أكاديمية أو مانجمائية، وهذا يمكن أن يشكل فرصة للمزيد من التقصي والبحث في دور المدير لترسيخ الثقافة المواطنية في المجتمعات المدرسية في ضوء متغير كهذا.

■ في جميع الاحوال، يمكن أن تشكل هذه الملاحظات حافزاً للتفكير الجدي لمن يتولون كتابة المناهج في التربية على المواطنية، لكي ينكبوا على اقتراح مقررات تدريبية للمديرين وسائر المعنيين بالتربية على المواطنية، انطلاقاً من المعطيات والأفكار التي توفرها هذه الدراسة ضمن حدود الأهداف المرسومة لها.

الفصل السابع: نتائج استبيان أولياء الأمور

I. وصف العينة

تتكوّن عينة الاستبيان من ٢,٨٩٧ مستجيبًا. وفيما يلي نظرة عامّة شاملة على خصائصها:

❖ **التوزّع بحسب الجنس:** العينة تتكون بشكل رئيسي من الإناث، حيث يوجد ٢,١٤٤ انثى (٧٤,٠٪) و٧٥٣ ذكراً (٢٦,٠٪)

❖ **التوزّع بحسب العمر:** الغالبية العظمى من المستجيبين تتراوح أعمارهم بين ٤١-٥٠ عامًا، حيث يتكوّنون من ١,٦٧٨ فردًا (٥٧,٩٪). أمّا الذين تقلّ أعمارهم عن ٤٠ عامًا فيمثّلون ٥٨٤ مستجيبًا (٢٠,٢٪)، في حين أنّ ٦١٨ مستجيبًا (٢١,٣٪) تتراوح أعمارهم بين ٥١-٦٣، ١٧ مستجيبًا فقط (٠,٦٪) تتجاوز أعمارهم ٦٤ عامًا.

❖ **التوزّع بحسب مستوى التعليم:** يختلف التحصيل التعليمي للمستجيبين بشكل كبير، حيث لم يكمل ٦٣٤ فردًا (٢١,٩٪) التعليم الثانوي، و٦٢٣ (٢١,٥٪) يحملون شهادة الثانوية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك ٢٨٠ مستجيبًا (٩,٧٪) دبلومًا فنيًا، بينما يمتلك ٢٥٧ (٨,٩٪) شهادة فنية. ويمثّل الحاصلون على درجة البكالوريوس ٥٢٦ مستجيبًا (١٨,٢٪)، و٤٣٥ (١٥,٠٪) يحملون درجة الماجستير. وأخيرًا، حصل ١٤٢ فردًا (٤,٩٪) على درجة الدكتوراه.

❖ **التوزّع بحسب محل الإقامة:** يتوزّع المستجيبون عبر مناطق مختلفة، حيث يقيم أكبر عدد في جبل لبنان (١,٠٠٢ مستجيب، ٣٤,٦٪). تشمل المناطق الأخرى المنطقة الأوسع لجبل لبنان (٦٣٠ مستجيبًا، ٢١,٧٪)، بيروت (٢٣٩ مستجيبًا، ٨,٢٪)، ولبنان الشمالي (٢٨٣ مستجيبًا، ٩,٨٪). تأتي التمثيلات الأصغر من البقاع (٣٢٤ مستجيبًا، ١١,٢٪)، ولبنان الجنوبي (٢٤٨ مستجيبًا، ٨,٦٪)، والنبطية (١١٩ مستجيبًا، ٤,١٪)، وعكار (٥٢ مستجيبًا، ١,٨٪).

❖ **عدد الأولاد المسجلين في المدرسة:** لدى معظم المستجيبين ولد واحد مسجل في المدرسة (١,١٤٤ مستجيبًا، ٣٩,٥٪)، يليهم أولئك الذين لديهم طفلان (٩٧٧ مستجيبًا، ٣٣,٧٪). بالإضافة إلى ذلك، لدى ٥٢٦ مستجيبًا (١٨,٢٪) ثلاثة أولاد، بينما لدى ٢٥٠ (٨,٦٪) أربعة أولاد أو أكثر.

❖ **نوع المدرسة المسجل فيها:** الغالبية العظمى من المستجيبين لديهم أولاد مسجلون في مدارس خاصة (٢,١٧٧ مستجيبًا، ٧٥,١٪)، مقارنة بـ ٤٨٤ مستجيبًا (١٦,٧٪) في المدارس الرسمية. نسبة صغيرة (٢٣٦ مستجيبًا، ٨,١٪) أفادت بأنّ لديهم أولادًا في كلا النوعين من المدارس.

❖ **مستوى الصف الدراسي للأولاد:** الغالبية العظمى من أولاد العينة في الصف الأول الثانوي (١٦٠٧ مستجيبًا، ٥٥,٥٪). وتشمل المستويات الأخرى ٤٧٦ مستجيبًا (١٦,٤٪) في الصف الثالث الثانوي - فرع الاجتماع والاقتصاد، ٣١٠ (١٠,٧٪) في الصف الثالث الثانوي - العلوم العامة، و ٤٧٦ (١٦,٤٪) في الصف الثالث الثانوي - الإنسانيات .

تسلط هذه الدراسة الضوء على الخصائص الديموغرافية المتنوعة للمستجيبين، ما يوفّر رؤية قيمة حول خلفياتهم وسياقاتهم التعليمية .

II. تصوّرات أولياء الأمور واقتراحاتهم لتعزيز المشاركة والانخراط

١. تعريفات أولياء الأمور للمواطنة الفاعلة

استنادًا إلى نتائج الاستبيان حول كيفية تعريف أولياء الأمور للمواطنة الفاعلة، ظهرت مواضيع رئيسية عدّة. تعكس البيانات تكرار ونسب التعريفات المختلفة المقدمة من قبل المستجيبين. فالتعريف الأكثر شيوعًا بين أولياء الأمور هو "المساواة والعدالة الاجتماعية"، حيث يدعم ٦٩,٠٪ من المستجيبين هذا الرأي، يليها في المرتبة الثانية قبول واحترام التنوّع بنسبة ٥٨,١٪، ما يبرز أهمية الشمولية. أمّا المسؤولية الاجتماعية فتحتلّ مرتبة مهمّة، حيث يعترف ٤٣,٩٪ من أولياء الأمور بأهميتها. أمّا الحرية فاحتلت المرتبة الأدنى بين الخيارات الأربعة، حيث اعترف ٣١,٨٪ فقط أولياء الأمور بأهميتها.

بشكل عامّ، تشير هذه النتائج إلى أنّ أولياء الأمور يعرفون بشكل أساسي المواطنة النشطة من خلال عدسات المساواة والعدالة الاجتماعية ودعم المجتمع، ما يعكس التزامًا قويًا بتعزيز مجتمع عادل وشامل.

٢. الانخراط المدني لأولياء الأمور وأثره

يكشف تحليل الانخراط المدني بين أولياء الأمور عن طيف من المشاركة، موضّحًا مدى انخراطهم في الأنشطة والاجتماعية. وتوفّر النتائج رؤية قيمة حول توزيع مستويات الانخراط داخل أفراد العينة المستجيبين:

يشكّل المنخرطون قليلًا (٤٧,٢٪) أي تقريبًا نصف المستجيبين، ما يشير إلى أنّ الأغلبية تشارك بمستوى ضئيل أو متقطع، رغم وجود مستوى معيّن من الوعي والمشاركة، إلّا أنّ هؤلاء أولياء الأمور لا يعطون الأولوية أو يشاركون بانتظام في الأنشطة المدنية.

أمّا المنخرطون بشكل معتدل (٢٥,٢٪) فيشكلون ربع العينة، ما يشير إلى التزام معقول بالمسؤوليات المدنية. تظهر هذه المجموعة إمكانيات كبرى لتطوير القيادة أو المشاركة النشطة داخل مجتمعاتهم.

أمّا غير المنخرطين على الإطلاق فيشكلون (١٤,٨٪) من العينة، ما يبرز بعض الحواجز المحتملة، مثل نقص الوصول إلى الموارد، والوعي، أو الاهتمام بالواجبات المدنية.

والمنخرطون جدًّا يشكلون (٣,٠٪) فقط من العينة، إذ وصفوا أنفسهم بأنّهم منخرطون بشكل كبير، ما يشير إلى أنّ الانخراط العميق والمساهمة المستمرة في الحياة المدنية هي نادرة نسبيًا. قد يتطلّب تشجيع هذا النوع من الانخراط جهودًا مستهدفة لإظهار قيمة المشاركة المستمرة وتأثيرها.

تشير النتائج إلى أنه بالرغم من رجحان مستويات الانخراط المعتدلة والمنخفضة، إلا أنّ ثمة مجالاً كبيراً لتحسين المشاركة المدنية. يمكن أن تؤثر البرامج التي تهدف إلى إلهام الحماس المدني، وتثقيف أولياء الأمور حول فوائد المشاركة النشطة، وإزالة الحواجز أمام الانخراط بشكل إيجابي على مشهد المشاركة الأبوية.

III. الارتباط بين المتغيرات الديمغرافية والقيم المدنية

تستعرض هذه الفقرة العلاقات بين العوامل الديموغرافية (الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمنطقة، ونوع المدرسة) والقيم المدنية التي تعتبر أساسية ولكن يصعب تطبيقها في الحياة اليومية.

- **على مستوى الجنس:** حدّد كلّ من الذكور والإناث أنّ المساواة والعدالة الاجتماعية هي القيمة المدنية الأكثر تحدياً في التطبيق، مع صعوبة أعلى تمّ الإبلاغ عنها بين الإناث. وأظهر الذكور اهتماماً أكبر بقبول التنوّع واحترامه، ما يشير إلى اختلافات جندرية في أولوية بعض القيم المدنية.
- **على مستوى العمر:** أفادت مجموعة العمر ٤١-٥٠ بأعلى صعوبة في المساواة والعدالة الاجتماعية، ما يعكس التحديات التي قد تنشأ في سياقاتهم الاجتماعية أو المهنية. وأبلغ المستجيبون الذين تزيد أعمارهم عن ٦٤ عن صعوبة أقلّ في القيم المدنية، ربّما بسبب وجهات نظر جيلية أو انخفاض الانخراط في التحديات الاجتماعية.
- **على مستوى مستوى التعليم:** ارتبطت مستويات التعليم الأعلى بزيادة الصعوبة في تطبيق المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث واجه حاملو درجات الماجستير أكبر التحديات عبر جميع القيم. وتشير هذه الاتجاهات إلى أنّ التعليم المتقدّم يزيد الوعي بالقضايا النظامية، ما يجعل حلّها يبدو أكثر تعقيداً.

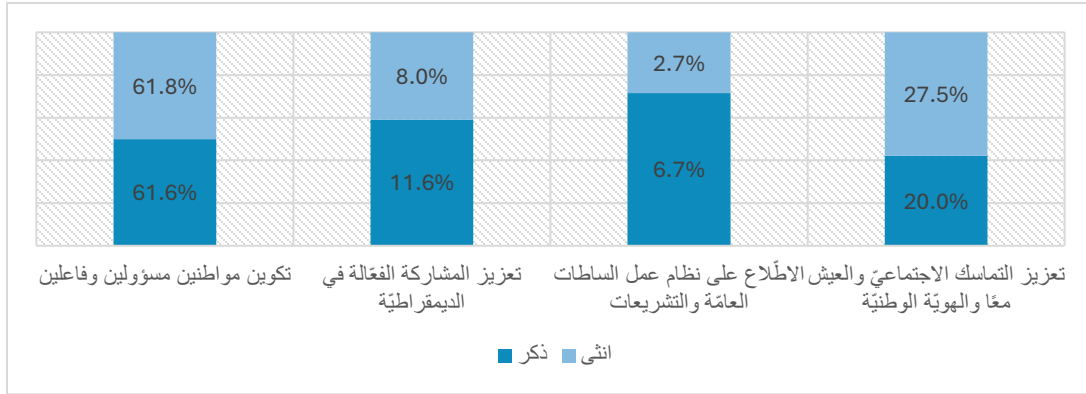
بالنتيجة، شكّلت المساواة والعدالة الاجتماعية أكبر تحدّي عبر جميع الفئات الديموغرافية، مع اختلافات تعتمد على الجنس، والعمر، والتعليم. ويمكن أن تعالج المبادرات التعليمية المخصّصة هذه التحديات، وتعزّز الفهم الأفضل والتطبيق العملي للقيم المدنية.

١. الهدف الأساسي من التربية على المواطنة حسب آراء أولياء الأمور

أ. على مستوى الجنس:

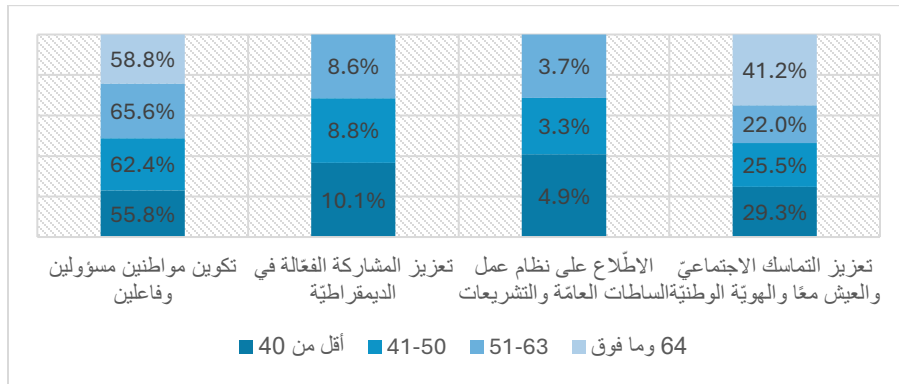
بالنسبة لتشكيل مواطنين مسؤولين ونشطين، اتّفق كلّ من الذكور (٦١,٦٪) والإناث (٦١,٨٪) بشدّة على أنّ الهدف الأساسي من التربية على المواطنة هو تشكيل مواطنين مسؤولين ونشطين، ما يدلّ على أولوية مشتركة. بالنسبة لتعزيز المشاركة الفعّالة في الديمقراطية، كانت النسبة الأعلى من الذكور (١١,٦٪) تعطي الأولوية لهذا الهدف مقارنة بالإناث (٨,٠٪)، ما يعكس تركيزاً أكبر على الانخراط الديمقراطي بين المستجيبين الذكور. بالنسبة لفهم السلطات العامّة والتشريعات، أظهر الذكور (٦,٧٪) تفضيلاً أقوى لهذا الهدف مقارنة بالإناث (٢,٧٪)، ما يشير إلى اختلافات في مستويات الاهتمام بالجوانب الهيكلية للتربية على المواطنة. أمّا بالنسبة لتعزيز التماسك الاجتماعي والهويّة الوطنية، فقد أعطت الإناث (٢٧,٥٪) أولوية أكبر بكثير لهذا الأمر مقارنة بالذكور (٢٠,٠٪)، ما يشير إلى أنّ النساء يثمنن الهويّة الجماعية والوحدة.

بالنتيجة، فعلى الرغم من إعطاء كلا الجنسين الأولوية لتشكيل مواطنين مسؤولين، تُبرز الاختلافات في التركيز على الانخراط الديمقراطي والتماسك الاجتماعي الحاجة إلى نهج حساس للجنس في التربية على المواطنة. ويمكن أن تركز البرامج على معالجة هذه الاختلافات لتعزيز الصلة والتأثير.



رسم بياني ٨٨: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب الجنس

ب. على مستوى العمر

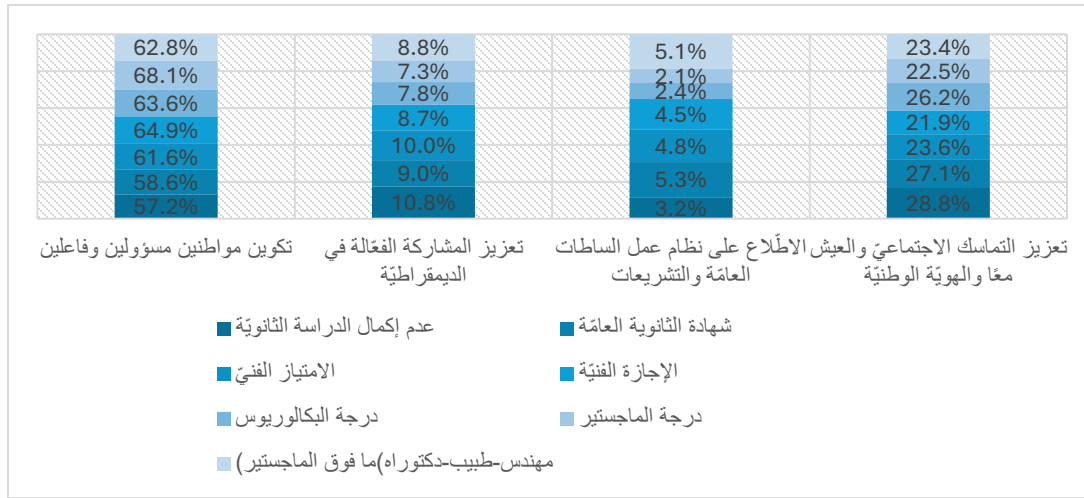


رسم بياني ٨٩: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب الفئة العمرية

مال المستجيبون الأكبر سناً إلى إعطاء الأولوية لتشكيل مواطنين مسؤولين أكثر من الأصغر سناً. كما تم تأكيد التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية أكثر من قبل الفئة العمرية الأكبر.

بالتالي، هناك اختلافات كبيرة في كيفية إدراك مجموعات العمر المختلفة لأهداف التربية على المواطنة. وعليه، يجب أن تأخذ البرامج هذه الاختلافات في الاعتبار، مع التركيز على الانخراط الديمقراطي للجماهير الأصغر سناً والتماسك الاجتماعي للفئات العمرية الأكبر.

ت. حسب مستوى التعليم



رسم بياني ٩٠: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب المستوى التعليمي

ارتبطت مستويات التعليم الأعلى بتركيز أقوى على تشكيل مواطنين مسؤولين. بينما يبدو أن التماسك الاجتماعي أقل أولوية بين ذوي التعليم العالي، ما يعكس تحولاً نحو وجهات نظر نظامية أو فردية.

تشير العلاقة بين التعليم وأهداف التربية على المواطنة إلى أن المحتوى المخصص يمكن أن يلبي توقعات مستويات التعليم المختلفة بشكل أفضل. قد تشمل برامج أولياء الأمور ذوي التعليم العالي رؤية نظامية أكثر، بينما يمكن أن تركز الفئة الأقل تعليمًا على الهوية الجماعية.

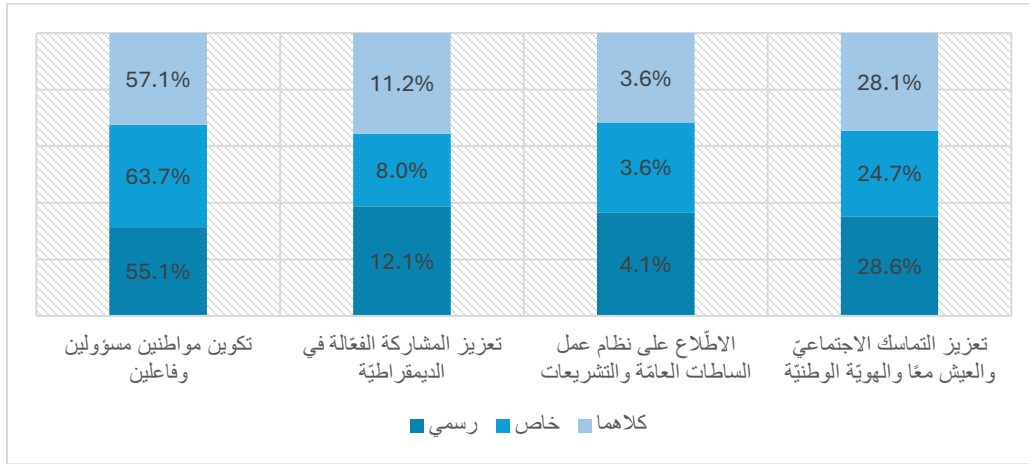
ث. على مستوى المنطقة:

بيّنت النتائج أهدافاً موحدة عبر المناطق، إذ ظلّ "تشكيل مواطنين مسؤولين ونشطين" هو الهدف الأكثر أهمية (٦١,٧٪). فيما بقيت نسبة الدعم "للمشاركة الديمقراطية وفهم الأنظمة العامة" منخفضة باستمرار.

كما بينت النتائج اختلافات إقليمية طفيفة على صعيد "التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية" (٢٢,٦٪ و ٢٩,٦٪) لكنها تفتقر إلى الأهمية الإحصائية.

بالتالي، فالاختلافات الإقليمية في أهداف التربية على المواطنة طفيفة. وعليه، يجب أن تحافظ البرامج على تركيز موحّد على تعزيز المواطنة المسؤولة مع تقديم مبادرات مخصصة إقليمياً لتعزيز التماسك الاجتماعي.

ج. حسب نوع المدرسة:



رسم بياني ٩١: آراء أولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية المدنية حسب نوع المدرسة

يولي أولياء الأمور من متعلمي المدارس الخاصة أهمية أكبر لتشكيل مواطنين مسؤولين مقارنة بمتعلمي المدارس الرسمية، حيث يتم فيها تأكيد التماسك الاجتماعي بشكل أقوى، ما يعكس الأهداف المجتمعية. وبالنسبة، يؤثر نوع المدرسة على أولويات أولياء الأمور في التربية على المواطنة. ويمكن أن تركز برامج المدارس الرسمية على تعزيز الهوية الجماعية، بينما قد تركز المبادرات في المدارس الخاصة على المسؤولية الفردية.

٢. التقاطع بين العوامل الديموغرافية المختلفة ومجالات التركيز في التربية على المواطنة

يعتبر مستوى القيم الديمقراطية الأكثر تأكيداً في كلا الجنسين، مع نسبة أعلى بين الإناث (٦٤,٤٪)؛

أما مستوى المسؤولية الاجتماعية، فهو يظهر أيضاً دعماً كبيراً، خاصة لدى المستجيبات الإناث (٥٦,٤٪)؛

أما على مستوى الفئات العمرية، تظلّ القيم الديمقراطية محور تركيز قويّ عبر جميع الفئات العمرية، مع أعلى تأكيد من قبل المستجيبين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٤ عاماً (٧٦,٥٪). ويظهر المستجيبون الأصغر سناً (تحت ٤٠ سنة) تركيزاً متوازناً على المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المدنية.

أما على مستويات التعليم، فتتأكد القيم الديمقراطية باستمرار عبر جميع مستويات التعليم، مع أعلى النسب بين الحاصلين على درجات الماجستير (٦٦,٠٪). وتزداد المسؤولية الاجتماعية مع التعليم العالي، خاصة بين الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه.

أما على مستوى الاتجاهات الإقليمية والمدرسية، تؤكد القيم الديمقراطية بشدة في جميع المحافظات، حيث تظهر بيروت أعلى نسبة (٦٨,٢٪). كما أنّ المسؤولية الاجتماعية مهمة في جميع المناطق، خاصة في المحافظات الجنوبية. وتُظهر المدارس الخاصة أعلى انخراط في القيم الديمقراطية (٦٣,٨٪) والمسؤولية الاجتماعية (٥٦,٢٪).

كما يشير التحليل إلى أنّ أولياء الأمور يعطون الأولوية للقيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية كمجالات رئيسية للتربية على المواطنة عبر مختلف الديموغرافيات. ويعكس هذا التركيز رغبة جماعية في غرس القيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية في الأجيال القادمة.

٣. التقاطع بين العوامل الديموغرافية المختلفة وبقاء أولياء الأمور على اطلاع حول القضايا المدنية

بالنسبة لوسائل التواصل الاجتماعي، يعتمد كلا الجنسين بشكل أساسي على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات، مع تفضيل ملحوظ بين المستجيبات الإناث.

بالنسبة لأخبار التلفزيون، تعتبر أخبار التلفزيون أيضاً مصدراً مهماً، خاصة بالنسبة للمستجيبين الذكور، كما يظهر الأكبر سناً منهم (٦٤ وما فوق) اعتماداً أكبر على أخبار التلفزيون مقارنة بالفئات العمرية الأصغر.

على مستوى الفئات العمرية، تظلّ وسائل التواصل الاجتماعي المصدر السائد عبر جميع الفئات العمرية، ولكن استخدامها أخفض قليلاً بين المجموعة الأكبر سناً.

أما على مستويات التعليم، فترتبط المستويات العليا بزيادة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات. وتظلّ استخدامات أخبار التلفزيون متسقة إلى حدّ كبير عبر مستويات التعليم المختلفة، مع زيادة طفيفة بين ذوي التعليم العالي.

ويكشف التحليل أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي المصدر الأكثر شعبية للبقاء على اطلاع حول القضايا المدنية عبر جميع العوامل الديموغرافية. وفي حين تظلّ أخبار التلفزيون مهمة، خاصة بالنسبة للمستجيبين الأكبر سناً، ترجح وسائل التواصل الاجتماعي بين الأفراد الأصغر سناً والأكثر تعليماً.

IV. تأثير أولياء الأمور في التربية على المواطنة والمشاركة المدنية

١. تأثير أولياء الأمور على التربية على المواطنة والانخراط المدني

تبين إجابات أولياء الأمور حول الأنشطة التي شجّعوا أطفالهم على المشاركة فيها، عن رؤى رئيسية حول تفضيلاتهم وأولوياتهم :

- التطوّع (٢٩,٨٪)، حيث شكّل أكثر الأنشطة التي يتمّ تشجيعها، ما يعكس التركيز القويّ لأولياء الأمور على الخدمة المجتمعية كوسيلة لتعزيز شعور المسؤولية والتعاطف بين الشباب.
- أما مشاريع الخدمة المجتمعية (٢٦,٧٪)، فتقارب هذه النشاطات التطوّع، ما يظهر القيمة التي يوليها أولياء الأمور للانخراط العمليّ والمساهمات في رفاة المجتمع.
- بالنسبة للمجالس الطلابية (١٦,٤٪) ومنظمات الشباب المدنية (١٦,٨٪)، تشير مستويات التشجيع المعتدلة لهذه الأنشطة المنظمة إلى أنّ أولياء الأمور يعترفون بقيمة القيادة والجهود المنظمة، ولكنها أقلّ أولوية مقارنة بالأنشطة الخدمة المباشرة.

■ أما الحملات عبر الإنترنت (٥٠٪)، فكانت المشاركة في الحملات المدنية الرقمية الأقل تشجيعاً. قد يعكس ذلك فجوة جيلية في فهم دور المنصات الرقمية في الانخراط المدني.

بالتالي، يشجع أولياء الأمور بشكل أساسي على المشاركة في أشكال تقليدية من الانخراط المدني، ولكن قد يستفيدون من زيادة الوعي بالمنصات الرقمية كأداة للماصرة والتعليم. يمكن أن تساعد البرامج التي تؤكد أهمية الحملات عبر الإنترنت في سدّ هذه الفجوة.

٢. استراتيجيات مساهمة أولياء الأمور في التربية على المواطنة وأثارها

يستخدم أولياء الأمور استراتيجيات متنوّعة لغرس الوعي المدني والمسؤولية في أطفالهم:

- على مستوى مناقشة الأحداث الجارية (٣٣,٨٪)، تعتبر هذه الاستراتيجية الأكثر شيوعاً، ما يعكس أهمية إبقاء أولياء الأمور أطفالهم على اطلاع بالقضايا الواقعية وتعزيز التفكير النقدي.
- أما تشجيع الخدمة المجتمعية (٢٩,٢٪)، فمن خلال تعزيز المشاركة النشطة، يؤكد أولياء الأمور قيمة الخبرة العملية في تعلّم المسؤولية المدنية والتعاطف.
- بالنسبة للمشاركة في المناقشات حول العدالة والمساواة والإنصاف (٢٠,٤٪)، تسلّط هذه النسبة الكبيرة الضوء على جهود أولياء الأمور لإشراك الأولاد في قضايا اجتماعية أعمق، مثل العدالة والمساواة، ما يبني الوعي بالتحديات المجتمعية.
- أما مشاهدة الأفلام الوثائقية أو البرامج التعليمية (١٢,٤٪)، فعلى الرغم من استخدامها بشكل أقل تكراراً، إلا أنّ هذه الطريقة تظهر إمكانات وسائل الإعلام كأداة تعليمية. قد يعزّز توسيع استخدامها فهم الأطفال للقضايا المدنية من خلال محتوى جذاب ورقمي.

بالنتيجة، يعتمد أولياء الأمور إلى حدّ كبير على المناقشات المباشرة والمشاركة النشطة لتعليم القيم المدنية. ومع ذلك، قد يوفّر دمج استراتيجيات إضافية، مثل وسائل الإعلام التعليمية والمناقشات المنظمة حول العدالة الاجتماعية، نهجاً أكثر شمولية للتربية على المواطنة.

هذا الواقع يسلّط الضوء على الدور النشط الذي يلعبه أولياء الأمور في تعزيز الوعي المدني والمشاركة بين الأطفال. إذ تُعتبر المناقشات المتواترة وتشجيع التطوُّع، والتركيز على القضايا الواقعية، مركزية في استراتيجياتهم. ومع ذلك، فإنّ المجالات غير المستغلّة، مثل الحملات عبر الإنترنت ووسائل الإعلام التعليمية، تمثّل فرصاً للنمو.

٧. الارتباطات بين تكرار المناقشات حول المواضيع المدنية ومدى إدراك أهمية هذه المواضيع

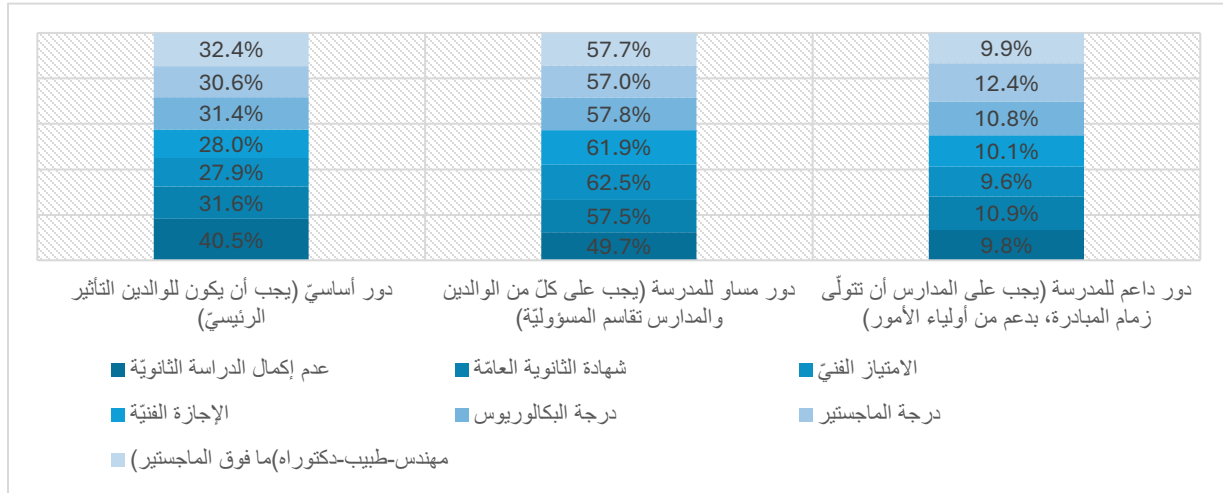
يرتبط تكرار المناقشات التي يجريها أولياء الأمور حول المواضيع المدنية مع أولادهم ارتباطاً وثيقاً بإدراكهم لأهميتها. يكشف هذا التحليل المتقاطع عن أنماط المشاركة ويبرز الفرص لتعزيز هذه المناقشات:

- المناقشات المتكرّرة والأهمية العالية: أولياء الأمور الذين يعتبرون التربية على المواطنة "مهمّة جداً" هم أكثر احتمالاً للانخراط بشكل متكرّر في محادثات حول المواضيع المدنية مع أولادهم. هذا يشير إلى أنّ الاعتقاد القوي في قيمة الوعي المدني يؤدّي إلى المشاركة النشطة لأولياء الأمور.

- المناقشات غير المتكررة والإدراك المعتدل: بعض أولياء الأمور الذين لديهم إدراك معتدل لأهمية المواضيع المدنية يشاركون في مناقشات أقل، ما يشير إلى وجود انقطاع محتمل بين الوعي والعمل. ويبرز هذا الأمر مجالا لتعزيز الفهم الأكبر لفوائد الحوار المنتظم حول الأمور المدنية.
- المناقشات النادرة والأهمية المنخفضة: أولياء الأمور الذين نادراً ما يناقشون المواضيع المدنية غالباً ما يرون هذه المحادثات أقل أهمية. هذا يدل على الحاجة إلى مبادرات تظهر أهمية الانخراط المدني في الحياة اليومية وتأثيره على المدى الطويل في المجتمع.
- يؤكد هذا التحليل أهمية سدّ الفجوة بين إدراك أهمية التربية على المواطنة والانخراط الفعلي في المناقشات. يمكن أن تشمل الاستراتيجيات لزيادة مشاركة أولياء الأمور توفير الموارد، وورش العمل، وأمثلة على التواصل الفعال حول المواضيع المدنية.

VI. أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة

١. أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة حسب مستوى التعليم



رسم بياني ٩٢: أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية المدنية حسب المستوى التعليمي

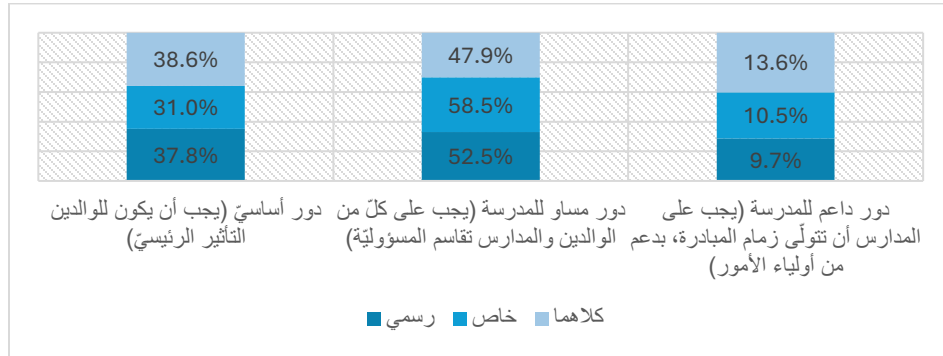
تتخفّف القناعة بأنّ أولياء الأمور يجب أن يلعبوا دوراً أساسياً في تعزيز التربية على المواطنة مع ارتفاع مستوى التعليم. من بين المستجيبين الذين لم يكملوا التعليم الثانوي، يدعم ٤٠,٥٪ هذه الرؤية، مقارنة بـ ٣٢,٧٪ من الحاصلين على درجات الدراسات العليا.

وتزداد النظرة إلى أنّ المسؤولية يجب أن تُشارك بالتساوي بين أولياء الأمور والمدارس مع ارتفاع مستوى التعليم، حيث تصل إلى ذروتها عند ٦٢,٥٪ بين المستجيبين الحاصلين على دبلومات فنية.

وثمة نسبة منخفضة نسبياً من المستجيبين ترى أنّ أولياء الأمور يلعبون دوراً داعماً، على الرغم من وجود زيادة طفيفة بين المستجيبين الحاصلين على درجات الدراسات العليا (١٢,٤٪).

باختصار، تشير النتائج إلى وجود ارتباط كبير بين التحصيل التعليمي وإدراك الأدوار الأبوية في التربية على المواطنة. وترتبط مستويات التعليم الأعلى برؤية أكثر تعاوناً، ما يبرز المسؤولية المشتركة بين أولياء الأمور والمدارس. ويجب أن تعالج الاستراتيجيات لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة هذه التحوّلات، وبخاصة في سياقات التعليم العالي.

٢. تحليل أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة حسب نوع المدرسة



رسم بياني ٩٣: أدوار أولياء الأمور في تعزيز التربية المدنية حسب نوع المدرسة

■ بالنسبة لدور أولياء الأمور كدور رئيسي في التأثير فأنت النتائج كالآتي: 38.6% في كلّ المدارس الرسمية والخاصة، 31.0% من المدارس الخاصة فقط و 37.8% من المدارس الرسمية لديهم وجهة نظر مماثلة. وهذا ما يشير إلى اعتقاد عام بأنّ الوالدين يلعبون دوراً مهماً، لكنّ هناك اختلاف بسيط في مدى أهميّة هذا الدور بين المدارس الخاصة والرسمية .

■ أمّا تقاسم المسؤولية بين المدرسة والوالدين، فأنت النتائج كالآتي: 47.9% يرون أنّ المدرسة والوالدين يجب أن يتشاركوا في المسؤولية، أمّا 58.5% من المدارس الخاصة يفضلون هذا التقسيم، و 52.5% من المدارس الرسمية لديهم التوجّه نفسه، وهذا ما يؤكّد اعتقاداً سائداً بأنّ التعليم هو مسؤولية مشتركة بين المدرسة والوالدين. ويبدو أنّ المدارس الخاصة تميل أكثر إلى هذا النهج.

■ بالنسبة لدور المدرسة في تولّي زمام المبادرة، فأنت النتائج كالآتي: 13.6% يعتقدون أنّ المدارس يجب أن تأخذ زمام المبادرة بالكامل، و 10.5% من المدارس الخاصة يدعمون هذا الرأي، أمّا 9.7% فقط من المدارس الرسمية يوافقون على ذلك، وهي أدنى نسبة، ما يشير إلى أنّ معظم المشاركين لا يعتقدون أنّ المدرسة وحدها يجب أن تكون مسؤولة عن التعليم، بل يجب أن يكون هناك دور مشترك مع الوالدين.

❖ هناك اتفاق واسع على أن التعليم مسؤولية مشتركة بين المدرسة والوالدين، حيث كانت هذه الفئة الأعلى نسبة (٤٧,٩٪).

❖ المدارس الخاصة تميل أكثر إلى فكرة تقاسم المسؤولية مقارنة بالمدارس الرسمية .

❖ هناك نسبة لا بأس بها (حوالي ٣٨,٦٪) تعتقد أنّ الوالدين هم المؤثر الرئيسيّ في العمليّة التعليميّة .

❖ عدد قليل فقط يرى أنّ المدرسة وحدها يجب أن تتحمّل المسؤوليّة (حوالي ١٣,٦٪)، ما يدلّ على إدراك أهميّة مشاركة الوالدين في دعم التعليم.

بالتالي، يمكن استخلاص أنّ نجاح العمليّة التعليميّة يعتمد على تعاون متكامل بين المدرسة والوالدين، مع ميل واضح إلى تقاسم الأدوار بدلاً من الاعتماد على طرف واحد فقط.

٣. التقاطع بين العوامل الديموغرافية المختلفة وتشجيع الاولاد على المشاركة في الأنشطة

يعتبر التطوُّع النشاط الأكثر تشجيعاً، مع نسبة أعلى من المستجيبين الإناث (٤٦,٠٪) مقارنة بالذكور (٣٩,٧٪). أمّا المجالس الطلابيّة ومنظّمات الشباب المدنيّة، فتظهر هذه الأنشطة معدّلات مشاركة مشابهة بين الجنسين، لكن بشكل عامّ، من المرجّح أن تشجّع الإناث المشاركة في مختلف الأنشطة.

أمّا التطوُّع عبر الفئات العمريّة، فيتمّ التشجيع عليه بشكل كبير عبر جميع الفئات العمريّة، خاصّة بين الذين تقلّ أعمارهم عن ٤٠ سنة (٤٦,١٪). أمّا مشاريع الخدمة المجتمعيّة، فهي تحظى بأعلى تشجيع من المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤١-٥٠ سنة (٤٠,٢٪) أمّا بالنسبة للمستجيبين الأكبر سناً، فتظهر الفئة العمريّة ٦٤ عامّاً وما فوق معدّلات مشاركة عامّة أقلّ، خاصّة في الأنشطة الأقلّ شيوعاً مثل الحملات عبر الإنترنت.

أ. على مستويات التعليم :

ترتبط مستويات التعليم الأعلى بزيادة التشجيع لمشاريع الخدمة المجتمعيّة والتطوُّع. ويتمتّع المستجيبون الحاصلون على درجات الماجستير وما فوق بأعلى معدّلات تشجيع أطفالهم على المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعيّة (٥١,٥٪).

أمّا الحملات عبر الإنترنت، فتكون المشاركة في هذه الحملات أقلّ تشجيعاً عبر جميع مستويات التعليم، مع أدنى النسب في فئات التعليم العالي.

ويشير التحليل إلى أنّ أولياء الأمور عموماً يدعمون مشاركة أطفالهم في مختلف الأنشطة، مع التركيز القويّ على التطوُّع وخدمة المجتمع. وتظهر البيانات اختلافات ملحوظة بناءً على الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، ما يشير إلى أنّ هذه العوامل الديموغرافية تؤثر على مدى تشجيع أولياء الأمور للانخراط في الأنشطة المدنيّة.

٤. التقاطع بين العوامل الديموغرافية المختلفة وتشجيع الاولاد على تعلّم القضايا المدنيّة

■ مناقشة الأحداث الجارية والأخبار: تعتبر مناقشة الأحداث الجارية والأخبار الطريقة الأكثر شيوعاً لكلا الجنسين، مع نسبة أعلى بين الإناث (٥٨,٠٪).

- تشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية: تظهر خدمة المجتمع دعماً كبيراً من كلا الجنسين، مرة أخرى مع تفوق الإناث.

- ❖ على مستوى الفئات العمرية: تظهر الفئات العمرية تحت ٤٠ و ٤١-٥٠ انخراطاً قوياً في المناقشات حول الأحداث الجارية، ما يشير إلى نهج استباقي في التربية على المواطنة. ويمتلك المستجيبون الذين تزيد أعمارهم عن ٦٤ عاماً نسبة عالية للمناقشات لكن مشاركة أقل في تشجيع الخدمة المجتمعية.
- ❖ على مستويات التعليم: ترتبط مستويات التعليم الأعلى بزيادة التشجيع لمناقشة الأحداث الجارية والأخبار. وتظل مشاركة الخدمة المجتمعية مستقرة نسبياً عبر مستويات التعليم لكنها تنخفض قليلاً في مستويات التعليم العليا.
- ❖ على مستوى المناطق والمحافظات: تحظى مناقشة الأحداث الجارية والأخبار بتشجيع كبير عبر جميع المحافظات، حيث تظهر بيروت أعلى نسبة (٦١,١٪)، كما أنّ الخدمة المجتمعية مهمة أيضاً، خاصة في المحافظات الجنوبية.
- ❖ أما على مستوى نوع المدرسة، فيظهر أولياء الأمور في المدارس الخاصة مستوى أعلى من الانخراط في تشجيع المناقشات حول الأحداث الجارية (٥٨,٤٪). ويكون تشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية أعلى قليلاً في المدارس الخاصة مقارنة بالمدارس الرسمية.
- ❖ أما على مستوى عدم الانخراط، فتكون نسبة أولياء الأمور الذين يختارون "لا شيء مما سبق" منخفضة عبر جميع أنواع المدارس، ما يشير إلى الانخراط النشط.

بالتالي، تشير البيانات إلى أنّ أولياء الأمور يشجعون بنشاط أطفالهم على تعلّم القضايا المدنية من خلال طرق متنوعة، مع التركيز الكبير على مناقشة الأحداث الجارية والمشاركة في الخدمة المجتمعية. وتؤثر العوامل مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمحافظات، ونوع المدرسة على هذه الطرق التشجيعية، مع وجود اتجاهات متنوعة.

VII. مستويات الانخراط المدني

١. مستويات الانخراط المدني حسب الجنس

- بلغت نسبة عدم الانخراط لدى الذكور (٢١,٤ ٪)، مقارنة بـ ١٢,٥ ٪ من الإناث. يشير ذلك إلى أنّ الذكور قد يشعرون بأنهم أقلّ انخراطاً في الأنشطة المدنية مقارنة بنظرائهم الإناث.
- تقع الغالبية العظمى من المستجيبين من كلا الجنسين في فئة الانخراط المنخفض بنسبة ٤٤,٤ ٪ من الذكور و ٤٨,١ ٪ من الإناث الذين يشيرون إلى انخراط ضئيل. ويبرز هذا اتجاهاً شائعاً للمشاركة المنخفضة في الأنشطة المدنية بين كلا المجموعتين.
- أما الانخراط المعتدل فقد سجّل ٢٠,٥ ٪ من الذكور و ٢٦,٩ ٪ من الإناث، ويشير ذلك إلى أنّه على الرغم من أنّ بعض الأفراد منخرطون بشكل معتدل، لا يزال هناك جزء كبير يبقى أقلّ نشاطاً.
- وبالنسبة للانخراط العالي، فقد بلغ عدد المستجيبين المنخرطين جداً، ٣,٩ ٪ من الذكور و ٢,٨ ٪ من الإناث في هذه الفئة. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر ١٠,٠ ٪ من الذكور و ٩,٧ ٪ من الإناث أنفسهم (منخرطين بشكل كبير). يشير ذلك إلى أنّ المشاركة النشطة في الأنشطة المدنية منخفضة نسبياً بشكل عام.

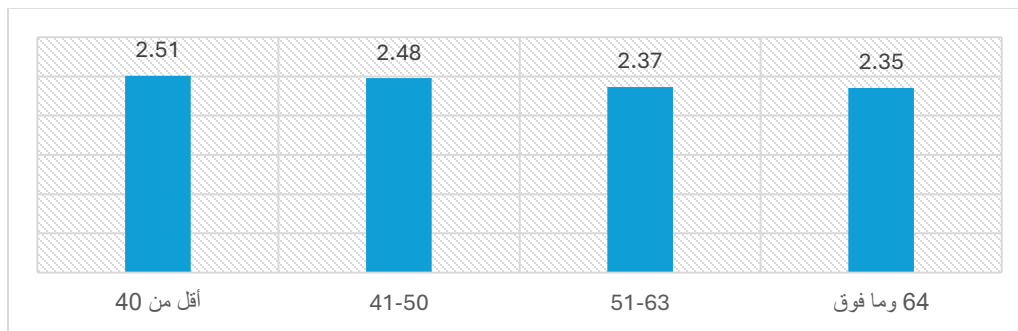
جدول ٢٤ : نتائج المشاركة المدنية حسب الجنس

		الجنس:		Total
		ذكر	انثى	
على مقياس من ١ إلى ٥، كيف تقيّم مستوى مشاركتك المدنية بشكل عام؟	غير منخرط على الإطلاق	21.4%	12.5%	14.8%
	منخرط بشكل قليل	44.4%	48.1%	47.2%
	منخرط بشكل مقبول	20.5%	26.9%	25.2%
	منخرط جدًا	3.9%	2.8%	3.0%
	منخرط بشكل كبير	10.0%	9.7%	9.8%
Total		100.0%	100.0%	100.0%

تسلّط النتائج الضوء على وجود تفاوت بين الجنسين في الانخراط المدني، حيث يبلغ الذكور عمومًا عن مستويات أقلّ من الانخراط مقارنة بالإناث. وتقع الغالبية العظمى من المستجيبين في فئة الانخراط المنخفض، ما يشير إلى الحاجة إلى مبادرات تشجّع على زيادة المشاركة في الأنشطة المدنية عبر كلا الجنسين. وتؤكد التحليلات الإحصائية أنّ الجنس يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل مستويات الانخراط المدني، ما يشير إلى أنّ استراتيجيات هادفة قد تكون ضرورية لتعزيز المشاركة، خاصة بين الذكور.

٢. نتائج الانخراط المدني حسب العمر

يقوم التحليل مستوى الانخراط المدني بين المشاركين، مُصنّفًا على مقياس من ١ إلى ٥، حسب الفئات العمرية. تُستمد النتائج من اختبار كروسكال-واليس المستقلّ، الذي يستخدم لمقارنة المتوسطات لثلاث مجموعات مستقلة أو أكثر.



رسم بياني ٩٤ : نتائج المشاركة المدنية حسب العمر

يكشف التحليل عن اختلافات كبيرة في مستويات الانخراط المدني المدركة عبر الفئات العمرية المختلفة، حيث يقوم المشاركون الأصغر سنًا أنفسهم أعلى من المشاركين الأكبر سنًا. وتسلّط النتائج الضوء على أهمية العمر في التأثير على تصورات الانخراط المدني، ما يشير إلى مجالات محتملة لمبادرات مستهدفة لتعزيز الانخراط المدني بين الفئات العمرية الأكبر.

٣. مستويات الانخراط المدني حسب مستوى التعليم

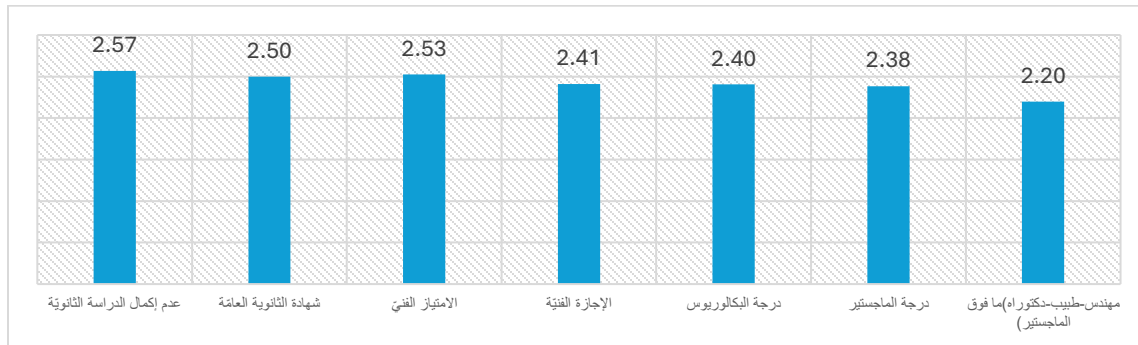
يوفر تحليل مستويات الانخراط المدني بين المستجيبين، المُصنّفين حسب أعلى مستوى تعليمي لهم، رؤية قيمة حول كيفية تأثير التعليم على المشاركة في الأنشطة المدنية.

❖ بالنسبة لعدم الانخراط على الإطلاق: تختلف نسبة المستجيبين باختلاف مستوى التعليم، حيث يُظهر الحاصلون على درجات عليا، مثل (المهندسين، والأطباء، أو الحاصلين على درجات دكتوراه)، أعلى معدل عدم انخراط بنسبة ٢٨,٢٪. في المقابل، يُبلغ الأفراد ذوو التحصيل التعليمي المنخفض، مثل (الذين لم يكملوا التعليم الثانوي)، عن معدلات عدم انخراط أقل (١٢,١٪).

❖ بالنسبة للانخراط المنخفض: يقع جزء كبير من المستجيبين عبر جميع مستويات التعليم في فئة (منخرطين بشكل قليل). وتتراوح النسب من ٤١,٥٪ بين الحاصلين على درجات أعلى إلى ٥٠,٠٪ بين حاملي درجة البكالوريوس، ما يشير إلى اتجاه عام للمشاركة الدنيا عبر الخلفيات التعليمية.

❖ أما الانخراط المعتدل، فتُظهر هذه الفئة استجابات متنوعة، حيث أشار ٢٤,٦٪ من الذين لم يكملوا التعليم الثانوي و١٨,٣٪ من الحاصلين على درجات متقدمة إلى انخراط معتدل. ويشير ذلك إلى أنّ المشاركة المدنية المعتدلة مستقرة نسبياً عبر مستويات التعليم ولكنها تنخفض قليلاً مع التعليم العالي.

❖ أما الانخراط العالي، فقد أبلغ عدد قليل جداً من المستجيبين عن كونهم (منخرطين جداً)، حيث كانت أعلى نسبة (٦,٣٪) بين أولئك الحاصلين على درجات متقدمة. كما تعكس فئة (المنخرطين بشكل كبير) أيضاً مشاركة منخفضة، حيث تتراوح من ٥,٤٪ لأولئك الحاصلين على دبلوم فنيّ إلى ١٢,٦٪ لأولئك الذين لم يكملوا التعليم الثانوي.



رسم بياني ٩٥: 46 نتائج المشاركة المدنية حسب مستوى التعليم

وتسلط النتائج الضوء على اتجاه واضح: فكلما زادت مستويات التعليم، تميل درجة عدم الانخراط إلى الارتفاع، خاصة بين أولئك الحاصلين على درجات متقدمة. ويشير ذلك إلى أنّ الأفراد ذوي التعليم العالي قد يشعرون بأنهم أقل ارتباطاً بالأنشطة المدنية، وهو ما قد يُعزى إلى عوامل متنوعة، مثل أولويات مختلفة أو تصورات حول المسؤولية المدنية. وتؤكد التحليلات الإحصائية أنّ مستوى التعليم يؤثر بشكل كبير على الانخراط المدني، ما يبيّن الحاجة إلى مبادرات هادفة لتعزيز المشاركة، خاصة بين أولئك الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى.

٤. مستويات الانخراط المدني حسب القطاع التعليمي

تُظهر تقويمات مستويات الانخراط المدني بين المستجيبين بناءً على قطاعهم التعليمي (العام مقابل الخاص) أنماطاً ورؤى رئيسية عدة.

- عدم الانخراط: أبلغت نسبة ملحوظة من المستجيبين عن كونهم "غير منخرطين على الإطلاق"، حيث كانت ١٤,٤٪ من القطاع العام و ١٤,٩٪ من القطاع الخاص. يشير ذلك إلى مستوى مشابه نسبياً من الانفصال الكامل عبر كلا القطاعين.
- الانخراط المنخفض: تقع الغالبية العظمى من المستجيبين في فئة "منخرطين بشكل قليل"، حيث كانت ٤٦,٩٪ من القطاع العام و ٤٧,٢٪ من القطاع الخاص. يشير ذلك إلى أن ما يقرب من نصف المستجيبين يشعرون بأنهم مشاركون بشكل ضئيل في الأنشطة المدنية، بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية.
- الانخراط المعتدل: في فئة "المنخرطين بشكل معتدل"، أبلغ ٢٣,٧٪ من مستجبي القطاع العام و ٢٥,٦٪ من مستجبي القطاع الخاص عن مستويات معتدلة من الانخراط. يظهر ذلك زيادة طفيفة في مستويات الانخراط بين مستجبي القطاع الخاص.
- الانخراط العالي: أبلغ عدد قليل جداً من المستجيبين عن كونهم "منخرطين جداً"، حيث كانت النسبة ٣,٠٪ من القطاع العام و ٣,١٪ من القطاع الخاص. وبالمثل، تعكس فئة "المنخرطين بشكل كبير" مشاركة منخفضة، حيث كانت ١٢,٠٪ من القطاع العام و ٩,١٪ من القطاع الخاص.

تشير النتائج إلى أن مستويات الانخراط المدني متسقة نسبياً عبر كلا القطاعين التعليميين العام والخاص. وتُظهر الغالبية العظمى من المستجيبين انخراطاً منخفضاً إلى معتدل، مع قلة قليلة تشير إلى مستويات عالية من المشاركة. فعدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية يعني أن العوامل الأخرى بخلاف القطاع التعليمي قد تلعب دوراً أكثر أهمية في التأثير على الانخراط المدني.

ويبرز ذلك الحاجة إلى مبادرات مستهدفة لتعزيز المشاركة المدنية بين الأفراد في كلا القطاعين، حيث إنّ مستويات الانخراط الحالية ليست مرتفعة بما يكفي. وقد يساعد فهم العوامل الأساسية التي تسهم في المشاركة المدنية في تطوير استراتيجيات فعالة لتشجيع مزيد من الانخراط في الأنشطة المدنية.

٥. مستويات الانخراط المدني حسب المنطقة

يكشف تحليل مستويات الانخراط المدني عبر المناطق المختلفة عن رؤى مهمة حول كيفية إدراك الأفراد لمشاركتهم في الأنشطة المدنية، على مقياس ليكرت من ١ إلى ٥.

- نسبة عدم الانخراط: تُظهر فئة "غير منخرط على الإطلاق" نسباً كبيرة عبر المناطق، حيث كانت الأعلى في الجنوب (١٦,٩٪) وجبل لبنان (١٦,٦٪). المتوسط العام لهذه الفئة هو ١٤,٨٪.
- نسبة الانخراط المنخفض: تقع الغالبية العظمى من المستجيبين في هذه الفئة، حيث كانت ٥٩,٦٪ في عكا وحوالي ٤٦٪ في مناطق أخرى مثل بيروت والشمال.

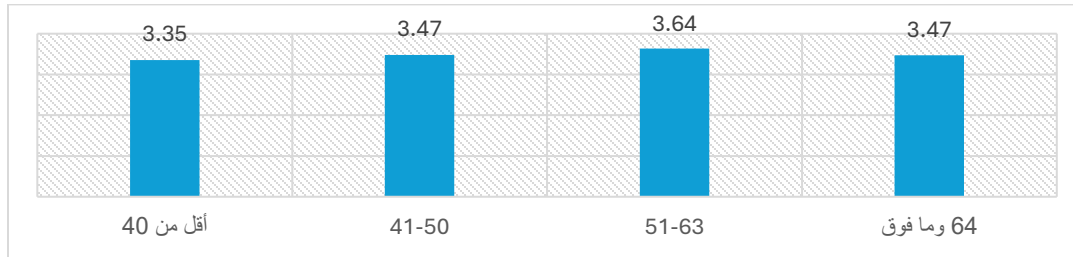
- نسبة الانخراط المعتدل: تُظهر هذه الفئة مستويات متباينة عبر المناطق، حيث كانت ٣٢,٨٪ في النبطية وحوالي ٢٣-٣٠٪ في مناطق أخرى.
- نسبة الانخراط العالي: أبلغ عدد قليل جداً من المستجيبين عن كونهم "منخرطين جداً"، حيث كانت النسبة العليا في عكار (٩,٦٪) والدنيا في الشمال (١,٤٪).
- نسبة الانخراط العالي جداً: تُظهر فئة "المنخرطين بشكل كبير" حوالي ٩,٨٪ بشكل عام، مع ١٣,٨٪ في بيروت ونسباً أقل في مناطق أخرى.

تسلط النتائج الضوء على نمط واضح من الانخراط المدني المنخفض إلى المعتدل عبر المناطق المختلفة. وعلى الرغم من أن بعض الأفراد يشعرون بأنهم منخرطون بشكل معتدل، إلا أن العديد منهم يبلغون عن مشاركة ضئيلة أو عدم مشاركة على الإطلاق. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن العوامل الإقليمية تلعب دوراً في تشكيل تصورات الانخراط المدني.

ويبرز هذا الأمر أهمية المبادرات المستهدفة لتعزيز الانخراط المدني، خاصة في المناطق التي تكون فيها مستويات المشاركة أقل. ويمكن أن يساعد فهم العوائق أمام المشاركة في تطوير استراتيجيات فعالة لتشجيع مزيد من النشاط المدني بين السكان.

VIII. مستويات الاستعداد المدني

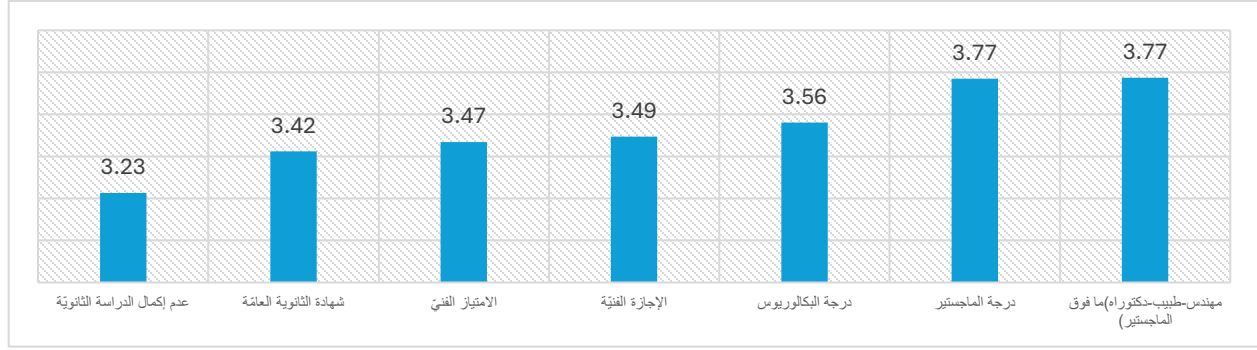
١. الاستعداد المدني حسب العمر



رسم بياني ٩٦: الاستعداد المدني حسب العمر

يكشف التحليل عن اختلافات كبيرة في الاستعداد المدني الشخصي بناءً على العمر، حيث يبلغ الأفراد الأكبر سناً (خصوصاً الذين تتراوح أعمارهم بين ٥١-٦٣) عن مستويات أعلى من الاستعداد مقارنة بالأفراد الأصغر سناً. يشير ذلك إلى أن العمر قد يلعب دوراً حاسماً في تشكيل تصورات الاستعداد المدني، ما يبرز أهمية استراتيجيات التعليم والمشاركة المدنية المستهدفة التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والخبرات المتنوعة لمجموعات العمر المختلفة.

٢. الاستعداد المدني حسب أعلى مستوى تعليمي



رسم بياني ٩٧ : الاستعداد المدني حسب أعلى مستوى تعليمي

يوضح التحليل اتجاهًا واضحًا لجهة ارتباط التحصيل التعليمي الأعلى بمستويات أكبر من الاستعداد المدني الشخصي. يبلغ الأفراد ذوو المستويات التعليمية المنخفضة، خصوصًا أولئك الذين لم يكملوا التعليم الثانوي، عن استعداد أقل بشكل ملحوظ مقارنة بأولئك الحاصلين على درجات أعلى. تؤكد هذه النتيجة أهمية التعليم في تعزيز الانخراط والاستعداد المدني، ما يشير إلى أن السياسات التي تهدف إلى تحسين الفرص التعليمية قد تحسّن أيضًا من الاستعداد المدني بين السكان.

بالمقابل، لا توجد اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالاستعداد المدني حسب الجنس، أو المنطقة أو نوع المدرسة. كما لا توجد اختلافات كبيرة فيما يتعلق بأهمية التربية على المواطنة للأطفال حسب جنس أولياء الأمور، وعمرهم، ومستوى تعليمهم أو منطقة إقامتهم.

IX. تعاون أولياء الأمور مع المدارس

١. مستويات الرضا عن منهج التربية على المواطنة

توفر نتائج الاستبيان نظرة مفصلة على مستويات رضا أولياء الأمور عن منهج التربية على المواطنة. وتتراوح الردود عبر خمسة مستويات، من "غير راضٍ على الإطلاق" إلى "راضٍ تمامًا"، ما يبرز درجات مختلفة من الرضا عن جودة المنهج وفعاليته.

- على مستوى الرضا العام: أعربت الغالبية العظمى من أولياء الأمور على ذلك بنسبة (٥٣,٦٪)، إما كـ "راضٍ" أو "راضٍ تمامًا". يشير ذلك إلى إدراك عام إيجابي لمنهج التربية على المواطنة.
- أما الردود المحايدة، فأبرزت أن حوالي ٣٠,٢٪ من أولياء الأمور محايدون، لا راضون ولا غير راضين. تشير هذه النسبة الكبيرة إلى أنه على الرغم من أن أولياء الأمور قد لا يكون لديهم شكاوى كبيرة، إلا أنهم قد لا يجدون المنهج مثيرًا أو مؤثرًا بشكل خاص.
- أما عدم الرضا، فقد أفادت مجموعة مركبة من ١٦,٣٪ من أولياء الأمور بأنهم غير راضين، إما "غير راضٍ على الإطلاق" أو "غير راضٍ". وتشير هذه الأقلية الملحوظة إلى مجالات يمكن تحسين المنهج فيها لمعالجة مخاوف أولياء الأمور المحددة.
- بالنسبة للآثار المترتبة على التحسين: بالنسبة للمجموعة غير الراضية: يمكن أن تعزّز الجهود المستهدفة لفهم عدم الرضا الرضا العام ومعالجتهما. قد يتضمن ذلك مراجعة المحتوى، والأساليب، أو

استراتيجيات الاتصال حول أهداف المنهج وفوائده. بالنسبة للمجموعة المحايدة، يمكن أن يساعد تشجيع التغذية الراجعة وزيادة الانخراط في تحويل الحيادية إلى رضا نشط. وقد تشمل الفرص مشاركة قصص نجاح تأثير المنهج أو دعوة أولياء الأمور للمشاركة في تطويره.

بالتالي، بالرغم من شعور أغلب أولياء الأمور بالرضا، هناك مجال للتحسين لمعالجة عدم الرضا وإشراك المستجيبين المحايدين. ويمكن أن يؤدي تعزيز هذه المجالات إلى منهج تعليم مدني أكثر فعالية وتقديرًا على نطاق واسع، ما يفيد في النهاية نتائج تعلم الطلاب.

٢. طرق التعاون مع المدارس

أفاد أولياء الأمور بطرق متنوعة يتعاونون فيها مع المدارس لدعم التربية على المواطنة لأطفالهم، ما يسّط الضوء على الممارسات الشائعة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

بالنسبة لمؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين : ٢٩,٧٪ من الردود، تعتبر هذه الطريقة الأكثر ذكرًا، وأنها تؤكد أهمية التواصل المباشر الذي يضعه أولياء الأمور مع المعلمين لفهم التربية على المواطنة لأولادهم ودعمها.

احتلت المناقشات المنزلية المرتبة الثالثة في تعزيز الدروس المستفادة في المدرسة بنسبة (٢٢,٢٪)، يشير ذلك إلى أن العديد من أولياء الأمور يعززون بنشاط المفاهيم المدنية، ما يسدّ الفجوة بين المدرسة والمنزل.

أما التطوع في المشاريع المدرسية، فيمثل نسبة ١٧,٤٪ من الردود. يشير ذلك إلى أن عددًا كبيرًا من أولياء الأمور مستعدون لتكريس الوقت للمبادرات المدنية التي تقودها المدارس، ما يدلّ على الانخراط النشط.

المشاركة في إدارة المدرسة: حصلت أنشطة إدارة المدرسة، مثل جمعيات أولياء الأمور والمعلمين ومجالس المدرسة، على ١٤,٥٪ من الردود. يعكس ذلك مستوى أصغر، ولكنه ذو مغزى، من المشاركة الأبوية في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتربية على المواطنة.

بينما أفاد ١٥,٦٪ من أولياء الأمور بعدم وجود تعاون مع المدرسة بشأن التربية على المواطنة. يبرز هذا مجالًا للنمو المحتمل، حيث يمكن أن يؤدي إشراك هذه المجموعة إلى نظام دعم أكثر شمولًا للتربية على المواطنة.

ويكشف التحليل أن أولياء الأمور يتعاونون مع المدارس بشكل أساسي من خلال مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين والمناقشات المنزلية. تؤكد هذه الطرق التواصل القوي وتعزيز مفاهيم التربية على المواطنة في المنزل. وبالرغم من مشاركة العديد من أولياء الأمور، فإن النسبة الملحوظة من أولئك الذين لا يتعاونون، تمثل فرصة للمدارس لتطوير مبادرات تشجع المشاركة الأوسع. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات تعزيز فوائد الانخراط، وتقديم فرص تعاون مرنة، وتوفير اتصالات أوضح حول كيفية دعم أولياء الأمور للتربية على المواطنة.

٣. تحليل الارتباطات الإحصائية

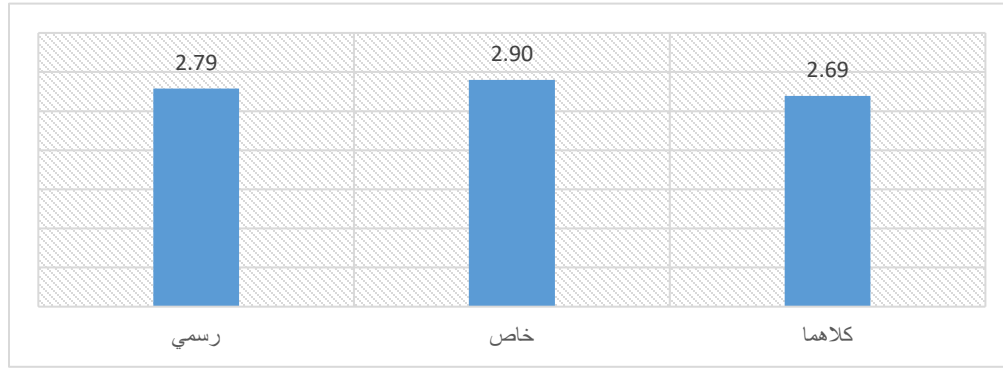
أ. تحليل العلاقة بين تكرار التواصل المدرسي ورضا أولياء الأمور عن التربية على المواطنة :

تشير قيمة اختبار Chi-square بيرسون ٢٧٧, ٤٨٧ مع قيمة $p < 0.000$ إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومتوسطة القوة بين تكرار التواصل المدرسي ورضا أولياء الأمور عن منهج التربية على المواطنة. تؤكد هذه النتيجة الدور الحاسم الذي تلعبه الاتصالات الفعالة في تعزيز دعم أولياء الأمور ورضاهم.

للاستفادة من هذه العلاقة، يجب على المدارس أن تعطي الأولوية لاستراتيجيات التواصل التي تشرك أولياء الأمور بنشاط في عملية التربية على المواطنة، من خلال توفير الموارد، وعرض التدريب، والحفاظ على تحديثات متسقة، يمكن للمدارس تعزيز رضا أولياء الأمور وتحسين نتائج التعليم بشكل عام في التعلم المدني.

أظهر تحليل الرضا عن منهج التربية على المواطنة حسب المنطقة ونوع المدرسة عدم وجود دلالة إحصائية؛ الأمر نفسه ينطبق على تحليل التواصل بين المدارس وأولياء الأمور حول دعم التربية على المواطنة.

ب. تحليل التواصل بين المدارس وأولياء الأمور بشأن دعم التربية على المواطنة حسب نوع المدرسة



رسم بياني 47: التواصل بين المدارس وأولياء الأمور بشأن دعم التربية على المواطنة حسب نوع المدرسة

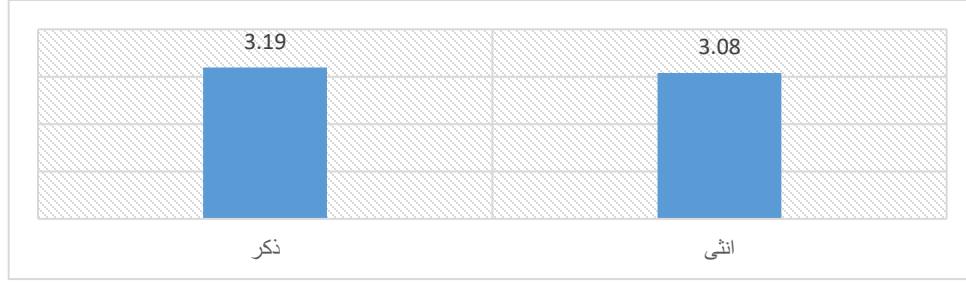
تظهر تقويمات التواصل المتوسطة عبر أنواع المدارس ان المدارس الخاصة لديها تقويم متوسط أعلى (٢,٩٠)، تليها المدارس الرسمية (٢,٧٩).

ويشير التحليل إلى وجود اختلافات طفيفة في مستويات التواصل حول دعم التربية على المواطنة بين أنواع المدارس المختلفة، حيث تظهر المدارس الخاصة تقويمات تواصل أعلى. هناك حاجة إذاً، لتحسين استراتيجيات التواصل، بخاصة في المدارس الرسمية، لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في دعم التربية على المواطنة في المنزل.

ت. تحليل تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب الجنس

تقويم تفاعل أولياء الأمور الذكور هو ٣,١٩، بينما لأولياء الأمور الإناث هو ٣,٠٨. يشير هذا إلى أن أولياء الأمور الذكور يبلغون عن تكرار تفاعل أعلى قليلاً مع المدرسة بشأن التربية على المواطنة.

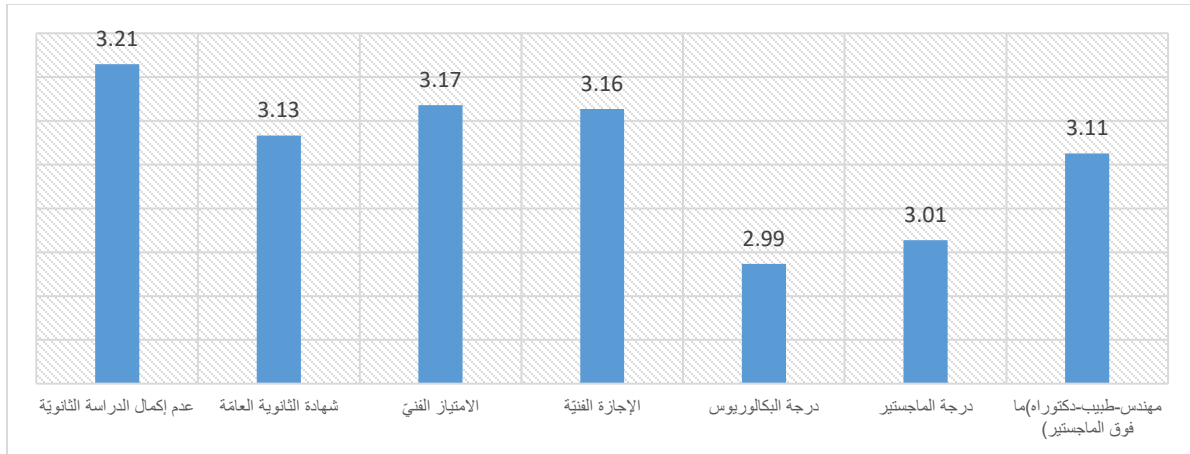
الانحرافات المعيارية متشابهة، ما يشير إلى تباين مماثل في الاستجابات بين الجنسين.



رسم بياني 48: تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب الجنس

يكشف التحليل عن وجود فرق ذي دلالة إحصائية في تكرار التفاعلات بين أولياء الأمور الذكور والإناث مع مدرسة أطفالهم بشأن التربية على المواطنة، حيث يشارك أولياء الأمور الذكور بشكل أكثر تكرارًا قليلًا. ويشير متوسط التقويم العام ٣,١١٥ إلى مستوى معتدل من التفاعل بين جميع أولياء الأمور. وتشير هذه النتيجة إلى أن المدارس قد تستفيد من استراتيجيات تشجع زيادة المشاركة من أولياء الأمور الإناث، حيث يوجد فرق ملحوظ في تكرار التفاعل بناءً على الجنس.

ث. تحليل تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب مستوى التعليم



رسم بياني 49: تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب مستوى التعليم

- يتم الإبلاغ عن أعلى متوسط للتفاعل من قبل أولياء الأمور الذين لم يكملوا التعليم الثانوي (٣,٢١)، بينما أولئك الحاصلون على درجة البكالوريوس يسجلون أدنى متوسط (٢,٩٩).
- تشير الفروق الكبيرة إلى أن أولياء الأمور ذوي المستويات التعليمية المنخفضة (بخاصة أولئك الذين لم يكملوا التعليم الثانوي) أكثر احتمالًا للتفاعل مع مدرسة أطفالهم بشأن التربية على المواطنة، مقارنة بأولئك الحاصلين على درجة البكالوريوس.

ويوضح التحليل أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في تكرار التفاعلات مع المدارس بشأن دعم التربية على المواطنة استنادًا إلى مستوى التعليم، ما يبرز بشكل خاص أن أولياء الأمور ذوي التحصيل التعليمي المنخفض يشاركون بشكل أكثر تكرارًا. ويعكس متوسط التفاعل العام ٣,١١٥ مستوى معتدلًا من المشاركة عبر جميع مستويات التعليم، ما يشير إلى أن المؤسسات التعليمية قد تحتاج إلى النظر في استراتيجيات هادفة لتعزيز المشاركة بين أولياء الأمور ذوي التعليم العالي.

بالمقابل، أظهر تحليل تفاعل أولياء الأمور مع المدارس لدعم التربية على المواطنة حسب مجموعات العمر، المنطقة ونوع المدرسة، عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في تكرار التفاعلات مع المدارس بشأن دعم التربية على المواطنة.

ج. تحليل الجداول المتقاطعة بين العوامل الديموغرافية المختلفة (الجنس، العمر، مستوى التعليم، المنطقة، ونوع المدرسة) وتعاون أولياء الأمور مع المدارس من أجل التربية على المواطنة

- حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين هو الطريقة الأكثر شيوعاً للتعاون، مع إظهار الإناث لنسبة أعلى قليلاً (٤٥,٤٪).
- النسب المتعلقة بالتطوع في المشاريع والمشاركة في إدارة المدرسة قريبة نسبياً بين الجنسين، ما يشير إلى مستويات مشابهة من الانخراط.
- تظهر الفئات العمرية تحت ٤٠ و ٥١-٦٣ انخراطاً قوياً في حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين.
- كما تُظهر الفئة العمرية ٦٤ عاماً وما فوق مشاركة أقل بشكل ملحوظ عبر معظم الفئات، ما يبرز منطقة محتملة لجهود زيادة الانخراط.
- بشكل عام، تكون الفئة العمرية ٤١-٥٠ نشطة في مختلف طرق التعاون.
- كما يظهر أولياء الأمور الحاصلون على درجات الماجستير أعلى مستويات مشاركة في حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين (٤٧,٦٪). و تميل المشاركة في أنشطة التطوع وإدارة المدرسة إلى الزيادة مع ارتفاع مستويات التعليم.
- وتتكوّن المجموعة الأقلّ انخراطاً من حيث التعاون، من الأفراد ذوي مستويات التعليم الدنيا، على الرغم من أنهم لا يزالون يشاركون بشكل ملحوظ.
- كما يُظهر حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين نسبة عالية بشكل ملحوظ في عكار (٥٠,٠٪) والجنوب (٤٧,٥٪).
- و تُظهر منطقة الشمال نهجاً متوازناً تجاه أساليب التعاون المختلفة.
- كما أنّ نسبة أولياء الأمور الذين لا يتعاونون حالياً مع المدارس منخفضة نسبياً عبر جميع المناطق، ما يشير إلى استعداد عام للمشاركة.
- يظهر أولياء الأمور في المدارس الخاصة أعلى انخراط في جميع طرق التعاون، بخاصة في حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين (٤٥,٥٪).
- و تُظهر المدارس الرسمية أيضاً مشاركة كبيرة، على الرغم من أنها أخفض قليلاً من المدارس الخاصة.

ويشير التحليل إلى أنّ أولياء الأمور يسعون بنشاط للتعاون مع المدارس لدعم التربية على المواطنة لأطفالهم، مع تركيز قويّ على حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين وتعزيز الدروس من خلال المناقشات في المنزل. وتؤثر العوامل مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمحافظة، ونوع المدرسة، على طرق التعاون، ما يكشف عن أنماط متميّزة من الانخراط بين الديموغرافيات المختلفة.

X. تصوّرات أولياء الأمور واقتراحاتهم لتعزيز الانخراط والمشاركة المدنية

تؤكد النتائج المستخلصة من التحليل الدور الحاسم لمشاركة أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة بين الأطفال وتبرز التأثير الكبير للعوامل الديموغرافية مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، المنطقة، ونوع المدرسة. فالتربية على المواطنة ليست محصورة فقط في الفصول الدراسية، بل يتم إثراؤها بشكل كبير من خلال الانخراط النشط لأولياء الأمور والتعاون مع المدارس. وفي ما يلي نقوم بتلخيص الرؤى الرئيسية المستخلصة من البيانات ونستكشف آثارها بشكل أوسع.

١. أولويات أولياء الأمور في التربية على المواطنة

يبدى أولياء الأمور التزاماً واضحاً بتشجيع مشاركة أطفالهم في الأنشطة المدنية، حيث يتصدّر التطوّع وخدمة المجتمع أولوياتهم. فتبرز الأنشطة مثل التطوّع (٤٦,٠٪) ومشاريع الخدمة المجتمعية (٤٠,٢٪) بشكل متكرّر، بخاصة من قبل أولياء الأمور في الفئات العمرية الأصغر والذين يتمتعون بمستويات تعليمية أعلى. تشير هذه النتائج إلى فهم مشترك بين أولياء الأمور حول أهمية تعزيز شعور المسؤولية الاجتماعية والانخراط المدني من سن مبكرة.

بالإضافة إلى ذلك، يشجّع أولياء الأمور بنشاط المناقشات حول الأحداث الجارية كوسيلة للتربية على المواطنة. وتكون هذه المناقشات أكثر شيوعاً بين أولياء الأمور الأصغر سناً، وبخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ عاماً وأقل، ما يشير إلى نهج استباقي لزيادة الوعي بالقضايا المدنية. وتساعد هذه المحادثات على سدّ الفجوة بين التعلّم النظري في المدارس والتطبيقات الواقعية، ما يزود الأطفال بالأدوات اللازمة للتفكير النقدي حيال مجتمعهم.

٢. أثر العوامل الديموغرافية على الانخراط

يبرز التحليل الفوارق الملحوظة في مشاركة أولياء الأمور بناءً على العوامل الديموغرافية كما يلي :

- **الجنس:** أولياء الأمور الإناث أكثر نشاطاً بشكل متّسق عبر جميع أشكال الانخراط ، بما في ذلك تشجيع المشاركة في الأنشطة، ودعم التربية على المواطنة، وحضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين. وتبرز المستويات العليا لمشاركتهنّ الدور الحيوي الذي تلعبه الأمهات في تعزيز القيم المدنية.
- **العمر:** يظهر أولياء الأمور الأصغر سناً، وبخاصة الذين تقلّ أعمارهم عن ٤٠ عاماً، مستويات أعلى من المشاركة والتعاون مع المدارس. وعلى العكس، تُظهر الفئات العمرية الأكبر، وبخاصة الذين تبلغ أعمارهم ٦٤ سنة وما فوق، انخفاضاً في الانخراط في الأنشطة المدنية وجهود التعاون. يشير ذلك إلى الحاجة المحتملة لبرامج توعية مستهدفة لجذب أولياء الأمور الأكبر سناً بشكل أكثر فعالية.
- **مستوى التعليم:** يظهر تعليم أولياء الأمور كعامل رئيسي في تحديد مستوى الانخراط، إذ ترتبط مستويات التعليم العليا بزيادة المشاركة في أنشطة مثل التطوّع، وحضور المؤتمرات، ومناقشة القضايا المدنية في المنزل. فعلى سبيل المثال، يظهر أولياء الأمور الحاصلون على درجات الماجستير أعلى مستويات من المشاركة في مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين (٤٧,٦٪).
- **المنطقة:** تكشف الفروق الإقليمية عن أساليب متنوّعة في التربية على المواطنة، إذ يُظهر أولياء الأمور في بيروت والمحافظات الجنوبية أعلى مستويات من الانخراط ، بينما يظهر أولئك في مناطق أخرى، مثل الشمال، نهجاً أكثر توازناً. قد تعكس هذه الاختلافات المعايير الاجتماعية والثقافية المختلفة ودرجات الوصول إلى الموارد عبر المناطق.

■ **نوع المدرسة:** يُظهر أولياء الأمور في المدارس الخاصة أعلى مستويات من الانخراط عبر جميع أشكال التعاون، بما في ذلك حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمُعَلِّمين والتطوُّع. كما تُظهر المدارس الرسمية أيضاً مشاركة ملحوظة، على الرغم من أنها أخفض قليلاً. ويُبرز هذا أهميّة تخصيص استراتيجيّات انخراط محدّدة لتلبية احتياجات بيئات المدارس المختلفة.

٣. التواصل كعامل محفّز للانخراط

يعدّ التواصل الفعّال بين المدارس وأولياء الأمور أمراً محورياً في تعزيز الرضا والتعاون. ويشير تحليل البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين رضا أولياء الأمور عن التربية على المواطنة وجهود التواصل من قبل المدرسة. تشير القوّة المتوسطة لهذه العلاقة إلى أنّ المدارس يمكن ان تعزّز مشاركة أولياء الأمور من خلال تحسين تكرار التواصل و وجودته.

ويمكن أن تساعد التدابير العمليّة، مثل توفير تحديثات منتظمة، واستضافة ورش عمل، وتقديم موارد للتعلّم المدنيّ في المنزل، على سدّ الفجوات في التواصل وتشجيع الانخراط الأكثر معنى. تكون هذه الجهود ضروريّة بشكل خاصّ لأولياء الأمور في المناطق أو المجموعات الديموغرافيّة ذات معدّلات مشاركة منخفضة.

ويكشف التحليل أنّ مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة تتأثّر بالعوامل الديموغرافيّة مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمنطقة، ونوع المدرسة. ويعطي أولياء الأمور عموماً الأولويّة للتطوُّع، وخدمة المجتمع، والقيم الديمقراطيّة، بينما يشاركون بنشاط في تعليم أطفالهم من خلال مؤتمرات أولياء الأمور والمُعَلِّمين والمناقشات في المنزل.

وترتبط مستويات التعليم العالي والمدارس الخاصة بمستويات أكبر من المشاركة، بينما تُظهر الفئات العمريّة الأكبر والأشخاص ذوي المستويات التعليميّة المنخفضة انخراطاً أقلّ. كما تسلّط الفروق الإقليميّة الضوء على أساليب متميّزة للتعاون وأولويّات التربية على المواطنة.

ويعدّ التواصل الفعّال بين المدارس وأولياء الأمور عاملاً رئيسياً في تعزيز الرضا والانخراط. يمكن أن يؤديّ تعزيز هذا التواصل وتوفير الموارد الملائمة، من مشاركة أولياء الأمور، ما يضمن أن تصبح التربية على المواطنة مسؤوليّة مشتركة بين المدارس والعائلات.

XI. التحدّيات: تحليلها وطرق التعامل معها

١. التحدّيات في ممارسة القيم المدنيّة وآثارها

حدّد أولياء الأمور قيماً مدنيّة مختلفة وجدوها صعبة التحقيق في حياتهم اليوميّة. تعكس هذه التحدّيات الديناميّات الاجتماعيّة الأوسع والصراعات الفرديّة، ما يوفّر رؤية حول المجالات التي تتطلّب الانتباه والدعم، نوردها في ما يلي :

■ **المساواة والعدالة الاجتماعيّة (٤, ٣٠٪):** ظهرت هذه القيمة كأكثر القيم صعوبة في الممارسة، حيث أشار ما يقرب من ثلث المستجيبين إلى أنّها تمثّل تحدّيّاً. يظهر هذا وجود عدم المساواة النظاميّة والحواجز الثقافيّة التي تعيق المعاملة العادلة والإنصاف في المجتمع. ويمكن أن تشمل الجهود لمعالجة هذا التحدّي الحملات التعليميّة، والسياسات لتقليل عدم المساواة، والمبادرات التي تعزّز الممارسات الشاملة.

- **قبول التنوع واحترامه (٢٠,٠٪):** احتلّت هذه القيمة المرتبة الثانية من حيث الصعوبة، ما يبرز الصعوبات في احتضان وجهات نظر وخلفيات وهويات متنوعة. قد تشير هذه إلى قضايا مثل التحيز، ونقص التعرّض للبيئات المتنوعة، أو عدم كفاية الحوار حول التنوع. وقد تساعد البرامج التي تعزّز التواصل بين الثقافات والشمولية في تخفيف هذا التحدي.
- **المسؤولية الاجتماعية (١٤,٥٪):** يواجه عدد معتدل من المستجيبين صعوبة في الوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية، والتي قد تشمل المساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم أو الانخراط في الأنشطة التي تعود بالنفع على المجتمع. قد تنبع هذه التحديات من قيود شخصية أو اقتصادية أو لوجستية. وقد يساعد تشجيع المسؤولية المشتركة من خلال المبادرات المجتمعية والدعم على معالجة هذه الفجوة.
- **الحرية (١٠,٤٪):** قد تتضمن ممارسة الحرية كقيمة مدنية احترام حقوق الآخرين وممارسة one's own responsibly. على الرغم من أنها لم تُعرّف بشكل متكرر كتحدٍ، فإن إدراجها يشير إلى تعقيدات أساسية، مثل الأعراف الثقافية أو القيود، التي تتطلب نهجًا دقيقًا.
- **التضامن والدعم (١٠,٢٪):** تعكس هذه القيمة أهمية المساعدة المتبادلة والوحدة. قد تشير الإشارة المنخفضة نسبيًا إليها كتحدٍ، إلى أنها تمارس بسهولة أكبر أو أقل تأكيدًا مقارنة بالقيم الأخرى. قد يقوي تعزيز الروابط المجتمعية ممارسة التضامن بشكل أكبر.

وتشير النتائج إلى أن المساواة والعدالة الاجتماعية وقبول واحترام التنوع هي أكبر العقبات أمام أولياء الأمور في تجسيد القيم المدنية. ستتطلب معالجة هذه التحديات نهجًا شاملاً، بما في ذلك التعليم، وإصلاح السياسات، والانخراط المجتمعي. ويمكن أن يعزّز تشجيع المحادثات حول هذه القيم وتوفير الموارد القابلة للتطبيق لممارستها، مجتمعًا أكثر إنصافًا وشمولية.

٢. تحليل التحديات في تعليم المواطنة في المنزل

تسلّط نتائج الاستطلاع الضوء على التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها أولياء الأمور عند تعليم المواطنة والمسؤولية المدنية في المنزل. تؤكد النتائج تعقيدات مشاركة أولياء الأمور في هذا المجال الحاسم من التعليم، كاشفة عن الحواجز الرئيسية والمجالات المحتملة للتحسين.

- **نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية (٣٦,٤٪):** التحدي الأكثر بروزًا هو نقص الوقت لدى أولياء الأمور بسبب جداول العمل أو الالتزامات الأسرية. هذا الأمر يبرز الحاجة إلى استراتيجيات مرنة وفعالة من حيث الوقت تتماشى مع حياة أولياء الأمور المزدهمة.
- **صعوبة في شرح القضايا المدنية المعقدة (٢٣,٣٪):** يجد عدد كبير من أولياء الأمور صعوبة في تبسيط المواضيع المدنية المعقدة لأطفالهم. يدلّ هذا على فجوة معرفية يمكن تقليصها بتوفير موارد ومواد سهلة الاستخدام.
- **نقص المعرفة أو الموارد حول مواضيع المواطنة (١٢,٦٪):** يبلغ العديد من أولياء الأمور عن شعورهم بعدم الاستعداد أو عدم القدرة على تعليم المواطنة بفعالية بسبب نقص الفهم أو الوصول إلى أدوات التعليم. يمكن أن يعالج هذا النقص من خلال التدريب المستهدف والموارد لتمكين أولياء الأمور من المشاركة بثقة في التربية على المواطنة.
- **عدم اهتمام الطفل (١٠,٠٪):** يشكّل عدم اهتمام الأطفال بالمواضيع المدنية تحديًا آخر، ما يبرز الحاجة إلى طرق مبتكرة وجذابة ومناسبة للعمر لشدّ انتباههم.

- **عدم اليقين في التعامل مع المواضيع المثيرة للجدل ٨,٤٪:** تعبّر نسبة أصغر، ولكن ملحوظة، من أولياء الأمور عن عدم الارتياح لمناقشة القضايا الحساسة مثل السياسة أو العدالة الاجتماعية. يمكن أن يوفر تقديم الإرشادات حول كيفية التعامل مع المواضيع المثيرة للجدل لأولياء الأمور القدرة على معالجة هذه المجالات بشكل بناء.
- **لا شيء ما سبق ٩,٤٪:** أبلغت مجموعة من أولياء الأمور عن عدم وجود تحديات كبيرة، ما يشير إلى تباين في مستويات الراحة والخبرة في تعليم المواطنة في المنزل.

وتكشف النتائج أن قيود الوقت، ونقص المعرفة، والصعوبات في تبسيط المواضيع المدنية هي الحواجز الرئيسية التي تواجه أولياء الأمور في تعليم المواطنة. وتسلط هذه التحديات الضوء على الحاجة إلى تدخلات نظامية، مثل تعزيز الموارد، واستراتيجيات مخصصة، ودعم من المدارس والمجتمعات، لتعزيز مشاركة أولياء الأمور بشكل أفضل في التربية على المواطنة.

٣. تحليل الجداول المتقاطعة بين العوامل الديموغرافية المختلفة (الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمنطقة، ونوع المدرسة) والتحديات في تعليم المسؤولية المدنية في المنزل

التحدي الأكثر أهمية الذي أبلغ عنه كلا الجنسين هو نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية، مع نسبة أعلى قليلاً بين الذكور (٥٤,٣٪). وتعتبر صعوبة شرح القضايا المدنية المعقدة مصدر قلق ملحوظ آخر، خاصة بالنسبة للإناث (٣٤,٤٪).

التحدي الأقل إبلاغاً هو نقص المعرفة أو الموارد، ما يشير إلى أن معظم أولياء الأمور يشعرون بأن لديهم فهمًا أو أدوات كافية.

نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية هو تحدٍ سائد عبر جميع الفئات العمرية، خاصة بين الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ عاماً وفي الفئة العمرية ٤١-٥٠.

وتُظهر الفئة العمرية ٦٤ سنة وما فوق انخفاضاً كبيراً في التحديات المبلغ عنها، خصوصاً في مجالات مثل المعرفة واهتمام الأطفال، ما يشير إلى اختلافات محتملة بين الأجيال في الانخراط.

يبلغ أولياء الأمور الأصغر سناً عن المزيد من التحديات المتعلقة بشرح القضايا المدنية المعقدة.

أما نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية فهو التحدي الأكثر أهمية عبر جميع مستويات التعليم، خاصة بين أولئك الحاصلين على التعليم الثانوي.

ويبدو تحدي نقص المعرفة أو الموارد أكثر وضوحاً بين أولياء الأمور ذوي التحصيل التعليمي المنخفض.

كما ترتبط مستويات التعليم الأعلى بأقل عدد من التحديات المبلغ عنها، خاصة في التعامل مع المواضيع المثيرة للجدل.

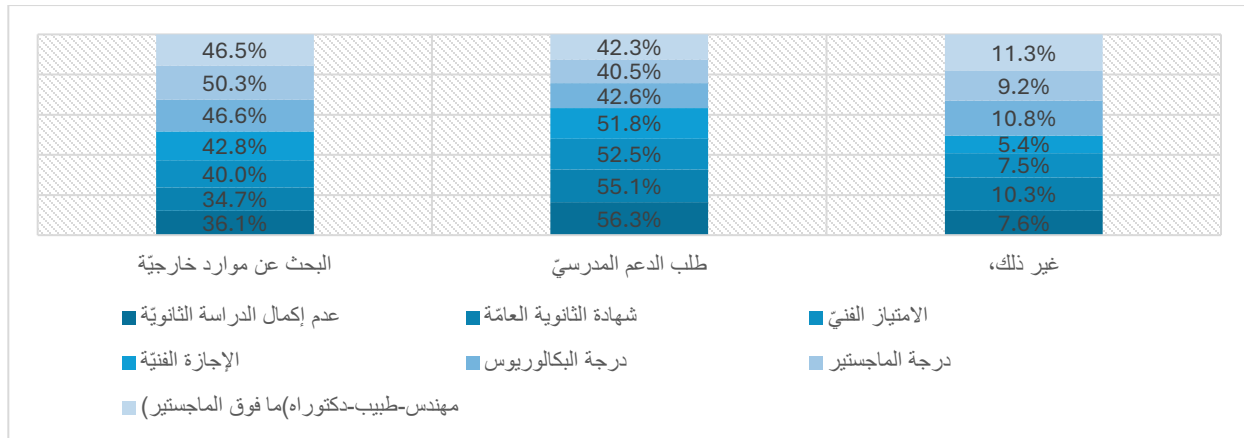
- **نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية هو التحدي الأكثر انتشاراً بين جميع المحافظات، مع نسب متنسقة نسبياً.**
- **يبلغ أولياء الأمور في النبطية عن أعلى نسبة من التحديات المتعلقة بالمعرفة والموارد.**
- **تُظهر منطقة الشمال توزيعاً متوازناً للتحديات، مع نسبة ملحوظة من أولياء الأمور الذين يواجهون صعوبة في شرح القضايا المدنية المعقدة.**

- نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية هو التحدي الأكثر أهمية الذي أبلغ عنه أولياء الأمور في كل من المدارس الرسمية والخاصة.
- يُبلغ أولياء الأمور في المدارس الخاصة عن نسبة أخفض قليلاً من التحديات المتعلقة بالمعرفة والموارد مقارنة بأولئك في المدارس الرسمية.
- التحدي المتمثل في شرح القضايا المدنية المعقدة مرتفع بشكل ملحوظ عبر جميع أنواع المدارس، ما يشير إلى قلق مشترك بين أولياء الأمور.

ويكشف التحليل أنّ أولياء الأمور يواجهون تحديات كبيرة في تعليم أطفالهم حول المسؤولية المدنية، بشكل أساسي بسبب قيود الوقت وتعقيد القضايا المدنية. وتؤثر العوامل الديموغرافية مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمحافظة، ونوع المدرسة على طبيعة هذه التحديات ومداها. تسلط هذه النتائج الضوء على مجالات حاسمة حيث يمكن أن يكون الدعم المستهدف والموارد والتدخلات التعليمية مفيدة في تمكين أولياء الأمور من الانخراط بشكل أكثر فعالية في التربية على المواطنة في المنزل.

٤. كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات

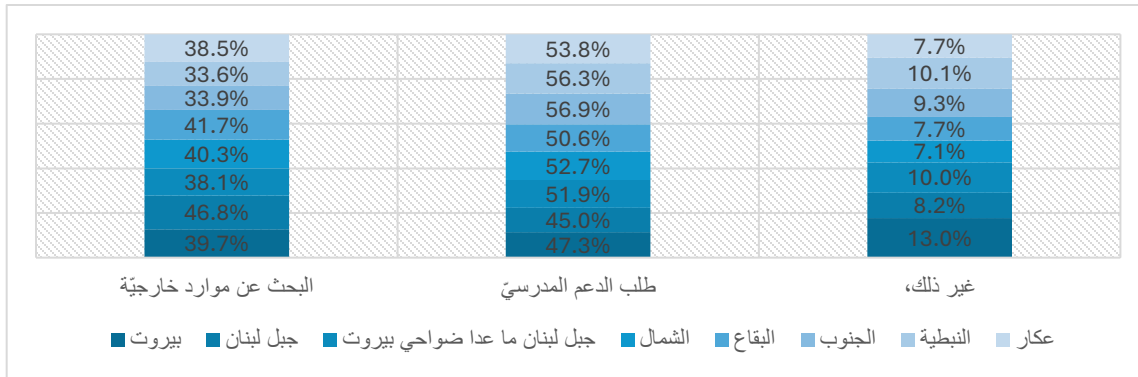
أ. كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب مستوى التعليم



رسم بياني 50: كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب مستوى التعليم

يكشف التحليل أنّ الأفراد ذوي الخلفيات التعليمية المتنوعة يتبنون استراتيجيات مختلفة للتغلب على التحديات. يلاحظ أنّ أولئك الذين لديهم مستويات تعليمية منخفضة يميلون إلى الاعتماد أكثر على دعم المدرسة، بينما يسعى ذوو التعليم العالي بشكل متزايد إلى الموارد الخارجية. يشير هذا الاتجاه إلى أنّه مع زيادة التحصيل التعليمي، قد يشعر الأفراد بمزيد من القوة للبحث عن حلول بديلة بدلاً من الاعتماد فقط على دعم المدرسة.

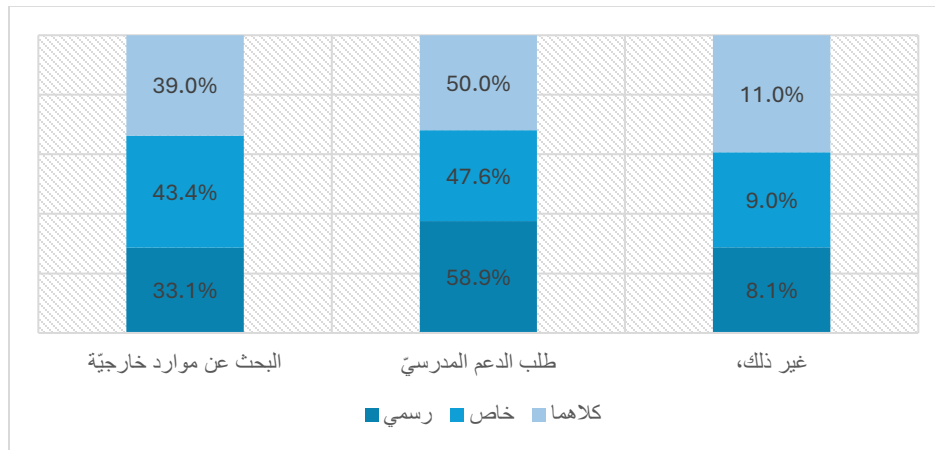
ب. كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب المنطقة



رسم بياني 51: كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب المنطقة

يظهر التحليل أنّ أولياء الأمور عبر مناطق مختلفة من لبنان لديهم أساليب متنوّعة للتغلب على التحديات التعليمية. يُلاحظ أنّ أولئك في منطقة الجنوب يميلون إلى الاعتماد أكثر على دعم المدرسة، بينما يميل أولياء الأمور في جبل لبنان إلى البحث عن موارد خارجية. وتشير الاختلافات في الاستراتيجيات إلى أنّ العوامل الإقليمية قد تؤثر على كيفية إدراك أولياء الأمور ومعالجتهم للتحديات التعليمية.

ت. كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب نوع المدرسة



رسم بياني 52: كيف يحاول أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب نوع المدرسة

يكشف التحليل أنّ استراتيجيات أولياء الأمور للتغلب على التحديات التعليمية تختلف بشكل كبير بناءً على نوع المدرسة التي يرتادها أطفالهم. يكون أولياء الأمور في المدارس الرسمية أكثر استعدادًا للبحث عن دعم المدرسة، بينما يميل الذين لديهم أطفال في المدارس الخاصة إلى البحث عن موارد خارجية. يشير ذلك إلى أنّ نوع المؤسسة التعليمية قد يؤثر على تصورات أولياء الأمور وإجراءاتهم بشأن التحديات التعليمية.

بالمقابل، لا يظهر تحليل النتائج بشأن محاولة أولياء الأمور التغلب على التحديات، حسب الجنس والفئة العمرية، أيّ اختلافات كبيرة.

٥. الدعم المطلوب لتعليم المواطنة بفعالية في المنزل

حدّد الاستطلاع أيضًا أنواع الدعم التي يحتاجها أولياء الأمور لتعليم أطفالهم عن المواطنة بفعالية. تقدّم هذه الرؤية خارطة طريق لتصميم المبادرات التي تلبي احتياجات أولياء الأمور وتعزّز دورهم في التربية على المواطنة :

- **فعاليات المدرسة والمجتمع ٢٧,١٪**: رتب أولياء الأمور فعاليات المدرسة والمجتمع كأكثر أشكال الدعم المطلوبة. يمكن أن تعزّز الأنشطة التعاونية التي تشمل أولياء الأمور والأطفال الانخراط المدني وتوفّر سياقات عملية لتعلّم المواطنة .
- **أدوات تعليمية ٢٥,٥٪**: تسليط الضوء على الطلب على الموارد التعليمية المتاحة، مثل الأدلة، والنشرات، والأدوات عبر الإنترنت، يعكس الحاجة الملحة لموادّ تربوية معدّة بشكل جيّد وسهلة الاستخدام يمكن للآباء دمجها في التعلّم المنزلي.
- **التواصل المنتظم مع المدارس ٢٣,٩٪**: عبّر أولياء الأمور عن اهتمامهم القويّ في تلقّي تواصل مستمرّ من المدارس حول كيفية دعمهم للتربية على المواطنة . يشير ذلك إلى أن تعزيز شراكات أقوى بين المدرسة والمنزل لأمر حيويّ للتعاون الفعال.
- **ورش عمل أو ندوات للآباء ٢٢,١٪**: يسعى العديد من أولياء الأمور إلى فرص لتعلّم كيفية تعليم المواطنة من خلال ورش العمل أو الندوات. ويمكن أن توفّر هذه المبادرات استراتيجيات عملية، وتعزّز ثقة أولياء الأمور، وتساعد في بناء مجتمع من مقدمي الرعاية المتفاعلين.

يؤكد الاستطلاع إذاً، أهميّة إنشاء أنظمة دعم شاملة للآباء الذين يقومون بتعليم المواطنة في المنزل. تعتبر شراكات المدرسة والمجتمع، والموارد التعليمية المتاحة بسهولة، وفرص التدريب أساسية لمعالجة تحديات أولياء الأمور. لا تعزّز هذه التدابير من كفاية أولياء الأمور فحسب، بل تسهم أيضًا في تعزيز جيل من المواطنين المتفاعلين والمسؤولين.

ويوفّر هذا التحليل رؤية قابلة للتطبيق لصانعي السياسات، والمعلّمين ، وقادة المجتمع لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة، ومعالجة الحواجز واستغلال الفرص لتعزيز تعليم المواطنة في المنزل.

تحليل الجداول المتقاطعة بين العوامل الديموغرافية المختلفة (الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمنطقة، ونوع المدرسة) وأنواع الدعم أو الموارد التي يعتقد أولياء الأمور أنها ستساعدهم على المشاركة بشكل أكثر فعالية في تربية أطفالهم على المواطنة .

- **نوع الدعم**
 - ❖ ورش عمل أو ندوات للآباء
 - ❖ موادّ تعليمية
 - ❖ فعاليات المدرسة والمجتمع
 - ❖ التواصل المنتظم مع المدرسة

■ **الملاحظات:**

- ❖ يظهر المستجيبون من الإناث عمومًا مشاركة أعلى في جميع أنواع الدعم مقارنة بالمستجيبين الذكور.

- ❖ أعلى نسبة من الدعم المطلوب من كلا الجنسين هي للفعاليات المدرسية والمجتمعية.
- ❖ تُظهر الفئة العمرية ٤١-٥٠ أعلى مستوى من الإعداد عبر معظم أنواع الدعم.
- ❖ يظهر المستجيبون الأكبر سنًا (٦٤ عاما وما فوق) انخفاضًا كبيرًا في الاستجابات، خصوصًا للتواصل المنتظم مع المدرسة.
- ❖ ترتبط مستويات التعليم الأعلى بتفضيل أكبر للمواد التعليمية والأنشطة المجتمعية.
- ❖ يظهر المستجيبون الحاصلون على درجات الماجستير تفضيلًا ملحوظًا للمواد التعليمية.
- ❖ تُظهر منطقة جبل لبنان والجنوب نسبة عالية للأنشطة المجتمعية.
- ❖ تُظهر بيروت اهتمامًا قويًا في ورش العمل، ما يشير إلى نهج استباقي بين أولياء الأمور في المناطق الحضرية.
- ❖ يظهر أولياء الأمور في المدارس الخاصة أعلى انخراط عبر جميع أنواع الدعم، خصوصًا في الأنشطة المجتمعية والمواد التعليمية.
- ❖ يظهر نوع المدرسة الرسمية إعدادًا أقل بشكل عام، ما يشير إلى انخفاض الانخراط في موارد تعليم المواطنة.

وتشير التحليلات إلى أنّ أولياء الأمور متحمسون للحصول على أنواع مختلفة من الدعم لتعزيز مشاركتهم في تعليم أطفالهم حول المواطنة. وتميل المستجيبات الإناث و الحاصلون على مستويات تعليمية أعلى إلى البحث عن المزيد من الموارد. بالإضافة إلى ذلك، تشير الاختلافات الإقليمية إلى أنّ المناطق الحضرية قد تكون أكثر استعدادًا في السعي لمتابعة ورش العمل والأنشطة المجتمعية.

٦. خلاصة شاملة حول تحديات أولياء الأمور والدعم في تعليم المواطنة في المنزل

تكشف النتائج أنّ أولياء الأمور يواجهون مجموعة متنوعة من التحديات عند تعليم أطفالهم حول المواطنة والمسؤولية المدنية. تتأثر هذه التحديات بالعوامل الديموغرافية مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والمنطقة، ونوع المدرسة. في الوقت نفسه، تسلط البيانات الضوء على الفرص الكبيرة لتقديم الدعم المستهدف لتمكين أولياء الأمور وتعزيز مشاركتهم في التربية على المواطنة.

■ التحديات في تعليم المواطنة

التحدي الأكثر شيوعًا هو نقص الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية، حيث حدّد أكثر من ثلث المستجيبين ذلك كحاجز كبير. تكون هذه المشكلة حادة بشكل خاص بين أولياء الأمور الأصغر سنًا وأولئك في فئات العمر النشطة، مثل الذين تقلّ أعمارهم عن ٤٠ عاما والذين تتراوح أعمارهم بين ٤١-٥٠. تتطلب معالجة هذا التحدي حلولاً تدمج التربية على المواطنة في الروتين اليومي أو توفر أدوات تعلم مرنة.

عائق رئيسي آخر هو الصعوبة في شرح القضايا المدنية المعقدة، حيث أبلغ عنها ربع أولياء الأمور. يشير ذلك إلى فجوة معرفية يمكن سدّها من خلال توفير مواد تعليمية مبسطة ومتاحة. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل عدم اهتمام الأطفال وعدم اليقين بشأن كيفية التعامل مع المواضيع المثيرة للجدل عقبات كبيرة، ما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات تعليمية جذابة ومناسبة للعمر وإرشادات لمناقشة المواضيع الحساسة.

ومن المثير للاهتمام أنّ أولياء الأمور ذوي مستويات التعليم المنخفضة أبلغوا عن تحديات أكبر تتعلق بالمعرفة والموارد، بينما شعر ذوو التعليم العالي بأنهم أكثر جاهزية لمعالجة هذه القضايا. بالمثل، أبلغ أولياء الأمور في المدارس الرسمية عن اعتماد أكبر على الدعم المؤسسي، بينما كان أولياء الأمور في المدارس الخاصة أكثر استعداداً للبحث عن موارد خارجية.

■ الدعم المطلوب لتعزيز التربية على المواطنة

تشير نتائج الاستطلاع إلى وجود طلب قويّ على أنواع عدّة من الدعم للتغلب على هذه التحديات. الشكل الأكثر طلباً هو الفعاليات المدرسية والمجتمعية، ما يبرز أهمية الأنشطة التعاونية في العالم الحقيقي التي تجمع العائلات حول مواضيع مدنية. يعزّز هذا النهج المسؤولية المشتركة في التربية على المواطنة ويوفّر فرص تعلّم عملية للأطفال.

تشمل مجالات الدعم الحيوية الأخرى المواد التعليمية، مثل الأدلة، والنشرات، والأدوات الرقمية، التي يمكن أن تمكّن أولياء الأمور من دمج الدروس المدنية في حياتهم اليومية. كما ظهر التواصل المنتظم مع المدارس وورش العمل أو الندوات للآباء كموارد رئيسية يمكن أن تعزّز ثقة أولياء الأمور وقدرتهم على الانخراط في التربية على المواطنة.

■ العوامل الديموغرافية والإقليمية

تلعب العوامل الديموغرافية مثل الجنس، والعمر، والتعليم، والمنطقة، ونوع المدرسة أدواراً مهمة في تشكيل تحديات أولياء الأمور واحتياجات الدعم. وأظهرت المستجيبات الإناث مستويات عليا من الانخراط عبر جميع أنواع الدعم، بينما أبدت المناطق الحضرية مثل بيروت اهتماماً نشطاً في ورش العمل والندوات. وأظهر أولياء الأمور في مناطق مثل النبطية والجنوب تفضيلاً قوياً لفعاليات المدرسة والمجتمع، ما يشير إلى اختلافات إقليمية في كيفية إدراك التحديات ومعالجتها.

XII. الخاتمة

تؤكد نتائج هذا التحليل الدور الحاسم الذي يلعبه أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة والانخراط بين أطفالهم. وتكشف عن التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها أولياء الأمور والعوامل الديموغرافية التي تشكّل مشاركتهم. علاوة على ذلك، توفّر الرؤى خارطة طريق لتحسين مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة من خلال الدعم المستهدف والتعاون بين العائلات والمدارس والمجتمعات.

■ مشاركة أولياء الأمور وأولوياتهم

يعطي أولياء الأمور الأولوية للأنشطة التي تعزّز المسؤولية المدنية، مثل التطوع وخدمة المجتمع، ما يبرز التزامهم بتعزيز المسؤولية الاجتماعية. يشارك أولياء الأمور الأصغر سناً والأكثر تعليمًا بشكل خاص في المناقشات حول الأحداث الجارية والقضايا الواقعية، ما يسدّ الفجوة بين التعلّم الأكاديمي والتطبيق العملي. يزود هذا النهج الاستباقي الأطفال بالمهارات اللازمة لتحليل التحديات الاجتماعية بشكل نقدي والمشاركة بنشاط في مجتمعاتهم.

■ التحدّيات في تعليم المواطنة

تشمل الحواجز الرئيسية لتعليم المواطنة في المنزل قيود الوقت بسبب العمل أو الالتزامات الأسرية، وصعوبة تبسيط المواضيع المدنية المعقّدة، ونقص المعرفة أو الموارد. يتأثر أولياء الأمور الأصغر سنًا، وفئات العمل، و ذوو التحصيل التعليمي المنخفض بشكل غير متناسب. بالإضافة إلى ذلك، يواجه بعض أولياء الأمور صعوبة مع عدم اهتمام الأطفال أو عدم الارتياح لمناقشة المواضيع الحساسة، ما يبرز الحاجة إلى موارد تعليمية مناسبة للعمر وجذابة وداعمة.

■ تأثير العوامل الديموغرافية

تؤثر العوامل الديموغرافية بشكل كبير في مشاركة أولياء الأمور وفي التحدّيات التي يواجهونها:

- ❖ **الجنس:** أولياء الأمور من الإناث أكثر انخراطًا في جهود التربية على المواطنة عبر جميع الأنشطة.
- ❖ **العمر:** أولياء الأمور الأصغر سنًا أكثر انخراطًا، بينما تظهر الفئات العمرية الأكبر انخفاضًا في المشاركة، ما يشير إلى الحاجة إلى توجيه خاص لجذب أولياء الأمور الأكبر سنًا.
- ❖ **مستوى التعليم:** يرتبط التحصيل التعليمي الأعلى بثقة أكبر وتحدّيات أقل في تعليم المسؤولية المدنية.
- ❖ **المنطقة:** تسلط الفروق الإقليمية الضوء على أساليب مختلفة، حيث تُظهر المناطق الحضرية مثل بيروت اهتمامًا في ورش العمل بينما تعطي المناطق الريفية الأولوية لفعاليات المدرسة والمجتمع.
- ❖ **نوع المدرسة:** يظهر أولياء الأمور في المدارس الخاصة انخراطًا أكبر واعتمادًا على الموارد الخارجية، بينما يميل أولياء الأمور في المدارس الرسمية إلى الاعتماد أكثر على الدعم المؤسسي.

■ الدعم المطلوب للانخراط الفعّال

تؤكد البيانات الطلب القوي على أنظمة دعم تعاونية وقابلة للوصول لتمكين أولياء الأمور في تعليم المواطنة:

- ❖ **فعاليات المدرسة والمجتمع:** هذه أكثر أنواع الدعم طلبًا، ما يعزّز التعلّم المدني العملي.
- ❖ **المواد التعليمية:** الأدلة والأدوات المتاحة التي تلبي احتياجات أولياء الأمور ضرورية لسدّ الفجوات المعرفية.

ورش العمل والتواصل: التفاعلات المنتظمة بين المدارس وأولياء الأمور، إلى جانب فرص التدريب، يمكن أن تعزّز الثقة والقدرة على التربية على المواطنة.

■ نحو نهج شامل للتربية على المواطنة

تكشف النتائج عن فرصة حيوية لتعزيز التربية على المواطنة من خلال معالجة تحدّيات أولياء الأمور عبر الدعم المنهجي. ويمكن أن تعزّز شراكات المدرسة والمجتمع، وتوفير موادّ تعليمية مخصّصة، وتطوير برامج توعية محدّدة ديموغرافيًا من تمكين أولياء الأمور ليصبحوا معلّمين فعّالين في المسؤولية المدنية. فمن خلال معالجة هذه الحواجز والاستفادة من نقاط القوة لدى أولياء الأمور عبر ديموغرافيات متنوّعة، يمكن للمدارس والمجتمعات تنمية جيل من المواطنين النشطين والمسؤولين المستعدين للمساهمة بشكل هادف في المجتمع.

XIII. التوصيات لتعزيز الانخراط والمشاركة المدنية

لتعزيز التربية على المواطنة وتحفيز مشاركة أولياء الأمور بشكل أكبر، يجب اعتماد نهج شامل واستراتيجي. تقدّم التوصيات التالية إطاراً متماسكاً يعالج الاختلافات الديموغرافية، والفجوات الإقليمية، والسياقات التعليمية المتنوعة:

- المبادرات التوعوية والتعليمية
 - ❖ حملات التوعية: إطلاق حملات مستهدفة لتأكيد أهمية القيم المدنية، بما في ذلك التماسك الاجتماعي والديمقراطية والمواطنة النشطة، خاصة بالنسبة للفئات الديموغرافية التي تواجه تحديات أعلى أو تراجعاً في المشاركة.
 - ❖ الموارد المبسطة: تطوير موادّ وأدوات رقمية سهلة الاستخدام تجعل التربية على المواطنة موضوعاً قابلاً للتطبيق وسهل الدمج في الحياة اليومية لكلّ من أولياء الأمور والأطفال.
- برامج تعليم مدنيّ متخصصة
 - ❖ أساليب محدّدة ديموغرافياً: تخصيص البرامج لتناسب مع مجموعات مختلفة، مثل أولياء الأمور الأصغر سناً، وأولياء الأمور الأكبر سناً، وذوي مستويات التعليم المختلفة، ومعالجة الاحتياجات المحدّدة مثل الانخراط الديمقراطي لأولياء الأمور الأقلّ تعليمًا أو التماسك الاجتماعي للفئات الأكبر سناً.
 - ❖ التكيف الإقليمي: تصميم المبادرات التي تعكس المعايير الاجتماعية والثقافية الإقليمية والوصول إلى الموارد، ما يضمن الصلة والانخراط عبر المجتمعات المتنوعة.
- تعزيز التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور
 - ❖ تحسين التواصل: إنشاء قنوات تواصل قويّة بين المدارس وأولياء الأمور، وتقديم تحديثات منتظمة حول أنشطة التربية على المواطنة وطرق واضحة للمشاركة.
 - ❖ ورش العمل والتدريب: تنظيم ورش عمل لتزويد أولياء الأمور بالمهارات والمعرفة اللازمة لمناقشة القضايا المدنية، والتعامل مع المواضيع المثيرة للجدل، ودمج الدروس المدنية في روتينهم اليومي.
- الانخراط المجتمعي والتطبيقات الواقعية
 - ❖ فعاليات تعاونية: تعزيز شراكات المدرسة والمجتمع من خلال فعاليات مثل حملات التطوع، ومشاريع الخدمة المدنية، والمناقشات التفاعلية التي تشجّع على مشاركة العائلات.
 - ❖ تجارب مدنيّة عملية: دمج التطبيقات الواقعية في البرامج لسدّ الفجوة بين المعرفة النظرية والممارسة، وتعزيز فهم أعمق للمسؤوليات المدنية.
- إمكانية الوصول إلى الموارد والدعم المرن

- ❖ **برامج مرنة:** تقديم ورش عمل عبر الإنترنت، وجلسات مسائية، وأدوات فعّالة من حيث الوقت لتلبية جداول أولياء الأمور المشغولين.
- ❖ **زيادة الوعي بالموارد:** زيادة وضوح الموارد المتاحة للتربية على الوطنية، بخاصة بالنسبة للفئات الديموغرافية الأقل احتمالا للبحث عنها.
- **استغلال فضلى الممارسات والابتكار**
- ❖ **تعلم عبر المدارس:** تكيف نماذج الانخراط الناجحة من المدارس الخاصة لتناسب سياقات المدارس الرسمية، وتعزيز الشراكات لتبادل الموارد والاستراتيجيات.
- ❖ **محو الأمية الرقمية والانخراط الإعلامي:** تعزيز قدرة أولياء الأمور والأطفال على تقويم المعلومات بشكل نقدي، بخاصة من خلال برامج محو الأمية الرقمية التي تعالج تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التصورات المدنية.
- **المراقبة والتحسين المستمر**
- ❖ **آليات التغذية الراجعة:** خلق فرص للآباء لتقديم ملاحظات حول مبادرات التربية على الوطنية من خلال الاستطلاعات، ومجموعات التركيز، والمنتديات المفتوحة.
- ❖ **التعديلات المستندة إلى البيانات:** تقويم فعالية برامج التربية على الوطنية باستمرار وتكييف الاستراتيجيات بناءً على الملاحظات والاتجاهات الناشئة.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للمساهمين بناء إطار قوي يعزز التربية على الوطنية، ويقوي مشاركة أولياء الأمور، وينمي مواطنين متفاعلين ومطلعين، قادرين على معالجة التحديات الاجتماعية بشكل تعاوني.

الفصل الثامن: المواطنة الرقمية

يتناول هذا الفصل الأبعاد المتعددة للمواطنة الرقمية من خلال تحليل البيانات الكمية التي تم جمعها من أربع مجموعات من أصحاب المصلحة: المتعلمين، والمعلمين، ومديري المدارس، وأولياء الأمور. ويلعب كل طرف دوراً فريداً في تشكيل ثقافة المشاركة الرقمية المسؤولة وتعزيزها. ويقدم المتعلمون، باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للأدوات الرقمية، رؤى حول مسالكهم، وتحدياتهم، وفهمهم للأخلاقيات الرقمية. بينما يساهم المعلمون، المكلفون بدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، بوجهات نظرهم حول تعزيز محو الأمية الرقمية داخل الفصل الدراسي. ويقدم مديرو المدارس، كقادة للمؤسسات التعليمية، رؤية استراتيجية للسياسات والممارسات التي تهدف إلى تعزيز المواطنة الرقمية. أما أولياء الأمور، فبصفتهم مقدمي الرعاية ونماذج يحتذى بها، فهم يشاركون بأرائهم حول توجيه سلوك الأطفال عبر الإنترنت وضمان سلامتهم.

يبدأ التحليل بفحص البيانات الخاصة بكل مجموعة على حدة، لتبسيط الضوء على تجاربهم وأولوياتهم وتحدياتهم الفريدة. ثم ينتقل إلى تحليل مشترك بين أصحاب المصلحة، لتحديد القواسم المشتركة، والاختلافات، والمجالات المحتملة للتعاون. ومن خلال دمج هذه الرؤى المختلفة، يهدف الفصل إلى تقديم فهم شامل للحالة الراهنة للمواطنة الرقمية ضمن البرامج التعليمية.

يختتم الفصل بتوصيات قائمة على الأدلة تهدف إلى تعزيز ممارسات المواطنة الرقمية عبر جميع مجموعات أصحاب المصلحة.

I. القسم الأول: المواطنة الرقمية من وجهة نظر المتعلمين

1. فهم المتعلمين لمصطلح المواطنة الرقمية

من خلال البيانات الإحصائية، يبدو أن هناك وعياً متقوفاً بين المتعلمين حول مفهوم المواطنة الرقمية، يُظهر أن المتعلمين يدركون بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالمواطنة الرقمية، بخاصة تلك المتعلقة بالسلوك الأخلاقي وحماية الخصوصية، لكن هناك ضعفاً في إدراك الجوانب التقنية والاجتماعية. هذا التفاوت يشير إلى الحاجة إلى تعزيز فهمهم الشامل لهذا المصطلح من خلال التعليم المنهجي والتوعية المستمرة.

و توضح الدراسة أن فهم المتعلمين لمصطلح المواطنة الرقمية يختلف بناءً على نوع المدرسة (رسمي/خاص) ونوع المنهج الدراسي (لبناني، فرنسي، دولي، أو غير ذلك). ويتضح أن المتعلمين في المدارس الخاصة وأولئك الذين يتبعون مناهج دولية أو فرنسية لديهم وعي أعلى بمفهوم المواطنة الرقمية مقارنةً بزملائهم في المدارس الرسمية أو الذين يتبعون المناهج اللبنانية.

ويشير اختبار Chi-Square لتحديد العلاقة بين نوع المدرسة أو نوع المنهج ومدى فهم المتعلمين للمواطنة الرقمية إلى النتائج الآتية:

■ بين نوع المدرسة وفهم المواطنة الرقمية:

❖ قيمة Pearson Chi-Square: 97.291

❖ الدلالة الإحصائية: $5.98e-23$ ($p < 0.05$)

❖ **الاستنتاج:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المدرسة ومدى فهم المواطنين الرقمية.

■ بين نوع المنهج وفهم المواطنين الرقمية:

❖ قيمة Pearson Chi-Square: 18.411

❖ الدلالة الإحصائية: $(p < 0.05)$: 0.00036

❖ **الاستنتاج:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المنهج ومدى فهم المواطنين الرقمية.

جدول 8: فهم المواطنين الرقمية بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	نعم (فهم المواطنين الرقمية)	لا (عدم الفهم)
رسمي	16.37%	83.63%
خاص	30.31%	69.69%

جدول 9: فهم المواطنين الرقمية بحسب نوع المنهج

نوع المنهج	نعم (فهم المواطنين الرقمية)	لا (عدم الفهم)
البكالوريا اللبنانية	25.26%	74.74%
البكالوريا الفرنسية	33.47%	66.53%
البكالوريا الدولية	25.88%	74.12%
غير ذلك	21.43%	78.57%

نستنتج من ذلك:

- المدارس الخاصة والمناهج الدولية أو الفرنسية تعزز من فهم المتعلمين للمواطنين الرقمية بشكل أفضل مقارنة بالمدارس الرسمية والمناهج الأخرى.
- هناك حاجة لتعزيز مفهوم المواطنين الرقمية في المدارس الرسمية والمناهج الوطنية.

٢. الجوانب التي يحيط بها المتعلمون في مفهوم المواطنين الرقمية

بناءً على معطيات الدراسة، يمكن تحليل الجوانب المختلفة التي يدركها المتعلمون ضمن مفهوم المواطنين الرقمية وفقاً لما يلي:

أ. حماية المعلومات الشخصية

يرى ٦٣,٦٪ من المتعلمين أنّ حماية المعلومات الشخصية عنصر رئيسي في المواطنين الرقمية. تدلّ هذه النسبة المرتفعة على إدراك واضح لأهمية الحفاظ على الخصوصية في المجتمع الرقمي، وهو أمر بالغ الأهمية في مواجهة التحديات المتعلقة بالاختراقات وانتهاك البيانات. قد يشير ذلك إلى تأثير الحملات التوعوية والمناهج الدراسية التي تركز على أهمية حماية البيانات الشخصية في مواجهة التهديدات الرقمية مثل الاختراقات وانتهاك الخصوصية. ويمثل هذا الوعي خطوة إيجابية نحو تعزيز الأمن الرقمي لدى المتعلمين.

ب. قواعد السلوك والاحترام على الإنترنت

أشار ٦٠,٣٪ من المتعلمين إلى أن قواعد السلوك والاحترام على الإنترنت تعدّ جزءاً من المواطنة الرقمية. ويعكس ذلك وعياً جيداً لأهمية التصرف بشكل لائق وأخلاقي في البيئات الرقمية. قد يعكس ذلك نجاح الجهود التعليمية والتربوية في تعزيز القيم الأخلاقية مثل الاحترام وعدم الاساءة للآخرين عبر الإنترنت. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتوسيع النقاش حول السلوك الرقمي ليشمل موضوعات مثل التنوع الثقافي واحترام الآراء المختلفة.

ت. تجنب التنمر الإلكتروني

يعتبر ٥٣,٤٪ من المتعلمين أن تجنب التنمر الإلكتروني جزء من المواطنة الرقمية. ويشير ذلك إلى وعي جيد بالمخاطر النفسية والاجتماعية التي قد يسببها التنمر الإلكتروني، لكن النسبة تشير أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من التوعية. مع ذلك، فإن النسبة المتوسطة تعكس الحاجة إلى مزيد من التوعية حول تأثير التنمر الإلكتروني على الصحة النفسية، وأهمية الإبلاغ عن مثل هذه المسلكيات. ويمكن تعزيز هذا الجانب من خلال إدخال برامج تعليمية تهدف إلى مكافحة التنمر الإلكتروني وتشجيع بيئة رقمية آمنة.

ث. معرفة كيفية استخدام الأدوات الرقمية

أشار ٣٣,٦٪ من المتعلمين فقط إلى أهمية معرفة كيفية استخدام الأدوات الرقمية كجزء من المواطنة الرقمية. هذا يعكس ضعفاً في إدراك الجانب التقني، ويشير ذلك إلى فجوة في التعليم الرقمي، حيث يحتاج المتعلمون إلى تطوير مهاراتهم التقنية لفهم كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل فعال وآمن. ويمكن سدّ هذه الفجوة من خلال إضافة وحدات تعليمية عملية في المناهج الدراسية تركز على استخدام الأدوات الرقمية.

ج. المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي

يرى ٢٨,٣٪ فقط من المتعلمين أن المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي تعدّ جزءاً من المواطنة الرقمية. تشير هذه النسبة المنخفضة إلى ضعف إدراك أهمية الانخراط الإيجابي في المجتمعات الرقمية ودورها في تعزيز المواطنة الفعالة. كما يعكس ذلك حاجة ملحة لتشجيع المتعلمين على المشاركة في النقاشات والأنشطة الرقمية التي تعزز من مهاراتهم الاجتماعية وتطور حسهم بالمسؤولية المجتمعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم فعاليات رقمية مدرسية، مثل المنديات الإلكترونية والأنشطة التعاونية عبر الإنترنت.

جدول 10: الجوانب المختلفة التي يدركها المتعلمون ضمن مفهوم المواطنة الرقمية

الجوانب	النسبة المئوية	الدالة
حماية المعلومات الشخصية	63.6%	وعي مرتفع بأهمية الخصوصية الرقمية، ما يعكس إدراكاً جيداً للمخاطر الأمنية المتعلقة بسرقة البيانات.
قواعد السلوك والاحترام	60.3%	إدراك جيد لأهمية التصرف الأخلاقي عبر الإنترنت، ما يعزز بيئة رقمية إيجابية.
تجنب التنمر الإلكتروني	53.4%	وعي متوسط بأهمية مكافحة التنمر الإلكتروني، مع الحاجة إلى تعزيز الجهود التوعوية.
معرفة استخدام الأدوات الرقمية	33.6%	ضعف في إدراك الجانب التقني للمواطنة الرقمية، ما يتطلب تدخلاً تعليمياً لتعزيز المهارات الرقمية.

المشاركة في المجتمع الرقمي	28.3%	ضعف في إدراك أهمية الانخراط في الأنشطة الرقمية، ما يستدعي تعزيز الوعي بالمشاركة المجتمعية الرقمية.
----------------------------	-------	--

نستنتج من ذلك:

- يظهر المتعلمون وعيًا جيدًا بالجوانب الأخلاقية والأمنية للمواطنة الرقمية، مثل حماية الخصوصية (٦٣,٦٪)، وقواعد السلوك والاحترام (٦٠,٣٪)، وتجنب التنمر الإلكتروني (53.4%).
- هناك ضعف واضح في إدراك الجوانب التقنية والاجتماعية، مثل معرفة استخدام الأدوات الرقمية (٣٣,٦٪) والمشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي (28.3%).
- تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تدخل تعليمي مكثف لتعزيز الجوانب التقنية والاجتماعية، بما يضمن تكوين مواطنين رقميين مسؤولين ومشاركين بفعالية في المجتمع الرقمي.

٣. مدى إدراج مفهوم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية

يُظهر الواقع التعليمي نقصًا واضحًا في إدراج هذا المفهوم ضمن المناهج الدراسية الرسمية وغير الرسمية. وبناءً على المعطيات الإحصائية في الدراسة، يمكن تحليل مدى اهتمام المناهج الدراسية بتعليم المواطنة الرقمية من خلال استعراض نسب المتعلمين الذين تلقوا هذا التعليم، وطرق تقديمه، وفعاليته، بالإضافة إلى الموضوعات التي يرونها ذات أهمية لإدراجها في المناهج.

أ. مدى إدراج المواطنة الرقمية في التعليم المنهجي

تشير الإحصاءات إلى أن ٢٥,٩٪ فقط من المتعلمين تلقوا تعليمًا منهجيًا حول المواطنة الرقمية، بينما أكد ٧٤,١٪ عدم تلقّيهم أيّ تعليم منهجي في هذا المجال. هذه النسبة المنخفضة تعكس ضعفًا كبيرًا في إدراج المواطنة الرقمية ضمن المناهج الدراسية، ما يشير إلى غياب استراتيجية شاملة لتعليم هذا المفهوم بشكل رسمي.

ويعكس هذا النقص فجوة كبيرة بين احتياجات المتعلمين التعليمية ومتطلبات العصر الرقمي. كما يشير إلى أنّ المناهج الدراسية التقليدية لم تُواكب التطور الرقمي بشكل كافٍ، حيث لا تزال تفتقر إلى وحدات تعليمية مخصصة للمواطنة الرقمية. ويُضعف عدم إدراج هذا المفهوم بشكل منهجي من قدرة المتعلمين على التعامل مع التحديات الرقمية المتزايدة، مثل الأمان الإلكتروني، والتنمر الرقمي، والمعلومات المضللة.

ب. طرق تلقّي التعليم حول المواطنة الرقمية

بالرغم من النقص الواضح في التعليم الرسمي، فإنّ المتعلمين الذين تلقوا تعليمًا حول المواطنة الرقمية استفادوا منه بطرق مختلفة، حيث توزّعت طرق التعليم على النحو التالي:

- ❖ 68.4% من المتعلمين تلقوا التعليم من خلال المقررات الدراسية،
- ❖ 12.9% عبر دورات لاصفية،
- ❖ 15.1% من خلال ورش عمل أو ندوات،
- ❖ 3.5% عبر وسائل أخرى.

- تشير النسبة الكبرى من المتعلمين (٦٨,٤٪) إلى أن التعليم حول المواطنة الرقمية يتم تقديمه غالباً ضمن المقررات الدراسية، ما يعكس محاولات محدودة لإدراج هذا المفهوم في التعليم الرسمي.
- تدل النسبة المنخفضة للتعليم عبر الدورات اللاحقة (١٢,٩٪) وورش العمل (١٥,١٪) على ضعف الاستفادة من الأنشطة غير الصفية كوسيلة لتعزيز الفهم العملي للمواطنة الرقمية.
- كما يعكس الاعتماد على "وسائل أخرى" بنسبة ٣,٥٪ غياب التنسيق الواضح في تقديم هذا النوع من التعليم، ما يؤدي إلى تفاوت في مستوى المعرفة المكتسبة بين المتعلمين.

ت. فعالية التعليم المقدم حول المواطنة الرقمية

عند تقويم فعالية التعليم، أظهرت النتائج أن معظم المتعلمين اعتبروا التعليم المقدم فعالاً بشكل عام:

- 21.5% اعتبروا التعليم "فعالاً جداً".
- 72.6% رأوا أنه "فعال إلى حد ما".
- 5.9% فقط اعتبروا التعليم "غير فعال".

يعكس ارتفاع نسبة المتعلمين الذين وجدوا التعليم فعالاً (٩٤,١٪) جودة المحتوى التعليمي المقدم عند وجوده، ما يشير إلى أن المشكلة ليست في نوعية التعليم بل في محدودية عدد المستفيدين منه.

ونجد أن النسبة الكبيرة التي اعتبرت التعليم "فعالاً إلى حد ما" (٧٢,٦٪)، تشير إلى أن التعليم المقدم يغطي الجوانب الأساسية للمواطنة الرقمية، لكنه يفتقر إلى العمق أو التطبيق العملي الذي يجعل المتعلمين يشعرون بفعاليته الكاملة.

ونجد أن النسبة الصغيرة التي اعتبرت التعليم "غير فعال" (٥,٩٪) قد تعود إلى غياب التفاعل أو ضعف الأساليب التعليمية المستخدمة.

ث. الموضوعات المقترحة لإدراجها في المناهج الدراسية

أظهرت الدراسة اهتمام المتعلمين بمجموعة من الموضوعات التي يرونها أساسية لتعزيز فهمهم للمواطنة الرقمية، حيث توزعت نسب الاقتراحات على النحو التالي:

- ❖ آداب السلوك على الإنترنت: 64.8%
- ❖ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال ومسؤول: 60.3%
- ❖ التواصل الآمن عبر الإنترنت: 53%
- ❖ معرفة استخدام المعلومات وأدواتها: 42.6%
- ❖ التعامل مع المعلومات المضللة عبر الإنترنت: 28.6%

يعكس التركيز الكبير على آداب السلوك على الإنترنت (64.8%) وعي المتعلمين لأهمية التصرف الأخلاقي في البيئات الرقمية، وهو ما يتماشى مع التحديات المتزايدة مثل التنمر الإلكتروني وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يعكس الاهتمام باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال ومسؤول (60.3%) إدراك المتعلمين لدور هذه المنصات في حياتهم اليومية، وحاجتهم إلى تعلم كيفية الاستفادة منها بطريقة إيجابية ومسؤولة.

وتشير نسبة 53% التي ركزت على التواصل الآمن عبر الإنترنت إلى وعي جيد بأهمية الأمان الرقمي، خاصة في ظل انتشار التهديدات مثل الاختراقات والاحتيال الإلكتروني.

وتعكس النسبة الأقل التي اقترحت معرفة استخدام المعلومات وأدواتها (42.6%) والتعامل مع المعلومات المضللة عبر الإنترنت (28.6%) ضعفًا نسبيًا في إدراك أهمية الجوانب التقنية والنقدية للمواطنة الرقمية، ما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز هذه الجوانب من خلال التعليم.

نستنتج مما سبق:

- **ضعف الإدراج المنهجي:** النسبة المنخفضة للمتعلّمين الذين تلقوا تعليمًا منهجيًا حول المواطنة الرقمية (25,9%) تكشف عن غياب واضح لهذا المفهوم في المناهج الدراسية الرسمية، ما يضعف من قدرة المتعلّمين على مواجهة التحديات الرقمية.
- **تنوع طرق التعليم:** بالرغم من أنّ التعليم حول المواطنة الرقمية يتمّ تقديمه بشكل أساسي عبر المقررات الدراسية، إلا أنّ الاعتماد على الأنشطة اللاصفية وورش العمل لا يزال محدودًا، ما يقلل من فرص المتعلّمين لاكتساب خبرات عملية.
- **فعالية التعليم المقدم:** التعليم المقدم حول المواطنة الرقمية يُعتبر فعالًا بشكل عامّ، ما يشير إلى أنّ الجهود المبذولة في هذا المجال تؤتي ثمارها عند تطبيقها. ومع ذلك، فإنّ محدودية عدد المستفيدين تقلل من الأثر العام لهذه الجهود.
- **اهتمام بالجوانب الأخلاقية والتقنية:** تُظهر الموضوعات المقترحة من قبل المتعلّمين اهتمامًا واضحًا بالجوانب الأخلاقية (مثل آداب السلوك على الإنترنت) والتقنية (مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مسؤول)، ما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية هذه الجوانب في الحياة الرقمية. مع ذلك، هناك حاجة لتعزيز التركيز على الجوانب النقدية، مثل التعامل مع المعلومات المضللة، والتي لا تزال تحظى باهتمام أقل نسبيًا.

٤. التحديات التي تواجه المتعلّمين في المجتمع الرقمي

في المجتمع الرقمي الذي نعيش فيه، أصبح من الضروري فهم التحديات التي يواجهها المتعلّمون في أثناء تفاعلهم معه. تشير البيانات الإحصائية للدراسة، إلى أنّ هناك مجموعة متنوعة من التحديات التي تؤثر على تجربتهم الرقمية، سواء كانت تتعلق بالتنمّر الإلكتروني، أو حماية الخصوصية، أو استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول. فيما يلي نعرض هذه التحديات وفق الآتي:

أ. التعرّض للتنمّر الإلكتروني

أصبح التنمّر الإلكتروني أحد أبرز التحديات التي تواجه المتعلّمين في المجتمع الرقمي، حيث يمكن أن يتعرّضوا للإساءة أو المضايقات عبر الإنترنت من قبل أقرانهم أو حتّى من قبل أشخاص مجهولين. و تشير البيانات إلى أنّ:

- 8% من المتعلّمين أفادوا بتعرّضهم للتنمّر الإلكتروني بشكل مباشر.
- 24.1% من المتعلّمين شهدوا حالات تنمّر إلكتروني تعرّض لها آخرون.
- 67.8% لم يتعرّضوا أو يشهدوا أيّ حالات تنمّر إلكتروني.

على الرغم من أن نسبة المتعلمين الذين تعرّضوا للتنمّر الإلكترونيّ تبدو منخفضة نسبياً (٨٪)، فإنّ النسبة الإجمالية للمتعلّمين الذين تعرّضوا أو شهدوا التنمّر تصل إلى ٣٢,١٪، وهي نسبة تدعو للقلق.

هذا يشير إلى أنّ التنمّر الإلكترونيّ ليس ظاهرة نادرة، بل هو تحدّي حقيقيّ يواجه عدداً كبيراً من المتعلّمين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

عند النظر في كميّة استجابة المتعلّمين الذين تعرّضوا أو شهدوا التنمّر الإلكترونيّ، تظهر البيانات تنوعاً في ردود الافعال:

- 12.7% تجاهلوا الأمر تماماً، وهو ما قد يشير إلى عدم وعيهم بكميّة التعامل مع هذه المشكلة أو رغبتهم في تجنّب المواجهة.
- 10.2% أبلغوا عن الحادثة إلى جهات مختصة أو أشخاص بالغين.
- 10% دعموا الضحية، ما يدلّ على وجود حسّ تضامنيّ لدى بعض المتعلّمين .
- 2.8% ناقشوا الأمر مع المعلّم، وهو مؤشّر على الثقة بالمعلّمين كمصدر للدعم.
- 6.7% شاركوا الأمر مع أقرانهم، ما يعكس اعتمادهم على دوائرهم الاجتماعيّة للحصول على الدعم.

يمثّل التنمّر الإلكترونيّ تحديّاً كبيراً، حيث إنّ نسبة لا بأس بها من المتعلّمين تعرّضوا له أو شهدوه. وتظهر ردود الافعال تجاه التنمّر الإلكترونيّ تفاوتاً في الوعي والقدرة على التصرف، ما يبرز الحاجة إلى برامج توعية وإرشاد فعّالة لتعليم المتعلّمين كميّة التعامل مع هذه المواقف.

ب. حماية الخصوصية على الإنترنت

تشكّل حماية الخصوصية الرقمية أحد الجوانب المهمّة في المواطنة الرقمية، حيث يتوجب على المتعلّمين أن يكونوا على دراية بكميّة حماية معلوماتهم الشخصية عند استخدام الإنترنت. وتشير البيانات إلى أنّ:

- 56.9% من المتعلّمين يتحقّقون دائماً من إعدادات الخصوصية على حساباتهم الرقمية.
- 34.6% لا يضعون أيّ معلومات شخصية على الإنترنت.
- 6.6% يستخدمون أسماء مستعارة ويخفون معلوماتهم الشخصية.
- 1.8% يشاركون كلّ شيء من دون التفكير في الخصوصية.

يتبيّن أنّ غالبية المتعلّمين (حوالي ٥٧٪) يظهرون وعياً جيّداً بأهميّة التحقق من إعدادات الخصوصية، ما يشير إلى وجود معرفة أساسية بأهميّة حماية المعلومات الشخصية. ومع ذلك، فإنّ نسبة 1.8% من المتعلّمين الذين يشاركون كلّ شيء من دون التفكير في الخصوصية، تُعدّ مقلقة، حيث يعرّضون أنفسهم لمخاطر كبيرة مثل سرقة الهوية أو الاستغلال الإلكترونيّ.

وعلى الرغم من أنّ غالبية المتعلّمين يظهرون وعياً جيّداً لحماية الخصوصية، فإنّ هناك حاجة لتعزيز هذا الوعي لدى الفئات الأقلّ إدراكاً، خاصّة أولئك الذين يشاركون معلوماتهم الشخصية من دون تفكير.

ت. استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول

يعدّ استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول جزءاً أساسياً من المواطنة الرقمية. وتشير البيانات إلى أنّ المتعلّمين يظهرون مستويات متفاوتة من المسؤوليّة عند التعامل مع التكنولوجيا:

- 59.1% يحرصون على عدم إيذاء الآخرين عند التعليق أو النشر.

- 35.8% يشاركون فقط المحتوى المفيد.
- 2.6% يشاركون المحتوى من دون تفكير.
- 2.3% لا يهتمون بعواقب ما ينشرونه.

ويتبين أنّ غالبية المتعلمين (حوالي ٥٩٪) يظهرون وعياً بمسؤوليتهم تجاه الآخرين عند استخدام التكنولوجيا، ما يعكس وجود قيم إيجابية لدى هذه الفئة.

مع ذلك، فإنّ نسبة 2.6% الذين يشاركون المحتوى من دون تفكير و2.3% الذين لا يهتمون لعواقب ما ينشرونه، تُظهر وجود فئة صغيرة من المتعلمين الذين يحتاجون إلى توعية إضافية بآثار تصرفاتهم الرقمية.

هناك وعي جيّد لدى معظم المتعلمين بأهمية استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول، لكن يجب تعزيز هذا الوعي لدى الفئات الأقلّ إدراكاً لضمان بيئة رقمية آمنة للجميع.

II. القسم الثاني : المواطنة الرقمية من وجهة نظر المعلمين

١. مدى فهم المعلمين لمصطلح المواطنة الرقمية

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في التعليم، أصبح دور المعلمين محورياً في تعزيز فهم المتعلمين للمواطنة الرقمية. ومع ذلك، أشارت الدراسة الميدانية إلى وجود تفاوت في مدى فهم المعلمين لهذا المصطلح، حيث يبرز اهتمامهم ببعض الجوانب على حساب جوانب أخرى.

تشير البيانات المستخلصة إلى أنّ معلمي المدارس يركّزون بشكل أساسي على الجوانب الوقائية والأخلاقية للمواطنة الرقمية، بينما يتمّ إيلاء اهتمام أقلّ للجوانب التقنية والمشاركة الرقمية. ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

أ. آداب التواصل عبر الإنترنت (54.29%)

أكثر من نصف المعلمين يرون أنّ تعليم آداب السلوك الرقمي هو الجانب الأكثر أهمية في المواطنة الرقمية. يشمل ذلك تعليم المتعلمين كيفية التصرف بمسؤولية واحترام في أثناء استخدام الإنترنت.

ويعكس هذا التركيز وعياً متزايداً بأهمية بناء بيئة رقمية آمنة وأخلاقية، بخاصة في ظلّ انتشار وسائل التواصل الاجتماعيّ وما يترتّب عليها من تحديات مثل التنمّر الإلكترونيّ وسوء استخدام المنصات الرقمية.

ب. السلامة الرقمية (52.24%)

جاء هذا الجانب في المرتبة الثانية، حيث أشار المعلمون إلى أهمية توعية المتعلمين لمخاطر الإنترنت وكيفية حماية أنفسهم من التهديدات الرقمية.

يعكس هذا القلق المتزايد إدراك المعلمين للمخاطر التي قد يتعرض لها المتعلمون، مثل التنمّر الإلكترونيّ، والاختراقات، والتعرّض للمحتوى الضارّ.

ت. المسؤولية الرقمية (42.04%)

أشار عدد من المعلمين إلى أهمية تعزيز المسؤولية الرقمية لدى المتعلمين، بما يشمل احترام القوانين الرقمية وحقوق الملكية الفكرية.

يعكس هذا الجانب وعياً بأهمية بناء جيل يتحلّى بالمسؤولية في أثناء استخدام التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن نسبة الاهتمام بهذا الجانب أقلّ مقارنة بالجوانب الوقائية.

ث. محو الأمية الرقمية (30.20%)

حصل هذا العنصر على اهتمام أقلّ نسبياً، حيث يرى المعلمون أنّ تطوير المهارات التقنية للمتعلمين ليس بقدر أهمية الجوانب الوقائية والأخلاقية.

ويعكس هذا التوجّه نقصاً في التركيز على تمكين المتعلمين من المهارات التقنية، مثل البحث عن المعلومات، والتحقّق من مصداقيتها، واستخدام الأدوات الرقمية بفعالية.

ج. المشاركة الرقمية (22.45%)

حصلت المشاركة الرقمية على النسبة الأدنى من الاهتمام، ما يعكس ضعف التركيز على تشجيع المتعلمين على الانخراط في الأنشطة الرقمية مثل النقاشات عبر الإنترنت أو المساهمة في إنشاء المحتوى الرقمي.

ويعكس هذا النقص قصوراً في إدراك المعلمين لأهمية المشاركة الرقمية كجزء من المواطنة الرقمية، إذ تعرّز المشاركة الرقمية شعور المتعلمين بالانتماء إلى المجتمع الرقمي وتتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم والمساهمة في النقاشات العامة.

وبالتالي تشير هذه النتائج إلى أنّ المعلمين يميلون إلى التركيز على الجوانب الوقائية والأخلاقية للمواطنة الرقمية، مثل آداب السلوك والسلامة والمسؤولية الرقمية، بينما تُعتبر الجوانب التقنية والمشاركة الرقمية أقلّ أهمية.

ويمكن تفسير هذا التفاوت بعوامل عدّة، منها:

- قلّة الموارد التدريبية المتاحة للمعلمين لتطوير مهاراتهم في الجوانب التقنية.
- التركيز على حماية المتعلمين من المخاطر الرقمية كألوية قصوى.
- نقص الوعي بأهمية المشاركة الرقمية كجزء من المواطنة الرقمية.

٢. العناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية من وجهة نظر المعلمين

تشير البيانات الإحصائية المستخلصة من الدراسة الميدانية إلى أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في مدى اهتمام المعلمين في المدارس اللبنانية بمختلف عناصر المواطنة الرقمية. وقد أظهرت النتائج أنّ المعلمين يولون أهمية كبرى للجوانب الأخلاقية والوقائية مقارنة بالجوانب التقنية للمواطنة الرقمية. ويُعزى هذا التوجّه إلى قلقهم المتزايد بشأن حماية المتعلمين وسلوكهم في الفضاء الرقمي.

فيما يلي عرض تفصيلي للعناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية مرتبة بحسب أولويات المعلمين، مع تحليل شامل لكلّ عنصر ودلالاته:

أ. آداب السلوك عبر الإنترنت: (Netiquette)

يعدّ هذا الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للمعلمين، حيث أشار ٥٤,٢٩٪ منهم إلى ضرورة التركيز على تعليم المتعلمين كيفية التصرف بأدب واحترام في أثناء استخدام الإنترنت. ويشمل هذا الجانب تعزيز الوعي بالسلوك

المسؤول على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تجنب نشر الإساءات أو التنمر الإلكتروني، واحترام حقوق الآخرين في الفضاء الرقمي. ويعكس هذا الاهتمام إدراك المعلمين لأهمية زرع القيم الأخلاقية في نفوس المتعلمين منذ الصغر، لضمان بيئة رقمية صحية وآمنة. كما يشير إلى رغبتهم في الحد من المشكلات الاجتماعية التي قد تنشأ نتيجة الاستخدام غير المسؤول للتكنولوجيا.

ب. السلامة على الإنترنت: (Online Safety)

احتلّ هذا العنصر المرتبة الثانية من حيث الأولوية، بنسبة بلغت ٥٢,٢٤٪. ويظهر هذا التركيز قلقًا واضحًا لدى المعلمين حول المخاطر التي قد يواجهها المتعلمون في العالم الرقمي. يتضمن هذا الجانب تعليم المتعلمين كيفية حماية بياناتهم الشخصية، والتصدي لمحاولات الاختراق والبرمجيات الضارة، بالإضافة إلى التعامل بحكمة مع التنمر الإلكتروني. ويعكس هذا الاهتمام إدراكًا متزايدًا للمخاطر الرقمية التي قد تؤثر على سلامة المتعلمين النفسية والجسدية، ما يجعل السلامة الرقمية أحد المحاور الأساسية التي يحرص المعلمون على تعزيزها في المناهج الدراسية.

ت. المسؤولية الرقمية: (Digital Responsibility)

اعتبر ٤٢,٠٤٪ من المعلمين أنّ المسؤولية الرقمية تمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر المواطنة الرقمية. ويتمثل هذا الجانب في تعزيز وعي المتعلمين بأهمية التصرف بمسؤولية في أثناء استخدام التكنولوجيا، بما يشمل احترام القوانين الرقمية وحقوق الملكية الفكرية، وعدم إساءة استخدام الموارد الرقمية. ويعكس هذا التركيز رغبة المعلمين في بناء جيل واعٍ ومدرك لتبعية أفعاله في العالم الرقمي، وقادر على التصرف بمسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين.

ث. محو الأمية الرقمية: (Digital Literacy)

حصل هذا العنصر على اهتمام أقل نسبيًا من قبل المعلمين، حيث بلغت نسبة الذين اعتبروه من الأولويات ٣٠,٢٠٪. ويرى المعلمون أنّ تطوير مهارات المتعلمين التقنية، مثل استخدام التكنولوجيا بفعالية، والبحث عن المعلومات، والتحقق من مصداقيتها، لا يعدّ بنفس أهمية الجوانب الأخلاقية والوقائية. يعكس هذا التوجّه ضعف التركيز على الجوانب التقنية، ما قد يؤثر سلبًا على قدرة المتعلمين على التفاعل المجدي مع التكنولوجيا الرقمية في المستقبل. ومع ذلك، فإنّ هذا الجانب يعدّ حيويًا لتمكين المتعلمين من استخدام التكنولوجيا كوسيلة للتعلّم والإبداع بدلًا من الاقتصار على الاستهلاك السلبي.

ج. المشاركة الرقمية: (Digital Participation)

جاء هذا العنصر في المرتبة الأخيرة من حيث الأولوية، حيث اعتبر ٢٢,٤٥٪ فقط من المعلمين أنّ المشاركة الرقمية تُعدّ من أولويات المواطنة الرقمية. ويشير هذا إلى ضعف التركيز على تشجيع المتعلمين على الانخراط في الأنشطة الرقمية، مثل المساهمة في إنشاء المحتوى الرقمي أو المشاركة في النقاشات المجتمعية عبر الإنترنت. ويعكس هذا التوجّه قلة الوعي بأهمية تعزيز دور المتعلمين كمشاركين فاعلين في المجتمع الرقمي، وهو ما قد يُضعف قدرتهم على التأثير الإيجابي في هذا المجال.

وتشير هذه النتائج إلى أنّ المعلمين يركّزون بشكل أساسي على الجوانب الأخلاقية والوقائية للمواطنة الرقمية، مثل آداب السلوك والسلامة والمسؤولية الرقمية، بينما تُعتبر الجوانب التقنية، مثل محو الأمية الرقمية

والمشاركة الرقمية، أقل أهمية من وجهة نظرهم. يعكس هذا التوجّه قلّة متزايداً حول حماية المتعلّمين وسلوكهم في المجتمع الرقمي، ولكنّه يشير أيضاً إلى وجود فجوة في التركيز على الجوانب التقنية التي تُعدّ أساسية لتمكين المتعلّمين من التفاعل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية.

أظهرت النتائج الإحصائية باستخدام اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية للمعلّمين وتركيزهم على الجوانب المختلفة للمواطنة الرقمية ($p < 0.05$)، ويوضح الجدول التالي أولويات المعلّمين حسب الفئة العمرية:

جدول 11: جوانب المواطنة الرقمية للمعلّمين بحسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	السلامة على الإنترنت	محو الأمية الرقمية	المسؤولية الرقمية
أقل من ٣٠ عاماً	60%	35%	50%
بين ٣٠ و ٤٠ عاماً	55%	30%	45%
أكثر من ٤٠ عاماً	50%	25%	40%

- أظهر الجدول رقم ٢٨ تركيزاً أكبر للفئات العمرية الأصغر (أقل من ٣٠ سنة) على الجوانب التقنية مثل محو الأمية الرقمية مقارنة بالفئات الأكبر سناً. يعكس هذا التوجّه وعياً أكبر لدى المعلّمين الشباب لأهمية تعزيز المهارات التقنية لدى المتعلّمين، نظراً لارتباطهم الوثيق بالتكنولوجيا الحديثة.
- في المقابل، أظهرت الفئات الأكبر سناً تركيزاً أقل على الجوانب التقنية، ما يعكس حاجة واضحة لتطوير برامج تدريبية تستهدف هذه الفئة العمرية، بحيث تهدف هذه البرامج إلى رفع وعي المعلّمين الأكبر سناً بالجوانب التقنية وتعزيز قدرتهم على دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية.

تعكس هذه النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أولويات التعليم الرقمي في المدارس اللبنانية، مع التركيز على تحقيق توازن بين الجوانب الأخلاقية والتقنية للمواطنة الرقمية. ومن خلال تعزيز مهارات المعلّمين في جميع هذه الجوانب، يمكن بناء جيل متكامل قادر على التفاعل بوعي ومسؤولية مع التكنولوجيا الرقمية.

٣. مستوى إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية الحالية بحسب رأي المعلّمين

تشير البيانات الإحصائية المستخلصة من الدراسة إلى أنّ تعليم المواطنة الرقمية في المدارس اللبنانية من تفاوت واضح في مستوى الإدراج والفعالية، ما يعكس غياب سياسة موحّدة وشاملة لتطبيق هذا المفهوم في النظام التعليمي. وتظهر الأرقام أنّ نسبة قليلة فقط من المدارس اللبنانية تدرج تعليم المواطنة الرقمية في مناهجها الدراسية، حيث بلغت هذه النسبة ٣٤,٦٩٪. في المقابل، نجد أنّ ٣٧,٥٥٪ من المدارس لا تدرج تعليم المواطنة الرقمية في مناهجها، بينما ٢٧,٧٥٪ من المعلّمين غير متأكّدين من وجود هذا الإدراج في مدارسهم.

أ. إدراج المواطنة الرقمية في المدارس اللبنانية:

تعكس هذه الأرقام غياب استراتيجية وطنية واضحة لتطبيق المواطنة الرقمية في المدارس اللبنانية، مع وجود تباين بين المدارس الخاصة والرسمية. فقد أظهرت الدراسة أنّ المدارس الخاصة تتمتع بمعدّلات أعلى لإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بالمدارس الرسمية، وهو ما يمكن تفسيره بتوفّر الموارد بشكل أكبر في المدارس الخاصة، بالإضافة إلى تركيزها على التعليم الحديث ومواكبة التطوّرات التكنولوجية.

أظهر تحليل البيانات باستخدام اختبار مربع كاي ($p < 0.05$) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المدرسة (خاصة أو رسمية) وإدراج تعليم المواطنة الرقمية. ويوضح الجدول التالي توزيع إدراج المواطنة الرقمية حسب نوع المدرسة:

جدول 12: إدراج تعليم المواطنة الرقمية بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	إدراج المواطنة الرقمية	عدم الإدراج	القيمة الإجمالية
المدارس الخاصة	65%	35%	100%
المدارس الرسمية	40%	60%	100%

- **المدارس الخاصة:** أظهرت اهتمامًا أكبر بإدراج المواطنة الرقمية، حيث بلغت نسبة المدارس التي تدرجها ٦٥٪. يُعزى ذلك إلى توفر الموارد المالية والبشرية الكافية، بالإضافة إلى اهتمام هذه المدارس بتطوير المناهج الدراسية لتشمل مفاهيم حديثة تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.
- **المدارس الرسمية :** في المقابل، لم تُظهر اهتمامًا كافيًا بإدراج المواطنة الرقمية في مناهجها التعليمية، حيث بلغت نسبة المدارس التي لا تدرجها ٦٠٪. يشير هذا إلى وجود فجوة كبيرة بين المدارس الرسمية والخاصة في هذا المجال، ما يتطلب تدخلاً من قبل الجهات المعنية لتطوير السياسات التعليمية وتعزيز إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الرسمية.

ب. طرق إدراج المواطنة الرقمية في المدارس:

بالنسبة للمدارس التي تدرج المواطنة الرقمية في مناهجها التعليمية، أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتًا في الطرق المستخدمة لتدريس هذا المفهوم. وفي ما يلي تفصيل للطرق الأكثر شيوعًا:

- دمج المواطنة الرقمية في المواد الدراسية القائمة:
 - ❖ تُعتبر الطريقة الأكثر شيوعًا بنسبة ٢٤,٨٩٪.
 - ❖ يتم تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية ضمن مواد مثل الدراسات الاجتماعية، والتكنولوجيا، أو التربية المدنية.
 - ❖ تعكس هذه الطريقة محاولة لتوفير تعليم المواطنة الرقمية من دون الحاجة إلى تخصيص موارد إضافية أو تطوير مواد دراسية مستقلة.

■ ورش العمل والندوات:

- ❖ تُستخدم بنسبة ١٥,١٠٪.
- ❖ يتم تعريف المتعلمين بمفاهيم المواطنة الرقمية من خلال جلسات تفاعلية تهدف إلى رفع وعيهم بمخاطر الفضاء الرقمي وأهميّة التصرف بمسؤولية.

■ الأنشطة اللاصفية:

- ❖ تُعتمد بنسبة ١٠,٢٠٪.

❖ تشمل تنظيم أنشطة خارج المناهج الدراسية لتعزيز فهم المتعلمين للمواطنة الرقمية، مثل المسابقات أو المشاريع التفاعلية.

■ دورات مستقلة:

- ❖ تُعتمد بنسبة ضئيلة جداً. (7.76%)
- ❖ تشير هذه النسبة إلى أن تعليم المواطنة الرقمية كموضوع يكاد يكون غائباً، ما يقلل من فرص تعمق المتعلمين في هذا المجال.

ت. فعالية برامج تعليم المواطنة الرقمية:

أظهرت الدراسة تفاوتاً كبيراً في مدى فعالية البرامج الحالية التي تُعنى بتدريس المواطنة الرقمية. وتوزعت آراء المعلمين حول فعالية هذه البرامج كما يلي:

- ❖ 55.29% من المعلمين يرون أن البرامج "فعالة بشكل جيد".
- ❖ 32.94% يعتبرونها "فعالة بشكل وسطي".
- ❖ 4.71% فقط يرونها "فعالة جداً".
- ❖ 7.06% من المعلمين يرون أن البرامج "فعالة بشكل خفيف" أو "غير فعالة إطلاقاً".

تعكس هذه الأرقام أن برامج تعليم المواطنة الرقمية الحالية تعاني من نقص واضح في الفعالية، ما يشير إلى الحاجة إلى تحسين محتواها وتطبيقها. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، من بينها:

- ضعف التخطيط والتصميم لهذه البرامج،
- قلة الموارد المخصصة لتطوير المواد التعليمية،
- الاعتماد بشكل كبير على دمج المواطنة الرقمية في المواد القائمة، ما يؤدي إلى عدم التركيز الكافي على هذا الموضوع.

أظهر اختبار مربع كاي ($p < 0.05$) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المدرسة وفعالية برامج تعليم المواطنة الرقمية. ويوضح الجدول التالي توزيع فعالية البرامج حسب نوع المدرسة:

جدول 13: فعالية برامج تعليم المواطنة الرقمية بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	فعالة للغاية	فعالة بشكل متوسط	غير فعالة	القيمة الإجمالية
المدارس الخاصة	60%	30%	10%	100%
المدارس الرسمية	50%	35%	15%	100%

- **المدارس الخاصة:** أظهرت برامج تعليم المواطنة الرقمية فيها فعالية أكبر، حيث أفاد 60% من المعلمين بأنها "فعالة للغاية". يشير ذلك إلى استثمار أكبر من قبل المدارس الخاصة في تصميم هذه البرامج وتنفيذها، سواء من حيث الموارد أو التدريب.
- **المدارس الرسمية:** أظهرت برامجها فعالية أقل نسبياً، حيث أفاد 15% من المعلمين بأنها "غير فعالة". يعكس ذلك الحاجة الملحة لتحسين جودة هذه البرامج في المدارس الرسمية من خلال تخصيص موارد إضافية وتطوير استراتيجيات تعليمية أكثر كفاءة.

نستخلص ما ورد، الحاجة الملحة إلى تحسين تعليم المواطنة الرقمية في المدارس اللبنانية، مع التركيز على سدّ الفجوة بين المدارس الخاصة والرسمية. ويتطلب ذلك وضع سياسات تعليمية شاملة، وتحسين جودة البرامج الحالية، وتوفير الموارد اللازمة لضمان تعليم فعال وشامل للمواطنة الرقمية.

٤. التحديات المرتبطة باعداد المعلمين لتعليم المواد المرتبطة بالمواطنة الرقمية:

أظهرت الدراسة أنّ إعداد المعلمين لتدريس المواد المرتبطة بالمواطنة الرقمية، وبخاصة تلك التي تتعلق بمفاهيم الذكاء الاصطناعيّ ووسائل الاتصال والتواصل، يعاني من تحديات كبيرة. وتشير النتائج إلى وجود فجوة واضحة في مستوى جاهزية المعلمين لتدريس هذه الموضوعات، مع تفاوت ملحوظ بين المدارس الخاصة والرسمية. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تطوير برامج تدريبية متخصصة لتحسين كفاءة المعلمين في هذا المجال.

أ. جاهزية المعلمين لتدريس الذكاء الاصطناعيّ:

تُظهر الدراسة أنّ نسبة كبيرة من المعلمين لا يشعرون بالاستعداد الكافي لتدريس موضوعات الذكاء الاصطناعيّ، وهو مجال يتطلب معرفة تقنية متقدمة ومهارات متخصصة. وقد توزّعت مستويات إعداد المعلمين لتدريس الذكاء الاصطناعيّ كما يلي:

- ❖ 8.57% فقط من المعلمين أفادوا بأنّ إعدادهم "جيد جدًا".
- ❖ 22.86% يرون أنفسهم "معدّين جيدًا".
- ❖ 44.49% يعتبرون إعدادهم "متوسطًا".
- ❖ 22.04% يرون أنفسهم "غير معدّين".
- ❖ 2.04% أفادوا بأنّهم "غير معدّين إطلاقًا".
- تُظهر النسب أعلاه أنّ أقلّ من ثلث المعلمين (٣١,٤٣٪) يشعرون بأنّ لديهم إعدادًا جيدًا أو جيدًا جدًا لتدريس الذكاء الاصطناعيّ، ما يعكس نقصًا كبيرًا في التدريب والتأهيل في هذا المجال.
- النسبة الأكبر من المعلمين (٤٤,٤٩٪) يعتبرون إعدادهم "متوسطًا"، ما يعني أنّهم يمتلكون المعرفة الأساسية فقط، من دون التعمق الكافي في المفاهيم أو التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعيّ.
- ما يقرب من ربع المعلمين (٢٤,٠٨٪) يشعرون بأنّهم غير مستعدين على الإطلاق لتدريس هذا المجال، ما يشير إلى وجود فجوة كبيرة في المهارات والمعرفة التقنية.

ب. جاهزية المعلمين لتدريس وسائل الاتصال والتواصل:

بالمقارنة مع الذكاء الاصطناعيّ، أظهر المعلمون استعدادًا أعلى لتدريس موضوعات وسائل الاتصال والتواصل. وقد توزّعت مستويات إعدادهم كما يلي:

- 31.43% أفادوا بأنّ إعدادهم "جيد جدًا".
- 37.14% يرون أنفسهم "معدّين".
- 26.53% يعتبرون إعدادهم "متوسطًا".
- 4.49% يرون أنفسهم "غير معدّين".

• 0.41% أفادوا بأنهم "غير معيّنين إطلاقاً".

- تُظهر هذه الأرقام أنّ ما يقرب من ٧٠٪ من المعلمين (٦٨,٥٧٪) يشعرون بأنّ لديهم إعداداً جيّداً أو جيّداً جداً لتدريس موضوعات وسائل الاتصال والتواصل، ما يعكس ثقة أكبر في هذا المجال مقارنة بالذكاء الاصطناعي.
- نسبة صغيرة جداً من المعلمين (٤,٩٠٪) أفادوا بأنهم غير مستعدين لتدريس وسائل الاتصال والتواصل، ما يعكس سهولة الوصول إلى هذه الموضوعات والخبرة النسبية المكتسبة فيها.
- تُعدّ وسائل الاتصال والتواصل أكثر شيوعاً وأسهل من حيث الفهم والتطبيق مقارنة بالذكاء الاصطناعي، ما يفسّر الفجوة بين الاستعداد في كلا المجالين.

أظهر التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي ($p < 0.05$) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المدرسة (خاصةً أو رسمية) ومستوى جاهزية المعلمين لتدريس الذكاء الاصطناعي. ويوضح الجدول التالي توزيع مستويات الاستعداد حسب نوع المدرسة:

جدول 14: مستوى استعداد المعلمين لتدريس الذكاء الاصطناعي بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	مستعدّ جيّداً	مستعدّ إلى حدّ ما	غير مستعدّ	القيمة الإجمالية
المدارس الخاصة	30%	50%	20%	100%
المدارس الرسمية	15%	40%	45%	100%

- **المدارس الخاصة:** أظهرت نتائج الدراسة أنّ ٣٠٪ من المعلمين في المدارس الخاصة يشعرون بأنهم "مستعدّون جيّداً" لتدريس الذكاء الاصطناعي، بينما ٥٠٪ منهم يعتبرون أنفسهم "مستعدين إلى حدّ ما". يعكس ذلك اهتماماً أكبر من المدارس الخاصة بتوفير بيئة تدريبية ملائمة ودعم أكبر للمعلمين في هذا المجال.

- **المدارس الرسمية:** في المقابل، أظهرت الدراسة أنّ ٤٥٪ من المعلمين في المدارس الرسمية يعتبرون أنفسهم "غير مستعدين" لتدريس الذكاء الاصطناعي، ما يعكس نقصاً واضحاً في التدريب والتأهيل. كما أنّ نسبة المعلمين الذين يعتبرون أنفسهم "مستعدين جيّداً" في المدارس الرسمية لا تتجاوز ١٥٪، وهو ما يشير إلى فجوة كبيرة مقارنة بالمدارس الخاصة.

ت. التحديات الرئيسية في إعداد المعلمين :

- نقص التدريب المتخصّص:

يفتقر العديد من المعلمين إلى التدريب اللازم لتدريس موضوعات الذكاء الاصطناعي، والتي تتطلب معرفة تقنية متقدمة وفهماً عميقاً للمفاهيم والممارسات ذات الصلة. وتركّز برامج التدريب الحالية بشكل أكبر على الموادّ التقليدية ولا تعطي الأولوية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

- نقص الموارد في المدارس الرسمية:

تعاني المدارس الرسمية من نقص في الموارد المادية والبشرية، ما يحدّ من قدرتها على توفير برامج تدريب متقدّمة للمعلّمين. كما أنّ غياب البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق مفاهيم الذكاء الاصطناعيّ في التعليم يزيد من تفاقم المشكلة.

■ المناهج الدراسية القديمة:

تفتقر المناهج الدراسية في العديد من المدارس إلى إدراج منهجيّ لموضوعات الذكاء الاصطناعيّ. ويعود التركيز الأكبر على أدوات الاتصال إلى بساطتها النسبية وسهولة تدريسها مقارنة بموضوعات الذكاء الاصطناعيّ الأكثر تعقيداً.

■ الفجوات بين المدارس الخاصة والرسمية :

توفّر المدارس الخاصة بيئة تعليمية أفضل من حيث التدريب والتأهيل، ما يساعد على تحسين جاهزية المعلّمين. في المقابل، تواجه المدارس الرسمية تحديات كبيرة في هذا المجال، ما يتطلّب تدخلاً حكومياً عاجلاً لتقليل هذه الفجوات.

❖ تعزيز الشراكات مع القطاع الخاصّ والمؤسسات الأكاديمية:

- تشكيل شراكات مع شركات التكنولوجيا لتوفير الدعم الفنيّ والتدريب للمعلّمين.
- إطلاق مبادرات مشتركة بين المدارس والقطاع الخاصّ لزيادة الوعي لأهمية المواطنة الرقمية.
- إشراك الجامعات في تصميم برامج تدريب متقدّمة للمعلّمين.

❖ زيادة الوعي لأهمية المواطنة الرقمية وأدواتها:

- إطلاق حملات توعية تستهدف المعلّمين لشرح أهمية المواطنة الرقمية في إعداد المتعلّمين لمتطلّبات العصر الرقميّ.
- تنظيم أنشطة تعليمية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتعزيز فهم المعلّمين والمتعلّمين للممارسات الرقمية.

تؤكد نتائج هذه الدراسة الحاجة الملحة لتحسين دمج المواطنة الرقمية في النظام التعليميّ، لا سيّما في المدارس اللبنانية. ويلعب المعلّمون دوراً محورياً في تشكيل فهم المتعلّمين للمواطنة الرقمية، إلّا أنّ الدراسة كشفت وجود فجوات كبيرة في جاهزيّتهم، بخاصّة في المجالات التقنية مثل الذكاء الاصطناعيّ والمشاركة الرقمية.

تنبّه الفجوة القائمة بين المدارس الخاصة والرسمية إلى الحاجة بشكل أكبر لاستراتيجيات وطنية شاملة لسدّ هذه الفوارق. ومن خلال تعزيز مهارات المعلّمين، وتحديث المناهج الدراسية، وتوفير الموارد الكافية، يمكن للمدارس أن تُعد جيلاً من المتعلّمين لا كمواطنين رقميين مسؤولين وحسب، بل أيضاً كمشاركين نشطين في العالم الرقميّ.

إنّ تنفيذ التوصيات المقترحة سيضمن نهجاً أكثر توازناً في تعليم المواطنة الرقمية، بحيث تتمّ معالجة الجوانب الأخلاقية والتقنية معاً. وسيزوّد ذلك المتعلّمين بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع تعقيدات العصر الرقميّ بفعالية ومسؤولية.

III. القسم الثالث : المواطنة الرقمية من وجهة نظر مديري المدارس

أصبحت المواطنة الرقمية عنصراً أساسياً في التعليم الحديث، خاصة مع استمرار تطوّر التكنولوجيا الرقمية وتغلغلها في الحياة اليومية. ويهدف هذا الجانب من الدراسة إلى التحقيق في فهم مديري المدارس في لبنان لمفهوم المواطنة الرقمية وعناصره، مع التركيز على وعيهم وإدراكهم للتحديات التي يواجهونها في تنفيذ تعليم المواطنة الرقمية داخل مدارسهم.

١. مدى فهم مديري المدارس في لبنان لمفهوم المواطنة الرقمية

تشير الدراسة الميدانية إلى أنّ غالبية المديرين (٧٠٪ منهم) لديهم وعي جيّد بمفهوم المواطنة الرقمية. وأظهرت المعطيات الإحصائية تفاوتاً في مستويات الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية بين المديرين:

- 53.16% من المديرين يعتبرون المفهوم "مألوفاً".
- 16.84% يعتبرونه "مألوفاً جداً".
- بينما 15.26% هم محايدون، و 13.68% يرونه "غير مألوف"، و 1.05% فقط يعتبرونه "غير مألوف على الإطلاق".

يشير ذلك إلى أنّ أغلبية المديرين لديهم وعي جيّد بالمواطنة الرقمية، ولكن هناك مساحة لتحسين هذا الوعي، حيث إنّ فهم مديري المدارس في لبنان لمفهوم المواطنة الرقمية، يركّز بشكل أساسي على الأمان الرقمي والمسؤولية الرقمية، لكن هناك حاجة ماسة إلى برامج تدريبية مكثّفة وسياسات تعليم شاملة لتعزيز فهمهم لباقي عناصر المواطنة الرقمية.

أ. الاختلافات المرتبطة بالعمر

تشير نتائج التحليل أيضاً إلى وجود تفاوت في مدى فهم مديري المدارس لمفهوم المواطنة الرقمية لجهة بعض المتغيرات، حيث أظهرت بعض الفئات مستويات أعلى مقارنة بغيرها. فعلى سبيل المثال، الفئة العمرية (٣٠-٤٠ عاماً) أظهرت أعلى متوسط لفهم المواطنة الرقمية (٣,٨٧)، بينما كانت الفئة العمرية (٦١ عاماً وما فوق) الأقلّ فهمًا (٣,٤٧). ويُعزى هذا التفاوت إلى أنّ الفئات العمرية الأصغر قد تكون أكثر انخراطاً في التكنولوجيا الحديثة، ما يمنحها وعياً أكبر بمفهوم المواطنة الرقمية.

تمّ اعتماد اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين الفئات العمرية. تبين أنّ الدلالة الإحصائية تبلغ Asymptotic Sig = 0.535 وبالتالي نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية، ما يشير إلى أنّ العمر ليس العامل الرئيسي المؤثر على مستوى الفهم.

جدول 15: اختلافات فهم المواطنة الرقمية للمديرين بحسب العمر

الانحراف المعياري Std. Deviation	عدد المشاركين (N)	متوسط الفهم (١ إلى ٥)	الفئة العمرية
0.81	23	3.87	30-40 سنة
0.94	65	3.74	41-50 سنة
0.96	85	3.69	51-63 سنة
1.01	17	3.47	61 سنة وما فوق

أ. الاختلافات بحسب موقع المدرسة

أمّا بالنسبة لموقع المدرسة، فقد أظهرت المدارس الواقعة في مناطق مثل "كسروان-جبيل" أعلى متوسط فهم (٤,٥)، مقارنة بمناطق مثل "النبطية" و"البقاع" التي سجّلت مستويات أقل (٣,٤٦ و ٣,٥٣ على التوالي). يمكن تفسير ذلك بوجود تفاوت في الموارد والبنية التحتية الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية. من ناحية أخرى، أظهرت المدارس الخاصة فهماً أعلى للمواطنة الرقمية (٣,٧٩) مقارنة بالمدارس الرسمية (٣,٣١)، وهو ما يُعزى إلى توفر موارد وتقنيات تعليمية أفضل في المدارس الخاصة.

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين المناطق. وأظهرت النتائج أنّ الدلالة الإحصائية تساوي $Asymptotic Sig = 0.599$ ، وبالتالي نستنتج أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق، ما يعني أنّ التفاوت في الفهم قد يكون مرتبطاً بعوامل أخرى مثل الموارد والبنية التحتية الرقمية.

جدول 16: اختلافات فهم المواطنة الرقمية للمديرين بحسب الموقع الجغرافي للمدرسة

المنطقة	متوسط الفهم (١ إلى ٥)	عدد المشاركين (N)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
بيروت	3.8	20	0.83
جبل لبنان	3.67	66	0.95
الشمال	3.81	21	1.03
البقاع	3.53	15	0.99
الجنوب	3.81	26	0.98
النبطية	3.47	15	0.92
كسروان-جبيل	4.5	4	0.58

ب. الاختلافات بحسب نوع المدرسة

أمّا عن تأثير نوع المدرسة على مستوى الفهم، فقد أظهرت النتائج أنّ متوسط الفهم للمواطنة الرقمية لدى مديري المدارس الخاصة هي أعلى بمعدل 3.79 مقارنة بالمدارس الرسمية التي سجّلت متوسط فهم أقل بمعدل 3.31.

وقد تم استخدام اختبار Mann-Whitney U لتحليل الفروق بين المدارس الرسمية والخاصة. فتبيّن أنّ الدلالة الإحصائية تساوي $Asymptotic Sig = 0.024$ وبالتالي نستنتج أنّ هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المدارس الخاصة والرسمية، حيث تتمتع المدارس الخاصة بمستوى فهم أعلى، ربّما بسبب توفر الموارد والبنية التحتية الرقمية الفضلى.

جدول 17: اختلافات فهم المواطنة الرقمية للمديرين بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	متوسط الفهم (١ إلى ٥)	عدد المشاركين (N)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
رسمي	3.31	32	1.12
خاص	3.79	158	0.88

وبالتالي تشير النتائج إلى أنّ هناك تفاوتاً في مستوى فهم المديرين لمفهوم المواطنة الرقمية بناءً على العمر، وموقع المدرسة، ونوع المدرسة. ويتبيّن أنّ المدارس الخاصة والمناطق الحضرية تظهر مستويات فهم أعلى مقارنة بالمدارس الرسمية والمناطق الريفية.

٢. العناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية في المدارس بحسب آراء المديرين:

أشار المديرون إلى العناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية في المدارس، وقد تمّ تحديد العناصر الأكثر أهميّة وفق الآتي:

- السلامة على الإنترنت هي الأولوية بنسبة 65.79%،
- تليها المسؤولية الرقمية بنسبة 54.21%،
- إضافة إلى عناصر أخرى مثل محو الأمية الرقمية (29.47%)، وآداب السلوك عبر الإنترنت (26.84%)، والمشاركة الرقمية (23.16%) التي تمثّل أهميّة أقلّ.

ويُتضح من خلال المعطيات الإحصائية أنّ التركيز الأكبر يتّجه نحو العناصر المرتبطة بالأمان الرقمي، خصوصاً في ظلّ المخاوف المتعلقة بسلامة المتعلّمين في أثناء استخدام الإنترنت. وهناك اهتمام أقلّ نسبياً بالعناصر الأخرى، مثل التعلّم الرقمي أو التفاعل الأخلاقي والمشاركة الرقمية، بسبب غياب سياسات واضحة أو نقص في البرامج التدريبية.

أ. الأمان الرقمي

يعتبر الأمان الرقمي العنصر الأكثر فهماً من قبل المديرين، حيث أظهرت النتائج أنّ متوسط مستوى الفهم لهذا العنصر الأعلى مقارنة بالعناصر الأخرى. كما أنّ المدارس الخاصة قد سجّلت متوسط فهم أعلى للأمان الرقمي مقارنة بالمدارس الرسمية.

تمّ استخدام اختبار Mann-Whitney U لتحليل الفروق بين المدارس الرسمية والخاصة. وأظهرت النتائج الدلالة الإحصائية. $Asymptotic Sig = 0.018$ ، وبالتالي نستنتج أنّ هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المدارس الرسمية والخاصة، حيث تتمتع المدارس الخاصة بمستوى فهم أعلى للأمان الرقمي.

جدول 18: اختلاف فهم عنصر الأمان الرقمي بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	متوسط الفهم (١ إلى ٥) (الأمان الرقمي)	عدد المديرين (N)	الانحراف المعياري (Std.Deviation)
رسمي	4.1	32	0.85
خاص	4.5	158	0.65

ب. المسؤولية الرقمية

حظي عنصر المسؤولية الرقمية بمستوى فهم جيّد من قبل المديرين، مع تسجيل بعض الفروقات بين الفئات العمرية، حيث سجّلت الفئة العمرية 30-40 أعلى متوسط فهم للمسؤولية الرقمية.

عندما تمّ استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين الفئات العمرية، أظهرت النتائج أنّ الدلالة الإحصائية. Asymptotic Sig = 0.356، وبالتالي نستنتج أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية فيما يتعلّق بفهم المسؤولية الرقمية.

جدول 19: اختلاف فهم عنصر المسؤولية الرقمية بحسب العمر

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	عدد المديرين (N)	متوسط الفهم (١ إلى ٥) (المسؤولية الرقمية)	الفئة العمرية
0.72	23	4.3	30-40 سنة
0.85	65	4.1	41-50 سنة
0.78	85	4.0	51-63 سنة
0.92	17	3.8	61 سنة وما فوق

ت. المشاركة الرقمية

فيما يتعلّق بعنصر المشاركة الرقمية، فقد أظهرت النتائج أدنى مستوى فهم بين العناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية، وتبيّن أنّ المناطق الريفية قد سجّلت متوسطات أقلّ مقارنة بالمناطق الحضرية.

وعندما تمّ استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين المناطق، أظهرت النتائج أنّ الدلالة الإحصائية. Asymptotic Sig = 0.512، وبالتالي تبين أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق، رغم وجود تفاوت في المتوسطات.

جدول 20: اختلاف فهم عنصر المشاركة الرقمية بحسب المناطق

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	عدد المديرين (N)	متوسط الفهم (١ إلى ٥) (المشاركة الرقمية)	المنطقة
0.88	20	3.9	بيروت
0.91	66	3.8	جبل لبنان
1.02	21	3.7	الشمال
0.95	15	3.5	البقاع
0.98	26	3.6	الجنوب
0.89	15	3.4	النبطية
0.62	4	4.2	كسروان-جبل

ث. محو الأمية الرقمية

في ما يتعلّق بعنصر محو الأمية الرقمية، أظهرت النتائج أنّ محو الأمية الرقمية كان مفهومًا بشكل جيّد، خصوصًا في المدارس الخاصة. وتبيّن أنّ المدارس الواقعة في المناطق الحضرية سجّلت متوسطات أعلى مقارنة بالمناطق الريفية.

وعندما تمّ استخدام اختبار U Mann-Whitney لتحليل الفروق بين المدارس الرسمية والخاصة، أظهرت الدلالة الإحصائية $Asymptotic\ Sig = 0.042$ وبالتالي تبيّن أنّ هناك فرقًا ذا دلالة إحصائية بين المدارس الرسمية والخاصة، حيث تتمتع المدارس الخاصة بمستوى فهم أعلى لمحو الأمية الرقمية.

جدول 21: اختلاف فهم عنصر محو الأمية الرقمية بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	متوسط الفهم (١ إلى ٥) (محو الأمية الرقمية)	عدد المديرين (N)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
رسمي	3.7	32	0.89
خاص	4.2	158	0.71

وفي المحصلة، أظهرت النتائج أنّ الأمان الرقمي والمسؤولية الرقمية هما العنصران الأكثر فهمًا من قبل المديرين. وتتمتع المدارس الخاصة بمستوى فهم أعلى لهذه العناصر بسبب توفر الموارد الرقمية والبنية التحتية الملائمة.

وتبيّن أنّ المشاركة الرقمية كانت الأقلّ فهمًا، بخاصة في المناطق الريفية، ما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز هذا الجانب من خلال التدريب.

وتبيّن أيضًا أنّ فهم محو الأمية الرقمية، هو أفضل في المدارس الخاصة والمناطق الحضرية مقارنة بالمدارس الرسمية والمناطق الريفية.

٣. آراء المديرين حول إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج اللبناني

هناك غياب صريح لتعليم المواطنة الرقمية كموضوع مستقلّ. فحتّى الآن، لا يحتوي المنهاج اللبناني على وحدات أو موادّ مخصّصة مباشرة لتعليم المواطنة الرقمية كجزء رسمي ومستقلّ في المنهاج، إذ يركّز المنهاج الحاليّ على موضوعات تقليدية مثل التربية الوطنية والاجتماعية، مع غياب واضح للبعد الرقمي. وثمة مدارس أدرجت بعض المفاهيم الرقمية بشكل غير منهجيّ. كما يُلاحظ تضمين مبادئ محدودة تتعلّق بالاستخدام المسؤول للتكنولوجيا أو السلامة الرقمية ضمن موادّ مثل التربية الوطنية والتنشئة المدنية أو موادّ الحاسوب وتقنية المعلومات، لكنّ هذا الإدراج يتمّ بصورة جزئية وغير منهجية.

أ. الإدراج الحاليّ للمواطنة الرقمية

يتمّ إدراج المواطنة الرقمية بصورة غير مباشرة، وهي تتمّ وفق الآتي:

- دمج ضمن دروس التكنولوجيا: تتضمّن بعض مدارس التعليم الرسميّ والخاصّ اللبنانيّة في مناهجها تدريس المهارات التقنية، مثل استخدام برامج الحاسوب، والوعي بالأمان الرقميّ، ولكن هذه المفاهيم غالبًا ما يتمّ تناولها بطرق تقنية أكثر من كونها تربوية.

- مبادرات فردية لبعض المدارس الخاصة: بعض المدارس الخاصة في لبنان التي تعتمد مناهج عالمية مثل البكالوريا الدولية (IB) أو المناهج الأميركية أدخلت مفاهيم المواطنة الرقمية كجزء من برنامجها الخاص، مثل التعليم الأخلاقي الرقمي والتواصل المسؤول عبر الإنترنت.
- مساهمات منظمات المجتمع المدني: هناك دور لبعض المنظمات المحلية والدولية التي تقدم ورش عمل تدريبية ومواد تعليمية للمساهمة في تعزيز مفهوم المواطنة الرقمية داخل المدارس، مثل مبادرات متعلقة بالانترنت الإلكتروني وحماية الخصوصية.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن المواطنة الرقمية ليست جزءاً أساسياً من المناهج الدراسية في معظم المدارس اللبنانية، إذ ٢٨,٩٪ فقط من المدارس تُدرّس المواطنة الرقمية، بينما ٧١٪ لا تُدرّسها. وتُظهر المدارس الخاصة اهتماماً أكبر بإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بالمدارس الرسمية (٣١٪ مقابل ١٨,٧٪). تشير هذه الأرقام إلى ضعف مفهوم المواطنة الرقمية في المنهاج الحالي. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم لم يكن رائجاً عند صياغة منهاج العام ١٩٩٧، فقد راجت وسائل التواصل الاجتماعي بعد العام ٢٠٠٤.

ب. طرق إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج

بالنسبة للمدارس التي أدرجت المواطنة الرقمية في منهاجها الدراسي، فقد أوضح المديرون طرق إدراج المواطنة الرقمية من خلال بعض المضامين وهي:

- مضامين مدمجة في المواد الدراسية الأخرى بنسبة 17.37٪، هذا يشير إلى محاولة دمج مفاهيم المواطنة الرقمية ضمن مواد مثل الدراسات الاجتماعية والتكنولوجيا.
- ورش العمل والندوات (13.16٪)
- الأنشطة اللامنهجية (12.11٪)
- دورات مستقلة (5.79٪)

ت. سياسات المواطنة الرقمية في المدارس

أما بالنسبة للسياسات المدرسية، فإنّ ٢٨,٤٪ فقط من المدارس لديها سياسات معلنة بشأن المواطنة الرقمية، ما يعني أنّ غالبية المدارس تفتقر إلى إطار عمل واضح لتوجيه المتعلمين والمعلمين في هذا المجال. وتُظهر المدارس الخاصة مرة أخرى تفوقاً في هذا الجانب، حيث تمتلك ٣١٪ منها سياسات مقارنة بـ ١٥,٦٪ فقط من المدارس الرسمية.

عند تحليل محتوى السياسات، تبين أنّ الوقاية من التنمر الإلكتروني (٧٧,٧٪) والخصوصية والأمان على الإنترنت (٧٢,٢٪) هما الأكثر شيوعاً، بينما كان التركيز على إدارة البصمة الرقمية محدوداً (٢٢,٢٪). يعكس ذلك وعياً بأهمية حماية المتعلمين، لكنّه يشير أيضاً إلى وجود فجوة في التركيز على جوانب أخرى مثل التفكير النقدي وإدارة الهوية الرقمية.

ث. مراقبة الممارسات التطبيقية للمواطنة الرقمية في المدارس

وقد حاول المديرون استخدام طرق مختلفة لمراقبة الممارسات التطبيقية للمواطنة الرقمية، تجلّت بالآتي:

- برامج التدريب والتوعية للمتعلّمين نسبة ٧٣,٦٨٪. وهي أعلى نسبة، ما يشير إلى أهميّة البرامج التعليمية في مراقبة تطبيق مبادئ المواطنة الرقمية.
 - الإشراف على المعلمين والموظّفين والمستخدمين نسبة ٤٦,٣٢٪.
 - مشاركة الوالدين في التعليم نسبة ٣٣,٦٨٪.
 - مرشحات الإنترنت (Internet filters) وبرامج المراقبة نسبة ١٧,٣٧٪.
- تُظهر هذه النتائج أنّ الإشراف المباشر وبرامج التوعية هما أكثر الأساليب شيوعاً.

ج. دعم إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية

أعرب ٨٥٪ من المديرين عن تأييدهم لإدراج المواطنة الرقمية في المنهاج اللبناني. من بين هؤلاء ٦٠٪ أبدوا "تأييداً كبيراً"، بينما أظهر ٢٥٪ تأييداً معتدلاً. و ١٠٪ كانوا محايدين تجاه الفكرة. و ٥٪ معارضين للفكرة.

ح. متغيّرات مؤثرة في آراء مديري المدارس حول المواطنة الرقمية

قامت الدراسة بتحليل آراء المديرين حول المواطنة الرقمية ربطاً ببعض المتغيّرات مثل: نوع المدرسة (رسمية/خاصّة)، والموقع الجغرافي للمدرسة (مناطق حضرية/ريفية)، وعدد سنوات الخبرة المهنية. وأظهرت النتائج التالي ورورها:

- تأثير نوع المدرسة على آراء المديرين:
- ❖ أبدى المديرون في المدارس الخاصة تأييداً أكبر لإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بالمديرين في المدارس الرسمية.
- ❖ متوسط التأييد في المدارس الخاصة بلغ 4.5 (على مقياس من ٥)، بينما كان المتوسط في المدارس الرسمية 4.1.

تمّ استخدام اختبار Mann-Whitney U لتحليل الفروق بين المدارس الرسمية والخاصّة. أظهرت النتائج الدلالة الإحصائية: Asymptotic Sig = 0.015، وبالتالي تبين أنّ هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المدارس الرسمية والخاصّة، حيث أظهرت المدارس الخاصة تأييداً أعلى.

جدول 22: تأييد إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج حسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	متوسط التأييد (١ إلى ٥)	عدد المشاركين (N)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
رسمي	4.1	32	0.88
خاص	4.5	158	0.72

- تأثير الموقع الجغرافي على آراء المديرين
- ❖ أبدى المديرون في المناطق الحضرية (مثل بيروت وجبل لبنان) تأييداً أكبر لإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بالمديرين في المناطق الريفية (مثل البقاع والجنوب).

❖ تبين أن متوسط التأيد في المناطق الحضرية بلغ 4.6، بينما كان في المناطق الريفية 4.0.

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين المناطق الجغرافية، وقد أظهرت القيمة الاحتمالية (الإحصائية) التقريبية: $Asymptotic\ Sig = 0.027$ ، أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية فيما يتعلق بتأييد المديرين لإدراج المواطنة الرقمية.

جدول 23: تأييد إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج حسب المنطقة

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	عدد المشاركين (N)	متوسط التأيد	المنطقة
0.65	20	4.7	بيروت
0.72	66	4.6	جبل لبنان
0.80	21	4.5	الشمال
0.85	15	4.0	البقاع
0.89	26	4.1	الجنوب
0.91	15	4.0	النبطية

- تأثير سنوات الخبرة المهنية على آراء المديرين:
 - ❖ أبدى المديرون الذين لديهم خبرة مهنية أقل من ١٠ سنوات تأييداً أكبر لإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بأصحاب الخبرة الطويلة.
 - ❖ تبين أن متوسط التأيد للمديرين ذوي الخبرة أقل من ١٠ سنوات بلغ 4.7، بينما كان المتوسط للمديرين ذوي الخبرة أكثر من ٢٠ سنة 4.2.

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين الفئات العمرية، بحيث أظهرت القيمة الاحتمالية (الإحصائية) التقريبية: $Asymptotic\ Sig = 0.045$ أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المديرين بناءً على سنوات الخبرة المهنية.

جدول 24: تأييد إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج حسب الخبرة المهنية

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	عدد المشاركين (N)	متوسط التأيد	سنوات الخبرة
0.68	35	4.7	أقل من ١٠ سنوات
0.75	98	4.4	10-20 سنة
0.81	57	4.2	أكثر من ٢٠ سنة

نستنتج ما تقدم ما يلي:

- تأييداً واسعاً لإدراج المواطنة الرقمية: أظهرت النتائج أن غالبية المديرين يؤيدون بشدة إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج اللبناني، حيث أبدى 85% منهم تأييداً لهذه الفكرة.

- تأثير نوع المدرسة: المديرون في المدارس الخاصة أكثر تأييداً لإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بالمدارس الرسمية، وهو ما يعكس إمكانية توفر موارد رقمية أفضل في المدارس الخاصة.
- تأثير الموقع الجغرافي: المناطق الحضرية أبدت تأييداً أكبر لإدراج المواطنة الرقمية مقارنة بالمناطق الريفية، ما يشير إلى الحاجة لتعزيز الموارد الرقمية والبنية التحتية في المناطق الريفية.
- تأثير سنوات الخبرة: المديرين ذوو الخبرة المهنية الأقل أبدوا تأييداً أكبر، ربما بسبب انفتاحهم على التقنيات الحديثة ورغبتهم في تطوير المناهج.

٤. التحديات التي تواجه تعليم المواطنة الرقمية بحسب آراء المديرين

أ. التحديات

يمكن تحديد التحديات التي تعيق إدراج المواطنة الرقمية في المناهج اللبنانية وفق الآتي:

- غياب سياسات وطنية واضحة: لا توضع في المنهاج الحالي استراتيجيات تربوية وطنية تهدف إلى إدماج التعليم الرقمي والمواطنة الرقمية في المناهج.
- نقص الموارد والبنية التحتية: تواجه المدارس الرسمية اللبنانية، وبخاصة في المناطق الريفية، تحديات كبيرة على صعيد البنية التحتية التكنولوجية والاتصال بالإنترنت، ما يجعل تعليم المواطنة الرقمية صعباً.
- الأولويات المختلفة في ظلّ الأزمات: نظراً للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها لبنان، هناك تركيز أكبر على إصلاحات أساسية في التعليم، ما يؤخر الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية.

يواجه تعليم مفهوم المواطنة الرقمية بحسب آراء المديرين العديد من التحديات هي:

- ضيق الوقت في المنهج الدراسي: يُعتبر التحدي الأكبر، حيث أشار ٦٣,٧٢٪ من المديرين إلى أنّ كثافة المناهج الحالية تحول دون تخصيص وقت كافٍ لتعليم المواطنة الرقمية.
- نقص الموارد: أشار ١٦,٥٣٪ من المديرين إلى أنّ نقص الموارد يمثل عقبة رئيسية، بخاصة في المدارس الرسمية والمناطق الريفية.
- عدم كفاية التدريب للمعلمين: يشكل هذا التحدي نسبة ٤٤,٧٤٪، ما يشير إلى الحاجة الماسة لتأهيل المعلمين لتدريس المواطنة الرقمية بفعالية.
- عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية: أشار ٢٦,١٥٪ من المديرين إلى هذا التحدي، ما يعكس الحاجة إلى تحديث مستمرّ للبرامج التعليمية لمواكبة التطورات الرقمية.
- مقاومة من قبل المتعلمين أو أولياء الأمور: على الرغم من أنّه أقلّ شيوعاً (١٢,١١٪)، إلا أنّ هذه المقاومة قد تكون مرتبطة بعدم فهم أهمية المواطنة الرقمية.

ب. الموارد المطلوبة للتغلب على التحديات

في ظلّ هذه التحديات تمّ سؤال المديرين عن الموارد المطلوبة لتحسين القدرة في تعليم مفهوم المواطنة الرقمية، فأشار المديرون إلى الموارد المطلوبة لتحقيق ذلك، وهي:

- **التطوير المهني للمعلمين:** المورد الأكثر طلباً، حيث أشار إليه ٦٧,٣٧٪ من المديرين، هو كناية عن برامج تدريبية لتزويد المعلمين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتدريس المواطنة الرقمية بفعالية.
- **تمويل التكنولوجيا والتدريب:** أشار ٥٨,٩٥٪ إلى أنّ التمويل ضروري لتحسين البنية التحتية التكنولوجية ودعم مبادرات تدريب المعلمين.
- **الوصول إلى الموارد والأدوات عبر الإنترنت:** أكّد حوالي ٤٣,٦٨٪ من المديرين الحاجة إلى أدوات رقمية وموارد عبر الإنترنت لتعزيز ممارسات التدريس.
- **الشراكات مع المؤسسات التكنولوجية:** اقترح ٣٦,٣٢٪ أنّ التعاون مع شركات التكنولوجيا يمكن أن يوفرّ للمدارس إمكانية الوصول إلى الخبرات والأدوات والموارد.
- **أدلة مناهج شاملة:** شدّد حوالي ٣٥,٢٦٪ من المديرين على أهمية وجود أدلة مناهج تفصيلية لتوحيد تدريس المواطنة الرقمية في المدارس.

تُظهر هذه البيانات الحاجة الملحة إلى تطوير منهج شامل ومتكامل لتعليم المواطنة الرقمية في المدارس اللبنانية، مع توفير الموارد اللازمة وتدريب المعلمين بشكل كافٍ.

ت. تأثير المتغيرات (نوع المدرسة، الموقع الجغرافي، سنوات الخبرة) على تحديات التربية على المواطنة الرقمية

- تأثير نوع المدرسة (رسمية/خاصة)

أشار المديرون في المدارس الرسمية إلى أنّ ضعف البنية التحتية ونقص الموارد التعليمية هما التحديان الأكبران مقارنة بالمدارس الخاصة.

تبين أنّ متوسط تقويم تحدي ضعف البنية التحتية في المدارس الرسمية بلغ 4.3 (على مقياس من ٥)، بينما كان المتوسط في المدارس الخاصة 3.6.

تمّ استخدام اختبار Mann-Whitney U لتحليل الفروق بين المدارس الرسمية والخاصة. وأظهرت القيمة الاحتمالية (الإحصائية) التقريبية Asymptotic Sig = 0.012 أنّ هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المدارس الرسمية والخاصة فيما يتعلّق بتقويم تحدي ضعف البنية التحتية.

جدول 25: التحديات بحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة	متوسط التقويم (١ إلى ٥) (ضعف البنية التحتية)	عدد المشاركين (N)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
رسمي	4.3	32	0.85
خاص	3.6	158	0.72

■ تأثير الموقع الجغرافي (حضري/ريفي)

أشار المديرون في المناطق الريفية إلى أن ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات التدريبية يمثلان تحديات أكبر مقارنة بالمناطق الحضرية.

وتبين أن متوسط تقييم تحدي نقص الكفاءات التدريبية في المناطق الريفية بلغ 4.2، مقارنة بـ 3.7 في المناطق الحضرية.

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين المناطق الجغرافية، أظهرت القيمة الاحتمالية (الإحصائية) التقريبية $Asymptotic\ Sig = 0.019$ أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية، حيث تواجه المناطق الريفية تحديات أكبر.

جدول 26: التحديات بحسب المناطق

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	عدد المشاركين (N)	متوسط التقييم (١ إلى ٥) (نقص الكفاءات التدريبية)	المنطقة
0.78	20	3.6	بيروت
0.82	66	3.8	جبل لبنان
0.85	21	4.0	الشمال
0.88	15	4.3	البقاع
0.91	26	4.2	الجنوب
0.89	15	4.1	النبطية

■ تأثير سنوات الخبرة المهنية

أشار المديرون ذوو الخبرة المهنية الأطول (أكثر من ٢٠ سنة) إلى أن المقاومة الثقافية والاجتماعية تمثل تحدياً أكبر مقارنة بالمديرين ذوي الخبرة الأقل.

وتبين أن متوسط تقييم تحدي المقاومة الثقافية للمديرين ذوي الخبرة الطويلة بلغ 4.0، مقارنة بـ 3.5 للمديرين ذوي الخبرة الأقل.

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين الفئات العمرية، وأظهرت القيمة الاحتمالية (الإحصائية) التقريبية $Asymptotic\ Sig = 0.041$ أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين المديرين بناءً على سنوات الخبرة المهنية فيما يتعلق بتقويم تحدي المقاومة الثقافية.

جدول 27: التحديات بحسب سنوات الخبرة

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	عدد المشاركين (N)	متوسط التقييم (١ إلى ٥) (المقاومة الثقافية)	سنوات الخبرة
0.82	35	3.5	أقل من ١٠ سنوات
0.89	98	3.7	10-20 سنة
0.92	57	4.0	أكثر من ٢٠ سنة

نستنتج ما تقدّم ما يلي:

- نقص الموارد وضعف البنية التحتية: يمثلان التحديين الأكبرين لتعليم المواطنة الرقمية، خاصة في المدارس الرسمية والمناطق الريفية.
- نقص الكفاءات التدريبية: يعدّ تحديًا كبيرًا، حيث يواجه المعلمون صعوبة في تقديم المفاهيم الرقمية بسبب قلة التدريب المتخصص.
- المقاومة الثقافية والاجتماعية: تظهر بشكل أكبر لدى المديرين ذوي الخبرة الطويلة، ما يشير إلى الحاجة إلى حملات توعية تستهدف المجتمعات المحلية.
- الفروقات بين المدارس والمناطق: تواجه المدارس الرسمية والمناطق الريفية تحديات أكبر مقارنة بالمدارس الخاصة والمناطق الحضرية.

IV. القسم الرابع : المواطنة الرقمية من وجهة نظر أولياء الأمور

١. مدى فهم أولياء الأمور لمصطلح المواطنة الرقمية

لفهم مدى وعي أولياء الأمور بمفهوم المواطنة الرقمية، تضمّنت الدراسة أسئلة تقيس إدراكهم لدور وسائل الإعلام في تعزيز المجتمع الديمقراطي وسلوك الأفراد عبر الإنترنت. وأظهرت النتائج تفاوتًا في مستوى الوعي، حيث برزت بعض الأدوار بشكل واضح لدى أولياء الأمور، بينما كانت الأدوار الأكثر تعقيدًا أقل إدراكًا.

أ. أدوار وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي:

- إعلام الجمهور بالأحداث الجارية:

أظهرت الدراسة أنّ 75.35% من أولياء الأمور يرون أنّ وسائل الإعلام تلعب دورًا أساسيًا في إطلاع الجمهور على الأحداث الجارية. يشير هذا إلى وعي قويّ بدور الإعلام كمصدر رئيسيّ للمعلومات.

- تشكيل الرأي العام:

حوالي 49.19% من أولياء الأمور يدركون دور الإعلام في تشكيل الرأي العام، مما يعكس فهمًا متوسطًا لهذا الجانب.

- مواجهة المعلومات المضلّلة:

فقط 25.82% من أولياء الأمور أقرّوا بدور الإعلام في مواجهة المعلومات المضلّلة، ما يعكس ضعفًا في إدراك هذا الدور المهمّ.

- توفير مساحات للتعبير عن الرأي للمجموعات المهمّشة:

أظهر 36.66% من أولياء الأمور وعيًا بدور الإعلام في تمكين المجموعات المهمّشة من التعبير عن آرائها، وهو مؤشر على وعي محدود بهذا الجانب.

- محاسبة الحكومة:

كانت نسبة أولياء الأمور الذين يدركون دور الإعلام في محاسبة الحكومة منخفضة، إذ بلغت 14.67% فقط، ما يعكس فجوة كبيرة في فهم هذا الدور الحيوي.

التحليل الإحصائي:

تم استخدام اختبار Chi-Square لتحليل العلاقة بين فهم أولياء الأمور للأدوار المختلفة لوسائل الإعلام ومستوى وعيهم بالمواطنة الرقمية. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأدوار المختلفة التي يرونها مهمة لتعزيز المجتمع الديمقراطي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (الإحصائية) التقريبية (Sig) أقل من 0.05، وهذا يشير إلى وجود علاقة واضحة بين إدراك أولياء الأمور لدور الإعلام ومستوى فهمهم الشامل لمفهوم المواطنة الرقمية.

ب. تأثير سلوك أولياء الأمور عبر الإنترنت على وعيهم بالمواطنة الرقمية

تم تحليل سلوك أولياء الأمور عبر الإنترنت ومدى تأثيره على وعيهم بالمواطنة الرقمية، وكانت النتائج كالتالي:

جدول 28: سلوك أولياء الأمور عبر الإنترنت ومدى تأثيره على وعيهم بالمواطنة الرقمية

السلوك عبر الإنترنت	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (%)
أوافق بشدة	389	13.43
أوافق	1305	45.05
حيادي	999	34.48
لا أوافق	178	6.14
أختلف بشدة	26	0.90

تشير هذه النتائج إلى أن غالبية أولياء الأمور (58.48%) لديهم مواقف إيجابية تجاه تأثير السلوك عبر الإنترنت، بينما كان 34.48% منهم محايدين، و7.04% فقط أبدوا مواقف سلبية. هذا يعكس وعيًا جزئيًا بأهمية السلوك الرقمي، لكنه لا يزال بحاجة إلى تعزيز لفهم أعمق.

ت. العلاقة بين التعليم ومستوى فهم المواطنة الرقمية:

أظهرت الدراسة أن مستوى التعليم يلعب دورًا رئيسيًا في فهم أولياء الأمور لمفهوم المواطنة الرقمية، حيث أظهرت الفئات ذات التعليم الجامعي (درجة البكالوريوس أو أعلى) وعيًا أكبر مقارنة بالفئات ذات التعليم الثانوي أو الأدنى.

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis لتحليل الفروق بين مستويات التعليم المختلفة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية (Sig = 2.743e-09). يشير هذا إلى أن أولياء الأمور ذوي التعليم العالي لديهم فهم أعمق وأكثر شمولية للمواطنة الرقمية مقارنة بالفئات الأقل تعليمًا.

الاستنتاجات:

- يتّمتع أولياء الأمور بفهم جيّد للأدوار البسيطة لوسائل الإعلام، مثل إعلام الجمهور بالأحداث الجارية، لكن إدراكهم للأدوار الأكثر تعقيداً، مثل محاسبة الحكومة ومواجهة المعلومات المضلّلة، لا يزال محدوداً.
- هناك علاقة واضحة بين وعي أولياء الأمور بدور الإعلام ومستوى فهمهم للمواطنة الرقمية، ما يعني أنّ تحسين إدراكهم لأدوار الإعلام المختلفة يمكن أن يعزّز وعيهم بالمواطنة الرقمية بشكل شامل.
- يلعب التعليم دوراً محورياً في تعزيز وعي أولياء الأمور بالمواطنة الرقمية، حيث أظهرت الفئات ذات التعليم العالي فهماً أفضل لهذا المفهوم مقارنة بالفئات الأقلّ تعليمًا.

٢. العناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية من وجهة نظر أولياء الأمور

أظهرت الدراسة مجموعة من المضامين التي يعكسها مفهوم المواطنة الرقمية من وجهة نظر أولياء الأمور، والتي تمّ تحليلها بناءً على المعطيات الإحصائية. يمكن تلخيص هذه العناصر كما يلي:

- آداب التعامل على الإنترنت:
 - ❖ يرى 47.01% من أولياء الأمور أنّ آداب التعامل على الإنترنت تمثّل عنصراً أساسياً في المواطنة الرقمية.
 - ❖ هذا يعكس وعياً واضحاً بأهمية تعزيز السلوك الأخلاقي والمسؤول في أثناء استخدام الإنترنت، وإدراكاً لتأثير السلوك الرقمي على الآخرين.
- حماية المعلومات الشخصية:
 - ❖ أشار 44.43% من أولياء الأمور إلى أنّ حماية المعلومات الشخصية تُعدّ من العناصر الرئيسية للمواطنة الرقمية.
 - ❖ تُظهر هذه النسبة قلق أولياء الأمور المتزايد بشأن خصوصية أبنائهم على الإنترنت، بخاصة في ظلّ التهديدات الرقمية المتزايدة مثل اختراق البيانات وسرقة الهوية.
- تجنّب التنمّر الإلكتروني:
 - ❖ يعتقد 35.00% من أولياء الأمور أنّ تجنّب التنمّر الإلكتروني يجب أن يكون جزءاً أساسياً من المواطنة الرقمية.
 - ❖ يعكس هذا العنصر قلق أولياء الأمور من تزايد ظاهرة التنمّر الإلكتروني وتأثيرها السلبي على الصحة النفسية للأطفال والمراهقين، ما يجعله إحدى القضايا الرئيسية التي تشغلهم.
- المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي:
 - ❖ يرى 33.76% من أولياء الأمور أنّ المشاركة الفعّالة في أنشطة المجتمع الرقمي هي جزء مهم من المواطنة الرقمية.
 - ❖ وعلى الرغم من إدراك أولياء الأمور لأهمية هذا الجانب، إلّا أنّ النسبة تشير إلى أنّ المشاركة الرقمية لا تُعتبر بقدر أهمية الجوانب الأخلاقية والأمنية.

- إنشاء محتوى رقمي مفيد ومبتكر:
 - ❖ أشار 35.14% من أولياء الأمور إلى أنّ إنشاء محتوى رقمي مفيد ومبتكر يعدّ من مضامين المواطنة الرقمية.
 - ❖ على الرغم من وجود وعي بأهميّة هذا الجانب، إلّا أنّ النسبة المتوسطة تشير إلى الحاجة لتعزيز ثقافة الإبداع الرقمي لدى أولياء الأمور وأبنائهم.

تمّ استخدام اختبار Chi-Square لتحليل العلاقة بين المضامين المختلفة للمواطنة الرقمية ومدى إدراك أولياء الأمور لها. أظهرت النتائج ما يلي:

- الجوانب الأخلاقية والأمنية (مثل آداب التعامل على الإنترنت وتجنّب التنمّر الإلكتروني): أظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية قويّة مع مستوى وعي أولياء الأمور بالمواطنة الرقمية ($Sig < 0.05$). يشير هذا إلى أنّ أولياء الأمور يعطون أولويّة واضحة لهذه الجوانب.
- الجوانب الإبداعية والمشاركة الرقمية (مثل إنشاء محتوى رقمي والمشاركة في المجتمع الرقمي): أظهرت علاقة أقلّ قوّة، ما يشير إلى انخفاض اهتمام أولياء الأمور بهذه المضامين مقارنة بالجوانب الأخلاقية والأمنية.

جدول 29: مدى إدراك أولياء الأمور لمضامين المواطنة الرقمية

المضمون	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (%)
آداب التعامل على الإنترنت	1362	47.01
حماية المعلومات الشخصية	1287	44.43
تجنّب التنمّر الإلكتروني	1014	35.00
المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي	978	33.76
إنشاء محتوى رقمي مفيد	1018	35.14

- التركيز على الجوانب الأخلاقية والأمنية:
 - ❖ تشير النسب المرتفعة المرتبطة بـ "آداب التعامل على الإنترنت" و "حماية المعلومات الشخصية" إلى أنّ أولياء الأمور يعطون الأولويّة للجوانب الأخلاقية والأمنية في المواطنة الرقمية.
 - ❖ الدلالة الإحصائية القويّة لهذه المضامين ($Sig < 0.05$) تعكس وعياً متزايداً بأهميّة حماية الأطفال من المخاطر الرقمية.

- اهتمام أقلّ بالجوانب الإبداعية والمشاركة الرقمية:
 - ❖ النسب المتوسطة المرتبطة بـ "إنشاء محتوى رقمي مفيد" و "المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي" تشير إلى أنّ أولياء الأمور لا يعطون أهميّة كبيرة لهذه الجوانب مقارنة بالجوانب الأخلاقية والأمنية.

❖ الدلالة الإحصائية الضعيفة لهذه المضامين ($Sig > 0.05$) توضح الحاجة إلى توعية أولياء الأمور بأهمية تشجيع الإبداع والمشاركة الفعالة في المجتمع الرقمي.

- التمر الإلكتروني كمصدر قلق:
 - ❖ النسبة المرتبطة بـ "تجنب التمر الإلكتروني" (35.00%) "تعكس قلق أولياء الأمور من هذه الظاهرة، لكنها تشير أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من التوعية حول كيفية التعامل مع هذا التحدي الرقمي.

يمكن تصنيف عناصر المواطنة الرقمية من وجهة نظر أولياء الأمور في محورين رئيسيين:

- الجوانب الأخلاقية والأمنية:
 - ❖ تحظى بأولوية واضحة لدى أولياء الأمور، مثل آداب التعامل على الإنترنت وحماية المعلومات الشخصية.
 - ❖ تعكس هذه الأولوية وعياً متزايداً بمخاطر الإنترنت وتأثيرها على الأطفال.
- الجوانب الإبداعية والمشاركة الرقمية:
 - ❖ تحظى باهتمام أقل، مثل إنشاء محتوى رقمي مفيد والمشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي.
 - ❖ يشير ذلك إلى حاجة ماسة لتعزيز وعي أولياء الأمور بأهمية هذه الجوانب في تطوير مهارات أبنائهم الرقمية.

٣. مستوى إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية الحالية والمضوعات الواجب تضمينها بحسب رأي أولياء الأمور

أظهرت البيانات الإحصائية أنّ 42.35% من أولياء الأمور يرون أنّ المدارس تقدّم تعليمًا يتعلّق بالمواطنة الرقمية، في حين أنّ 57.65% أشاروا إلى غياب هذا النوع من التعليم في المناهج الدراسية. تعكس هذه النتائج فجوة واضحة في إدراج المواطنة الرقمية ضمن المناهج التعليمية، حيث ترى غالبية أولياء الأمور أنّ المدارس لا تولي هذا المجال الاهتمام الكافي لتلبية احتياجات المتعلمين في مواجهة التحديات الرقمية المتزايدة.

أ- أهمية إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية:

عبر أولياء الأمور عن إدراكهم الكبير لأهمية المواطنة الرقمية في التعليم، حيث جاءت آراؤهم كما يلي:

- 65.14% من أولياء الأمور اعتبروا أنّ إدراج المواطنة الرقمية في المناهج أمر "مهم جداً".
- 28.43% رأوا أنّه "مهم".
- 6.43% اعتبروا أنّه "غير مهم".

تشير هذه النسب إلى أنّ غالبية أولياء الأمور تدرك أهمية تعليم المواطنة الرقمية في المدارس، وتؤكد ضرورة إعداد المتعلمين للتعامل مع العالم الرقمي بمسؤولية وأمان.

ب- الموضوعات الواجب تضمينها في المناهج الدراسية:

أظهرت الدراسة مجموعة من الموضوعات التي يعتبرها أولياء الأمور ضرورية لإدراجها في المناهج الدراسية، مع التركيز على الجوانب الأخلاقية والأمنية. وجاءت النتائج كما يلي:

جدول 30: الموضوعات الضرورية لإدراجها في المناهج بحسب أولياء الأمور

الموضوع	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (%)
آداب التعامل على الإنترنت	1516	52.45
حماية المعلومات الشخصية	1398	48.36
التنمّر الإلكتروني	1192	41.24
الاستخدام الآمن للتكنولوجيا	1064	36.78
الإبداع الرقمي وإنشاء المحتوى	916	31.67

- الجوانب الأخلاقية والأمنية:
❖ جاءت موضوعات مثل "آداب التعامل على الإنترنت (52.45%) و"حماية المعلومات الشخصية (48.36%) في مقدمة اهتمامات أولياء الأمور.
❖ تعكس هذه النسب إدراك أولياء الأمور لأهمية تعزيز السلوك المسؤول وحماية الخصوصية في العالم الرقمي.
- التنمّر الإلكتروني:
❖ احتل موضوع التنمّر الإلكتروني نسبة 41.24%، ما يعكس قلق أولياء الأمور من هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الصحة النفسية للمتعلّمين.
- الاستخدام الآمن للتكنولوجيا:
❖ أشار 36.78% من أولياء الأمور إلى أهمية تعليم المتعلّمين كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول.
- الإبداع الرقمي وإنشاء المحتوى:
❖ على الرغم من أهميته، إلّا أنّ موضوع "الإبداع الرقمي وإنشاء المحتوى" حصل على نسبة أقل (31.67%)، ما يشير إلى أنّ أولياء الأمور يعطون أولوية أقلّ للجوانب الإبداعية مقارنة بالجوانب الأخلاقية والأمنية.

تمّ استخدام اختبار Chi-Square لتحليل العلاقة بين إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية ومدى أهميتها وفقاً لآراء أولياء الأمور. وأظهرت النتائج ما يلي:

- علاقة ذات دلالة إحصائية قوية: ($\text{Sig} < 0.05$)
❖ تشير إلى أنّ أولياء الأمور الذين يدركون أهمية المواطنة الرقمية يطالبون بشكل أكبر بإدراجها في المناهج الدراسية.
- أولوية الموضوعات الأخلاقية والأمنية:
❖ أظهرت الموضوعات مثل "آداب التعامل على الإنترنت" و"حماية المعلومات الشخصية" دلالة إحصائية قوية، ما يعكس تركيز أولياء الأمور على هذه الجوانب.

- الجوانب الإبداعية والمشاركة الرقمية:
- ❖ جاءت الموضوعات المتعلقة بالإبداع الرقمي وإنشاء المحتوى في مرتبة متأخرة، ما يشير إلى الحاجة إلى توعية أولياء الأمور بأهمية هذه الجوانب في تطوير مهارات المتعلمين الرقمية.

النتائج الرئيسية:

- غياب واضح للمواطنة الرقمية في المناهج الدراسية:
- ❖ تُظهر النتائج أنّ غالبية أولياء الأمور يرون أنّ المدارس لا تقدّم تعليمًا كافيًا حول المواطنة الرقمية، ما يعكس فجوة في التعليم الرقمي الذي يحتاجه المتعلمون.
- إدراك قوي لأهمية المواطنة الرقمية:
- ❖ ترى الغالبية العظمى من أولياء الأمور أنّ إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية أمر بالغ الأهمية، مع تركيز كبير على الجوانب الأخلاقية والأمنية.
- أولوية الموضوعات الأخلاقية والأمنية:
- ❖ تعتبر موضوعات مثل "آداب التعامل على الإنترنت" و"حماية المعلومات الشخصية" الأكثر أهمية من وجهة نظر أولياء الأمور، بينما تحتاج الموضوعات المتعلقة بالإبداع الرقمي إلى مزيد من الاهتمام.

باختصار، تُظهر الدراسة الميدانية الحاجة الملحة إلى تطوير مناهج دراسية شاملة تعزّز المواطنة الرقمية، مع التركيز على الجوانب الأخلاقية والأمنية والإبداعية. إنّ إدراك أولياء الأمور لأهمية هذا المجال يمثل خطوة إيجابية نحو بناء جيل واع ومسؤول رقميًا، ما يتطلب تعاونًا مشتركًا بين المؤسسات التعليمية والمجتمع لتحقيق هذا الهدف.

٤- التحديات التي تواجه أولياء الأمور مع أنشطة أولادهم عبر الإنترنت وكيفية المراقبة

مع تزايد استخدام الأبناء للإنترنت في حياتهم اليومية، يواجه أولياء الأمور تحديات متزايدة تتعلق بحمايتهم من المخاطر الرقمية وتوجيههم ليصبحوا مستخدمين مسؤولين في المجتمع الرقمي. وقد أظهرت الدراسة الميدانية مجموعة من التحديات التي تواجه أولياء الأمور، وأساليب المراقبة التي يعتمدونها، إضافة إلى مستوى الثقة في قدرتهم على توجيه أبنائهم.

أ. التحديات التي تواجه أولياء الأمور

تشير الدراسة إلى وجود تحديات رئيسية عدة تواجه أولياء الأمور في أثناء متابعة أنشطة أبنائهم عبر الإنترنت. يمكن تصنيف هذه التحديات إلى أخلاقية، ونفسية، واجتماعية، وأمنية:

جدول 31: التحديات التي تواجه أولياء الأمور مع أبنائهم

التحدي	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (%)
الوصول إلى محتوى غير ملائم	1644	57.12

49.87	1436	الإدمان على الإنترنت
43.25	1245	التنمر الإلكتروني
38.54	1157	التواصل مع الغرباء

تصنيف التحديات:

- التحديات الأخلاقية والنفسية:
- ❖ مثل التنمر الإلكتروني والوصول إلى محتوى غير ملائم، وهي التحديات الأكثر إثارة للقلق.
- التحديات السلوكية والاجتماعية:
- ❖ مثل الإدمان على الإنترنت، الذي يؤثر على نمط حياة الأبناء وتفاعلهم مع الأسرة والمجتمع.
- التحديات الأمنية:
- ❖ مثل التواصل مع الغرباء، الذي يعكس مخاوف أولياء الأمور من احتمالية الاستغلال أو الاحتيال.

ب. مناقشة السلامة الرقمية مع الأبناء

يحاول أولياء الأمور توعية أبنائهم بمخاطر الإنترنت من خلال مناقشة موضوعات السلامة الرقمية. ومع ذلك، تختلف مستويات المناقشة من حيث انتظامها وعمقها:

جدول 32: مناقشة أولياء الأمور موضوعات السلامة الرقمية مع أبنائهم

النسبة المئوية (%)	مستوى المناقشة
36.78	يناقش بانتظام
45.12	يناقش أحياناً
18.10	لا يناقش

أبرز الموضوعات المتداولة خلال النقاش:

جدول 33: أبرز الموضوعات المتداولة للنقاش بين أولياء الأمور والأبناء

النسبة المئوية (%)	الموضوع
48.43	حماية المعلومات الشخصية
42.67	السلوك الأخلاقي عبر الإنترنت
38.12	مخاطر التواصل مع الغرباء
34.76	التعامل مع التنمر الإلكتروني

تحليل النقاشات:

- على الرغم من أن 82% من أولياء الأمور يناقشون السلامة الرقمية مع أبنائهم (بشكل منتظم أو أحياناً)، إلا أن نسبة المناقشات المنتظمة لا تزال محدودة (36.78%).

- يركّز أولياء الأمور بشكل أكبر على حماية المعلومات الشخصية، ما يعكس وعيهم بأهمية الخصوصية الرقمية، بينما تقلّ المناقشات حول التعامل مع التنمّر الإلكتروني، ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الوعي بهذه القضية.

العوامل المؤثرة في المناقشة:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم أولياء الأمور ومدى مناقشتهم لمواضيع السلامة الرقمية ($\text{Sig} < 0.05$).
- أولياء الأمور ذوو التعليم العالي يميلون إلى مناقشة هذه المواضيع مع أبنائهم بشكل أكثر انتظاماً.

ت. أساليب المراقبة التي يعتمدها أولياء الأمور

يعتمد أولياء الأمور على مجموعة متنوعة من الأساليب لمراقبة أنشطة أبنائهم عبر الإنترنت، تتنوع بين تقليدية وحديثة:

جدول 34: أسلوب المراقبة المتبع من قبل أولياء الأمور

النسبة المئوية (%)	التكرار (Frequency)	أسلوب المراقبة
52.34	1508	التحقّق من سجلّ التصفح
46.12	1328	تحديد وقت استخدام الإنترنت
41.87	1206	استخدام برامج الرقابة الأبوية
33.45	964	الإشراف المباشر في أثناء الاستخدام

فعالية أساليب المراقبة:

- 28.76% من أولياء الأمور يرون أنّ هذه الأساليب "فعالة جداً".
- 54.23% يرونها "فعالة إلى حدّ ما".
- 17.01% يعتبرونها "غير فعالة".

تصنيف أساليب المراقبة:

- التقنيات التقليدية:
 - مثل التحقّق من سجلّ التصفح وتحديد وقت الاستخدام، وهي الأكثر شيوعاً لكنها أقلّ فعالية في مواجهة التحديات الرقمية الحديثة.
- التقنيات الحديثة:
 - مثل برامج الرقابة الأبوية، التي تُظهر فعالية أكبر لكنها تُستخدم بنسبة أقلّ.
- الإشراف المباشر:

❖ يُظهر انخفاضًا في الاستخدام، ربّما بسبب انشغال أولياء الأمور أو قلة معرفتهم بكيفية الإشراف.

العوامل المؤثرة في اختيار الأسلوب:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الأبناء واختيار أولياء الأمور لأسلوب المراقبة < Sig (0.05).
- ❖ يميل أولياء الأمور لاستخدام برامج الرقابة الأبوية مع الأطفال الأصغر سنًا.
- ❖ يعتمدون على التحقق من سجلّ التصفّح مع المراهقين.

ث. مستوى الثقة في توجيه الأبناء

تفاوتت ثقة أولياء الأمور في قدرتهم على توجيه أبنائهم في المجتمع الرقمي:

جدول 35: درجة ثقة أولياء الأمور في توجيه أبنائهم في المجتمع الرقمي

النسبة المئوية (%)	التكرار (Frequency)	مستوى الثقة
34.56	996	ثقة عالية
47.89	1378	ثقة متوسطة
17.55	505	ثقة منخفضة

أسباب انخفاض الثقة:

- قلة المعرفة بالتكنولوجيا : 39.23%
- صعوبة مواكبة التطورات الرقمية : 42.67%
- غياب الموارد الداعمة: 18.10%

العوامل المؤثرة في الثقة:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى معرفة أولياء الأمور بالتكنولوجيا ومستوى ثقتهم في توجيه أبنائهم. (Sig < 0.05)
- ❖ أولياء الأمور الأكثر دراية بالتكنولوجيا لديهم ثقة أعلى في قدرتهم على حماية أبنائهم.

ج. الموارد التي يحتاجها أولياء الأمور لتعزيز قدراتهم

أشار أولياء الأمور إلى حاجتهم إلى موارد تعليمية وتقنية لدعمهم في حماية أبنائهم من المخاطر الرقمية:

جدول 36: الموارد المطلوبة لتعزيز قدرات أولياء الأمور في فهم المواطنة الرقمية

النسبة المئوية (%)	المورد المطلوب
53.12	دورات تدريبية حول السلامة الرقمية
48.76	إرشادات وبرامج توعوية
44.23	أدوات رقابة أبوية سهلة الاستخدام
32.45	تعاون أكبر مع المدارس

تحليل الموارد:

- يُظهر أولياء الأمور حاجة ماسة لتوفير دورات تدريبية وأدوات رقابة فعّالة لدعمهم في حماية أبنائهم.
- يعكس الطلب على التعاون مع المدارس رغبة أولياء الأمور في إشراك المؤسسات التعليمية في تعزيز السلامة الرقمية.

العلاقة بين الموارد والثقة:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الموارد ومستوى ثقة أولياء الأمور في توجيه أبنائهم ($\text{Sig} < 0.05$).
- أولياء الأمور الذين يحصلون على موارد كافية تكون لديهم ثقة أعلى في قدرتهم على حماية أبنائهم.

ت- الخلاصة

- التحديات:** أبرز التحديات التي تواجه أولياء الأمور هي الوصول إلى محتوى غير ملائم، والإدمان على الإنترنت، والتنمر الإلكتروني.
- المنافشة:** على الرغم من أنّ معظم أولياء الأمور يناقشون السلامة الرقمية مع أبنائهم، إلا أنّ المناقشات المنتظمة لا تزال محدودة.
- المراقبة:** يعتمد أولياء الأمور على أساليب تقليدية للمراقبة، مع استخدام محدود للتقنيات الحديثة.
- الثقة:** ثقة أولياء الأمور في توجيه أبنائهم متوسطة إلى منخفضة، وتتأثر بمستوى معرفتهم بالتكنولوجيا.
- الموارد:** هناك حاجة ماسة لتوفير دورات تدريبية وأدوات رقابة فعّالة، إضافة إلى تعزيز التعاون مع المدارس.

تؤكد هذه النتائج أهمية دعم أولياء الأمور بموارد تعليمية وتقنية لمساعدتهم على مواجهة المخاطر الرقمية وتعزيز قدرتهم على حماية أبنائهم وتوجيههم بشكل فعال.

V. القسم الخامس : المواطنة الرقمية واستعراض آراء الأطراف الأربعة (المديرين، والمعلمين ، وأولياء الأمور، والمتعلمين)

يهدف هذا القسم إلى تحليل العلاقات بين الأطراف الأربعة (المديرين، المعلمين ، الاهالي، والمتعلمين) فيما يتعلّق بفهمهم للمواطنة الرقمية، وجوانبها، وكيفية تعليمها، وفعالية التعليم، والموارد المقترحة، والتحديات التي تواجههم.

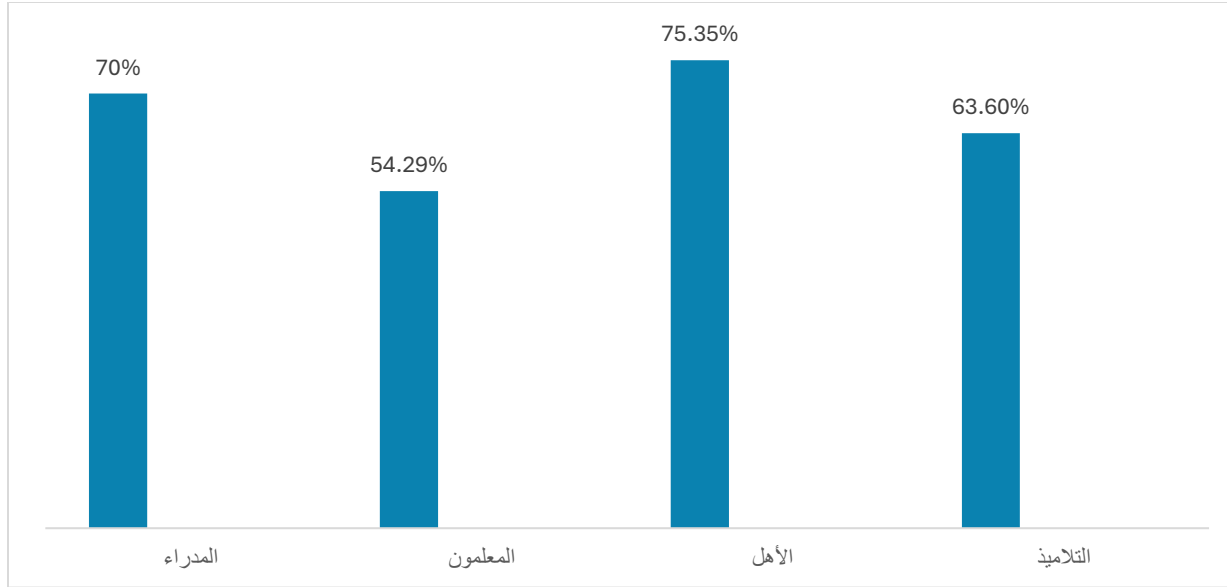
١. فهم المواطنة الرقمية

يظهر الرسم رقم ١٠٠، مستويات فهم جميع الأطراف (المديرين، والمعلمين ، وأولياء الأمور، والمتعلمين) لمصطلح المواطنة الرقمية. وتبيّن أنّ كلّ طرف يفهم المواطنة الرقمية بشكل مختلف، ما يستدعي توحيد الفهم ليكون شاملاً وفعالاً.

ويتبيّن أنّ أغلبية المديرين لديهم وعي جيّد بالمواطنة الرقمية (٧٠٪)، ولكن هناك مساحة لتحسين هذا الوعي. حيث إنّ فهم مديري المدارس في لبنان لمصطلح المواطنة الرقمية، يركّز بشكل أساسي على الأمان الرقمي والمسؤولية الرقمية. وتبيّن خلال الدراسة، وجود تفاوت في مستوى فهم المديرين لمفهوم المواطنة الرقمية بناءً على العمر، وموقع المدرسة، ونوع المدرسة. وتبيّن أنّ المدارس الخاصة والمناطق الحضرية تظهر مستويات فهم أعلى مقارنة بالمدارس الرسمية والمناطق الريفية.

أمّا المعلمون، فقد بلغت نسبة فهمهم لهذا المصطلح ٥٤,٢٩٪، لكن أشارت النتائج إلى أنّ المعلمين يميلون إلى التركيز على الجوانب الوقائية والأخلاقية للمواطنة الرقمية، مثل آداب السلوك والسلامة والمسؤولية الرقمية، بينما تُعتبر الجوانب التقنية والمشاركة الرقمية أقلّ أهميّة. ويمكن تفسير هذا التفاوت بعوامل عدّة، منها: قلة الموارد التدريبية المتاحة للمعلمين لتطوير مهاراتهم في الجوانب التقنية، أو نقص الوعي بأهميّة المشاركة الرقمية كجزء من المواطنة الرقمية.

بالنسبة للأهل، فهم يتمتّعون بفهم جيّد للأدوار البسيطة لوسائل الإعلام، مثل إعلام الجمهور بالأحداث الجارية (٧٥,٣٥٪)، لكن إدراكهم للأدوار الأكثر تعقيداً، مثل محاسبة الحكومة ومواجهة المعلومات المضلّلة، لا يزال محدوداً. وقد أظهرت الدراسة، أنّ هناك علاقة واضحة بين وعي أولياء الأمور بدور الإعلام ومستوى فهمهم للمواطنة الرقمية، ما يعني أنّ تحسين إدراكهم لأدوار الإعلام المختلفة يمكن أن يعزّز وعيهم بالمواطنة الرقمية بشكل شامل. كما أنّ التعليم يلعب دوراً محورياً في تعزيز وعي أولياء الأمور بالمواطنة الرقمية، حيث أظهرت الفئات ذات التعليم العالي فهماً أفضل لهذا المفهوم مقارنة بالفئات الأقلّ تعليمًا.



رسم بياني 53: مستوى فهم مصطلح المواطنة الرقمية

بالنسبة للمتعلمين، يبدو أنّ هناك وعياً متفاوتاً بين المتعلمين حول مفهوم المواطنة الرقمية. ويظهر أنّ المتعلمين يدركون بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالمواطنة الرقمية، خاصة تلك المتعلقة بالسلوك الأخلاقي وحماية الخصوصية، لكنّ هناك ضعفاً في إدراك الجوانب التقنية والاجتماعية. هذا التفاوت يشير إلى الحاجة إلى تعزيز فهمهم الشامل لهذا المفهوم من خلال التعليم المنهجي والتوعية المستمرة.

٢- جوانب المواطنة الرقمية بحسب الأطراف الأربعة

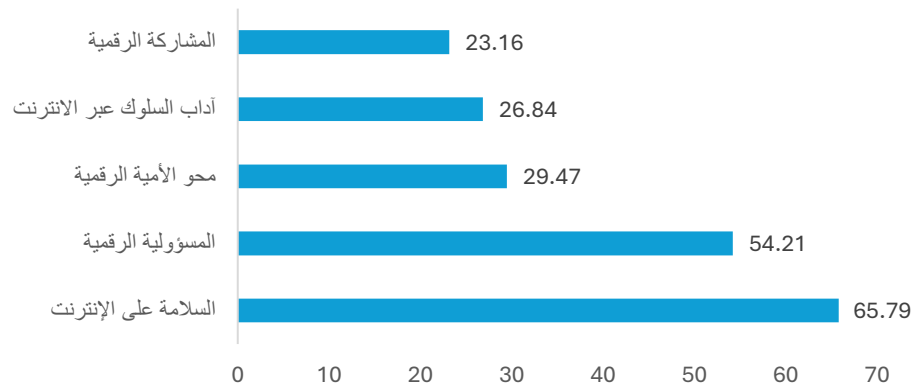
تعرض الجداول والرسوم الآتية، جوانب المواطنة الرقمية بحسب كلّ من المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والمتعلمين. يظهر اللون الأحمر مكامن ضعف جوانب المواطنة الرقمية لصالح جانب آخر، ما يستدعي التدخّل خلال وضع السياسات المرتبطة بالتربية على المواطنة لتكون شاملة لجميع الجوانب.

المديرون			
نوع العلاقة	النسبة (%)	التحليل والتفسير	الجانب
علاقة قوية بين التركيز على السلامة ووجود سياسات واضحة	65.79	تعكس هذه النسبة التركيز الكبير على حماية المتعلمين من المخاطر الرقمية، ما يدلّ على الوعي المتزايد بالمخاطر.	السلامة على الإنترنت
العلاقة بين المسؤولية الرقمية وسلامة البيانات	54.21	تشير إلى أهميّة تعليم المتعلمين كيفية التصرف بمسؤوليّة، ما يعكس إدراكاً متزايداً لأهميّة السلوك الرقمي.	المسؤوليّة الرقمية
ارتباط ضعيف مع السلامة الرقمية	29.47	تدلّ على الحاجة لتعزيز المهارات التقنية، ما يشير إلى ضعف التركيز على الجوانب التقنية.	محو الأميّة الرقمية

آداب السلوك عبر الإنترنت	تعكس أهمية السلوك الأخلاقي، لكنها أقل أهمية مقارنة بالأمان الرقمي.	26.84	العلاقة بين الآداب الرقمية والسلامة، حيث يمكن أن تؤثر الآداب على الأمان
المشاركة الرقمية	تشير إلى اهتمام أقل بالمشاركة الفعالة، ما يعكس نقصاً في البرامج التدريبية.	23.16	علاقة ضعيفة مع الجوانب الأخرى، ما يستدعي تعزيز المشاركة

بالنسبة للمديرين، تظهر البيانات أن نسبة التركيز على محو الأمية الرقمية تبلغ ٢٩,٤٧٪. هذه النسبة المنخفضة تشير إلى ضعف في تطوير المهارات التقنية اللازمة لمواجهة المخاطر الرقمية، ما يعكس عدم كفاية البرامج التدريبية الموجهة إليهم. وفي عصر تتزايد فيه التهديدات الرقمية، يصبح من الضروري أن يكون المديرون مزودين بالمعرفة اللازمة لتطبيق سياسات فعالة لحماية المتعلمين. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة ٢٦,٨٤٪ المتعلقة بآداب السلوك عبر الإنترنت تعكس عدم التركيز الكافي على السلوك الأخلاقي في الفضاء الرقمي. هذا الأمر قد يؤدي إلى بيئة تعليمية غير آمنة، حيث يمكن أن يتعرض المتعلمون للمخاطر بسبب غياب القيم الأخلاقية الواضحة. كما أن نسبة ٢٣,١٦٪ في مجال المشاركة الرقمية تشير إلى اهتمام أقل بالمشاركة الفعالة، ما يدل على نقص في البرامج التدريبية التي تعزز التفاعل والمشاركة في الأنشطة الرقمية. هذا النقص يمكن أن يساهم في تقليل التفاعل بين المديرين والمعلمين، ما يؤثر سلباً على بناء ثقافة رقمية إيجابية داخل المؤسسات التعليمية.

المديرون

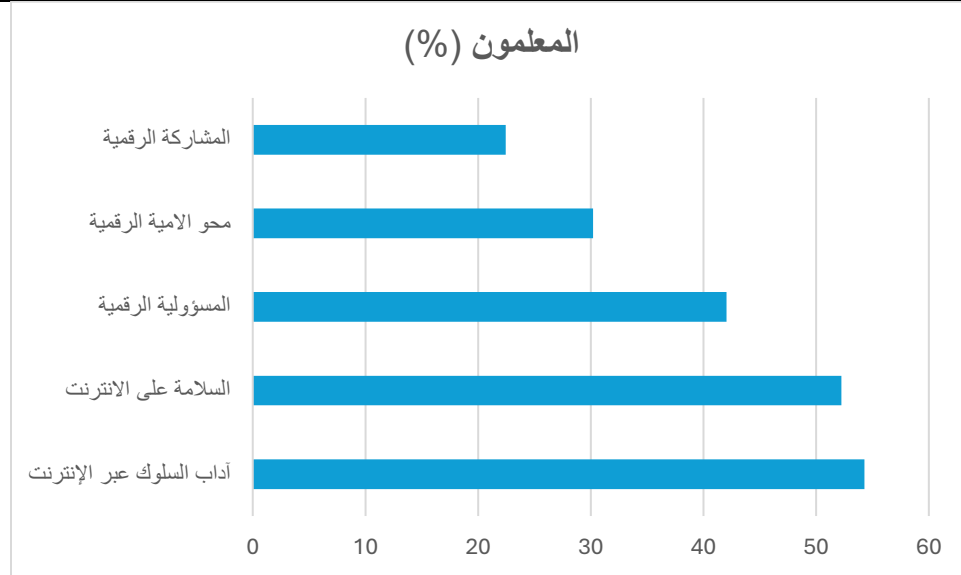


رسم بياني 54: جوانب المواطنة الرقمية بحسب رأي المديرين

بالنسبة للمعلمين فإن نسبة ٣٠,٢٠٪ في محو الأمية الرقمية تشير إلى ضعف التركيز على الجوانب التقنية، ما يستدعي تعزيز المهارات الرقمية لديهم لضمان تعليم فعال للمتعلمين. فالمعلمون هم الحلقة الأساسية في نقل المعرفة الرقمية، وغياب المهارات الرقمية يمكن أن يؤدي إلى تعليم غير فعال. كما أن نسبة ٢٢,٤٥٪ في مجال المشاركة الرقمية تعكس ضعفاً في التركيز على أهمية المشاركة الفعالة، ما يدل على نقص في البرامج التعليمية

التي تشجّع على التفاعل والمشاركة. هذا الأمر يشير إلى ضرورة إعادة تقويم المناهج التعليمية وتطوير استراتيجيات تعليمية تفاعلية تعزّز من مشاركة المتعلمين وتفاعلهم في الفضاء الرقمي.

المعلّمون			
نوع العلاقة	النسبة (%)	التحليل والتفسير	الجانب
علاقة قويّة مع السلامة، حيث تؤثر الآداب الرقمية على حماية المتعلمين	54.29	تعكس أهميّة السلوك الأخلاقي، ما يدلّ على رغبة المعلمين في تعزيز القيم الأخلاقية.	آداب السلوك عبر الإنترنت
علاقة مباشرة مع المسؤولية الرقمية	52.24	تعكس قلق المعلمين حول المخاطر الرقمية، ما يدلّ على إدراكهم لأهميّة الأمان.	السلامة على الإنترنت
علاقة قويّة مع الآداب والسلامة	42.04	تشير إلى أهميّة التصرف بمسؤوليّة، ما يعكس رغبة المعلمين في بناء جيل واع.	المسؤوليّة الرقمية
ارتباط ضعيف مع السلامة الرقمية	30.20	تعكس اهتماماً أقلّ بالجوانب التقنية، ما يشير إلى حاجة لتعزيز المهارات التقنية.	محو الأمية الرقمية
علاقة ضعيفة مع الجوانب الأخرى	22.45	تشير إلى ضعف التركيز على المشاركة، ما يدلّ على الحاجة لتعزيز هذا الجانب.	المشاركة الرقمية

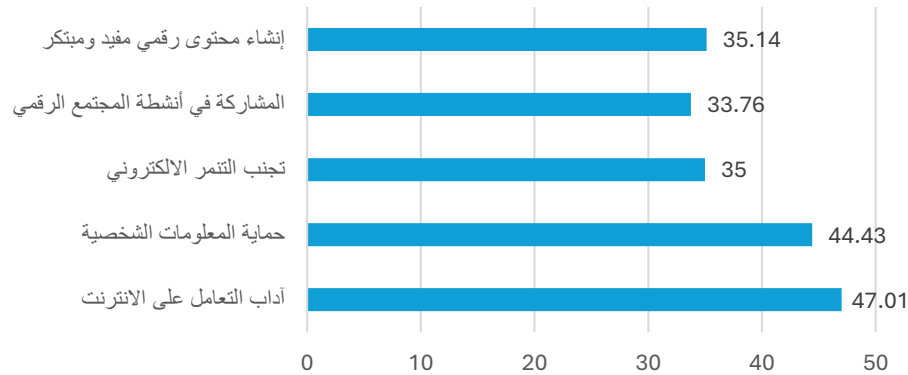


رسم بياني 55: جوانب المواطنة الرقمية بالنسبة للمعلمين

بالنسبة لأولياء الأمور، إنّ نسبة ٣٣,٧٦٪ في المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي تشير إلى أهميّة هذه المشاركة، ولكنها لا تُعتبر بنفس أهميّة الجوانب الأخرى. هذا الأمر يعكس الحاجة لتعزيز الوعي بأهميّة الفضاء الرقمي وتأثيره على الأطفال، حيث يلعب الاهالي دوراً حيويّاً في توجيه أبنائهم نحو مسلكيات رقمية إيجابية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ نسبة ٣٥,١٤٪ في إنشاء محتوى رقمي مفيد ومبتكر تدلّ على الحاجة لتعزيز الإبداع الرقمي، ما يشير إلى وعي متوسط بأهميّة المحتوى الرقمي، ولكن مع نقص في المهارات اللازمة لإنشائه. هذه الفجوة تؤكد ضرورة توفير موارد تعليمية وتدريبية للأهالي لتمكينهم من دعم أبنائهم في تطوير مهاراتهم الرقمية.

أولياء الأمور			
نوع العلاقة	النسبة(%)	التحليل والتفسير	الجانب
علاقة قوية مع حماية المعلومات الشخصية	47.01	تعكس وعي أولياء الأمور بأهمية السلوك الأخلاقي، ما يدل على اهتمامهم بحماية أبنائهم.	آداب التعامل على الإنترنت
علاقة مباشرة مع التجنب من التمر الإلكتروني	44.43	تعكس قلق أولياء الأمور بشأن خصوصية أبنائهم، ما يدل على وعي متزايد بالمخاطر الرقمية.	حماية المعلومات الشخصية
علاقة متبادلة مع حماية المعلومات	35.00	تشير إلى قلق أولياء الأمور من تأثير التمر، ما يعكس أهمية التوعية.	تجنب التمر الإلكتروني
علاقة ضعيفة مع الجوانب الأخلاقية	33.76	تشير إلى أهمية المشاركة، لكن لا تُعتبر بنفس أهمية الجوانب الأخرى.	المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي
علاقة ضعيفة مع المشاركة الرقمية	35.14	تدل على الحاجة لتعزيز الإبداع الرقمي، ما يشير إلى وعي متوسط.	إنشاء محتوى رقمي مفيد ومبتكر

الاهل (%)



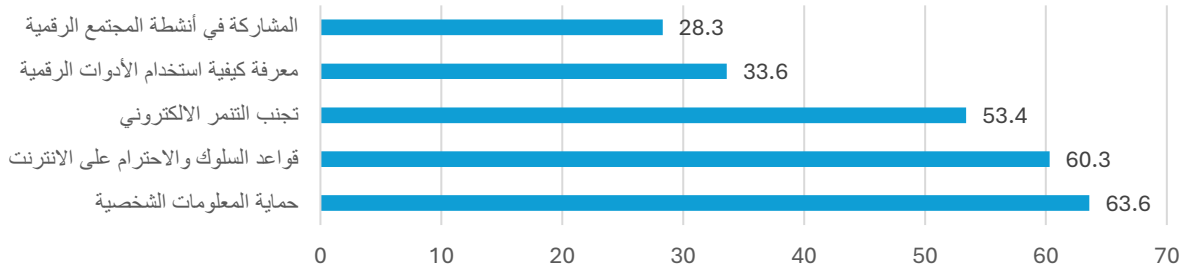
رسم بياني 56: جوانب المواطنة الرقمية بالنسبة للآهل

بالنسبة للمتعلّمين، إنّ نسبة ٣٣,٦٪ في معرفة كيفية استخدام الأدوات الرقمية تعكس ضعف سنة، ما يشير إلى فجوة في التعليم الرقمي. هذه الفجوة يمكن أن تؤدي إلى عدم قدرة المتعلّمين على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال، ما يؤثر على أدائهم الأكاديمي. كما أنّ نسبة ٢٨,٣٪ في المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي تشير إلى ضعف الإدراك بأهمية المشاركة، ما يستدعي تعزيز الوعي بأهمية التفاعل والمشاركة في الفضاء الرقمي. فمن الضروريّ إذًا، أن يتمّ تضمين مهارات المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، بحيث يتعلّم المتعلّمون كيفية التفاعل بشكل إيجابي وآمن في العالم الرقمي.

المتعلّمون			
نوع العلاقة	النسبة(%)	التفسير والتحليل	الجانب
علاقة قوية مع قواعد السلوك	63.6	تعكس إدراكًا جيدًا لأهمية الخصوصية، ما يدل على تأثير التعليم والتوعية.	حماية المعلومات الشخصية

علاقة قويّة مع تجنّب التّمرّ	60.3	تشير إلى وعي جيّد بأهميّة السلوك الأخلاقيّ، ما يعكس نجاح الجهود التعليميّة.	قواعد السلوك والاحترام على الإنترنت
علاقة مباشرة مع حماية المعلومات	53.4	تشير إلى وعي جيّد بالمخاطر النفسيّة، ما يدلّ على الحاجة لمزيد من التوعية.	تجنّب التّمرّ الإلكترونيّ
علاقة ضعيفة مع الأمان الرقميّ	33.6	تعكس ضعف سنة، ما يشير إلى فجوة في التعليم الرقميّ.	معرفة كيفيّة استخدام الأدوات الرقميّة
علاقة ضعيفة مع الجوانب الأخرى	28.3	تشير إلى ضعف سنة بأهميّة المشاركة، ما يستدعي تعزيز الوعي.	المشاركة في أنشطة المجتمع الرقميّ

التلاميذ (%)



رسم بياني 57: جوانب المواطنة الرقميّة بالنسبة للمتعلّمين

وبالتالي، تظهر هذه البيانات وجود فجوات في مفهوم المواطنة الرقميّة بين الأطراف الأربعة، حيث تعكس النسب المنخفضة في مجالات محو الأميّة الرقميّة، والآداب الرقميّة، والمشاركة الرقميّة الحاجة الملحة لتعزيز التعليم والتوعية في هذه المجالات. ومن الضروريّ تطوير برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتعليم المهارات الرقميّة اللازمة لضمان سلامة جميع الأطراف وأمانهم في المجتمع الرقميّ. كما يجب أن تكون هناك شراكة فعّالة بين المدارس والأهالي والمجتمع المحليّ لتعزيز المواطنة الرقميّة، ما يسهم في بناء مجتمع رقميّ أكثر وعياً وفعاليّة.

٣- مستوى إدراج المواطنة الرقميّة في المناهج الدراسية ومدى فعاليتها

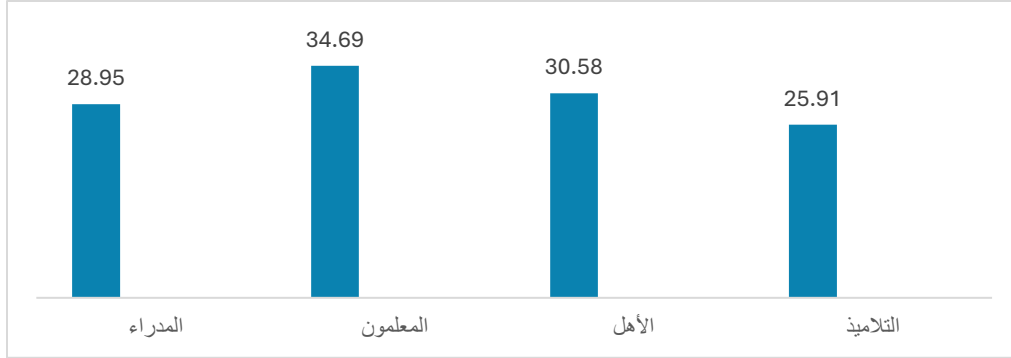
تشير نتائج الدراسة إلى وجود فجوات ملحوظة في إدراج المواطنة الرقميّة في المنهاج اللبناني، حيث تتباين الآراء بين الأطراف الأربعة. وعلى الرغم من وجود رغبة قويّة لدى المديرين لتضمين هذا المفهوم في المناهج، إلّا أنّ الواقع يشير إلى عدم كفاية الإدراج في المناهج، لا بل يتطلّب الأمر تحسين التواصل والتعاون بين المديرين والمعلّمين وأولياء الأمور لضمان تحقيق أهداف المواطنة الرقميّة بشكل فعّال، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات تعليميّة تتناسب مع احتياجات المتعلّمين في العصر الرقميّ.

وقد أشار ٢٨,٩٪ من المديرين إلى أنّ المنهاج المدرسيّ يتضمّن تعليمًا للمواطنة الرقميّة، بينما ٧١٪ لا يرون ذلك. كما أبدى ٨٥٪ من المديرين تأييدهم لإدراج المواطنة الرقميّة في المنهاج، ما يعكس رغبة قويّة في تعزيز هذا المفهوم.

وقد أظهرت الدراسة أنّ ٣٤,٦٩٪ من المعلّمين يؤكّدون إدراج المواطنة الرقميّة في مناهجهم، بينما ٣٧,٥٥٪ لا يرون ذلك. كما أنّ ٢٧,٧٥٪ من المعلّمين غير متأكّدين من وجود هذا الإدراج.

وتشير الدراسة إلى أنّ ٣٠,٥٨٪ من أولياء الأمور يرون أنّ المدارس تقدّم تعليمًا يتعلّق بالمواطنة الرقمية، بينما يشير الباقي إلى غياب هذا النوع من التعليم.

وأفادت الدراسة بأنّ ٢٥,٩٪ فقط من المتعلّمين تلقّوا تعليمًا منهجيًا حول المواطنة الرقمية، ما يشير إلى فجوة كبيرة في التعليم الرقمي.



رسم بياني 58: نسبة إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية

ونستخلص من ذلك أنّه على الرغم من تأييد المديرين، فإنّ النسبة المنخفضة لإدراج المواطنة الرقمية في المناهج تشير إلى أنّ هناك فجوة بين الرغبة في التغيير والواقع الحاليّ. قد يكون هذا نتيجة لعدم وجود موارد كافية أو تدريب مناسب للمعلّمين، الأمر الذي يتطلّب تطوير استراتيجيات واضحة لإدماج المواطنة الرقمية في المناهج، بما في ذلك توفير التدريب والدعم للمعلّمين.

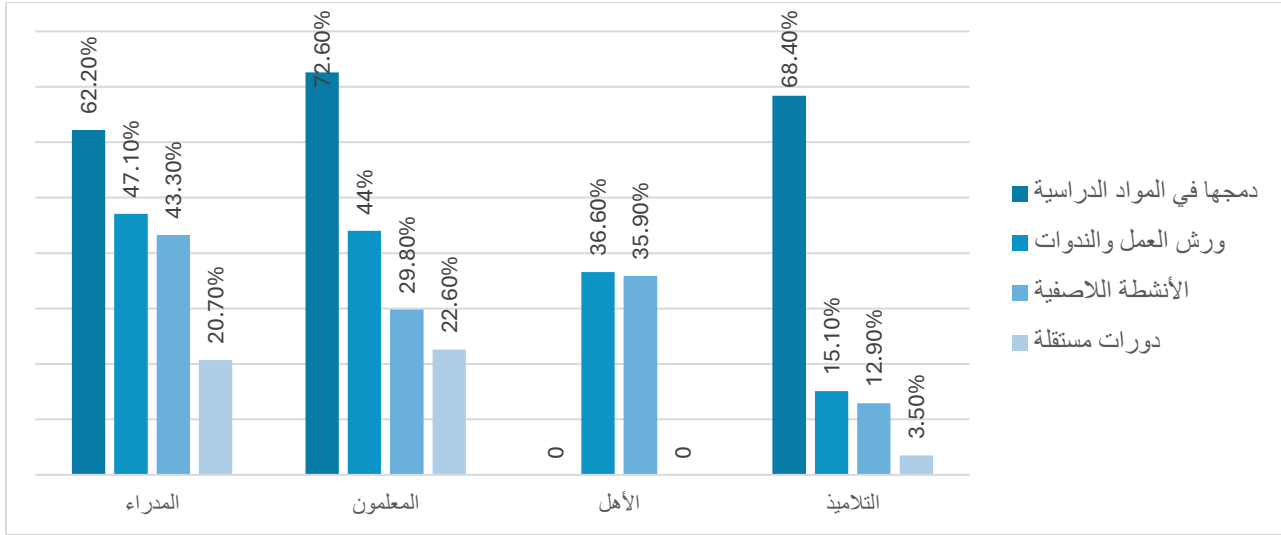
كما تشير نسبة المعلّمين غير المتأكّدين من إدراج المواطنة الرقمية في المناهج، إلى وجود حالة من الغموض قد تؤثر على جودة التعليم المقدّم.

كما أنّ عدم الوعي الكافي من قبل أولياء الأمور بشأن ما يتمّ تقديمه في المدارس حول المواطنة الرقمية، قد يؤثر على دعمهم للبرامج التعليمية. لذا يجب أن تعزّز المدارس التواصل مع أولياء الأمور لزيادة الوعي حول أهميّة المواطنة الرقمية وكيفية إدراجها في المناهج.

كما تعكس النسبة المنخفضة التي أدلى بها المتعلّمون لتلقّيهم تعليمًا منهجيًا حول المواطنة الرقمية، عدم كفاية التعليم المقدّم في هذا المجال، ما قد يضع المتعلّمين في خطر عدم الوعي بالمخاطر والفرص المرتبطة بالمجتمع الرقمي. وبالتالي من الضروريّ تطوير برامج تعليمية موجهة للمتعلّمين تتناول المواطنة الرقمية بشكل شامل.

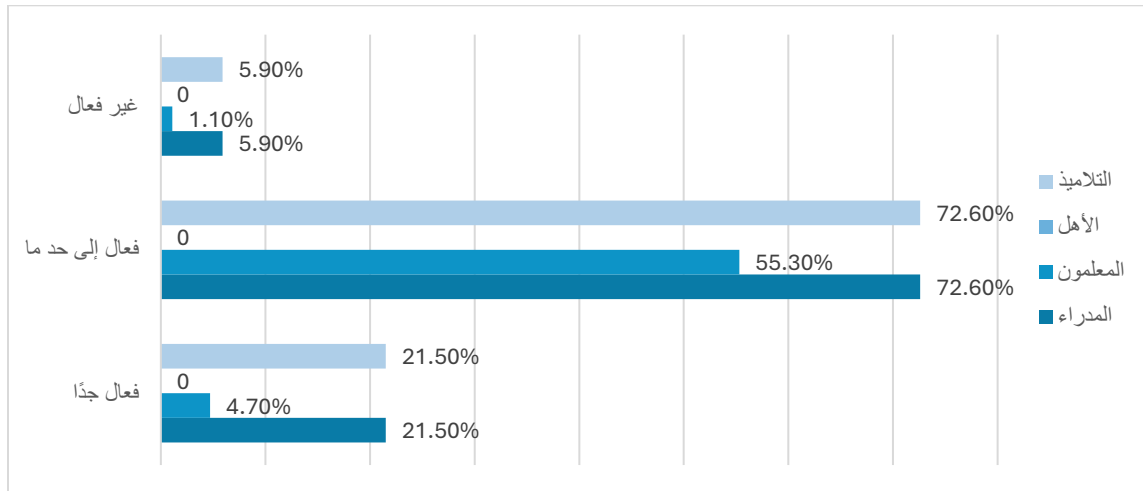
٤- كيفية إدراج تعليم المواطنة الرقمية في المدارس

أظهرت الدراسة أنّ دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية هو الطريقة الأكثر شيوعًا وفقًا للمديرين والمعلّمين، ما يعكس اعتمادًا على الموادّ الدراسية التقليدية. وتبيّن أنّ تنظيم ورش العمل والأنشطة العملية لا تزال محدودة، ما يقلّل من فرص المتعلّمين لتطبيق ما يتعلّمونه بشكل عمليّ. وتبيّن أيضًا أنّ أولياء الأمور يفضلون الأنشطة اللافقية، ما يشير إلى رغبتهم في إشراك أبنائهم بطرق غير تقليدية.



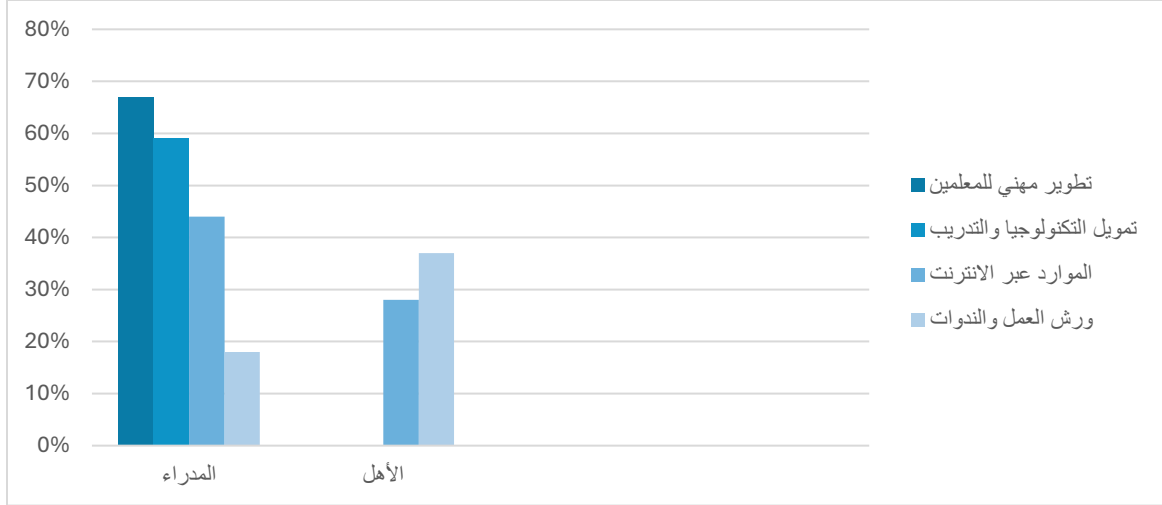
رسم بياني 59: كميّة ادراج تعليم المواطنة الرقمية في المدارس

وفي النظر إلى مدى فعالية تعليم المواطنة الرقمية من وجهة نظر الأطراف الأربعة، فقد اعتبر معظم الأطراف التعليم "فعالاً إلى حد ما"، ما يشير إلى تغطية الجوانب الأساسية فقط. حيث تبين أنّ نسبة قليلة جداً تعتبر التعليم "غير فعال"، ما يعني أنّ المشكلة تكمن في محدودية عدد المستفيدين وليس في جودة التعليم.



رسم بياني 60: مستوى فعالية تعليم المواطنة الرقمية عند وجوده

أما بالنسبة للموارد الداعمة لتعليم المواطنة الرقمية، فقد اعتبر المديرون ان المعالجة تكمن في التطوير المهني للمعلمين وفي تمويل الموارد التكنولوجية اللازمة وتعزيز التدريب عليها. بينما يفضل أولياء الأمور الموارد عبر الإنترنت وورش العمل لدعم أطفالهم.



رسم بياني 61: الموارد الداعمة لتعليم المواطنة الرقمية

٥- التحديات التي تواجه المواطنة الرقمية لدى الأطراف الأربعة

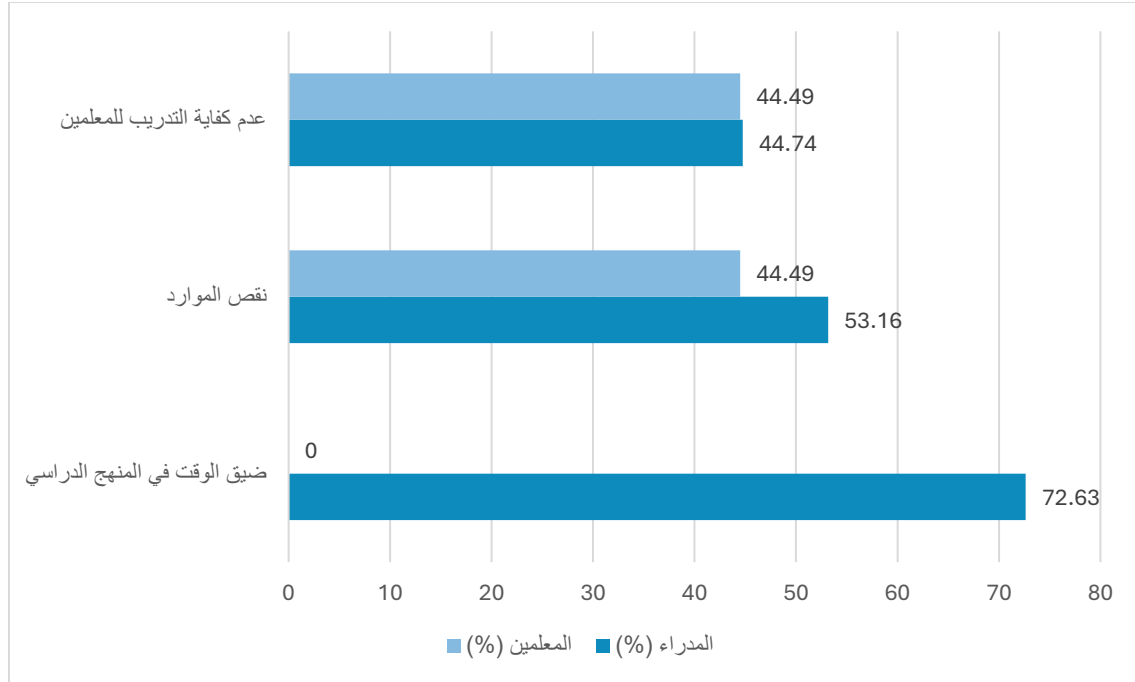
أ. التحديات بين المديرين والمعلمين

تظهر الدراسة أنّ المديرين يواجهون تحديات رئيسية عدّة في إدراج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، ومنها:

- **ضيق الوقت في المنهج الدراسي:** يشير ٧٢,٦٣٪ من المديرين إلى أنّ كثافة المناهج الحالية تحول دون تخصيص وقت كافٍ لتعليم المواطنة الرقمية. هذا التحديّ يؤثر بشكل مباشر على المعلمين، حيث يجدون أنفسهم مضطّرين لتغطية موادّ أخرى، ما يقلّل من الفرص المتاحة لتعليم المواطنة الرقمية.
- **نقص الموارد والبنية التحتية:** 53.16٪ من المديرين يعتبرون نقص الموارد عقبة رئيسية، خاصة في المدارس الرسمية. هذا النقص يؤثر في قدرة المعلمين على تقديم محتوى تعليمي متنوّع وفعال.
- **عدم كفاية التدريب للمعلمين:** 44.74٪ من المديرين يرون أنّ هناك حاجة ملحة لتأهيل المعلمين لتدريس المواطنة الرقمية بفعالية. فعدم وجود برامج تدريبية كافية يمكن أن يؤدي إلى عدم استعداد المعلمين لتقديم هذه المواد بشكل فعال.

كما تتداخل تحديات المعلمين مع تلك التي يواجهها المديرون، في مجالات متعدّدة، أهمّها:

- **عدم كفاية التدريب:** 44.49٪ من المعلمين يشعرون بأنّهم غير مستعدين لتدريس المواضيع المتعلّقة بالمواطنة الرقمية. هذا النقص في الاستعداد يعكس الحاجة إلى برامج تدريبية متخصصة، التي يجب أن تُعطى الأولوية من قبل المديرين.
- **نقص الموارد التعليمية:** يواجه المعلمون صعوبة في الوصول إلى الموارد اللازمة لتدريس المواطنة الرقمية. هذا النقص يمكن أن يكون نتيجة مباشرة لعدم توقّر الدعم الكافي من قبل الإدارة.



رسم بياني 62: التحديات التي تواجه المديرين والمعلمين في إدراج المواطنة الرقمية في المنهاج

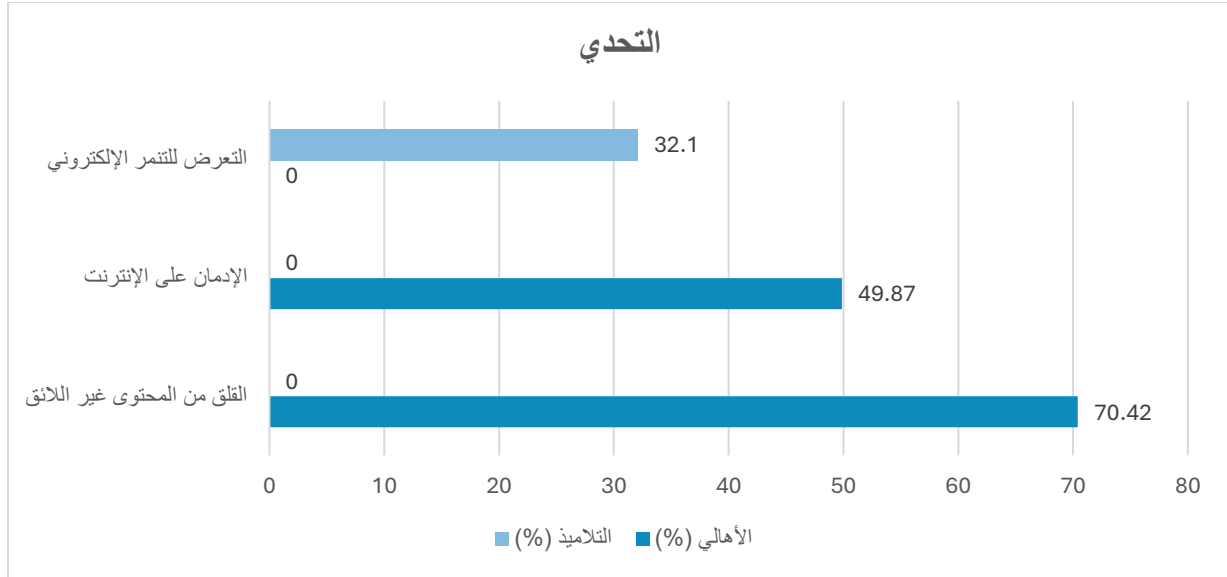
ب. تحديات أولياء الأمور والمتعلمين

يواجه أولياء الأمور العديد من التحديات في توجيه أبنائهم في المجتمع الرقمي، ومنها:

- **مخاوف من المحتوى غير اللائق:** 70.42% من أولياء الأمور يشعرون بالقلق بشأن تعرض أبنائهم لمحتوى غير مناسب. هذه المخاوف قد تؤدي إلى قلق إضافي يجعلهم أكثر تحفظاً في استخدام التكنولوجيا.
- **الإدمان على الإنترنت:** 49.87% من أولياء الأمور يعبرون عن مخاوفهم من إدمان أبنائهم على الإنترنت. هذا القلق يمكن أن يؤثر على طريقة تفاعلهم مع أبنائهم، ما يؤدي إلى قيود قد تكون غير فعالة في بعض الأحيان.

أما المتعلمون، فيظهرون تحديات مختلفة، أهمها:

- **التعرض للتنمر الإلكتروني:** 32.1% من المتعلمين أفادوا بأنهم تعرضوا أو شهدوا حالات تنمر إلكتروني. هذه الظاهرة تعكس الحاجة إلى تعليم فعال حول كيفية التعامل مع التنمر، وهو ما يجب أن يتم بالتعاون بين الأهالي والمدرسة.



رسم بياني 63 التحديات التي تواجه أولياء الأمور والمتعلمين في المجتمع الرقمي

ت. تعاون الأطراف الأربعة في مواجهة التحديات

تظهر الدراسة أنّ التحديات التي يواجهها المديرون والمتعلمون تؤثر بشكل مباشر على تجربة أولياء الأمور والمتعلمين في المجتمع الرقمي. على سبيل المثال:

- **التعاون بين المديرين والمتعلمين :** يجب أن يعمل المديرون على توفير الوقت والموارد اللازمة لتعليم المواطنين الرقمية، ما سيؤدي بدوره إلى تحسين قدرة المعلمين على تقديم محتوى تعليمي فعال. إذ في حال كانت المناهج كثيفة المحتوى، سيجد المعلمون صعوبة في إدراج تدريس المواطنين الرقمية من ضمنها، ما يؤثر سلباً على فهم المتعلمين لهذا المفهوم.
- **الدعم من قبل أولياء الأمور:** يمكن أن يلعب أولياء الأمور دوراً مهماً في دعم تعليم أبنائهم للمواطنة الرقمية. وإذا كان أولياء الأمور يشعرون بالقلق حيال المحتوى غير اللائق، فيجب أن يتعاونوا مع المدارس لتطوير برامج توعوية وتعليمية تعزز من فهم المتعلمين لكيفية استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول.
- **التواصل بين الأطراف:** يجب أن يكون هناك تواصل فعال بين المديرين، والمعلمين، وأولياء الأمور، والمتعلمين وتأثر جميع الأطراف لتحقيق أهداف التعليم الرقمي. هذا التواصل يمكن أن يساهم في تقليل الفجوات في المعرفة والموارد، ما يؤدي إلى تجربة تعليمية أفضل.

VI. القسم السادس : التوصيات المشتركة بين الأطراف الأربعة والتوصيات الخاصة بكل طرف

١. التوصيات المشتركة:

- **تعزيز التواصل والتعاون :** يجب تعزيز التواصل بين المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والمتعلمين لضمان فهم مشترك للمواطنة الرقمية وأهميتها؛ ويمكن تنظيم اجتماعات دورية وورش عمل مشتركة لمناقشة التحديات والفرص.

- **تطوير برامج تدريبية شاملة :** يجب تصميم برامج تدريبية متكاملة لجميع الأطراف، تشمل مواضيع مثل الأمان الرقمي، وحماية الخصوصية، وآداب السلوك عبر الإنترنت. هذه البرامج يجب أن تكون متاحة لجميع الأطراف لتعزيز الفهم والمهارات.
- **توفير الموارد اللازمة :** يجب على المدارس تقديم الموارد التعليمية اللازمة لدعم تعليم المواطنين الرقمية، مثل أدوات التكنولوجيا الحديثة والمواد التعليمية التي تركز على هذا المجال.
- **تفعيل الأنشطة اللاصفية :** يجب تشجيع الأنشطة اللاصفية التي تعزز من فهم المواطنين الرقمية، مثل ورش العمل، والمسابقات، والأنشطة المجتمعية التي تشمل جميع الأطراف.
- **تقويم فعالية التعليم :** يجب إجراء تقويم دوري لبرامج تعليم المواطنين الرقمية لمعرفة مدى فعاليتها، وتعديلها بناءً على النتائج والتغذية الراجعة الواردة من جميع الأطراف.

٢- توصيات خاصة بكل طرف

أ. المتعلمون

- **تعلّم المهارات الرقمية:** يجب على المتعلمين السعي لتعلّم المهارات الرقمية الأساسية، مثل كيفية استخدام الأدوات الرقمية بشكل آمن وفعال.
- **المشاركة في الأنشطة:** ينبغي على المتعلمين المشاركة في الأنشطة الرقمية والمجتمعية لتعزيز فهمهم للمواطنة الرقمية وتطبيقها في حياتهم اليومية.
- **تنمية مهارات التفكير النقدي** من خلال تدريب المتعلمين على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة على الإنترنت وتأكيد أهمية التعامل بأخلاق واحترام مع الآخرين على المنصات الرقمية.
- **تضمين المواطنة الرقمية كجزء من المناهج الدراسية** في جميع المراحل التعليمية، ودمج الموضوعات الرقمية في المواد الأخرى مثل الاجتماع، والتكنولوجيا، وحتى المواد الأدبية لتعزيز فهم المتعلمين.
- **إنشاء وحدات دعم في المدارس** لمساعدة المتعلمين على التعامل مع التنمر الإلكتروني أو غيره من المشكلات الرقمية، والتعاون مع أولياء الأمور من خلال تنظيم جلسات تدريبية لهم ليكونوا داعمين في تعزيز المواطنة الرقمية لدى أبنائهم.

ب. المعلمون

- **تطوير دورات تدريبية موجهة:** يجب أن تكون البرامج التدريبية معدة خصيصاً لتلبية احتياجات المعلمين في موضوعات المواطنة الرقمية، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي ووسائل الاتصال والتواصل، وتضمين التطبيقات العملية والأنشطة التفاعلية في التدريب لتعزيز الفهم التطبيقي للمصطلحات.
- **إشراك خبراء متخصصين:** التعاون مع خبراء في الذكاء الاصطناعي والتعليم الرقمي لتطوير محتوى تدريبي عالي الجودة، وتنظيم ورش عمل وندوات متخصصة لتعريف المعلمين بأحدث التقنيات والممارسات في مجال التعليم الرقمي.
- **تقليل الفجوة بين المدارس الخاصة والرسمية :** تطوير خطط وطنية تركز على سدّ الفجوة بين المدارس الرسمية والخاصة من خلال تقديم برامج تدريبية موحدة لجميع المعلمين ، وتقديم حوافز مالية ومعنوية للمعلمين في المدارس الرسمية للمشاركة في هذه البرامج.

- **تدريس المواطنة الرقمية كمادة مستقلة:** تخصيص مادة دراسية مستقلة لتعليم المواطنة الرقمية، بحيث يتمكن المتعلمون من التعمق في استيعاب المفاهيم والممارسات الرقمية.
- **تطوير استراتيجيات تدريب مستدامة:** تنفيذ برامج تدريبية مستدامة يتم تحديثها بشكل دوري لمواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وإنشاء وحدات تدريبية داخل المدارس لتوفير التدريب المستمر للمعلمين، وتعزيز التعليم الذاتي من خلال توفير موارد تعليمية إلكترونية للمعلمين، مثل دورات تدريبية عبر الإنترنت ومنصات تعليمية مفتوحة، لمساعدتهم على تحسين مهاراتهم بشكل مستقل.
- **تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية:** عقد اتفاقيات مع شركات التكنولوجيا لتوفير الدعم الفني والتدريب للمعلمين، وتنظيم مبادرات مشتركة بين المدارس والقطاع الخاص لنشر الوعي لأهمية المواطنة الرقمية، كما إشراك الجامعات في تصميم برامج تدريبية متقدمة للمعلمين.

ت. أولياء الأمور

- **تعزيز وعي أولياء الأمور بالمخاطر الرقمية:** تنظيم حملات توعوية شاملة حول المخاطر المرتبطة بالوصول إلى محتوى غير ملائم، والتنمر الإلكتروني، والتواصل مع الغرباء؛ وتسلط الضوء على تأثير الإدمان على الإنترنت على الجوانب الدراسية والاجتماعية والنفسية للأبناء.
- **تشجيع المناقشات المنتظمة مع الأبناء:** زيادة نسبة أولياء الأمور الذين يناقشون مواضيع السلامة الرقمية بانتظام من خلال تقديم إرشادات عملية حول كيفية إدارة هذه النقاشات، والتركيز على موضوعات مهمة مثل التعامل مع التنمر الإلكتروني، وحماية المعلومات الشخصية، ومخاطر التواصل مع الغرباء.
- **برامج تدريبية للأهل:** تقديم دورات تدريبية حول السلامة الرقمية لزيادة معرفة أولياء الأمور بالتكنولوجيا وتعزيز قدرتهم على حماية أبنائهم، وإتاحة برامج توعوية وإرشادات عملية حول أساليب المراقبة الفعالة.
- **تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية:** إشراك المدارس في جهود التوعية الرقمية من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية مشتركة للأهل والأبناء. وتعزيز دور المدارس في نشر ثقافة السلامة الرقمية بين المتعلمين وأولياء الأمور.
- **تطوير الموارد الداعمة للأهل:** توفير مواد تعليمية وإرشادات عملية حول كيفية التعامل مع المخاطر الرقمية، وإنشاء منصات إلكترونية لتبادل الخبرات بين أولياء الأمور وخبراء السلامة الرقمية.
- **مواكبة التطورات الرقمية:** توفير مصادر محدثة تساعد أولياء الأمور على مواكبة التغيرات السريعة في العالم الرقمي، وتسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات والأدوات التي تدعم أولياء الأمور في مراقبة أنشطة أبنائهم بفعالية.

ث. المديرون

- **تطوير منهج شامل يتضمن وحدات تعليمية مخصصة للمواطنة الرقمية كجزء رسمي من المنهاج اللبناني؛** إذ يجب أن يكون هناك إدراج منهجي لهذه المفاهيم بدلاً من الاعتماد على إدراج جزئي، ما يسهل على المتعلمين فهم أهمية المواطنة الرقمية في حياتهم اليومية.

- **وضع سياسات وطنية واضحة** تدعم إدماج المواطنة الرقمية في التعليم، بحيث تتضمن هذه السياسات توفير الموارد اللازمة للبنية التحتية الرقمية، خاصة في المدارس الرسمية والمناطق الريفية التي تعاني من نقص في هذه الموارد.
 - **تأمين التمويل اللازم** لتكنولوجيا التعليم وتوفير الأدوات والموارد الرقمية اللازمة لتسهيل تعليم المواطنة الرقمية. يجب الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية لتحسين تجربة التعلم.
 - **تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني** لتقديم ورش عمل تدريبية ومواد تعليمية تدعم مفهوم المواطنة الرقمية في المدارس. ويمكن أن تلعب هذه المنظمات دورًا مهمًا في توفير الدعم اللازم للمدارس.
 - **إجراء تقييم دوري** لبرامج تعليم المواطنة الرقمية لمعرفة مدى فعاليتها وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين. هذا سيساعد في تطوير استراتيجيات تعليمية أكثر فاعلية وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
 - **توفير الوقت والموارد**: يجب على المديرين العمل على تخصيص وقت كافٍ في المنهج الدراسي لتعليم المواطنة الرقمية، بالإضافة إلى توفير الموارد اللازمة مثل تدريب المعلمين.
 - **تطوير سياسات واضحة**: ينبغي وضع سياسات واضحة وإجراءات لتعزيز المواطنة الرقمية في المدارس، ما يساهم في خلق بيئة تعليمية آمنة وفعالة.
- يتطلب تعزيز المواطنة الرقمية في المجتمع التعليمي جهدًا مشتركًا من قبل جميع الأطراف؛ وباتباع التوصيات المذكورة، يمكن تحقيق فهم شامل وفعال للمواطنة الرقمية، ما يساهم في بناء بيئة تعليمية آمنة وإيجابية.

VII. الخاتمة

يوفر الفصل الخاص بالمواطنة الرقمية تحليلًا معمقًا حول كيفية إدراك المتعلمين والمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور للمواطنة الرقمية، وكيفية ممارستها والتحديات التي يواجهونها. وقد أظهر المتعلمون وعيًا قويًا بالجوانب الأخلاقية مثل الخصوصية والتنمر الإلكتروني، لكنهم يفتقرون إلى فهم العناصر التقنية والمشاركة الرقمية. ويركز المعلمون على السلوك الأخلاقي والسلامة، لكنهم يظهرون اهتمامًا محدودًا للمهارات التقنية والمشاركة الرقمية. وبالرغم من تركيز مديري المدارس على السلامة والمسؤولية، إلا أنهم يواجهون فجوات كبيرة في المعرفة الرقمية والبنية التحتية، خاصة في المدارس الرسمية. أما أولياء الأمور، فإنهم يولون اهتمامًا كبيرًا للخصوصية والسلامة على الإنترنت، لكنهم يقللون من أهمية تعزيز الإبداع والمشاركة الرقمية النشطة.

وتشمل التحديات المشتركة بين جميع الأطراف ضعف دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، ونقص الموارد والتدريب، وقلة التعاون بين المجموعات. ولمعالجة هذه القضايا، يجب دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية كمادة مستقلة، وتعزيز التدريب للمعلمين وأولياء الأمور، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشراكات بين المدارس وأولياء الأمور والمنظمات. فمن خلال تبني نهج تعاوني، يمكن للأطراف المعنية تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي بمسؤولية وأخلاقية.

الفصل التاسع: تحليل البيانات النوعية

I. مقدمة

إضافة إلى البيانات التي تم جمعها عبر الاستبيانات، تم الحصول على بيانات نوعية من وكالات دولية ذات خبرة واسعة في مجال المواطنة، و منظمات غير حكومية محلية تعمل بشكل نشط في التربية على المواطنة، وكذلك من بعض الخبراء وصانعي السياسات.

شملت المقابلات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية المحلية، منظمات ناشطة في لبنان وتعمل غالباً بالتعاون مع المدارس في مبادرات المواطنة. ومن بين هذه المنظمات NAFDA، ومعهد الأصفر في الجامعة الأميركية في بيروت، و AFDC، ومؤسسة مخزومي، وغيرها. أما الوكالات الدولية والمنظمات التي شملتها المقابلات، فكانت تضم كيانات تابعة للأمم المتحدة مثل يونيسف، ويونسكو، و UNODC، بالإضافة إلى جهات دولية أخرى مثل British Council و International Alert، حيث تنخرط جميعها في مبادرات مرتبطة بالمواطنة.

ويعد إجراء المقابلات مع هذه المنظمات أمراً ضرورياً نظراً لما تمتلكه هذه الأخيرة من رؤية عملية قيمة في مجال التربية على المواطنة، بفضل خبرتها ودورها المحوري كأطراف معنية في تصميم مبادرات التربية على المواطنة ودعمها واستدامتها.

أما بالنسبة للخبراء وصانعي السياسات، فقد تم اختيار المشاركين في المقابلات بناءً على تخصصهم في مجال المواطنة والتربية على المواطنة وأما بشأن صانعي السياسات، فهم شخصيات بارزة من القطاع العام ممن يشاركون في تصميم سياسات التربية على المواطنة وتنفيذها.

تم إجراء المقابلات مع الخبراء وصانعي السياسات وممثلي المنظمات باستخدام أسلوب المقابلات شبه المنظمة. وقد وُفرت هذه المناقشات مصدراً غنياً للرؤى حول الوضع الحالي للتربية على المواطنة في لبنان، مع التركيز على التنفيذ والتحديات والفرص المتاحة للتحسين. كما استكشفت النقاشات إمكانيات تعزيز المناهج الدراسية وطرق التعلم الرسمية وغير الرسمية لتعزيز فعالية مبادرات التربية على المواطنة في لبنان.

وقد قام أعضاء فريق البحث بإجراء المقابلات شبه المنظمة (Semi-Structured Interviews)، حيث تضمنت المقابلات الأسئلة الرئيسية الواردة في دليل المقابلات (انظر إلى الملحق)، وتمت زيادة أسئلة إضافية لجمع مزيد من التفاصيل من المشاركين. وقد أجريت بعض المقابلات بشكل حضوري، بينما نُفذت أخرى عبر مكالمات فيديو باستخدام منصة Microsoft Teams واستغرقت المقابلات في المتوسط حوالي ٧٠ دقيقة لكل مقابلة.

ولتحليل المقابلات، تم أولاً تفريغ النصوص، ثم أُجري تحليل استقرائي للمحتوى، لتصنيف الأفكار الرئيسية التي وردت في المقابلات. وفي تحليل المحتوى الاستقرائي، تم ترميز الأفكار الرئيسية وتجميعها. وبناءً على هذا التحليل، ظهرت أنماط مشتركة بين الأفكار، ما أدى إلى تحليل موضوعاتي (بحسب الموضوع). شمل هذا التحليل استنباط الأنماط المتكررة وتحديد عبر المقابلات المتعددة، وبالتالي تصنيف الأفكار حسب المواضيع.

وفي الأقسام التالية، سيتم استعراض المواضيع التي ظهرت من تحليل البيانات. وسيتم التركيز على الفئات والتفاصيل الدقيقة لكل موضوع.

قدّم المشاركون في المقابلات وجهات نظرهم حول المواطنة والتربية على المواطنة كموضوعات عامّة، ودورها في التعليم والمجتمع على نطاق أوسع. وبشكل أكثر تحديداً، ناقش المشاركون دور التربية على المواطنة وأهميتها، بالإضافة إلى التشريعات والسياسات الوطنية التي تشكّل الأساس وتوفّر السياق لتطبيق التربية على المواطنة في لبنان.

١. دور التربية على المواطنة وأهميتها

أكّد المشاركون في المقابلات بالإجماع أهميّة التربية على المواطنة في المجتمع. أولاً، ووفقاً لتقاريرهم، تلعب التربية على المواطنة دوراً محورياً في تشكيل المجتمع، لا سيما في مواجهة التحديات المعقّدة. وفي هذا السياق، تُعتبر التربية على المواطنة أمراً ضرورياً لبناء نسيج اجتماعي متماسك في ظلّ طبيعة المجتمع اللبناني المعقّدة والهشّة. بالإضافة إلى ذلك، شدّد العديد من المشاركين على أهميّة التربية على المواطنة في تعزيز القبول المتبادل، والتسامح، والإحساس بالانتماء الوطني الذي يتجاوز الانقسامات الطائفية، كما أشار أحد المشاركين إلى أنّ التربية على المواطنة أمر أساسي لإحداث التغيير الاجتماعي.

في الواقع، يمكن للتربية على المواطنة أن تعزّز هويّة وطنية قائمة على المسؤولية والمشاركة الفعّالة. كما تمنح الشباب القدرة على أن يكونوا عوامل تغيير من خلال تعزيز وعيهم بحقوقهم ومسؤولياتهم. إنّها عمليّة غرس الشعور بالانتماء للوطن مع تمكين الأفراد من التصرف بمسؤوليّة تجاه الأهداف الجماعيّة. ويمكن أيضاً أن تسهم في تطوير علاقة تشاركيّة بين المواطنين والدولة. وفي هذا الإطار، تتطلّب المواطنة الفاعلة أن يكون الأفراد على دراية ومشاركين وملتزمين، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال فرص التعلّم التجريبيّة والعمليّة.

من هذا المنظور، فإنّ التربية على المواطنة ليست محصورة فقط في مادّة أكاديمية، بل هي أيضاً نهجٌ إداريٌّ أو خطة عمل تهدف إلى تمكين المتعلّمين كي يصبحوا مواطنين قادرين على التأثير على السياسات في بلادهم. بالإضافة إلى ذلك، أشار أحد الخبراء المشاركين (وهو رأي توافّق عليه المشاركون آخرون) إلى أنّ تطوّر المواطنة لا يجد أساسه في الدراسة والتعليم الأكاديميّ فحسب، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنشئة الاجتماعيّة والأسريّة والقيم المجتمعيّة. وهذا يعني أنّ التربية على المواطنة يجب ألا تقتصر على جهة واحدة مثل المدرسة أو المجتمع، بل يجب أن تشمل التنشئة الأسريّة وجميع الجهات الاجتماعيّة المحيطة بالفرد.

٢. مهمّة المنظّمات المحليّة والدوليّة وبرامجها

أ- مهمّة المنظّمات

تتوافق مهامّ المنظّمات المحليّة والدوليّة وقيمها، التي أُجريت المقابلات مع ممثّلين عنها، مع وجهات النظر المذكورة سابقاً حول التربية على المواطنة. وبالفعل، تركّز هذه المنظّمات على أبعاد مختلفة من المشاركة المدنيّة والتحديات المجتمعيّة.

وتركّز نسبة كبيرة من مهامّ هذه المنظّمات على الشباب، نظراً لإدراكها لدورها المحتمل في المشاركة الاجتماعيّة الفاعلة ودفع عجلة التقدّم المجتمعي. ومن هذا المنطلق، تُعطي العديد من هذه المنظّمات الأولويّة لإحداث تغيير اجتماعي إيجابي وتأثير ملموس.

علاوة على ذلك، برز قبول التنوّع وتعزيز العيش معاً كواحدة من المهامّ المميّزة للتربية على المواطنة. وهذا ما يتماشى مع أهميّة هذه التربية في السياق الاجتماعي اللبناني المتنوّع. كما يحتلّ التطوير المستدام للمجتمع مكانة مركزيّة في جهود العديد من المنظّمات. وبالمثل، فقد ركّزت بعض المنظّمات على المواطنة الفاعلة

والحوكمة المسؤولة ، بينما ركزت منظمات أخرى على التماسك الاجتماعي، ومنع العنف، وتحقيق الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، أكدت بعض المنظمات أهمية حقوق الإنسان من خلال مهامها ومبادراتها .

أخيراً، تتمتع بعض المنظمات بمهام أكثر تخصصاً، بما في ذلك التركيز على المواطنة البيئية وتمكين الشباب، وبناء السلام. وتعكس هذه المجالات الجوانب المتعددة الأبعاد للتربية على المواطنة الذي تقدمه هذه المؤسسات في المشهد اللبناني وتركيزها على أولويات اجتماعية متنوعة.

جدير بالذكر أيضاً أنّ معظم المنظمات المحلية والدولية تقوم بالتربية على المواطنة من خلال أطر غير رسمية وغير نظامية بالتعاون مع المدارس والمؤسسات الأخرى. وسيتم التوسع في هذه الفكرة في قسم لاحق.

ب- برامج المنظمات

أطلقت المنظمات مجموعة متنوعة من البرامج لتعزيز التربية على المواطنة، حيث شملت هذه المبادرات سبلاً رسمية وغير رسمية، عاكسة نطاقاً واسعاً من الأساليب والأنشطة المقدمة لمعالجة مختلف جوانب المواطنة.

فمن جهة أولى، نفذت المنظمات برامج غير رسمية للتربية على المواطنة تعتمد على أساليب مبتكرة وجذابة. وتضمنت هذه البرامج ورش العمل وجلسات تدريب ركزت على التربية على المواطنة. فعلى سبيل المثال، أطلقت منظمة UNODC برنامجاً تعليمياً لمكافحة الفساد، وكتباً تعليمية لدعم التعلم غير الرسمي، والتربية على المواطنة من خلال ألعاب الطاولة، بالإضافة إلى مبادرات التربية على المواطنة المجتمعية، علاوة على ذلك، تضمنت مبادرات أخرى أنشطة لعب الأدوار والمحاكاة وتعلم المسؤوليات المدنية التي نفذتها مؤسسة مخزومي، وأنشطة تعتمد على الفنون كوسيلة للتربية على المواطنة أطلقتها اليونسكو بيروت ، وبرامج تدريب مهني ومالي قدمتها مؤسسة مخزومي واليونسيف، كما تضمنت مسابقات لتعزيز المشاركة الفاعلة وفهم المواطنة نظمها مؤسسة مخزومي ، وجلسات تدريبية للآباء لدعم تعلم المواطنة في المنزل، نظمها اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو وبرنامجاً لمحو الأمية الإعلامية لتعزيز التفكير النقدي والمشاركة الواعية أطلقتها AFDA ، وبرامج القيادة الاجتماعية لتطوير قادة المستقبل التي قدمها المجلس الثقافي البريطاني، وأخيراً، ركزت AFDC على القضايا البيئية من خلال برامج لحماية الطبيعة تربط بين المسؤولية البيئية و المواطنة.

ومن جهة أخرى، أدخلت المنظمات برامج مهيكلة في مجال التعليم الرسمي لدمج التربية على المواطنة في الإعدادات الأكاديمية. شملت هذه البرامج دورات إلكترونية مخصصة للتربية على المواطنة، أطلقها معهد عصافري، وبرامج تدريبية للمعلمين لتعزيز قدراتهم على تقديم التربية على المواطنة بفعالية من قبل اليونسيف والمجلس الثقافي البريطاني، وتطوير مجموعة أدوات متخصصة لتعزيز المواطنة الفاعلة والقيادة داخل المدارس قدمتها مؤسسة International Alert .

وأخيراً، قامت بعض المنظمات مثل NAFDA ومؤسسة مخزومي ومعهد أصفري بتسهيل مشاريع خدمة مجتمعية أو مشاريع تخرج للشباب، ما يضمن التعلم العملي المرتبط بالمشاركة المدنية.

بشكل عام، تسلط البيانات المتعلقة بمهام المنظمات وبرامجها الضوء على خريطة أولية لمبادرات التربية على المواطنة في لبنان، التي تقدمها المؤسسات المحلية والدولية. وتوفر نظرة شاملة على برامج هذه المنظمات. ويمكن أن تساهم الأبحاث المستقبلية في توفير خريطة شاملة لجميع برامج التربية على المواطنة المقدمة في لبنان.

٣. التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتربية على المواطنة

وفقاً للخبراء وصانعي السياسات الذين تمت مقابلتهم، يجب أن تتماشى التربية على المواطنة مع التشريعات الوطنية والدولية لضمان تنفيذها بشكل صحيح. ومع ذلك، هناك نقاط ضعف بارزة في مدى توافق التربية على المواطنة في المنهاج اللبناني مع الأطر الدولية للمواطنة. فرغم وجود توافق نظري على المبادئ الأساسية، فإن التطبيق العملي لا يزال ضعيفاً. في الواقع، تعتمد المناهج على مبادئ نظرية مثل تحويل المتعلمين من متلقين سلبيين إلى مفكرين نشطين، وتعزيز التفكير النقدي، وتشجيع الوعي الوطني مع التفكير المستقل، وغيرها. لذلك، يوصي العديد من الخبراء ببذل جهود لتوحيد الممارسات التعليمية مع السياسات والتشريعات ذات الصلة.

علاوة على ذلك، وفي هذا السياق نفسه، حدّد الخبراء وصانعو السياسات مشكلات عدّة تتعلّق بتطبيق التربية على المواطنة في لبنان. تمثلت إحدى التحديات الرئيسية في الفجوة بين التشريعات والسياسات من جهة، وتطبيقها الفعلي من جهة أخرى. فعلى الرغم من وجود سياسات تشدّد على التعليم المدني، هناك تباينات كبيرة في التنفيذ. فعلى سبيل المثال، أبلغ المشاركون عن نقص في الأشخاص الأكفاء والنزيهين في مواقع اتخاذ القرار، وعدم فعالية التشريعات الحالية، ووجود عراقيل نظامية تعيق فعالية التعليم المدني، وغياب العقلية الديمقراطية بين المواطنين والسياسيين على حدّ سواء، بالرغم من المبادئ الديمقراطية المضمنة في السياسات. جميع هذه العوامل والظروف تحدّد من جودة الممارسة التطبيقية للتربية على المواطنة.

بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أنّ التربية على المواطنة في لبنان تتعارض مع الأولويات التعليمية الوطنية مثل الشفافية، والمساءلة، واللامركزية، بخاصة في التطبيق العملي. فعلى سبيل المثال، وكما أشار أحد المشاركين، غالباً ما تفتقر الإصلاحات في التربية على المواطنة إلى المساءلة. في مثل هذه السياقات، تكون المشاركة والانخراط سطحيين، حيث يكتسب المتعلمون المعرفة النظرية من دون اكتساب المهارات أو الخبرات العملية. هذه الفجوة تمثل تحدياً أكبر من التأثير المحتمل لإصلاحات التربية على المواطنة.

٤. المقاربات التربوية للتربية على المواطنة

ممثّل المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية قدّموا رؤية قيّمة حول النهج التربوية والمبادرات التي يعتمدونها لتنفيذ التربية على المواطنة. وتعكس هذه النهج والرؤى تنوعاً في الاستراتيجيات والموضوعات والجهود التعاونية المتعلقة بالمواطنة النشطة والتربية على المواطنة.

أ. موضوعات التربية على المواطنة في المبادرات التعليمية

تتناول المنظّمات المحلية والدولية مجموعة واسعة من المواضيع في مبادراتها التعليمية لمعالجة الطابع المتعدّد الأبعاد للمواطنة. وتشمل المواضيع الرئيسية تعزيز التنوّع والتعايش، و المواطنة البيئية، وقيم المواطنة. وتركز بعض المنظّمات على تقديم التدريب المهني والمالي، ما يوفر للأفراد المهارات اللازمة للعيش المستدام والمشاركة الفعّالة في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، قادت بعض المنظّمات مبادرات في مواضيع متخصصة مثل التعليم لمكافحة الفساد، والعدالة، والرعاية الصحية و المواطنة العالمية.

وتعكس مواضيع هذه المبادرات إلى حدّ ما، الأولويات المختلفة في التربية على المواطنة. ومن المثير للاهتمام أنّ هذه المواضيع تشمل قضايا محلية مثل التعايش والفساد والعدالة، بالإضافة إلى التحديات العالمية مثل القضايا البيئية والعالمية.

ب. مقاربات التربية على المواطنة : رسمية وغير رسمية وغير نظامية

وفقاً لممثلي المنظّمات، يتمّ تقديم التربية على المواطنة، من خلال أساليب رسمية وغير رسمية وغير نظامية، مع التركيز بشكل كبير على التعلّم التفاعلي والتجريبي. ومع ذلك، يتّضح أنّ هذه المنظّمات تركز بشكل كبير على الشكل غير الرسمي للتربية على المواطنة، نظراً لطبيعته الاجتماعية والمجتمعية وغير الأكاديمية.

تشمل أساليب التعليم غير الرسمي استخدام الألعاب وألعاب الطاولة، وورش العمل والتدريبات والأنشطة القائمة على الفنون، بحيث تجعل هذه الأدوات التربوية على المواطنة أمراً ممتعاً وسهل الإبلّاغ، ما يعزّز التفكير النقدي والمشاركة بين المتعلّمين.

علاوة على ذلك، يعتبر التدريب على المهارات الحياتية، بالإضافة إلى جلسات تدريب للأباء والمتعلّمين، مكونات أساسية للتعليم غير الرسمي. وتشجّع المبادرات المجتمعية، مثل التعليم غير الرسمي داخل المجتمع وفرص الخدمة المجتمعية أو التطوّع، على المشاركة الفاعلة وتحمل المسؤولية. كما تقدّم مشاريع التخرّج فرصاً منظّمة للمشاركين لتطبيق ما تعلّموه في سياقات واقعية. ومن المثير للاهتمام، كما يظهر في الأمثلة المذكورة الأخيرة، أنّ هذه المنظّمات تشرك المتعلّمين وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية وتقرّ بالطبيعة المتعدّدة الأبعاد للمواطنة والعوامل المختلفة المعنية في تعليمها.

إضافة إلى الأساليب غير الرسمية، قدمت بعض المنظّمات تدريباً للمعلّمين كجزء من التربية على المواطنة، بهدف تزويد المعلّمين بالمهارات اللازمة لتقديم التربية على المواطنة بفعالية داخل الفصول الدراسية.

وفي النهاية، تساعد هذه التقارير في الإجابة عن أحد أسئلة البحث، وهو التعرّف على أساليب التدريس والتعلّم الحديثة المستخدمة في التربية على المواطنة في شقّه غير الرسمي وغير النظامي. كما توضح رؤى الخبراء والمنظّمات أساليب تعليمية فعّالة في التربية على المواطنة، بخاصّة تلك التي تعتمد على المنهج غير الرسمي.

ت. التعاون والشراكات

يلعب التعاون والشراكات دوراً حيويّاً في تنفيذ مبادرات التربية على المواطنة واستدامتها من خلال تبادل الخبرات المتنوّعة والتعاون في تنفيذ الأنشطة عمليّاً. فتظهر المنظّمات غير الحكومية، والمنظّمات غير الحكومية الدولية، والمنظّمات الأهلية كأبرز المتعاونين، تليها الشراكات مع المدارس والجامعات. يجمع المشاركون في المقابلات على أنّ هذه الأطر التعاونية تعزّز من فعالية برامج التربية على المواطنة وانتشارها.

أخيراً، تسهم الوزارات واللجان الحكومية، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة الوطنية لليونسكو، في هذه المبادرات، ما يضمن توافقها مع الاستراتيجيات التعليمية الوطنية الأوسع. كما يوفّر التعاون المحلي، الدعم والرؤى المناسبة سياقياً، مثلما هو قائم مع البلديات والمجتمعات المحلية.

ث. عوامل نجاح المبادرة

وقّرت المقابلات بعض الرؤى حول العوامل التي تحدّد نجاح مبادرة التربية على المواطنة. وأبرز عامل أشار إليه العديد من المنظّمات هو قوّة مبادرات التعاون، التي غالبًا ما تحدّد فعاليّة هذه المبادرات بشكل عامّ. أمّا بالنسبة للخبراء وصنّاع القرار، فقد أكّدوا أهميّة تجنّب المواضيع الحسّاسة أو المثيرة للانقسام مثل الدين والسياسة والطائفية، إذ يمكن أن يساعد تجنّب هذه المواضيع المثيرة للانقسام في تسهيل الحوار المنفتح ومنع التباينات ما يخلق بيئة بناءة وأكثر استيعابًا للمشاركين.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقويم والمتابعة المستمرة أن يضمنّا تحقيق المبادرات لأهدافها. وأخيرًا، غالبًا ما تُشارك البرامج الناجحة الأطراف المعنية والفاعلين ذوي الصلة، مثل المعلمين والمتعلّمين، منذ البداية، أي في مرحلة التصميم.

ج. التقويم والرصد

شارك ممثلو المنظّمات المحليّة والدوليّة بعضًا من تجاربهم وممارساتهم في تقويم مبادرات التربية على المواطنة ومتابعتها. يرتبط التقويم والمراقبة ارتباطًا وثيقًا بنجاح المبادرات، حيث يلعبان دورًا حاسمًا في قياس فعاليتها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وتستخدم المنظّمات طرقًا متعدّدة في هذا السياق.

ثمّة منهج شائع يتضمّن طلب تغذية راجعة من المشاركين، ما يسمح للمنظّمات بالحصول على رؤى من أولئك الذين يشاركون في المبادرات أو الفئات المستهدفة من هذه المبادرات. بالإضافة إلى ذلك، تُجرى تقويمات متابعة، في بعض الأحيان على مدى سنوات عدّة، لمتابعة التقدّم وتقويم التأثير طويل الأمد للبرامج.

ومع استخدام الطرق النوعيّة في التقويم، يتمّ أيضًا استخدام الطرق الكميّة لقياس النتائج وتقديم تقويمات مستندة إلى البيانات حول نجاح المبادرات. غالبًا ما تكون هذه التقويمات على شكل تقويمات قبلية وبعديّة، بحيث تُظهر بيانات المقارنة التغييرات والتحسينات بين المشاركين مع مرور الوقت. وفي هذا السياق، إنّ إجراء تقويمات مستمرة بالإضافة إلى التقويمات "قبل وبعد" هو طريقة فعّالة ومفيدة لضمان نجاح المبادرات، وفقًا لأحد الخبراء الذين جرت مقابلتهم.

علاوة على ذلك، تعتمد بعض المنظّمات على مؤشّرات الأداء الرئيسيّة (KPIs) كإطار عمل منظمّ لمراقبة مبادراتها وتقويمها، بينما تعتمد منظّمات أخرى - أحيانًا بشكل حصريّ - على تقويم تحقيق النتائج.

من المهمّ ملاحظة أنّ معظم المنظّمات لا تعتمد على طريقة واحدة لتقويم مبادراتها، بل تعتمد على العديد من الطرق (النوعيّة والكميّة) أو أحيانًا تعتمد على تقويم متعدّد الأبعاد من خلال جمع الملاحظات من المتعلّمين أو الشباب، والميسّرين، وأولياء الأمور، والمعلّمين، وأصحاب المصلحة المعنّيين الآخرين.

هـ. تحديات التربية على المواطنة

استنادًا إلى تقارير ممثلي المنظّمات والخبراء وصانعي السياسات، تواجه التربية على المواطنة في لبنان العديد من التحديات، التي يمكن فرزها إلى ثلاثة محاور رئيسيّة: التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، والتحديات الهيكيّة، وعوائق التنفيذ. ويسلّط كلّ من الخبراء والمنظّمات الضوء على تعقيد هذه القضايا.

أ. التحديات الاجتماعية والاقتصادية

تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل كبير على فعالية التربية على المواطنة. حيث أشار أشار الخبراء وصانعو السياسات في البداية، إلى أنّ الطائفية والمذهبية والسرديات التاريخية المنقسمة تمثل عقبات أساسية في تعزيز شعور موحد بالهوية الوطنية. وتزيد هذه القضايا النظامية من تعقيد التحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر وعدم المساواة، التي تحدّ من الوصول إلى التعليم الجيد. بالإضافة إلى ذلك، يفاقم عدم الاستقرار السياسي من هذه القضايا، كما يشير ممثلو المنظمات -، ما يخلق بيئة غالباً ما تُعدّ فيها الإصلاحات التعليمية غير ذات أولوية. وأخيراً، أشار أحد الخبراء إلى أنّ الإقطاع الديني والعائلي والمالي يشكّل أحد التحديات الاجتماعية العميقة التي تعيق التقدم.

ب. التحديات الهيكلية

علاوة على ذلك، تُعيق المشكلات الهيكلية داخل النظام التعليمي التنفيذ الناجح لتعليم المواطنة. وكان التحدي الأبرز والأكثر ذكرًا هو الذي أبلغت عنه المنظمات أولاً. فبناءً على تجاربها، كانت التحديات المالية شديدة الانتشار، حيث يُعتبر تأمين التمويل المستدام أمراً ضرورياً لمبادرات التربية على المواطنة. ومع ذلك، فإنّ هذا التمويل غير متوفّر بشكل كافٍ، بخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية التي يشهدها لبنان منذ عام ٢٠١٩.

التحدي الثاني البارز، الذي أشار إليه كلّ من المنظمات والخبراء، هو النهج التقليدي والقديم للتربية على المواطنة، الذي يعتمد بشكل كبير على الدورات الأكاديمية والتعلّم النظري. فالكثير من المعلمين يتمسّك بهذا النهج التقليدي ولديهم عقلية مترسّخة فيه. إنّهُ عامل مقبّد يحدّ من الابتكار والمرونة في تنفيذ البرامج. وهذا يؤكّد إحدى فرضيات الدراسة، إذ يتمّ تدريس التربية على المواطنة حالياً باستخدام نهج تقليدي يفتقر إلى الدينامية والأساليب النشطة والتعلّم القائم على المشاريع أو التعلّم "العملي"، وهو ما يمكن أن يكون مفيداً جداً للشباب في مسار التربية على المواطنة.

مشكلة أخرى حدّدها الخبراء هي وضع بعض المدارس، ولا سيّما مواقعها وبنيتها التحتية، التي يمكن أن تؤثر سلّبا على فعالية البرامج. قد تفتقر المدارس في المناطق المهمّشة أو المحرومة إلى الموارد الأساسية مثل المرافق المناسبة، والوصول إلى التكنولوجيا، أو بيئات تعلّم آمنة، ما يمكن أن يعيق تنفيذ المبادرات التعليمية في مجال المواطنة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تحديات تتعلّق بالمعلمين. فمن جهة أولى، ظهرت مشكلة ضعف قدرة المعلمين كقلق حاسم، حيث يتمّ استبعاد العديد من المعلمين من عمليات الإصلاح، ما يؤدي على ما يبدو إلى عدم الانتماء أو فقدان الحافز. ومن جهة أخرى، يبرز غياب الكفايات المناسبة بين العديد من المعلمين، ما يسلب الضوء على أهميّة إنشاء مسارات مهنية تمكّن المعلمين من الحصول على الإجازة التعليمية في أثناء الاستمرار في العمل.

٦. عوائق التنفيذ

تشمل العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعّال للتربية على المواطنة تحديات لوجستية وعملية. وأشارت المنظمات إلى صعوبات في الوصول إلى الفئات السكانية المتنوّعة بسبب تحديات التواصل. تعيق هذه التحديات شمولية وإمكانية الوصول إلى برامج التربية على المواطنة، بخاصة في المناطق المحرومة. علاوة على ذلك، أكّد الخبراء أنّ نقص مؤهلات المعلمين وغياب مشاركتهم يؤثّر بشكل مباشر على جودة تقديم البرامج، إذ بدون الدعم والتدريب الكافيين، يواجه المعلمون صعوبة في تحويل المعرفة النظرية إلى تجارب تعلّم عملية وفعّالة للمتعلمين.

وبالإجمال، تساعد البيانات الموضحة في هذا القسم على تحديد العقبات والتحديات التي تعيق مشاركة الشباب واندماجهم، بالإضافة إلى تعزيز التربية على المواطنة بشكل عام. وبالتالي، فإنها تستجيب لأحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة التي تتمثل في تقديم لمحة عن هذه التحديات.

٧. توصيات لتعزيز التربية على المواطنة

أ. الاتجاهات الناشئة والتوجهات المستقبلية في التربية على المواطنة

تشهد التربية على المواطنة العديد من الاتجاهات الناشئة نتيجة للتغيرات السريعة في التكنولوجيا والعولمة والديناميات الثقافية. في البداية، وفقاً للمشاركين في المقابلات، فإن انتشار التكنولوجيا الرقمية قد فتح آفاقاً جديدة للتربية على المواطنة، إذ أصبح المتعلمون اليوم متصلين بشكل متزايد بالعالم ويمكنهم الوصول إلى القضايا العالمية عبر الإنترنت. هذا الاتصال يعدّ بمثابة بوابة للمواطنة العالمية، التي تعرّض المتعلمين لتحديات اجتماعية أوسع تتجاوز سياقاتهم المحلية. كما تعمل العولمة على إعادة تشكيل كيفية تصوّر الأفراد لأدوارهم كمواطنين. وبالرغم من كون العولمة تعزّز شعوراً بالترايط، إلا أنها تطرح أيضاً تعقيدات في الموازنة بين الهوية العالمية والمحلية، وقد استخدم أحد الخبراء في المقابلة تشبيه "ظاهرة الرجل الذي لا مكان له" كاتجاه ناشئ، حيث قد يشعر الأفراد بالعزلة عن مجتمعاتهم المحلية بسبب جاذبية المواطنة العالمية في بعض مناحيها.

واستكمالاً للاتجاهات المرتبطة بالتقنيات الناشئة والعولمة، فإن التأثيرات العالمية على الثقافة أيضاً لها دورها في تشكيل التربية على المواطنة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، ثمة تركيز قوي في العديد من البلدان على المساواة والتنوّع الاجتماعي والشمولية، بحيث يتم إدراجها في المناهج الدراسية للتربية على المواطنة. هذه القيم والتصورات للمواطنة أثّرت على فهم المتعلمين والشباب اللبنانيين للمواطنة.

ب. تحسينات على المناهج الدراسية

لمعالجة التحديات والتغيرات الاجتماعية الملاحظة، اقترح ممثلو المنظمات والخبراء الذين تمّت مقابلتهم بعض التحسينات على المناهج الدراسية. وبشكل عام، كان هناك توافق على أنّ المنهج اللبناني الحالي يحتاج إلى تحسين أساسي في مجال التربية على المواطنة و كانت التوصية الأولى والأكثر تكراراً هي الحاجة إلى مناهج تفاعلية للتربية على المواطنة. يتضمّن هذا المنهاج للتربية على المواطنة تركيزاً على الأنشطة وورش العمل والمناظرات والمناقشات والخدمة المجتمعية والتعليم غير الرسمي، بالإضافة إلى التعلّم "العملي" أو التجريبي بدلاً من الأسلوب الأكاديمي التقليدي الذي يتم فيه تقديم المحتوى في المدارس اللبنانية حالياً. هذا النهج الديناميكي يدرج في منته القضايا الواقعية ويشجّع على المشاركة النقدية. في الواقع، ووفقاً للمشاركين في المقابلات، تعتبر مناقشة القضايا الاجتماعية ضمن المنهاج أمراً بالغ الأهمية، وكذلك معالجة موضوعات مثل عدم المساواة، والفساد، والتحديات البيئية بحيث يتمكن المتعلمون من الاطلاع على القضايا الاجتماعية الملحة، ما يساعدهم على تطبيق مبادئ المواطنة في حياتهم اليومية. علاوة على ذلك، وتماشياً مع النهج الديناميكي للتربية على المواطنة، أدلى البعض بأن التربية على المواطنة يجب ألا تقتصر على مادة واحدة، بل يجب إدراجها في مواضيع ومستويات تعليمية متعدّدة لتعزيز أهميتها وتقديم فهم شامل أكثر، بحيث يضمن هذا النهج التكاملي التشديد على القيم والمهارات المرتبطة بالمواطنة طوال المسار التعليمي للمتعلّمين.

وتؤكد هذه الاقتراحات والتحديات المتعلقة بالمنهج اللبناني الفرضية الثانية لهذه الدراسة، التي تنصّ على أنّ كفايات المنهج الحالي تركز فقط على المعرفة. ونتيجة لذلك، قد يفتقر المتعلمون إلى كفايات المشاركة والالتزام. وهذا يشير إلى ضرورة التحسينات والتجديد في الأسلوب التعليمي ضمن المنهج اللبناني.

ت. توصيات للسياسة والتطوير المهني والمدارس

من خلال المقابلات التي تم إجراؤها، قُدم العديد من التوصيات على مستوى السياسات والمدارس والتطوير المهني لتحسين التربية على المواطنة.

أولاً، يجب أن تُعطى التحسينات على مستوى السياسات الأولوية لتوافق التربية على المواطنة الأطر الدولية. علاوة على ذلك، يجب تحديد المبادئ الوطنية المتعلقة بالمواطنة بوضوح، وغرسها لتكون جزءاً من تحديث السياسات والمناهج الجديدة. وكما ذكر بعض الخبراء، ينبغي اعتماد مناهج أكثر شمولية وعالمية في التربية على المواطنة، من خلال إدراج الرؤى العالمية مع الحفاظ على احترام القيم المحلية. بالإضافة إلى ذلك، على المستوى النظري والأساسي، يجب أن تركز التربية على المواطنة على بناء السلام والتماسك الاجتماعي. كما يجب أيضاً دمج بعض المواضيع ذات الاهتمام العالمي مثل التربية على المواطنة المناخية.

ثانياً، فيما يتعلق بالتحسينات على مستوى المدارس، من الضروري تعزيز التعاون بين المدارس والمنظمات المختلفة والأطراف المعنية التي بدورها قد تحسّن جودة التربية على المواطنة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. كما أنه يمكن أن يكون مفيداً التعاون مع أولياء الأمور والقوى المجتمعية لتطوير مناهج "عملي" أو تطبيقي للتربية على المواطنة.

أما بالنسبة للتطوير المهني، فيبدو أنّ المعلمين في حاجة إلى برامج تدريب وبناء قدرات كبيرة ليتمكنوا من تقديم التربية على المواطنة للمتعلّمين بشكل فعال وبطريقة ديناميكية وناقدة وجذابة.

بشكل عام، تؤكد التوصيات والتحديات التي أوصحها الخبراء والمنظمات في هذا القسم الفرضية الأولى للبحث. فالهدف الرابع ٤,٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينصّ على ضمان حصول جميع المتعلّمين على المعرفة والمهارات لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعليم من أجل المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والتنوّع الثقافي، يتمّ تطبيقه جزئياً. في الواقع، هناك فجوة حقيقية في الكفايات والمعايير المتعلقة بالتربية على المواطنة في لبنان يجب أن يتمّ التخفيف منها.

II. خاتمة

في الختام، يوفّر هذا الفصل رؤى حول الأبعاد المتعددة للتربية على المواطنة في لبنان، من خلال فحص مدى توافقه مع الأطر الوطنية والدولية، والتحديات التي يواجهها في تنفيذه، والاتجاهات الناشئة التي تشكل مستقبله. ومن خلال المقابلات مع المنظمات المحلية والدولية والخبراء وصانعي السياسات، يؤكّد البحث أنّه بالرغم من الاعتراف بالتربية على المواطنة نظرياً كركيزة للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، إلا أنّ هناك فجوات كبيرة في تطبيقها العملي. وبذلك تجيب هذه النتائج عن أحد أهداف البحث، ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز فعالية مبادرات التربية على المواطنة وشموليتها. وتناولت التحديات التي تمّ إبرازها كلّاً من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى الحواجز الهيكلية والتنفيذية. وهي تؤكد ضرورة التدخلات الهادفة. وتشمل التوصيات المتعلقة بالسياسات والمدارس والتطوير المهني، التوافق بين المناهج والأطر الدولية، وتعزيز النهج التشاركي في تصميم المناهج، وتحسين تدريب المعلمين، ودمج المواضيع الناشئة مثل المواطنة العالمية والمواطنة المناخية. كما أنّ تعزيز التعاون بين المدارس والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية يعدّ أمراً حيوياً لإنشاء برامج مستدامة وذات تأثير. وفي النهاية، يسلط البحث الضوء على الحاجة إلى سدّ الفجوة بين السياسات والممارسات. وتشير البيانات النوعية إلى أنّه من خلال

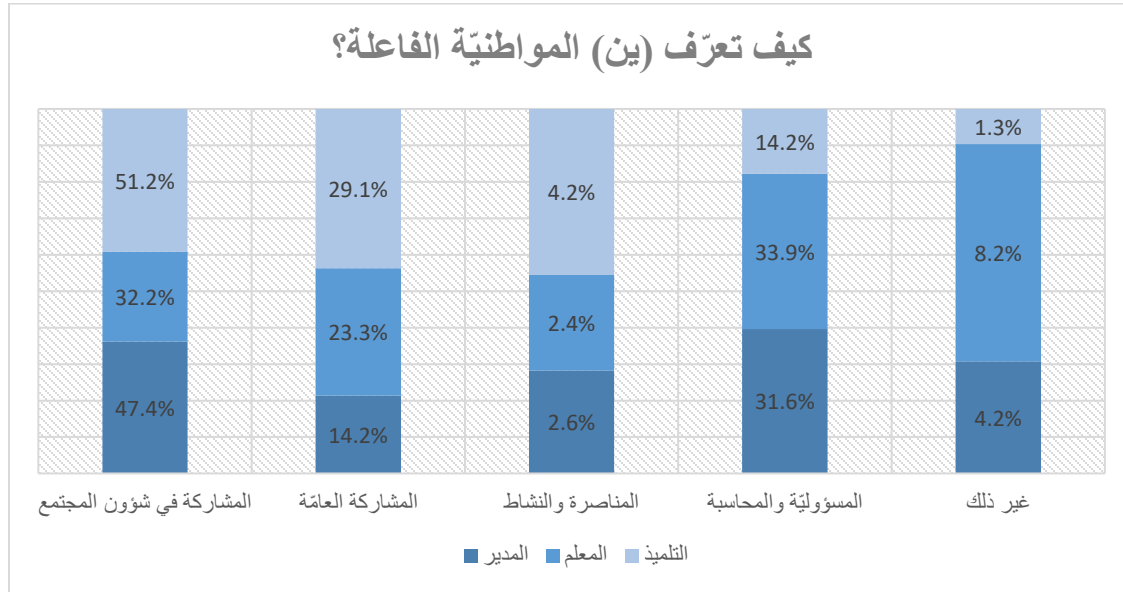
معالجة القضايا النظامية واشتراك جميع أصحاب المصلحة، من معلمي ومتعلمين وأولياء أمور وصانعي سياسات، في تصميم برامج التربية على الوطنية وتنفيذها، يمكن للبنان أن يخطو خطوة نحو تحسين جودة التربية على الوطنية. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية نهجاً دينامياً وشاملاً، بحيث تتماشى التربية على الوطنية مع المعايير العالمية، وفي الوقت نفسه تكون موجهة لتناسب السياق الاجتماعي والسياسي الفريد للبنان.

الفصل العاشر: مقارنات بين نتائج الاستبيانات والمقابلات

نستعرض في هذا الفصل بعض المقارنات في ما بين الإجابات، في الأسئلة المشتركة الواردة في الاستبيانات الأربعة، لما في ذلك من إثراء في مقارنة المواضيع المطروحة من مختلف زوايا رؤية أصحاب المصلحة، أي المتعلمين والمعلمين والمديرين وأولياء الأمور. كما تضاف إلى زاوية الرؤية مساهمات الخبراء وصناع القرار وممثلي المنظمات والهيئات الأهلية والمدنية غير الحكومية.

I. فهم المواطنة والتربية على المواطنة

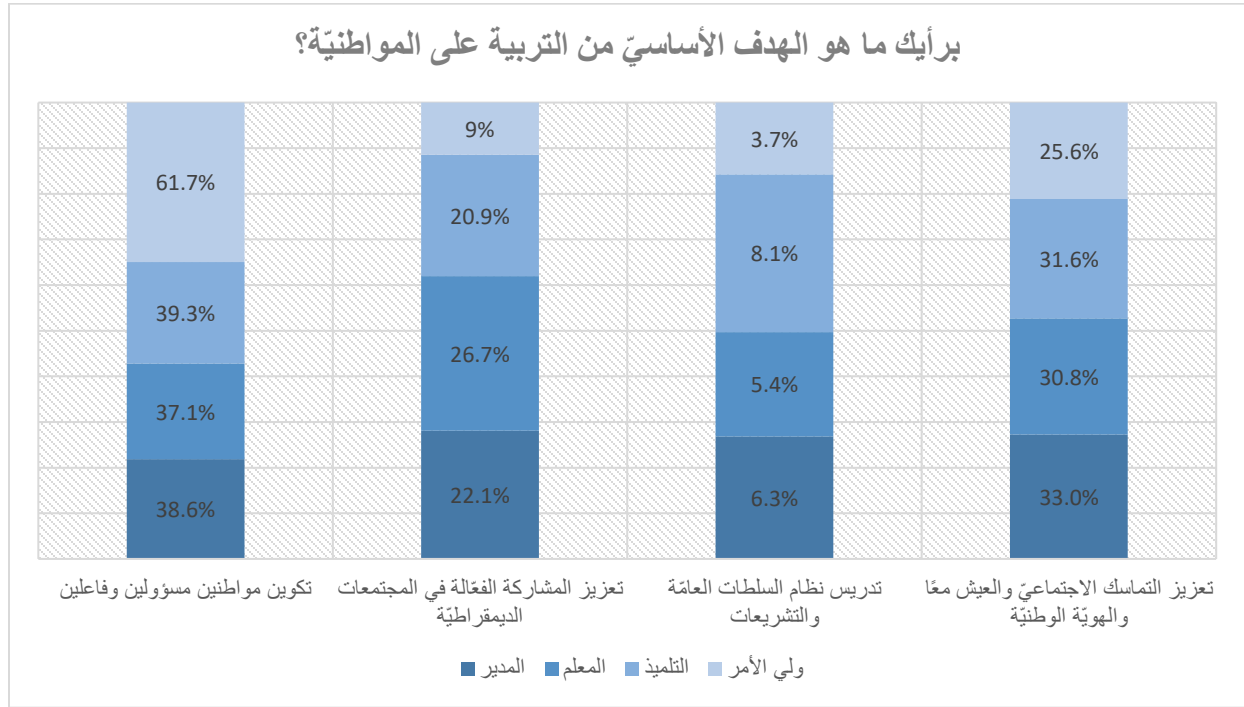
١. تعريف المواطنة الفاعلة



رسم بياني 64: تعريف المواطنة الفاعلة من قبل المديرين والمعلمين والمتعلمين

يوضح الرسم البياني رقم ١١٥ كيفية تعريف أصحاب المصلحة المختلفين (المتعلمين والمعلمين ومديري المدارس) للمواطنة الفاعلة. ويؤكد التربويون، بما في ذلك المعلمون ومديرو المدارس، المسؤولية والمساءلة والمشاركة المجتمعية باعتبارها الجوانب الرئيسية للمواطنة الفاعلة، مسلطين الضوء على تركيزهم على ضمان الشعور بالواجب والمشاركة داخل المجتمع. وعلى النقيض من ذلك، يعطي المتعلمون الأولوية للمشاركة العامة، وينظرون إليها كعنصر أكثر أهمية للمواطنة الفاعلة، على الرغم من أنهم يعطون أهمية أقل للمسؤولية والمشاركة المجتمعية مقارنة بالمعلمين. وفي جميع الفئات، لا يتم الاعتراف على نطاق واسع بالمناصرة والنشاط باعتبارهما سمات محددة للمواطنة الفاعلة، ما يشير إلى تصور مشترك بأن هذه الجوانب تلعب دوراً ضئيلاً في تشكيل المشاركة المدنية الفاعلة.

٢- الهدف من التربية على المواطنة



رسم بياني 65: غرض التربية على المواطنة حسب جميع أصحاب المصلحة

يوضح الرسم البياني ١١٦ وجهات نظر المديرين والمعلمين والمتعلمين وأولياء الأمور حول الهدف الأساسي للتربية على المواطنة.

ويعطي أولياء الأمور الأولوية لتنمية مواطنين مسؤولين ونشطين، في حين يميل المديرون والمعلمون والمتعلمون إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية. ويحظى تعزيز المشاركة في المجتمعات الديمقراطية بتقدير المعلمين، في حين يظلّ تعليم أنظمة السلطة العامة والتشريعات هو الهدف الأقلّ أولوية على الدوام بين جميع الفئات.

٣- الهدف الأساسي من التربية على المواطنة

من خلال الاستبيانات، قدّم أولياء الأمور والمتعلمون ومديرو المدارس والمعلمون وجهات نظر مختلفة حول الهدف الأساسي للتربية على المواطنة. أكد أولياء الأمر (٦١,٧٪) أهمية تكوين مواطنين مسؤولين ونشطين، في حين وضع المديرون (٣٣٪) والمتعلمون (٣١,٦٪) والمعلمون (٣٠,٨٪) أهمية أكبر على تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش والهوية الوطنية؛ كما أعطى المعلمون (٢٦,٧٪) الأولوية للمشاركة الفاعلة في المجتمعات الديمقراطية أكثر من أي مجموعة أخرى، في حين صنّف جميع أصحاب المصلحة باستمرار تعليم نظام عمل السلطات العامة والقوانين على أنه الهدف الأقلّ أهمية.

وفي المقابلات، أكد المشاركون أهمية التربية على المواطنة في تعزيز المسؤولية والمشاركة الفعالة. وسلط العديد من المشاركين الضوء على دورها في تشكيل نسيج اجتماعي متماسك وتعزيز الهويات الوطنية المتجذرة في المسؤولية والمشاركة. بالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون دور التربية على المواطنة في تعزيز القبول المتبادل والتسامح والشعور بالانتماء بين جميع المجموعات الطائفية والدينية، بما يتماشى بشكل وثيق مع إجابات الاستبيان التي أعطت الأولوية للتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية.

٤- الحواجز والفرص

وفي حين ركزت الاستبيانات في المقام الأول على ترتيب الأهداف، قدمت المقابلات رؤى حول التحديات والفرص التي توفره التربية على المواطنة. وشدد المشاركون في المقابلات على الحاجة إلى فرص التعلم التجريبي والعلمي لتمكين الشباب كمواطنين نشطين. كما سلطوا الضوء على أهمية إشراك العديد من الجهات الفاعلة - المدارس والأسر والبنى المجتمعية الأوسع نطاقاً - في التربية على المواطنة، ما يشير إلى أن المسؤولية لا يمكن أن تُلقى على عاتق المدارس وحدها. وهذا يكمل ما توصل إليه الاستبيان من أن أولياء الأمور، باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين، يقدرون بشدة تعزيز المسؤولية والمشاركة الفاعلة.

٥- السياق الاجتماعي والسياسي

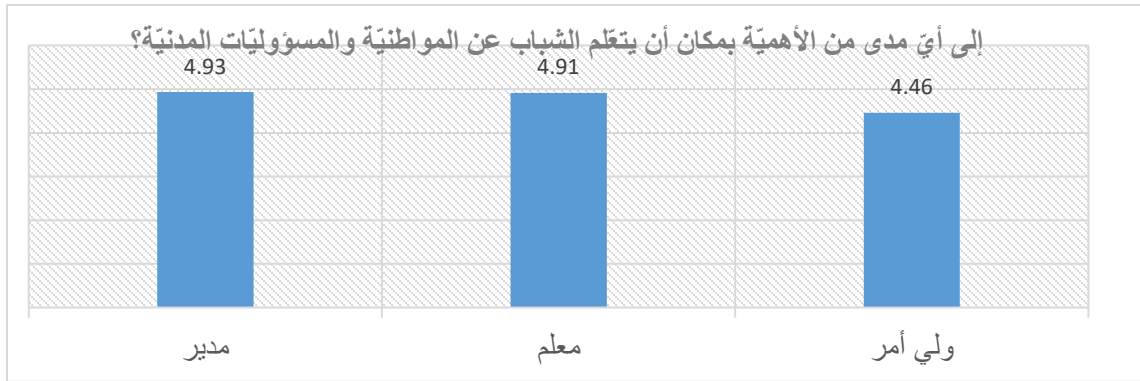
تؤكد كلتا الأداتين (الاستبيانات والمقابلات) أهمية التربية على المواطنة في معالجة التحديات المجتمعية الفريدة التي يواجهها لبنان. وكشفت الاستبيانات عن التركيز القوي على التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، وبخاصة من جانب المديرين والمتعلمين والمعلمين. وعلى نحو مماثل، أكدت المقابلات أهمية التربية على المواطنة في بناء نسيج اجتماعي متماسك، وتعزيز التسامح، وسد الفجوة بين الانقسامات الطائفية. ويؤكد هذا التوافق الفهم المشترك للتربية على المواطنة كأداة للاستقرار المجتمعي والتقدم.

٦- المشاركة الفعالة والانخراط الديمقراطي

حددت الاستبيانات المشاركة الفاعلة في المجتمعات الديمقراطية كأولوية للمعلمين (٢٦,٧٪) ولكن بدرجة أقل بالنسبة لأولياء الأمر (٩٪). وتوسعت المقابلات في هذا الأمر من خلال وصف المواطنة الفاعلة بأنها تتطلب أفراداً مطلعين ومنخرطين ومتمكنين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تجارب التعلم العملية. وتثري هذه الرؤية النوعية النتيجة الكمية، ما يشير إلى أنه في حين قد لا يعطي أولياء الأمر الأولوية للمشاركة الديمقراطية، إلا أنها تظل جانباً بالغ الأهمية في التربية على المواطنة من منظور تعليمي.

وتسلط البيانات الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في وجهات نظر أصحاب المصلحة. وتؤكد النتائج الكمية إعطاء الأولوية لتكوين مواطنين مسؤولين وتعزيز التماسك الاجتماعي، في حين توفر الرؤى النوعية العمق من خلال استكشاف الأبعاد المجتمعية والعملية للتربية على المواطنة. وتعمل البيانات مجتمعة على تعزيز الأدوار المختلفة للتربية على المواطنة في لبنان، وتدعو إلى اتباع نهج شامل يدمج العناصر النظرية والعملية والمجتمعية لمعالجة الأهداف الفردية والجماعية.

٧- أهمية توعية الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنية



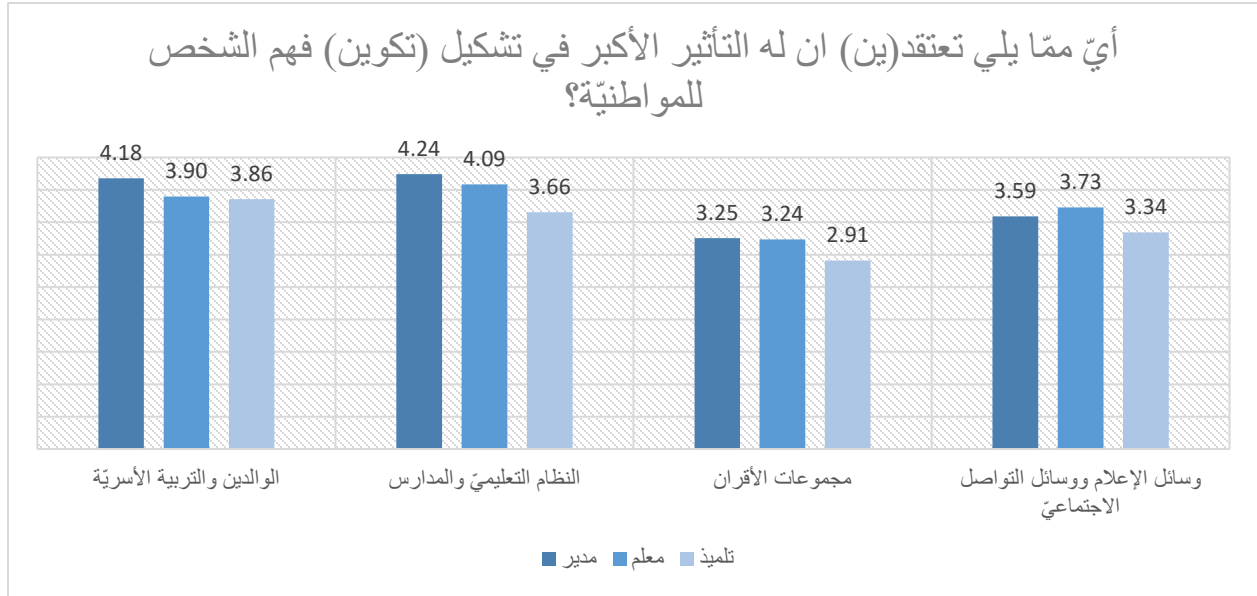
رسم بياني 66: أهمية تثقيف الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنية

يشير اختبار كروسكال واليس إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($p < 0,001$) ($\chi^2(181,712)$)، ما يدلّ على أنّ مجموعة واحدة على الأقلّ اختلفت بشكل كبير في استجاباتها. كشفت المقارنات الزوجية مع تعديل بونفيروني عن ما يلي:

- وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين أولياء الأمر والمُعَلِّمين ($p < 0,001$) وبين أولياء الأمر ومديري المدارس ($p < 0,001$).
- ولم يتمّ ملاحظة أيّ فروق ذات دلالة إحصائية بين المُعَلِّمين والمديرين ($p = 1,000$).

النتيجة الرئيسية هي أنّ أولياء الأمر لديهم وجهات نظر مختلفة بشكل كبير مقارنة بالمُعَلِّمين ومديري المدارس فيما يتعلّق بأهمية تعليم الشباب حول المواطنة والمسؤوليات المدنية. ومع ذلك، يتقاسم المُعَلِّمون ومديرو المدارس وجهات نظر مماثلة. وهذا يشير إلى أنّه قد تكون هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمواءمة وجهات نظر أولياء الأمر مع وجهات نظر المُعَلِّمين لتعزيز نهج متماسك للتعليم المدني.

٨- التأثير الأكبر في تشكيل فهم الشخص للمواطنة



رسم بياني 67: التأثير الأكبر على تشكيل فهم الشخص للمواطنة

الوالدين والتربية الأسرية

كشف اختبار كروسكال واليس عن وجود فرق كبير إحصائياً في أهمية الوالدين والتربية الأسرية بين المجموعات: $\chi^2(2) = 6,159, p = 0,046$. أظهرت المقارنات الثنائية فرقاً كبيراً بين المتعلمين ومديري المدارس، حيث أعطى المديرون أهمية أكبر لهذا العامل مقارنة بالمتعلمين ($p = 0,050$).

النظام التعليمي والمدارس

وقد وجد فرق كبير للغاية بين المجموعات: $\chi^2(2) = 97,728, p < 0,001$. وأشارت المقارنات الثنائية إلى أنّ المتعلمين صنفوا هذا العامل بدرجة أقل بكثير من كلّ من المعلمين ومديري المدارس ($p < 0,001$). وهذا يسلط الضوء على إجماع قوي بين المعلمين بشأن الأهمية الحاسمة للنظام التعليمي.

مجموعات الأقران

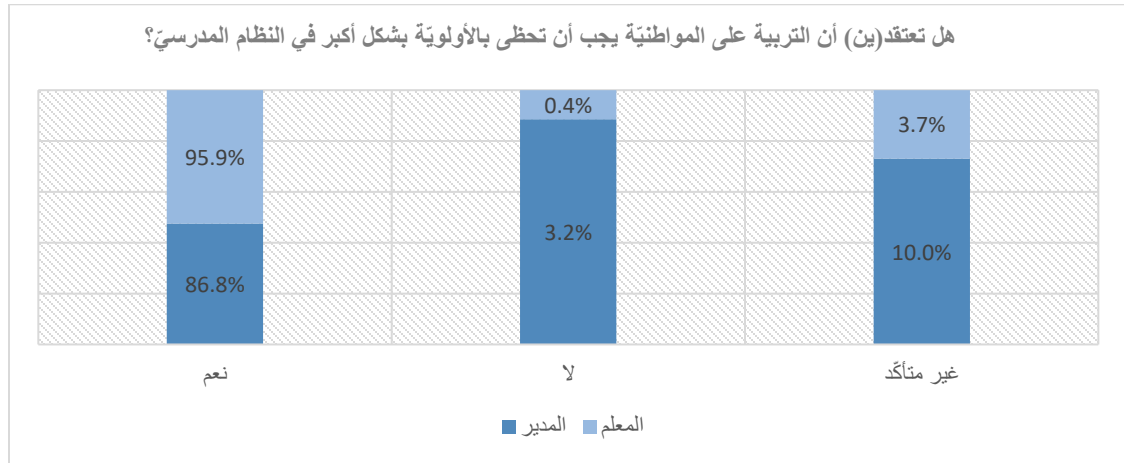
أظهر الاختبار فرقاً كبيراً بين المجموعات: $\chi^2(2) = 32,967, p < 0,001$. وكشفت المقارنات الثنائية أنّ المتعلمين صنفوا مجموعات الأقران بدرجة أقل بكثير من كلّ من المعلمين ومديري المدارس ($p < 0,001$ ، معادلة بونفيروني)، ما يشير إلى أنّ المعلمين يرون أنّ الأقران أكثر تأثيراً ما يراه المتعلمون.

وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ

لوحظ وجود فرق كبير: $p < 0,001$ ، $t(31,267) = 2.0$. وأظهرت المقارنات الثنائية أنّ المتعلّمين صنفوا هذا العامل بدرجة أقلّ بكثير من كلّ من المتعلّمين ($p < 0,001$) ومديري المدارس ($p = 0,026$ ، معدّلة ببونفيروني). ويشير هذا إلى أنّ المتعلّمين قد يقلّلون من قيمة دور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ مقارنة بالمتعلّمين.

وهكذا، برز النظام التعليمي والمدارس باعتبارهما العامل الأكثر أهميّة بشكل عامّ، مع وجود فروق كبيرة بين المتعلّمين والمتعلّمين عبر جميع الفئات. وهذا يشير إلى أنّ التربويين (المتعلّمين ومديري المدارس) يؤكّدون بقوة دور التعليم في تشكيل فهم المواطنة، في حين يميل المتعلّمون إلى تفويض أهميته بدرجة أقلّ.

٩- إعطاء الأولويّة للتربية على المواطنة

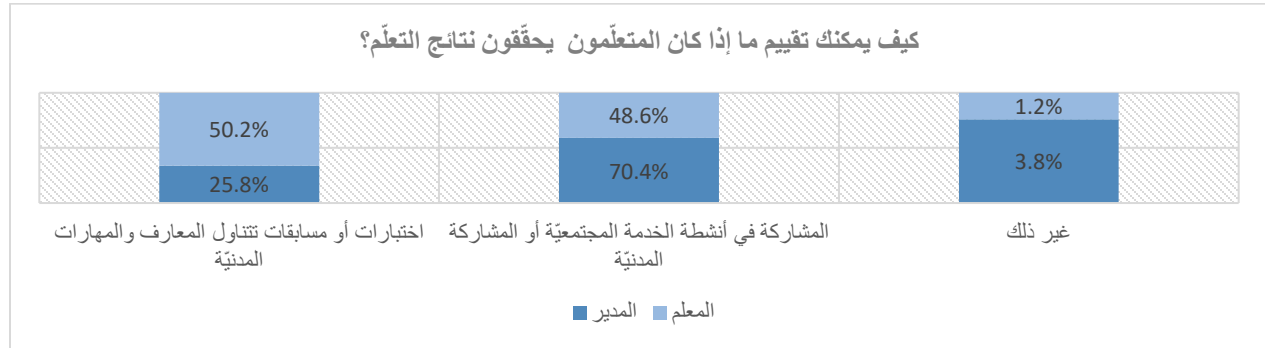


رسم بيانيّ 68: إعطاء الأولويّة للتربية على المواطنة

تُظهر البيانات إجماعاً قوياً بين كلّ من مديري المدارس (٨٦,٨٪) والمتعلّمين (٩٥,٩٪) على ضرورة إعطاء التربية على المواطنة أولويّة أكبر في النظام المدرسيّ. ويدعم المتعلّمون هذا الأمر بشكل خاصّ، مع وجود اتفاق شبه عامّ. ويعكس الحدّ الأدنى من الخلاف ومستويات عدم اليقين المنخفضة اعترافاً واسع النطاق بالدور الحاسم الذي تلعبه التربية على المواطنة في إعداد المتعلّمين للمشاركة الفعّالة في الحياة المدنيّة والمجتمعيّة. وهذا يسلّط الضوء على الحاجة إلى أن يعالج صناع السياسات التعليميّة هذه الأولويّة المشتركة وأن ينفذوا إصلاحات تعزّز التربية على المواطنة في المدارس.

II. التعليم والتعلم

أ. طرق تقويم نتائج المواطنة

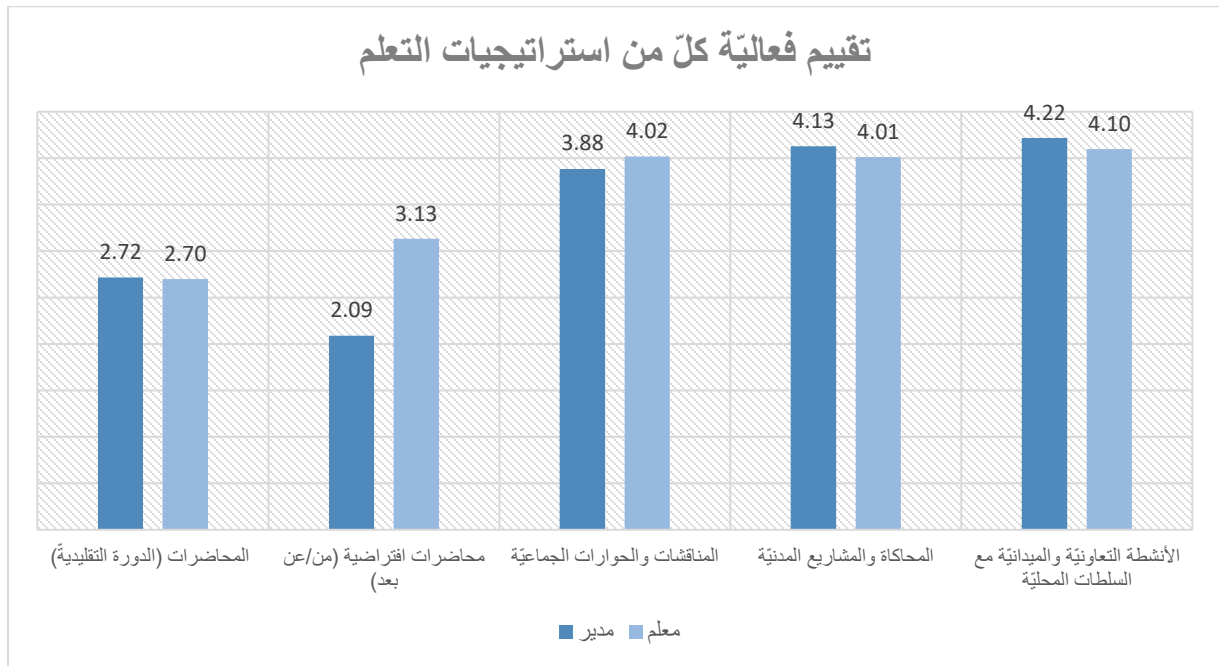


رسم بياني 69: طرق تقويم نتائج المواطنة

يوضح الرسم البياني ١٢٠ الأساليب أو الطرق التي يستخدمها المديرون والمعلمون لتقويم نتائج التربية على المواطنة. وكانت النتائج على النحو التالي:

يختلف المديرون والمعلمون في أساليبهم المفضلة للتقويم. يضع المديرون تركيزًا أكبر على الخدمة المجتمعية والمشاركة المدنية كوسيلة لتقويم نتائج التربية على المواطنة، ما يعكس تركيزهم على التطبيق العملي والواقعي للقيم المدنية. من ناحية أخرى، يعتمد المعلمون بشكل أكبر على الاختبارات لتقويم المعرفة والمهارات المدنية، ما يشير إلى تفضيلهم للتدابير الأكاديمية المنظمة.

ب. فعالية استراتيجيات التعلم



رسم بياني 70: فعالية استراتيجيات التعلم

تشير نتائج الاختبار الإحصائي إلى أن المحاضرات الافتراضية والمناقشات الجماعية تم تصنيفها بشكل مختلف بين المعلمين والمديرين، حيث أظهرت المحاضرات الافتراضية الاختلافات الأكثر أهمية ($\text{Asymp. Sig} > 0,001$). يشير هذا إلى أن التصورات لفعالية أساليب التعلم الافتراضية تختلف اختلافاً كبيراً، ما يعكس الاختلافات في الاتصال أو الخبرة أو التفضيلات. لم تظهر المحاضرات التقليدية والمحاكاة ومشاريع المواطنة والأنشطة التعاونية اختلافات كبيرة، ما يشير إلى تقويمات أكثر اتساقاً بين المعلمين والمديرين.

المناقشات والحوارات الجماعية هي الطريقة الأكثر استخداماً لتطبيق التربية على المواطنة، كما أفاد كل من المديرين (٤٠,٥٪) والمعلمين (٤٩,٩٪)، على الرغم من أن المتعلمين يرونها أقل رجحاناً (٣٤,٢٪). تظل المحاضرات التقليدية طريقة مهمة، حيث أفاد المتعلمون (٢٢,٢٪) بتعرضهم لهذا النهج بشكل أكبر ما يعترف به المديرين والمعلمين. ويتم استخدام المحاكاة والمشاريع والأنشطة الميدانية التعاونية بشكل معتدل، حيث لاحظ المتعلمون مشاركة أعلى قليلاً في الأنشطة الميدانية (٢٢,٠٪) مقارنة بالمعلمين. أما المحاضرات الافتراضية والطرق الأخرى فهي الأقل استخداماً، ما يشير إلى التكامل المحدود للتكنولوجيا أو الأساليب غير التقليدية في التربية على المواطنة. وبشكل عام، يسلط التحليل الضوء على الاعتماد على الأساليب التقليدية والقائمة على المناقشة، مع بعض إدراج للتعليم التجريبي. ومع ذلك، هناك حاجة واضحة إلى التركيز بشكل أكبر على الأساليب المبتكرة والعملية لتحسين مشاركة المتعلمين ونتائج التعلم في التربية على المواطنة.

■ تقويم نتائج التربية على المواطنة

ومن خلال الاستبيانات، اختلف المديرين والمعلمين في الأساليب المفضلة لديهم لتقويم التربية على المواطنة. فقد اعتمد المعلمون (٥٠,٢٪) بشكل كبير على الاختبارات لتقويم المعرفة والمهارات المدنية، في حين أكد المديرين (٧٠,٤٪) المشاركة في الخدمة المجتمعية والمشاركة المدنية. وهذا يشير إلى أن المعلمين يعطون الأولوية للتدابير الأكاديمية المنظمة، في حين يقدّر المديرين التطبيقات التجريبية الواقعية للقيم المدنية.

وتؤكد المقابلات أيضاً أهمية النهج الديناميكي العملي في التربية على المواطنة. وسلط المشاركون في المقابلات الضوء على الحاجة إلى الانتقال من التقويمات الأكاديمية القائمة على الاختبارات، إلى تجارب التعلم في العالم الحقيقي، مثل الخدمة المجتمعية وورش العمل والمناظرات. ويتمشى هذا مع تفضيل المديرين للتقويمات التجريبية في بيانات الاستبيان، ما يؤكد أهمية التطبيق العملي في قياس نجاح التربية على المواطنة.

■ طرق التدريس في التربية المدنية

وكشفت الاستبيانات أن المناقشات والحوارات الجماعية كانت أكثر طرق التدريس استخداماً، كما أفاد المديرين (٤٠,٥٪) والمعلمين (٤٩,٩٪). كما أدرك المتعلمون (٣٤,٢٪) هذه الطريقة لكنهم اعتبروها أقل هيمنة، ما يشير إلى وجود فجوة محتملة بين نوايا المعلمين وتجارب المتعلمين. وكانت المحاضرات التقليدية لا تزال مهمة، حيث أفاد المتعلمون (٢٢,٢٪) بتعرضهم لهذه الطريقة بشكل أكبر ما أقر به المديرين (١٨,٩٪) والمعلمين (١٤,١٪). وتم استخدام المحاكاة ومشاريع المواطنة والأنشطة الميدانية التعاونية بشكل معتدل، في حين كانت المحاضرات الافتراضية هي الأقل استخداماً.

وقد قدمت المقابلات مزيداً من المعلومات المتعلقة بالقيود المفروضة على أساليب التدريس الحالية. وانتقد المشاركون الاعتماد على المحاضرات التقليدية ذات الطابع الأكاديمي ودعوا إلى اتباع نهج أكثر ديناميكية

يركّز على الأنشطة وورش العمل وتجارب التعلّم في العالم الحقيقي. وأكّدوا الحاجة إلى أساليب تشجّع على المشاركة النقدية في القضايا المجتمعية، مثل عدم المساواة والفساد والتحديات البيئية. ويتماشى هذا المنحى مع بيانات الاستبيان، التي أظهرت استخدامًا معتدلاً للمحاكاة والمشاريع، لكنّه يشير إلى الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الأساليب التجريبية وإعطائها الأولوية بشكل أكبر.

ت. تحسينات المناهج الدراسية

لم تتناول الاستبيانات بشكل مباشر تحسينات المناهج الدراسية، ولكنّها سلّطت الضوء على الاستخدام المحدود لأساليب التدريس المبتكرة والتجريبية، مثل المحاكاة والأنشطة الميدانية التعاونية. وهذا يشير إلى أنّ المناهج الدراسية الحالية قد لا تدعم بشكل كامل النهج الدينامي العملي في التربية على المواطنة.

وقد قدّمت المقابلات توصيات مفصّلة لإصلاح المناهج الدراسية. وأتفق المشاركون بالإجماع على الحاجة إلى التحوّل من المناهج التقليدية التي تركّز على المعرفة نحو نهج أكثر ديناميّة ومتعدّد التخصصات. ودافعوا عن إدراج التربية على المواطنة في مختلف الموضوعات ومستويات التعليم، بدلاً من حصرها في مادة واحدة. وهذا من شأنه أن يضمن للتعلمين تعزيز قيم المواطنة ومهاراتها باستمرار طوال مسيرته التعليمية. ويتماشى التركيز على معالجة القضايا الواقعية في المناهج الدراسية مع نتائج الاستبيان التي تفيد بأنّ الأساليب التجريبية غير مستغلة بشكل كافٍ وتسلّط الضوء على الحاجة إلى التغيير النظامي لتحسين مشاركة المتعلمين ونتائجهم.

يلتقي كلا الأداتين (الاستبيان والمقابلات) على أهميّة التعلّم التجريبي العملي في التربية على المواطنة. ويتوافق تفضيل المديرين للخدمة المجتمعية مع دعوة المشاركين في المقابلات إلى التطبيقات العملية.

❖ هناك اتفاق على القيود التي تفرضها الأساليب التقليدية القائمة على المحاضرات. ويسلّط التعرّض المتزايد للتعلمين للمحاضرات التقليدية وانتقاد المشاركين للأسلوب الأكاديمي، الضوء على هذا القلق المشترك.

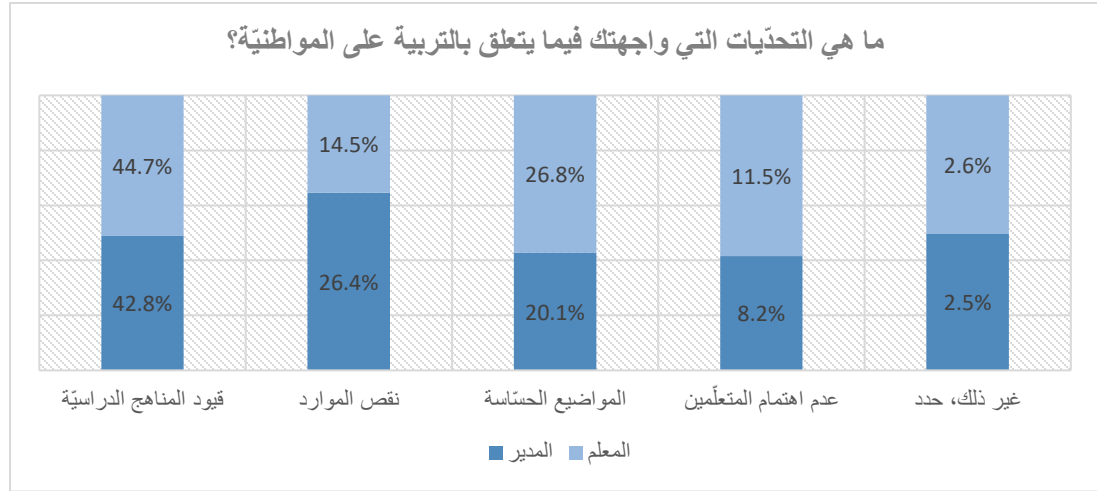
❖ وقد أكّد كلا الأداتين الحاجة إلى استراتيجيات تدريس ديناميكية وإصلاحات للمناهج الدراسية لتعزيز المشاركة النقدية والتطبيق العملي لمبادئ المواطنة.

❖ اعتماد المعلمين على الاختبارات (٥٠,٢٪) لتقويم المعرفة والمهارات المدنية يتناقض مع تأكيد المشاركين في المقابلات، الابتعاد عن التقويمات الأكاديمية. وهذا يشير إلى وجود فجوة بين ممارسات المعلمين والرؤية الأوسع للتربية على المواطنة.

❖ إفادة المتعلمين بتعرّضهم لأنشطة ميدانية تعاونية ومحاضرات افتراضية أعلى قليلاً ممّا أقرّ به المعلمون ومديرو المدارس. وهذا يشير إلى التقليل المحتمل من جانب المعلمين من تأثير هذه الأساليب.

وتسلّط البيانات المستمدة من الأداتين الضوء على الحاجة إلى تحوّل جذري في نموذج التربية على المواطنة في لبنان. وفي حين تكشف البيانات الكمية عن الممارسات الحالية في أساليب التقويم والتدريس، تؤكد الرؤى النوعية الحاجة إلى إصلاحات منهجية لإعطاء الأولوية للمقاربات التجريبية والمتعددة التخصصات والواقعية. وتؤكد النتائج أهميّة مواءمة أساليب التدريس والتقويم مع الأهداف الأوسع للتربية على المواطنة المتمثلة بتشجيع المواطنين النشطين والمنخرطين والمسؤولين القادرين على معالجة التحديات المجتمعية.

III. تحدّيات التربية على المواطنة



رسم بياني 71: تحديات التربية على المواطنة

يوضح الرسم البياني رقم ١٢٢ التحديات التي يواجهها المديرون والمعلمون في تنفيذ التربية على المواطنة. وكانت النتائج على النحو التالي:

إنّ التحديّ الأبرز الذي يواجهه كلّ من المديرين والمعلمين هو جمود المناهج، الأمر الذي يحدّ من المرونة في تقديم التربية على المواطنة بشكل فعال. ويتأثر المديرون بشكل أكبر بنقص الموارد، في حين يهتمّ المعلمون أكثر بمناقشة الموضوعات الحساسة. إنّ عدم اهتمام المتعلمين هو قضية ثانوية نسبياً ولكنها لا تزال تشكّل تحدياً. وبشكل عامّ، تسلط النتائج الضوء على الحاجة إلى مناهج أكثر قابليّة للتكيف، وتخصيص أفضل للموارد، ودعم معالجة القضايا الحساسة في التربية على المواطنة.

أ. قيود المنهج الدراسي

كشفت نتائج الاستبيان أنّ كلّاً من المديرين (٤٢,٨٪) والمعلمين (٤٤,٧٪) حدّدوا جمود المناهج الدراسية باعتبارها التحديّ الأكثر أهميّة، لأنها تحدّ من المرونة في تقديم التربية على المواطنة بشكل فعال. ودعمت المقابلات هذا من خلال تأكيد الطبيعة الأكاديمية القديمة للمناهج الدراسية، والتي تفتقر إلى الأساليب الديناميكية والعملية اللازمة لإشراك المتعلمين. ويتفق كلا المصدرين على الحاجة إلى إصلاح المناهج الدراسية لدمج أساليب التعلّم التجريبية والقائمة على المشاريع والتي تتوافق بشكل أفضل مع أهداف التربية على المواطنة.

ب. قيود الموارد

قد تمّ تسليط الضوء على نقص الموارد باعتباره تحدياً في الاستبيان، حيث أفاد مديرو المدارس (٢٦,٤٪) بهذه المشكلة بشكل أكثر تكراراً من المعلمين (١٤,٥٪)، ويرجع ذلك على الأرجح إلى مسؤوليتهم عن تأمين الموارد. وبالمثل، أكّد المشاركون في المقابلات التحديات المالية، وبخاصّة في المدارس المهمّشة، حيث تعوق التنفيذ المرافق غير الكافية والوصول المحدود إلى التكنولوجيا. وتتفق كلتا الأداتين في أنّ نقص الموارد يشكّل عقبة رئيسية، حيث توفّر المقابلات سياقاً إضافياً حول التأثير غير المتناسب على المدارس المحرومة. وتتطلب معالجة هذه المشكلة زيادة التمويل وتخصيص الموارد بشكل عادل.

ت. المواضيع الحساسة

في الاستبيان، أعرب المعلمون (٢٦,٨٪) عن قلق أكبر من المديرين (٢٠,١٪) بشأن معالجة الموضوعات الحساسة في التربية على المواطنة، ما يعكس صعوبة مناقشة القضايا المثيرة للجدل في الفصول الدراسية. وتوسّعت المقابلات في هذا الأمر من خلال تحديد الحواجز النظامية مثل الطائفية والمذهبية والانقسامات الاجتماعية والسياسية التي تعقّد مناقشات القضايا الحساسة. ويسلّط كلا المصدرين الضوء على تحديات معالجة هذه الموضوعات، مؤكّدين الحاجة إلى تدريب المعلمين ودعمهم للتعامل معها بشكل فعال.

ث. مشاركة المتعلمين

أشارت نتائج الاستبيان إلى أنّ عدم اهتمام المتعلمين كان تحدياً بسيطاً نسبياً، وقد لاحظ ذلك كلّ من المديرين (٨,٢٪) والمعلمين (١١,٥٪). ومع ذلك، أشارت المقابلات إلى أنّ النهج التقليدي القائم على المحاضرات في التربية على المواطنة قد يساهم في عدم مشاركة المتعلمين، مع دعوات إلى أساليب تدريس أكثر تفاعلية وواقعية. يشير كلا المصدرين إلى أنّ تحسين مشاركة المتعلمين يتطلب التحول نحو مناهج التعلم الديناميكية والتشاركية.

ج. التحديات المتعلقة بالمعلم

على الرغم من أنّ الاستبيان سلّط الضوء على التحديات التي تواجه المعلمين على مستوى الفصول الدراسية، مثل المواضيع الحساسة ونقص الموارد، إلّا أنّه لم يتناول القضايا النظامية التي تؤثر على المعلمين. ومع ذلك، فقد أشار المشاركون في المقابلات إلى نقص مؤهلات المعلمين وعدم تمكينهم باعتبارها حواجز كبيرة. وهذا يستدعي التطوير المهني وزيادة مشاركة المعلمين في عمليات الإصلاح. وتشير هذه النتائج إلى أنّ معالجة التحديات المتعلقة بالمعلمين تتطلب الدعم النظامي، بما في ذلك التدريب والتمكين والمشاركة في صنع القرار.

ح. التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

لم يتناول الاستبيان التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل مباشر، ولكن إجابات المشاركين في المقابلات حدّدت هذه التحديات باعتبارها حواجز حرجية. وقد اعتُبرت قضايا مثل الطائفية والفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي عقبات منهجية تحدّ من فعالية التربية على المواطنة. وعلاوة على ذلك، سلّطت المقابلات الضوء على السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع باعتباره تحدياً رئيسياً، مؤكّدة الحاجة إلى الإصلاحات التي تعالج هذه القضايا المتجذّرة.

IV. توصيات مديري المدارس والمعلمين

تكشف التوصيات الصادرة عن مديري المدارس والمعلمين فيما يتعلّق بتعزيز التربية على المواطنة عن أوجه التشابه والاختلاف. فقد أعطى المديرون الأولوية لتحديث المناهج المدرسية (٧٥,٧٪) وتشجيع المشاركة في خدمة المجتمع والأنشطة المدنية خارج المدرسة (٧٢,٥٪)، ما يعكس تركيزهم على التغييرات البنوية وفرص التعلم التجريبي. وبالمثل، صنّف المعلمون أيضاً تحديث المناهج المدرسية كأولوية قصوى (٦٦,٥٪)، وكانت ثاني أعلى أولوية لديهم هي تشجيع المشاركة في خدمة المجتمع والأنشطة المدنية (٥٥,٥٪)، وبالتالي يتماشي ذلك بشكل أوثق مع المديرين في هذا المجال. ومع ذلك، وضع المعلمون تركيزاً أكبر على تعزيز المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية (٤٣,٧٪) مقارنة بالمديرين، الذين صنّفوا ذلك في مرتبة أدنى بنسبة ٣٨,٦٪. بالإضافة إلى ذلك، بينما دعا المديرون إلى التعاون مع المجتمع المدني (٣٩,٧٪)، صنّف

المعلمون هذا الأمر كأولوية أقل، حيث اختاره ١١٪ فقط باعتباره توصيتهم الأولى. وتشير هذه الاختلافات إلى أنه في حين ركّز المديرون على التغييرات المؤسسية الأوسع والشراكات الخارجية، ركّز المعلمون على الاستراتيجيات القائمة على الفصول الدراسية والمشاركة المباشرة في القضايا المجتمعية والاجتماعية.

أ. تحديث المنهج الدراسي

أكد كل من المديرين (٧٥,٧٪) والمعلمين (٨٦,١٪) الحاجة إلى تحديث المناهج الدراسية كأولوية قصوى، ما يعكس إجماعاً على أنّ المحتوى الحالي عفا عليه الزمن وغير كافٍ لتعزيز المواطنة الفاعلة. وعززت المقابلات هذا التوجّه من خلال الدعوة إلى منهج دراسي أكثر ديناميكية يدمج قضايا العالم الحقيقي والتعلم العملي والنهج المتعددة التخصصات، والتي تتجاوز التعليم الأكاديمي البحت. وهذا يؤكد الحاجة الملحة لإصلاح المناهج الدراسية لتحديث المحتوى ودمج التعلم التجريبي ومعالجة التحديات المجتمعية مثل عدم المساواة والفساد.

ب. تشجيع المشاركة المجتمعية

قدّر المديرون (٧٢,٥٪) والمعلمون (٨١,٦٪) الخدمة المجتمعية والأنشطة المدنية خارج المدرسة باعتبارها ضرورية لتعزيز المواطنة الفاعلة. كما أكدت المقابلات الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والبلديات وغيرها من أصحاب المصلحة لتزويد المتعلمين بالتعرّض للعالم الحقيقي وتعزيز الروابط مع المجتمع المدني. وتُظهر البيانات أهمية التعلم التجريبي من خلال المشاركة المجتمعية لسدّ الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي لمبادئ المواطنة.

ت. تعزيز المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية

أدرك المعلمون (٧٨,٤٪) ومديرو المدارس (٣٨,٦٪) أهمية المناقشات الصفية حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية، على الرغم من أنّ المعلمين وضعوا تركيزاً أكبر على هذه الطريقة. وقد دعمت المقابلات ذلك من خلال تأكيد الحاجة إلى حوار مفتوح حول مواضيع مثل عدم المساواة والفساد والتحديات البيئية لتمكين التفكير النقدي والتطبيق في العالم الحقيقي. وتشير البيانات إلى أنّ إشراك المتعلمين في مناقشات مفتوحة ونقدية في الفصول الدراسية أمر ضروري لإعدادهم للتعامل مع المخاوف المجتمعية الملحة.

ث. إعطاء الأولوية للتطبيقات العملية

وقد دعا ما يقرب من نصف مديري المدارس (٤٩,٧٪) وأغلبية كبيرة من المعلمين (٨٢,٥٪) إلى إعطاء الأولوية للتعلم العملي على التعليم النظري. وقد أكدت المقابلات هذا الرأي من خلال التوصية بعقد ورش عمل ومناظرات وأنشطة واقعية لجعل التربية على المواطنة أكثر جاذبية وأهمية. وتعزز هذه الرؤية الثلاثية الحاجة إلى التحول نحو أساليب التعلم الاختباري لتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في الحياة المدنية.

ج. تعزيز التعاون مع المجتمع المدني

أيّد المديرون (٣٩,٧٪) والمعلمون (٨٠٪) الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والبلديات والمنظمات الأخرى لتعزيز التربية على المواطنة. وأكدت المقابلات أيضاً دور هذه الشراكات في تزويد المتعلمين بالتعرّض للمبادرات المدنية وتعزيز الارتباط الأعمق بمجتمعاتهم. وتسلب الرؤية الثلاثية الضوء على قيمة

تعزيز شراكات المدارس مع أصحاب المصلحة الخارجيين لإثراء التربية على المواطنة وتعزيز المشاركة الفاعلة.

ج. مواءمة السياسات والتطوير المهني

وبينما ركّز الاستبيان على التحسينات القائمة على الفصول الدراسية والمناهج الدراسية، سلّطت المقابلات الضوء على الحاجة إلى التوافق على مستوى السياسات مع الأطر الدولية وبناء قدرات المعلمين. وشدّد الخبراء على أهميّة برامج تدريب المعلمين لتقديم التربية على المواطنة بشكل فعال وديناميكي. وتشير الرؤية الثلاثية إلى ضرورة الإصلاحات النظامية، بما في ذلك تحديث السياسات، والتطوير المهني، والتعاون مع الهيئات العالمية، لإنشاء أساس مستدام للتربية على المواطنة في لبنان.

الفصل الحادي عشر: خاتمة وتوصيات

I. خاتمة

قدّمت الدراسة فهماً شاملاً للحالة الراهنة لتعليم المواطنة مع التركيز على المشاركة المدنية والمواطنة الرقمية، كما يراها أصحاب المصلحة الرئيسيون: المتعلمون، والمعلمون، ومديرو المدارس، وأولياء الأمور، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، وصنّاع القرار، مفضية إلى توصيات لسدّ الفجوات بين الأطر النظرية والتطبيق العملي.

وكشفت الدراسة أنّ المتعلمين لديهم فهم نظري قوي للمواطنة والقيم الديمقراطية. ومع ذلك، فإنّ مشاركتهم النشطة تعوقها حواجز هيكلية مثل قيود الوقت، والفرص غير المتسقة، والموارد المحدودة. ولمعالجة هذه الحواجز، أكّدت هذه الدراسة أهميّة دمج مناهج التعلّم التفاعلية والعملية مثل التعلّم القائم على المشاريع، والمناظرات، والتطبيقات في العالم الحقيقي في المناهج الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، أوصت بإدراج القضايا المعاصرة في المناهج الدراسية مثل العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمسؤوليات المدنية حتّى يكون التعليم المدني أكثر صلة وتمكيناً للمتعلّمين. كما برزت مشاركة الوالدين كعامل حاسم في تشكيل فهم المتعلمين للمواطنة، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى إشراك المدارس بنشاط للأسر في مبادرات التعليم المدني.

وبدورهم، يدرك المعلمون أهميّة التربية المدنية في تنشئة مواطنين مسؤولين وفي ضمان التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، فإنّ بعض التحديات مثل المناهج القديمة، والموارد المحدودة، وفرص التنمية المهنية غير الكافية أعاقَت جهودهم. وتشير النتائج إلى ضرورة إصلاح المناهج الدراسية بحيث تعطي الأولوية للتطبيقات العملية على الدروس النظرية، وتشجّع الخدمة المجتمعية، وتدمج المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإنّ برامج تدريب المعلمين المستمرة ضرورية لتزويدهم بالمهارات والاستراتيجيات اللازمة لتدريس التربية المدنية بشكل فعال.

ومديرو المدارس من جهتهم، أكّدوا الطبيعة التشاركية والتعاونية لتعليم المواطنة، ودعوا إلى دمجها في جميع المواد واعتماد استراتيجيات تعلّم تفاعلية. كما سلّط المديرون الضوء على الحاجة إلى التدريب المستمرّ للمعلمين، وزيادة الوعي وتنقيف الآباء والمتعلمين لتعزيز فهم أعمق للحقوق المدنية والواجبات والمسؤوليات. ويفترض أن ينظر المديرون إلى المدارس على أنّها "أوطان صغيرة" حيث يمكن للمعلمين أن يكونوا قدوة لقيم المواطنة من خلال التفاعلات والممارسات اليومية. طبعاً، لا يمكن تبني هذه الرؤية من دون وجود مناخ مدرسي إيجابي متجذّر في القيم الاجتماعية مثل العدالة والمساواة والتضامن. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المديرين تبني نهج قيادي يتماشى مع أهداف تعليم المواطنة والذي يشرك مجتمع المدرسة بأكمله بتفاعل في المشاريع المدنية.

وكشفت النتائج المتعلقة بأولياء الأمور، أنّ الآباء الأصغر سناً والأكثر تعليمياً يشاركون بشكل أكثر نشاطاً في التعليم المدني، في حين أنّ الحواجز مثل ضيق الوقت، ونقص الموارد، وصعوبة معالجة الموضوعات الحساسة أعاقَت مشاركة الوالدين على نطاق أوسع.

بالإضافة إلى ذلك، سلّطت الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه جميع أصحاب المصلحة في تعزيز المواطنة الرقمية، حيث أثّرت سلباً المناهج المكتظة والموارد المحدودة والتعاون غير الكافي بين مديري

المدارس والمعلمين وأولياء الأمور على فهم المتعلمين للسلوك الرقمي المسؤول. ولمعالجة هذه القضايا، توصي هذه الدراسة بتعزيز التواصل والتعاون بين أصحاب المصلحة، وتطوير برامج تدريبية شاملة حول السلامة الرقمية وآداب السلوك، وتوفير الموارد التكنولوجية اللازمة لدعم تعليم المواطنين الرقمية. كما تُعدّ الأنشطة اللاصفية والتقويمات المنتظمة لبرامج التعليم الرقمي ضرورية لضمان فعاليتها وأهميتها.

وقد قدّمت المقابلات مع الخبراء وصنّاع القرار والمنظمات غير الحكومية منظوراً أوسع للتحديات والفرص النظامية في تعليم المواطنين. وفي حين يُنظر إلى التربية على المواطنة باعتبارها حجر الزاوية للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، تظلّ هناك فجوات كبيرة في تطبيقاتها العملية. وأكّدت النتائج الحاجة إلى إصلاحات شاملة، بما في ذلك موازنة المناهج الدراسية مع الأطر الدولية، وتعزيز النهج التشاركية في تصميم المناهج الدراسية، ودمج الموضوعات الناشئة مثل المواطنة العالمية والمناخية. إنّ تعزيز التعاون بين المدارس والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية لأمر محوري لإنشاء برامج مستدامة ومؤثرة.

ولضمان التنفيذ الفعّال للتربية على المواطنة في لبنان، أوصت الدراسة بتبني نهج شامل وتعاوني. وينبغي إجراء إصلاح عامّ للمناهج الدراسية لدمج تعليم المواطنة ككفائية شاملة ومحدّدة، مع التركيز القويّ على التطبيقات العملية والقضايا المعاصرة. وبشكل تعزيز الشراكات بين المدارس والأسر والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية وصنّاع السياسات أهمية بالغة لإنشاء إطار موحد وشامل. وينبغي إعطاء الأولوية للتطوير المهنيّ المستمرّ للمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور، لتعزيز قدرتهم على تدريس قيم المواطنة ونمذجتها بشكل فعّال. كما يجب ضمان الوصول العادل إلى الموارد وأنظمة الدعم لمعالجة التحديات بين المدارس والمجتمعات، مع تبني أساليب التدريس التفاعلية، مثل التعلّم القائم على المشاريع والتطبيقات في العالم الحقيقي، من أجل سدّ الفجوة بين المعرفة النظرية والمشاركة العملية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير برامج شاملة حول المواطنة الرقمية، بما في ذلك السلامة الرقمية والخصوصية وآداب السلوك، ودعمها بأدوات تكنولوجية حديثة وأنشطة لاصفية. كما يجب تعزيز مشاركة الوالدين من خلال ورش العمل والمواد التعليمية والمشاريع التعاونية لتعزيز قيم المواطنة في المنزل. وأخيراً، فإنّ وجود بيئة مدرسية إيجابية تحاكي قيم المواطنة من خلال الممارسات والتفاعلات اليومية لأمر حيويّ لتكوين ثقافة المسؤولية المدنية والتماسك الاجتماعي.

II. توصيات لتعزيز التربية على المواطنة

١. الكفايات والمعايير

إنّ المنهج التعليمي القائم على الكفايات والذي يركّز على المواطنة والمشاركة المدنية لا بدّ وأن يشمل على مجموعة واسعة من الكفايات لتمكين المتعلمين من أن يصبحوا مواطنين نشطين ومثقفين ومسؤولين. ولا بدّ من أن يتمّ دمج هذه الكفايات في مختلف الموادّ الدراسية لضمان تنمية المتعلمين للمهارات والمعارف اللازمة للمشاركة المدنية الهادفة.

تشمل الكفايات الأساسية للمواطنة والمشاركة المدنية المعرفة المدنية، والتي تشمل فهم الهياكل الحكومية والعمليات والحقوق والمسؤوليات المدنية، فضلاً عن البقاء على اطلاع على القضايا المحلية والوطنية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التفكير النقدي والتحليل دوراً حيوياً، حيث يحتاج المتعلمون إلى القدرة على

تحليل المعلومات وتقويم المصادر والتفكير في وجهات نظر مختلفة. وستمكنهم هذه المهارات من المشاركة في مناقشات مستنيرة حول القضايا المدنية.

مهارات التواصل : إنّ مهارات الاستماع النشط مهمة بنفس القدر، فهي تزود المتعلمين بالقدرة على التعبير عن الأفكار بوضوح في أشكال مختلفة باستخدام التواصل الكتابي والشفوي والرقمي. كما تعدّ مهارات الاستماع النشط ضرورية لفهم وجهات نظر الآخرين وتقديرها. علاوة على ذلك، فإنّ التعاون والعمل الجماعيّ ضروريان لأنهما يمكنان المتعلمين من العمل بشكل فعال مع مجموعات متنوعة واكتساب الخبرة في التخطيط وتنفيذ المشاريع المجتمعية بشكل تعاوني.

ومن بين الكفايات الأساسية الأخرى، القدرة على التفكير الأخلاقي واتخاذ القرار، بما فيها القرارات المتخذة على أساس الاعتبارات الأخلاقية والقيم المدنية. ويشمل ذلك فهم أهمية النزاهة والمساءلة في الحياة المدنية. وينبغي للمتعلمين أيضاً أن يطوروا مهارات المشاركة المجتمعية، مثل تحديد احتياجات المجتمع، والمشاركة في مشاريع الخدمة، وفهم دور المنظمات المدنية وموارد المجتمع. وأخيراً، تعدّ المناصرة والقيادة من الكفايات الحاسمة التي تزود المتعلمين بالمهارات اللازمة للدفاع عن التغيير الاجتماعي، وإلهام الآخرين، والعمل معهم لتحسين مجتمعاتهم.

ويؤرّ الإطار الوطني للتربية على المواطنة، الذي أصدره المركز التربوي للبحوث والإنماء في العام ٢٠٢١، مجموعة شاملة من الكفايات التي تعمل كمرجع قيمّي لتحديد نطاق مناهج التربية المدنية وبرامجها وتسلسلها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار ملحق هذه الدراسة المتعلق بكفايات الأطر الدولية مرجعاً مفيداً للجنة المكلفة بصياغة المدى والتتابع الخاص بالتربية على المواطنة.

ونظراً لأنّ المواطنة هي كفاية مستعرضة (الإطار الوطني لمناهج التعليم العام : LNGFPE)، فيجب دمجها في جميع الحقول المعرفية التي تتضمنها المناهج الدراسية، فعلى سبيل المثال، في الدراسات الاجتماعية، يمكن للمتعلمين إجراء مشاريع تستكشف الحكم المحلي والتاريخ المدني والأحداث الجارية. كما يمكن تنظيم مناقشات حول القضايا المدنية لمساعدة المتعلمين على ممارسة التفكير النقدي ومهارات التواصل. وفي اللغات، يمكن لمهام الكتابة مثل المقالات والتقارير حول الموضوعات المدنية أن تشرك المتعلمين في البحث واستخدام مهاراتهم التحليلية، كما يمكن للأدب الذي يتناول موضوعات العدالة والديمقراطية والمسؤولية المدنية أن يسهّل الفهم.

أما في العلوم، فيمكن للمتعلمين المشاركة في مشاريع بيئية لربط المشاركة المدنية بالاستدامة أو مناقشة قضايا الصحة العامة لفهم دور المواطنين في تعزيز السياسات الصحية. وفي الرياضيات، يمكن لتحليل البيانات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية، مثل إحصاءات التصويت أو الدراسات الديموغرافية، أن يطور التفكير النقدي، كما أنّ وضع الميزانية للمشاريع الخاصة بالمبادرات المجتمعية يمكن أن يعلم الثقافة المالية إلى جانب المسؤولية المدنية.

الفنون والعلوم الإنسانية بدورها توفر فرصاً للتعبير الإبداعي من خلال الفن والموسيقى والدراما لاستكشاف الموضوعات والقيم المدنية. يمكن للدراسات الثقافية فحص مساهمات الثقافات المختلفة في الحياة المدنية والمشاركة المجتمعية. في التربية البدنية، يمكن للرياضات الجماعية توطيد العمل الجماعي والروح الرياضية، وربط هذه المفاهيم بالقيم المدنية مثل التعاون والاحترام. ويمكن لمبادرات الصحة المجتمعية أيضاً إشراك المتعلمين في تنظيم فعاليات الصحة والعافية لمجتمعاتهم.

ومن خلال دمج هذه الكفايات عبر مواضيع متعدّدة، يمكن للمتعلمين تطوير فهم شامل للمشاركة المدنية والقيام بأدوار نشطة في مجتمعاتهم.

٢. السياسات التعليمية على المستوى المركزي

تلعب السياسات التعليمية على المستوى المركزي دوراً حاسماً في إضفاء الطابع المؤسسي على التعليم المدني وضمان تنفيذه بفعالية في جميع المدارس. ولتعزيز المشاركة المدنية، يمكن اتخاذ تدابير رئيسية عدة.

أ. تنفيذ سياسات التربية المدنية الوطنية

لضمان التكامل الفعّال للتعليم المدني، من الضروري تشجيع التعاون النشط بين الإدارات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة. ومن الضروري بذل جهود مشتركة في إنشاء المبادرات والسياسات وخطط العمل المتعلقة بالمشاركة المدنية لتحقيق نتائج ذات مغزى. وعلى سبيل المثال، تهدف مبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية، منصة "نحن متطوعون"، إلى إشراك الشباب في العمل التطوعي لدفع التغيير الإيجابي داخل مجتمعاتهم. وتوفّر هذه المنصة فرصاً متساوية للشباب لتعزيز مهاراتهم، والمساهمة في التأثير الاجتماعي، وتشجيع الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في لبنان.

إنّ تحويل بيانات التعلّم لاستيعاب التعليم المدني يتطلّب سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تعالج اللوائح الداخلية على مختلف المستويات، بما في ذلك هياكل المدارس، والموظفين الإداريين والفنيين، وأدوار ومسؤوليات المجالس واللجان. والمراجعة الشاملة لهذه المجالات ضرورية لإنشاء إطار داعم للتعليم المدني في جميع المدارس.

كما ينبغي لوزارة التربية والتعليم العالي وبرنامج تنمية المجتمع المدني إعادة تفعيل برنامج الخدمة المجتمعية، الذي تمّ تعليقه حالياً في المدارس الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعديل المرسوم ٢٠١٢-٩-٢١/٨٩٢٤، الذي يتعلّق بالخدمة المجتمعية في المدارس الحكومية والخاصة بمتعلمي المرحلة الثانوية، بحيث يشمل المتعلمين في المرحلة المتوسطة. ومن شأن توسيع البرنامج ليشمل الأطفال الأصغر سناً، أن يعزّز المسؤولية المدنية والمشاركة منذ سن مبكرة.

وينبغي ربط البرلمانات الشبابية والمننديات والبلديات الصديقة للشباب التي أنشئت بالفعل في بعض المناطق اللبنانية بالمؤسسات التعليمية. وقد تعمل هذه المنصات كجسر بين الشباب والحكم المحلي، لتمكينهم من المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار والحياة المدنية.

وينبغي أن تركز الجهود على التجارب الناجحة في تهيئة بيئات تعليمية مؤاتية للتعليم المدني، مثل نهج المؤسسة الشاملة الذي تبنته شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو. ويعزّز هذا النموذج نهجاً شاملاً للتعليم المدني، والذي يمكن تكراره وتوسيع نطاقه في مدارس أخرى في لبنان.

وينبغي مشاركة المشاريع الناجحة التي تتقدّمها وزارة التربية والتعليم العالي وبرنامج التنمية المجتمعية على المستوى الوطني، مثل برنامج المواطنة النشطة وبرنامج ألوان جونيور وبرنامج التوائم الإلكتروني وبرنامج الشباب، في العمل مع الآخرين وتوسيع نطاقها للوصول إلى المزيد من المدارس والمتعلمين. وقد أثبتت هذه المبادرات إمكاناتها في تعزيز المشاركة المدنية والتعاون الرقمي بين الشباب، وبالتالي، جعلها أدوات قيمة للتنفيذ على نطاق أوسع.

كما يجب دمج السياسات التي وضعها المركز التربوي للبحوث والإنماء، في النظام التعليمي، مثل الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأخضر والإطار الوطني للشرائط الاجتماعية. وتؤكد هذه السياسات أهمية الاستفادة والتعاون بين المدارس والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، من خلال مواءمة التعليم المدني مع الأهداف الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً.

ب. تخصيص التمويل لبرامج التربية على المواطنة

إنّ تخصيص التمويل يشكّل قضية بالغة الأهمية تتطلب الاهتمام. ولا بدّ من تخصيص المزيد من التمويل للبرامج التي تعزّز التعليم المدني، بما في ذلك الأنشطة اللامنهجية، ومشاريع الخدمة المجتمعية، والشرائط مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وعلاوة على ذلك، لا بدّ من تخصيص أموال كافية لتحسين البنية الأساسية، والتعامل مع اللوجستيات، وتوفير التكنولوجيا اللازمة، وبخاصة في المدارس الرسمية التي تعاني من نقص الموارد، لضمان الوصول العادل إلى فرص التعليم المدني.

ت. تسهيل التطوير المهني

إنّ التطوير المهني للمعلمين ومديري المدارس لأمر ضروري لتنفيذ مبادرات المشاركة المدنية بشكل فعال في قطاع التعليم. وينبغي لبرنامج التطوير المهني المنظم جيداً أن يركّز على تعزيز معرفة المعلمين ومهارات التدريس والتعاون والتعلّم المستمر. وينبغي أن توفر ورش العمل وجلسات التدريب نظرة عامة على التعليم المدني وأهميته، إلى جانب تقنيات تعليم المفاهيم المدنية مثل مكافحة الفساد والديمقراطية والحقوق والمسؤوليات. وينبغي أيضاً تضمين استراتيجيات لتشجيع مشاركة المتعلمين.

كما أنّ الدورات التدريبية والندوات عبر الإنترنت يمكن أن تجعل التطوير المهني أكثر تيسيراً وسهولة من خلال تقديم وحدات يمكن للمعلمين إكمالها بالسرعة التي تناسبهم. وينبغي أن تغطّي هذه الدورات النظرية والتطبيقية للتربية المدنية، ودراسات الحالة لمبادرات المشاركة المدنية الناجحة، والأدوات اللازمة لتقويم مشاركة المتعلمين وفهمهم. ويمكن لبرامج الإرشاد أن تعزّز التطوير المهني من خلال مرافقة المعلمين الأقل خبرة من قبل المرشدين الذين لديهم خبرة في التربية المدنية. ومن الممكن أن تشجّع الاجتماعات المنتظمة، ودعم التخطيط للدروس، والفرص لمشاهدة المعلمين ذوي الخبرة في العمل، على النمو المهني وبناء الثقة بالإمكانات الذاتية.

ث. مجتمعات التعلّم التعاونية

كما ينبغي إنشاء مجتمعات التعلّم التعاونية لتزويد المعلمين بمنصات لمشاركة الموارد ومناقشة فضلى الممارسات والتعاون في المشاريع. وقد تسهّل مجتمعات التعلّم المهنية هذه، التخطيط المشترك لمبادرات المشاركة المدنية الأوسع نطاقاً والمشاريع المجتمعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير وصول المعلمين إلى موارد التعليم المدني، بما في ذلك خطط الدروس والأنشطة وأدوات التقويم. ومن الممكن أن تؤمّن فرص التواصل وتعزيز التعاون بين المعلمين لتبادل الأفكار والخبرات.

ج. تقويم التطوير المهني

وأخيراً، فإنّ تقويم التطوير المهني أمر حيوي لضمان فعاليته. وينبغي جمع ردود الفعل من المشاركين من خلال الاستبيانات والمناقشات لتقويم تأثير هذه الجلسات. ويمكن أن يوفر رصد التغيرات في ممارسات التدريس لدى المعلمين ومشاركة المتعلمين في التعليم المدني، فضلاً عن تقويم نتائج المتعلمين فيما يتصل بالمعرفة

المدنية والمهارات والمشاركة، رؤية قيمة. وينبغي تأكيد التحسين المستمر باستخدام ردود الفعل ونتائج التقويم لصقل عروض التطوير المهني وتعزيزها بمرور الوقت.

٣. السياسات التعليمية على مستوى المدرسة

يتطلب تعزيز المشاركة المدنية على مستوى المدرسة اتباع نهج شامل يدمج السياسات والبيئة المدرسية والشراكات الاجتماعية والحوكمة، بحيث يضمن "نهج المدرسة بأكملها" أن تصبح المشاركة المدنية جزءاً أساسياً من ثقافة المدرسة وعملياتها.

أ. السياسات

إن سياسات المشاركة الشاملة ضرورية لتشجيع المشاركة المدنية. ويتعين على المدارس أن تنشئ آليات لضمان المشاركة الشاملة للمتعلمين وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع في إدارة المدرسة. فعلى سبيل المثال، يمكن تسهيل تمثيل المتعلمين في عمليات صنع القرار من خلال المجالس الطلابية أو المجالس الاستشارية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي صياغة سياسات التعلم من خلال الخدمة كجزء من المنهج الدراسي. ويشجع هذا النهج المتعلمين على المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية التي تربط التعلم في الفصول الدراسية بالقضايا المدنية في العالم الحقيقي، ما يضمن النمو الأكاديمي والمدني.

ب. البيئة المدرسية

تلعب البيئة المدرسية دوراً مهماً في تشكيل القيم المدنية والمشاركة. لذا، يجب خلق ثقافة المشاركة المدنية من خلال المبادرات والأحداث والمناقشات على مستوى المدرسة. كما يجب عرض القيم المدنية في البيئة المدرسية من خلال الملصقات والجداريات ولوحات الاعلانات لتعزيز أهميتها. ويعد إيجاد مساحات آمنة وشاملة للحوار المفتوح حول القضايا المدنية أمراً بالغ الأهمية أيضاً، إذ تسمح هذه المساحات للمتعلمين بالتعبير عن آرائهم والمشاركة في مناقشات محترمة وتقدير وجهات النظر المتنوعة. علاوة على ذلك، يجب ضمان الوصول إلى الموارد التي تدعم المشاركة المدنية، مثل المكتبات التي تحتوي على أدبيات مدنية، والتكنولوجيا اللازمة للبحث، والمواد اللازمة للمشاريع المجتمعية.

ت. الشراكات المجتمعية

إن إقامة التعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات الأخرى المساهمة في المشاركة المدنية لأمر ضروري لضمان الأنشطة المستدامة، وبخاصة في المناطق الريفية. كما أن التعاون مع المنظمات المحلية أمر حيوي بالقدر عينه لتزويد المتعلمين بفرص المشاركة المدنية العملية. وينبغي للمدارس أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية والجماعات المدنية لتنظيم الفعاليات المشتركة وورش العمل والمشاريع التي تربط المتعلمين بقيادة المجتمع والأنشطة المدنية. ويمكن أيضاً إنشاء برامج الإرشاد لربط المتعلمين بقيادة المجتمع والناشطين والمهنيين في المجالات المدنية، وتقديم التوجيه والإلهام للمشاركة المدنية الهادفة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس تسهيل التدريب الداخلي أو فرص التطوع في المؤسسات المحلية^٢ أو المنظمات المدنية، ما يمكن المتعلمين من اكتساب الخبرة العملية في العمليات المدنية.

^٢ SDC: مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والبلديات، والدفاع المدني، وغيرها

إنّ مبادرات إشراك الأسرة والمجتمع تعمل على تعزيز التعليم المدنيّ. ويتعيّن على المدارس أن تضع برامج تعمل على إشراك الأسر وأفراد المجتمع بشكل فاعل في الأنشطة المتعلقة بالمجتمع، مثل المنتديات المجتمعية، أو ورش العمل، أو المعارض المدنية. وينبغي إنشاء قنوات اتصال واضحة لإبقاء الآباء على اطلاع وإشراكهم في الأحداث المدرسية المتعلقة بالمجتمع، وتعزيز النهج التعاوني في المشاركة المدنية.

ث. الحوكمة

إنّ هياكل الحوكمة التشاركية ضرورية لتكوين الشعور بالانتماء والمسؤولية بين المتعلمين وأولياء الأمور. وينبغي للمدارس أن تضع هياكل حوكمة تسمح للمتعلمين وأولياء الأمور بالمساهمة في عمليات صنع القرار. ويمكن تشكيل لجان أو مجموعات استشارية تضم المتعلمين وأولياء الأمور لمناقشة مبادرات وسياسات المشاركة المدنية. وينبغي أيضاً تشجيع القيادة الطلابية من خلال إنشاء مجالس طلابية، تعمل على تمكين المتعلمين من المشاركة في عمليات صنع القرار وتمثيل أقرانهم. وينبغي توفير التدريب على القيادة والمناصرة والمسؤولية المدنية لقيادة الطلاب.

كما يمكن تشكيل نوادي المشاركة المدنية لتنظيم الأحداث والمناقشات والمشاريع المجتمعية. ويجب تشجيع عمليات صنع القرار الشفافة من خلال تبادل المعلومات حول حوكمة المدرسة والسياسات والمبادرات المتعلقة بالمشاركة المدنية. ويجب عقد اجتماعات أو منتديات منتظمة للسماح لأصحاب المصلحة بالتعبير عن آرائهم والمساهمة في المناقشات حول القضايا المدنية. كما يجب وضع تدابير المساءلة لتقويم فعالية مبادرات المشاركة المدنية وسياساتها. ويجب جمع الملاحظات من المتعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع بانتظام، ويجب مشاركة تقارير التقدّم بشأن نتائج المشاركة المدنية لضمان الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

٤. استراتيجيات التدريس والتعلم من أجل المشاركة المدنية

تلعب استراتيجيات التدريس دوراً محورياً في تشجيع المشاركة المدنية بين المتعلمين. ولضمان تطوير المتعلمين للمهارات والمعارف اللازمة، يجب على المعلمين تبني مناهج مبتكرة وتفاعلية تجعل التعليم المدني ذا معنى وذا صلة بالواقع. ويمكن استخدام الاستراتيجيات التالية لإلهام المشاركة النشطة والتفكير النقدي.

أ. التعلم النشط

إنّ أساليب التعلم النشط تشكل عنصراً أساسياً في التعليم المدنيّ الفعّال. ويتعيّن على المعلمين أن يدمجوا التعلم القائم على المشاريع، حيث يعمل المتعلمون على حلّ المشاكل الحقيقية وتطوير الحلول التي تعود بالنفع على مجتمعاتهم. على سبيل المثال، يمكن للمتعلمين تصميم حملات لمعالجة القضايا المحلية مثل الاستدامة البيئية أو الصحة العامة. ويمكن أيضاً استخدام أنشطة لعب الأدوار لمحاكاة السيناريوهات المدنية، مثل المناقشات حول قضايا السياسة أو المشاركة في انتخابات افتراضية، ما يسمح للمتعلمين بتجربة العمليات المدنية بشكل مباشر. وهناك طريقة فعّالة أخرى تتمثل في مشاريع التعلم من خلال الخدمة، والتي تجمع بين التعليم في الفصول الدراسية والخدمة المجتمعية. وتمكّن هذه المشاريع المتعلمين، باستخدام المسؤولية والتعاطف، من تطبيق معرفتهم مع معالجة احتياجات المجتمع.

ب. المناقشة والمناظرة

إنّ تيسير المناقشات والمناظرات المفتوحة حول المواضيع المدنية يشجّع المتعلمين على التفكير النقدي والتعبير عن أفكارهم. ويتعيّن على المعلمين خلق بيئة آمنة وشاملة حيث يشعر المتعلمون بالراحة في التعبير عن وجهات نظر متنوّعة. ويمكن للمناقشات المنظمة حول الأحداث الجارية أو المعضلات الأخلاقية أو مقترحات

السياسات أن تساعد المتعلمين على تطوير مهاراتهم في الحجج والاستدلال. ويمكن للندوات الاستقرائية السقراطية، حيث يشارك المتعلمون في مناقشات موجهة تستند إلى أسئلة مفتوحة، أن تعمل على تعميق فهمهم للمفاهيم والقضايا المدنية.

ت. تكامل التكنولوجيا

إنّ دمج التكنولوجيا في التعليم المدنيّ من شأنه أن يعزّز التعلّم والمشاركة. فالمنصات والأدوات الرقمية، مثل المحاكاة الافتراضية والمنتديات عبر الإنترنت والعروض التقديمية المتعددة الوسائط، من شأنها أن توفر للمتعلمين تجارب تفاعلية. على سبيل المثال، يمكن للمتعلمين المشاركة في اجتماعات عامة افتراضية أو استخدام أدوات عبر الإنترنت لتحليل البيانات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية. كما يمكن الاستفادة من منصات الوسائط الاجتماعية لتعليم المتعلمين حول المواطنة الرقمية والسلوك المسؤول عبر الإنترنت واستخدام التكنولوجيا للمناصرة والتغيير الاجتماعي.

ث. النهج متعدّد التخصصات

لا ينبغي أن يقتصر التعليم المدنيّ على مادة دراسية واحدة بل يقتضي دمجها في جميع حقول المناهج الدراسية. ويمكن للمعلمين التعاون عبر التخصصات المختلفة لإنشاء مشاريع متعددة التخصصات تربط المشاركة المدنية بمجالات دراسية أخرى. على سبيل المثال، قد يستكشف فصل العلوم القضايا البيئية ويقترح حلولاً من خلال العمل المدنيّ، في حين قد يدرس فصل التاريخ دور الحركات المدنية في تشكيل المجتمع. يساعد هذا النهج المتعلمين على رؤية الترابط بين القضايا المدنية وأهميتها في مجالات مختلفة.

ج. التعلّم التجريبيّ

إنّ فرص التعلّم التجريبيّ، مثل الرحلات الميدانية والمشاريع المجتمعية، تسمح للمتعلمين بالتفاعل بشكل مباشر مع المؤسسات والآليات المدنية. ويمكن للزيارات الميدانية إلى مكاتب الحكومة المحلية أو المحاكم أو المواقع التاريخية أن توفر للمتعلمين رؤية مباشرة حول كيفية عمل الأنظمة المدنية. وتمكّن المشاريع المجتمعية، مثل تنظيم حملة تنظيف الأحياء أو التطوع في مأوى محلي، المتعلمين من تطبيق معارفهم ومهاراتهم في سياقات العالم الحقيقي، ما يعزّز الشعور بالوكالة والتأثير.

ح. التأمل والتقييم

إنّ التأمل يشكّل عنصراً بالغ الأهمية في التعليم المدنيّ، لأنه يسمح للمتعلمين بتقويم تجاربهم وتطوير فهم أعمق للمفاهيم المدنية. وينبغي للمعلمين أن يدمجوا الأنشطة التأملية، مثل تدوين اليوميات، أو المناقشات الجماعية، أو العروض التقديمية، لتشجيع المتعلمين على تحليل تعلّمهم وتداعياته على أدوارهم كمواطنين. وينبغي لأساليب التقويم أن تتجاوز الاختبارات التقليدية وأن تشمل التقويمات القائمة على الأداء، مثل المحافظ والسجلّ التعلّمي أو العروض التقديمية أو تقارير المشاريع، لتقويم المعرفة المدنية للمتعلمين ومهاراتهم ومشاركتهم.

ومن خلال اعتماد هذه الاستراتيجيات التعليمية، يمكن للمعلمين إجراء تجارب تعليمية ديناميكية ومؤثرة تلهمهم ليصبحوا مواطنين نشطين ومطلعين.

٥. طرق التقويم

ينبغي تصميم أساليب التقويم في التعليم المدنيّ، تتبّع نهجاً شاملاً لقياس تقدّم المتعلمين وتأثير هذا التعليم في حياتهم، بحيث لا تكتفي بقياس معارف الطّلاب فقط، ولكن أيضاً مشاركتهم الاجتماعية والتفكير النقدي والتطبيق

العملية للمفاهيم المدنية، وبحيث تضمن هذه الأساليب الجمع بين التقويمات التكوينية والختمية والقائمة على الأداء.

أ. التقويم التكويني

إنّ إحدى طرق التقويم التكويني الفعّالة هي استخدام السجلات التأملية، حيث يستطيع المتعلّمون الاحتفاظ بسجلات يوثقون فيها تجاربهم في المشاركة المدنية، ويتأملون في تقدّمهم في التعلّم، ويستكشفون نموهم الشخصي في فهم المسؤوليات المدنية. ويمكن للمعلّمين تقديم إرشادات تشجّع على التفكير النقديّ حول أدوار المتعلّمين في مجتمعاتهم، ما يساعدهم على ربط التعلّم في الفصول الدراسية بالتطبيقات في العالم الحقيقيّ.

إنّ ردود الأفعال المتبادلة بين الأقران تشكّل أداة تكوينيّة قيّمة أخرى. فمن خلال تنفيذ عمليّات مراجعة الأقران للمشاريع والعروض التقديميّة، يمكن للمتعلّمين تقديم ردود فعل بناءة بعضهم لبعض مع اكتساب رؤى من وجهات نظر متنوّعة. ولا يعمل هذا النهج التعاوني على تعزيز التفكير النقديّ فحسب، بل يحقّق أيضاً الشعور بالتعلّم والمسؤوليّة المشتركة.

ب. التقويم التحصيلي

توفّر التقويمات التحصيلية تقويماً أكثر شمولاً لمشاركة المتعلّمين في الحياة المدنية على مدى فترة زمنيّة محدّدة. وتعتبر ملفّات المشاركة المدنية أداة ممتازة لهذا الغرض، حيث يقوم المتعلّمون بتجميع ملفّات تعرض أنشطتهم وتأمّلاتهم ونتائج التعلّم على مدار الفصل الدراسي أو العام الدراسي. ويمكن أن تتضمّن هذه الملفّات تقارير المشاريع والمقالات التأملية ودليل المشاركة في الأنشطة المجتمعيّة، ما يوفّر رؤية شاملة لتقدّمهم وإنجازاتهم.

مشاريع التخرّج هي طريقة أخرى قويّة للتقويم التحصيلي. تتطلب هذه المشاريع من المتعلّمين تحديد مشكلة مجتمعيّة وإجراء البحوث واقتراح الحلول وتقديم النتائج إلى لجنة من أعضاء المجتمع أو المعلّمين. لا يقوم هذا النهج بتقويم معرفة المتعلّمين بالمحتوى فحسب، بل يقوم أيضاً قدرتهم على تطبيق ما تعلّموه على مشاكل العالم الحقيقيّ، باستخدام كلّ من التفكير النقديّ والمهارات العمليّة.

ت. التقويم المبني على الأداء

تركّز التقويمات القائمة على الأداء على قدرة المتعلّمين في إظهار معارفهم ومهاراتهم في العمل. وتعتبر العروض والمناظرات أدوات فعّالة لهذا الغرض. يمكن للمتعلّمين تقديم عروض تقديميّة حول مواضيع مدنيّة أو المشاركة في المناظرات، ما يسمح للمعلّمين بتقويم فهمهم للمادّة، وقدرتهم على صياغة الحجج، وتفاعلهم مع أقرانهم. يمكن استخدام معايير التقويم لضمان معايير تقويم شفافة ومتّسقة.

وتوفّر مشاريع العمل المجتمعيّ طريقة أخرى فعّالة لتقويم الاداء. تتضمّن هذه المشاريع قيام المتعلّمين بالتخطيط وتنفيذ وتقويم المبادرات التي تعالج احتياجات المجتمع المحلي. يمكن للمعلّمين تقويم فعّاليّة هذه المشاريع من خلال النظر في عمليّة التخطيط والتنفيذ والنتائج القابلة للقياس. ويمكن أيضاً دمج الملاحظات من شركاء المجتمع لتوفير منظور خارجي وتشجيع التحسين المستمرّ.

ومن خلال الجمع بين طرق التقويم هذه، يمكن للمعلّمين إنشاء إطار لا يكتفي بقياس المعرفة والمهارات المدنية لدى المتعلّمين فحسب، بل يشجّعهم أيضاً على المشاركة الفعّالة والتأمّل والنموّ كمواطنين منخرطين.

٦. استراتيجيات لإشراك أولياء الأمور

إنّ إشراك الآباء في المشاركة المدنية لا يعزّز التجارب التعليمية للمتعلمين فحسب، بل يضمن أيضاً عقلية موجهة نحو المجتمع. ومن خلال تنفيذ استراتيجيات فعّالة، تستطيع المدارس خلق بيئة تعاونية تشجّع المشاركة النشطة من جانب الأسر، ما يساهم في نهاية المطاف في خلق مواطنين أكثر انخراطاً ووعياً.

أ. التعليم والتوعية

إنّ توعية الآباء بأهميّة المشاركة المدنية تشكل خطوة أولى بالغة الأهميّة. ويمكن للمدارس أن تنظّم ورش عمل ونوبات لإعلام الآباء بكيفية دعم تعلّم أطفالهم في هذا المجال. ويمكن لهذه الجلسات أن تغطّي مواضيع مثل المواطنة الرقمية، والمشاركة المجتمعية، وفهم الحقوق والمسؤوليات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس أن تستضيف جلسات إعلامية لتقديم لمحة عامّة عن مبادرات التعليم المدني، والمناهج الدراسية، والفرص المتاحة لمشاركة الآباء. وتسعى هذه الجهود لأن يكون الآباء على دراية جيّدة ومجهّزين للمساهمة في هذه المبادرات بشكل فعّال.

ب. تشجيع المشاركة

يمكن للآباء أن يلعبوا دوراً نشطاً في مبادرات المشاركة المدنية من خلال المشاركة في فرص التطوُّع. ويمكن للمدارس دعوة الآباء للمساعدة في تنظيم مشاريع الخدمة المجتمعية، أو المشاركة في حوكمة المدرسة، أو مشاركة خبراتهم المتعلقة بالمشاركة المدنية. وتعدّ أحداث مشاركة الأسرة، مثل أيام تنظيف المجتمع، أو المعارض المدنية، أو المناقشات العائلية، أو مقهى العالم (المبنى على المنصة) حول الأحداث الجارية، طريقة أخرى لجمع الأسر حول القيم المدنية. ويجب أن تكون هذه الأحداث تفاعلية ومعدّة لتشجيع المشاركة الهادفة لجميع أفراد الأسرة.

ت. التعاون مع المدارس

إنّ تعزيز التعاون بين أولياء الأمور والمعلمين من خلال النوادي واللجان التي تركز على المشاركة المدنية من شأنه أن يخلق منصة للآباء والمعلمين للتعاون في التخطيط لبرامج التعليم المدني وتنفيذها. ويمكن تشجيع الآباء على تولّي أدوار قيادية في إطار هذه المبادرات، ما يضمن الشعور بالمسؤولية المشتركة. كما أنّ إنشاء آليات التغذية الراجعة، مثل الاستطلاعات، أو مجموعات التركيز، أو صناديق الاقتراح، يسمح للآباء بالتعبير عن آرائهم واقتراح تحسينات لممارسات التعليم المدني. ويضمن هذا التواصل المتبادل أن يشعر الآباء بالتقدير والمشاركة في إعداد البرامج.

ث. دعم التعلّم الطلابي

يمكن للوالدين دعم التعلّم المدني لأطفالهم في المنزل من خلال أنشطة مختلفة. ويمكن للمدارس أن تزود الآباء بالموارد، مثل مجموعات الأدوات التي تحتوي على مواضيع المناقشة والأنشطة والتوصيات الإعلامية، لتعزيز المفاهيم المدنية. ويعدّ تشجيع المناقشات حول الموضوعات المدنية في المنزل استراتيجية فعّالة أخرى. ويمكن للمدارس تقديم أدلة المناقشة أو الأسئلة لمساعدة الآباء على إشراك أطفالهم في محادثات هادفة حول الأحداث الجارية وقضايا المجتمع والمسؤوليات المدنية. هذا يخلق بيئة منزلية حيث يتمّ تقدير المشاركة المدنية واستكشافها.

ج. بناء شبكة مجتمعية

إنّ إنشاء شبكة من الآباء والمدارس والمنظمات المجتمعية من شأنه أن يعزّز بشكل كبير جهود المشاركة المدنية. ويمكن للمدارس أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية، المحلية والمنظمات المجتمعية لتطوير برامج تشرك الآباء والمتعلمين في الأنشطة المدنية. كما أنّ الترويج للأحداث المجتمعية التي يمكن للآباء حضورها مع أطفالهم من شأنه أن يعزّز هذه الروابط. كما أن الفعاليات التواصلية والتشبيكية التي تجمع الآباء مع قادة المجتمع والناشطين المحليين والمعلمين من شأنها أن تعزّز العلاقات، وتشجّع العمل الجماعي، وتبني نظام دعم قوي للمبادرات المدنية.

ح. التقدير والاحتفال

إنّ الاعتراف بالمساهمات المدنية للآباء والأسر والاحتفال بها أمر ضروري للحفاظ على مشاركتهم. ويمكن للمدارس تسليط الضوء على مساهماتهم في أثناء الفعاليات، وإعطاء جوائز تقدير للأسر التي تشارك بنشاط في الخدمة المجتمعية أو المبادرات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عرض أعمال المتعلمين يوفر فرصة للآباء لرؤية تأثير جهود أطفالهم. ويمكن للمدارس استضافة المعارض أو العروض التقديمية أو المنتديات المجتمعية حيث يشارك المتعلمون مشاريع المشاركة المدنية الخاصة بهم، ما يعزّز أهمية مشاركة الوالدين والاحتفال بالإنجازات الجماعية. ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، تستطيع المدارس أن تخلق بيئة داعمة وتعاونية تشرك الآباء باعتبارهم شركاء أساسيين في التعليم المدني. ولا تعمل هذه الشراكة على تعزيز تعلّم المتعلمين فحسب، بل إنّها تعمل أيضاً على تعزيز التزام المجتمع الأوسع بالمسؤولية المدنية والمشاركة.

٧. التعاون مع المنظمات غير الحكومية

يتميز لبنان بمجتمع مدني ديناميكي، مع مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية النشطة التي يمكنها دعم وزارة التربية والتعليم العالي وبرنامج التنمية المجتمعية في تعزيز المشاركة المدنية. ويمكن لخبراتها ومواردها وارتباطاتها المجتمعية القوية أن تثري بشكل كبير مبادرات التعليم المدني، ما يضمن إعداد المتعلمين بشكل جيد للمشاركة الديمقراطية بنشاط ومسؤولية في مجتمعاتهم. ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع المنظمات غير الحكومية في قطاع التعليم والمجتمع الأوسع، يمكننا ضمان الدعم المستدام والفعال لتصميم برامج المشاركة المدنية وتنفيذها.

أ. تطوير المناهج وتوفير الموارد

تستطيع المنظمات غير الحكومية المتخصصة في التعليم المدني أن تقدّم خبرات قيمة لتطوير المناهج الدراسية. ومن خلال التعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء تستطيع المنظمات غير الحكومية المساعدة في تصميم المناهج الدراسية ذات الصلة والجذابة والفعالة في تعزيز المسؤولية المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع المنظمات غير الحكومية دعم إعداد المواد التعليمية ومجموعات الأدوات والموارد عبر الإنترنت التي يمكن للمعلمين استخدامها لتعزيز التدريس في الفصول الدراسية. وتتضمن هذه الموارد حصول المعلمين على الأدوات التي يحتاجون إليها لتقديم تعليم مدني فعال.

ب. التدريب والتطوير المهني

إنّ التطوير المهني ضروري لتزويد المعلمين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتدريس التربية المدنية بشكل فعال. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء لتنظيم ورش عمل وندوات تركز على أساليب التدريس المبتكرة واستراتيجيات المشاركة المدنية وفضلى الممارسات في هذا

المجال. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية المساعدة في إنشاء برامج إرشادية تربط المعلمين ذوي الخبرة بأولئك الجدد في تدريس التربية المدنية. ويشجع هذا الإرشاد التنمية المهنية والتعاون وتبادل الخبرات بين المعلمين .

ت. تسهيل الشراكات المجتمعية

تعمل المنظمات غير الحكومية كوسيط قِيم بين المدارس والمنظمات المجتمعية ، فتساعد في تأسيس شراكات تعمل على توسيع فرص المشاركة المدنية للمتعلمين. ومن خلال الاستفادة من شبكاتها، تستطيع المنظمات غير الحكومية تنسيق المشاريع التعاونية التي تشمل المتعلمين والمنظمات المحلية والكيانات الحكومية. وتوفر هذه المشاريع، مثل مبادرات الخدمة المجتمعية، لهؤلاء المتعلمين خبرة عملية في المشاركة المدنية مع تعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية والمشاركة المجتمعية .

ث. مبادرات إشراك المتعلمين

تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً رئيسياً في تطوير البرامج المعدة خصيصاً لإشراك الشباب في الأنشطة المدنية. إنّ التدريب على القيادة، وورش العمل الدعائية، ومعسكرات المشاركة المدنية ليست سوى عينة من المبادرات التي تستطيع المنظمات غير الحكومية تنفيذها لإلهام المتعلمين وتمكينهم. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع المنظمات غير الحكومية دعم إنشاء مجالس الطلاب والنوادي المدنية من خلال تقديم التوجيه والموارد لضمان عملها بشكل فعال. هذه المبادرات تشجع المتعلمين على القيام بدور نشط في مجتمعاتهم وتطوير مهارات القيادة لديهم.

ج. الرصد والتقييم

إنّ تقييم تأثير مبادرات التعليم المدني أمر بالغ الأهمية لضمان فعاليتها واستدامتها. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد في تطوير المقاييس وأطر التقييم لقياس نجاح هذه البرامج وتأثيرها على مشاركة المتعلمين. كما يمكنها تسهيل جمع الملاحظات من المتعلمين والمعلمين وأفراد المجتمع. وتساعد هذه الملاحظات في تحديد مجالات التحسين وضمان بقاء برامج التعليم المدني مؤثرة وذات معنى.

ح. التمويل وتعبئة الموارد

إنّ تأمين التمويل يشكل في كثير من الأحيان تحدياً للمؤسسات التعليمية، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدّم دعماً قيماً في هذا المجال. وبفضل خبرتها في استجلاب المنح وجمع التبرعات وبناء الشراكات، تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تساعد المدارس في الحصول على الموارد المالية اللازمة لمبادرات المشاركة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تشارك مواردها الخاصة، مثل موادّ التدريب والخبرة والأدوات، لدعم المدارس بشكل أكبر في جهودها الرامية إلى تعزيز التعليم المدني.

خ. تعزيز الشمولية

إنّ الشمولية تشكل جانباً بالغ الأهمية من جوانب التعليم المدني، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد في ضمان مشاركة المجتمعات المهمشة بنشاط في هذه المبادرات. ومن خلال التركيز على التوعية المستهدفة، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل على إشراك الأصوات غير الممثلة في التعليم المدني والمشاركة المجتمعية. كما يمكنها مساعدة المركز التربوي للبحوث والإنماء في تكييف موادّ التعليم المدني وبرامجه لتكون

ذات صلة ثقافية ومتاحة لفئات مختلفة من المتعلمين. وهذا يضمن أنّ جميع المتعلمين، بغض النظر عن خلفيتهم، يمكنهم الاستفادة من جهود المشاركة المدنية والمساهمة فيها.

ومن خلال ضمان التعاون مع المنظمات غير الحكومية، تستطيع المدارس والمؤسسات التعليمية الاستفادة من خبراتها ومواردها وشبكاتها لإنشاء برامج تعليمية مدنية مؤثرة وشاملة ومستدامة. وتعزز هذه الشراكة الأساس لمواطنة أكثر فعالية ومسؤولية، وتضمن استعداد المتعلمين للمساهمة بشكل هادف في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل.

المراجع (باللغة العربية)

- أبو رجيلي، س. ع.، وخوري، (٢٠١٦). دراسة ميدانية حول مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية وتعليمها في لبنان: الواقع والتصورات، بيروت.
- الأحمد، يوسف، وعليمات، علي. (٢٠١٨). دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلبتهم في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت: كلية العلوم التربوية. ٨٦-١.
- القحطاني، تيماء، وطيب، عبدهللا. (٢٠١٨). دور الإدارة المدرسية في تعزيز المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة القويعة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٢ (١٠)، ٤٨-٢٦.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (٢٠٢٢). الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (٢٠٢١). الإطار المرجعي للتربية على المواطنة.
- السعيد، ح. ب. م. ب. س.، البلوشي، ف. ب. ع. ب. م.، و الحضرمي، أ. ب. س. ب. ن. (٢٠٢٢). درجة معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد التربية الوطنية في مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان. مجلة كلية التربية للبنات، ٣٣ (٢)، ٧١-٥٩.
- جميل ه.، ويحيائي ه. (٢٠٢٣). قيم المواطنة الذكية وتحديات الرقمنة في الامارات العربية المتحدة.
- طعمه أ، ريشال: تقرير عن الدراسات السابقة حول منهج التربية الوطنية (١٩٩٧-٢٠١٥). المركز التربوي للبحوث والإنماء لبنان ٢٠١٦.
- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ٧(١)، ٥٠٠-٤٨٣.
- فينفي، نورة وسليمي، ابتهاج. (٢٠١٨). مدى مساهمة الكتاب المدرسي في التأسيس الفكري لقيم المواطنة لدى الطفل المتعلم، دراسة تحليلية لمضامين كتب التربية على المواطنة الجيل الثاني. أم البواقي. الجزائر.
- سلبوخ، لبنى. (٢٠١٧). التربية على المواطنة في البحرين: تحقيق في تصورات وفهم صانعي السياسات والمعلمين والتلاميذ. سري: جامعة سري (المملكة المتحدة).

المراجع (باللغة الانكليزية)

- ABAAD. (2024). Active citizenship as a promoter of gender equality in Lebanon: A research study. ABAAD.
- Abouchedid, K., & Nasser, R. (2000). The state of history teaching in Lebanon: Inconsistent representations of Lebanon's history in school textbooks. *The Middle East Journal*, 54(4), 614-626.
- Akar, B. (2014). Learning active citizenship: conflicts between students' conceptualizations of citizenship and classroom learning experiences in Lebanon. *British Journal of Sociology of Education*, 37, 1-25.
- Akar, B. (2019). Citizenship education in conflict-affected areas: Lebanon and beyond. Bloomsbury.
- Akin, S., Calik, B., & Engin-Demir, C. (2017). Students as agents in the community: Developing active citizenship at schools. *Kuram ve Uygulamada Egitim Bilimleri*, 17(3), 809–834.
- Al-Nakib, R. (2017). Diversity, identity, and agency: Kuwaiti school and the potential for transformative education. In J. Baker (Ed.) *Citizenship education and global migration: Implications for theory, research, and teaching* (pp. 327-349). American Educational Research Association.
- Alviar-Martin, T., Ho, L. C., Sim, J. B. Y., & Yap, P. S. (2012). The ecologies of civic competence: Students' perceptions from one Singapore school. *Asia Pacific Journal of Education* 32 (4), DOI:[10.1080/02188791.2012.739786](https://doi.org/10.1080/02188791.2012.739786)
- Bayram Özdemir, S., Stattin, H., & Özdemir, M. (2016). Youth's initiations of civic and political discussions in class: Do youth's perceptions of teachers' behaviors matter and why? *Journal of Youth and Adolescence*, 45(11), 2233–2245.
- Blevins, B., LeCompte, K. & Bauml, M. (2018) Developing students' understandings of citizenship and advocacy through action civics. *Social Studies Research and Practice*, 13(2), 185–198.
- Blevins, B., LeCompte, K. N., Riggers-Piehl, T., Scholten, N., & Magill, K. R., (2021). The impact of an action civics program on the community & political engagement of youth. *The Social Studies*, 112(3), 146–160.
- Bowyer, B.T., & Kahne, J. (2020). The digital dimensions of civic education: Assessing the effects of learning opportunities. *Journal of Applied Developmental Psychology*, 69, 101–162.
- Center for Educational Research and Development (2022).

- Cohen, L., Manion, L., & Morrison, K. (2018). *Research methods in education*. Routledge.
- Council of Europe (2022). *Digital citizenship education handbook*. Council of Europe Publishing.
- Driscoll, T., & McClusker, S. W. (2022). Becoming active citizens: Practices to engage students in civic education across the curriculum. Solution Tree.
- Edinyang, S. D., Ele, B.G., & Odey, J.D. (2023). Citizenship education as a concept and its implementation in different countries. *British Journal of Contemporary Education* 3(2), 78 – 102 DOI: 10.52589/BJCE-ECYZS1PK
- El Massoudi, N. (2024). Paving the path to peace through citizenship education in a new social contract. *Prospects* 54, 491–498. <https://doi.org/10.1007/s11125-024-09688-7>
- Finnish National Agency for Education. (2024). *Active citizenship*. Retrieved from <https://www.oph.fi/en>
- Fraenkel J. R., Wallen, N. E., & Hyun, H. (2023). *How to design and evaluate research in education* (11th edition). McGraw Hill International.
- Geller, J., Voight, A., Wegman, H & Nation, M. (2013). How do varying types of youth civic engagement relate to perceptions of school climate? *Applied Developmental Science*, 17(3), 135–147.
- Godfrey E. B. & Grayman J. K., (2014). Teaching citizens: The role of open classroom climate in fostering critical consciousness among youth. *Journal of Youth and Adolescence*, 43(11), 1801–1817.
- Isac, M.M., Maslowski, R., Creemers, B., & van der Werf, G.P. (2014). The contribution of schooling to secondary-school students' citizenship outcomes across countries. *School Effectiveness and School Improvement*, 25(1), 29–63.
- Keser, F., Akar, H. & Yildirim, A. (2011). The role of extracurricular activities in active citizenship education. *Journal of Curriculum Studies*, 43(6), 809–837.
- Kim, J. & Morgül, K. (2017). Long-term consequences of youth volunteering: Voluntary versus involuntary service. *Social Science Research*, 67, 160–175.
- Lee, W.O. (2012). Education for future-oriented citizenships: implications for the education of twenty-first century competencies. *Asia Pacific Journal of Education* 32(4), 498 -517. <http://dx.doi.org/10.1080/02188791.2012.741057>
- Matthieu, J., & Junius, N. (2024). Educationally tracked democratic equalizers: How citizenship education moderates the effect of a political home environment on internal political efficacy across educational tracks. *Political*

Behavior **46**, 2541–2563 (2024). <https://doi.org/10.1007/s11109-024-09930-0>

- Mulder, L. E. M. (2023). On-site citizenship education: An effective way of boosting democratic engagement and reducing inequalities among young people? *Journal of Educational Research*, 76(4), 512-530.
- Lee, T., An, J., Sohn, H., & Yoo, I. T. (2019). An experiment of community-based learning effects on civic participation. *Journal of Political Science Education*, 15(4), 443–458.
- Levine & Kawashima-Ginsberg (2017) “The Republic Still in Danger – Civic Education is Part of the Solution. A briefing paper for the democracy at a crossroads national summit. Jonathan M. Tisch College of Civic Life, T
- Marchi, R. and Clark, L.S. (2021). Social media and connective journalism: Forming counter public and youth civic participation. *Journalism*, 22(2), 285-302.
- Mekhael, E. & Shayya, J. (2018b). Environmental clubs in Lebanon and sustainable development Manarat Thakafiyah.
- Mekhael, E. & Shayya J. (2018a). Education for citizenship and sustainable development in Lebanon. *International Journal of Learning and Teaching* 10(3), 269-291.
- Mzawak, M. (2024). Enquête sur les écoles catholiques au Liban. [Unpublished manuscript].
- OECD (2023). *Education at a glance*. OECD publishing.
- Prati, G., Mazzoni, D., Guarino, A., Albanesi, C. & Cicognani, E. (2020). Evaluation of an active citizenship intervention based on youth-led participatory action research. *Health Education & Behavior*, 47(6), 894–904.
- Solorio, M., & Simon, G., & Khoury, W. (2024). Adaptive Management to Understand Tolerance Education in Lebanon. USAID Learning Lab.
- Tohme, A. & Richa, L. (2016). Global an Arab study on the national education curriculum. CERD.
- Tavakol, M. & Dennick, G. (2011). Making sense of Cronbach’s alpha. *International Journal of Medical Education* 2, 53 – 55. DOI: [10.5116/ijme.4dfb.8dfd](https://doi.org/10.5116/ijme.4dfb.8dfd)
- UNESCO. (2019). Global perspectives on citizenship education. In *Citizenship Education in Conflict-Affected Areas: Lebanon and Beyond* (pp. 15-30). Bloomsbury Publishing.

- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2022). Global Citizenship Education: Preparing learners for the challenges of the 21st century. UNESCO.

الملاحق

I. الملحق أ: الكفايات اللازمة للمشاركة المواطنة

الإطار المرجعي للكفايات من أجل الثقافة الديمقراطية، الصادر عن مجلس أوروبا

يوفر الإطار المرجعي للكفايات من أجل الثقافة الديمقراطية التابع لمجلس أوروبا، إطاراً قوياً لتنمية القيم والمهارات والمعارف والمواقف الديمقراطية. ومن خلال التشديد على هذه المكونات الأساسية، يعمل الإطار المرجعي للكفايات من أجل الثقافة الديمقراطية على تمكين الأفراد من أن يصبحوا مواطنين فاعلين ومطلعين.

■ القيم

إنّ القيم الديمقراطية، مثل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، تشكّل جوهر إطار عمل الحوار بين الثقافات. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الإطار على تعزيز التفاهم بين الثقافات، وتشجيع الأفراد على تقدير التنوّع الثقافي واحترامه، وبالتالي تعزيز التعايش السلمي.

■ المهارات

لكي يشارك الأفراد بفعالية في العمليات الديمقراطية، يتعيّن عليهم أن يمتلكوا مجموعة من المهارات الأساسية. فالتفكير النقديّ يمكن الأفراد من تحليل المعلومات وتقويم الحجج واتخاذ قرارات مستنيرة. كما تسهّل مهارات الاتصال القويّة، بما في ذلك الاستماع النشط والتعبير المحترم، الحوار والمشاركة الفعّالة. وتمكّن المهارات التشاركية الأفراد من المشاركة في العمليات الديمقراطية، مثل التصويت والنشاط المجتمعي، والتأثير على السياسات العامة.

■ المعارف

إنّ الأساس المتين للمعرفة ضروريّ للمواطنة المستنيرة والمسؤولة. ففهم المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك الأنظمة السياسية، وأنظمة الحكم، والحقوق والمسؤوليات المواطنة، لأمر بالغ الأهميّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الوعي بالقضايا الاجتماعية، مثل عدم المساواة، والتمييز، والاستدامة البيئية، يمكن الأفراد من تحديد التحديات المجتمعية ومعالجتها.

■ المواقف

إنّ الموقف الإيجابيّ يشكّل عنصراً أساسياً في المواطنة الفاعلة. فالانفتاح على التنوّع يعزّز الشمول والتعاطف، في حين يدفع الالتزام بالمشاركة الأفراد إلى الانخراط في الحياة المواطنة والمساهمة في مجتمعاتهم. في نهاية المطاف، يقدّم الإطار المرجعي للكفايات للثقافة الديمقراطية نهجاً شاملاً من أجل المواطنة الديمقراطية. ومن خلال تزويد الأفراد بالقيم والمهارات والمعرفة والمواقف اللازمة، يعمل الإطار على تمكينهم من أن يصبحوا مشاركين فاعلين في مجتمعاتهم وخارجها.

كما يحدّد الإطار المرجعي للكفايات للثقافة الديمقراطية مجموعة من المهارات الأساسية التي تساهم بشكل كبير في دعم المشاركة المواطنة بين المتعلّمين. ومن خلال تنمية هذه المهارات، يتمّ تمكين المتعلّمين من المشاركة بشكل هادف في العمليات الديمقراطية ومعالجة التحديات المجتمعية.

■ مهارات التفكير النقدي

يُتيح التفكير النقديّ للمتعلّمين تحليل المعلومات وتقويم الحجج وتحديد التحيّزات. هذه المهارة ضروريّة لاتّخاذ قرارات مستنيرة وفهم القضايا الاجتماعيّة المعقّدة. من خلال تطوير مهارات التفكير النقديّ، يصبح المتعلّمون مجهّزين بشكل أفضل لتحديّ الوضع الراهن، ومناقشة السلطة، والمشاركة في حوار بناء.

■ مهارات التواصل

يعدّ التواصل الفعّال أمرًا أساسيًا للمشاركة المواطنيّة. وتتيح مهارات الاتّصال القويّة، بما في ذلك التواصل الشفهيّ والمكتوب، للمتعلّمين التعبير عن أفكارهم بوضوح وإقناع. ومن خلال تطوير هذه المهارات، يمكن للمتعلّمين المشاركة في المناقشات والانخراط في الخطاب العامّ والدفاع عن معتقداتهم.

■ المهارات التشاركيّة

إنّ المهارات التشاركيّة تمكّن المتعلّمين من المشاركة بنشاط في العمليّات الديمقراطيّة. وتشمل هذه المهارات الاقتراح، وتقديم العرائض، وتنظيم المجتمع. ومن خلال تطوير هذه المهارات، يمكن للمتعلّمين التأثير على السياسات العامّة، ومحاسبة المسؤولين المنتخبين، والمساهمة في تحسين مجتمعاتهم.

■ التعاطف ومهارات التعامل الشخصي

إنّ التعاطف والمهارات الشخصيّة ضروريّة لبناء علاقات قويّة وتعزيز التفاهم. ومن خلال تطوير هذه المهارات، يمكن للمتعلّمين العمل بشكل تعاونيّ مع الآخرين وحلّ النزاعات سلميًّا وتقدير وجهات النظر المتنوّعة. وهذه المهارات ضروريّة لإنشاء مجتمعات شاملة ومتناغمة.

■ مهارات حلّ النزاعات

إنّ مهارات حلّ النزاعات تمكّن المتعلّمين من إدارة الخلافات بشكل بناء. ومن خلال تطوير هذه المهارات، يمكن للمتعلّمين إيجاد أرضيّة مشتركة والتفاوض على التسويات وحلّ النزاعات سلميًّا. وهذه المهارات ضروريّة للحفاظ على الحوار وتعزيز التعاون.

■ مهارات التعلّم الذاتي

إنّ مهارات التعلّم الذاتي تمكّن المتعلّمين من اتّخاذ زمام المبادرة في ما يخصّ مسارهم التكوينيّ الشخصيّ. ومن خلال تطوير هذه المهارات، يمكن للمتعلّمين البحث عن المعلومات وإجراء البحوث وتقويم المصادر بشكل نقديّ. وهذا الاستقلال أمر بالغ الأهميّة للتعلّم مدى الحياة والمواطنيّة الفاعلة.

إنّ الكفايات الموضّحة في الإطار المرجعيّ الأوروبيّ تزوّد المتعلّمين بالمهارات اللازمة للمشاركة بشكل هادف في العمليّات الديمقراطيّة. ومن خلال تعزيز التفكير النقديّ والتواصل والقدرات التشاركيّة والتعاطف وحلّ النزاعات والتعلّم المستقلّ، تعمل هذه المهارات بشكل جماعيّ على تعزيز قدرة المتعلّمين على التصرف كمواطنين مطلّعين ومسؤولين. ولا يعمل هذا النهج الشامل على إعدادهم للتحديات المواطنيّة الحاليّة فحسب، بل يغرس فيهم أيضًا الالتزام بالمشاركة المستمرة في الحياة الديمقراطيّة.

■ إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطوير كفايات المتعلمين في مجال المواطنة والمشاركة المواطنة

يقدم إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطوير كفايات المتعلمين في مجال المواطنة والمشاركة المواطنة نهجاً شاملاً لإعداد الشباب للمشاركة الفعالة في المجتمعات الديمقراطية. من خلال التركيز على مزيج من المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية والتشاركية، يوفّر هذا الإطار بالإضافة إلى المعارف والمواقف، خارطة طريق لتعزيز المواطنين المطلعين والمسؤولين والمنخرطين.

الكفايات الأساسية وتداعياتها

١. المهارات المعرفية:

- **التفكير النقدي:** تمكّن هذه المهارة المتعلمين من تحليل المعلومات وتقييم الحجج واتخاذ قرارات مستنيرة. وهي ضرورية لفهم القضايا الاجتماعية المعقدة والمشاركة في الخطاب العام.
- **حلّ المشاكل:** من خلال تطوير مهارات حلّ المشكلات، يمكن للمتعلمين تحديد التحديات واقتراح الحلول وتنفيذ الاستراتيجيات لمعالجتها. وهذا أمر بالغ الأهمية لمعالجة القضايا المجتمعية والمساهمة في التغيير الإيجابي.

٢. المهارات الاجتماعية والعاطفية:

- **التعاطف:** يتيح التعاطف للمتعلمين فهم وتقدير وجهات النظر المتنوعة، مما يعزّز الشمول والاحترام. وهو أمر ضروري لبناء العلاقات وحل النزاعات والتعاون مع الآخرين.
- **التعاون:** إنّ مهارات التعاون الفعالة تمكّن المتعلمين من العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة، مثل المشاريع المجتمعية أو حملات المناصرة. وهذه المهارة ضرورية لتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة والعمل الجماعي.

٣. المهارات التشاركية:

- **المشاركة في العمليات الديمقراطية:** إنّ فهم العمليات الديمقراطية، مثل التصويت، والعرائض، والخطاب العام، يمكّن المتعلمين من المشاركة بنشاط في تشكيل مجتمعاتهم.
- **المشاركة المجتمعية:** إنّ تشجيع المتعلمين على المشاركة في خدمة المجتمع والمبادرات المحلية يعزّز الشعور بالانتماء والمسؤولية. كما يوفّر للمتعلمين فرصاً لتطبيق مهاراتهم ومعارفهم على مشاكل العالم الحقيقي.

٤. المعارف:

- **استيعاب المفاهيم المواطنة:** إنّ وجود أساس قويّ للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وفعالية الأنظمة السياسية أمر ضروريّ لتحقيق المواطنة المستنيرة والمسؤولة.
- **الوعي بالقضايا الاجتماعية:** من خلال فهم القضايا الاجتماعية الحالية، يمكن للمتعلمين أن يصبحوا أكثر انخراطاً في معالجتها. هذه المعرفة تمكّنهم من الدعوة إلى التغيير والمساهمة في التأثير الاجتماعي الإيجابي.

٥. المواقف:

- **الانفتاح الذهني:** إنّ الموقف المنفتح يسمح للمتعلمين بتقدير وجهات النظر المتنوعة والانخراط في حوار بناء. وهو أمر ضروري لتعزيز التسامح والتفاهم والتعاون.
- **الالتزام بالمواطنة الفاعلة:** إنّ الالتزام بالمواطنة الفاعلة يحفز المتعلمين على المشاركة في الحياة المدنية، والتطوع في مجتمعاتهم، والسعي لتحقيق مستقبل أفضل.

٦. دمج الكفايات المدنية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

يوفر إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كذلك، نهجاً متيناً لدمج الكفايات المدنية في النظم التعليمية، وضمان تطبيقها العملي. ومن خلال تأكيد النهج القائم على الكفايات، يعطي الإطار الأولوية لتطوير المهارات والمعارف والقيم التي تمكن المتعلمين من المشاركة بنشاط في الحياة الديمقراطية. ويقدم الإطار إرشادات شاملة للمعلمين وصناع السياسات، تغطي تطوير المناهج، والتربية، والتقويم، وتدريب المعلمين. وتضمن هذه الإرشادات دمج الكفايات المدنية بشكل منهجي في جميع البيئات التعليمية، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي.

إنّ التعلم التجريبي يشكل عنصراً أساسياً في هذا الإطار. فمن خلال المشاركة في أنشطة واقعية، مثل مشاريع الخدمة المجتمعية ومحاكاة العمليات الديمقراطية، يستطيع المتعلمون تطبيق مهاراتهم المدنية في سياقات حقيقية. ويعزز هذا النهج العملي أهمية التربية على المدنية، ويعزز الشعور بالقدرة على التصرف والمسؤولية. ويؤكد الإطار أيضاً أهمية التقويم التكويني، الذي يسمح للمعلمين بمراقبة تقدم المتعلمين وتقديم الملاحظات في الوقت المناسب. ويساعد هذا النهج المتعلمين على تحديد نقاط القوة والضعف لديهم ويسمح للمعلمين بتكييف استراتيجياتهم التعليمية لتلبية الاحتياجات الفردية لمتعلميهم.

إنّ تدريب المعلمين وتطويرهم لأمر بالغ الأهمية لتنفيذ الإطار بشكل فعال. فمن خلال تزويد المعلمين بالمعرفة والمهارات اللازمة، تستطيع المؤسسات التعليمية ضمان تدريس الكفايات المدنية بشكل فعال. وأخيراً، يعزز الإطار نهجاً متعدد التخصصات للتربية على المدنية، ودمج المفاهيم المدنية في مختلف المواد والحقول المعرفية. وهذا يساعد المتعلمين على إدراك أهمية الكفايات المدنية في الحياة اليومية ويشجعهم على تطبيق معارفهم ومهاراتهم في سياقات مختلفة.

ومن خلال التركيز على هذه الاستراتيجيات والمكونات الرئيسية، يضمن إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنّ الكفايات المدنية لا يُكتفى بتدريسها، فحسب بل يطبقها المتعلمون بنشاط. وبذلك، يزود هذا النهج الشامل المتعلمين بالمهارات والمعارف والقيم التي يحتاجون إليها لكي يصبحوا مواطنين مطلّعين ومنخرطين ومسؤولين.

مبادرة الإطار العالمي للتربية على المواطنة لليونسكو

تهدف مبادرة اليونسكو للتربية على المواطنة العالمية إلى تمكين الأفراد، وبخاصة الشباب، ليصبحوا مواطنين فاعلين ومسؤولين في المجتمعات المحلية والعالمية. ومن خلال تعزيز التفكير النقدي والمشاركة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والتسامح والتنوع الثقافي، تسعى مبادرة التربية على المواطنة العالمية إلى خلق عالم أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة.

المكونات الرئيسية للتعليم العام العالمي

- **القيم العالمية:** يعمل التعليم العالمي على تعزيز القيم الأساسية مثل السلام وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة واحترام التنوع الثقافي.
 - **المهارات الأساسية:** تؤكد المبادرة تنمية التفكير النقدي وحل النزاعات سلمياً والتعاون والمشاركة الفعالة في الحياة العامة.
 - **التعليم المتعدد الأبعاد:** تعترف مبادرة اليونسكو للتربية على المواطنة العالمية بأهمية اتباع نهج شامل للتعليم، ومعالجة الأبعاد المعرفية والعاطفية والنفس-حركية.
- الأهداف الاستراتيجية**

- **تعزيز المواطنة الفاعلة:** تسعى مبادرة اليونسكو للتربية على المواطنة العالمية إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية المواطنة وتمكين الأفراد من المشاركة في مجتمعاتهم.
- **التفكير العالمي:** تهدف المبادرة إلى تطوير منظور عالمي، يمكن الأفراد من فهم القضايا العالمية وتأثيرها على المجتمعات المحلية.
- **التعلم المستدام:** تركز المبادرة على التعلم مدى الحياة، وتزويد الأفراد بالمهارات التي يحتاجونها للتكيف مع عالم سريع التغير.

تطبيقات عملية للتعليم العام العالمي

يمكن دمج التعليم العالمي في العديد من المواد الدراسية، مثل التربية المواطنة والتاريخ والجغرافيا، فضلاً عن الأنشطة اللاصفية مثل الخدمة المجتمعية والمشاريع البيئية وبرامج التبادل الثقافي. توفر هذه الأنشطة فرصاً للتعلمين لتطبيق معارفهم ومهاراتهم على قضايا العالم الحقيقي وتنمية الشعور بالمواطنة العالمية.

إنّ تنفيذ التربية على المواطنة العالمية يواجه العديد من التحديات. فالتنوع الثقافي والسياسي بين البلدان يمكن أن يشكل عقبة، حيث تتباين القيم والأولويات والحساسيات على نطاق واسع. وهذا يمكن أن يجعل من الصعب دمج القيم والمفاهيم العالمية في المناهج الوطنية والممارسات التعليمية. ويشكل نقص الموارد تحدياً كبيراً آخر، حيث هناك حاجة إلى التمويل الكافي لدعم تدريب المعلمين وتطوير المناهج وتوفير المواد ذات الصلة. وبدون موارد كافية، يصبح من الصعب تنفيذ برامج التربية على المواطنة العالمية بشكل فعال وتحقيق النتائج المرجوة.

II. الملحق ب: الأطر الدولية لكفايات المواطنة الرقمية

يعمل المركز التربوي للبحوث والإنماء في الوقت الحالي على تحديد مدى جميع المواد الدراسية وتتابعها في إطار منهاج دراسي جديد قائم على المقاربة بالكفايات. وتشكل المواطنة جانبًا بالغ الأهمية في هذا المسعى، حيث يتم الاعتراف بها ككفاية مستعرضة بين الكفايات التسع المحددة بالإضافة إلى كونها ميدان خاص ومستقل وقائم بذاته.

تبحث هذه الدراسة في الكفايات المرتبطة بالمواطنة من خلال فحص الأطر الدولية ذات الصلة بكفايات المتعلمين في المواطنة الرقمية والمشاركة المدنية. وتؤكد هذه الأطر أهمية تزويد المتعلمين بالمهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة المواطنة الفاعلة.

من خلال التركيز على اكتساب المعرفة وتنمية المهارات وتكوين القيم، تهدف هذه المبادرات إلى إعداد المتعلمين للتعامل مع التحديات المجتمعية المعقدة والمشاركة بنشاط في مجتمعاتهم. وتقدم الأقسام التالية أطر عمل رئيسية وتوفر إرشادات عامة حول تنفيذها.

■ الكفايات اللازمة للمواطنة الرقمية

تركز الأطر الدولية لكفايات المتعلمين في مجال المواطنة الرقمية على تزويد المتعلمين بالمهارات والمعارف والمواقف اللازمة للتنقل في العالم الرقمي بمسؤولية. لقد بشر العصر الرقمي بعصر جديد من الاتصال، ما أتاح فرصًا هائلة وطرح تحديات كبيرة. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة متزايدة لتزويد الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة للتنقل في الفضاء الرقمي بمسؤولية وأخلاقية. وقد ظهرت أطر مختلفة لمعالجة هذه الضرورة، حيث يقدم كل منها منظورًا فريدًا للمكونات الأساسية للمواطنة الرقمية.

■ إطار عمل مجلس أوروبا للتعليم من أجل المواطنة الرقمية

هو نهج شامل يركز على تطوير الكفايات الرقمية بما يتماشى مع القيم الديمقراطية. وهو يشمل ثلاثة مجالات رئيسية: التواجد على الإنترنت، والرفاهية على الإنترنت، والحقوق على الإنترنت. ويهدف هذا الإطار إلى إعداد الأفراد للمشاركة بنشاط ومسؤولية في البيئات الرقمية مع الحفاظ على الكرامة الإنسانية والمبادئ الديمقراطية.

يوفر إطار عمل الكفاية الرقمية للاتحاد الأوروبي (DigComp) نهجًا منظمًا لتحديد الكفايات الرقمية المطلوبة للأفراد للنجاح في العصر الرقمي. وهو يغطي مجموعة واسعة من المهارات، بما في ذلك المعلومات والبيانات، والتواصل والتعاون، وإنشاء المحتوى الرقمي، والسلامة، وحل المشكلات. والهدف الأساسي من DigComp هو توجيه صنّاع السياسات نحو تطوير المبادرات التي تعزز القدرات الرقمية للمواطنين.

■ إطار عمل اليونسكو بشأن كفاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين

يقدم هذا الإطار رؤية قيمة حول الكفايات الأساسية المطلوبة لتدريس المواطنة الرقمية بشكل فعال. ويركز على ثلاثة مجالات رئيسية: فهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، والمناهج والتقويم، وعلم أصول التدريس. ومن خلال تزويد المعلمين بالمهارات والمعارف اللازمة، يهدف هذا الإطار إلى تعزيز تنمية المواطنة الرقمية بين المتعلمين.

■ معايير DQ (الذكاء الرقمي) العالمية، التي طورها معهد DQ

يقدم هذا الإطار مجموعة شاملة من الكفايات المتعلقة بالمواطنة الرقمية. ويغطي مجالات مثل إدارة الهوية الرقمية، والاتصالات والتعاون الرقمي، والسلامة والأمن الرقمي، والحقوق والمسؤوليات الرقمية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين الأفراد من التنقل في العالم الرقمي بثقة ونزاهة.

■ إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمواطنة الرقمية

يوفر إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمواطنة الرقمية نهجاً شاملاً لتزويد المتعلمين بالكفايات اللازمة للتنقل في العالم الرقمي بشكل مسؤول.

- ❖ إنَّ محو الأمية الرقمية يشكل عنصراً أساسياً في المواطنة الرقمية، إذ يتيح للأفراد الوصول إلى المعلومات وفهمها وتقويمها وإنشاءها باستخدام التقنيات الرقمية. وهذه المهارة ضرورية للتنقل بين الكمّ الهائل من المعلومات المتاحة عبر الإنترنت والتواصل والتعاون مع الآخرين بشكل فعال.
- ❖ تعتبر مهارات التفكير النقدي وحلّ المشكلات ضرورية للتمييز بين المعلومات الموثوقة بها والمعلومات المضلّة واتخاذ قرارات مستنيرة في العصر الرقمي. ومن خلال تطوير هذه المهارات، يمكن للمتعلمين تقويم موثوقية المصادر عبر الإنترنت، وتحديد التجاوزات، والتفكير بشكل نقدي في المعلومات التي يواجهونها.
- ❖ تعتبر مهارات التواصل والتعاون ضرورية للتفاعل الفعّال في الفضاءات الرقمية. ويحتاج المتعلمون إلى فهم آداب التعامل عبر الإنترنت، وإبلاغ أفكارهم بوضوح، والعمل بشكل تعاوني مع الآخرين في سياقات رقمية متنوعة. هذه المهارات ضرورية لبناء علاقات إيجابية والمشاركة بشكل هادف في المجتمعات عبر الإنترنت.
- ❖ إنَّ الوعي بالسلامة والأمن ضروري لحماية النفس في العالم الرقمي. وعليه، يجب أن يكون المتعلمون على دراية بالمخاطر المرتبطة بالأنشطة عبر الإنترنت، مثل مخاوف الخصوصية وتهديدات الأمن السيبراني. فمن خلال فهم هذه المخاطر، يمكن للمتعلمين اتخاذ خطوات لحماية معلوماتهم الشخصية وتجنّب الضرر المحتمل.
- ❖ يتضمّن الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا فهم الآثار الأخلاقية لاستخدام التكنولوجيا، مثل احترام الملكية الفكرية وفهم مصطلح البصمات الرقمية. ومن خلال تعزيز السلوك الأخلاقي، يشجّع الإطار المتعلمين على استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول والتفكير في تأثير أفعالهم عبر الإنترنت.
- ❖ إنَّ المشاركة الفاعلة تمكّن المتعلمين من الانخراط بشكل نشط في المجتمعات عبر الإنترنت والعمليات الديمقراطية. فمن خلال المشاركة في المناقشات عبر الإنترنت ومشاركة أفكارهم والدفاع عن معتقداتهم، يمكن للمتعلمين المساهمة في مجتمع رقمي أكثر شمولاً وعدالة.

ومن خلال التركيز على هذه المكونات الأساسية، يعمل إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تمكين المتعلمين من أن يصبحوا مواطنين رقميين مسؤولين ومطلعين.

وفي الختام، تسلط هذه الأطر الضوء على الطبيعة المتعددة الجوانب للمواطنة الرقمية. ومن خلال فهم المبادئ الموضحة في هذه الأطر وتنفيذها، يمكن للأفراد أن يصبحوا مواطنين رقميين مسؤولين ومطلعين، قادرين على تسخير قدرة التكنولوجيا لتحقيق تأثير إيجابي.

مراجع مفيدة- الكفايات المواطنة

مراجع كفايات المواطنة الرقمية

- [١] <https://participationpool.eu/resource-category/digital-/participation/education/digital-citizenship>
- [٢] <https://academy.europa.eu/courses/digital-citizenship-education-and-democratic-participation>
- [٣] <https://rm.coe.int/١٦٨٠٩٣٨٢f٩>
- [٤] <https://sinergiased.org/the-council-of-europe-reference-framework-of-competences-for-democratic-culture-learning-and-practicing-democracy-through-education>
- [٥] https://joint-research-centre.ec.europa.eu/scientific-activities-z/education-and-training/digital-transformation-education/digital-competence-framework-citizens-digcomp/digcomp-framework_en
- [٦] <https://www.coe.int/en/web/education/digital-transformation>
- [٧] <https://theewc.org/resources/digital-citizenship-education-handbook>
- [٨] <https://journals.uclpress.co.uk/lre/article/٢٣٩٤/galley/١٦٣٣٢/view>
- [٩] https://www.oecd.org/en/publications/the-oecd-digital-Government-policy-framework_f٦٤fed٢a-en.html
- [١٠] <https://participationpool.eu/resource-category/digital-/participation/education/digital-citizenship>
- [١١] https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/٢٠٢١/٠٤/the-oecd-framework-for-digital-talent-and-skills-in-the-public-sector_f٦fb٧٨٣٨٤e٧c٣f٥٨-en.pdf
- [١٢] https://administracionelectronica.gob.es/pae_Home/dam/jcr:c٢٣٤٩٧f٥-٩b١e-٤b٠٣-٩٥c٥-٢٨١c٦٣b٢٥٤٤d/OCDE-Digital-Government-Policy-Framework.pdf
- [١٣] <https://www.oecd.org/en/topics/policy-issues/digital-Government.html>
- [١٤] <https://rm.coe.int/١٦٨٠٩٣٨٢f٩>

<https://academy.europa.eu/courses/digital-citizenship-education-and-democratic-participation> [١٥]

<https://www.oecd.org/en/topics/policy-issues/digital-transformation.html> [١٦]

مراجع كفايات المشاركة المواطنة

<https://sinergiasd.org/the-council-of-europe-reference-framework-of-competences-for-democratic-culture-learning-and-practicing-democracy-through-education> [١]

[/https://journals.uclpress.co.uk/lre/article/٢٣٩٤/galley/١٦٣٣٢/view](https://journals.uclpress.co.uk/lre/article/٢٣٩٤/galley/١٦٣٣٢/view) [٢]

<https://www.civiced.org/campaign-to-promote-civic-education/resources/the-role-of-civic-education-an-education-policy-task-force-position-paper-with-policy-tوصيات-سبتمبر-١٩٩٨> [٣]

https://competendo.net/en/Civic_Competences [٤]

https://www.civiced.org/papers/articles_indonesia.html [٥]

<https://participationpool.eu/resource/reference-framework-of-competences-for-democratic-culture-rfcdc> [٦]

<https://rm.coe.int/rfcdc-guidance-document-for-higher-education/١٦٨٠a٠٨ee٠> [٧]

<https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED٤٨٦٣١٤.pdf> [٨]

المراجع الخاصة بإطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

<https://sinergiasd.org/the-council-of-europe-reference-framework-of-competences-for-democratic-culture-learning-and-practicing-democracy-through-education> [١]

<https://www.coe.int/en/web/reference-framework-of-competences-for-democratic-culture/guidance-for-implementation> [٢]

[/https://journals.uclpress.co.uk/lre/article/٢٣٩٤/galley/١٦٣٣٢/view](https://journals.uclpress.co.uk/lre/article/٢٣٩٤/galley/١٦٣٣٢/view) [٣]

<https://participationpool.eu/resource/reference-framework-of-competences-for-democratic-culture-rfcdc> [٤]

https://www.oecd.org/en/publications/٢٠٢٢/٠٩/oecd-guidelines-for-citizen-participation-processes_٦٣b٣٤٥٤١.html

https://competendo.net/en/Civic_Competences

<https://www.oecd.org/en/blogs/٢٠٢٤/٠٩/reimagining-citizenship-leveraging-global-citizenship-education-for-planetary-belonging-and-democratic-participation.html>

https://www.oecd.org/en/publications/engaging-young-citizens_٢١٦٦٣٧٨c-en.html

المراجع الخاصة بالإطار العالمي لليونسكو

اليونسكو. (٢٠١٥). التربية على المواطنة العالمية: المواضيع وأهداف التعلّم.

اليونسكو. (٢٠١٧). التعليم من أجل أهداف التنمية المستدامة: أهداف التعلّم. باريس: اليونسكو. متاح على: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/٤٨٢٢٣/pf٠٠٠٢٤٧٤٤٤>

اليونسكو. (٢٠٢٢). التربية على المواطنة العالمية: إعداد المتعلّمين لتحديات القرن الحادي والعشرين.

اليونسكو. (٢٠٢٣). تقرير الرصد العالمي للتعليم ٢٠٢٣: العدالة الاجتماعية من خلال التعليم. باريس: دار اليونسكو للنشر.

III. استبيان موجّه للمتعلّمين

عزيزي المتعلّم، عزيزتي المتعلّمة

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة وطنية حول التربية على المواطنة في المدارس اللبنانية، ويهدف إلى جمع معلومات حول مشاركتك في كل من الأنشطة المجتمعية والمدنية الرقمية، وفهمك للقيم الديمقراطية، وكيفية مشاركتك في مجتمعك ومدرستك الواقعية والرقمية. أنّ إجاباتك الصادقة فهي بالغة الأهمية لمساعدتنا على تعزيز برامج التربية على المواطنة في مختلف انحاء لبنان. جميع الإجابات سرّية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث. نشكركم مقدّمًا على مشاركتك القيّمة.

القسم الأول : فهم المواطنة والمسؤوليات المدنية

١. إلى أيّ مدى تتفق مع العبارة التالية: "من الضروريّ أن يتعلّم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية"

- أوافق تمامًا
- أوافق
- حياديّ
- لا أوافق
- لا أتفق أبدًا

٢. كيف تعرّف المواطنة الفاعلة؟ (سؤال مغلق)

- المشاركة في شؤون المجتمع
- المشاركة العامة
- المناصرة والنشاط
- المسؤولية والمحاسبة
- غير ذلك (يرجى التحديد):

٣. ما هو دور الديمقراطية في تعزيز المشاركة المدنية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- ضمان المساواة في الحقوق لجميع المواطنين
- تعزيز الشفافية والمساءلة ومسؤولية الحكومة
- ضمان مستويات عالية من مشاركة المواطنين وانخراطهم
- تمكين المواطنين من اتخاذ القرارات من خلال التصويت
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٤. إذا كنت أهلاً لممارسة حقّك بالاقتراع، هل ستصوّت في الانتخابات القادمة؟

- نعم
- ربّما لا
- لا

٥. برأيك، ما الذي يشكل "الصالح العام" في المجتمع؟ (اختر كل ما ينطبق)

- السلامة والأمن العام
- الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية
- حماية البيئة
- الازدهار الاقتصادي
- المساواة الاجتماعية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٦. القيم المدنية ضرورية لمجتمع يعمل بشكل جيد. أي من هذه القيم المدنية تجدها الأكثر صعوبة في الحفاظ عليها في حياتك اليومية؟ (ثلاثة خيارات على الأكثر)

- القبول واحترام التنوع
- التسامح
- المساواة والعدالة الاجتماعية
- التكافل
- المسؤولية الاجتماعية

القسم الثاني: التربية على المواطنة

١. أي ما يلي تعتقد أن له التأثير الأكبر في بلورة فهم الشخص للمواطنة؟ صنف الخيارات التالية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية (١ هو "الأقل أهمية" و ٥ هو "الأكثر أهمية").

- الوالدين والتربية الأسرية
- النظام التعليمي والمدارس
- مجموعات الأقران
- وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي
- التجارب الشخصية
- غير ذلك، يرجى التحديد: _____

٢. برأيك ما هو الهدف الأساسي من التربية على المواطنة؟ (اختر كل ما ينطبق)

- تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين
- تعزيز المشاركة الفعالة في الديمقراطية
- تدريس نظام عمل السلطات العامة والقوانين
- إعداد الأفراد لسوق العمل
- تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً والهوية الوطنية

٣. ما مدى تكرار قيام مدرستك بتنظيم أنشطة تتعلق بالمشاركة المدنية (الخدمة المجتمعية، الانتخابات المدرسية، التعاون مع المنظمات غير الحكومية)؟

- مراراً
- أحياناً
- نادراً

● أبدأ

٤. ما هي الطريقة التي تعتقد أنك تفضلها في التربية على المواطنة؟ (اختر إجابة واحدة أو أكثر)

- المحاضرات الشخصية الحضورية
- المحاضرات الافتراضية
- المناقشات والحوارات الجماعية
- المحاكاة والمشاريع المواطنة
- الأنشطة التعاونية مع السلطات المحلية في الميدان
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٥. برأيك، ما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي الحالي في ما يتعلق بالتربية على المواطنة؟ (اختر إجابة واحدة أو أكثر)

- الفجوة بين الممارسة العملية والتعليم النظري
- قِدم البرامج التعليمية
- غلبة الطابع النظري في التربية على المواطنة
- عدم وجود إمكانية للتفكير النقدي في المناهج الدراسية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الثالث: المواطنة الرقمية

١. عند الحديث عن دور وسائل الإعلام في مجال التربية على المواطنة، برأيك، ما الذي تنطوي عليه المواطنة الرقمية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- آداب السلوك على الإنترنت
- حماية المعلومات الشخصية
- تجنب التمر الإلكتروني
- معرفة كيفية استخدام الأدوات الرقمية
- المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي

٢. هل تلقيت أي تعليم رسمي حول المواطنة الرقمية في المدرسة؟

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، كيف تلقيت هذا التعليم؟

- في المقرر الدراسي
- في دورة لاصفية
- في ورشة عمل أو ندوة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

إذا كانت الإجابة بنعم، ما مدى فعالية هذا التعليم في رأيك؟

- غير فعال
- فعال إلى حد ما
- فعال جدًا

٣. كيف تستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول؟

- أحرص دائمًا على عدم إيذاء الآخرين عند التعليق أو النشر
- أنا أشارك فقط المحتوى المفيد
- أحيانًا أشارك المحتوى من دون تفكير
- لا تهمني عواقب ما أنشره

٤. كيف تحمي خصوصيتك على الإنترنت؟

- أتتحقق دائمًا من إعدادات الخصوصية في حساباتي
- أستخدم أسماء مستعارة وأخفي معلوماتي الشخصية
- أنا أشارك كل شيء من دون التفكير في الخصوصية
- لا أضع أي معلومات شخصية على الإنترنت

٥. هل سبق لك أن تعرضت للتنمر الإلكتروني أو شهدته؟

- نعم، تعرضت لذلك
- نعم، شهدت ذلك
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، كيف كانت ردة فعلك؟ (حدّد كل ما ينطبق)

- تجاهلته
- تمّ الإبلاغ عنه
- دعمت الضحية
- ناقشت الأمر مع المعلم
- تمّت مشاركتها مع الأقران
- غير ذلك، يرجى التحديد: _____

٦. ما هي المواضيع التي تعتقد أنّه يجب تضمينها في التربية على المواطنة الرقمية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- السلوك الأخلاقي على الإنترنت

- التواصل الآمن عبر الإنترنت
- معرفة استخدام المعلومات وأدواتها
- كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال ومسؤول
- التعامل مع المعلومات المضللة عبر الإنترنت
- أخرى، يرجى التحديد:

القسم الرابع: المشاركة المدنية في المدارس

١. على مقياس من ١ إلى ٥، كيف تقوم مستوى مشاركتك المدنية بشكل عام؟
(١ = غير منخرط على الإطلاق، ٥ = منخرط جداً)
٢. هل انت عضو في أي من المنظمات أو النوادي أو المجالس الطلابية في مدرستك؟
 - نعم
 - لا
 - ليس بشكل متسق
- إذا كانت الإجابة بنعم، ما نوع المنظمات المدرسية التي تشارك فيها؟ (اختر كل ما ينطبق)
 - مجلس الطلاب أو الحكومة الطلابية
 - نادي المناظرة أو الخطابة العامة
 - نادي البيئة أو الاستدامة
 - نادي التطوع أو الخدمة
 - الحملات عبر الإنترنت
 - غير ذلك، يرجى التحديد:
٣. ما مدى استعدادك لتولي دور قيادي في الأنشطة المدنية في المدرسة (مجلس الطلاب، تنظيم الفعاليات)؟
 - راغب جداً
 - على استعداد إلى حد ما
 - حيادي
 - غير راغب
 - غير راغب على الإطلاق
٤. ما مدى تكرار مشاركتك في الأنشطة أو الفعاليات التي تنظمها مدرستك والمتعلقة بالتربية على المواطنة (على سبيل المثال، المناقشات، والانتخابات المدرسية، والمشاريع المجتمعية)؟
 - مراراً
 - أحياناً
 - نادراً
 - أبداً

٥. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل كانت مشاركتك طوعية؟

- نعم
- لا

٦. هل قمت بالتبرّع أو جمع الأموال لقضية جدية؟

- نعم
- لا

٧. هل وقعت/دعمت عريضة ما؟

- نعم
- لا

٨. هل تقترح في انتخابات مجلس المدرسة؟

- نعم
- لا

٩. هل سبق لك أن ترشّحت في انتخابات مجلس المدرسة؟

- نعم
- لا

١٠. هل شاركت في مشروع مدرسيّ للمساعدة في حلّ مشكلة ما؟

- نعم
- لا

١١. هل سبق لك أن تطوّعت لمساعدة أشخاص في مجتمعك المحليّ؟

- نعم
- لا

١٢. ما مدى تكرار مشاركتك في مبادرات المجتمع المحليّ أو الفعاليات المدنية خارج المدرسة (الاجتماعات البلدية، التطوّع)؟

- مرارًا
- أحيانًا
- نادرًا
- أبدًا

١٣. ما هي المهارات التي تعتقد أنها الأكثر أهمية للمشاركة المدنية الفعالة؟ (اختر حتى ثلاث مهارات وفقاً لأهميتها)

- مهارات التواصل
- التفكير النقدي
- القيادة
- العمل الجماعي
- حلّ المشكلات
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٤. إلى أي مدى تشعر أنّ مدرستك تُعدّك للمشاركة المدنية والمشاركة المجتمعية؟

- إعداد جيّد جداً
- إعداد مناسب
- إعداد ليس بالقدر الكافي
- لا إعداد أبداً

١٥. ما هي اقتراحاتك للمدارس لإعداد المتعلّمين بشكل أفضل للمشاركة المدنية؟

- إدراج المزيد من الأنشطة المدنية التجريبية (على سبيل المثال، التطوّع، والمشاريع المجتمعية)
- تقديم ورش عمل حول مهارات القيادة والمناصرة
- دمج الأحداث الجارية والقضايا الاجتماعية في المنهج الدراسي
- تشجيع المشاركة في المناقشات والتحدّث أمام الجمهور
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٦. إلى جانب المدرسة، في أيّ الأماكن تشارك في الأنشطة المدنية على الأغلب؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- العائلة
- المؤسسات الدينية
- المنظّمات غير الحكومية أو مجموعات المجتمع المحلي
- منصّات التواصل الاجتماعي
- لا شيء ما سبق
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٧. ما هي العوامل التي تحفّزك على المشاركة في الأنشطة المدنية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- الاهتمام الشخصي بقضايا محدّدة
- الشعور بالمسؤولية الاجتماعية
- الشعور بالوطنية
- الرغبة في إحداث فرق
- تأثير الأقران
- متطلّبات المدرسة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الخامس: التحدّيات والاقتراحات

١. ما هي العوائق الرئيسيّة التي تمنعك أو قد تمنعك من المشاركة المدنيّة بشكل أكبر؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- قلة الوقت
- عدم وجود معلومات حول الفرص
- عدم الاهتمام
- الشعور بأنّ أفعالي لن تحدث فرقاً
- قضايا النقل
- أخرى، يرجى التحديد:

٢. ما هي المواضيع المتعلّقة بالمواطنة التي تشعر أنّك بحاجة إلى معرفة المزيد عنها؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- كفاءة عمل الحكومة
- حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعيّة
- التنمية المستدامة والقضايا البيئيّة
- المواطنة الرقميّة
- القضايا الدوليّة والمواطنة العالميّة
- لا شيء ما سبق
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣. ما هي الاقتراحات الممكنة في برامج التربية على المواطنة في مدرستك لإعدادك بشكل أفضل للمشاركة بنشاط في الحياة المدنيّة بعامّة وحياة المجتمع اللبناني؟ (إجابة واحدة أو أكثر)

- تعزيز المزيد من المناقشات حول القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة الحاليّة
- تحديث المناهج الدراسيّة
- تعزيز الممارسة العمليّة على النظريّة
- تعزيز التفاعل مع المجتمع المدنيّ من خلال الأنشطة بالتعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة والبلديات و/أو المؤسسات الدينيّة.
- إشراك المتعلّمين في عمليّات صنع القرار
- غير ذلك، يرجى التحديد: _____

٤. هل لديك أيّ تعليقات أو اقتراحات إضافيّة حول كفاءة إشراك الشباب بشكل أفضل في الأنشطة المدنيّة والمجتمعيّة؟ (اختياريّ)

القسم السادس: المعلومات الديموغرافيّة

١. الجنس:

- ذكر
- انثى

٢. المستوى الدراسي:

- الصفّ العاشر
- الصفّ الثاني عشر

٣. نوع المدرسة:

- خاصّة
- رسميّة

٤. نوع المنهج :

- البكالوريا اللبنانية
- البكالوريا الفرنسيّة
- البكالوريا الدوليّة
- البكالوريا الفنيّة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٥. منطقة الاقامة:

- بيروت
- جبل لبنان
- بعلبك-الهرمل
- شمال لبنان
- جنوب لبنان
- البقاع
- النبطيّة
- كسروان-جبيل
- عكار

٦. أعلى مستوى تعليمي للوالدين:

- عدم أكّمال الدراسة الثانويّة
- شهادة الثانويّة العامّة/البكالوريا الفنيّة
- درجة البكالوريوس/ الامتياز الفنيّ/الإجازة الفنيّة
- درجة الماجستير
- درجة الدكتوراه

IV. استبيان موجّه للمُعَلِّمين

حضرة الاستاذ (ة) العزيز(ة)،

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة وطنية حول التربية على المواطنة في المدارس اللبنانية، ويهدف إلى جمع المعلومات حول التربية المدنية في المدارس و حول مواقفكم ووجهات نظركم بشأن المسائل المتعلقة بالتربية الوطنية والتنشئة المدنية. إنّ إجاباتكم الصادقة ضرورية لمساعدتنا على تعزيز برامج التربية على المواطنة في لبنان. إنّ جميع الإجابات سرّية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث. نشكركم مقدّمًا على مشاركتكم القيّمة.

القسم الأوّل: فهم المواطنة والتربية على المواطنة

١. كيف تعرّف المواطنة الفاعلة؟

- الالتزام في شؤون المجتمع
- المشاركة العامة
- المناصرة والنشاط
- المسؤولية والمحاسبة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٢. ما الذي ألهمك لتصبح معلّمًا للتربية على المواطنة ؟

- الالتزام في شؤون المجتمع
- المشاركة العامة
- المناصرة والنشاط
- المسؤولية والمحاسبة
- أخرى (يرجى التحديد):

٣. برأيك، إلى أيّ مدى ترى من الأهميّة بمكان أن يتعلّم الشباب عن المواطنة والمسؤوليّات المدنيّة؟

- مهمّ جدًا
- مهمّ
- حياديّ
- ليس مهمّا
- ليس مهمّا على الإطلاق

٤. برأيك ما هو الهدف الأساسي من التربية على المواطنة ؟ (اختر كلّ ما يوافق)

- تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين
- تعزيز المشاركة الفعّالة في الديمقراطية
- دراسة تنظيم السلطات العامة والتشريعات
- التوجيه المهنيّ والإعداد لسوق العمل
- تعزيز التماسك الاجتماعيّ والعيش معًا والهويّة الوطنية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٥. أيّ من الخيارات التالي ورودها تعتقد أنّ له التأثير الأكبر في تشكيل فهم الشخص للمواطنة؟ صنّف الخيارات التالية من الأكثر أهميّة إلى الأقل أهميّة.

- الوالدين والتربية الأسريّة
- النظام التعليمي والمدارس
- مجموعات الأقران
- وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ

القسم الثاني: المناهج التربويّة

١. هل تقوم بإدراج مضامين التربية على المواطنة في المادّة التي تدرّسها؟

- نعم
- لا
- أحياناً

إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي أساليب التدريس التي تعتمد عليها في الغالب في مواضيع التربية على المواطنة؟

- المحاضرات (الطريقة التقليديّة)
- المحاضرات الافتراضيّة (عن/من بعد)
- المناقشات والحوارات الجماعيّة
- المحاكاة والمشاريع المواطنيّة
- الأنشطة التعاونيّة والميدانيّة مع السلطات المحليّة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٢. هل يمكنك إعطاء توصيف لدرس نموذجي في التربية على المواطنة في حصّة تعليميّة؟ (اختياري)

٣. كيف تشجّع التفكير النقدي والتحليل المستقلّ في دروس التربية على المواطنة الخاصّة بك؟ (اختر كلّ ما يوافق)

- مناقشات ومناظرات حول مواضيع مثيرة للجدل
- دراسة حالة أو سيناريوهات واقعيّة لأنشطة حلّ المشكلات
- مشاريع بحثيّة لاستكشاف وجهات نظر متعدّدة
- غير ذلك (يرجى التحديد):

٤. بناءً على تجربتك، ما هي الطرق التي تعتقد أنّها فعّالة في التعلّم في مواضيع التربية على المواطنة؟ (قم بتفويّم الخيارات على مقياس خماسيّ من ١ إلى ٥، بحيث إنّ ١ يعني "غير فعّال على الإطلاق" و٥ يعني "فعّال للغاية")

- المحاضرات (الأسلوب التقليدي)
- المناقشات والحوارات الجماعيّة
- المحاكاة والمشاريع المدنيّة

- الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية
- الأنشطة عبر الإنترنت

٥. هل تتعاون مع معلمين آخرين في تخطيط أو تقديم دروس التربية على المواطنة؟

- نعم
- ليس دائماً
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي طبيعة هذا التعاون؟

- التدريس المشترك
- المشاريع المشتركة
- التنسيق لعدم تدريس المحتوى نفسه
- غير ذلك (يرجى التحديد):

٦. ما مدى رضاك عن التربية على المواطنة حالياً، في المدرسة التي تدرّس فيها؟

- راضٍ جداً
- راضٍ
- حيادي
- غير راضٍ
- غير راضٍ أبداً

٧. ما هو تقويمك لانخراط المدرسة بشكل عام في ما يتعلّق بالتربية على المواطنة؟

- منخرطة جداً
- منخرطة
- حيادية
- غير منخرطة
- غير منخرطة على الإطلاق

القسم الثالث : مشاركة المتعلمين ومخرجات التعلم

١. إلى أي مدى تعتقد أنّ المتعلمين مهتمّون بالمواضيع التي تناقش في التربية على المواطنة بشكل عام؟

- مهتمّون جداً
- مهتمّون
- حياديون
- غير مهتمّين

● غير مهتمين على الإطلاق

٢. إلى أي مدى يشارك المتعلمون بشكل فعال في المناقشات أو الأنشطة الصفية في إطار التربية على المواطنة؟

- في أكثر الأحيان
- غالبًا
- نادرًا
- هم عادة لا يشاركون
- لا أقوم بتدريس التربية على المواطنة

٣. إلى أي مدى تعتقد أن المتعلمين يفهمون مسؤولياتهم المدنية استنادًا إلى التربية على المواطنة الذي تقدمه؟

- جيد جدًا
- إلى حد ما
- ليس بالقدر الكافي
- لا يفهمون مسؤولياتهم المدنية أبدًا

٤. كيف يمكنك تقويم ما إذا كان المتعلمون يحققون نتائج التعلم هذه؟ (اختر كل ما ينطبق)

- من خلال الاختبارات أو الامتحانات
- من خلال المناقشات الصفية
- من خلال مشاركة المتعلمين في الخدمة المجتمعية أو المدنية
- من خلال مشاركتهم وتفاعلهم خلال الجلسة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٥. ما هي الاستراتيجيات التي تستخدمها لإشراك المتعلمين في المادة؟

- ربط المحتوى بسيناريوهات الحياة الواقعية أو الأحداث الجارية
- استخدام الأنشطة التفاعلية مثل المناقشات أو لعب الأدوار
- استخدام التكنولوجيا أو الوسائط المتعددة (على سبيل المثال، مقاطع الفيديو، والأدوات عبر الإنترنت)
- السماح للمتعلمين باختيار المواضيع أو المشاريع
- لا أستخدم أي استراتيجيات خاصة
- غير ذلك ، يرجى التحديد:

٦. قم بتقويم فعّالية كلّ من الاستراتيجيات الواردة أدناه، على مقياس من ١ إلى ٥ (١ يعني "عدم الفعّالية على الإطلاق"، و٥ يعني "فعّالية كبيرة")

- ربط المحتوى بسيناريوهات الحياة الواقعية أو الأحداث الجارية
- استخدام الأنشطة التفاعلية مثل المناقشات أو لعب الأدوار
- استخدام التكنولوجيا أو الوسائط المتعددة (على سبيل المثال، مقاطع الفيديو، والأدوات عبر الإنترنت)
- السماح للمتعلّمين باختيار المواضيع أو المشاريع
- ربط الموضوع بالتجارب الشخصية للمتعلّمين

٧. هل تشرك أولياء الأمور في التربية على المواطنة؟

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، كيف؟ _____

القسم الرابع: المواطنة الرقمية

١. ما هي جوانب المواطنة الرقمية التي تعتبرها الأكثر أهميّة بالنسبة للمتعلّمين؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- محو الأمية الرقمية
- السلامة على الإنترنت
- المشاركة الرقمية
- المسؤولية الرقمية
- آداب السلوك عبر الإنترنت

٢. هل المدرسة التي تدرّس فيها حاليًا تدرّج تعليم المواطنة الرقمية ضمن مناهجها الدراسية؟

- نعم
- لا
- غير متأكّد

إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يتمّ إدراج تعليم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- دورات مستقلة
- دمجها في الموادّ الدراسية الموجودة (على سبيل المثال، الدراسات الاجتماعية، والتكنولوجيا)
- ورش العمل والندوات

● الأنشطة اللامنهجية

● غير ذلك (يرجى التحديد): _____

إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى فعالية برنامج التعليم الحالي للمواطنة الرقمية في مدرستك؟

● غير فعال

● فعال إلى حد ما

● فعال جداً

إذا لم يكن الأمر كذلك، هل تعتقد أنه ينبغي إدراجه في المنهاج الدراسي؟

● نعم

● لا

● غير متأكد

٣. إلى أي مدى تعتقد أن لديك الإعداد اللازم لتدريس الذكاء الاصطناعي؟

● إعداد جيد جداً

● معدّ جيداً

● معدّ إلى حد ما

● غير معدّ

● غير معدّ على الإطلاق

٤. إلى أي مدى تعتقد أن لديك الإعداد اللازم لتدريس مواضيع تتصل بوسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها؟

● إعداد جيد جداً

● معدّ

● معدّ إلى حد ما

● غير معدّ

● غير معدّ على الإطلاق

القسم الخامس : تحديات التربية على المواطنة والاقتراحات

١. ما هي التحديات التي لاحظتها في التربية على المواطنة ؟

● قيود المناهج الدراسية

● نقص الموارد

● حساسية بعض المواضيع

● عدم اهتمام المتعلمين

- عدم وجود تدريب مهني ملائم
- غير ذلك ، يرجى التحديد:

٢. ما هي الاقتراحات الممكنة لتطوير برامج التربية على المواطنة في مدرستك، لإعداد المتعلمين بشكل أفضل للمشاركة الفعالة في الحياة المدنية والسياسية في المجتمع اللبناني؟ (يرجى ترتيب الاقتراحات من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية)

- إدراج المزيد من الدروس حول المؤسسات السياسية والعمليات الديمقراطية
- تشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية والأنشطة المدنية خارج المدرسة
- تعزيز المزيد من المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية
- تحديث المناهج الدراسية
- تفضيل الممارسات التطبيقية على الدروس النظرية
- تعزيز التفاعل مع المجتمع المدني من خلال الأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبلديات و/أو المؤسسات الدينية.

٣. هل تعتقد أنّ التربية على المواطنة يجب أن تحظى بالأولوية بشكل أكبر في النظام المدرسي؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

وإن لم يكن الأمر كذلك، فلماذا؟

٤. هل هناك أي اتجاهات أو قضايا ناشئة ينبغي تضمينها في منهج التربية على المواطنة؟

- المواطنة العالمية
- المواطنة الرقمية
- أهداف التنمية المستدامة
- المساواة بين الجنسين
- العدالة الاجتماعية
- لا توجد اتجاهات أو قضايا ناشئة
- غير ذلك ، يرجى التحديد:

٥. ما مدى رضاك عن معالجة كل من الاتجاهات التالية؟ (١ يعني عدم الرضا على الإطلاق و٥ يعني الرضا التام)

- | | | | | | |
|----------------------------|---|---|---|---|---|
| ● المواطنة العالمية: | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| ● المواطنة الرقمية: | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| ● أهداف التنمية المستدامة: | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| ● المساواة بين الجنسين: | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |

● العدالة الاجتماعية: ١ ٢ ٣ ٤ ٥

٦. ما هي التحديات التي تواجهها في تعزيز المشاركة المدنية بين المتعلمين ؟ (اختر كل ما ينطبق)

- عدم الاهتمام من قبل المتعلمين
- القيود المنهجية التي تحد من الأنشطة العملية
- عدم وجود دعم من قبل المجتمع أو المدرسة
- صعوبة إيجاد فرص لمشاركة المتعلمين في أنشطة مدنية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٧. ما هي اقتراحاتكم لتحسين القيادة والإدارة المدرسية فيما يتعلق بالتربية على المواطنة ؟ (اختر كل ما ينطبق)

- زيادة التعاون بين المعلمين وفريق القيادة المدرسية
- توفير المزيد من التدريب والدعم للمعلمين في مجال التربية على المواطنة
- تعزيز فرص القيادة للمتعلمين داخل المدرسة
- تعزيز نظام تواصل أكثر شفافية بين الموظفين والإدارة
- غير ذلك (يرجى التحديد):

٨. كيف يمكن تعزيز العلاقة مع الوالدين (أولياء الأمور) لدعم التربية على المواطنة ؟ (اختر كل ما ينطبق)

- اجتماعات منتظمة لأولياء الأمور والمعلمين تركز على أهداف التربية على المواطنة
- تشجيع الآباء على المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية التي تقودها المدرسة
- ورش عمل أو جلسات إرشادية لأولياء الأمور حول التربية المدنية والمواطنة
- منصات رقمية لاطلاع أولياء الأمور على الأنشطة المتعلقة بالتربية المدنية والمواطنة
- غير ذلك (يرجى التحديد):

٩. ما هي اقتراحاتك لتحسين التواصل مع المجتمع لتعزيز التربية على المواطنة ؟ (اختر كل ما ينطبق)

- الشراكة مع المنظمات المحلية لتنفيذ مشاريع مجتمعية بقيادة المتعلمين
- الأنشطة أو البرامج التي تعالج قضايا المجتمع المحلي
- فرص التطوع مع منظمات المجتمع
- غير ذلك (يرجى التحديد):

١٠. ما هي التغييرات التي تقترحها في السياسات المركزية لدعم التربية على المواطنة بشكل فعال ؟ (اختر كل ما ينطبق)

- توفير المزيد من الموارد لبرامج التربية على المواطنة
- إرشادات واضحة حول كيفية إدراج التربية على المواطنة في المناهج الدراسية
- مرونة المدارس في تكييف مناهج التربية على المواطنة مع السياقات المحلية
- وضع إطار لتقويم مخرجات التربية على المواطنة

● غير ذلك (يرجى التحديد):

١١. هل هناك أي شيء آخر ترغب في إضافته بشأن رؤيتك للتربية على المواطنة أو بشأن مقارنة مدرستك للموضوع؟ (اختياري)

القسم السادس: التطوير المهني والدعم

١. هل تلقيت أي تدريب ذي صلة بالتربية على المواطنة؟

- نعم، في كثير من الأحيان
- نعم، نادرًا
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، صف نوع التدريب الذي تلقيتَه: _____

إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي موضوعات التدريب التي تلقيتها: _____

إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو متوسط مدة التدريب الذي تلقيتَه: _____

إذا كانت الإجابة بنعم، من هي الجهة أو المنظمة (المنظمات) التي قدمت التدريب: _____

٢. كيف تخطط لمواصلة تطويرك المهني لتعزيز مهاراتك التدريسية في مجال التربية على المواطنة؟

- الموارد التي تقدمها المدارس
- الموارد المقدمة من المؤسسات الخارجية
- شخصيًا، من خلال ورش عمل وندوات ذات صلة
- ورش عمل وندوات عبر الإنترنت
- التطوير المهني؟
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣. هل توفر مدرستك تدريبًا مستمرًا فيما يتعلق بالتربية على المواطنة؟

- نعم
- لا

● غير ذلك (يرجى التحديد):

القسم السابع: المعلومات الديموغرافية

١. الجنس:

- ذكر
- أنثى

٢. العمر:

- أقلّ من ٣٠
- ٣٠-٤٠
- ٤١-٥٠
- ٥١-٦٣
- ٦٤ وما فوق

٣. الإقامة:

- بيروت
- جبل لبنان
- بعلبك-الهرمل
- شمال لبنان
- جنوب لبنان
- البقاع
- النبطية
- كسروان-جبيل
- عكار

٤. نوع المدرسة التي تدرس فيها حالياً:

- خاصّ
- عامّ
- كلاهما

٥. ما هي الصفوف التي تدرسها؟

- الصفّ العاشر
- الصفّ الثاني عشر

٦. ما هي الموادّ التي تدرسها؟

- علم الاجتماع
- علم الاقتصاد
- التاريخ و/أو الجغرافيا
- التربية الوطنية والتنشئة المدنية
- الفلسفة
- التعليم الدينيّ

٧. ما هي خلفيتك الأكاديمية أو تخصّصك الجامعيّ؟

٨. سنوات التدريس:

- أقلّ من سنة
- ١ إلى ٢ سنة
- من ٣ إلى ٥ سنوات
- من ٦ إلى ٩ سنوات
- أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة في التدريس

V. استبيان موجه إلى مديري/مديرات المدارس

حضرة المدير(ة) المحترم(ة)،

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة وطنية حول التربية على المواطنة في المدارس اللبنانية، ويهدف إلى جمع المعلومات حول التربية المدنية في المدارس ومواقفكم ووجهات نظركم بشأن المسائل المتعلقة بالتربية على المواطنة. إن إجاباتكم الصادقة ضرورية لمساعدتنا على تعزيز برامج التربية على المواطنة في لبنان. جميع الإجابات سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث. نشكركم مقدماً على مشاركتكم القيمة.

القسم الأول : فهم المواطنة والتربية على المواطنة

١. كيف تعرّف (ين) المواطنة الفاعلة؟
 - المشاركة في شؤون المجتمع
 - المشاركة العامة
 - المناصرة والنشاط
 - المسؤولية والمحاسبة
 - غير ذلك، يرجى التحديد:
٢. برأيك، إلى أيّ مدى من الأهمية يمكن أن يتعلّم الشباب عن المواطنة والمسؤوليات المدنية؟
 - مهم جداً
 - مهم
 - حيادي
 - ليس مهماً
 - ليس مهماً على الإطلاق
٣. برأيك ما هو الهدف الأساسي من التربية على المواطنة ؟ (اختر كلّ ما ينطبق)
 - تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين
 - تعزيز المشاركة الفعالة في المجتمعات الديمقراطية
 - تدريس نظام السلطات العامة والتشريعات
 - تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معاً والهوية الوطنية
 - أخرى، يرجى التحديد:
٤. أيّ ما يلي تعتقد(ين) أنّ له التأثير الأكبر في تشكيل (تكوين) فهم الشخص للمواطنة؟ الرجاء تصنيف الخيارات التالية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية.
 - الوالدين والتربية الأسرية
 - النظام التعليمي والمدارس
 - مجموعات الأقران
 - وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

القسم الثاني : المناهج التربويّة

٥. كيف يتمّ إدراج مضامين التربية على المواطنة في المنهج الدراسي المطبق في مدرستك؟

- يتمّ تدريسها في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية
- يتمّ تدريسها كمادة مستقلة
- يتمّ دمجها في دورات خاصة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٦. ما هي أساليب التدريس التي تستخدمها مدرستك على الأغلب لتنفيذ برنامج التربية على المواطنة؟

- المحاضرات (الطريقة التقليدية)
- المحاضرات الافتراضية (من/عن بعد)
- المناقشات والحوارات الجماعية
- المحاكاة والمشاريع المواطنة
- الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٧. الرجاء تقويم فعالية كلّ من الطرائق المدرجة أدناه على مقياس من ١ إلى ٥ (١ يعني "عدم الفعالية" على الإطلاق و٥ يعني "فعالية كبيرة")

- المحاضرات (الطريقة التقليدية)
- المحاضرات الافتراضية (من/عن بعد)
- المناقشات والحوارات الجماعية
- المحاكاة والمشاريع المدنية
- الأنشطة التعاونية والميدانية مع السلطات المحلية

٨. مع أيّ من المؤسسات تتعاونون لتنفيذ برامج اختبارية في التربية على المواطنة؟

- المنظّمات غير الحكومية أو المجموعات المحلية
- البلديات
- مدارس أخرى
- الجامعات
- لا يوجد تعاون
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٩. ما مدى تكرار حصول هذه المشاريع التعاونية؟

- مرارًا
- غالبًا
- نادرًا
- أبدًا

١٠. ما مدى مساهمة هذه المشاريع التعاونية في فهم المتعلمين للمواطنة؟

- فعالة جدًا
- فعالة
- فعالة إلى حد ما
- غير فعالة
- غير فعالة على الإطلاق

١١. هل تتبع المدرسة منهاجًا وطنيًا أو عالميًا للتربية على المواطنة، أم تتمتع بالمرونة لتصميم منهاجها الخاص للتربية على المواطنة؟

- تتم التربية على المواطنة من خلال البرنامج اللبناني
- تتم التربية على المواطنة من خلال البرنامج اللبناني مضافًا إليه مضامين أخرى ذات الصلة
- تتم التربية على المواطنة من خلال البكالوريا الفرنسية
- تتم التربية على المواطنة من خلال البكالوريا الدولية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الثالث: مشاركة المتعلمين ومخرجات التعلم

١٢. ما هي نتائج التعلم المنتظرة من التربية على المواطنة بالنسبة إلى المتعلمين في مدرستك؟ (يمكن أن تتعدد الإجابات)

- فهم الحقوق والمسؤوليات المدنية
- تنمية مهارات التفكير النقدي واتخاذ القرار
- المشاركة الفعالة في المشاريع المجتمعية أو المدنية
- تنمية الهوية الوطنية والعربية
- احترام التنوع والشمول
- مهارات القيادة والعمل الجماعي
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٣. كيف تقيس (ين) أو تقوم (ين) هذه النتائج؟

- اختبارات أو مسابقات تتناول المعارف والمهارات المدنية
- المشاركة في أنشطة الخدمة المجتمعية أو المشاركة المدنية
- مقالات تأملية أو خبرات شخصية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٤. الرجاء إعطاء تقويم عامّ لدرجة انخراط المتعلّمين بالشأن العامّ

- منخرطون جدًّا
- منخرطون
- غير منخرطين
- غير منخرطين على الإطلاق

١٥. أين تلاحظ(ين) هذا الانخراط بشكل رئيسي؟

- في المجالس
- في النوادي
- في الأنشطة أو الفعاليّات اللامنهجيّة (غير الصقيّة)
- في المنصّات الإلكترونيّة أو وسائل التواصل الاجتماعيّ
- في غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الرابع: المواطنة الرقمية

١٦. ما مدى معرفتك بمفهوم المواطنة الرقمية؟

- مفهوم مألوف جدًّا
- مألوف
- حياديّ
- غير مألوف
- غير مألوف على الإطلاق

١٧. ما هي جوانب المواطنة الرقمية التي تعتبر(ين)ها الأكثر أهميّة بالنسبة للمتعلّمين؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- محو الأميّة الرقمية
- السلامة على الإنترنت
- المشاركة الرقمية
- المسؤولية الرقمية
- آداب السلوك عبر الإنترنت
- غير ذلك، يرجى التحديد :

١٨. هل يتضمّن المنهج المدرسيّ في مدرستك حاليًّا تعليم المواطنة الرقمية؟

- نعم
- لا
- غير متأكّد

١٩. إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يتم إدراج تعليم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- دورات مستقلة
- مضامين مدمجة في المواد الدراسية الموجودة (على سبيل المثال، الدراسات الاجتماعية، والتكنولوجيا)
- ورش العمل والندوات
- الأنشطة اللاصفية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٢٠. هل لدى مدرستك سياسة معلنة بشأن المواطنة الرقمية؟

- نعم
- لا

٢١. إذا كانت الإجابة بنعم، ما المحتوى الذي تغطيه هذه السياسة؟ (حدّد كل ما ينطبق)

- الاستخدام المقبول للتكنولوجيا
- الوقاية من التنمر الإلكتروني
- الخصوصية والأمان على الإنترنت
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي
- إدارة البصمة الرقمية
- غير ذلك، يرجى التحديد :

٢٢. كيف يمكنك مراقبة الممارسات التطبيقية للمواطنة الرقمية في مدرستك؟ (اختر كل ما ينطبق)

- مرشحات الإنترنت وبرامج المراقبة
- الإشراف على المعلمين والموظفين والمستخدمين
- برامج التدريب والتوعية للمتعلمين
- مشاركة الوالدين في التعليم
- غير ذلك، يرجى التحديد :

٢٣. ما هي التحديات التي تواجهك في تنفيذ تعليم المواطنة الرقمية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- نقص الموارد
- عدم كفاية التدريب للمعلمين
- ضيق الوقت في المنهج الدراسي
- مقاومة من قبل المتعلمين أو أولياء الأمور
- عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية

● غير ذلك، يرجى التحديد :

٢٤. ما هي أوجه الدعم أو الموارد التي قد تساعدك على تحسين تعليم المواطنة الرقمية في مدرستك؟
(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- التطوير المهني للمعلمين
- أدلة المناهج الشاملة
- الوصول إلى الموارد والأدوات عبر الإنترنت
- الشراكات مع مؤسسات/جمعيات/شركات التكنولوجيا
- تمويل التكنولوجيا والتدريب
- غير ذلك، يرجى التحديد :

٢٥. هل قمت باستخدام أي من هذه الموارد في برامجك الخاصة بالمواطنة الرقمية؟
● نعم (حدّد أيًا منها):

● لا

٢٦. إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي التحسينات التي لاحظتها؟

٢٧. ما هي المواضيع الإضافية التي تعتقد(ين) أنّه يجب تضمينها في تعليم المواطنة الرقمية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- العافية الرقمية وإدارة وقت الشاشة
- التفكير النقدي ومحو الأمية الإعلامية
- الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي
- مهارات التعاون والتواصل عبر الإنترنت
- غير ذلك، يرجى التحديد :

القسم الخامس: التطوير المهني والدعم

٢٨. إلى أي مدى تعتقد(ين) أنّ الهيئة التعليمية في مدرستك مستعدة بشكل كافٍ لتنفيذ برامج التربية على المواطنة؟

- مستعدة جدًا
- مستعدة
- استعدادها متوسط
- غير مستعدة
- غير مستعدة على الإطلاق

٢٩. ما هو التطوير المهني أو التدريب الذي يتلقاه معلّموك لتدريس التربية المدنية بشكل فعال؟
● ورش عمل أو ندوات حول مبادئ المواطنة

- ورش عمل أو ندوات حول الطرائق العملية للتربية على المواطنة
- التدريب على أساليب التعلم الاختباري (على سبيل المثال، المشاريع القائمة على المجتمع)
- التطوير المهني المرتكز على تطوير مهارات التفكير النقدي والمناقشة لدى المتعلمين
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣٠. ما مدى تكرار حصول معلميك على مثل هذا الدعم؟

- غالبًا
- أحيانًا
- نادرًا

القسم السادس: مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة

٣١. برأيك ما هو الموقف العام لأولياء الأمور حيال التربية على المواطنة في مدرستك؟

- داعم ومنخرط
- فضولي ولكن حذر
- غير مبال أو غير مدرك
- ناقد ويسعى إلى التحسين

٣٢. برأيك، ما مدى مشاركة أو انخراط أولياء الأمور في التربية على المواطنة لأبنائهم؟

- منخرطون جدًا
- منخرطون
- حياديون
- غير منخرطين
- غير منخرطين على الإطلاق

٣٣. ما هي الاستراتيجيات التي تتبناها لإشراك أولياء الأمور والمجتمع في التربية على المواطنة؟

- جلسات توعية لأولياء الأمور
- تشجيع مشاركة الوالدين في مشاريع الخدمة المدرسية أو المجتمعية
- التواصل المنتظم من خلال الرسائل المختلفة
- دعوة أولياء الأمور كمتحدثين ضيوف أو مرشدين في الحصص التعليمية
- لا يوجد أي استراتيجية بهذا الخصوص
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣٤. ما هي الاستراتيجيات الأكثر نجاحًا لإشراك أولياء الأمور في التربية على المواطنة في مدرستك؟

- جلسات توعية لأولياء الأمور
- تشجيع مشاركة الوالدين في مشاريع الخدمة المدرسية أو المجتمعية
- التواصل المنتظم من خلال الرسائل المختلفة
- دعوة أولياء الأمور كمتحدثين ضيوف أو مرشدين في الحصص التعليمية
- لا يوجد أي استراتيجية بهذا الخصوص
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم السابع: تحدّيات التربية على المواطنة والاقتراحات

٣٥. هل هناك أي اتجاهات أو قضايا مستجدة ينبغي تضمينها في منهج التربية على المواطنة؟

- المواطنة العالمية
- المواطنة الرقمية
- أهداف التنمية المستدامة
- المساواة بين الجنسين
- العدالة الاجتماعية
- لا توجد اتجاهات أو قضايا مستجدة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣٦. ما هي التحديات التي واجهتك في ما يتعلق بالتربية على المواطنة؟

- قيود المناهج الدراسية
- نقص الموارد
- المعلمون غير المستعدين
- المواضيع الحساسة
- صعوبة إيجاد شراكات لتنفيذ المشاريع التعاونية
- عدم اهتمام المتعلمين
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣٧. ما هي الاقتراحات الممكنة في برامج التربية على المواطنة في مدرستك لإعداد المتعلمين بشكل أفضل للمشاركة الفعالة في الحياة المدنية وفي حياة المجتمع اللبناني بعامّة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تشجيع المشاركة في الخدمة المجتمعية والأنشطة المدنية خارج المدرسة
- تعزيز المزيد من النقاشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية
- تحديث المناهج الدراسية
- تفضيل الممارسة التطبيقية على المعارف النظرية
- تعزيز التفاعل مع المجتمع المدني من خلال الأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبلديات و/أو المؤسسات الدينية.

● غير ذلك، يرجى التحديد:

٣٨. هل تعتقد(ين) أنّ التربية على المواطنة يجب أن تحظى بالأولوية بشكل أكبر في النظام المدرسيّ ؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

٣٩. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلماذا؟

٤٠. ما هي الاستراتيجيات التي تقترحها (ينها) لتعزيز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لدعم التربية على المواطنة بشكل أفضل؟ (إجابة مفتوحة)

٤١. برأيك، كيف يمكن للمدرسة أن تتعاون بشكل أكثر فعالية مع المجتمع المحلي لتعزيز التربية على المواطنة؟ (إجابة مفتوحة)

٤٢. ما هي التوصيات التي تقترحها (ينها) لتحسين السياسات المركزية لدعم تطبيق التربية على المواطنة في المدارس بشكل أفضل؟ (إجابة مفتوحة)

٤٣. هل من افكار أو آراء إضافية أخرى ترغب(ين) في تقديمها بشأن منهاج التربية على المواطنة في مدرستك؟ (اختياري)

القسم الثامن : المعلومات الديموغرافية

٤٤. الجنس:

- ذكر
- انثى

٤٥. العمر:

- ٣٠-٤٠

- ٥٠-٤١
- ٦٣-٥١
- ٦٤ وما فوق

٤٦. موقع المدرسة:

- بيروت
- جبل لبنان
- بعلبك-الهرمل
- شمال لبنان
- جنوب لبنان
- البقاع
- النبطية
- كسروان-جبيل
- عكار

٤٧. نوع المدرسة التي تخدم (ين) فيها حالياً:

- خاصة
- رسمية

٤٨. سنوات خدمتك كمدير (ة) في مدرستك الحالية:

- أقل من سنتين
- من ٣ إلى ٥ سنوات
- من ٦ إلى ٩ سنوات
- أكثر من ١٠ سنوات

VI. استبيان موجه إلى أولياء الأمور

السيد(ة) المحترم(ة)

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة وطنية حول التربية على المواطنة في المدارس اللبنانية. ويهدف إلى جمع المعلومات حول وجهة نظرك ومشاركتك في التربية على المواطنة. إن إجاباتكم الصادقة تشكل أهمية بالغة لمساعدتنا على تعزيز برامج التربية على المواطنة في لبنان. جميع الإجابات سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث. نشكركم مقدّمًا على مشاركتكم القيمة.

القسم الأول : فهم المواطنة

١. على مقياس من ١ إلى ٥، كيف تقوم مستوى مشاركتك المدنية بشكل عام؟
(١ = غير منخرط على الإطلاق، ٥ = منخرط جدًا)

٢. ما هو تعريفك للمواطنة الفاعلة؟

- المشاركة في شؤون المجتمع
- المشاركة العامة
- المناصرة والنشاط
- المسؤولية والمحاسبة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣. القيم المدنية ضرورية للمجتمع لكي يعمل بشكل جيد. أي من هذه القيم المدنية تجدها الأكثر صعوبة للتطبيق في الحياة اليومية؟ (يمكن اختيار حتى ثلاث إجابات)

- القبول واحترام التنوع
- المساواة والعدالة الاجتماعية
- التكافل والتضامن
- الحرية
- المسؤولية الاجتماعية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٤. على مقياس من ١ إلى ٥، حدّد مدى إعدادك المواطني على المستوى الشخصي.
١: غير معدّ على الإطلاق؛ ٥: معدّ بشكل جيد للغاية

٥. كيف تبقى دائم الاطلاع على القضايا المدنية، المحلية والوطنية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- اخبار التلفزيون
- وسائل التواصل الاجتماعي
- المواقع الحكومية
- الصحف المحلية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الثاني : المواطنة الرقمية

١. باعتقادك، ما هو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي؟ (اختر كل ما ينطبق)

- إعلام الجمهور بالأحداث الجارية
- محاسبة الحكومة
- تشكيل الرأي العام
- مواجهة المعلومات المضللة
- توفير مساحات للتعبير عن الرأي للمجموعات المهمشة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٢. عند الحديث عن دور وسائل الإعلام في مجال المواطنة، برأيك، ما المضامين التي تعالجها المواطنة

الرقمية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- آداب التعامل على الإنترنت
- حماية المعلومات الشخصية
- تجنب التمر الإلكتروني
- المشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي
- إنشاء محتوى رقمي مفيد ومبتكر

٣. هل تعتقد أن سلوكك عبر الإنترنت يمكن أن يؤثر على الآخرين بشكل إيجابي أو سلبي؟

- أختلف بشدة
- لا أوافق
- حيادي
- أوافق
- أوافق بشدة

٤. هل تقوم المدرسة بتدريس مادة التربية المواطنة الرقمية ضمن مناهجها؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

٥. هل تعتقد أنه من المهم للمدارس إدراج تعليم المواطنة الرقمية ضمن مناهجها الدراسية؟

- أختلف بشدة
- لا أوافق
- حيادي
- أوافق

● أوافق بشدة

٦. كم مرة تناقش مواضيع السلامة عبر الإنترنت والمواطنة الرقمية مع طفلك؟

- أبداً
- نادراً
- أحياناً
- غالباً
- دائماً

٧. ما هي مخاوفك الرئيسية بشأن أنشطة طفلك على الإنترنت؟ (اختر كل ما ينطبق)

- انتهاك الخصوصية
- التعرض لمحتوى غير لائق
- التنمر الإلكتروني
- المتحرّشون على الإنترنت
- الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٨. ما مدى مراقبة أنشطة طفلك عبر الإنترنت؟

- لا مراقبة
- أحياناً
- بانتظام
- عن كثب (مراقبة كثيفة)

٩. ما هي الأساليب التي تستخدمها لمراقبة سلوك طفلك عبر الإنترنت أو توجيهه؟ (اختر كل ما ينطبق)

- برنامج الرقابة الأبوية
- مناقشات منتظمة
- وضع قواعد لاستخدام الإنترنت
- مراقبة حسابات التواصل الاجتماعي
- التحقق من سجل المتصفح
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٠. ما مدى ثقتك في قدرتك على توجيه طفلك ودعمه ليصبح مواطناً رقمياً مسؤولاً؟

- لست واثقاً على الإطلاق
- واثق إلى حد ما

• واثق جدًا

١١. ما هي الموارد أو ما هو الدعم الذي تعتقد أنه سيساعدك في توجيه طفلك ليكون مواطنًا رقميًا مسؤولاً؟
(اختر كلّ ما ينطبق)

- ورش عمل أو ندوات تثقيفية
- الموارد والإرشادات عبر الإنترنت
- البرامج والمبادرات المدرسية
- أدوات الرقابة الأبوية
- مجموعات الدعم أو المنتديات
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٢. ما هي المواضيع التي تعتقد أنه يجب تضمينها في تعليم المواطنة الرقمية في المدرسة؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- البصمة الرقمية وإدارة السمعة
- التواصل الآمن عبر الإنترنت
- تقويم المعلومات عبر الإنترنت
- معرفة استخدام المعلومات وأدواتها
- كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال ومسؤول
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الثالث : مشاركة أولياء الأمور في التربية على المواطنة

١. بأي تواتر زمني تناقش مع أطفالك مواضيع تتعلق بالمواطنة (مثلا: الحقوق، والمسؤوليات، والديمقراطية...)?

- يوميًا
- أسبوعيًا
- شهريًا
- نادرًا

٢. في العام الماضي، هل شجعت طفلك على المشاركة في أي من الأنشطة التالية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- مجالس الطلاب
- مشاريع خدمة المجتمع
- منظمات الشباب المدنية
- التطوع
- المشاركة في الحملات عبر الإنترنت

- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣. كيف تشجّع أطفالك على الاطلاع على القضايا المدنية؟ (اختر كلّ ما ينطبق)

- مناقشة الأحداث والأخبار الجارية
- مشاهدة الأفلام الوثائقية أو البرامج التعليمية حول السلطات العامة والشأن العام والمجتمع
- المشاركة في المناقشات حول العدالة والمساواة والإنصاف
- لا شيء ما سبق
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٤. إلى أي مدى تعتقد أنّ أطفالك قد طوّروا فهمًا للمسؤولية المدنية والقيم الديمقراطية من خلال المناقشات والأنشطة المنزلية؟

- إلى حدّ كبير
- إلى حدّ ما
- إلى حدّ قليل جدًّا
- مطلقًا

٥. برأيك ما مدى أهميّة التربية على المواطنة للأطفال؟

- مهمّة جدًّا
- مهمّة
- مهمّة إلى حدّ ما
- ليست مهمّة

٦. برأيك ما هو الدور الذي يجب أن يلعبه أولياء الأمور في تعزيز التربية على المواطنة؟

- دور أساسي (يجب أن يكون للوالدين التأثير الرئيسي)
- دور مساوٍ للمدرسة (يجب على كلّ من أولياء الأمور والمدارس تقاسم المسؤولية)
- دور داعم للمدرسة (يجب على المدارس أن تتولّى زمام المبادرة، بدعم من أولياء الأمور)

٧. برأيك ما هو الهدف الأساسي من التربية على المواطنة؟ (خيار واحد)

- تكوين مواطنين مسؤولين وفاعلين
- تعزيز المشاركة الفعّالة في الديمقراطية
- الاطلاع على نظام عمل السلطات العامة والتشريعات
- إعداد الأفراد لسوق العمل
- تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معًا والهويّة الوطنية

٨. برأيك، ما الذي يجب التركيز عليه في التربية على المواطنة؟ (اختر كل ما ينطبق)

- المعرفة المدنية (مثل الحكومة والقوانين والحقوق)
- القيم الديمقراطية (على سبيل المثال، العدالة، والمساواة، والحرية)
- المسؤولية الاجتماعية (على سبيل المثال، خدمة المجتمع، ورعاية البيئة)
- التفكير النقدي وحل المشكلات
- المشاركة المدنية (على سبيل المثال، الاقتراح، والانخراط في الأنشطة الاجتماعية...)
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم الرابع : التعاون مع المدارس

١. على مقياس من ١ إلى ٥، ما مدى رضاك عن منهج التربية على المواطنة الذي يتم تدريسه في مدرسة أولادك؟

١: غير راضٍ على الإطلاق؛ ٥: راضٍ جداً

٢. هل من تواصل بين مدرسة أطفالك وأولياء الأمور حول كيفية دعم التربية على المواطنة في المنزل؟

- غالباً
- أحياناً
- نادراً
- أبداً

٣. كيف يمكنك التعاون مع المدرسة لدعم التربية على المواطنة لدى أطفالك؟ (اختر كل ما ينطبق)

- حضور مؤتمرات أولياء الأمور والمعلمين لمناقشة التربية على المواطنة
- التطوع في المشاريع أو الفعاليات المدنية المدرسية
- تعزيز الدروس المستفادة في المدرسة من خلال المناقشات في المنزل
- المشاركة في إدارة المدرسة (على سبيل المثال، رابطة أولياء الأمور والمعلمين، ومجلس المدرسة)
- لا أتعاون حالياً مع المدرسة بشأن التربية على المواطنة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٤. ما مدى تكرار تفاعلك مع مدرسة طفلك لدعم التربية على المواطنة لدى الأطفال؟

- غالباً
- أحياناً
- نادراً
- أبداً

القسم الخامس : التحديات والاقتراحات

١. ما هي التحديات التي تواجهك في تعليم طفلك المواطنة والمسؤولية المدنية في المنزل؟ (اختر كل ما ينطبق)

- الافتقار إلى المعرفة أو الموارد فيما يتعلق بموضوعات المواطنة
- ضيق الوقت بسبب التزامات العمل أو الأسرة
- صعوبة شرح القضايا المدنية المعقدة للأطفال
- عدم الاهتمام من قبل الطفل
- عدم الدراية بكيفية التعامل في المواضيع المثيرة للجدل (على سبيل المثال، السياسة، والعدالة الاجتماعية)
- لا شيء ما سبق

٢. كيف تحاول التغلب على هذه التحديات؟

- البحث عن موارد خارجية
- طلب الدعم المدرسي
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٣. ما هي أنواع الدعم أو الموارد التي قد تساعدك على المشاركة بشكل أكثر فعالية في تربية أطفالك على المواطنة؟ (اختر كل ما ينطبق)

- ورش عمل أو ندوات لأولياء الأمور حول كيفية التربية على المواطنة في المنزل
- المواد التعليمية (على سبيل المثال، الأدلة، والمطبوعات، والموارد عبر الإنترنت)
- فعاليات مدرسية ومجتمعية تشمل أولياء الأمور والمتعلمين
- التواصل المنتظم مع المدرسة حول كيفية دعم التربية على المواطنة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

٤. برأيك ما هي جوانب التعليم المدني الحالي في المدارس التي تحتاج إلى تحسين؟ (اختر كل ما ينطبق)

- محتوى المنهج الدراسي
- طرائق التدريس
- التطبيق العملي للمعرفة المدنية
- تعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية
- التعاون بين أولياء الأمور والمدرسة
- غير ذلك، يرجى التحديد:

القسم السادس : المعلومات الديموغرافية

١. الجنس:

- ذكر
- انثى

٢. العمر:

- أقلّ من ٤٠
- ٤١-٥٠
- ٥١-٦٣
- ٦٤ وما فوق

٣. المستوى التعليمي الأعلى:

- عدم إكمال الدراسة الثانوية
- شهادة الثانوية العامة
- الامتياز الفني
- الإجازة الفنية
- درجة البكالوريوس
- درجة الماجستير
- دراسات الدكتوراه

٤. الإقامة:

- بيروت
- جبل لبنان
- بعلبك-الهرمل
- شمال لبنان
- جنوب لبنان
- البقاع
- النبطية
- كسروان-جبيل
- عكار

٥. كم عدد الأطفال المسجلين في المدرسة حالياً؟

- ١
- ٢
- ٣
- ٤ أو أكثر

٦. نوع المدرسة التي قمت بتسجيل أطفالك فيها:

- خاصة
- رسميّة
- كلاهما

VII. مسودة شبكة المقابلات – المنظمات غير الحكومية

أ. الجزء الأول: الخلفية والتنظيم

1. هل يمكنكم تقديم لمحة موجزة عن منظماتكم غير الحكومية، ومهمتها فيما يتعلق بالتربية على المواطنة؟
2. ما هو منظوركم العام للمواطنة الفاعلة حالياً؟ وإلى أي مدى تُعدّ التربية على المواطنة مهمة في المشهد الحالي؟
3. ما هي البرامج أو المبادرات المحددة التي تنفذها مؤسساتكم لتعزيز التربية على المواطنة ؟

ب. الجزء الثاني: التنفيذ والتأثير

1. ما هي الاستراتيجيات والأنشطة غير الرسمية التي تستخدمونها لإشراك المتعلمين في (1) المواطنة الفاعلة و (2) المواطنة الرقمية؟
2. هل تقيسون فعالية برامج التربية على المواطنة التي تنفذونها؟ ما هي الأدوات أو أطر التقويم التي تعتمدون عليها لتقويم فعالية تلك البرنامج؟
3. هل تقدّمون تعليمًا أو تدريبًا أو برامج تنشئة حول السلامة الرقمية والخصوصية ومكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقدّمون التعليم حول المواطنة الرقمية والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا؟

ت. الجزء الثالث: الشراكة والتعاون

1. كيف تصفون طرق تعاونكم مع المدارس والهيئات الحكومية والمنظمات الأخرى لتعزيز التربية على المواطنة ؟
2. هل يمكنكم وصف أيّ شراكات ناجحة ساهمت في تعزيز برامجكم؟
3. هل لديكم شراكات مع شركات أو منظمات تقنية تركز على التعليم الرقمي لتعزيز المواطنة الرقمية؟

ث. الجزء الرابع: التحديات والحلول

1. ما هي التحديات التي تواجهها مؤسساتكم في تقديم التربية المواطنة وكيف تتعاملون مع هذه التحديات؟
2. ما هي الموارد أو أنواع الدعم الذي تحتاجون إليه للتغلب على هذه التحديات؟

ج. الجزء الخامس: رؤية شخصية

1. ما الذي ألهمكم شخصياً للعمل في مجال التربية على المواطنة ؟
2. كيف تبقون دائمي الاطلاع على التطورات في مجال التربية على المواطنة ؟

٣. هل يمكنكم مشاركة تجربة شخصيّة لا تُنسى، حيث ساهمت جهودكم بشكل مباشر في إحداث تغيير ملموس في مشاركة المتعلّمين، مشاركة مدنيّة أو مشاركة مجتمعيّة؟

ح. الجزء السادس: الاتجاهات المستقبلية

١. برأيكم، ما هي الاتجاهات المستجدة في مجال التربية على المواطنة، التي ينبغي للمنظمات غير الحكوميّة التركيز عليها؟

٢. كيف ترون مساهمة المنصّات أو الأدوات الرقميّة في تعزيز التربية على المواطنة في السنوات الخمس المقبلة؟

٣. ما هي أهداف مؤسّستكم وخططها المستقبلية في ما يتعلّق بالمبادرات الهادفة إلى تطوير التربية على المواطنة؟

VIII. مسودة شبكة المقابلات – الخبراء وصنّاع القرار

أ. الخلفية والسياق

1. كيف تعرّفون التربية على المواطنة؟ (فكرتان رئيسيتان)
2. هل يمكنكم وصف دوركم الحاليّ والسابق وكيف يرتبط بالتربية على المواطنة؟
3. ما هي السياسات الأساسية التي توجّه حاليًا التربية على المواطنة في لبنان؟ (خصوصًا لصنّاع القرار)

ب. الإطار السياسي (بخاصة لصنّاع القرار)

1. ما هي التدابير التشريعية التي تمّ تنفيذها لدعم التربية على المواطنة في المدارس؟
2. كيف تتماشى السياسات الوطنية مع الأطر الدولية، كالتّي وضعتها اليونسكو أو الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلّق بالتربية على المواطنة؟
3. كيف ترتبط التربية على المواطنة بسائر الأولويات الوطنية للتعليم؟

ت. تنفيذ البرنامج

1. هل يمكنكم تقديم أمثلة عن البرامج أو المبادرات الناجحة التي تمّ تنفيذها في لبنان لتعزيز التربية على المواطنة؟
2. برأيكم ما هي العوامل التي تحدّد نجاح برنامج التربية على المواطنة؟
3. ما هي أساليب التقويم المستخدمة أو التي ينبغي استخدامها لتقويم فعالية برامج التربية على المواطنة؟

ث. التحديات والعوائق

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ التربية على المواطنة على المستوى الوطنيّ؟ وكيف تتبغى معالجة هذه التحديات؟
2. كيف يمكن معالجة التحديات المتعلقة بالسلامة الرقمية والسلوك الضارّ عبر الإنترنت في إطار التربية على المواطنة؟
3. ما هي الفجوات بين نوايا السياسة والممارسة الفعلية في التربية على المواطنة؟

ج. الاتجاهات المستقبلية

1. ما هي الاتجاهات الناشئة التي ستؤثر على مستقبل التربية على المواطنة؟
2. كيف تتصوّرون مستقبل المواطنة الرقمية في ظلّ التقدّم التكنولوجيّ السريع؟
3. ما هي التوصيات التي تقدّمونها لتحسين دمج التربية على المواطنة في المناهج الوطنية؟

٤. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التقنيّات الناشئة (كالذكاء الاصطناعيّ) في تعزيز مبادئ التربية على المواطنة؟

IX. مراجعة أدبيات التربية على المواطنة – السيّدة سهير زين

مقدمة

إنّ التربية على المواطنة هي إحدى الدعائم الأساسية لبناء مجتمعات قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة التي منها التحوّلات الاقتصادية، والتغيّرات المناخية، والفوارق الاجتماعية، والتقدّم التكنولوجي المتسارع. إنّها تهدف إلى إعداد مواطنين يدركون حقوقهم وواجباتهم تمام الإدراك، إضافة إلى تعزيز قيم المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إنّ التربية على المواطنة تسهم في نقل المعرفة حول المبادئ السياسية أو القانونية، مع تخطّي ذلك لتسهم أيضاً في تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في الشأن العام، وتشجيعهم على اتّخاذ أدوار قيادية في مجتمعهم.

على المستوى التعليمي، تسهم التربية على المواطنة في تنمية مهارات التفكير النقدي والتحليل الأخلاقي، ما يُمكن المواطنين من التعامل بوعي مع القضايا السياسية والاجتماعية المركّبة. كما أنّها تقوم بدور فاعل في تعزيز الفهم المتمقّق للتنوّع الثقافي والديني، ما يدعم قيم التسامح والتعايش السلمي في مجتمعات متعدّدة الثقافات. وتتمثّل أهميّة تلك التربية أيضاً في تمكين المتعلّمين من فهم الأنظمة السياسية والقانونية التي تحكم مجتمعهم، وتعليمهم كيفية الانخراط بفاعلية في العمليات الديمقراطية، سواء من خلال التصويت، أو المشاركة في منظمات المجتمع المدني، أو حتّى عبر الاحتجاج السلمي كوسيلة للتعبير عن الرأي.

علاوة على ذلك، تأخذ التربية على المواطنة بُعداً عالمياً، حيث تسهم في إكساب المواطنين القدرة على التعامل مع القضايا الدولية من منظور شامل، من غير إغفال للخصوصيات الثقافية والوطنية. تلك التربية تعزّز شعور المواطنين بالانتماء إلى مجتمع عالمي يتطلّب التعاون والتفاعل المستمرين بين مختلف الثقافات لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

في المجمل، تُعدّ التربية على المواطنة دعامة أساسية لتحقيق السلام الاجتماعي والتنمية المستدامة. فهي تسهم في بناء أفراد متسامحين، وملتزمين بالمصلحة العامة، ومؤهّلين للتفاعل الإيجابي مع التحديات المحلية والعالمية على حدّ سواء. ويتطلّب تحقيق هذا الهدف تكاتف الجهود بين المؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني، والسياسات العامة، لتطوير برامج تربوية شاملة تستجيب لاحتياجات المجتمعات وتدعم الأفراد في أدوارهم كمواطنين فاعلين.

ختاماً، وبالاستناد إلى الأبحاث العالمية والمحلية، سوف نتناول في هذه الدراسة دور التربية على المواطنة في تعزيز قيم الديمقراطية، وأبرز الاستراتيجيات المستخدمة في تعليمها، والتحديات الكبرى التي يمكن مواجهتها في تعليمها. كذلك سنتناول أهميّة إدخال التربية على المواطنة في المناهج اللبنانية، مع استكشاف للأطر العالمية والدراسات حول موضوع التربية على المواطنة، والكفايات أو المعايير المعتمدة في تلك المناهج، وكذلك الأطر اللبنانية في المنهاج اللبناني حول التربية على المواطنة، وتصور المتعلّمين اللبنانيين لمفاهيم المواطنة. وتعرض الدراسة في ختام البحث توصيات ذات علاقة بتضمين المناهج اللبنانية للتربية على المواطنة، خصوصاً وأنّ الدراسات المحلية أكّدت أهميتها في تكوين شخصيات مسؤولة وفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية. على أمل أن تشكل هذه الدراسة أحد المراجع الأساسية للجان المناهج اللبنانية الذين سيضعون مصفوفة المدى والتتابع لميادين المنهاج اللبناني العتيد وحقوله المعرفية المختلفة.

أولاً: أهمية التربية على المواطنة

تهدف التربية على المواطنة التي تمثل جوهر العملية التربوية، إلى استقرار المجتمعات المتنوعة كونها تسهم في إعداد الأفراد لكي يكونوا مواطنين فاعلين في المجتمع، وملتزمين قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي ظل التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه العالم اليوم، أصبح من الضروري تعزيز مفهوم التربية على المواطنة كجزء من المناهج الدراسية، كون الإحصاءات تشير إلى أن الدول التي تعتمد برامج التربية على المواطنة تشهد زيادة ملحوظة في نسب المشاركة المدنية والوعي السياسي (اليونسكو، ٢٠٢٢، Global Citizenship Education: Preparing learners for the challenges of the 21st century.)
فالتربية على المواطنة لا تقتصر على المعرفة النظرية فحسب، بل تتعداها تشمل تطوير مهارات التفكير النقدي، والحوار، واحترام التعددية، والمساهمة الفاعلة في الحياة العامة.

يأتي هذا الاهتمام المتزايد بالتربية على المواطنة استجابةً للتحديات التي تواجه المجتمعات العالمية، مثل التغيرات المناخية، والهجرة، والصراعات الثقافية. ففي هذا السياق، تسهم التربية على المواطنة في تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة وتقليل النزاعات، حيث تشير الدراسات إلى أن الأفراد الذين يتلقون تعليمًا فاعلاً في هذا المجال يظهرون مستوى أعلى من التسامح والانخراط الاجتماعي (OECD. 2023). Education (at a Glance 2023: Highlights.)

وفي لبنان، من شأن الإصلاحات التي يشهدها النظام التعليمي في إطار تطوير المناهج الجديدة خلال العام ٢٠٢٣، التركيز بشكل خاص على إدراج التربية على المواطنة كجزء من العملية التعليمية الشاملة. وتعدّ هذه الخطوة ضرورية لبناء جيل قادر على مواجهة التحديات الوطنية والدولية، كون التربية على المواطنة تسهم في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي لدى المتعلمين، ما يؤهلهم ليكونوا مشاركين نشطين في الحياة العامة.

والجدير بالذكر أن التربية على المواطنة ترتبط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبخاصة الهدف ٤،٧، الذي يركّز في التعليم على تعزيز قيم التسامح والمساواة واحترام حقوق الإنسان. ويبرز ذلك الربط على المدى الطويل، الدور الحاسم للتربية على المواطنة في تعزيز التنمية المستدامة، ما يدعو إلى ضرورة اعتماد هذا النوع من التعليم لضمان مستقبل أكثر عدالة وشمولية.

ثانياً: ربط التربية على المواطنة بأهداف خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠

تكتسب التربية على المواطنة أهمية كبيرة في ضوء الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف ٤،٧ الذي ينصّ على تعزيز التعليم الجيد والذي بدوره يشجّع على التسامح، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان. يشير تقرير الأمم المتحدة للعام ٢٠٢٣ إلى أن التعليم الذي يركّز على المواطنة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية بين الشباب بنسبة تصل إلى ٢٥٪ في البلدان التي تبنت برامج تعليمية شاملة في هذا المجال (United Nations., 2023. The Sustainable Development Goals Report 2023.)

في هذا السياق، تعدّ التربية على المواطنة وسيلة فعّالة لتعزيز مهارات التفكير النقدي واتخاذ القرارات المستنيرة، ما يعزّز من قدرة الأفراد على المشاركة الفعّالة في الشؤون العامة والإسهام في صنع القرارات

السياسية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تسهم التربية على المواطنة في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا واستدامة، حيث تعمل على تعزيز قيم التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، ما يسهم في تقليل النزاعات وزيادة التفاهم بين الثقافات المختلفة.

كما تعدّ التربية على المواطنة جزءًا أساسيًا من العملية التربوية الشاملة التي تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين فاعلين في مجتمعهم، قادرين على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن الاستثمار في هذا النوع من التعليم ضرورة ملحة لتحقيق مجتمع مستدام وديمقراطي يتماشى مع الأهداف الوطنية والعالمية.

ثالثًا: الأطر العالمية للتربية على المواطنة

على الصعيد العالمي، وضعت العديد من المنظمات الدولية، مثل اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أطرًا ومعايير تهدف إلى توجيه الدول نحو تعزيز التربية على المواطنة في أنظمتها التعليمية. ووفقًا لتقرير اليونسكو للعام ٢٠٢٢، فإن ٧٥٪ من الدول الأعضاء في المنظمة قد اعتمدت برامج تعليمية متخصصة في التربية على المواطنة، ما يشير إلى زيادة الوعي العالمي بأهمية هذا النوع من التعليم في تعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب (اليونسكو (2022). Global Citizenship Education: Preparing learners for the challenges of the 21st century.)

كما خلصت قمة تحويل التعليم للعام ٢٠٢٢ (اليونسكو (2023). Report on the 2022 Transforming Education Summit.) إلى نتائج عدّة رئيسة تؤكد أهمية جعل النظم التعليمية أكثر ملائمة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين. أبرز تلك النتائج كانت التزام ١٣٣ دولة بتقديم بيانات وطنية لتعهدات بتحويل التعليم، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات عالمية تهدف إلى معالجة قضايا مثل التعليم في الأزمات، والمساواة بين الجنسين، والتعليم الرقمي. وتمّ تسليط الضوء على الدور المحوري للشباب من خلال "إعلان الشباب" الذي يعكس مطالبهم ورؤاهم في هذا المجال. كما أكدت القمة ضرورة استثمار الحكومات والمؤسسات المالية بشكل أكبر وأكثر كفاءة في التعليم، كما أطلقت من ضمن فعاليات القمة المذكورة دعوة عالمية للعمل على تمويل التعليم.

ويتناول تقرير التعليم من أجل التنمية وإعادة البناء الاجتماعي (اليونسكو (2023). Global education monitoring report 2023: Social justice through education.) دور التعليم في تعزيز التغيير الاجتماعي، والحدّ من الفوارق، وتعزيز التنمية المستدامة. ويركّز هذا النهج على ضرورة تحويل التعليم من مجرد إكساب للمعرفة الأساسية، إلى أداة فعّالة تسهم في إعادة بناء المجتمعات، خصوصًا في المناطق التي شهدت صراعات أو مشاريع تنموية غير مكتملة. وفي هذا السياق يهدف التعليم إلى تمكين الأفراد لكي يصبحوا مشاركين نشطين في العملية الديمقراطية، وفي تطوير مهارات التفكير النقدي، ومعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي. كما يناقش تقرير (GEM) (Global education monitoring report) للعام ٢٠٢٣ أهمية التعليم في مواجهة التحديات العالمية مثل تغيّر المناخ، والتمييز الاجتماعي، والنزوح.

وتركّز وثيقة التعلّم للجميع ذات العنوان "الاستثمار في معرفة ومهارات الناس لتعزيز التنمية من البنك الدولي" (World Bank. (2011). Learning for All: Investing in People's Knowledge and Skills (to Promote Development.) على أهمية نظم التعليم في تمكين الأفراد للمشاركة في النمو الاقتصادي

والتقدّم الاجتماعيّ. وتؤكد الوثيقة أنّ التعليم الشامل لا يعزّز التنمية الشخصية فحسب، بل يسهم أيضًا في تعزيز التماسك الاجتماعيّ في المجتمعات ما بعد النزاع.

كما تقدّم وثيقة التعليم من أجل أهداف التنمية المستدامة (ESD) من اليونسكو (٢٠١٧) إرشادات حول كيفية دمج الاستدامة والمواطنة العالمية في المناهج الدراسية. وتشجّع تلك الوثيقة على ضرورة تعزيز التفكير النقديّ، والوعي البيئيّ، والعدالة الاجتماعية، التي تُعتبر جميعها عناصر رئيسة في إعادة بناء المجتمع.

وضمن الإطار العالميّ للتربية على المواطنة، قدّمت اليونسكو مبادرة التعليم من أجل المواطنة العالمية (GCED)، تلك المبادرة التي أطلقتها بهدف تعزيز القيم والمفاهيم التي تمكّن الأفراد، وبخاصّة الشباب منهم، من أن يكونوا مواطنين نشطين ومسؤولين في المجتمعات المحليّة والدوليّة. وتهدف تلك المبادرة إلى تطوير مهارات التفكير النقديّ والمشاركة الاجتماعيّة لدى المتعلّمين، مع التركيز على احترام حقوق الإنسان، والتسامح، والوعي البيئيّ. ويعتبر التعليم من أجل المواطنة العالمية جزءًا من الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصًا الهدف ٤،٧، الذي يركّز على التعليم الشامل والجيد للجميع.

المكوّنات الأساسية لمبادرة التعليم من أجل المواطنة العالمية GCED

- **القيم العالمية:** تشمل القيم الأساسيّة مثل السلام، وحقوق الإنسان، والتسامح، والمساواة، واحترام التنوّع الثقافيّ.
- **المهارات الأساسيّة:** تشمل مهارات التفكير النقديّ، وحلّ النزاعات بطريقة سلميّة، والقدرة على التعاون، والمشاركة الفعّالة في الحياة العامّة.
- **التعليم المتعدّد الأبعاد:** يتناول التعليم من أجل المواطنة العالمية الأبعاد الثلاثة للتعلّم، أعني بها المعارف، والقيم، والمهارات. وتركّز المبادرة على التفاعل بين تلك الأبعاد لتحفيز المتعلّمين على ممارسة التفكير النقديّ معظم الوقت، وتقدير التنوّع الثقافيّ، وتطوير مسؤوليّتهم الاجتماعيّة.

الأهداف الاستراتيجيةّ للمبادرة

- **تعزيز المواطنة الفاعلة:** تسعى المبادرة إلى تعزيز دور المتعلّمين كمواطنين نشطين في مجتمعهم عبّر تطوير فهم مشترك للمسؤوليّة المدنيّة والاجتماعيّة.
- **التفكير العالميّ:** يعمل الإطار على تعزيز فهم المتعلّمين للقضايا العالمية مثل التغير المناخيّ، والفقر، والنزاعات، والكيفيّة التي يمكن أن يسهموا بها في إيجاد حلول لتلك التحدّيات.
- **التعلّم المستدام:** تهدف المبادرة إلى توفير تعليم يستمرّ مدى الحياة عبّر تعزيز المهارات التي يحتاجها الأفراد للمشاركة الفعّالة في المجتمع، سواء على المستوى المحليّ أو العالميّ. (اليونسكو ٢٠١٥).

التطبيقات العملية للتعليم من أجل المواطنة العالمية

يتم دمج مفاهيم المواطنة العالمية في المناهج التعليمية من خلال مواد مثل التربية المدنية، والتاريخ، والجغرافيا، والنشاطات غير الصفية مثل المبادرات المجتمعية، والبرامج البيئية، والنشاطات التطوعية. تعزز تلك النشاطات من المشاركة المدنية النشطة، وتعلم المتعلمين كيفية التفكير في الحلول الجماعية للمشاكل المعاصرة.

التحديات التي تواجه مبادرة التعليم من أجل المواطنة العالمية GCED

- **التنوع الثقافي والسياسي:** تختلف تطبيقات مبادرة التعليم من أجل المواطنة العالمية بشكل كبير بين البلدان بسبب التنوع في الأطر الثقافية والسياسية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تواجه بعض البلدان صعوبات في دمج مفاهيم مثل حقوق الإنسان والمساواة بسبب حساسيات محلية.
- **نقص الموارد:** على الرغم من أهمية هذه المبادرة، إلا أن نقص الموارد والتدريب الكافي للمعلمين يمثل تحديًا كبيرًا لتنفيذ هذا النوع من التعليم بفعالية.

"لا يمكن لأحد أن يكون إنسانًا أصيلاً بينما يمنع الآخرين من أن يكونوا كذلك" Paulo Freire

تشير الفكرة الأساسية في فلسفة التعليم لدى باولو فرييري إلى أن الإنسانية تتجلى من خلال العلاقات المتبادلة والتفاعل الإيجابي بين الأفراد. ويعتبر فرييري أن منع الآخرين من تحقيق إنسانيتهم، سواء من خلال القمع أو الفساد أو عدم المساواة، يتعارض مع القيم الإنسانية الأساسية.

وعليه، فإن الرغبة في تعزيز التعلم والتقدم الاجتماعي، تتطلب دعم الآخرين وتمكينهم، ما يعكس جوهر التربية النقدية. ويدعو فرييري إلى الحوار والتفاعل كوسيلتين لتمكين الأفراد، مؤكداً أن التعلم ينبغي أن يكون عملية تفاعلية تشمل جميع الأطراف، حيث يسهم كل فرد في بناء المعرفة وتعزيز الوعي الاجتماعي، Freire, 1970, (1998).

إذًا، إن هذه الأطر تركز على تكوين مواطنين عالميين يمتلكون القدرة على التفكير النقدي وفهم التعقيدات السياسية والاجتماعية التي تواجه مجتمعهم. كما تسعى إلى تعزيز القيم الأساسية لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة، أعني بها قيم المساواة، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية.

رابعًا: كفايات التربية على المواطنة في بعض دول العالم

نورد في ما يلي كفايات عائدة لمناهج التربية على المواطنة في بعض دول العالم والتي هي: الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا والامارات العربية المتحدة وفنلندا وسنغافورة، يليها تحليل لتلك الكفايات ببيان أوجه الشبه والاختلاف بينها. والجدير ذكره أن بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة مثلاً تتبع نظام المعايير (Standards) لا الكفايات. وهنا سنورد جداول كفايات الدول بالتفصيل وفق الدولة، أو المعايير المشتركة، ومن ثم نورد جدولاً بالكفايات أو المعايير المشتركة.

جدول بالكفايات لكل دولة على حدة: ١. الولايات المتحدة الأمريكية

الكفايات/(المعايير)
المعرفة المدنية:
فهم الدستور، وحقوق المواطن، وهيكلية الحكومة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).
وعي المستندات والأحداث التاريخية التي شكّلت الأمة.
التفكير النقدي:
تحليل النقاشات السياسية والسياسات.
تقويم مصداقية مصادر الأخبار ووسائل الإعلام.
مهارات المشاركة:
المشاركة في الانتخابات (التصويت، الحملات).
الانخراط في مشاريع خدمة المجتمع.
المواقف المدنية:
تعزيز قيم مثل التسامح واحترام التنوع.

تفاصيل كفايات التربية على المواطنة في الولايات المتحدة الأمريكية

المعرفة المدنية:

تُعَدّ المعرفة المدنية عنصراً أساسياً في التربية على المواطنة، حيث تشمل فهم الدستور الأمريكي، الذي يُعتبر الوثيقة الأساسية التي تحدّد حقوق المواطنين وواجباتهم، بالإضافة إلى تنظيم السلطات العامة، التي تتوزّع في ثلاثة فروع: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. فيمكن للمتعلمين من خلال دراسة تلك الجوانب أن يتعرّفوا على كيفية عمل النظام السياسي، وأهمية الفصل بين السلطات لضمان عدم استبداد أيّ جهة. كما يتضمّن ذلك وعي الأحداث التاريخية مثل إعلان الاستقلال، وحقوق الإنسان، ومحطّات تاريخية محورية مثل حركة الحقوق المدنية، التي شكّلت مسار الأمة نحو تحقيق العدالة والمساواة.

التفكير النقدي:

يعزّز التفكير النقدي قدرة الأفراد على تحليل النقاشات السياسية والسياسات العامة بشكل موضوعي. فيستكشف المتعلّمون كيفية تقويم الحجج المقدمة في النقاشات السياسية، وفهم خلفيات القضايا المركّبة. بالإضافة إلى ذلك، يشجّع التعليم على تقويم مصداقية مصادر الأخبار ووسائل الإعلام، ما يمكن المتعلّمين من التمييز بين المعلومات الدقيقة والمعلومات المضلّلة. هذا النوع من التفكير يُعتبر ضروريًا في عصر المعلومات، حيث تتوفر الأخبار من مصادر متعدّدة، ما يتطلّب قدرة على التفكير النقدي لاستيعاب الأحداث بشكل صحيح.

مهارات المشاركة

تُعَدّ المشاركة الفعّالة في النشاطات المدنية جزءًا لا يتجزأ من التربية على المواطنة إذ يشجّع المتعلّمون على المشاركة في الانتخابات، سواء من خلال التصويت أو الانخراط في الحملات الانتخابية. ويُعتبر التصويت أحد أهمّ الحقوق المدنية، وهو طريقة مباشرة للتعبير عن الآراء والمشاركة في صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يُحثّ المتعلّمون على الانخراط في مشاريع خدمة المجتمع، ما يعزّز شعورهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم و يتيح لهم الإسهام في تحسين الظروف الاجتماعية.

المواقف المدنية:

تشمل المواقف المدنية تعزيز القيم الأساسية مثل التسامح واحترام التنوّع. ويُعتبر تعليم تلك القيم ضروريًا لبناء مجتمعات صحيّة ومتنوّعة، إذ من خلال التعلّم عن الثقافات المختلفة والمشاركة في نشاطات تعزّز الاحترام المتبادل، يُمكن للمتعلّمين فهم أهميّة التعايش السلمي والتعاون في بيئات متعدّدة الثقافات، فتُساعد تلك القيم في تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية.

٢. كندا

الكفايات:
الهويّة المدنية:
فهم التاريخ والجغرافيا الكنديّة وحقوق السكان الاصليين.
التعرّف على أهميّة التعددية الثقافية والشمولية.
المشاركة:
الانخراط في العمليات الديمقراطية، بما في ذلك التصويت والدعوة.
المشاركة في مبادرات المجتمع والاستشارات العامة.
التفكير النقدي:

تحليل القضايا الاجتماعية وفهم وجهات النظر المختلفة.
تشكيل آراء مدروسة حول القضايا الوطنية والمحلية.
احترام التنوع:
تعزيز العدالة الاجتماعية وفهم الثقافات المتنوعة.

تفاصيل كفايات التربية على المواطنة في كندا

الهوية المدنية:

تُعتبر الهوية المدنية عنصرًا محوريًا في التربية على المواطنة في كندا، حيث تشمل فهم التاريخ والجغرافيا الكندية بشكل شامل. يستكشف المتعلمون الأحداث التاريخية المهمة التي شكّلت الهوية الوطنية، مثل الاستعمار وتأسيس الدولة، بالإضافة إلى دور السكان الأصليين في تاريخ كندا. ويُعتبر التعرف على حقوق السكان الأصليين جزءًا أساسيًا من هذه الهوية، ما يعزّز الوعي بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

كما يشجّع المتعلمون على التعرف على أهميّة التعددية الثقافية والشمولية في المجتمع الكندي. وتُعتبر كندا واحدة من أكثر الدول تنوعًا في العالم، حيث يعيش فيها أفراد من خلفيات ثقافية ودينية متنوعة. يعزّز هذا الفهم قيم التفاهم والاحترام بين الثقافات المختلفة، ما يساهم في بناء مجتمع متماسك.

المشاركة:

تُعتبر المشاركة في العمليات الديمقراطية أحد الأركان الأساسية للتربية على المواطنة. ويشجّع المتعلمون على الانخراط في العمليات الانتخابية، بما في ذلك التصويت والدعوة. يعدّ التصويت حقًا مدنيًا أساسيًا يُمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع المتعلمين على المشاركة في مبادرات المجتمع والاستشارات العامة. تُعتبر تلك النشاطات فرصة لتعزيز الروابط الاجتماعية وبناء مجتمع قوي من خلال العمل الجماعي على قضايا محلية. من خلال المشاركة الفعالة، يتعلّم المتعلمون أهميّة الإدلاء بآرائهم وتأثير ذلك في مجتمعهم.

التفكير النقدي:

يعزّز التفكير النقدي قدرة الأفراد على تحليل القضايا الاجتماعية وفهم وجهات النظر المختلفة. فيتعلّم المتعلمون كيفية تقييم المعلومات والادلة، ما يساهم في تشكيل آراء مدروسة حول القضايا الوطنية والمحلية. ويُعتبر هذا النوع من التفكير ضروريًا في عصر المعلومات، حيث تتعدّد المصادر والآراء.

كما يشجّع التعليم على النقاشات المفتوحة حول القضايا المعاصرة، ما يُساعد المتعلمين على تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليل. ومن خلال تلك العملية، يصبح المتعلمون أكثر وعيًا بالقضايا الاجتماعية والسياسية، ما يؤهلهم ليكونوا مواطنين مستنيرين وفاعلين.

احترام التنوع:

يُعتبر احترام التنوع جزءاً أساسياً من التربية على المواطنة في كندا، إذ يتعلّم المتعلّمون أهميّة تعزيز العدالة الاجتماعية وفهم الثقافات المتنوعة. فيُسهّم هذا الفهم في تعزيز الشمولية والتسامح، ما يؤدي إلى بناء مجتمعات أكثر تماسكاً.

ومن خلال التعلّم عن الثقافات المختلفة، يُمكن للمتعلّمين أن يتعرّفوا على التحدّيات التي تواجه المجتمعات المتنوعة، ما يعزّز قيم التعاطف والاحترام. ويُعتبر تعزيز العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية جزءاً لا يتجزأ من بناء مجتمع صحي، حيث يُشارك في جميع الأفراد بشكل متساوٍ.

٣. أستراليا

الكفايات
معرفة الديمقراطية:
فهم الدستور الاسترالي، والنظام البرلماني، وعمليات الانتخابات.
وعي المواطنين حقوقهم وواجباتهم.
المواطنة الفاعلة:
تشجيع المشاركة في الحياة المدنية من خلال التطوع والدعوة.
الانخراط في القضايا المحلية والوطنية.
التحقيق النقدي:
تطوير مهارات تحليل القضايا الاجتماعية والسياسية والبيئية بشكل نقدي.
تشجيع البحث والنقاش حول القضايا المعاصرة.
الفهم الأخلاقي:
تعزيز القيم التي تعزّز العدالة واحترام جميع الأفراد.

تفاصيل كفايات التربية على المواطنة في أستراليا

المعرفة الديمقراطية:

تُعتبر الثقافة الديمقراطية قاعدة أساسية في التربية على المواطنة في أستراليا، حيث تشمل فهم الدستور الأسترالي، الذي يُحدّد إطار الحكم في البلاد. ويتعلّم المتعلّمون كيفية عمل النظام البرلماني، بما في ذلك دور

البرلمان في وضع القوانين، وأهميّة الفصل بين السلطات. كما يتمّ تعليم المتعلّمين عن عمليّات الانتخابات، بما في ذلك كميّة التصويت وأهميّة المشاركة في الانتخابات كحقّ مدنيّ.

تشمل تلك المعرفة أيضًا الوعي بالحقوق والواجبات كمواطنين. ويُعتبر فهم الحقوق، مثل حرية التعبير وحقّ التجمع، جانبًا أساسيًا من التعليم الديمقراطيّ. في المقابل، يُشدّد على الواجبات، مثل التزام القوانين والمشاركة الفعّالة في المجتمع، ما يعزّز من الإحساس بالمسؤوليّة لدى الأفراد.

المواطنة النشطة:

تعتبر المواطنة الفاعلة جزءًا حيويًا من التربية على المواطنة في أستراليا، إذ يشجّع المتعلّمون على المشاركة في الحياة المدنيّة من خلال التطوّع والمشاركة في النشاطات المجتمعيّة. ويُعتبر التطوّع وسيلة لتعزيز الروابط الاجتماعيّة، حيث يُتيح للأفراد فرصة العمل معًا من أجل مصلحة المجتمع.

علاوة على ذلك، يُحثّ المتعلّمون على الانخراط في القضايا المحليّة والوطنية، فمن خلال المشاركة في الحوارات العامّة والمبادرات الاجتماعيّة، يمكن للمتعلّمين أن يدلّوا بأرائهم المؤثّرة في مجتمعهم. يعزّز هذا النوع من المشاركة من وعي المتعلّمين بالقضايا الاجتماعيّة والسياسيّة، ما يؤهّلهم ليكونوا مواطنين فاعلين.

التحقيق النقديّ:

يعزّز التحقيق النقديّ القدرة على تحليل القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة والبيئيّة. فيتعلّم المتعلّمون كميّة البحث عن المعلومات وتقويم مصادرها، ما يُسهم في تطوير مهارات التفكير النقديّ. كما يُعتبر هذا النوع من التعليم ضروريًا في عالم يتزايد فيه تدفّق المعلومات، حيث يصبح من المهمّ تمييز الحقائق من الآراء والتوجّهات.

كما يشجّع التعليم الأستراليّ على النقاشات حول القضايا المعاصرة، ما يُساعد المتعلّمين على فهم وجهات النظر المختلفة وتشكيل آراء مستنيرة. من خلال تلك العمليّة، يصبح المتعلّمون أكثر وعيًا بالتحديات التي تواجه مجتمعهم والعالم.

الفهم الأخلاقيّ:

يُعتبر الفهم الأخلاقيّ جزءًا أساسيًا من التربية على المواطنة، حيث يعزّز من القيم التي تعزّز العدالة واحترام جميع الأفراد. فيتعلّم المتعلّمون أهميّة حقوق الإنسان، والمساواة، والتسامح. كما يُعتبر تعزيز تلك القيم ضروريًا لبناء مجتمع متماسك وعادل. فمن خلال التعلّم عن العدالة الاجتماعيّة والحقوق الإنسانيّة، يُمكن للمتعلّمين فهم التحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات. فتُساعد تلك القيم في بناء مجتمع يُقدّر التنوّع ويعمل على تعزيز الشموليّة.

٤. الامارات العربية المتحدة

الكفايات
الهوية الوطنية:
فهم تاريخ الامارات، وثقافتها، ومبادئ تأسيس الدولة.
تعزيز الفخر الوطني والوحدة.
المسؤوليات المدنية:
معرفة الحقوق والواجبات كمواطنين ومقيمين.
فهم أهمية القوانين واللوائح.
الوعي العالمي:
التعرف على دور الإمارات في العلاقات الدولية وتعزيز التسامح.
فهم التنوع الثقافي داخل الإمارات وعلى المستوى العالمي.
المشاركة النشطة:
تشجيع المشاركة في خدمة المجتمع والفعاليات الوطنية.
الانخراط في الحوار المدني ومناقشات السياسات العامة.

تفاصيل كفايات التربية على المواطنة في الامارات العربية المتحدة

الهوية الوطنية:

تُعتبر الهوية الوطنية جزءاً أساسياً من التربية على المواطنة في الإمارات العربية المتحدة، حيث تشمل فهم تاريخ الدولة وثقافتها ومبادئ تأسيسها. فيستكشف المتعلمون الأحداث التاريخية التي أدت إلى قيام الاتحاد في عام ١٩٧١، ودور القادة المؤسسين في بناء الدولة الحديثة. ويعزز هذا الفهم من شعور الفخر الوطني والانتماء، ما يسهم في توطيد الوحدة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع.

كما يشجع التعليم على تعزيز الفخر الوطني من خلال التعرف على الإنجازات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما يُعتبر الاحتفاء بالتراث الإماراتي والتقاليد جزءاً من تعزيز الهوية الوطنية، ما يُساعد على بناء جيل يدرك أهمية تاريخه وثقافته.

المسؤوليات المدنية:

تُعتبر المسؤوليات المدنية من العناصر الأساسية في التربية على المواطنة، إذ يتعلّم المتعلّمون عن حقوقهم وواجباتهم كمواطنين ومقيمين، ما يعزّز من وعيهم بأهميّة التزام القوانين واللوائح. ويُعتبر فهم تلك الحقوق والواجبات ضروريًا لبناء مجتمع يتمتّع بالاستقرار والأمان. كما تُشدّد المناهج التعليمية على أهميّة القوانين واللوائح في تنظيم حياة الأفراد والمجتمعات. فمن خلال تعزيز هذا الفهم، يُمكن للمتعلّمين أن يصبحوا مواطنين مسؤولين يتفاعلون بفعاليّة مع القضايا الاجتماعية والسياسية.

الوعي العالمي:

يعزّز الوعي العالمي قدرة المتعلّمين على التعرّف على دور الإمارات في العلاقات الدولية. ويتعلّم المتعلّمون كيفية تأثير الإمارات في الساحة العالمية، بما في ذلك مجالات التجارة، والدبلوماسية، والتنمية المستدامة. كما يتمّ التركيز على أهميّة تعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يشجّع التعليم على فهم التنوّع الثقافي داخل الإمارات وعلى المستوى العالمي. ويُعتبر ذلك الفهم ضروريًا لتعزيز قيم التسامح والاحترام في مجتمع متنوّع، ما يساعد على بناء علاقات إيجابية بين الأفراد من خلفيّات ثقافية مختلفة.

المشاركة النشطة:

تُعتبر المشاركة النشطة جزءًا حيويًا من التربية على المواطنة في الإمارات. ويشجّع المتعلّمون على الانخراط في خدمة المجتمع والمشاركة في الفعاليات الوطنية. هذه النشاطات تعزّز من روح التعاون والانتماء، حيث يُتاح للأفراد فرصة العمل معًا من أجل تحسين مجتمعهم. كما يُحثّ المتعلّمون على الانخراط في الحوار المدني ومناقشات السياسات العامة. ويُعتبر ذلك النوع من المشاركة ضروريًا لتعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمع، ما يُمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع القرار.

٥. فنلندا

الكفايات
المعرفة المدنية:
فهم المبادئ الديمقراطية، والقوانين، ونظام الانتخابات.
التعلّم عن الحقوق والواجبات كمواطنين.
المشاركة الاجتماعية:
تعزيز الانخراط النشط في القضايا المجتمعية والحياة العامة.
تشجيع المتعلّمين على اتّخاذ المبادرات في المشاريع المحلية.
التفكير النقدي:

تحليل محتوى وسائل الإعلام وفهم التحيز.
تقويم وجهات النظر المختلفة حول القضايا الاجتماعية والسياسية.
قيم الديمقراطية:
تعزيز احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والعدالة.

تفاصيل كفايات التربية على المواطنة في فنلندا

المعرفة المدنية:

تُعتبر المعرفة المدنية أساساً جوهرياً في التربية على المواطنة في فنلندا، حيث تشمل فهم المبادئ الديمقراطية، والقوانين، ونظام الانتخابات. ويعزز التعليم الوعي بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية، بما في ذلك حقوق المواطنين وواجباتهم. ويتعلم المتعلمون كيفية عمل النظام البرلماني، وأهمية الانتخابات كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب. كما يشجع التعليم على فهم الحقوق والواجبات كمواطنين، ما يعزز من إحساسهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم. هذا الفهم يساعد المتعلمين على التفاعل بشكل إيجابي مع القضايا الاجتماعية والسياسية، ما يعزز من مشاركتهم الفعالة في الحياة العامة.

المشاركة الاجتماعية:

تُعتبر المشاركة الاجتماعية جزءاً حيوياً من كفايات التربية على المواطنة. فيشجع المتعلمون على الانخراط النشط في القضايا المجتمعية والحياة العامة، ما يعزز من شعورهم بالانتماء. ويُعتبر العمل التطوعي والمشاركة في الفعاليات المجتمعية وسيلة لتطوير مهارات التعاون والتواصل. علاوة على ذلك، يتم تشجيع المتعلمين على اتخاذ المبادرات في المشاريع المحلية. ويعزز هذا النوع من المشاركة من روح القيادة والإبداع، حيث يُمكن للمتعلمين أن يكونوا جزءاً من الحلول التي تهتم مجتمعهم.

التفكير النقدي:

يُعتبر التفكير النقدي عنصراً أساسياً في التربية على المواطنة، حيث يعزز من قدرة المتعلمين على تحليل محتوى وسائل الإعلام وفهم التحيز. كما يتعلم المتعلمون كيفية تقويم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، ما يساعدهم على التمييز بين الحقائق والآراء. كما يشجع التعليم على تقويم وجهات النظر المختلفة حول القضايا الاجتماعية والسياسية. ومن خلال النقاشات المفتوحة والتفكير النقدي، يتمكن المتعلمون من فهم التعقيدات المحيطة بالقضايا المعاصرة، ما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة.

قيم الديمقراطية:

تُعتبر القيم الديمقراطية حجر الزاوية في التربية على المواطنة في فنلندا إذ يعزز التعليم احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والعدالة، ما يساعد في بناء مجتمع يتسم بالإنصاف والشمولية. ويتم التركيز على أهمية احترام التنوع الثقافي والتفاعل الإيجابي بين الأفراد من خلفيات مختلفة. ومن خلال تعزيز تلك القيم، يُمكن للمتعلمين

أن يصبحوا مواطنين واعين يدركون أهميّة العدالة الاجتماعيّة وحقوق الإنسان. ويُعتبر هذا الفهم ضروريًا لبناء مجتمع متماسك حيث يتمتّع جميع الأفراد بفرص متساوية.

٦. سنغافورة

الكفايات
التعليم الوطني :
فهم تاريخ سنغافورة، وثقافتها، وهياكل الحكم.
تعزيز الوعي بالهويّة الوطنيّة والقيم.
المواطنة الفاعلة:
تشجيع المشاركة في خدمة المجتمع ومبادرات التنمية الوطنيّة.
الانخراط في النشاطات المدنيّة والنقاشات العامّة.
التفكير النقدي وحلّ المشكلات:
تحليل التحدّيات التي تواجه المجتمع واقتراح الحلول.
تطوير مهارات البحث والقدرة على التعبير عن الآراء .
الوعي العالمي:
التعرّف على دور سنغافورة في السياق العالمي.
فهم الثقافات المتنوّعة وتعزيز الشموليّة.

تفاصيل كفايات التربية على المواطنة في سنغافورة

التعليم الوطني :

يُعتبر التعليم الوطنيّ أحد الركائز الأساسيّة في التربية على المواطنة في سنغافورة، حيث يتضمّن فهم تاريخ البلاد وثقافتها ونظام الحكم. كما يتعلّم المتعلّمون عن الأحداث التاريخيّة التي شكّلت مسيرة سنغافورة، بدءًا من الاستعمار وصولاً إلى الاستقلال، ما يعزّز من شعور الفخر والانتماء الوطنيّ . كما يتمّ التركيز على فهم نظام الحكم في سنغافورة، بما في ذلك النظام البرلمانيّ وكيفية عمل الحكومة. فيعزّز ذلك الفهم الوعي بالهويّة الوطنيّة والقيم، ما يُساهم في بناء مجتمع متماسك يُقدّر التنوّع الثقافيّ والعدالة الاجتماعيّة.

المواطنة الفاعلة:

تُعتبر المواطنة الفاعلة جزءًا حيويًا من التربية على المواطنة ، حيث يشجع المتعلمون على المشاركة في خدمة المجتمع ومبادرات التنمية الوطنية. يُعتبر العمل التطوعي وسيلة لتعزيز الروابط الاجتماعية، حيث يُتيح للأفراد فرصة العمل معًا من أجل تحسين ظروف المجتمع. علاوة على ذلك، يُحث المتعلمون على الانخراط في النشاطات المدنية والنقاشات العامة. تُعتبر تلك النشاطات فرصة لتعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية، مما يُساعد المتعلمين على تطوير مهارات الحوار والتفاهم مع الآخرين.

التفكير النقدي وحل المشكلات:

يُعتبر التفكير النقدي وحل المشكلات عنصرًا أساسيًا في التربية على المواطنة . يعزز هذا النوع من التعليم قدرة المتعلمين على تحليل التحديات التي تواجه المجتمع واقتراح الحلول المناسبة. كما يتعلم المتعلمون كيفية تقويم المعلومات من مصادر مختلفة، ما يُمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. ويجري التركيز أيضًا على تطوير مهارات البحث والقدرة على التعبير عن الآراء . ويُعتبر هذا النوع من التعليم ضروريًا في عصر المعلومات، حيث يُساعد المتعلمين على فهم القضايا المعقدة وطرح أفكار جديدة تساهم في تحسين المجتمع.

الوعي العالمي:

يُعتبر الوعي العالمي جزءًا أساسيًا من كفايات التربية على المواطنة ، حيث يعزز من فهم المتعلمين لدور سنغافورة في السياق العالمي. فيتعلم المتعلمون عن العلاقات الدولية وأهمية التعاون بين الدول، ما يُساعد على تعزيز الفهم المتبادل. كما يشجع التعليم على فهم الثقافات المتنوعة وتعزيز الشمولية. ويعزز هذا الفهم من قدرة المتعلمين على التعامل مع التنوع الثقافي بشكل إيجابي، ما يساهم في بناء مجتمع متماسك يتسم بالتسامح والاحترام.

٧. تحليل مقارن لكفايات التربية على المواطنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وفنلندا، وسنغافورة.

تُعتبر الكفايات التعليمية في مجال التربية على المواطنة عنصرًا محوريًا في بناء مجتمعات ديمقراطية وصحية. ففي جميع الدول المذكورة، تركز تلك الكفايات على أهمية المعرفة المدنية، حيث يشجع المتعلمون على فهم الأنظمة السياسية والقوانين وحقوق المواطنين وواجباتهم. ويُظهر هذا التركيز ضرورة بناء وعي سياسي قوي لدى الأفراد ليكونوا مواطنين فاعلين ومؤثرين في مجتمعهم.

أوجه الشبه:

تتشترك تلك الدول بمعظمها في تعزيز المشاركة الفعالة في الحياة المدنية والاجتماعية، سواء من خلال الانتخابات أو العمل التطوعي أو المبادرات المجتمعية ، إذ يُعتبر انخراط الأفراد في القضايا المحلية والوطنية جزءًا أساسيًا من التربية على المواطنة ، ما يعكس أهمية الفعل الاجتماعي في تطوير المجتمعات.

كما يعزّز التفكير النقديّ كمهارة أساسيّة في العديد من تلك الدول، حيث يشجّع المتعلّمون على تحليل المعلومات وتقويمها بشكل موضوعي. يُساعد هذا النهج المتعلّمين على اتّخاذ قرارات مستنيرة وفهم التعقيدات المحيطة بالقضايا الاجتماعية والسياسيّة، ما يعزّز من قدرتهم على مواجهة التحدّيات .

علاوة على ذلك، تُعتبر قيمة احترام التنوّع وتعزيز التسامح جزءاً لا يتجزأ من الكفايات التعليميّة ، حيث يشجّع التعليم على تقدير الثقافات المختلفة والعمل على تعزيز الشموليّة والتفاهم بين الأفراد، ما يُسهم في بناء مجتمع متماسك يتقبل الاختلافات.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدول في تركيزها على بعض العناصر، مثل الهويّة الوطنيّة. ففي حين تعزّز الإمارات الهويّة الوطنيّة بشكل ملحوظ، تركّز دول أخرى مثل كندا وفنلندا على التعدديّة الثقافيّة والشموليّة، ما يعكس بعض الاختلاف في السياقات الاجتماعيّة والثقافيّة.

كما يُعتبر تعزيز المسؤوليّة الاجتماعيّة جزءاً بارزاً في الكفايات التعليميّة في الإمارات، حيث يتمّ التركيز على العمل التطوّعي والمشاركة في العدالة الاجتماعيّة بشكل أكبر مقارنة ببعض الدول الأخرى. فنُظهر تلك الفروقات كيف تعكس الكفايات احتياجات المجتمعات المحليّة وتحدياتها.

وفيما يتعلّق بالوعي العالميّ، تُعطي دول مثل سنغافورة أهميّة كبيرة لدورها على الساحة الدوليّة، بينما قد لا يكون هذا التركيز بالدرجة نفسها في دول أخرى مثل الولايات المتّحدة، ما يدلّ على تنوّع في الأولويّات التربويّة.

أمّا بالنسبة إلى قيم الديمقراطية، فتختلف درجة التركيز عليها بين الدول، إذ تعزّز فنلندا وأستراليا تلك القيم بشكل ملحوظ، بينما قد يكون التركيز في دول أخرى على الحقوق والواجبات القانونيّة أكثر وضوحاً.

الخلاصة:

تُظهر الكفايات التعليميّة في الدول المعنيّة التزاماً قوياً بتعزيز المعرفة المدنيّة والمشاركة الفعّالة، ما يُعتبر أساساً لبناء مجتمع ديمقراطيّ مستنير وقادر على مواجهة التحدّيات. تتشارك تلك الدول في التركيز على التفكير النقديّ كمهارة ضروريّة، ما يعكس حاجة مجتمعاتها إلى مواطنين قادرين على تحليل المعلومات واتّخاذ قرارات مستنيرة.

ومع ذلك، تظهر الفروقات في كميّة تعزيز الهويّة الوطنيّة والوعي العالميّ، حيث تعكس تلك الفروقات السياقات الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة الخاصّة بكلّ دولة. وبالتالي، تُعتبر كفايات التربية على المواطنة، عنصراً أساسياً في تشكيل مواطنين نشطين ومطلّعين، ما يُسهم في رفع مستوى الوعي بالقضايا المحليّة والعالميّة.

يتّضح من تحليل الكفايات أنّ كلّ دولة تتبنّى إطاراً تعليميّاً متنوّعاً يلبي احتياجاتها الثقافيّة والاجتماعيّة، ما يعزّز من قيم التسامح والاحترام المتبادل ويُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعيّ. ولا بدّ من التعاون بين الحكومات والمجتمع المدنيّ والمؤسّسات التعليميّة لتعزيز تلك الكفايات.

في الختام، يعكس تحليل الكفايات التعليمية رؤية شاملة للتربية على المواطنة ، حيث يسعى كل نظام تعليمي إلى إعداد جيل من المواطنين القادرين على المشاركة الفعالة في مجتمعهم، مع مراعاة الفروق الدقيقة التي تعكس هوية كل دولة. أن التربية على المواطنة تُعتبر استثماراً في المستقبل، يُسهم في إعداد جيل قادر على مواجهة التحديات والمشاركة بفعالية في بناء مجتمعات أفضل.

جدول الكفايات والمعايير المشتركة

الدولة الكفاية	الولايات المتحدة الأميركية	كندا	أستراليا	الإمارات العربية المتحدة	فنلندا	سنغافورة
المعرفة والهوية المدنية-الوطنية	✓	✓		✓	✓	✓
المعرفة الديمقراطية			✓	✓		
القيم الديمقراطية					✓	
التفكير النقدي	✓	✓	✓		✓	✓
المشاركة الاجتماعية	✓	✓			✓	
المواطنة الفاعلة			✓	✓		✓
المواقف المدنية	✓					
احترام التنوع		✓				
الفهم الأخلاقي			✓			
الوعي العالمي/ الثقافي				✓		✓

يتبين من الجدول أعلاه أن الكفايات المدرجة تتداخل في ما بينها. ومن حيث النسب المئوية، يتبين أن كلاً من كفايتي (المعرفة والهوية المدنية-الوطنية) و(التفكير النقدي) قد احتلتا النسبة الأعلى (٨٥,٧١٪) من بين أطر الدول الست. أما بالنسبة إلى نسب الكفايات الأخرى فقد تراوحت بين (٤٢,٨٥٪) و(١٤,٢٨٪) ضمناً. وتلك

الكفايات تتطلب استراتيجيات تعلّم متعدّدة، منها: استراتيجيات التعلّم النشط بشكل عامّ، والنشاطات والمشاريع والأبحاث بشكل خاصّ. كما أنّ تقويم هذا التعلّم يكون بالملاحظة وتقويم المشاريع والأبحاث الذي يعدها المتعلّمون، وكذلك من خلال الوضعيات الواقعية. والجدير ذكره، أن على واضعي المناهج التفكير دومًا بأدوات قياس الأثر على مستوى الممارسات العملية للمتعلّمين، مع الانتباه الدائم إلى أثر المنهج الخفيّ في التربية على المواطنة.

خامسًا: دراسات عالمية وعربية حول التربية على المواطنة

سوف نتناول في هذا الجزء من البحث نتائج دراسات عالمية وإقليمية حول التربية على المواطنة وأثر تلك التربية على مشاركة المتعلّمين الفاعلة في مجتمعهم كأداة للتغيير، وكمواطنين مؤمنين بالديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية، وكذلك أثر تلك التربية على أهمية التطبيق العمليّ في تعزيز مواظبتهم، مثل المشاركة في الخدمة المدنية، والتصويت في الانتخابات. كما سنتناول نتائج الدراسات التي تبين علاقة البيئة المدرسية والثقة المجتمعية والتكنولوجيا في تعزيز المواطنة لدى المتعلّمين.

١- التربية على المواطنة ودور المتعلّمين كأداة تغيير

تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المتعلّمون في مجال التربية على المواطنة، كأداة للتغيير الاجتماعيّ من خلال تمكينهم من المشاركة الفاعلة في مجتمعهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات المعاصرة. وتشير الدراسات الدولية إلى أنّ التربية على المواطنة لا تقتصر فقط على تزويد المتعلّمين بالمعرفة النظرية المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم، بل تتجاوز ذلك إلى تعليمهم كيف يكونون فاعلين ومؤثرين في بيئتهم الاجتماعية والسياسية. ونورد في ما يلي نتائج بعض الدراسات حول الموضوع، في فنلندا وتركيا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

فنلندا

تُعَد مشاركة المتعلّمين كأداة تغيير جزءًا أساسيًا من المنهج التعليمي في فنلندا، الذي يركّز على تعزيز المواطنة الفاعلة والمهارات المدنية. وتتيح البرامج التعليمية مثل Erasmus وEuropean Solidarity Corps فرصًا للشباب للانخراط في مشاريع مجتمعية وتنمية مهاراتهم في التفكير النقدي والتفاعل الاجتماعيّ، ما يعزّز مشاركتهم المدنية الفعّالة. تلك البرامج لا تركز فقط على نقل المعرفة النظرية حول المواطنة، بل تهتمّ أيضاً بتطوير القدرات العملية من خلال المشاركة المباشرة في النشاطات المجتمعية والمشاريع التعاونية (Finnish).

National Agency for Education, 2024)

تركيا

تتناول دراسة (Akin, S., Calik, B., & Engin-Demir, C. (2017) التي أجريت في تركيا كيفية تطوير قيم المواطنة الفاعلة لدى المتعلّمين من خلال النشاطات المجتمعية في المدارس. كما تشير الدراسة إلى أن تصميم المناهج الدراسية التي تركز على إشراك المتعلّمين في تلك النشاطات يعزّز وعيهم بمسؤولياتهم الاجتماعية، إذ أظهرت الدراسة أنّ إدماج تجارب عملية، مثل التطوع والمشاركة في المشاريع المجتمعية، يسهم في تنمية شعور المتعلّمين بالمسؤولية والالتزام تجاه مجتمعهم، كما يعزّز مهاراتهم في التفكير النقدي

وحلّ المشكلات. وتقدّم تلك النتائج رؤية شاملة حول كيفية تصميم برامج تعليميّة تهدف إلى تمكين المتعلّمين ليصبحوا مواطنين نشطين قادرين على إحداث التغيير الإيجابي في مجتمعهم (Akin, Calik & Engin- (Demir, 2017).

إنجلترا

من جهة أخرى، تعرض دراسة Jarkiewicz (٢٠٢٠) التي أجريت في إنجلترا، نموذجًا لتعزيز المواطنة الفاعلة من خلال التعلّم القائم على المشاركة. وأوضحت الدراسة كيف يمكن للتعلّم التشاركي أن يمكّن الشباب من المشاركة بفعاليّة في قضايا مجتمعيّة حقيقية، الأمر الذي يسهم في تطوير وعيهم الاجتماعيّ وزيادة ثقتهم بأنفسهم. كما تظهر الدراسة أنّ هذا النوع من التعليم يشجّع المتعلّمين على المشاركة في حلّ المشكلات بشكل جماعي، ما يعزّز شعورهم بالانتماء والمسؤوليّة تجاه مجتمعهم. وبالتالي، تُبرز تلك الدراسة أنّ إدماج التعلّم القائم على المشاركة في المناهج يمكن أن يسهم في تطوير مهارات التفكير النقديّ والابتكار لدى المتعلّمين، ما يؤهّلهم ليصبحوا مواطنين مؤثرين وفاعلين في مجتمعهم (Jarkiewicz, 2020).

الولايات المتحدة الأمريكية

تناولت دراسة McNaughtan & Brown (٢٠٢٠) في الولايات المتّحدة، العلاقة بين التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسيّة للمتعلّمين في الكلّيّات المجتمعيّة، وكيفية تأثير العوامل المؤسّسية والبيئيّة على تلك المشاركة. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الوعي السياسيّ والدعم المؤسّسي يسهمان في تعزيز المشاركة الديمقراطيّة بين المتعلّمين. كما تقدّم تلك الدراسة توجيهات قيمة تفيد في تطوير مناهج التربية على المواطنة، حيث تبرز أهميّة التوعية بالحقوق السياسيّة وتعزيز المشاركة في العمليّة الانتخابيّة. كما أظهرت الدراسة أنّ توفير بيانات تعليميّة تشجّع على النقاشات السياسيّة يسهم في زيادة معدّلات المشاركة في الانتخابات، ما يعزّز من دور المتعلّمين كمواطنين نشطين في مجتمعهم (McNaughtan & Brown, 2020).

تُبرز الدراسات التي تمّت مراجعتها حول التربية على المواطنة في دول مختلفة، التحوّل من المعرفة النظرية إلى المشاركة العمليّة، مع التركيز على دور المتعلّمين كعناصر فاعلة في التغيير الاجتماعيّ. ففي دول مثل فنلندا وإنجلترا، تركّز البرامج التعليميّة على التعلّم التجريبيّ والمشاركة المجتمعيّة، ما يعزّز التفكير النقديّ، والمسؤوليّة الاجتماعيّة، والمواطنة الفاعلة. أمّا في تركيا، فإنّ إدماج النشاطات المجتمعيّة مثل التطوّع، يسهم في تنمية حسّ المسؤولية الاجتماعيّة لدى المتعلّمين في حين أنّ تعزيز الوعي السياسيّ والدعم المؤسّسي في الولايات المتّحدة يشجّع على المشاركة الديمقراطيّة. وبنظرة نقدية، تكشف تلك الدراسات عن التفاوت في تطبيق التربية على المواطنة الفاعلة عالميًّا، مع الحاجة إلى توسيع نطاقها لتشمل القضايا العالميّة مثل التغيّر المناخيّ وحقوق الإنسان. وبشكل عامّ، ينبغي أن تركّز التربية على المواطنة على المشاركة العمليّة، وأن تتكيّف مع السياقات الثقافيّة والسياسيّة المتنوّعة لتطوير مواطنين مسؤولين اجتماعيًّا وقادرين على إحداث تغيير إيجابيّ ومستدام في مجتمعهم.

٢- التربية على المواطنة من خلال منظور المتعلمين

سنتناول في ما يلي دراسات أجريت في سنغافورة وإنجلترا تبين ضرورة اشتغال مناهج التربية على المواطنة على كلا الجانبين النظري والعملي بغية تشجيع المتعلمين على المشاركة في الحياة الديمقراطية.

سنغافورة

في السياق الدولي لدراسة التربية على المواطنة، تُبرز الدراسات في هذا المجال رؤى قيمة حول كيفية تشكيل وعي المتعلمين وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في الحياة المدنية والسياسية. وتقدم دراسة Alviar-Martin وآخرين (٢٠١٢) تحليلاً حول تنمية الكفاية المواطنة من منظور المتعلمين في سنغافورة، معتمدة على مقابلات واستطلاعات للرأي لاستكشاف البيانات التعليمية المختلفة وتأثيرها على تطوير هذه الكفاية. ويشير الباحثون إلى أن الكفاية المواطنة لا تُصقل فقط في إطار الصفوف الدراسية، بل هي نتاج تفاعلات متداخلة تشمل الأسرة والمجتمع الأوسع. وانطلاقاً من تلك الرؤية، توصي الدراسة بضرورة تطوير مناهج تعليمية تدمج بين الجوانب النظرية والتجارب العملية من خلال تنفيذ نشاطات مجتمعية ومشاريع تشجع على المشاركة الفعالة، وتحفز المتعلمين على التفاعل مع القضايا المحلية والعالمية. ويعد استخدام الأدوات التعليمية كالمحاكاة والمشاريع الواقعية وسائل فعالة تتيح للمتعلمين اكتساب مهارات مواطنة قوية وتعزيز إدراكهم للبيئة السياسية والاجتماعية التي يعيشون فيها (Alviar-Martin et al., 2012).

إنجلترا وسنغافورة

أما دراسة Han وزملائه (٢٠١٤) فتتناول العلاقة بين المواقف تجاه المواطنة ونية التصويت لدى متعلمي المدارس الثانوية المهنية في إنجلترا وسنغافورة. تشير الدراسة إلى أن التربية على المواطنة لها دور مباشر في تعزيز اهتمام المتعلمين بالقضايا الاجتماعية والسياسية، ما ينعكس على رغبتهم في المشاركة في الانتخابات. وتُظهر النتائج أن المواقف الإيجابية تجاه المواطنة، والتي يتم تعزيزها من خلال المناقشات حول المسؤوليات المدنية والسياسية، تلعب دوراً حاسماً في تكوين رغبة المتعلمين في المشاركة في الحياة الديمقراطية. كما توضح الدراسة أن توفير برامج تعليمية فاعلة تركز على تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي يمكن أن يساهم في تكوين جيل من المتعلمين الواعين والمتفاعلين مع مجتمعهم، الأمر الذي يدفعهم للقيام بدور فعال في المشاركة الديمقراطية (Han et al., 2014).

ومن خلال تلك الدراسات، يتضح أن بناء الكفاية المواطنة يعتمد على خلق بيئات تعليمية يتم فيها تمكين المتعلمين من الانخراط المباشر في معالجة القضايا المجتمعية. ويعد توجيه المتعلمين نحو المشاركة السياسية عبر النشاطات التعليمية العملية والتفاعلية وسيلة فعالة لتشكيل مواقفهم تجاه المواطنة وتعزيز وعيهم بدورهم كمواطنين فاعلين ومسؤولين.

٣- التربية على المواطنة من خلال منظور المعلمين

نتناول في هذا الجزء دراستين أجريتا في بلدين عربيين: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وسلطنة عُمان، حيث تبين من نتائج تلك الدراستين أن لمناهج الدراسات الاجتماعية تأثيراً على ترسيخ قيم المواطنة في نفوس المتعلمين، تلك القيم التي تتطلب تطبيق استراتيجيات النشاطات العملية والحوار. ولكن بعض معلمي تلك المواد يرون أن هناك تحديات لوجستية تقف عائقاً أمام تنفيذ أهداف التربية على المواطنة بفعالية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قدم سيدي صالح خلاف (٢٠٢١) دراسة ميدانية تناولت الدور الذي تقوم به الدراسات الاجتماعية في تنمية روح المواطنة لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط بمدينة العلمة في الجزائر. وقد هدفت الدراسة إلى تقويم تأثير مناهج الدراسات الاجتماعية على تنمية القيم المدنية والوعي الاجتماعي لدى المتعلمين، حيث أظهرت النتائج أن الدراسات الاجتماعية تقوم بدور محوري في ترسيخ قيم المواطنة بين المتعلمين، من خلال تعزيز قيم مثل الاحترام، والتعاون، والانتماء الوطني. إضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن المعلمين يعتبرون أن اكتساب تلك القيم يتطلب تطبيق استراتيجيات تعليمية متنوعة، تشمل النشاطات العملية والنقاشات التفاعلية التي تساعد في تعزيز الفهم العميق لدى المتعلمين. وهذا يشير إلى أن المشاركة العملية والتفاعل الفكري هما عاملان أساسيان لتعزيز روح المواطنة بين المتعلمين.

سلطنة عُمان

في السياق العُماني، أنجز السعيد (٢٠٢٣) دراسة حول معتقدات معلمي الدراسات الاجتماعية بالنسبة إلى التربية على المواطنة في مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عُمان. استهدفت الدراسة تحليل الآراء السائدة بين المعلمين حول دورهم في تعزيز التربية على المواطنة. فأظهرت الدراسة أن هناك تفاوتاً في مستوى وعي المعلمين بأهمية التربية على المواطنة، إذ يراها بعضهم جزءاً أساسياً من المنهج الدراسي، بينما يعاني البعض الآخر من تحديات تتعلق بقلّة الموارد والوقت المتاحة لتطبيق تلك المفاهيم في الصفوف الدراسية. كما أظهرت النتائج أن معلمي الدراسات الاجتماعية يعتبرون أن التربية على المواطنة ضرورية لتعزيز الانتماء الوطني والوعي المدني، إلا أن التحديات اللوجستية والعملية تقف حائلاً أمام تنفيذ تلك الأهداف بفعالية.

وتتقارب الدراستان في تركيزهما على أهمية الدور الذي يقوم به المعلمون في تعزيز قيم المواطنة من خلال تدريس المواد الاجتماعية. ففي كلا السياقين، يتفق المعلمون على أهمية التربية الوطنية والقيم المدنية، لكنهم يواجهون تحديات كبيرة في تطبيق تلك المفاهيم. ففي الدراسة الجزائرية، تظهر الحاجة إلى استخدام النشاطات التفاعلية كأداة فعالة لتعزيز المواطنة، بينما تبرز الدراسة العُمانية تحديات متعلقة بنقص الموارد والوقت، ما يحد من قدرة المعلمين على تحقيق الأهداف المرجوة.

وتعد هاتان الدراستان مرجعين هامّين لمطوري المناهج في التربية على المواطنة، حيث تقدّمان رؤى حول أهمية تطوير استراتيجيات تدريس تفاعلية وشاملة. فمن خلال تحليل الآراء والمعتقدات السائدة بين المعلمين، يمكن لمطوري المناهج تطوير محتويات تربوية تستهدف تعزيز القيم المدنية بشكل فعال. وتوضح الدراسات أن إدماج النشاطات العملية والنقاشات التفاعلية في المناهج من شأنه أن يساهم في تعزيز فهم المتعلمين لقيم

المواطنة . كذلك، يجب أن تراعي المناهج الفوارق بين البيئات التعليمية المختلفة، سواء في الموارد أو في التحديات اللوجستية، لضمان تحقيق أهداف التربية على المواطنة بشكل شامل وفعال.

٤- التربية على المواطنة من خلال التعلّم العمليّ والتفاعليّ

تُبرز الدراسات العالمية حول "التربية على المواطنة من خلال التعلّم العمليّ والتفاعليّ" أهمية تعزيز المواطنة الفاعلة لدى المتعلّمين عبر برامج تعليمية تفاعلية قائمة على الممارسة العملية. ويتمحور هذا النهج حول إشراك المتعلّمين في نشاطات ومشاريع تساعد في فهم أعمق للقضايا الاجتماعية والسياسية، وفي تطوير المهارات الضرورية للمشاركة الفاعلة في المجتمع. تستعرض هذه المراجعة أبرز الدراسات التي اعتمدت هذا المنهج في دول مختلفة. ونستعرض في ما يلي، دراسات أجريت في دول عالمية وعربية، وهي: الولايات المتحدة الأميركية، وإيطاليا، ورومانيا، والمملكة الأردنية الهاشمية وقطر.

الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع Soapbox وتأثيره على المتعلّمين

ناقشت دراسة (2018 Andolina & Conklin) تأثير مشروع Soapbox على متعلّمي المدارس الثانوية. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز مهارات المواطنة عبر إتاحة الفرصة للمتعلّمين للتحديث بثقة والاستماع بتعاطف في مناقشات حول قضايا مجتمعية. كشفت الدراسة أنّ البرنامج ساهم بشكل كبير في تحسين مهارات التواصل والوعي الاجتماعي لدى المتعلّمين، وزاد من ثقتهم بأنفسهم في التعبير عن آرائهم. وتعكس تلك النتائج أهمية المناهج التي تعتمد على الحوار والمناقشات العامة في تطوير التفكير النقديّ والمهارات الاجتماعية لدى المتعلّمين (Andolina & Conklin, 2018).

الولايات المتحدة الأمريكية: التربية على المواطنة من خلال النشاطات العملية

ركّزت دراسة (2018) Blevins et al على تطوير فهم المتعلّمين للمواطنة والدفاع عن القضايا الاجتماعية من خلال التعليم القائم على النشاطات العملية. أوضحت الدراسة أنّ التعليم التفاعليّ يساعد المتعلّمين على تحليل القضايا الاجتماعية والسياسية بعمق نقديّ، ويزيد من استعدادهم للمشاركة الفعّالة في المجتمع. كما أشارت الدراسة إلى أنّ المناهج التي تدمج النشاطات العملية تعزّز من قدرات التفكير النقديّ والتفاوض، ما يزيد من ثقة المتعلّمين في التعامل مع القضايا المجتمعية (Blevins et al., 2018).

إيطاليا: البحث التشاركيّ وتأثيره على الشباب

تناولت دراسة (2020) Prati et al. في إيطاليا تأثير التّدخلات التعليمية القائمة على البحث التشاركيّ الذي يقوم به الشباب لتعزيز المواطنة لفاعلة. وأظهرت النتائج أنّ تلك التّدخلات تساعد على تطوير مهارات القيادة والتعاون بين الشباب، وزيادة وعيهم بالقضايا المجتمعية . كما يساهم التعليم التجريبيّ في تعزيز مهارات التفكير النقديّ والعمل الجماعيّ، ويعزّز إحساس المتعلّمين بالمسؤولية الاجتماعية (Prati et al., 2020).

رومانيا: التعليم النظري والتجريبي للمواطنة

في دراسة (Dumitriu & Dumitru, 2014) في رومانيا، تم تسليط الضوء على العلاقة بين الجوانب النظرية والعملية في التربية على المواطنة. استعرضت الدراسة المفاهيم النظرية المرتبطة بالمواطنة مع تطبيقات عملية في المدارس لقياس تأثير المناهج على سلوك المتعلمين. فأظهرت النتائج تحسناً كبيراً في وعي المتعلمين السياسي والاجتماعي، ما يدل على فعالية التعليم التجريبي في تعزيز قيم المواطنة الفاعلة (Dumitriu & Dumitru, 2014).

المملكة الأردنية الهاشمية: أثر استراتيجيات مكارثي في تنمية قيم المواطنة

في دراسة أجراها مؤيد أحمد الخالدة وعاطف خلف الخالدة (2024)، تم التركيز على أثر استراتيجيات مكارثي في تنمية قيم المواطنة لدى متعلمي الصف العاشر في الأردن. وتعد هذه الدراسة ذات أهمية كبرى لكونها تعكس كيفية تطبيق أساليب تعليمية حديثة مثل استراتيجيات مكارثي التي تعتمد على التفاعل العملي والنشاطات التجريبية لتحفيز التعلم. وقد أظهرت النتائج أن المتعلمين الذين تعلموا عبر استراتيجيات مكارثي أظهروا تقدماً ملحوظاً في قيم المواطنة مثل المسؤولية والمشاركة الفاعلة والتعاون.

وتعزز هذه النتائج من الفهم الأكاديمي لأهمية دمج الاستراتيجيات التفاعلية في التربية على المواطنة، حيث تسهم في تفعيل المفاهيم النظرية وتحويلها إلى تصرفات يومية ملموسة لدى المتعلمين.

قطر: تقويم الأداء في التعليم من أجل التنمية المستدامة

في قطر، قدمت منى الكواري وشركاؤها (2021) دراسة حول تقويم الأداء في التعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل استراتيجيات التقويم المستخدمة في المدارس القطرية وتقويم مدى تطابقها مع أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشارت النتائج إلى وجود تحديات كبيرة في تطبيق المعايير الملائمة لأهداف التنمية المستدامة، ما يستدعي تحسين تدريب المعلمين وتطوير أدوات تقويم تفاعلية. كما تسهم هذه الدراسة في توجيه إعداد المناهج نحو تطوير استراتيجيات تقويم تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية، وتعزز من الوعي بقيم المواطنة البيئية والمسؤولية المجتمعية.

تشير تلك الدراسات إلى أن التعليم القائم على النشاطات العملية والتفاعلية يسهم بفعالية في تعزيز استيعاب المتعلمين لمفاهيم المواطنة وتطوير مهاراتهم في المشاركة المجتمعية، إذ يتمكن المتعلمون عبر هذا النوع من التعليم، من التعبير عن آرائهم، وممارسة التفكير النقدي، والمشاركة بفاعلية في المجتمع، ما يؤدي إلى تكوين جيل واع بمسؤولياته وحقوقه.

٥- التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

نتناول في هذا الجزء دراسات أجريت في بلاد عالميّة وعربية، تبيّن منها أنّ دمج التعليم المتعلّق بحقوق الإنسان والهويّة المدنيّة في المناهج الدراسيّة مع تبنّي النهج التفاعليّ، يعزّز الفهم العميق لقضايا المواطنة والعدالة الاجتماعيّة، وبالتالي ترسيخ مهارات التفكير النقديّ والانخراط بفاعليّة في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة. وهنا نستعرض دراسات أجريت في الهند وفرنسا وجورجيا وهولندا والمجر وبولندا والمملكة الأردنيّة الهاشميّة والجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.

الهند

تُعَدّ دراسة Bajaj, M. (٢٠١٢) حول التعليم القائم على حقوق الإنسان في ولاية تاميل نادو نموذجًا بارزًا للتحوّل في مفهوم التعليم من كونه نشاطًا ثانويًا إلى أداة فعّالة للتحوّل الاجتماعيّ. تتناول الدراسة كيفيّة مساهمة التعليم القائم على حقوق الإنسان في تطوير وعي المتعلّمين بحقوقهم وواجباتهم الاجتماعيّة، من خلال استعراض تجارب عمليّة من مدارس مختلفة. وقد توصّلت النتائج إلى أنّ دمج التعليم المتعلّق بحقوق الإنسان في المناهج الدراسيّة يعزّز الفهم العميق لقضايا المواطنة والعدالة الاجتماعيّة، ما يمكّن صانعي المناهج من تعزيز مهارات التفكير النقديّ والمشاركة الفعّالة في المجتمع.

فرنسا

تركّز دراسة Barrault-Stella, L., & Douniès, T. (2021) على تأثير السياسات التعليميّة في فرنسا على تشكيل الهويّة المواطنة. توضح الدراسة أنّ تلك السياسات لا تقتصر على تعزيز التحصيل الأكاديميّ، بل تمتدّ إلى تنمية حسّ المسؤوليّة المواطنة. تقدّم النتائج إشارات واضحة لمطوّري المناهج حول ضرورة دمج التعليم الذي يعزّز الهويّة المدنيّة، بغية تخريج متعلّمين قادرين على الانخراط بفاعليّة في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة. كما تُشير الدراسة إلى أهميّة النشاطات التربويّة التي تعزّز من التفكير النقديّ وتدعم المشاركة الفعّالة في الشأن العامّ.

جورجيا

تستعرض دراسة Činčera, J., Skalík, J., & Binka, B. (2018) برنامج "عالم واحد في المدارس"، الذي يهدف إلى تعزيز وعي المتعلّمين بحقوق الإنسان. أظهرت النتائج أنّ ذلك البرنامج يسهم في تعزيز مهارات التفكير النقديّ لدى المتعلّمين ويزيد من معرفتهم بمفاهيم حقوق الإنسان. تُعتبر هذه الدراسة نموذجًا يمكن لمطوّري المناهج الاستفادة منه لإدماج تعليم حقوق الإنسان ضمن إطار التربية على المواطنة، بغية تعزيز التفاعل الفعليّ مع قضايا حقوق الإنسان ودعم التجارب الشخصيّة للمتعلّمين.

هولندا

في دراسة Feddes, A.R., Huijzer, A., van Ooijen, I. & Doojse, B. (2019)، يتمّ التطرق إلى تأثير إشراك الشباب في العمليّات الديمقراطيّة على دعمهم للنظام السياسيّ في بلدهم. وتُشير النتائج إلى أنّ توفير فرص المشاركة الديمقراطيّة يعزّز من التزام القيم الديمقراطيّة. وتُبرز الدراسة ضرورة تدريس

المواطنة بتبني نهج تفاعلي يتضمّن نشاطات مثل المحاكاة الانتخابية والمناقشات السياسية، ما يسهم في ازدياد وعي المتعلّمين بأهميّة تلك القيم ودورهم كمواطنين فاعلين.

المجر وبولندا

تتناول دراسة (Fesnic, F. N. (2016) مقارنة بين المجر وبولندا من حيث تحديد تأثير التربية الوطنية على القيم الديمقراطية. توصّل الباحث إلى أنّ التربية على المواطنة تُسهم بشكل كبير في تعزيز القيم الديمقراطية، إلّا أنّ نجاحها يرتبط بالسياق السياسي والثقافي. وتُفيد نتائج الدراسة في إعداد المناهج بتطوير برامج تعليميّة تركّز على ترسيخ الحقوق السياسيّة وتعزيز التفكير النقديّ، بغية الإسهام في تكوين مواطنين مسؤولين قادرين على التأثير الإيجابي في مجتمعهم.

المملكة الأردنية الهاشمية

دراسة أخرى أجراها الخالدة (٢٠٢١) تناولت مدى تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في كتاب التربية الوطنية والمدنيّة للصفّ العاشر في الأردنّ. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى، وخلصت إلى أنّ الكتاب يتضمّن بعض مفاهيم حقوق الإنسان، ولكن بنسب متفاوتة، حيث كانت بعض المفاهيم غير واضحة بشكل كافٍ. وأوصت الدراسة بتطوير المحتوى ليكون أكثر شموليّة ودقّة في تقديم تلك المفاهيم.

تساعد هذه الدراسة معديّ المناهج في التعرّف على نقاط القوّة والضعف في محتوى الكتب المدرسيّة، ما يمكنهم من تحسين المناهج التعليميّة وتطويرها بما يتناسب مع القيم الحديثة للمواطنة. كما تُبرز أهميّة إدماج نشاطات تعليميّة تتيح للمتعلّمين التفاعل مع حقوق الإنسان بشكل عمليّ، ما يعزّز من فهمهم لحقوقهم وواجباتهم كمواطنين.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في دراسة أجراها موالى وأوباجي (٢٠٢٣)، تمّ تحليل مدى تضمين قيم حقوق الإنسان المنصوص عليها في التعديل الدستوريّ الأخير لسنة ٢٠٢٠ في كتاب التربية على المواطنة للسنة الرابعة من التعليم المتوسّط في الجزائر. اعتمدت الدراسة على منهج تحليليّ لتقويم مدى توافق محتوى الكتاب مع المعايير الدوليّة. وقد أظهرت النتائج أنّ الكتاب يتضمّن إشارات إيجابيّة لقيم حقوق الإنسان، ولكن هناك حاجة لتعزيز تلك القيم وتحسين فهم المتعلّمين لها.

تمثّل هذه الدراسة مرجعاً مهمّاً لمطوّري المناهج، حيث تُظهر كيفيّة إدماج قيم حقوق الإنسان بشكل فعّال في المحتوى التعليميّ. ومن خلال تعزيز ذلك الإدماج وتوفير أمثلة عمليّة عن القيم الحقوقيّة، يمكن تحسين الفهم والمشاركة الفعّالة للمتعلّمين في القضايا الحقوقيّة والاجتماعيّة.

بالمحصّلة، تُظهر الدراسات المذكورة أهميّة التربية على المواطنة في تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات، وتطوير الهويّة المدنيّة، والمشاركة الفعّالة في الحياة السياسيّة. كما تسلّط تلك الدراسات الضوء على الحاجة الملحة لتطوير مناهج تعليميّة تشمل ممارسات تعليميّة تفاعليّة تعزّز الفهم العميق لقضايا المواطنة، ما يسهم في تخريج أجيال قادرة على الإسهام في بناء مجتمعات ديمقراطيّة ومستدامة.

٦- التربية على المواطنة ودور معلّم القرن الحادي والعشرين

نتناول في هذا الجزء دراسات أجريت في دول عالميّة وعربيّة تبين من نتائجها أنّ للمعلّم دورًا داعمًا في مشاركة المتعلّمين في حوارات تعزّز التفكير النقديّ لتحليل قضايا سياسيّة واجتماعيّة ما يؤدّي إلى القدرة على المشاركة النشطة في المجتمع. وهذا الأمر يتطلّب تدريب المعلّمين على القيام بذلك الدور.

وهنا نستعرض دراسات أجريت في السويد وتركيا وجنوب أفريقيا وسلوفاكيا والمملكة الأردنيّة الهاشميّة والكويت وسلطنة عمان.

السويد

ركّزت دراسة Özdemiir, Stattin, Özdemiir (٢٠١٦) على كينيّة تأثير تصوّرات المتعلّمين لسلوك المعلّمين، على استعدادهم للمشاركة في المناقشات السياسيّة داخل الصفوف الدراسيّة. فأظهرت الدراسة أنّ المتعلّمين يميلون أكثر لبدء المناقشات السياسيّة عندما يشعرون بأنّ معلّميهم يشجّعون الحوار المفتوح ويبدون احترامًا لآرائهم (Özdemiir et al., 2016). تؤكّد هذه النتائج أهميّة دور المعلّم كعامل محفّز، ما يستدعي في إعداد المناهج تبنيّ استراتيجيّات تربويّة تدعم بيئة صفيّة تعزّز الحوار المفتوح، بغية إعداد جيل قادر على المشاركة النشطة في المجتمع.

تركيا

في دراسة Ersoy, A.F. (2014)، تمّ تناول أهميّة التربية على المواطنة الفاعلة والديمقراطيّة في تعزيز قدرات المتعلّمين ليصبحوا مواطنين نشطين. كشفت الدراسة عن التحدّيات التي تواجه المعلّمين في تدريس تلك المفاهيم، مشيرةً إلى أنّ التربية على المواطنة تتطلّب تنمية مهارات التفكير النقديّ والحوار المفتوح، بالإضافة إلى توفير بيئة تعليميّة تفاعليّة تدعم النقاشات المتعدّدة الأوجه (أرسوي، ٢٠١٤). وتقدّم هذه الدراسة توجيهات قيّمة لمطوّري المناهج، من حيث ضرورة دمج نشاطات عمليّة تتيح للمتعلّمين القيام بتجربة أدوار المواطنين الفاعلين وتعزيز التحليل النقديّ للقضايا الاجتماعيّة لديهم.

جنوب أفريقيا

تناولت دراسة Finkel, S. E., & Ernst, H. R. (2005) التربية على المواطنة في سياق ما بعد العنصريّة، مُسلّطة الضوء على المسارات البديلة لتطوير المعرفة السياسيّة والقيم الديمقراطيّة. وأظهرت النتائج أهميّة التعليم في تشكيل الوعي السياسيّ لدى الشباب، مُقترحةً استراتيجيّات تعليميّة تعزّز التفاعل والمشاركة الفعّالة (فينكل وأرنست، ٢٠٠٥). يمكن لمطوّري المناهج الاستفادة من تلك النتائج لتطوير برامج تعليميّة تناسب السياقات الاجتماعيّة والثقافيّة المتنوّعة، بغية بناء مواطنين واعين وقادرين على مواجهة تحديّات الديمقراطيّة.

سلوفاكيا

تسلط دراسة (Lukšik, I. (2019) الضوء على تأثير معلمي التعليم الابتدائي في تشكيل هوية المواطنين لدى المتعلمين. وتشير النتائج إلى أن المعلمين يقومون بدور حاسم في تعزيز قيم المواطنة والوعي الاجتماعي من خلال تقديم بيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي والمشاركة الفعالة (لوكشيك، ٢٠١٩). تدعو هذه الدراسة إلى ضرورة تدريب المعلمين وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتعزيز مفهوم المواطنة، بغية إعداد متعلمين نشطين وواعين في مجتمعهم.

المملكة الأردنية الهاشمية

تناولت دراسة الطويلة (٢٠١٩) دور الرياضة الأردنية في تأكيد المفاهيم القيمية والتربية على المواطنة من خلال استخدام أساليب الدراسات المسحية لتحليل تأثير الرياضة على قيم المواطنة. هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية تعزيز الرياضة للمفاهيم الوطنية والقيم مثل الهوية الوطنية، والروح المعنوية، والتسامح، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٧. وقد اعتمدت الدراسة على أدوات جمع البيانات مثل الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات، وتحليل محتوى كتب التربية الوطنية.

وقد أظهرت النتائج مساهمة إيجابية للرياضة في تعزيز المواطنة، بخاصة في مجالات الهوية الوطنية وقيم التميز والإرادة الإيجابية. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن بعض الجوانب السلبية للرياضة، مثل استخدام الألفاظ البذيئة وضعف القدرة على إدارة الذات. بالإضافة إلى ذلك، أظهر تحليل محتوى كتب التربية الوطنية خلوها من مفاهيم التربية الرياضية، ما يفسح المجال أمام إعداد المناهج لإدماج محتوى رياضي ضمن المناهج التعليمية بغية تعزيز تلك القيم.

الكويت

في دراسة الأحمد وعليمات (٢٠١٨)، تم تناول دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز قيم المواطنة العالمية بين طلبتهم. أظهرت النتائج أن الممارسات التعليمية للمعلمين لها تأثير كبير على تنمية قيم المواطنة العالمية مثل التسامح والعدالة الاجتماعية والإنسانية. كما أكدت الدراسة أهمية التدريب المهني للمعلمين لتعزيز قدرتهم على تعليم تلك القيم، وأوصت بضرورة دمج استراتيجيات تعليمية تفاعلية في المناهج. ونتيح تلك النتائج لمطوري المناهج فرصة إعادة صياغة المناهج لتكون أكثر تركيزاً على القيم العالمية، مع توفير الدعم اللازم للمعلمين من خلال برامج تدريبية دورية.

سلطنة عُمان

استعرضت دراسة السعيد والبلوشي والحضرمي (٢٠٢٢) درجة معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد التربية على المواطنة في مدارس التعليم الأساسي في سلطنة عُمان. وكشفت النتائج عن وجود مستوى متوسط من المعرفة بأبعاد التربية على المواطنة، مع تباين في مستوى الوعي بحسب الخبرة التعليمية والتدريب الذي تلقاه المعلمون. وقد أشارت الدراسة إلى الحاجة الملحة لتعزيز تدريب المعلمين على مفاهيم التربية على المواطنة، ما يعزز من قدرتهم على تدريس تلك المفاهيم بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة بتطوير برامج تدريبية شاملة لتعزيز كفاية المعلمين.

وتُظهر هذه الدراسات بوضوح الدور المحوري الذي يقوم به المعلمون في تعزيز قيم المواطنة والمواطنة العالمية لدى المتعلمين. ففي الأردن، تم إبراز الرياضة كأداة فعالة في غرس قيم المواطنة، ولكن مع توصية بدمج تلك القيم بشكل أفضل في المناهج. وفي الكويت، أكدت النتائج الدور الفاعل للمعلمين في غرس القيم العالمية، مع توصية بتعزيز التدريب المهني واستراتيجيات التعليم التفاعلي. أما في سلطنة عمان، فركزت الدراسة على تعزيز معرفة المعلمين بأبعاد المواطنة وأهمية تدريبهم المستمر.

وتشير تلك الدراسات إلى أن التربية على المواطنة تعتمد بشكل كبير على دور المعلم واستراتيجيات التعليم المتبعة في الصفوف الدراسية. ويتطلب الأمر من معدي المناهج التعليمية تطوير بيئات تعليمية تفاعلية تدعم الحوار والتفكير النقدي والمشاركة الفعالة، بغية تشكيل مواطنين واعين وقادرين على مواجهة التحديات المعاصرة.

٧- التربية على المواطنة والخدمة المدنية

نتناول في هذا الجزء دراسات أجريت في دول مختلفة تبين نتائجها أن اشتراك المتعلمين في المشاريع المدنية يزيد من فهمهم لمسؤوليات المواطنة ويعزز مهارات التفكير النقدي والثقة بالنفس والصحة النفسية، كما يطور قيم التعاون لديهم، وبالتالي يحفزهم على المشاركة في قضايا مجتمعهم. وهنا تبرز ضرورة دمج المشاركة الاجتماعية والفرص التطوعية في المناهج التعليمية. ونستعرض في ما يلي بعض الدراسات من الولايات المتحدة الأمريكية والكونغو وألمانيا وتركيا وكندا واليابان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الولايات المتحدة الأمريكية

تتناول دراسة Blevins, B., LeCompte, K. N., Riggers-Piehl, T. Scholten, N., & Magill, K. R., (2021) تأثير برنامج "الخدمة المدنية" على انخراط الشباب في المجتمع والسياسة. أظهرت النتائج أن مثل تلك البرامج تعزز مستويات الوعي والانخراط الاجتماعي والسياسي لدى المتعلمين، حيث يساهم الاشتراك في المشاريع المدنية في زيادة فهم المتعلمين لمسؤوليات المواطنة وتعزيز مهارات التفكير النقدي، ما يحفزهم على المشاركة في القضايا العامة على المستويات المحلية والوطنية. وتعتبر تلك النتائج مرجعاً مهماً لمطوري المناهج التعليمية، إذ توضح أهمية النشاطات العملية والتفاعلية (Blevins et al., 2021).

الكونغو

في Claude, K.M. and Hawkes, M.T. (2020) حول أزمة إيبولا، تم تسليط الضوء على كيفية تفاعل المتعلمين مع هذه الأزمة من خلال المبادرات المجتمعية. وقد ساعدت نشاطات التوعية التي قام بها المعلمون في تحسين فهم المجتمع للمرض، ما أدى إلى تعزيز الثقة بين المتعلمين والمجتمعات المحلية. وتشير هذه النتائج إلى أهمية دمج المشاركة المجتمعية في المناهج التعليمية لتعزيز روح المواطنة الفعالة لدى المتعلمين (Claude & Hawkes, 2020).

ألمانيا

توضح دراسة Grobshäuser & Weißeno (٢٠٢١) أن المشاركة السياسية خلال فترة المراهقة تعزز من فهم الشباب للقضايا السياسية وتزيد من انخراطهم كمواطنين نشطين. ويبرز هذا البحث أهمية النشاط السياسي

في تعزيز المعرفة بالعمليات الديمقراطية، ما يشجع إعداد المناهج على إدخال النشاطات السياسية في التعليم المبكر (Grobshäuser & Weißeno, 2021).

تركيا

تناولت دراسة Keser, Akar & Yildirim (٢٠١١) دور النشاطات اللاصفية في التربية على المواطنة الفاعلة. تشير النتائج إلى أن النشاطات مثل التطوع والمشاركة في المجتمعات المحلية تعزز من وعي المتعلمين بالقضايا الاجتماعية وتطوير قيم التعاون والمسؤولية لديهم. توضح الدراسة ضرورة دمج النشاطات اللاصفية في المناهج لتعزيز المواطنة الفاعلة (Keser, Akar & Yildirim, 2011).

الولايات المتحدة الأمريكية

تسلط دراسة Kim & Morgül (٢٠١٧) الضوء على النتائج الطويلة الأمد للعمل التطوعي لدى الشباب، مشيرة إلى أن التطوع يعزز من الدافعية الشخصية والثقة بالنفس. وتُبرز هذه النتائج أهمية توفير فرص تطوعية ضمن المناهج الدراسية (Kim & Morgül, 2017).

كندا

توضح دراسة Larsen & Searle (٢٠١٧) كيف أن التعلم من خلال الخدمة الدولية يعزز من وعي المتعلمين بقضايا العدالة الاجتماعية والمشاركة العالمية. من خلال دمج تلك التجارب في برامج التعليم، يمكن تعزيز التعاون والتعاطف بين المتعلمين (Larsen & Searle, 2017).

اليابان

تبرز دراسة Lee et al (٢٠١٩) تأثير التعلم القائم على المجتمع في تعزيز المشاركة المواطنة. فمن خلال المشاريع المجتمعية، يُظهر المتعلمون مستوى أعلى من المسؤولية والانخراط، ما يدل على ضرورة إدراج تلك النشاطات في المناهج التعليمية (Lee et al., 2019).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تناولت دراسة هياق (٢٠٢٢) "الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي في الجزائر: رؤية واقعية استشرافية" دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز البيئة المدرسية ودعم المتعلمين. اعتمدت الدراسة على تحليل الأبعاد المختلفة للخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية، وأظهرت كيف يمكن أن تسهم تلك الخدمة في تطوير البرامج التعليمية وتعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للتعلمين. كما استعرضت الدراسة مجموعة من التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في المدارس الجزائرية، مثل نقص الموارد، وعدم وجود استراتيجيات واضحة لتنفيذ البرامج الاجتماعية.

تُعتبر نتائج هذه الدراسة مفيدة للغاية لمطوري مناهج التربية على المواطنة، حيث تبرز أهمية دمج عناصر الخدمة الاجتماعية في المناهج التعليمية. من خلال فهم الدور الحيوي للخدمة الاجتماعية في دعم المتعلمين وتعزيز بيئة تعليمية إيجابية، ويمكن لمطوري المناهج تطوير برامج تعليمية تركز على القيم الإنسانية

والاجتماعية. فدمج هذه العناصر في المناهج يسهم في بناء روح المواطنة لدى المتعلمين، وتعزيز قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع قضايا مجتمعهم.

بشكل عام، تُظهر هذه الدراسات أهمية التعليم القائم على المشاركة والتفاعل في تعزيز المواطنة الفاعلة. فمن خلال دمج النشاطات العملية، والتعلم من خلال الخدمة، والمشاركة السياسية، يمكن لمطوري المناهج التعليمية إعداد جيل من المواطنين النشطين الذين يتمتعون بالقدرة على التأثير الإيجابي في مجتمعهم.

٨- دور المناهج التربوية في تعزيز التربية على المواطنة

تُعتبر التربية على المواطنة أحد العناصر الأساسية في تطوير المهارات الاجتماعية والسياسية لدى الشباب، حيث تسهم المناهج التربوية بشكل فعال في تشكيل فهم المتعلمين لواجباتهم المواطنة وتعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمع. وقد أظهر العديد من الدراسات أهمية تصميم المناهج التعليمية لتعزيز تأثيرها على قيم المواطنة. وهذا ما يتبين في الدراستين التاليتين وفي ثلاث دراسات أخرى أجريت في بلدين عربيين هما المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ففي دراسة أجراها Isac et al (٢٠١٤)، تم تناول تأثير النظام التعليمي على نتائج المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية في مجموعة متنوعة من البلدان. اعتمدت الدراسة على منهج مقارن لتحليل كيفية مساهمة الأنظمة التعليمية في تعزيز فهم المتعلمين لواجباتهم المواطنة والقيم الديمقراطية. وقد أظهرت النتائج فوارق ملحوظة في نتائج المواطنة بناءً على تصميم المناهج وأساليب التدريس وبيئة المدرسة. وأكدت الدراسة أهمية اعتماد نهج شامل يدمج التربية على المواطنة ضمن المنهج التعليمي العام، مشيرة إلى ضرورة تحسين الممارسات التعليمية لتعزيز كفايات المتعلمين في هذا المجال (Isac et al., 2014). وبالتالي، يمكن لمطوري المناهج الاستفادة من هذه النتائج لإنشاء مناهج تعليمية لا تتناول المعلوماتية فحسب، بل تكون مشوقة وذات صلة بحياة المتعلمين.

على صعيد آخر، تناولت دراسة Keating & Janmaat (٢٠١٦) تأثير النشاطات المدرسية ذات الصلة بالمواطنة، على المشاركة السياسية لدى الشباب. استخدمت الدراسة منهجية تحليلية لاستكشاف العلاقة بين النشاطات التعليمية التي تركز على المواطنة والتزام الشباب بالمشاركة السياسية على المدى الطويل. وأظهرت النتائج أنّ النشاطات المدرسية، مثل النقاشات والمشاريع المجتمعية، تعزز من وعي الشباب بالقضايا السياسية وتزيد من فرص انخراطهم في العمليات الديمقراطية (Keating & Janmaat, 2016). وهذا يشير إلى ضرورة دمج النشاطات التعليمية التفاعلية، مثل المحاكاة البرلمانية والنقاشات العامة، في المناهج الدراسية، بغية تطوير مهارات التفكير النقدي والتواصل لدى المتعلمين.

علاوة على ذلك، فإنّ تأثير تلك النشاطات في تشكيل السلوك السياسي على المدى الطويل يعكس أهمية التربية على المواطنة كوسيلة فعالة لتشجيع الشباب ليصبحوا مواطنين نشطين. وبالتالي، فإنّ الفهم العميق للممارسات الناجحة يمكن أن يسهم في تطوير تعليم مدني شامل يعالج التحديات المحلية والعالمية، بغية إعداد متعلمين ليكونوا أعضاء فاعلين ومسؤولين في المجتمع.

وهنا نستعرض دراسات أخرى أجريت في بلدين عربيين هما المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المملكة المغربية

تقدّم دراسة فعرس وع. أخدمش (٢٠٢٣) بعنوان "التوظيف الديداكتيكيّ لقضايا ومفاهيم قيم التربية على المواطنة في الكتاب المدرسيّ المغربيّ"، تحليلاً عميقاً لكيفية تناول المناهج الدراسية المغربية لمفاهيم المواطنة. ركزت الدراسة على مناهج الاجتماعيات للسنة الثانية من التعليم الثانويّ الإعدادي، واستخدمت منهجاً تشخيصياً لتحليل مدى فاعلية الكتاب المدرسيّ في ترسيخ قيم المواطنة. فكشفت النتائج عن وجود ثغرات في التوظيف الديداكتيكيّ للمفاهيم، ما أثر على تشكيل وعي المتعلّمين بالقيم المدنية. وأوصت الدراسة بتحديث المناهج لتواكب التغيرات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وبتضمين استراتيجيات تعليمية تفاعلية مثل النقاشات الجماعية والنشاطات الميدانية، بهدف تعزيز تفاعل المتعلّمين مع المفاهيم.

تساعد هذه الدراسة معديّ المناهج في مجال التربية على المواطنة، في تحديد نقاط القوة والضعف في المناهج المعتمدة، بحيث تبرز الحاجة إلى مناهج أكثر تفاعلاً وملاءمة لاحتياجات المتعلّمين. كما تبرز أهمية تقييم الممارسات التعليمية بشكل دوريّ، وتشجيع مشاركة المجتمع المحليّ في تحسين المناهج.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تناولت دراسة يونس (٢٠٢٣) دور التربية على المواطنة في غرس قيم المواطنة لدى المتعلّمين في المرحلة الابتدائية. توصّلت الدراسة إلى أنّ حصّة التربية على المواطنة تُسهم في تعزيز مسلكيات مدنيّة مثل احترام الملكية العامة والاعتزاز بالوطن. وأكدت أهمية التربية على المواطنة ك ممارسة تفاعلية، تسهم في تطوير وعي اجتماعيّ ومسؤوليّة وطنية لدى المتعلّمين.

تسلّط تلك النتائج الضوء على أهمية التعليم التفاعليّ في تعزيز القيم المدنية، وتقدّم على معديّ المناهج دمج عناصر عملية تسهم في ترسيخ قيم المواطنة لدى الأطفال، مع التركيز على تعزيز الجوانب النفسية والاجتماعية للمواطنة.

وفي دراسة جزائرية ثانية، قدمت فينفي ونورة وسليمي (٢٠١٨) دراسة حول مدى مساهمة الكتاب المدرسيّ في تأسيس قيم المواطنة لدى الأطفال في الجزائر. توصّلت الدراسة إلى أنّ كتب التربية على المواطنة تُسهم في ترسيخ قيم مثل احترام الحقوق والمشاركة المجتمعية، لكنّها تحتاج إلى تحديث طرق تقديم المحتوى ليكون أكثر تفاعلاً وملاءمة للفئة العمرية للمتعلّمين.

وتؤكد الدراسة ضرورة تحسين المناهج التعليمية من خلال إدماج نشاطات تفاعلية تعزّز من فهم المتعلّمين لقيم المواطنة، مثل المشاريع الجماعية والمناقشات. كما تشير إلى ضرورة تطوير أدوات تقييم لقياس مدى فاعلية التعليم في تحقيق الأهداف التربوية.

بهذا يتّضح أنّ للمناهج التربوية دوراً محورياً في تعزيز التربية على المواطنة، حيث يتطلّب ذلك تبني استراتيجيات تعلّم نشطة، وتعزيز التفكير النقديّ، وتطوير مشاريع تعاونية تشجّع على المشاركة الاجتماعية، ما يدلّ على أهمية التعليم كأداة لتطوير مواطنين واعين ومشاركين.

٩- أثر المواطنة النقدية في تعزيز التربية على المواطنة

نتناول في هذا الجزء دراسات أجريت في ثلاثة بلدان، تبين من نتائجها أنّ للتفكير النقدي أثرًا في تعزيز القيم العائدة إلى المواطنة لدى المتعلمين، ما يستدعي إدخال مهارات التفكير النقدي في المناهج التعليمية واستخدامها في تحليل قضايا اجتماعية وسياسية، وذلك عبر نشاطات تعزّز ذلك، أو استخدام أساليب تعليمية تعتمد على الاستقصاء. ونستعرض في ما يلي الدراسات التي أجريت في البرتغال وكوريا والمملكة العربية السعودية.

البرتغال

تناولت دراسة (Piedade, F., Malafaia, C., Neves, T., Loff, M., & Menezes, I. (2020) المعلمين والمتعلمين البرتغاليين حول التفكير النقدي في المدارس وأثره في تشكيل مواطنين نقديين. اعتمدت هذه الدراسة على استبيانات ومقابلات لتسليط الضوء على كيفية فهم التفكير النقدي في السياقات التعليمية وتأثيره في تعزيز القيم المواطنة والاجتماعية. أظهرت النتائج وجود تفاوت في فهم التفكير النقدي بين المعلمين والمتعلمين، ما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز تطبيق تلك المهارات في المناهج الدراسية لتكون أكثر فاعلية.

كما تشير الدراسة عينا إلى أنّ دمج مهارات التفكير النقدي في المناهج التعليمية يعدّ أمراً حيويًا، إذ يمكن تعزيز وعي المتعلمين وتحفيزهم ليصبحوا مواطنين نقديين وفاعلين، من خلال تطوير وحدات تعليمية تشجّع المتعلمين على التحليل والنقاش حول القضايا الاجتماعية والسياسية. كما أنّ فهم الفوارق بين رؤى المعلمين والمتعلمين يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات تدريب فعّالة للمعلمين، ما يعزّز قدراتهم على تدريس التفكير النقدي بكفاءة. هذه الأفكار تُظهر ضرورة بناء مناهج تعليمية شاملة تعزّز مهارات المواطنة اللازمة لمواجهة تحديات المجتمع المعاصر.

كوريا

تناولت دراسة (Cho, H. (2018) ، كيفية التوفيق بين التربية على المواطنة النقدية ومتطلبات التعليم المعتمد على المعايير. ويشير الباحث إلى أنّ المناهج الدراسية القائمة على المعايير قد تقيّد إمكانيات التعليم النقدي، لكن يمكن السماح للمعلمين بدمج القيم النقدية من غير الخروج عن إطار المعايير. كما تركّز الدراسة على ثمة استراتيجيات يمكن أن ينفذها المعلمون، كإدخال نشاطات تعليمية تعزّز التفكير النقدي والحوار بين المتعلمين حول القضايا الاجتماعية والسياسية.

تمثّل هذه الدراسة خطوة مهمّة لمطوّر المناهج الدراسية، حيث تقدّم نموذجًا عمليًا لإدماج التربية على المواطنة النقدية ضمن الإطار التعليمي المعتمد على المعايير. فبدلاً من الاقتصار على التوجّهات الأكاديمية التقليدية التي قد تُهمل الجوانب الفكرية والنقدية للمواطنة، يقترح "تشو" إنشاء مساحة تعليمية ثالثة تتداخل فيها الأهداف التعليمية مع تطوير مهارات التفكير النقدي. هذه الاستراتيجيات تساهم في تطوير مناهج تعليمية متوازنة تعزّز من قدرة المتعلمين على التفكير النقدي والمشاركة الفعّالة في المجتمع الديمقراطي.

كما تشير الدراسات البرتغالية والكورية إلى أهمية التعليم النقدي في تشكيل مواطنين نشطين وفاعلين. ففي البرتغال، يُعتبر التفكير النقدي عنصراً أساسياً في تطوير قيم المواطنة، لكن هناك حاجة إلى تعزيز تكامل هذه المهارات في المناهج الدراسية. من ناحية أخرى، توفر كوريا نموذجاً مبتكراً يتيح للمعلمين دمج التربية على المواطنة النقدية ضمن إطار التعليم المعتمد على المعايير، ما يعكس تفكيراً مرناً ومبدعاً في مواجهة القيود المنهجية.

إنّ هذا التباين في المنهجيات التعليمية والتحديات المرتبطة بها يوفر رؤية قيمة لمطوري المناهج بتضمين استراتيجيات تعليمية متكاملة تأخذ في الاعتبار الفروق الثقافية والسياقات التعليمية المختلفة بغية بناء مواطنين نقديين فعالين. تتشابه الأهداف في كلا السياقين، ولكن تختلف الطرق والأساليب، ما يعكس تنوع الممارسات التعليمية حول العالم في تعزيز المواطنة النقدية.

المملكة العربية السعودية

تتناول دراسة "التعليم والتعلم القائم على الاستقصاء بين التخصصات حول الاستدامة في السعودية" (أمني الغامدي والحسن، ٢٠٢٠) كيفية دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج التعليمية من خلال استخدام أساليب تعليمية تعتمد على الاستقصاء وتراعي التخصصات المختلفة. وتشير الدراسة المذكورة إلى أهمية التعليم القائم على الاستقصاء في تعزيز الفهم العميق للمفاهيم البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالاستدامة، وتركز على تطوير مهارات التفكير النقدي لدى المتعلمين. استندت الدراسة إلى مجموعة من الأمثلة العملية من المدارس السعودية، حيث تم تنفيذ مشروعات تعليمية متعددة التخصصات، ما أتاح للمتعلمين فرصة استكشاف القضايا البيئية من زوايا مختلفة.

يمكن أن تسهم هذه الدراسة بشكل كبير في توجيه إعداد المناهج في مجال التربية على المواطنة من خلال توفير إطار عمل يدمج التعليم القائم على الاستقصاء مع مفاهيم الاستدامة. ويتعين على مطوري المناهج الاستفادة من استراتيجيات التعليم متعددة التخصصات، ما يعزز الفهم الشامل للمتعلمين حول القضايا المجتمعية والبيئية. فمن خلال تبني تلك المنهجية، يمكن لمطوري المناهج وضع محتوى تعليمي يركز على تعزيز القيم المدنية والوعي البيئي، ويحفز المتعلمين ليصبحوا مواطنين فاعلين يسهمون في بناء مجتمع مستدام.

١٠- أثر التعلم الرقمي في التربية على المواطنة

يشهد مجال التربية على المواطنة تطوراً ملحوظاً نتيجة التأثير المتزايد للتكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي على وعي الأفراد وبخاصة الشباب، فيما يتعلق بالمشاركة المدنية. وتسلط الدراسات الحديثة الضوء على الأبعاد الرقمية لهذا النوع من التعليم وكيف يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز مهارات التفكير النقدي والوعي الاجتماعي لدى المتعلمين، كما يتبين من الدراستين التاليتين ودراسة ثالثة أجريت في الإمارات العربية المتحدة.

ففي دراسة (Marchi, R. and Clark, L.S. (2021)، تم استكشاف أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الصحافة المتصلة وتشكيل الفضاءات العامة البديلة، ما يتيح للشباب التعبير عن آرائهم والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. إذ تشير تلك الدراسة إلى أنّ تلك الفضاءات تمنح الشباب فرصاً للتفاعل مع القضايا المجتمعية بطريقة مبتكرة ومباشرة، ما يسهم في تنمية حسهم المدني وإعادة تشكيل هويتهم المواطنة. وتطرح هذه الرؤية

إشكالية ملحة لمطوري المناهج التعليمية لجهة كيفية دمج التكنولوجيا الحديثة، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، في برامج التربية على المواطنة بحيث يتمكن المتعلمون من الانخراط الفعلي في الحياة السياسية والاجتماعية (Marchi, R. and Clark, L.S. (2021).

وفي السياق ذاته، توسّعت دراسة (Bowyer, B.T., & Kahne, J. (2020) (٢٠٢٠) في تقييم أثر الفرص التعليمية الرقمية على مهارات المتعلمين في مجال المواطنة. وقد أشارت الدراسة إلى أن البرامج التعليمية التي تعتمد على الأدوات الرقمية لا تقتصر على تزويد المتعلمين بالمعلومات فقط، بل تمكّنهم أيضاً من ممارسة التفكير النقدي والمشاركة الفاعلة في القضايا المجتمعية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والوعي الرقمي. ويفتح هذا البحث آفاقاً جديدة لمطوري المناهج التعليمية لتطوير برامج تواكب التحوّلات الرقمية، حيث يمكن للمتعلّمين استخدام التكنولوجيا ليس فقط كوسيلة للوصول إلى المعلومات، بل كأداة لتعزيز قدرتهم على التحليل والنقد واتخاذ مواقف مستنيرة ومدرسة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

في دراسة جميل ه. ويحيوي ه (2023) بعنوان "قيم المواطنة الذكية وتحديات الرقمنة في الإمارات العربية المتحدة"، يتمّ تسليط الضوء على القيم المرتبطة بالمواطنة الذكية في ظلّ التحوّلات الرقمية المتسارعة التي يشهدها المجتمع الإماراتي. فتناقش الدراسة بشكل عميق التحديات التي تواجه تكريس هذه القيم في ظل التطوّر التكنولوجي والرقمي، مع التركيز على كيفية استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز الوعي والالتزام بقيم المواطنة في هذا السياق.

ينطلق الباحثان من مفهوم "المواطنة الذكية" الذي يرتبط بالتعامل الواعي والمسؤول مع التكنولوجيا ضمن المجتمع الرقمي. وتستند هذه المواطنة إلى القدرة على استخدام الأدوات الرقمية بشكل آمن وفعال لتحقيق المشاركة الفاعلة في المجتمع وتعزيز المبادئ والقيم الوطنية. ويشير الباحثان إلى أن التحوّلات الرقمية لم تعد تقتصر على جوانب الحياة العملية أو الاقتصادية، بل أصبحت تمس بشكل مباشر طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، وبين المواطن والمجتمع، ما يزيد من الحاجة إلى إعادة النظر في مفاهيم المواطنة التقليدية.

وتشير الدراسة إلى تحديات رئيسة عدة تواجه تعزيز قيم المواطنة الذكية في الامارات، من أبرزها:

١. **الثقافة الرقمية:** يشير الباحثان إلى أن مستوى الوعي الرقمي ليس متكافئاً بين مختلف الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية، ما يؤدي إلى تفاوت في القدرة على ممارسة المواطنة الرقمية بشكل فعال.
٢. **الأمن السيبراني:** مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية، تبرز تحديات تتعلق بحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، ما يتطلب وضع سياسات متينة لتعزيز الوعي بأهمية الأمن الرقمي.

٣. الاندماج الاجتماعي: يؤدي التطور التكنولوجي إلى بروز فئة جديدة من المواطنين الذين يعتمدون بشكل رئيس على الأدوات الرقمية للتواصل والمشاركة المجتمعية، وهو ما قد يعمق الفجوة بين الأجيال التقليدية والرقمية.

وتقترح الدراسة حلولاً متعددة لتعزيز المواطنة الذكية، من بينها:

- **تعزيز التعليم الرقمي:** يعدّ التعليم الرقمي من أبرز الأدوات التي يمكن أن تساعد في تعزيز قيم المواطنة الذكية، حيث يجب دمج مفاهيم الوعي الرقمي والأمن السيبراني في المناهج التعليمية.
- **الرقمنة المستدامة:** يشير الباحثان إلى ضرورة تبني سياسات رقمية مستدامة تضمن توفير الوصول المتساوي إلى الأدوات التكنولوجية وتجنب الاستبعاد الرقمي.
- **تحديث السياسات العامة:** من المهم أن تقوم الحكومة الإماراتية بتحديث سياساتها المتعلقة بالمواطنة الرقمية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، مع التركيز على بناء جيل واع رقمياً.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ المواطنة الذكية أصبحت ضرورة حتمية في ظلّ التحوّلات الرقمية التي تشهدها المجتمعات الحديثة. ويجب على الدول، خصوصاً في المنطقة العربية، أن تعمل على وضع استراتيجيات واضحة لتعزيز هذه القيم، ليس فقط من خلال التعليم، بل أيضاً من خلال سنّ التشريعات ووضع السياسات التي تضمن توفير بيئة رقمية آمنة وشاملة للجميع.

استناداً إلى هذه الدراسات، يتّضح أنّ التربية على المواطنة في العصر الرقمي تتطلب إعادة صياغة شاملة. فلا يمكن الاكتفاء بتدريس المبادئ التقليدية للمواطنة، بل يجب على المناهج الجديدة أن تنبئ وسائل التعليم الرقمية، مثل منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات التفاعلية، لتتيح للمتعلمين تجربة مباشرة في المشاركة المدنية وتعزيز حسّهم بالمسؤولية المجتمعية. وبذلك، يمكن للمتعلمين أن يصبحوا مواطنين أكثر وعياً وإدراكاً للتحديات المعاصرة، وقادرين على المساهمة الفعّالة في مجتمعهم.

١١- دور الدين في تعزيز التربية على المواطنة

تعتبر التربية على المواطنة عنصراً محورياً في بناء المجتمعات الحديثة، ويأتي الدين كأحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في تعزيز القيم المرتبطة بالمواطنة. فمن خلال دمج التعليم الديني مع القيم الحديثة مثل المواطنة الرقمية، يُتاح للنظام التعليمي أن يزود المتعلمين بأسس متينة من القيم الأخلاقية التي تجمع بين القيم الدينية ومفاهيم المواطنة المعاصرة، كما يتبين من الدراسات التي أجريت في هونغ كونغ والمملكة العربية السعودية.

هونغ كونغ

تناولت الدراسة التي قام بها Cheung et al (٢٠١٨) العلاقة بين الالتزام الديني والمواقف تجاه دور الدين في المجتمع وتأثيرها على القيم العائدة إلى المواطنة والاجتماعية في السياق الآسيوي. وتهدف الدراسة إلى

استكشاف كيفية تأثير المشاركة الدينية على تصورات الأفراد حول دور الدين في الشؤون العامة، وما إذا كانت تلك المشاركة تعزز قيم المواطنة مثل التسامح، والعدالة، والانخراط المجتمعي. استند البحث إلى بيانات تم جمعها من عينة من الشباب الأسويين، وتوصل إلى تبين علاقة طردية بين الالتزام الديني القوي وتعزيز بعض القيم الاجتماعية والمواطنة، إلا أن هذه العلاقة قد تختلف وفقاً للعوامل الثقافية والسياقية.

يساعد هذا النوع من الدراسات في توجيه إعداد المناهج الدراسية في صياغة برامج التربية على المواطنة، حيث يمكن لمطوري المناهج أن يأخذوا بعين الاعتبار التوازن بين التعليم الديني والمدني، وتوفير فرص للمتعلمين لفهم كيفية توافق القيم الدينية مع المبادئ الديمقراطية. يعزز ذلك خلق منهج يشجع على التسامح والانخراط الفعال في المجتمع، مع احترام التعددية الثقافية والدينية، ما يؤدي إلى تطوير مواطنة شاملة ومعمزة للتعاون المجتمعي.

المملكة العربية السعودية

تناولت دراسة الحبيب (2022) دور مقررات التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية في تعزيز القيم المتعلقة بالمواطنة الرقمية. استخدمت الدراسة استبياناً موجهاً إلى المعلمين بهدف تقويم مدى مساهمة هذه المقررات في تنمية الوعي الرقمي لدى المتعلمين. وأشارت النتائج إلى دور إيجابي لمقررات التربية الإسلامية في تعزيز بعض الجوانب الأخلاقية المرتبطة بالمواطنة الرقمية، مثل احترام الخصوصية وأخلاقيات استخدام الإنترنت، غير أن هناك حاجة إلى تطوير المناهج بما يتناسب مع التحديات الرقمية المتزايدة.

وتظهر هذه الدراسة أهمية مراجعة مقررات التربية الإسلامية وتحديثها لتتضمن مفاهيم المواطنة الرقمية بشكل أكثر عمقاً. ويمكن لمطوري المناهج الاستفادة من هذه النتائج لتعزيز التوعية للتحديات الرقمية، والتركيز على بناء مهارات التعامل الأخلاقي والمسؤول مع التكنولوجيا.

وتبحث الدراسة التي أعدها الجحدي والغامدي (٢٠٢٣) بعنوان "درجة تضمين كتب الدراسات الإسلامية بالصفوف الأولية لقيم المواطنة من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية بمكة المكرمة" مدى شمول كتب الدراسات الإسلامية في الصفوف الابتدائية على قيم المواطنة، وذلك من خلال استطلاع آراء معلمي هذه المرحلة. استخدمت الدراسة منهجاً وصفيّاً يعتمد على استبيان تم توزيعه على عينة من المعلمين لتقويم مدى تضمين كتب الدراسات الإسلامية لمفاهيم مثل المسؤولية، والانتماء، والتعاون.

توصلت النتائج إلى أن كتب الدراسات الإسلامية في الصفوف الأولية (الابتدائية) تحتوي على قيم المواطنة بدرجات متفاوتة، مع وجود تركيز كبير على قيم أخلاقية مثل الأمانة والتعاون، بينما تحتاج بعض القيم الأخرى كالمشاركة المجتمعية واحترام التنوع إلى تعزيز أكبر. كما أشار المعلمون إلى ضرورة تعديل المناهج بحيث تتناسب بشكل أفضل مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية الراهنة.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى فرص كبيرة لتحسين مناهج التربية على المواطنة من خلال تعزيز القيم المتعلقة بالمواطنة في كتب الدراسات الإسلامية. ويمكن لمطوري المناهج استخدام هذه النتائج لتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، وبخاصة فيما يتعلق بتضمين قيم مثل المشاركة المجتمعية والتسامح واحترام

الأخر. كما توضح الدراسة أنّ تعزيز هذه القيم ضمن المناهج يمكن أن يسهم في بناء جيل من المتعلمين يتّسم بالوعي المدنيّ والقدرة على المساهمة الإيجابية في مجتمعه.

١٢- دور البيئة المدرسية في تعزيز التربية على المواطنة

تُعَدّ التربية على المواطنة من الركائز الأساسية لتشكيل مواطنين نشطين وواعين في المجتمعات الحديثة، حيث يكون للمناخ المدرسيّ دور حاسم في هذه العملية. وتتناول الأدبيّات الدوليّة العديد من الدراسات التي توضح العلاقة بين مُناخ المدرسة والمشاركة المواطنة للمتعلمين، ما يعكس أهميّة البيئة التعليميّة في تعزيز الوعي والمشاركة الفعّالة، كما يتبيّن من الدراسات التالية التي أجريت في الولايات المتّحدة الأميركيّة والنرويج وكندا والمملكة العربيّة السعوديّة والبحرين وفلسطين وجمهورية مصر العربيّة.

الولايات المتّحدة الأميركيّة

تشير دراسة (Geller, J., Voight, A., Wegman, H & Nation, M. (2013) ، المعنونة "كيف ترتبط أنواع المشاركة المواطنة للشباب بتصوراتهم حول مناخ المدرسة"، إلى أنّ المشاركة المواطنة ، سواء كانت تطوّعية أو سياسيّة أو مجتمعيّة، تؤثر بشكل كبير على إدراك المتعلمين لمناخ مدرستهم. ويتّضح من خلال التحليل الشامل للبيانات أنّ المتعلمين الذين يشاركون بفعّالية في نشاطات المواطنة يميلون إلى تقويم بيئة المدرسة بشكل إيجابي، ما يسهم في تحسين تجربتهم التعليميّة العامّة. ويمكن لمطوّري المناهج الاستفادة من هذه النتائج لتطوير برامج تعليميّة تعزّز الانتماء والمشاركة، ما يسهم في خلق بيئة مدرسيّة إيجابية تدعم القيم الديمقراطيّة وتعزّز الوعي المجتمعيّ.

النرويج

في دراسة أخرى أجراها (Høigaard, R., Kovač, V. B., verby, N. C., & Haugen, T. (2015) بعنوان "توسّط الكفاءة الذاتية الأكاديميّة بين المناخ النفسيّ للمدرسة والإنجاز الأكاديمي"، يتمّ التركيز على تأثير المناخ النفسيّ الإيجابي على شعور المتعلمين بكفاءتهم الذاتية. فتُظهر النتائج أنّ الدعم النفسيّ والاجتماعيّ الذي يتلقاه المتعلمون في البيئة المدرسيّة يعزّز من ثقتهم بأنفسهم، ما يؤديّ إلى تحسين أدائهم الأكاديمي. توضح هذه النتائج أنّ تصميم بيئات تعليميّة تدعم الأبعاد النفسيّة والاجتماعيّة يمكن أن يُساعد في تطوير مهارات المواطنة ، حيث يعزّز شعور المتعلمين بالانتماء ويُمكّنهم من التفاعل بشكل إيجابي مع القضايا المجتمعيّة .

الولايات المتّحدة الأميركيّة

تناولت دراسة (Godfrey E. B. & Grayman J. K., (2014) دور المناخ المرجّب في الصفّ الدراسيّ في تعزيز الوعي النقديّ لدى الشباب. وتشير الدراسة إلى أنّ بيئات التعلّم التفاعليّة تدعم قدرة المتعلمين على التفكير النقديّ والتحليل. كما يُظهر البحث أنّ مُناخ الصفّ الدراسيّ المنشّر يشجّع المتعلمين على التعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة، ما يعزّز من قدرتهم على الفهم العميق للظواهر. يمكن لمطوّري المناهج الاستفادة من هذه النتائج لتطوير استراتيجيّات تعليميّة تشجّع على الحوار والنقاش، ما يسهم في تكوين مواطنين وواعين ومسؤولين.

كندا

تتناول دراسة (Galais, C. (2018) تأثير الديناميات الأسرية والمدرسية على شعور الأفراد بواجب التصويت في الانتخابات ودافعهم للمشاركة فيها. ومن خلال تحليل البيانات المستخلصة من تجارب مختلفة، تُظهر الدراسة كيف تقوم الأسرة والمدرسة بدور حاسم في تشكيل القيم والتصرفات المتعلقة بالتصويت، ما يؤثر بشكل مباشر على نسبة المشاركة الانتخابية. وتشير النتائج إلى أن التربية على المواطنة المبكرة في المنازل والمدارس يمكن أن تعزز من شعور الأفراد بالمسؤولية تجاه المشاركة الديمقراطية. ويمكن لمطوري مناهج التربية على المواطنة الاستفادة من هذه الدراسة لتطوير برامج تعليمية تركز على تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات الديمقراطية، وتوفير بيئات تعليمية تشجع على النقاش المفتوح حول المشاركة السياسية، ما يساهم في تكوين مواطنين ملتزمين وواعين أهمية تصويتهم في العملية الديمقراطية.

المملكة العربية السعودية

تناولت دراسة القحطاني وطيب (٢٠١٨) دور الإدارة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية في محافظة القويعية. وأظهرت النتائج أن هناك تأثيراً كبيراً للإدارة المدرسية على تعزيز قيم المواطنة، حيث ساهمت النشاطات التفاعلية والفعاليات المدرسية في تشجيع المشاركة المجتمعية. كما أكدت الدراسة أهمية توفير بيئة تعليمية إيجابية تدعم الحوار والنقاش حول قضايا المواطنة. وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة المدرسية تقوم بدور أساسي في تهيئة البيئة المناسبة للتربية على المواطنة، ما يؤكد ضرورة دمج الأبعاد الإدارية في تصميم المناهج الدراسية.

البحرين

استقصت دراسة سليبيخ (٢٠١٧) مفهوم التربية على المواطنة في البحرين، وهدفت إلى فهم تصوّرات صانعي السياسات والمعلمين والمتعلمين حول هذا المفهوم. واستخدمت الدراسة منهجية نوعية لجمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظات، ما ساعد على استكشاف آراء المشاركين حول أهمية التربية على المواطنة ودورها في تعزيز القيم الاجتماعية والثقافية. وتشير النتائج إلى وجود تفاوت في مستويات الفهم بين الأطراف المعنية؛ حيث أظهر صانعو السياسات اهتماماً بتضمين التربية على المواطنة في المناهج الدراسية، بينما كانت آراء المعلمين والمتعلمين تعكس حاجة إلى تطوير استراتيجيات تعليمية أكثر فعالية لتلبية احتياجاتهم. تبرز هذه الدراسة أهمية تصميم برامج تعليمية تتناسب مع احتياجات المتعلمين وتعزز من وعيهم بالقيم المدنية، ما يعدّ مرجعاً مهماً لمطوري المناهج الدراسية.

فلسطين

تناولت دراسة القاسم وعاشور (٢٠١٦) دور مديري المدارس الحكومية في محافظة إربد في استخدام الإعلام التربوي كأداة لتعزيز الانتماء الوطني لدى المتعلمين. وتوصلت النتائج إلى أن مديري المدارس يقومون بدور فعال في توظيف الإعلام التربوي لتعزيز الوعي الوطني، حيث استخدموا وسائل الإعلام لتعزيز النشاطات الوطنية والقيم المجتمعية. كما أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتعزيز استراتيجيات الإعلام التربوي بما يتماشى مع الأهداف الوطنية. ويمكن لمطوري المناهج الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتطوير برامج تعليمية تركز على استخدام الإعلام بشكل فعال لنقل القيم الوطنية وتعزيز الانتماء لدى المتعلمين.

جمهورية مصر العربية

هدفت دراسة حليم وعبد التواب (٢٠٢٣) إلى استكشاف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز التربية على المواطنة، مع التركيز على أدوار الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية في تنشئة طلاب المرحلة الثانوية في المجتمع المصري. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى فاعلية بعض أدوار الأسرة، مثل تشجيع النشء على احترام الأديان السماوية وإتقان العمل والحفاظ على نظافة البيئة. كما أشارت النتائج إلى تحقيق المدرسة لمستويات مرتفعة من الفاعلية في أدوارها، بما في ذلك حرصها على تحية العلم وترداد النشيد الوطني يوميًا، وزيادة معرفة المتعلمين بتاريخ وطنهم وجغرافيته. وأبرزت الدراسة أيضًا فاعلية دور المؤسسات الدينية في التنشئة على المواطنة، حيث ركّز خطابها الديني على القيم الأساسية مثل النظافة والأمانة والصدق والعمل، ما يساهم في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب.

إنّ البيئة المدرسية، بما تتضمنه من متعلمين ومديرين وسياسات تربوية، تقوم بدور أساسي في تعزيز التربية على المواطنة. وتشير الدراسات المستعرضة إلى ضرورة تفعيل دور الإدارة المدرسية في تنظيم النشاطات والممارسات التعليمية التي تعزز من قيم المواطنة. كما يجب أن تعمل السياسات التربوية على دمج برامج تعليمية تهتمّ بالمواطنة، وتدريب المعلمين والإداريين على أساليب تدريس فعالة. ومن خلال هذه الجهود، يمكن بناء جيل واعٍ ومشارك في تنمية المجتمع، ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

١٣- دور الثقة الاجتماعية في تعزيز التربية على المواطنة

تتزايد الأدبيات الدولية حول التربية على المواطنة في تناول دور الثقة الاجتماعية كعامل أساسي يعزز المشاركة الفعالة للمتعلمين في مجتمعهم، كما يتبين في الدراستين التاليتين.

ففي دراسة (Keegan, P. J. (2017)، تم تناول مفاهيم الانتماء والمكان والهوية، حيث تم تأكيد أهمية الثقة الاجتماعية في تطوير قدرات المواطنة لدى الشباب الدومينيكيين المتنقلين عبر الحدود. استخدمت الدراسة تجارب أولئك الشباب لتسليط الضوء على كيفية مساهمة شعور الانتماء والثقة المتبادلة بين الأفراد في تعزيز الاندماج الاجتماعي والمشاركة المواطنة. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ بناء الثقة الاجتماعية يعزز التواصل بين الأفراد، ما يسهّل مشاركتهم الفعالة في نشاطات التربية على المواطنة وصنع القرار.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة تصميم مناهج تربوية تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الانتماء والهوية، حيث يمكن إدماج نشاطات تعليمية تعزز الثقة الاجتماعية وتساعد في تسهيل التواصل بين المتعلمين من خلفيات متنوعة. هذا الأمر لا يساهم فقط في تطوير مهارات المواطنة لديهم، بل يعزز أيضاً من وعيهم بالهوية والانتماء، مما يحفّز رغبتهم في المشاركة الفعالة في المجتمع. وبالتالي، تقدّم هذه الأفكار إشارات واضحة لمطوري المناهج حول أهمية التركيز على بناء الثقة الاجتماعية كجزء أساسي من استراتيجيات التعليم.

أمّا في دراسة (Levy, B.L. (2018) فقد تمّ تسليط الضوء على كيفية تطوير الشباب لكفاءتهم السياسية من خلال تجارب التعلم الاجتماعي، وخصوصاً من خلال المشاركة في نموذج محاكاة الأمم المتحدة. استخدمت الدراسة منهجاً نوعياً لاستكشاف تأثير هذه النشاطات على فهم المتعلمين للعملية السياسية وتطوير مهارات

النقاش والتفاوض. وأظهرت النتائج أنّ التجارب الاجتماعية التي خاضها المتعلمون في سياق محاكاة الأمم المتحدة كانت لها آثار إيجابية كبيرة على ثقّتهم بأنفسهم ودفعهم ليكونوا مشاركين نشطين في الحياة السياسية.

تقدّم نتائج هذه الدراسة رؤى مهمة لمطوّري مناهج التربية على المواطنة، حيث تُبرز أهميّة توفير بيئات تعليميّة تدعم التعلّم الاجتماعي. فمن خلال دمج نشاطات مثل نموذج محاكاة الأمم المتحدة في المناهج الدراسية، يمكن تعزيز مهارات التفكير النقديّ والقدرة على التعبير عن الآراء، ما يُهيئ المتعلمين ليكونوا مشاركين فاعلين في العملية الديمقراطية. كما أنّ التركيز على التعلّم التفاعليّ يعزّز من روح التعاون، ويشجّع المتعلمين على مواجهة القضايا السياسية والاجتماعيّة بفعاليّة.

سادساً: الدراسات اللبنانية حول التربية على المواطنة

بعد أن أوردنا نتائج بعض الدراسات العالمية، نورد في ما يلي عرضاً لأهمّ الدراسات والتقارير العائدة إلى التربية على المواطنة والتنمية المستدامة في لبنان، وذلك لتسليط الضوء على السياق اللبنانيّ والتوجّهات المحليّة العائدة إلى تضمين التربية على المواطنة في المناهج اللبنانية وما يتمّ تطبيقه منها في لبنان. إنّ الدراسات عن لبنان، مثل الدراسة الميدانيّة لأبي رجيلي وخوري (٢٠١٦)، تشمل رؤى قيّمة حول الواقع والتصورات لتعليم التربية الوطنية في لبنان، وذلك بالتركيز على الوضع الحاليّ للمناهج الوطنية.

من جهة أخرى، توسّع الأدبيّات عن لبنان النقاش من خلال استكشاف أبعاد مختلفة للتربية على المواطنة، بما في ذلك التعليم البيئيّ وتعزيز التسامح في المناطق المتأثرة بالنزاعات. تتناول دراسة عكر (٢٠١٩) التحديات التي تواجه التربية على المواطنة في لبنان في فترة ما بعد النزاع، بينما تبرز دراسات أخرى، مثل تلك التي قدّمها كرامة وميخائيل (٢٠١٨)، دور الأندية البيئيّة في تعزيز التنمية المستدامة داخل السياقات التعليميّة.

كما يُثري البحث غير المنشور للمدارس الكاثوليكيّة (٢٠٢٤) وتقرير خوري وسولوريو وسيمون (٢٠٢٤) النقاش من خلال تناول موضوع تعليم التسامح وطرق نشره في المدارس اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يقدّم تقرير Qualisus Consulting (٢٠٢٣) وجهات نظر حاسمة حول كفيّة تعزيز المواطنة الفعّالة للمساواة بين الجنسين في لبنان.

وأخيراً، يشكّل العمل الأساسيّ الذي قدمه طعمة وريشا (٢٠٢١) مراجعة تحليليّة للدراسات السابقة حول منهج التعليم الوطنيّ، ما يوفر قاعدة مهمّة للإصلاحات المستقبلية في هذا المجال. وتشكّل تلك الدراسات معاً ركيزة قويّة لفهم النهج المتعدّد الأبعاد المطلوب للنهوض بالتربية على المواطنة في لبنان في ظلّ التحديات الاجتماعية، والسياسيّة، والبيئيّة.

أولاً: تقرير المواطنة الفاعلة كمحفّز للمساواة بين الجنسين في لبنان (2023)

هدف التقرير "المواطنة الفاعلة كمحفّز للمساواة بين الجنسين في لبنان"، الذي تمّ إعداده من قبل "Qualisus Consulting" بالتعاون مع مركز "أبعاد" لموارد المساواة بين الجنسين، كجزء من مشروع وطنيّ ممّول من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF)، لتبيّن الترابط بين المواطنة الفاعلة والمساواة بين الجنسين

في السياق اللبناني، وإمكان استخدام هذا المفهوم كأداة لتحقيق ذلك، بخاصة من خلال إشراك الشبان والشابات اللبنانيين في المجتمع المدني.

اعتمد التقرير على منهجية بحثية مختلطة تجمع بين البيانات الكمية والنوعية. حيث تم إجراء مسح وطني شمل ١٢١٤ شابًا وشابة لبنانيين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة، بهدف قياس مستويات المواطنة الفاعلة باستخدام "مؤشر المواطنة الفاعلة المركب" (ACCI). بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم مجموعات نقاشية لدراسة تصورات المشاركين حول مفهوم المواطنة الفاعلة وتأثيرها على المساواة بين الجنسين. وكشفت النتائج أنّ الشابات بشكل عام أكثر انخراطاً في الأنشطة الاجتماعية مقارنة بالشباب، ودوافعهن للمشاركة غالباً ما ترتبط بالتغيير الاجتماعي وقضايا حقوق الإنسان. ومع ذلك، تمّ تظهير وجود عوائق جندرية تقليدية، إضافة إلى الحواجز السياسية والمعايير الاجتماعية، التي تعيق مشاركة الشابات في الحياة السياسية وتحّد من فرصهن القيادية. واختتمت الدراسة بالإشارة إلى أنّ المواطنة الفاعلة تُعد أداة مهمة يمكن أن تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين في لبنان من خلال خلق مجتمع أكثر شمولية وتعاوناً.

كما يقدّم هذا التقرير رؤية معمّقة حول الدور الذي يمكن أن تقوم به المواطنة الفاعلة في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، ما يجعلها مصدراً قيماً لمطوري مناهج التربية على المواطنة. فمن خلال النتائج التي توصّل إليها التقرير، يمكن لمطوري المناهج أن يدمجوا مفاهيم المواطنة التي تتجاوز الأبعاد السياسية لتشمل الأبعاد الاجتماعية، مع التركيز على قيم التطوّع، والمشاركة المجتمعية، والتعددية. كذلك، يمكن الاستفادة من النتائج المتعلقة بالتحديات التي تواجه الشابات في الانخراط في الحياة العامة، ما يستوجب إدراج نشاطات تعليمية تركز على تمكين الشابات وتعزيز وعيهن بالمساواة بين الجنسين، مع تسليط الضوء على دورهن في الحياة التشريعية والسياسية.

إلى جانب ذلك، يمكن للمناهج أن تستفيد من هذه الدراسة لجهة تضمينها تجارب واقعية تعكس كيفية استخدام المواطنة الفاعلة كأداة لتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي، وهو ما يعزّز التزام المتعلمين بمفاهيم العدالة والمساواة داخل المجتمع، ما يسهم في تنشئة جيل ملتزم بالمشاركة المجتمعية الفاعلة والتنوّع.

ثانياً: دراسة التربية على المواطنة في المدارس الكاثوليكية في لبنان (٢٠٢٤)

تركّز هذه الدراسة المسحية الممولة من قبل جامعة الروح القدس، الكسليك-لبنان على تصرفات متعلمي المدارس الكاثوليكية في لبنان وتصوّراتهم فيما يعود إلى المواطنة الفاعلة والتربية على المواطنة. اعتمدت الدراسة على استبيان استطلع آراء ٢١٥٨ متعلّماً من مختلف المناطق اللبنانية، حيث تمّ تحليل مدى مشاركتهم في النشاطات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن تقييم معتقداتهم تجاه القيم الديمقراطية. وأظهرت النتائج أنّ ٨٥٪ من المتعلمين يعتبرون أنّ المواطن الفاعل هو الذي يحترم القوانين، ويتحمّل مسؤولياته، ويدعم التنوّع والاختلاف. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى وجود تحديات تحول دون تفعيل المواطنة، مثل التأثير السياسي المفرط، والصعوبات الاقتصادية، والفساد. كما كشفت الدراسة عن فجوة بين التعليم النظري والتطبيقي في مجال التربية على المواطنة، حيث رأى ٦٠٪ من المتعلمين أنّ المناهج قديمة، بينما اعتبر ٥٠٪ أنّ التعليم العائد إلى المواطنة يقتصر على الجانب النظري.

وتبرز الدراسة أهميّة إدماج النشاطات العمليّة في المناهج الدراسيّة بهدف تعزيز الوعي بالمواطنة الفاعلة بشكل واقعيّ. كما توصي الدراسة بتطوير مناهج حديثة تركّز على الحوار الاجتماعيّ والسياسيّ، وتفعيل دور المجتمع المدنيّ، وتشجيع المتعلّمين على المشاركة في النشاطات المجتمعيّة خارج النطاق المدرسيّ.

ثالثاً: دراسة التربية على المواطنة ومادّة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة وتعليمها في لبنان (٢٠١٦)

تتناول الدراسة المعنونة "دراسة ميدانيّة حول مادّة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة وتعليمها في لبنان: الواقع والتصورات" والمعدّة من قبل أبو رجيلي وخوري واقع التربية على المواطنة في لبنان، بشكل منهجيّ، مسألّة الضوء على المنهج الدراسيّ وتصوّرات مختلف أصحاب المصلحة، من متعلّمين ومعلّمين وأولياء الأمور، بهدف الكشف عن مواطن القوّة والضعف وتحديد الفرص المتاحة لتحسين تلك المجالات التعليميّة.

أظهرت النتائج الرئيسيّة أنّ هناك إجماعاً عامّاً على أهميّة التربية على المواطنة في إعداد مواطنين مسؤولين ومطلّعين، إلّا أنّ التطبيق الفعليّ لهذا التعليم يواجه تحدّيات كبيرة، من بينها نقص الموارد التعليميّة، وغياب التدريب الكافي للمعلّمين، بالإضافة إلى التفاوت في وجهات النظر حول مدى ارتباط المنهج بالقضايا المدنيّة الواقعيّة. كما كشفت الدراسة عن التفاوت في مدى تفاعل المتعلّمين وفهمهم لمحتوى التربية المدنيّة، وذلك باختلاف نوع المدرسة، سواء كانت رسميّة أو خاصّة.

وتقدّم هذه الدراسة تحليلاً معمّقا للواقع التعليميّ الحاليّ، ما يؤكّد ضرورة تصميم مناهج تعليميّة ليس أكاديميا فقط، بل عمليّ أيضاً ومرتبطة بحياة المتعلّمين اليوميّة. وتستعرض الدراسة رؤى لتصميم برامج تعليميّة تعتمد على أساليب تدريس تفاعليّة، حيث يكون المتعلّمون مشاركين نشطين في الحياة المدنيّة بدلاً من مجرد متلقّين للمعلومات. كما تشير الدراسة إلى ضرورة تطوير برامج تدريبيّة للمعلّمين وتوفير موادّ تعليميّة تتناسب مع الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ المعاصر.

رابعاً: دراسة التربية على المواطنة والأنديّة البيئيّة في لبنان والتنمية المستدامة (٢٠١٨)

الدراسة المعنونة "الأنديّة البيئيّة في لبنان والتنمية المستدامة" لمخايل وشيا تسلّط الضوء على دور الأنديّة البيئيّة في تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس اللبنانيّة. استُخدم في هذه الدراسة مزيج من الأساليب الكميّة والنوعيّة من خلال مقابلات شبه منظّمة ومفتوحة مع صنّاع القرار، ومديري المدارس، ومنسقي الأنديّة البيئيّة، لتقويم مدى تضمين الاستدامة في نشاطات تلك الأنديّة والتحدّيات التي تواجهها.

النتائج الرئيسيّة للدراسة:

١. إدراك مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة: أظهرت الدراسة أنّ ٩٠٪ من مديري المدارس كانوا على دراية بمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، ولكن فقط ٥٠٪ منهم كانوا يمتلكون فهماً شاملاً لذلك المفهوم

نتيجة لتدريبات حصلوا عليها من جهات وطنية أو دولية مثل اليونسكو. وقد ربط العديد من المديرين بين الاستدامة وخدمة المجتمع بدلاً من نشاطات الأندية البيئية.

٢. **التحديات :** كشفت الدراسة عن عدد من العقبات التي تحول دون اعتماد الأندية البيئية. وكانت القيود المالية عقبة رئيسية، خاصة في المدارس الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات اللوجستية، مثل التعاون مع البلديات وضيق الوقت في الجداول المدرسية (البرنامج الأسبوعي)، قد حالت دون تفعيل تلك الأندية بشكل كامل.

٣. **هيكلة الأندية البيئية وتنظيمها:** تفاوت مستوى التنسيق بين منسقي الأندية البيئية والمعلمين في المدارس. فعلى الرغم من وجود أندية بيئية في معظم المدارس، إلا أن التعاون غالباً ما كان محدوداً بين منسقي الأندية ومعلمي العلوم فقط. كما تفتقر هيكلة تلك الأندية إلى نهج شامل يؤمن استدامتها، حيث تركز النشاطات بشكل أساسي على التوعية البيئية مثل إعادة التدوير، من دون تبني نموذج قيادي أو تفكير بنظام شامل يعالج التحديات البيئية والاجتماعية.

٤. **النشاطات ومشاركة المتعلمين :** شارك المتعلمون في نشاطات مثل إعادة التدوير وحملات التوعية البيئية، لكن الدراسة أشارت إلى غياب التركيز على حل المشكلات النظامية أو تعزيز المشاركة المدنية. فقط ١٠٪ من المدارس دمجت التربية المواطنة في نشاطات الأندية البيئية.

وعليه، تُبرز النتائج ضرورة تبني نهج شامل على مستوى المدرسة بأكملها، بحيث يصبح التعليم البيئي والاستدامة جزءاً لا يتجزأ من المنهاج، ما يشجع على التربية المواطنة والمسؤولية الاجتماعية. ويمكن لمعدّي المناهج دمج موضوعات الاستدامة في مختلف المواد الدراسية والنشاطات اللاصفية، بحيث لا يتعلم المتعلمون عن القضايا البيئية فقط، بل أيضاً عن المشاركة المدنية وحل المشكلات.

من خلال إعادة هيكلة الأندية البيئية لتشابه المجالس الطلابية، يمكن تشجيع المشاركة الديمقراطية والقيادة، وهما عنصران أساسيان في التربية المواطنة. كما تسلط الدراسة الضوء على دور الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي والهيئات الحكومية. ويمكن لمطوري المناهج التربويين دمج تلك الشراكات ضمن إطار التربية المواطنة، لتعليم المتعلمين أهمية المشاركة المجتمعية والمسؤولية الجماعية عن التنمية المستدامة.

كما أنه من خلال التركيز على التطبيقات العملية مثل إجراء دراسات جدوى للمشاريع المستدامة أو تنظيم حملات توعية، يمكن لمطوري المناهج التربويين سدّ الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. وهذا النهج العملي لا يعزز المسؤولية البيئية فقط، بل يعدّ المتعلمين ليكونوا مواطنين فاعلين.

خامساً: دراسة التربية على المواطنة والتنمية المستدامة في لبنان (٢٠١٨)

تستكشف الدراسة التي أجراها مخايل وشيا، والمنشورة في "المجلة الدولية للتعليم والتعليم"، مستوى المعارف والمهارات والمواقف ذات الصلة بالتنمية المستدامة لدى متعلمي الصفّ العاشر في لبنان. أُجريت الدراسة في ٢٠ مدرسة في منطقة بيروت على عينة مكونة من ٤٣٧ متعلماً، وتهدف إلى وضع قاعدة معرفية حول إدراك

المتعلّمين لمفاهيم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقويم تأثير متغيّرات مثل نوع المدرسة، والجنس، والمشاركة في الأندية البيئية على هذا الفهم. وكشفت النتائج عن مستوى مرتفع نسبياً من المعرفة والمواقف الإيجابية تجاه التنمية المستدامة لدى المتعلّمين، لا سيّما في الجوانب الاجتماعية، مع ملاحظة أنّ عضوية الأندية البيئية عزّزت بشكل كبير مهاراتهم وفهمهم لموضوعات التنمية المستدامة.

وتوفّر هذه الدراسة رؤى مهمّة لمطوري المناهج التعليمية فيما يتعلّق بتصميم برامج التربية على المواطنة. فمن خلال إبراز المعارف والمواقف الحالية للمتعلّمين، يمكن صياغة مناهج تعليمية ذات صلة وجاذبية تستند إلى الأسس التي يمتلكها المتعلّمون بالفعل. كما تؤكّد الدراسة أهميّة دمج مفاهيم التنمية المستدامة في الموادّ الدراسية المختلفة، بهدف تعزيز فهم شمولي للمواطنة يشمل المسؤوليات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. كما تشير النتائج إلى التأثير الإيجابي الكبير للأندية البيئية، ما يبرز الحاجة إلى اعتماد أساليب تعليمية تقوم على التعلّم التجريبي والمشاركة الفعّالة، حيث تشجّع المتعلّمين على الانخراط العملي في القضايا الواقعية.

بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ النتائج العائدة إلى الفروقات بين الجنسين في المعرفة والمواقف نقطة هامّة في هذه الدراسة يمكن ان يستفيد منها مطوّرو المناهج في صياغة استراتيجيات هادفة لضمان المشاركة العادلة بين جميع المتعلّمين. ومن خلال مواءمة البرامج التعليمية مع الأهداف الوطنية والدولية للتنمية المستدامة، يمكن لمطوّري المناهج المساهمة في تقديم توصيات سياسية تعزّز من أولوية إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في التعليم. كما أنّ منهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة، المعتمدة على مقاييس معيارية، تقدّم إطاراً لتقويم معارف المتعلّمين ومواقفهم تجاه التربية على المواطنة، ما يسهم في تحسين مستمرّ للمناهج الدراسية. وبشكل عامّ، تسهم هذه الرؤى في بناء برامج تعليمية أكثر استجابة وفعّالية، تُعدّ المتعلّمين للمشاركة الواعية والنشطة في المجتمع.

سادساً: تقرير نشر وتوثيق تعليم التسامح في لبنان (٢٠٢٤)

يُبرز تقرير "نشر وتوثيق تعليم التسامح في لبنان" المعدّ من قبل خوري وسولوريو وسيمون أهميّة تعزيز هذا النوع من التعليم في المدارس اللبنانية، وذلك في ظلّ التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد. وقد كشفت الورشات التي أُقيمت بمشاركة مختلف الأطراف المعنية، من متعلّمين وأولياء أمور ومعلّمين ومديري المدارس وممثلي المنظّمات غير الحكومية، عن دعم واسع لتعليم التسامح، إلى جانب مخاوف متزايدة بشأن تصاعد التوترات بين المتعلّمين اللبنانيين والسوريين. وأكّد المشاركون أنّ الفجوات في توزيع الموارد داخل المدارس فاقمت من حدّة تلك التوترات، ما يستدعي اعتماد مناهج تعليمية تركز على تعزيز الفهم والتعاون بين المتعلّمين من خلفيات مختلفة.

ولتعزيز التسامح بفعّالية، ينبغي التركيز على توفير تدريب عملي للمعلّمين، مع توجيه الاهتمام إلى البيداغوجيات التي تركز على المتعلّم، ما يساعد المعلّمين على التعامل مع المواضيع الحساسة المتعلقة بالتسامح. وشدّدت الورشات على أهميّة إدماج تفاعلات مباشرة بين المتعلّمين من خلفيات متنوّعة، والدعوة إلى توفير فرص منظّمة مثل مشاريع الخدمة المجتمعية والزيارات المتبادلة بين المجتمعات. هذه المبادرات تُسهم في تنمية التعاطف والفهم، ما يتيح للمتعلّمين فرصة التفاعل بشكل أعمق وتبادل وجهات نظر مختلفة.

كما أكدت هذه الدراسة أهميّة إشراك أولياء الأمور في مبادرات تعليم التسامح كأحدى التوصيات المحوريّة. فمن خلال تصميم برامج تشرك أولياء الأمور موفّرة لهم الأدوات اللازمة لدعم أطفالهم في تطوير اتجاهات سلوكيّة متسامحة، يمكن للمدارس تعزيز القيم التي تُدرّس في الفصول الدراسيّة. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتناول المناهج التأثيرات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعيّ، وذلك من خلال تشجيع النقاش النقديّ الذي يعزّز الحوار الموضوعيّ بين المتعلّمين. وفي النهاية، يجب ضمان توافق المحتوى التعليميّ مع السياق الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسيّ الفريد في لبنان، عبر تحقيق توازن بين القيم التقليديّة والتحدّيات الحديثة لتقديم نهج شامل للتربية على المواطنة.

سابعاً: تقرير حول الدراسات العالميّة والعربيّة حول منهج التربية الوطنيّة (٢٠١٦)

يقدم التقرير الذي أعده طعمة وريشا تحليلاً شاملاً للدراسات المتعلّقة بتعليم المواطنة في لبنان. نُشر التقرير عام ٢٠١٦ عن طريق المركز التربويّ للبحوث والإنماء الذي يهدف إلى المساهمة في إصلاح المنهج الوطنيّ للتربية على المواطنة، مع التركيز على تعزيز المعرفة المدنيّة والمشاركة الفعّالة للمتعلّمين. ويبرز المؤلفان أهميّة توافق المنهج مع الأهداف التربويّة الحديثة، ويشدّدان على الحاجة إلى نهج منظمّ يعالج تعقيدات المواطنة في مجتمع متنوّع.

يرتكز التقرير على خمسة محاور أساسيّة لتقويم المنهج الحاليّ، هي: أهداف المنهج ومحتواه، وأساليب التعليم والتعلّم، وطرق التقويم، وإعداد المعلّمين، وربط التعلّم بالحياة العمليّة. وقد أظهرت النتائج أنّ المنهج يحتوي على عناصر قيّمة تعزّز المسؤوليّة المدنيّة والشعور بالانتماء، لكنّه يعاني أيضاً من تكرار ونقص في التناسق، ما يؤثر على فهم المتعلّمين الشامل لمفاهيم المواطنة. وبالتالي، يدعو التقرير إلى مراجعة شاملة لتحسين تلك المحاور.

كما يستعرض التقرير جوانب القوة والضعف في منهج التربية على المواطنة. فمن ناحية، ينجح المنهج في توفير المعرفة الأساسيّة التي تدعم المشاركة المدنيّة. ومن ناحية أخرى، يكشف عن فجوة بين التعليم النظريّ والتطبيق العمليّ، مع تركيز مُفرط على استخدام الذاكرة. هذه النقاط تبرز أهميّة تبنيّ أساليب تعليميّة أكثر تفاعليّة، تركّز على تطوير المهارات بدلاً من الاكتفاء بتلقين المعلومات.

وفي الختام، يقدم التقرير إرشادات مهمّة داعياً إلى اتّباع نهج شموليّ يدمج التجارب المدنيّة العمليّة، ويشجّع التعلّم النشط، مع التركيز على تدريب المعلّمين. هذا النهج يمكن أن يساعد في تطوير برنامج التربية على المواطنة ليكون أكثر فعاليّة وملاءمة للسياق الثقافيّ، ما يعدّ المتعلّمين ليكونوا مواطنين مسؤولين في عالم متغيّر ومتربط.

ثامناً: دراسة التربية على المواطنة في المناطق المتأثّرة بالصراعات: لبنان وما بعده (٢٠١٩)

تتناول الدراسة المعدّة من قبل عكر (٢٠١٩) والمعنونة "التربية على المواطنة في المناطق المتأثّرة بالصراعات: لبنان وما بعده" التحدّيات والفرص المرتبطة بالتربية على المواطنة في المناطق المتضرّرة من النزاعات، مع تسليط الضوء على الحالة اللبنانيّة بشكل خاصّ. وتبحث الدراسة في الدور المحوريّ الذي

يمكن أن تقوم به التربية على المواطنة في تعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ القيم الديمقراطية، بالإضافة إلى تلبية احتياجات السكان المتنوعين في المجتمعات التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاع. وتبرز الدراسة أثر عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي على الممارسات التعليمية، مشددة على أهمية تكيف برامج التربية على المواطنة لتلائم السياقات الفريدة للمناطق المتأثرة بالصراعات.

واعتمد الباحث على تحليل شامل تضمن مراجعة الأدبيات المتاحة ودراسات حالة من لبنان ومناطق أخرى تعاني من النزاعات. وقد شددت هذه المصادر على ضرورة تطوير مناهج دراسية لا تقتصر على تقديم المعرفة المدنية فحسب، بل تشجّع أيضاً على تنمية التفكير النقدي، وتعزيز التعاطف، وتفعيل المشاركة النشطة بين المتعلمين. كما أضاءت الدراسة على الأساليب التربوية الفعالة والسياسات التعليمية التي من شأنها تحسين جودة تقديم التربية على المواطنة في هذه البيئات الصعبة.

وخلصت الدراسة إلى أنّ التربية على المواطنة تمثل عنصراً أساسياً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز التعايش السلمي في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وأوصت باعتماد أطر تعليمية مرنة تتكيف مع السياقات المحلية، مع التركيز على أهمية الشمولية وتفعيل الحوار. كما دعا الباحث إلى تعاون وثيق بين المعلمين، وصنّاع السياسات، وأصحاب المصلحة المجتمعيين لتصميم برامج تعليمية وتنفيذها لتسهم في تمكين المتعلمين ليصبحوا مواطنين نشطين ومسؤولين. وفي النهاية، يعتبر الباحث أنّ تعزيز ثقافة التربية على المواطنة خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار المستدام والانسجام الاجتماعي في المجتمعات التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاع.

الخلاصة

تشير الدراسات والتقارير التي أجريت حول المبادرات التعليمية المختلفة في لبنان، وبخاصة في سياق المدارس الكاثوليكية والأندية البيئية، إلى الدور الأساسي الذي تقوم به المواطنة الفاعلة في تعزيز التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وتقدّم الدراسة حول المدارس الكاثوليكية رؤى حول القيم التي تغرسها هذه المؤسسات، والتي تسهم في تنمية حسّ المسؤولية المجتمعية لدى المتعلمين. في الوقت نفسه، تبرز الدراسة التي أجراها كرامة ومخايل فعالية الأندية البيئية في إشراك المتعلمين في الممارسات المستدامة، ما يكسبهم المعرفة والمهارات الضرورية. وتجمع تلك الدراسات بين الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية، ما يشير إلى نهج شامل للتربية على المواطنة يعدّ المتعلمين ليكونوا مواطنين فاعلين في مجتمعهم.

علاوة على ذلك، يُعتبر التركيز على تعليم التسامح، كما قدّمه خوري وسولوريو وسيمون (٢٠٢٤)، أمراً ضرورياً لتهيئة بيئة اجتماعية متماسكة في بلد يعاني من الانقسامات الطائفية. ويسلط عكر (٢٠١٩) الضوء على تأثير عدم الاستقرار السياسي على المبادرات التعليمية، مشيراً إلى أنّ التربية على المواطنة يجب أن تكون مُتكيفة لتعزيز المرونة والمسؤولية المدنية بين الشباب.

ويقدم تقرير طعمة وريشا (٢٠١٦) تحليلاً شاملاً للدراسات السابقة، ما يوفر أساساً قوياً للإصلاحات التعليمية المستقبلية، ويعزّز أهمية النهج التشاركي الذي يشمل المعلمين وأصحاب المصلحة في المجتمع. إنّ هذه الرؤى مجتمعة تشير إلى أهمية تطوير التربية على المواطنة لتكون قادرة على إعداد المتعلمين للمشاركة النشطة في مجتمعاتهم والمساهمة في التنمية المستدامة في لبنان.

وعليه، تقدّم تلك الدراسات والتقارير إلى إعداد المناهج الدراسية، أطراً قيّمة لدمج مبادئ المواطنة الفاعلة في البرامج التعليمية. فمن خلال تأكيد أهميّة المشاركة العمليّة - مثل الانخراط في الأنشطة البيئيّة - يمكن للمناهج ألا تقتصر على تعليم مفاهيم الاستدامة فقط، بل تتعدّى ذلك إلى تمكين المتعلّمين من اتّخاذ إجراءات ملموسة داخل مجتمعاتهم. علاوة على ذلك، يسلّط التركيز على المساواة بين الجنسين، كما ورد في تقرير "Qualisus Consulting"، الضوء على بُعد مهمّ يمكن من خلاله تعزيز التربية على المواطنة، ما يضمن تناول قضايا العدالة والشمول. إنّ دمج تلك العناصر في المناهج الدراسية يسهم في إعداد جيل من المتعلّمين يتمتّعون بمعرفة حقوقهم وواجباتهم، ويندفعون للإسهام بإيجابية في مجتمعاتهم.

تاسعاً: دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في تعزيز التربية على المواطنة

لقد ازداد دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في تعزيز التربية على المواطنة بشكل ملحوظ، كما يتبيّن من انعكاس ذلك التوجّه على العديد من المبادرات في لبنان. فمنذ العام ٢٠١٠، يطبّق المجلس الثقافي البريطاني في لبنان British Council برنامج "المواطنون الفعّالون" الذي يركّز على تنمية مهارات القيادة الاجتماعيّة لدى الأفراد، وتوسيع مفاهيم المواطنة من خلال الشراكات مع المؤسسات التعليميّة، ما يسهم في تعزيز قيم المواطنة الفاعلة بين المتعلّمين في المدارس والجامعات اللبنانية.

كما تعمل منظمة "Save the Children"، التي تأسّست العام ١٩٧٥، على تلبية احتياجات الأطفال والعائلات في ظلّ الأزمات، مركّزة على تعزيز قيم الشموليّة والاحترام والمشاركة المجتمعيّة من خلال برامج تعليميّة تمكّن الأطفال من المشاركة الفاعلة في الحياة المدنيّة. وتدعم اليونيسف، التي تأسّست في لبنان منذ العام ١٩٤٨، الفئات الهشّة، مركّزة على إدماج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ضمن المناهج، إضافة إلى توفير برامج تماسك اجتماعي ودعم نفسي للأطفال المنحدرين من خلفيّات مختلفة، ما يسهم في مساعدتهم على مواجهة التحديات بروح مسؤوليّة اجتماعيّة قويّة. ويعمل مكتب اليونيسكو في بيروت على تعزيز التربية المدنيّة من خلال تطوير موارد تعليميّة رقميّة تُرسّخ قيم المواطنة الفعّالة، إضافة إلى حماية التراث الثقافي بهدف دعم الهويّة الوطنيّة اللبنانيّة والتعايش الاجتماعيّ.

وبالمثل، يسهم معهد إدارة المواطنة والتنوّع التابع لمؤسسة أديان "أديان" في دعم التربية على المواطنة عبر تطوير المهارات الفكرية والمجتمعيّة من خلال مشاريع مثل "ConCitizen" الذي يتناول القضايا الجدليّة في المجتمعات المتنوّعة. ويسعى البرنامج، بالتعاون مع مؤسسات دوليّة، إلى تعزيز التفكير النقدي والكفايات الديمقراطيّة. وتعمل منظمات أخرى، كمنظمة "أبعاد" وجمعية "عامل الدوليّة"، على توفير دعم إضافي للشباب اللبناني من خلال ترسيخ التعليم القائم على حقوق الإنسان والمساواة، ما يعزّز الثقافة المجتمعيّة الشاملة.

وفي سياق آخر، تأتي جمعية المقاصد الخيريّة الإسلاميّة في بيروت، التي تأسّست العام ١٨٧٨، كمؤسسة تعليميّة تهدف إلى تزويد المتعلّمين بالمعارف والمهارات اللازمة للمواطنة الفاعلة، عبر نشاطات تطوعيّة وبرامج لتعزيز التسامح والتنوّع، فضلاً عن دور كشافة المقاصد في ترسيخ قيم الانتماء والمسؤوليّة الاجتماعيّة بين الشباب، ما يسهم في بناء مجتمع مدني قوي ومتماسك في لبنان.

المنظمات الدولية في لبنان

منظمة Save the Children في لبنان

تعمل جمعية إنقاذ الأطفال "Save the Children" في لبنان منذ العام ١٩٧٥، حيث استجابت في البداية للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الحرب الأهلية اللبنانية. بعد ذلك وعلى مرّ السنوات، وسّعت الجمعية عملها حيث بدأت التركيز على تلبية التحديات المستمرة التي تواجه الأطفال والعائلات، وخصوصًا في سياق أزمة اللاجئين السوريين. وتتعاون هذه الجمعية مع شركاء محليين ودوليين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، لتنفيذ برامج تقدّم التعليم والرعاية الصحية والحماية ودعم سبل العيش. تهدف مبادراتها إلى ضمان أن يحصل كلّ طفل في لبنان على الفرصة للتطوّر، بغضّ النظر عن خلفيته.

إنّ تعزيز التربية على المواطنة بين الأطفال والشباب يعدّ جانبًا مهمًا من نشاط "جمعية إنقاذ الأطفال" في لبنان. من خلال برامج تعليمية متنوعة، تعرّز المنظمة قيمًا مثل الاحترام والشمولية والمشاركة النشطة في المجتمع. وقد تمّ تصميم تلك البرامج لتزويد الأطفال بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في الحياة المدنية والمساهمة بشكل إيجابي في المجتمع. ومن خلال تعزيز شعور الانتماء والمسؤولية الاجتماعية، تقوم الجمعية بدور حيويّ في بناء مجتمعات مرنة ودعم تطوير مواطنين واعين ونشطين، قادرين على الدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين (Save the Children Lebanon, 2024).

المجلس الثقافي البريطاني في لبنان British Council

أطلق المجلس الثقافي البريطاني في لبنان منذ العام ٢٠١٠ برنامج "المواطنون الفعّالون"، الذي يهدف إلى تعزيز التربية على المواطنة من خلال تدريب الأفراد على مهارات القيادة الاجتماعية. ويركّز البرنامج على تمكين المشاركين من استيعاب القضايا الاجتماعية المحورية في مجتمعاتهم، وتحفيزهم لاتخاذ خطوات فعّالة لمعالجتها. ويعتمد البرنامج على نموذج "النهر"، الذي يمكّن المشاركين من فهم أدوارهم كمواطنين فاعلين، والتفاعل الإيجابي مع الآخرين، وتطوير رؤية اجتماعية، ما يعزّز قدرتهم على التخطيط لمشاريع تخدم المجتمع. وقد خضع للتدريب أكثر من ٥٠٠٠ مشارك من مختلف المناطق اللبنانية، ما يبرز الدور الهامّ لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة الفعّالة (British Council, 2024).

إضافة إلى ذلك، تمّ تعديل برنامج "المواطنون الفعّالون" ليتواءم مع المناهج الدراسية في المدارس والجامعات اللبنانية، ما يسهم في تطوير مهارات المتعلّمين ومعرفتهم بمجالات خدمة المجتمع. وتسهم الشراكات مع مؤسسات التعليم العالي، مثل الجامعة اللبنانية، في إتاحة الفرصة للمتعلّمين لتطوير مشاريع اجتماعية تكرّس استمرارية المواطنة الفاعلة داخل الأوساط الأكاديمية. ومن خلال دمج منهجية البرنامج في مختلف مراحل التعليم، يتمّ تعزيز القيم الديمقراطية والوعي الاجتماعي لدى الشباب، ما يسهم في بناء مجتمع مدنيّ قويّ (British Council, 2024).

مكتب اليونيسف في لبنان

في سياق تعزيز التربية على المواطنة في لبنان، يبرز دور اليونيسف المحوري في تطوير قدرات الشباب وتوجيههم نحو المشاركة المجتمعية الفاعلة. فمنذ تأسيسها في لبنان العام ١٩٤٨، تركّز اليونيسف على توفير الدعم للفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال والمراهقون، المتأثرون بالأزمات المتعددة التي يمرّ بها لبنان، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو متعلقة بتدفق اللاجئين. تعمل المنظمة بتنسيق وثيق مع وزارة التربية والتعليم العالي، إلى جانب منظمات المجتمع المدني وشركاء دوليين، لضمان حقّ الأطفال في الحصول على تعليم جيّد وشامل يمكنهم من فهم واجباتهم وحقوقهم كمواطنين.

وتتمثّل إحدى أهمّ أولويات اليونيسف في إدماج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية. تركّز تلك المبادرات على تعزيز قيم التعددية، واحترام التنوع، والشمولية، والمشاركة المجتمعية. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تزويد الشباب اللبناني بالمهارات والمعارف الضرورية لكي يصبحوا أفراداً فاعلين في مجتمعهم. وتركّز اليونيسف على تعليم الأطفال كيفية التفكير النقدي، وحلّ المشكلات، والتواصل الفعّال، ما يساعدهم في بناء هويّة مواطنة تركز على الانتماء والمسؤولية الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، تنفّذ اليونيسف عدداً من البرامج الموجهة لتعزيز التماسك الاجتماعي بين الأطفال اللبنانيين واللاجئين السوريين، منها برامج الدعم النفسي والاجتماعي التي تُعنى بتهيئة بيئة آمنة وداعمة للأطفال والشباب، لمساعدتهم على التكيف مع التحديات الناجمة عن النزاعات والأزمات. كما تنظّم اليونيسف نشاطات تدريبية وورشات عمل حول القيادة والمسؤولية الاجتماعية، تهدف إلى تنمية مهارات القيادة وروح المبادرة لدى الشباب، وإلى تشجيعهم على الانخراط في النشاطات المجتمعية.

ولا تقتصر جهود اليونيسف على تطوير المهارات الفردية فحسب، بل تمتدّ أيضاً إلى ترسيخ مبادئ المشاركة الديمقراطية، حيث تقوم بتنظيم حملات توعية تهدف إلى تعريف الشباب أهميّة دورهم في العمليات الديمقراطية، مثل المشاركة في الانتخابات وصناعة القرار المحلي. وتعرّز تلك البرامج وعي الأطفال حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع، ما يساهم في تكوين جيل قادر على إحداث التغيير الإيجابي والمستدام في لبنان. (اليونيسف، 2024)،

اليونسكو في بيروت

تراكم منظمة اليونسكو حضوراً على قدر من العراقة في لبنان منذ العام (١٩٦١)، حيث تقوم بدور حيويّ في تعزيز مجالات التعليم والثقافة والعلوم ضمن رؤية شاملة للتنمية المستدامة. يُدار مكتب اليونسكو في بيروت كمكتب إقليمي يغطّي لبنان والعراق والأردن وفلسطين وسوريا، ما يوسّع من نطاق مسؤولياته لكي يشمل دعم التنمية التعليمية والاجتماعية في تلك البلدان. وضمن هذه المهام، تولي اليونسكو اهتماماً خاصاً للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركّز على ضمان التعليم الجيّد والشامل وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة.

وفي إطار تعزيز التربية على المواطنة في لبنان، تنفّذ اليونسكو العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى غرس قيم المواطنة الفاعلة وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية لدى المتعلّمين والمجتمعات. ويندرج هذا الهدف ضمن مساعي اليونسكو لتشجيع الأفراد على الانخراط في أدوارهم كمواطنين فاعلين، حيث تسعى المنظمة لتطوير الوعي الاجتماعي والتعايش الإيجابي بين مختلف الفئات. ومن أبرز تلك المبادرات مشروع

التعليم الاخضر وتطوير الموارد التعليمية الرقمية، اللذان يوفران للمتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الراهنة.

إلى جانب ذلك، تضطلع اليونسكو بمسؤولية حماية التراث الثقافي في لبنان وتوثيقه، حيث تُعدّ تلك الجهود جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الهوية الوطنية المشتركة وتقوية التماسك الاجتماعي. وتسهم النشاطات المعنية في ترسيخ حس الانتماء الوطني وزيادة احترام التنوع الثقافي، ما يدعم مفهوم المواطنة النشطة ويعزز الاندماج المجتمعي (اليونسكو، ٢٠٢٤).

المنظمات غير الحكومية في لبنان

منظمة "أبعاد" في لبنان ABAAD

تُعدّ منظمة "أبعاد"، التي تأسست العام (٢٠١١)، منظمة محورية في لبنان، حيث تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي إطار جهودها نحو التربية على المواطنة، تقوم بمبادرات "أبعاد" بدور بالغ الأهمية، إذ تسهم في بناء ثقافة المشاركة والدعوة للحقوق والمساواة، خاصة بين الشبان والشابات.

ويهدف برنامج "إشراك المجتمع المدني والشباب في المواطنة الشاملة من حيث النوع الاجتماعي" إلى تعليم المشاركين حقوقهم وواجباتهم، ما يعزز القيم الديمقراطية والمشاركة المدنية. كما يتضمن البرنامج ورشات عمل تعليمية تفاعلية تعزز فهم المشاركين لمفاهيم المساواة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى نشاطات ميدانية تنفذ من خلالها مشاريع مجتمعية تعالج القضايا المحلية العائدة إلى المساواة. كما يوفر البرنامج توجيهاً مستمراً من قبل خبراء في مجالات حقوق الإنسان، ما يسهم في تطوير مهارات القيادة والتواصل لدى المشاركين ("أبعاد"، ٢٠٢٤).

مؤسسة "أديان" في لبنان

يعدّ معهد إدارة المواطنة والتنوع، بصفته الفرع الأكاديمي لمؤسسة "أديان"، عاملاً أساسياً في تعزيز التربية على المواطنة من خلال تركيزه على تطوير الفكر والمهارات. ويتم تحقيق ذلك عبر الدورات التدريبية، والأبحاث، والمؤتمرات، والمنشورات، التي تهدف إلى تمكين الشباب والمربين والأكاديميين والنشطاء الاجتماعيين والدينيين والمدربين. وتتمحور مجالات الاهتمام الأساسية حول المواطنة الشاملة، وحرية الدين والمعتقد، والمسؤولية الاجتماعية الدينية، والتربية على العيش المشترك. علاوة على ذلك، يقدم المعهد خدمات استشارية ويشارك بنشاط في صنع السياسات، خصوصاً في مجال إصلاح المناهج التعليمية (مؤسسة "أديان"، ٢٠٢٤).

مشروع "ConCitizen"، الصادر عن مؤسسة "أديان"، يركز على معالجة التحديات المتعلقة بتعليم القضايا الجدلية المرتبطة بالسرديات المتنازع عليها في المجتمعات المتنوعة وما بعد النزاع. أُطلق المشروع في تشرين الثاني ٢٠٢١، واستمرّ حتى تشرين الثاني ٢٠٢٤، ويشمل شراكة بين جهات من لبنان، والدنمارك، والنرويج،

والمملكة المتحدة (أيرلندا الشماليّة)، وقبرص. يستهدف المشروع متعلّمي مرحلتي البكالوريوس والماجستير، إلى جانب المعلّمين والمدربين، بهدف تعزيز مهاراتهم في مجال التربية على المواطنة .

يأخذ المشروع بعين الاعتبار تأثير تصاعد الشعبويّة والتطرّف، إلى جانب ثقافة النقاش المنقسم التي تفاقمت بفعل الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعيّ. ولمواجهة تلك التحدّيات، يسعى "ConCitizen" إلى تطوير نماذج تربويّة مبتكرة لتعزيز التفكير النقديّ وفهم العلاقات المعقّدة، وتقديم السرديات المتنازع عليها بطرق تعليميّة بناءة. وتتضمّن العناصر الأساسيّة للمشروع تصميم موادّ تعليميّة رقميّة وتيسير برامج تبادل افتراضيّة، حيث يمكن للمعلّمين المتدربين التعاون كصنّاع محتوى.

علاوةً على ذلك، يُستخدم برنامج eTwinning كأداة أساسيّة للتعاون في التعليم العالي، ما يزيد من نطاق المشروع وفعاليّته. وتشمل النتائج المتوقّعة تعزيز الكفايات الديمقراطية لدى المتعلّمين، وتطوير نماذج جديدة لتدريس القضايا الجدليّة، وإنتاج كتاب يجمع بين الأطر النظرية وأساليب التعليم العمليّة. إذًا، يسعى مشروع "ConCitizen" في النهاية إلى تعزيز بيئة تعليميّة شاملة تشجّع على الحوار، والتفاهم المتبادل، والتعايش السلمي بين المجتمعات المتنوّعة.

منظمة عامل الدوليّة في لبنان

تأسست منظمة عامل الدوليّة العام (١٩٧٨)، وهي منظمة غير حكوميّة بارزة في لبنان تُعنى بتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات التنمويّة الاجتماعيّة. تمّ إنشاء المنظمة بهدف تلبية الاحتياجات الفوريّة للسكان المتضرّرين من الحرب الأهليّة اللبنانيّة وتعزيز العدالة الاجتماعيّة. بعد ذلك، وعلى مرّ السنوات، تطوّرت المنظمة وأصبحت تعمل على تمكين المجتمعات المهمّشة، بما في ذلك اللاجئين والفئات الضعيفة، من خلال مبادرات متنوّعة تركّز على الصّحة والتعليم والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ويبرز لمنظمة عامل الدوليّة دور مهمّ في تعزيز التعليم المدنيّ من خلال تعزيز المشاركة الفعّالة ووعي الحقوق بين المواطنين اللبنانيين. وتنفّذ الجمعية برامج تعليميّة تركّز على حقوق الإنسان، والمسؤوليّات المدنيّة، والانخراط المجتمعيّ، ما يساهم في تعزيز ثقافة المواطنة الفاعلة. كما تتعاون الجمعية مع مجموعة متنوّعة من المعنّيين، بما في ذلك الهيئات الحكوميّة والمنظّمات غير الحكوميّة، المحليّة والدوليّة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، لتوسيع أثرها. ومن خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للانخراط المدنيّ، تقوم المنظمة بدور حيويّ في بناء مجتمع أكثر وعياً ونشاطاً في لبنان، ما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعيّ والاستقرار في البلاد (Amel Association International, 2024).

جمعية المقاصد الخيريّة الإسلاميّة في بيروت

تبرز جمعية المقاصد الخيرية الإسلاميّة، التي تأسست العام (1878) في بيروت، كواحدة من أبرز المؤسّسات التي تساهم في النهوض بالتعليم وتعزيز المواطنة لدى الشباب من خلال تقديم برامج تعليميّة ونشاطات تفاعليّة

تكمّل المنهاج الدراسي الرسمي، إذ هي تعمل منذ تأسيسها على توفير التعليم لجميع الفئات المجتمعية من غير تمييز، وتسعى إلى بناء جيل من المتعلمين المدرك لأهمية المسؤولية الاجتماعية والتفاعل الإيجابي داخل مجتمعه. وضمن إطار جهودها لتفعيل المواطنة، أسست الجمعية وحدة التطوع التي تشجّع المتعلمين على المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية. وتشترط الجمعية على كلّ متعلّم إتمام ما لا يقلّ عن ١٥٠ ساعة من الخدمة المجتمعية للتخرج. وتأتي تلك النشاطات كجزء من رؤية شاملة تهدف إلى تزويد المتعلمين بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها لكي يصبحوا مواطنين فاعلين.

والجدير ذكره أنّ جمعية المقاصد، أصدرت بالتعاون مع الدكتور انطوان مسرّة، كتيبًا بعنوان "دليل الأخوة الإنسانية والقيم المشتركة"، الذي تمّ تصميمه خصيصًا لمتعلّمي المرحلة الثانوية في مدارس المقاصد. وقد تمّ تنفيذ برنامج تجريبيّ في الصفوف الثانوية، تلاه إجراء دراسة لتقويم أثر التجريب، علمًا أنّه قد جرى تدريب شامل للمعلمين حول كيفية تقديم خطط دروس الكتيّب، ومنهم من ساهم أيضًا في إعداد تلك الخطط. وأظهرت النتائج أنّ الكتيّب كان أداة تعليمية دمجت بين الجانبين المعرفي والتطبيقي، ما أسهم في تعزيز قيم التسامح والانفتاح على التنوع بين متعلّمي مدارس المقاصد. إنّ هذا الكتيّب يشتمل على وثائق تاريخية ودينية ونشاطات تفاعلية تهدف إلى تعزيز مفهوم المواطنة الفاعلة وغرس قيم الاحترام والتسامح، الأمر الذي يعدّ خطوة مهمة نحو بناء مجتمع لبناني أكثر شمولية وتماسكًا.

كذلك تركّز كشافة المقاصد على تعزيز قيم الانتماء والمسؤولية الاجتماعية بين الشباب، ما يساهم في بناء مجتمع مدنيّ قويّ. تقدّم الجمعية برامج تعليمية تشمل حقوق الإنسان والتفاهم بين الثقافات، ما يساعد المشاركين على تطوير مهارات القيادة والتعاون. ومن خلال المخيمات والنشاطات التفاعلية، يتمّ تمكين الشباب للانخراط في قضايا مجتمعاتهم، ما يعزّز قدرتهم على المساهمة في تعزيز الديمقراطية والسلام في لبنان. ومن خلال مبادراتها المتعدّدة، تساهم جمعية المقاصد في نشر قيم المواطنة وتعزيز الوعي المدنيّ بين الشباب، ما يؤدي إلى إنشاء جيل يتمتّع بروح الانتماء والمسؤولية، ويعمل على تفعيل دوره في بناء مجتمع متماسك، ومفتّح، ومتفاعل مع محيطه المحلي والإقليمي (Makassed Philanthropic Islamic Association of Beirut. 2024).

منظمات المجتمع المدنيّ

مشروع توحيد الشباب اللبنانيّ

يُعتبر "مشروع توحيد الشباب اللبنانيّ" منظمة غير ربحية أسست في العام ٢٠١٠، وتهدف إلى تعزيز تحوّل جذريّ في لبنان نحو مجتمع أكثر وحدة. فمن خلال توفير الفرص التعليمية ذات الجودة للمجتمعات المهمّشة، وبخاصّة الأطفال والشباب، يسعى المشروع إلى تعزيز الاحترام المتبادل والتسامح وقبول الاختلافات عبر الانقسامات الاجتماعية المتنوّعة. ومن خلال برامج تعليمية مختلفة، يمكن مشروع توحيد الشباب اللبنانيّ الأفراد من أن يصبحوا وكلاء فاعلين للتغيير، مما يغذي شعورًا بالمسؤولية والمواطنة، تلك الدعامّة الضرورية للتماسك والتنمية المجتمعية.

كما تقوم منظمة "مشروع توحيد الشباب اللبناني" بدور بارز في تعزيز التربية على المواطنة في لبنان من خلال دمج قيم الاحترام والتعاون والمسؤولية المدنية في مبادراتها، علماً أنّ برامج مثل HAPPY و SHARE و CHANGE لا تركز على تحقيق الإنجازات الأكاديمية فحسب، بل أيضاً على أهمية المشاركة المجتمعية والوعي الاجتماعي. ومن خلال تزويد الشباب بالمهارات والمعارف اللازمة للمشاركة الفعالة في المجتمع، تعزز منظمة مشروع توحيد الشباب اللبناني جيلاً يفهم ويقدّر حقوقه وواجباته كمواطنين لبنانيين، ما يسهم في خلق شعب أكثر وعياً واندماجاً (Unite Lebanon Youth Project, 2024).

منظمة "نفضة" في لبنان NAFDA

برنامج "عالساحة"، الذي أطلقته منظمة NAFDA في لبنان العام (٢٠٢١)، هدف إلى تعزيز قيم المواطنة الفعالة، والحكم الرشيد، والعدالة الاجتماعية بين المتعلمين. استهدف البرنامج المتعلمين والمعلمين في المدارس الشريكة للمنظمة، ويأتي في شكل لعبة تفاعلية تشمل أكثر من (١٠٠) سؤال وسيناريو. تم تصميم اللعبة لتعزيز الحوار الصحي وتطوير المعرفة بالقيم الأساسية من خلال أسئلة تشجّع التفكير النقدي وحلّ المشكلات، وتتيح للمتعلمين التأمل في سيناريوهات ثقافية معقدة تتعلق بالمجتمع اللبناني (NAFDA, ٢٠٢٤). ويعزز البرنامج أفق المتعلمين التعليمية، ويقوّي قدرتهم على اتخاذ القرارات المؤثرة في بيئتهم. كما يتيح مساحة للتعبير الحرّ عن طموحاتهم، ويعكس تنوع المجتمع اللبناني عبر تصميمه الشامل، ما يضمن تمثيل جميع الفئات. وبذلك، يعدّ "عالساحة" أداة فعالة لتطوير التربية على المواطنة، من خلال تعزيز التفكير النقدي والمشاركة المجتمعية.

الخلاصة

في ختام هذا الجزء، يتّضح أنّ منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في لبنان لها دور حيوي في تعزيز التربية على المواطنة من خلال برامج متنوعة تستهدف الشباب والمجتمعات المحلية. فمن خلال مبادرات مثل "المواطنون الفعالون" التابع للمجلس الثقافي البريطاني، يتمّ من خلالها تدريب الشباب على القيادة الاجتماعية وتعزيز مهاراتهم في المشاركة المجتمعية، ما يعزز فهمهم لدورهم كمواطنين فاعلين ويحفّزهم لمواجهة قضايا اجتماعية في محيطهم. وتتماشى تلك الجهود مع رؤية طويلة الأمد لدمج قيم المواطنة في التعليم العالي، ما يمكن المتعلمين من تطوير مشاريع اجتماعية تدعم المشاركة الفعالة.

كما تعمل منظمة "Save the Children" منذ العام ١٩٧٥ في لبنان لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر ضعفاً، وترويج قيم الشمولية والاحترام والمشاركة المجتمعية عبر برامج تمكن الأطفال من المشاركة الفعالة في الحياة المدنية. من ناحية أخرى، تركز منظمة "اليونيسف"، الموجودة في لبنان منذ العام ١٩٤٨، على إدماج مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية، ما يساعد الشباب على اكتساب مهارات التفكير النقدي والمسؤولية المجتمعية. ويعمل مكتب "اليونسكو الإقليمي" في بيروت على توفير موارد تعليمية رقمية لتعزيز قيم المواطنة النشطة والمحافظة على التراث الثقافي، ما يعزز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي.

كما تعمل منظّمات مثل "أبعاد" و "أديان" و "عامل الدوليّة" على تقديم برامج تستهدف مفاهيم المواطنة الشاملة والمساواة بين الجنسين. فتسعى "أبعاد" إلى تعزيز فهم المشاركين لحقوق الإنسان والمساواة، بينما يعمل مشروع "ConCitizen" من "أديان" على مواجهة تحدّيات التعلّم في مجتمعات ما بعد النزاع عبر تعزيز التفكير النقديّ والحوار البناء. تُكمل تلك البرامج أهداف "عامل الدوليّة" العائدة إلى ترسيخ قيم المواطنة والعدالة الاجتماعيّة، ما يعزّز الوعي بحقوق الأفراد ومسؤولياتهم المدنيّة، ويضع أساساً متيناً لبناء مجتمع مترابط ومتعاون في لبنان.

ومن جانبها، تركز "جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة"، وهي مؤسسة تربويّة لبنانيّة عريقة، على ترسيخ القيم المدنيّة من خلال برامج تقوم على التسامح وتعدّدية الثقافات، كما تعزّز النشاطات الكشفية التي تنظّمها، قيم المسؤولية الاجتماعيّة والانتماء. تعكس تلك الجهود المشتركة تعاوناً متيناً بين المنظّمات المحليّة والدوليّة، التي تعمل بشكل منسجم لتهيئة مجتمع مدنيّ قويّ وشامل في لبنان.

ومن الجدير بالذكر أنّ لكلّ منظّمة من تلك المنظّمات برامجها الخاصّة التي قد تتفاوت في أهدافها. لذا، فإنّ دورنا يتمثّل في استقراء احتياجات الشباب اللبنانيّ بموضوعيّة وتحديد أولوياته لتحسين التربية على المواطنة. ويتطلّب ذلك تحليلاً دقيقاً للمشكلات والتحدّيات التي يواجهها الشباب، ما يتيح لنا الاستفادة من البرامج المتوفرة وتوجيهها بشكل يحقّق أهداف التنمية المستدامة ويعزّز القيم المدنيّة والإنسانيّة في المجتمع اللبنانيّ.

عاشراً: الأطر الوطنيّة اللبنانيّة للتربية على المواطنة

يشهد لبنان، وخصوصاً بعد الحرب الأهليّة (١٩٧٥-١٩٩٠) انقسامات سياسيّة وتاريخية، ما يؤثّر على التعليم بشكل عامّ وعلى تعليم مادّتي التاريخ والتربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة، وكذلك مفاهيم المواطنة بشكل خاصّ. والجدير بالذكر أنّ المنهاج اللبنانيّ يتضمّن مفاهيم حول المواطنة من حيث التعريف بالديمقراطيّة والحقوق والواجبات، ولكن من غير تنفيذ نشاطات عمليّة حول ذلك. وفي ما يلي، سنتناول دراسة حول مناهج التاريخ والتربية المدنيّة في السياق اللبنانيّ، مع مقابلة ما يدرّس من مفاهيم المواطنة في المنهاج اللبنانيّ مقارنة مع المطلوب في البكالوريا الفرنسيّة والبكالوريا الدوليّة.

١- السياق اللبنانيّ

تعدّ التربية على المواطنة أحد المحاور الرئيسة في تطوير المجتمعات الديمقراطيّة، وهي تشكّل دوراً حاسماً في تعزيز الوعي المدنيّ والمسؤوليّة الاجتماعيّة لدى الأفراد. وفي لبنان، تتأثّر مناهج التعليم بعوامل سياسيّة واجتماعيّة وثقافية معقّدة، ما يشكّل تحدّيات وفرصاً فريدة لتطبيق التربية على المواطنة بشكل فعّال.

التعليم في لبنان متأثّر بشكل كبير بالتاريخ السياسيّ والاجتماعيّ للبلاد، إذ أدّت الحرب الأهليّة اللبنانيّة (١٩٧٥-١٩٩٠) إلى انقسامات عميقة في المجتمع اللبنانيّ، ما أثر على نوعيّة التعليم بشكل عامّ وعلى محتوى التعليم من أجل المواطنة بشكل خاصّ. وبعد انتهاء الحرب، بذلت جهودٌ حثيثة لإعادة بناء النظام التعليميّ، لكن التأثيرات الطائفية لا تزال حاضرة في تصميم المناهج الدراسيّة.

وفي الواقع، تُعاني المدارس اللبنانية من انقسامات طائفية، حيث تُدرّس المفاهيم المتعلقة بالمواطنة بشكل مختلف تبعاً للانتماء الطائفي أو الديني للمدرسة. وهذا يُفرض إلى تباين في مستوى الوعي المدني والمسؤولية الاجتماعية بين المتعلمين، الأمر الذي يعوق تعزيز قيم الوحدة الوطنية والمواطنة المشتركة.

٢- مناهج التعليم من أجل المواطنة في لبنان

تركّز المناهج الدراسية اللبنانية على المبادئ الأساسية للمواطنة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، تشير الأبحاث إلى أنّ التنفيذ الفعلي لهذه المناهج يعاني من ضعف بسبب عوامل متعدّدة، منها نقص الموارد والتدريب الكافي للمعلمين و (Abouchdid & Nasser, 2000). يلاحظ أيضاً أنّ التربية على المواطنة في لبنان تتمحور حول المواد النظرية، مع قلّة في النشاطات العملية التي تتيح للمتعلمين ممارسة المهارات المدنية.

فعلى الرغم من أنّ المناهج تسعى إلى تعزيز مفاهيم المواطنة، إلّا أنّها تفتقر إلى التطبيق العملي الذي يمكن أن يعزّز من المهارات النقدية لدى المتعلمين، مثل التفكير النقدي والمشاركة الفعّالة في المجتمع. لذا تتطلّب المناهج مراجعة شاملة لتعزيز دور المتعلمين كعوامل تغيير في مجتمعهم، ما يتيح لهم فهماً أعمق لحقوقهم وواجباتهم المدنية.

٣- كتب التاريخ والتربية المدنية في لبنان

شهدت كتب التاريخ والتربية المدنية في لبنان تطوّرات ملحوظة على مرّ العقود، لكن انتاجها وصياغتها كانت دائماً مثيرة للجدل نتيجة الطبيعة الطائفية والسياسية المعقّدة في البلاد. ووفقاً لدراسة "التعليم الخاص في عالم معولم؟ تدريس التاريخ والتربية المدنية في لبنان" المعدة من قبل ريماء بحوث، ومنى نبهاني، وانيكا رابو، نجد أنّ الكتب المدرسية، خصوصاً كتب التاريخ والتربية المدنية، تعكس تحديات الوحدة الوطنية والرؤية المشتركة في لبنان.

كتب التاريخ: تعتبر كتب التاريخ المدرسية في لبنان موضوعاً شديد الحساسية نظراً للتعددية الطائفية والسياسية في البلاد. فمنذ الاستقلال وحتى اليوم، كانت محاولات توحيد منهجية تدريس التاريخ تواجه مقاومة من مختلف الأطراف السياسية والدينية، حيث إنّ لكلّ طائفة رؤيتها الخاصة للتاريخ الوطني. وفي فترة ما بعد الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠)، جرت محاولات لإعداد كتاب تاريخ موحد يمكن تدريسه في جميع المدارس، إلّا أنّ هذه المحاولات غالباً ما كانت تتعرّض بسبب الاختلافات السياسية والطائفية التي تعصف بالبلاد.

إنّ تاريخ لبنان ليس موضوعاً فقط لتدريس الحقائق، ولكنّه يحمل في طياته قضايا الهوية والانتماء والتنافس بين الطوائف. لذلك، نجد أنّ المدارس الخاصة التي تنتمي إلى طوائف مختلفة تميل إلى اعتماد كتب تاريخ خاصة بها، وغالباً ما تكون هذه الكتب مستوردة أو تعتمد على مناهج أجنبية مثل الفرنسية أو الأمريكية، ما يؤدي إلى تجنّب التركيز على تاريخ لبنان المعاصر أو الصراع الطائفي.

كتب التربية المدنية: أمّا بالنسبة إلى كتب التربية المدنية، فإنّها تعدّ أداة أساسية في تعزيز المواطنة وبناء الهوية الوطنية. ومع ذلك، فإنّ هذه الكتب كانت تعاني أيضاً من الإشكالية نفسها التي واجهتها كتب التاريخ. والجدير ذكره أنّ كتب التربية المدنية اللبنانية غالباً ما تركّز على تعزيز المفاهيم الأساسية للديمقراطية، وحقوق

الإنسان، والتعايش السلمي، ولكن تطبيق تلك المفاهيم في البيئة التعليمية اللبنانية يواجه تحديات كبيرة نتيجة الانقسامات السياسية والطائفية. (Bahous, R., Nabhani, M., & Rabo, A., 2011)

٤- التحديات والفرص في التربية على المواطنة في لبنان

بناء على ما تقدّم، تواجه التربية على المواطنة في لبنان تحديات عدة، أبرزها الانقسام الطائفي والسياسي، ما يؤدي إلى انعدام التوافق حول الهوية الوطنية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على التعليم الخاص في البلاد يحدث تفاوتاً في كيفية تدريس مفاهيم المواطنة بين مختلف أنواع المدارس.

ومع ذلك، ثمة فرص يمكن استغلالها لتطوير التربية على المواطنة في لبنان. إحدى تلك الفرص تتمثل في إدماج التكنولوجيا الرقمية في التعليم، ما يتيح للمتعلمين فرصاً للتفاعل مع قضايا مدنية على المستوى المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات التعليمية أن تستفيد من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتطبيق النشاطات التي تعزز المواطنة الفعالة.

٥- أهمية التربية على المواطنة في بناء المجتمع اللبناني

التربية على المواطنة تُعتبر من الأدوات الأساسية لتعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد الطوائف مثل لبنان. وتشير الدراسات إلى أنّ تعزيز المفاهيم المدنية مثل حقوق الإنسان والمساواة والعدالة في المناهج الدراسية يعدّ وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

كما يمكن للتربية على المواطنة أن تُسهم في بناء جيل جديد من المواطنين اللبنانيين القادرين على التعامل مع التحديات المعاصرة مثل الفساد السياسي والاقتصادي. إذ إنّ التعليم من أجل المواطنة يعدّ خطوة أساسية في تشكيل مواطنين ناقدين ومؤهلين للمساهمة في بناء دولة ديمقراطية حديثة.

كما يمثل التعليم من أجل المواطنة في لبنان أداة هامة لتطوير المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية. ومع أنّ النظام التعليمي يواجه تحديات كبيرة مثل الانقسام الطائفي والسياسي، إلا أنّ هناك فرصاً لتعزيز التعليم من خلال تطوير المناهج وإدماج التكنولوجيا والشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتحتاج المدارس والمؤسسات التعليمية إلى التركيز على تعزيز المهارات المدنية والعملية لدى المتعلمين، ما يسهم في بناء جيل واعٍ ومشارك في الحياة المدنية.

٦- مقارنة الإطار اللبناني مع أنظمة أخرى: البكالوريا الفرنسية والبكالوريا الدولية

تتباين أنظمة التعليم المختلفة حول العالم في كيفية تناول التربية على المواطنة وتطوير الكفايات المدنية. وعند مقارنة الإطار اللبناني بأنظمة التعليم الأخرى، مثل البكالوريا الفرنسية (French Baccalaureate) و البكالوريا الدولية (International Baccalaureate)، نجد فروقاً جوهريّة في النهج المتبع لتعزيز التربية على المواطنة وبناء المهارات المدنية، كما سيتبيّن في ما يلي:

أ. البكالوريا الفرنسية (French Baccalaureate)

البكالوريا الفرنسية هي جزء من نظام التعليم الفرنسي، وتعتبر من أقدم النظم التعليمية المعتمدة عالمياً يُعنى هذا النظام بالتربية على المواطنة من خلال تركيز خاص على قيم الجمهورية الفرنسية، مثل الحرية،

والمساواة، والأخوة. وتتناول التربية على المواطنة في فرنسا بشكل كبير قضايا الدولة العلمانية والحقوق المدنية، وهي مدمجة في العديد من المواد الدراسية مثل الفلسفة، والتاريخ، والجغرافيا. كما يتم تعزيز التربية على المواطنة في البكالوريا الفرنسية من خلال تدريس القوانين والداستير الفرنسية، وكيفية تأثيرها على حياة المواطن اليومية. ويهدف المنهج الفرنسي إلى بناء وعي لدى المتعلمين حول حقوقهم وواجباتهم، ويشجعهم على أن يكونوا مواطنين نشطين ومسؤولين في المجتمع الفرنسي. كما يتم تدريس مفهوم الهوية الوطنية ضمن سياق الدولة العلمانية، مع التركيز على التنوع الثقافي وكيفية التعايش في مجتمع متعدد الهويات.

ب. البكالوريا الدولية (International Baccalaureate)

البكالوريا الدولية هي نظام تعليم معترف به عالميًا، يركّز على إعداد المتعلمين ليكونوا مواطنين عالميين من خلال دمج القيم والمفاهيم العالمية في المناهج الدراسية. ويتم تعزيز التربية على المواطنة في هذا النظام من خلال برنامج متكامل يشمل مجالات عدة، مثل نظرية المعرفة (TOK)، والنشاطات الإبداعية والخدمة المجتمعية (CAS)، والدراسات متعددة الثقافات.

فالمنهج المتبع في البكالوريا الدولية يعزّز التفكير النقدي والمشاركة العملية، حيث يشجع المتعلمون على التفكير بعمق حول القضايا المجتمعية والسياسية في مجتمعهم وفي العالم ككل، مع التركيز على حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والمساواة. ويعدّ برنامج CAS أحد المكونات الأساسية في البكالوريا الدولية، حيث يُلزم المتعلمون بالمشاركة في النشاطات التي تعزّز الوعي المدني والمسؤولية الاجتماعية، مثل العمل التطوعي والمشاريع الخدمية.

تركّز البكالوريا الدولية على إكساب المتعلمين المهارات العملية اللازمة ليصبحوا مشاركين نشطين في المجتمع. كما أنها تتيح لهم الفرصة للاندماج في النشاطات المدنية على المستويين المحلي والدولي، ما يعزّز وعيهم بالمشاكل العالمية وكيفية التعامل معها بشكل مستدام. (Ferguson, C., 2024)

ج. الإطار اللبناني وتحدياته

وبالمقارنة مع النظامين السابقين، نجد أنّ التربية على المواطنة في لبنان تواجه تحديات متعددة؛ إذ إنّ المناهج اللبنانية تركّز على تعليم القيم الوطنية والمبادئ الديمقراطية، ولكن التطبيق العملي لهذه القيم في الحياة اليومية يبقى ضعيفًا مقارنةً بالبكالوريا الدولية. ويشير الباحثون إلى أنّ التربية على المواطنة في لبنان غالبًا ما تتأثر بالانقسامات الطائفية والسياسية، ما يؤدي إلى تدريس مفاهيم المواطنة حسب الانتماءات الطائفية والدينية للمدارس.

تعتمد التربية على المواطنة في لبنان بشكل كبير على التلقين النظري للمفاهيم، مع قلة في الفرص العملية التي تتيح للمتعلمين ممارسة النشاطات المدنية. وعلى الرغم من أنّ المنهج يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والوحدة، إلّا أنّ الانقسام الاجتماعي يعوق أحيانًا تحقيق تلك الأهداف. هذا الواقع يبرز الحاجة إلى مراجعة المناهج لتعزيز الكفايات المدنية من خلال نشاطات تعليمية عملية تُشرك المتعلمين في المجتمع، على غرار النشاطات المقدمة في البكالوريا الدولية.

حادي عشر: التربية على المواطنة والمنهج اللبناني

منذ نيل لبنان استقلاله في العام ١٩٤٣، اعتمدت الدولة بشكل مستمرّ على التعليم كوسيلة لتعزيز الوحدة الاجتماعية في بلد يتميز بتنوّعه الكبير، حيث يضمّ ١٨ طائفة دينيّة معترفٍ بها رسميًا وعدداً كبيراً من الأحزاب السياسية. شهد لبنان ثلاثة إصلاحات كبرى في النظام التعليمي الوطني في الأعوام ١٩٤٦، و١٩٧١، و١٩٩٧، والتي جاءت استجابة لأحداث اجتماعية وسياسية بارزة في البلاد. كما أعادت تلك الإصلاحات تعريف مفهوم "المواطن المثالي" من خلال تعديل محتوى المواد المتعلقة بالمواطنة مثل التربية المدنية والتاريخ والجغرافيا (BouJaoude, S., 2024).

تُعرّف المواطنة وفق المنهاج الوطني للعام ١٩٩٧، الذي لا يزال قيد التنفيذ، بأنّها "انتماء فعّال لكيان وطني عامّ يضمن التمتع بالحقوق والحريّات، ويشكّل فضاءاً للتفاعل الإيجابي بين المواطنين والمشاركة المسؤولة في الحياة العامّة، بالاستناد إلى احترام القانون ومنظومة القيم العامّة المشتركة". أمّا في المناهج الجديدة فبحسب الإطار العامّ للتعليم ما قبل الجامعي تعتبر المواطنة كفاية مستعرضة إلى جانب كونها ميداناً مستقلاً بذاته له كفاياته ونواتجه.

■ الأهداف العامّة للمناهج:

ينبثق تعريف المواطنة المشار إليه أعلاه من الأهداف العامّة للمناهج، المبنية على مجموعة من المبادئ الفكرية، والإنسانية، والوطنية، والاجتماعية التي ترمي إلى "تطوير شخصية الفرد اللبناني كعضو مسؤول ومنتج في مجتمع حرّ وديمقراطي، ومواطن مدني ملتزم بالقوانين والمبادئ الوطنية". وتصبو تلك الأهداف إلى "بناء مجتمع متقدّم ومتكامل يعيش أفرادُه في أجواء من الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والمساواة" (Faour, M. (2013). A REVIEW OF CITIZENSHIP EDUCATION IN ARAB NATIONS. Carnegie Endowment for International Peace).

■ المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها المنهاج:

❖ على المستوى الفكري والإنساني:

يرتكز لبنان على قيم الحرية، والديمقراطية، والعدالة التي يكفلها الدستور والقوانين. إنّ شعبه متأصل في القيم الإنسانية التي تحترم كرامة الإنسان، وتقدر العقل، وتروّج للمعرفة والأخلاقيات. كما تبرز في لبنان أهميّة الإرث الروحي المستمد من الديانات التوحيدية والذي يجب الحفاظ عليه كرمز للتلاقي الروحي والفكري، وكموقف ضد الأنظمة المبنية على التمييز العنصري والديني؛ إضافةً إلى التزام الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية، ما يسهم في تطوير تلك الثقافات وإثرائها. (BouJaoude, S., 2024).

❖ على المستوى الوطني :

لبنان دولة حرة، ومستقلة، وسيادية، وهو الوطن النهائي لجميع مواطنيه. يمثل دولة واحدة، أرضاً وشعباً ومؤسسات، ضمن الحدود المعترف بها دولياً، وهو عربي الهوية والانتماء. كما أنّه عضو مؤسس وفاعل في

جامعة الدول العربيّة ومنظمة الأمم المتّحدة، وهو ملتزم موثيقهما، إضافة إلى التزامه الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. وتجسّد الدولة اللبنانيّة هذه المبادئ في جميع المجالات من غير استثناء. ولبنان هو جمهورية ديمقراطيّة برلمانيّة، تستند إلى احترام الحرّيات العامّة، وأهمّها حرّيّة الرأي والمعتقد، كما تقوم على العدالة الاجتماعيّة والمساواة بين جميع المواطنين من غير تمييز. (Akar, B. (2019). Citizenship education in conflict-affected areas: Lebanon and beyond. Bloomsbury Publishing).

❖ على المستوى الاجتماعيّ:

تعدّ سيادة القانون على جميع المواطنين الوسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم. فاحترام الحرّيات الفرديّة والجماعيّة، المكفولة في الدستور اللبنانيّ والمواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان، ضرورة حيويّة لبقاء لبنان. كما أنّ المشاركة في العمل الاجتماعيّ والسياسيّ ضمن النظام الديمقراطيّ البرلمانيّ اللبنانيّ هي حق وواجب للمواطن تجاه مجتمعه ووطنه. ويحتلّ التعليم أولويّة قصوى في العمل الوطنيّ، حيث يعتبر عملاً جماعياً شاملاً ومتطوراً تخطّط له الدولة ضمن الخطّة العامّة للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، مع اعتماد التعليم اللزاميّ تدريجيّاً حتّى سنّ الخامسة عشرة. ومشاركة جميع المواطنين في العمليّة التعليميّة، عبر المؤسسات التربويّة، والإنسانيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، واجب وطنيّ لتحقيق المصلحة العامّة والحفاظ عليها. (Faour, M. (2013). A Review of Citizenship Education in Arab Nations. Carnegie Endowment for International Peace).

التربية على المواطنيّة كما تظهر في أهداف منهج التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة (١٩٩٧) تهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات التربويّة المهمّة، منها:

- **التنشئة الأخلاقيّة:** إعداد المتعلّم أخلاقياً بما يتوافق مع القيم الإنسانيّة التي تحترم مجتمعه ووطنه.
- **التفكير النقديّ والتفاعل الإيجابي:** تربية المتعلّم على النقد البناء، والحوار، وقبول الآخر، وحلّ المشكلات مع أقرانه بروح من السلام، والعدل، والمساواة.
- **تعزيز الانتماء الاجتماعيّ:** تنمية شعور المتعلّم بالانتماء إلى مجتمع أوسع تتعرّز وحدته من خلال تنوعه.
- **المشاركة الفعّالة:** الارتقاء بمستوى مساهمة المتعلّم الثقافيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، وتعزيز مشاركته الحرّة في الحياة المدنيّة.
- **ترسيخ الهويّة الوطنيّة:** تقوية ارتباط المتعلّم بهويّته اللبنانيّة، وأرضه، ووطنه، وتعزيز ولائه لهما من خلال إطار ديمقراطيّ موحد ومتماسك.
- **الهويّة العربيّة:** زيادة وعي المتعلّم بهويّته العربيّة وولائه لها، وشعوره بالانتماء العربيّ المنفتح على العالم.
- **الوعي الإنسانيّ:** تعزيز وعي المتعلّم بإنسانيّته عبر بناء علاقات وثيقة مع الآخرين بغضّ النظر عن الاختلافات في الجنس، أو اللون، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة.

هذا الإطار التربويّ يهدف إلى بناء مواطن واعٍ يتمتّع بالقيم الأخلاقيّة والإنسانيّة، وقادر على المشاركة الفعّالة في بناء مجتمعه ووطنه.

الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي للعام ٢٠٢٢

يؤكد الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي للعام ٢٠٢٢ أهمية التربية على المواطنة، نظراً للآزمات والتوترات التي عانى منها اللبنانيون ولا يزالون يعانون منها، إلى جانب الفساد المستشري في جوانب عديدة من حياتهم، وغياب آليات المساءلة. لذلك، يشدد الإطار على ضرورة تركيز المناهج على التربية الوطنية لتعزيز فهم المواطنين للصالح العام، بعيداً من التحزب السياسي والطائفي، ومن خلال مؤسسات الدولة (الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي للعام ٢٠٢٢).

هذا الطرح يبرز دور المناهج التعليمية في إعداد المتعلمين وتربيتهم على القيام بأدوارهم الوطنية والمشاركة في الشأن العام، من خلال تعزيز الكفاءة، وتشجيع الشفافية والنزاهة، وتطبيق المساءلة. كما يهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية في تطوير مفهوم الصالح العام، وتوسيع هذا المفهوم ليشمل المزيد من العدالة والمساواة في المجتمع.

يعدّ مفهوم المواطنة والكفايات المرتبطة بها جزءاً أساسياً من المناهج التعليمية في لبنان، وذلك وفقاً لما هو موضح في الإطار الوطني للتعليم ما قبل الجامعي. وتسعى هذه المناهج إلى تعزيز الهوية الوطنية والشعور بالانتماء، مع التركيز على تطوير المهارات والمعارف والقيم الضرورية لممارسة المواطنة الفعالة في المجتمع اللبناني. (الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي للعام ٢٠٢٢)

أولاً: طموحات المنهاج اللبناني الجديد

يطمح المنهج اللبناني إلى بناء مجتمع متماسك ومتنوع يعزّز الهوية الوطنية ويحترم التعددية الثقافية والدينية الموجودة في لبنان. ويعتبر تطوير المواطن الذي يملك القدرة على التفكير النقدي والمسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من هذه الرؤية. والجدير ذكره أنّ الوثيقة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي توضح أنّ الهدف من المنهاج هو بناء شخصية المواطن الذي يمتلك كفايات متعددة، تشمل المعارف والمهارات والقيم اللازمة للتكيف مع التحديات المجتمعية والاقتصادية والبيئية (الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي للعام ٢٠٢٢).

ثانياً: التربية على المواطنة كعنصر أساسي

يندرج موضوع التربية على المواطنة ضمن المنهج اللبناني الجديد كإطار أساسي يهدف إلى غرس القيم والمبادئ التي تجعل المواطن قادراً على المشاركة الفعالة في الحياة العامة. تعني المواطنة، بحسب الإطار المرجعي، الشعور بالانتماء للوطن والمشاركة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التزام الحقوق والواجبات. وتعمل التربية على المواطنة على تعزيز القيم الأساسية مثل الحرية، والمساواة، والعدالة، والتضامن، وهي القيم التي يُتوقع ان تترسخ في نفوس المتعلمين (الإطار المرجعي للتربية على المواطنة ٢٠٢١).

ثالثاً: إدراج المواطنة في المناهج على مستويين (الكفايات المستعرضة والخاصة)

الكفايات المستعرضة (التقاطع عبر المواد): يُدمج مفهوم المواطنة عبر مختلف المواد الدراسية والمراحل التعليمية بشكل عرضي، حيث تتداخل قيم المواطنة مع اكتساب العلوم والآداب والمواد الاجتماعية. هذا النهج

يهدف إلى غرس المبادئ والقيم المرتبطة بالمواطنة في سياقات متعدّدة، ما يساعد المتعلّم على فهم دوره كمواطن في مختلف جوانب الحياة اليومية.

الكفايات الخاصة (التربية على المواطنة كميدان مستقل): يخصّص المنهج اللبناني موادّ تعليمية تُعنى بشكل مباشر بالتربية على المواطنة ، وتهدف إلى تقديم فهم متكامل لمفاهيم مثل الحقوق والواجبات، والديمقراطية، والمشاركة المجتمعية والسياسية. ويُتوقع من المتعلّمين أن يتعرّفوا النظام الدستوري والقوانين التي تحكم الحياة العامة في لبنان، بالإضافة إلى أبعاد المواطنة الإنسانية والعالمية التي تجعلهم مواطنين عالميين منفتحين. (الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العامّ ما قبل الجامعي لعام ٢٠٢٢).

المكوّنات الرئيسة للتربية على المواطنة

تتكوّن التربية على المواطنة من مكوّنات عدة ؛ نذكر منها: المعرفة المدنية، والمهارات المدنية، والقيم المدنية، كما سنرى أدناه:

المعرفة المدنية: المنهج الدراسي اللبناني يركّز على فهم نظام عمل السلطات العامة والتشريعات القانونية وحقوق الإنسان

المنهج الدراسي اللبناني يشكّل حجر الأساس في تكوين الفهم العميق للأنظمة الحكومية والقانونية وحقوق الإنسان. تمّ تصميم المناهج لتزويد المتعلّمين بفهم شامل للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع التركيز على الأطر القانونية التي تحكم العلاقات بين الدولة والمواطنين. هذا الفهم النظري يعزّز الوعي بأهمية القوانين كأداة لحماية الحقوق والحريات، ويسهم في تنمية المسؤولية المدنية (الإطار المرجعي للتربية على المواطنة، ٢٠٢١). ومع ذلك، يبدو أنّ هناك حاجة لتحسين مستوى الفهم العملي لهذه الأنظمة، إذ تطلّ تلك المفاهيم نظرية إلى حدّ كبير. فتعزيز التفاعل بين المتعلّمين والقضايا القانونية والسياسية الحقيقية من خلال محاكاة الأجهزة القضائية، والبرلمانات المدرسية ، أو الزيارات الميدانية للجهات الرسمية يمكن أن يسهم في تحسين القدرة على إعطاء المعارف النظرية امتداداً تطبيقياً.

المهارات المدنية: كيفية تعزيز المنهج الدراسي للتفكير النقدي واتّخاذ القرار والمشاركة في العمليات الديمقراطية

تُعَدّ المناهج اللبنانية منصّة أساسية لتعزيز التفكير النقدي واتّخاذ القرارات المستنيرة، غير أنّ الممارسة العملية لهذه المفاهيم في الصفوف لا تزال محدودة. وتبرز أهميّة التفكير النقدي في المناهج من خلال تناول قضايا معاصرة، لكن هذا التناول يظلّ أحياناً في إطار نظريّ من دون تطبيقات عملية تتيح للمتعلّمين المشاركة الفعلية في حلّ القضايا المجتمعية. ويشير الإطار المرجعي للتربية على المواطنة إلى أنّ تعزيز هذه المهارات يحتاج إلى تطوير أساليب تعليمية تقوم على تفاعل المتعلّمين مع مشكلات واقعية، مثل المحاكاة الديمقراطية والمشاريع البحثية، التي تعزّز قدرة المتعلّمين على اتّخاذ قرارات واعية وتحليل القضايا السياسية والاجتماعية المعقّدة (الإطار المرجعي للتربية على المواطنة، ٢٠٢١).

القيم المدنية والمشاركة: مدى تكامل المناهج الدراسية مع القيم المدنية مثل الاحترام والتسامح والمسؤولية الاجتماعية

تركّز المناهج الدراسية اللبنانية تركيزًا كبيرًا على غرس القيم المدنيّة الأساسيّة مثل الاحترام والتسامح والمسؤوليّة الاجتماعيّة. وتؤكد تلك المناهج أهميّة بناء وعي اجتماعي لدى المتعلّمين من خلال التفاعل مع مفاهيم العيش المشترك، والعدالة الاجتماعيّة، والمساواة (الإطار المرجعي، ٢٠٢١). مع ذلك، تبقى هذه القيم محصورة إلى حدّ ما داخل الصفوف الدراسيّة. لذا من المطلوب نقل تلك القيم من السياق الأكاديميّ البحث إلى الواقع العمليّ عبر برامج مثل "خدمة المجتمع"، التي تشجّع المتعلّمين على تطبيق قيم الاحترام والتسامح والمسؤوليّة الاجتماعيّة في بيئاتهم المحليّة. إنّ تبنيّ مثل تلك القيم في مواقف الحياة الواقعيّة يعزّز من قوّة تأثير التعليم المدنيّ (الإطار المرجعي للتربية على المواطنة، ٢٠٢١).

ثاني عشر: تصوّر المتعلّمين اللبنانيين لمفاهيم المواطنة وتحديات تطبيقها

أشارت إحدى الدراسات المنشورة في المجلة البريطانيّة لعلم اجتماع التعليم (٢٠١٤)، إلى أنّ المتعلّمين اللبنانيين أولوا أهميّة لتسعة مواضيع تعكس مفاهيم المواطنة بشكل كبير. تضمّنت تلك المواضيع: التصويت في الانتخابات، وحماية البيئة، ومعرفة حقوق الإنسان، والقدرة على النقاش مع الآخرين، وغناء النشيد الوطني، والتطوُّع أو مساعدة الآخرين، ومعرفة التاريخ، ومعرفة آداب السلوك، ومعرفة القانون.

أكّدت هذه الدراسة أنّ تلك المواضيع تمثّل جوانب متعدّدة من المواطنة، حيث تعكس الرغبة في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة، كما تبرز أهميّة الوعي بحقوق الفرد وواجباته. في هذا التصنيف، أظهر المتعلّمون وعيًا عميقًا بقضاياهم اليوميّة واحتياجات مجتمعهم، حيث جاءت موضوعات مثل التصويت وحماية البيئة في صدارة القائمة، ما يدلّ على اهتمامهم بالمشاركة المدنيّة والعمل من أجل مستقبل مستدام. كما أكّدت الدراسة أنّ التربية على المواطنة يجب أن تتضمن تعزيز تلك القيم والمبادئ من خلال المناهج الدراسيّة، ما يمكن المتعلّمين من أن يصبحوا مواطنين فاعلين ومؤثّرين في مجتمعهم.

كما تنطّرت دراسة التربية على المواطنة في المناطق المتأثّرة بالنزاع: لبنان وما بعده (٢٠١٩)، إلى مواضيع رئيسة عدّة تتعلّق بالتربية على المواطنة في لبنان، خصوصًا في سياق التحديات الاجتماعيّة والسياسيّة المستمرّة، كما سيبيّن أدناه:

- **الانفصال بين المنهج الدراسي والواقع الحيّاتي للمتعلّمين:** غالبًا ما يفشل النظام التعليمي في تناول السياق الاجتماعي والسياسي، ما يؤدي إلى فجوة في فهم دور المواطنة في تعزيز العدالة الاجتماعيّة والمشاركة الديمقراطيّة. هذا الانفصال قد يجعل المتعلّمين يشعرون بالتهميش وفقدان الأمل لجهة قدرتهم على التغيير (Frenkiel, S., 2019).
- **غياب التعلّم النقدي والنقاش المفتوح:** يشير البحث إلى أنّ المعلمين في لبنان غالبًا ما يتجنّبون تبني أساليب التعليم النقدي خوفًا من إثارة النزاعات الطائفية والسياسية في الفصول الدراسية. عوضًا من ذلك، يعتمد التعليم على أساليب تقليدية تركّز على التلقين والحفظ، من غير تشجيع المتعلّم على التفكير النقدي أو تحليل القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة الحساسة. ويتمّ تجنّب النقاش المفتوح في قضايا مثل الهويّة الوطنيّة وحقوق الإنسان، ما يحرم المتعلّم من تطوير مهارات التفكير المستقلّ والمشاركة في حوار ديمقراطيّ.
- **التحضير للامتحانات الرسميّة:** أحد العوائق الرئيسة هو تركيز اهتمام المعلمين بشكل كبير على التحضير للامتحانات الرسميّة، مثل امتحاني الشهادة المتوسطة وشهادة الثانويّة العامّة. وهذا يؤدي

إلى اعتماد أسلوب التلقين والحفظ على حساب تنمية مهارات التفكير النقدي والابتكار. وفقًا ل Dewey (١٨٩٧) ، يجب أن يكون التعليم وسيلة لتعزيز الفهم الذاتي والتقويم الشخصي، ولكن في الواقع، يتم "إيداع" المعلومات في عقول المتعلمين من دون إتاحة الفرصة لهم للتفاعل مع المحتوى.

- **نقل المعرفة مقابل بناء المعرفة المشتركة:** يُنظر إلى المعلمين على أنهم المصدر الوحيد للمعرفة، وهم يقومون بتلقين المتعلم المعلومات بشكل مباشر من غير إتاحة الفرصة للتفكير النقدي أو التحليل العميق. يؤدي هذا الأمر إلى إبعاد المتعلم بشكل سطحي لامتحانات من غير تمثيل جوهري للمفاهيم الأساسية أو السياقات المجتمعية والسياسية التي تشكل مادة التربية على المواطنة وبعد هذا النهج التلقيني عائقًا أمام التعلم العميق، حيث يتجنب المعلمون خلق بيئة تعليمية تفاعلية تُشرك المتعلمين في البناء المشترك للمعرفة، وهو أمر حيوي في تنمية مهارات المواطنة الفعالة والتفكير النقدي.
- **دور المعلمين :** يتمتع المعلمون في لبنان بدور هام في القرارات التعليمية، حيث يتم تصميم الدروس وتقديمها من غير مشاركة فعلية من المتعلم. هذا النهج يعزز الفجوة بين المعلم والمتعلم ويحد من قدرة المتعلم على المساهمة في بناء المعنى أو المشاركة في العملية التعليمية بشكل تفاعلي. فبدلاً من التعلم التعاوني، يُفرض على المتعلم اتباع مناهج ثابتة، ما يحد من تنمية مهاراته في التفكير النقدي والمواطنة الفاعلة.
- **ضعف الموارد التعليمية :** تحدّث الكتاب عن نقص الموارد والمناهج التعليمية الحديثة التي تشجّع على التفكير النقدي والتفاعل بين المتعلم. ففي العديد من الحالات، لا يتلقّى المعلمون التدريب الكافي لتطبيق أساليب تعليمية حديثة تتناسب مع مبادئ المواطنة الفاعلة. هذا النقص في الموارد والتدريب يؤدي إلى تعزيز الأساليب التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين، ما يحد من تطوير مهارات المتعلم في التحليل والمشاركة الاجتماعية.

ثالث عشر: استراتيجيات وممارسات لتعليم مفاهيم المواطنة

تشكّل استراتيجيات التربية على المواطنة دوراً محورياً في تعزيز المواطنة، حيث تتيح للمتعلمين فهماً أعمق لمفاهيم الحقوق والواجبات المدنية من خلال تفاعلات تعليمية ديناميكية. تساعد هذه الاستراتيجيات على ربط قيم المواطنة بالتجارب الواقعية، ما يعزز قدرة المتعلمين على تطبيق مبادئ الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في حياتهم اليومية. وباستخدام أساليب تعليمية متنوعة مثل التعلم النشط والحوار التفاعلي، يتم تمكين المتعلمين من تطوير مهارات التفكير النقدي والمشاركة الفاعلة، ما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر وعياً وتماسكاً.

نورد في ما يلي أربع استراتيجيات للتعلم الفعال حدّدها Chris Watkin وهي ضرورية لإنشاء بيئة تعليمية منتجة وشاملة، تليها ممارسات ستّ محدّدة من دراسة أخرى بعنوان "الجمهورية لا تزال في خطر" مكّلة لتعزيز التربية على المواطنة، والتي تليها أيضاً ثلاث ممارسات محدّدة في دراسة لـ (Levine & Kawashima-Ginsberg, 2017) تُعدّ مكّلة لسابقتها، ومن ثمّ نورد استراتيجيات البرامج التعليمية الميدانية المبنيّة على دراسات عدّة.

وهنا نستخلص الاستراتيجيات التالية من الدراسات السابقة:

■ التعلّم النشط - Active Learning

يتضمّن التعلّم النشط إشراك المتعلّمين في عمليّة التعلّم، ما يشجّعهم على المشاركة الفاعلة بدلاً من الاكتفاء بتلقّي المعلومات بشكل سلبيّ. يؤكّد هذا البعد أهميّة النشاطات العمليّة، والنقاشات، ومهامّ حلّ المشكلات التي تتيح للمتعلّم تطبيق ما تعلّمه في سياقات واقعيّة. يعزّز التعلّم النشط التفكير النقديّ، ويحسن الاحتفاظ بالمعلومات، ويساعد المتعلّمين على تطوير مهارات مثل التعاون والتواصل. تشير الأبحاث إلى أنّ المتعلّمين الذين يشاركون بنشاط يميلون إلى تحقيق نتائج أكاديميّة أفضل. التعلّم النشط يهدف إلى دمج التلامذة في بيئة تعليميّة تشجّع المشاركة الفعّالة والنقاشات الحيّة حول القضايا المدنيّة. من الامثلة على هذه الطرق استخدام "المحاكاة" (Simulations) في الصفوف الدراسيّة، حيث يمكن للمتعلّم تقمّص أدوار ممثلين سياسيين أو ناشطين في مجال حقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد يتمّ تنظيم محاكاة لجلسة برلمان، حيث يتعلّم التلامذة كيفية صياغة القوانين والتفاوض عليها (Akar, B. 2014)

■ التعلّم التشاركيّ - Collaborative Learning

يركّز التعلّم التشاركيّ على التفاعلات بين المتعلّمين في أثناء عملهم معاً لتحقيق أهداف مشتركة. يعزّز هذا البعد العمل الجماعيّ، حيث يتعلّم المتعلّمون من وجهات نظر بعضهم إلى بعض وخبراتهم. يشجّع التعلّم التشاركيّ على تطوير المهارات الاجتماعيّة والتعاطف، حيث يتعامل المتعلّمون مع ديناميّات المجموعة ويسهمون في حلّ المشكلات بشكل جماعيّ. أظهرت الأبحاث أنّ التشارك يعزّز الدافع والانخراط، ما يؤدّي إلى تجارب تعلّم أعمق. التعلّم التشاركيّ يشمل إشراك المتعلّمين في مشاريع مجتمعيّة مباشرة، مثل العمل التطوّعي أو تنظيم حملات توعيّة. يعدّ "التعلّم القائم على المشاريع" (Project-based Learning) من أكثر الأساليب استخداماً في هذا السياق، حيث يُطلب من المتعلّمين تحديد قضية مدنيّة أو اجتماعيّة والعمل على إيجاد حلول لها ضمن فرق. هذا النوع من التعليم يعزّز مهارات القيادة والعمل الجماعيّ والتفكير الإبداعيّ، وهي عناصر حيويّة للمواطنة الفعّالة.

■ التعلّم المدفوع من قبل المتعلّم - Learner-Driven Learning

يبرز التعلّم المدفوع من قبل المتعلّم دور المتعلّمين كأفراد نشطين في رحلتهم التعليميّة. يشجّع هذا البعد المتعلّمين على تحمّل مسؤوليّة تعلّمهم، وتحديد الأهداف الشخصيّة، والسعي وراء اهتمامات تنمّاهي معهم. فمن خلال تعزيز الاستقلاليّة، يكون المتعلّم أكثر عرضة للانخراط بعمق مع المحتوى وتطوير الدافع الداخليّ، إذ تشير الأبحاث إلى أنّه عندما يشعر المتعلّمون بملكيّة تعلّمهم، فإنّهم يصبحون أكثر التزاماً واستثماراً في نتائجهم التعليميّة. (Al-Nakib, Rania 2017. Diversity, Identity, and Agency)

■ التعلّم الذاتيّ - Meta-Learning

يشير التعلّم الذاتيّ إلى وعي عمليّات التعلّم الخاصّة بالفرد وتنظيمها. يشجّع هذا البعد المتعلّمين على التفكير في استراتيجيّات تعلّمهم، وتقويم تقدّمهم، وتكييف أساليبهم حسب الحاجة. ومن خلال تعزيز المهارات فوق المعرفيّة، يطور المتعلّمون الفهم العميق، ما يمكنهم من أن يصبحوا متعلّمين ذاتيين. هذه العمليّة لا تعزّز فقط قدرتهم على التعلّم بشكل فعّال، بل تُعدهم أيضاً للتعلّم مدى الحياة. وتشير الدراسات إلى أنّ المتعلّمين الذين

يشاركون في التعلّم الذاتي يميلون إلى تحقيق نجاح أكاديمي أعلى وتطوير مهارات حل المشكلات بشكل أفضل (Zimmerman, 2002).

تتّصل هذه الاستراتيجيات التعلّم النشط، والتعلّم التشاركي، والتعلّم المدفوع من قبل المتعلّم، والتعلّم الذاتي— بعضها مع بعض، وهي ضرورية لإنشاء بيئات تعلّم فعّالة. ومن خلال دمج تلك الأساليب في الممارسات الصفّية، يمكن للمعلّمين تعزيز انخراط المتعلّمين، وتعميق فهمهم، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للنجاح في عالم متزايد التعقيد والغموض.

استراتيجيات التعلّم المكّملة لتعزيز التربية على المواطنة

تؤكد الدراسة بعنوان "الجمهورية لا تزال في خطر – والتعليم المدنيّ جزء من الحلّ" (Levine & Kawashima-Ginsberg, 2017) الحاجة إلى ستّ ممارسات مثبتة للتربية المدنية كركيزة أساسية في التعليم. وتتمثّل هذه الممارسات في:

- إدراج مقرّرات كاملة عن التربية على المواطنة والمواضيع ذات الصلة ضمن المناهج الدراسية: السبب الأساسي لذلك هو توفير الفرص للمتعلّمين للانخراط بشكل أعمق في الممارسات الخمس الأخرى.
- إشراك المتعلّمين في المناقشات الصفّية المدروسة حول الأحداث الجارية والقضايا المثيرة للجدل في عصرنا، الأمر الذي يساعد في تنمية مهارات التفكير النقدي والنقاش المنهجيّ.
- توفير فرص للمتعلّمين للمشاركة في التعلّم الخدمي، بخاصّة تلك التي تربط الخدمة المجتمعية بالمواضيع الأكاديمية الأساسية للمقرّر الدراسي.
- تشجيع المتعلّمين على تكوين جمعيّات طلابية يقودها المتعلّمون أنفسهم، بحيث تتمتع بدرجات عالية من الاستقلالية والمشاركة والهدف المشترك.
- خلق بيئة مدرسيّة تمكّن المتعلّمين من التعبير عن آرائهم في ما يتعلّق بالمناخ والسياسات المدرسيّة التي تؤثر على الجسم الطلّابي.
- تقديم محاكاة تعليميّة عالية الجودة للأدوار المدنيّة للمتعلّمين في المرحلة المتوسطة والثانويّة، مثل الانتخابات والمحاكمات الصوريّة والألعاب والمحاكاة الإلكترونيّة.

إلى جانب تلك الممارسات الستّ، تدعو الدراسة (Levine & Kawashima-Ginsberg, 2017) المربين إلى التفكير في ثلاث ممارسات مكّملة في ظلّ التغيرات في الحياة المدنيّة والتعليم العامّ:

- **تعليم عالي الجودة لمحو الأميّة في وسائل الإعلام الأخبارية:** من الضروريّ حصول المتعلّمين على تعليم متقدّم في محو الأميّة الإعلاميّة، حيث إنّ التطوّر السريع في صناعة الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعيّ يغيّر طريقة وصول المواطنين إلى المعلومات ومشاركتهم في الحياة المدنيّة، والقدرة على التعامل مع ذلك بشكل فعّال أصبح أمرًا ضروريًا لترسيخ المواطنة.
- **التركيز بشكل خاصّ على التربية على المواطنة العمليّة:** يدعو الباحثون إلى زيادة التركيز على ما يسمى "التربية على المواطنة العمليّة" (Action Civics)، والتي تتجاوز المشاريع الخدميّة

التقليدية، حيث تهدف إلى تشجيع المتعلمين على تحديد القضايا في المجتمع ومعالجتها مع النظر إلى كيفية التأثير على السياسات المؤسسية كجزء من الحل المقترح.

- **زيادة التركيز على التعلم الاجتماعي العاطفي (SEL):** أصبح التعلم الاجتماعي العاطفي نقطة اهتمام في العديد من الدول، إذ يساهم هذا النوع من التعلم في تعزيز المهارات الاجتماعية والعاطفية للمتعلمين، ما يضعهم في موقع أفضل ليصبحوا "مواطنين أكثر أخلاقية وفعالية". كما أنّ المشاركة في التجارب التعليمية المدنية الحقيقية قد تساهم في تعزيز هذه المهارات التي تساعد المتعلمين على فهم الآخرين من خلفيات مختلفة، وتشجعهم على العمل الجماعي والتفاعل بشكل إيجابي مع مجتمعهم. وتعتبر هذه الأساليب مكملّة للجانب الأكاديمي، وتساهم في بناء مواطنين أكثر وعياً واستعداداً للمشاركة في الحياة المدنية. (Driscoll, T., & McClusker, S. W., 2022).

استراتيجيات البرامج التعليمية الميدانية

تُعدّ التربية على المواطنة في المواقع وسيلة فعّالة لتعزيز المشاركة الديمقراطية، حيث تُتيح للمتعلمين فرصاً تفاعلية مباشرة مع المؤسسات والقضايا المجتمعية، ما يعزّز وعيهم السياسي ويدفعهم نحو الانخراط الفعّال في العمليات الديمقراطية. تُساهم هذه المقاربة في تقليل الفجوات الاجتماعية عبر تمكين الشباب من خلفيات متنوعة، مانحة إياهم فرصاً متساوية لاكتساب الثقة والشعور بالانتماء. وبذلك، تتحوّل التجربة الميدانية إلى أداة قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة المتساوية في المجتمع.

تُبرز دراسة "التربية على المواطنة في المواقع: وسيلة فعّالة لتعزيز المشاركة الديمقراطية والحد من التفاوت بين الشباب" للباحثة لورا إي. إم. مولدر (٢٠٢٣) وتأثير البرامج التعليمية الميدانية في تمكين الشباب من المشاركة الديمقراطية وتقليل الفجوات الاجتماعية. فتركّز الدراسة على كيفية إسهام التجارب التفاعلية المباشرة مع المؤسسات الديمقراطية والقضايا المجتمعية في تعزيز الوعي السياسي لدى المتعلمين، ما يؤدي إلى رفع احتمالية انخراطهم في العمليات الديمقراطية. كما تكشف الدراسة عن دور تلك البرامج في توفير فرص متساوية للشباب من مختلف الخلفيات الاجتماعية، حيث تمنحهم الفرصة لاكتساب الثقة والشعور بالانتماء، ما يساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والتربوية.

من الناحية العملية، تقدّم الدراسة توصيات هامة لمطوّري المناهج التعليمية حول كيفية دمج الخبرات الميدانية ضمن برامج التربية على المواطنة. وتشير إلى ضرورة تعزيز التعليم النشط والتفاعلي بدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية في الصفوف الدراسية. وتدعو الدراسة إلى تمكين جميع المتعلمين، وبخاصة متعلمي الفئات المحرومة، من الوصول إلى هذه التجارب الميدانية بغرض تحقيق العدالة التعليمية والاجتماعية. وهكذا، فإنّ البرامج الميدانية لا تُساهم فقط في تعزيز فهم المتعلمين للأنظمة الديمقراطية، بل تمثل أيضاً أداة قوية لمعالجة الفجوات الاجتماعية من خلال إشراك الشباب بفاعلية في المجتمع.

المواطنة الفاعلة القائمة على البحث الإجمالي التشاركي

تُعدّ المواطنة الفاعلة القائمة على البحث الإجمالي التشاركي منهجاً مبتكراً لتعزيز الوعي السياسي والاجتماعي لدى الأفراد من خلال المشاركة الفعّالة في تحليل القضايا المجتمعية. يُمكن هذا النوع من المواطنة المتعلمين من التفاعل مع مجتمعهم بشكل نقدي وبناء، بحيث يساهمون في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم

اليومية. وبهذا، يصبح البحث الإجرائي التشاركي أداة لتعميق الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع، ما يعزّز تماسك النسيج الاجتماعي.

وتُعدّ الدراسة المعنونة "تقويم تدخّل المواطنة الفاعلة القائمة على البحث الإجرائي التشاركي بقيادة الشباب" للباحثين براتي، ماتزوني، غوارينو، ألبانيزي، وشيكوجناني (٢٠٢٠)، تقويماً لتدخلات تعليمية يهدف إلى تعزيز المواطنة الفاعلة بين الشباب من خلال منهجية البحث الإجرائي التشاركي (YPAR). تركز تلك المنهجية على إشراك الشباب مباشرة في تحديد المشكلات المجتمعية، وإجراء الأبحاث حولها، وتصميم مشروعات لمعالجتها وتنفيذها، ما يعزّز الشعور بالفعالية الذاتية والفهم العميق للمسؤوليات الاجتماعية والمدنية. وقد وجدت الدراسة أنّ الشباب الذين شاركوا في هذا البرنامج أظهروا مستويات عليا من الثقة في قدراتهم على المساهمة المجتمعية، وزيادة في المعرفة المدنية، والتزاماً أكبر بالعمل في القضايا الاجتماعية والمدنية. كما أنّ استخدام النهج التشاركي عزز التمكين الذاتي لدى الشباب من خلال منحهم الأدوات والمهارات اللازمة للتأثير في مجتمعهم.

يقدم هذا البحث إرشادات هامة لمطوري مناهج التربية على المواطنة من حيث إدماج الشباب في العملية التعليمية بشكل فعال. ويمكن للمناهج أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة عبر تبني مقاربة تعليمية تجريبية، حيث يتم إشراك المتعلمين في مشروعات مجتمعية فعلية، ما يعزّز من فهمهم للقضايا المدنية وقدرتهم على التفاعل معها. كما تؤكد الدراسة أهمية منح المتعلمين استقلالية أكبر وهاشاً من الحرية للتّمرس على القيادة من ضمن البرامج التعليمية، لتشجيعهم على تحمّل مسؤولية تعلّمهم وأعمالهم المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تُبرز الدراسة ضرورة تبني مناهج متقاطعة عبر المواد تربط بين القضايا المجتمعية المختلفة مثل الصحة والتعليم المدني، ما يوسّع أفق التعلّم ويجعله أكثر شمولية.

رابع عشر: التوصيات بشأن تطبيق التربية على المواطنة في المناهج اللبنانية

- بناءً على الأطر والدراسات المشار إليها سابقاً وكذلك السياق اللبناني والأوضاع الراهنة في لبنان، نورد التوصيات التالية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند صوغ المناهج اللبنانية الجديدة:
- ضرورة أن تكون التربية على المواطنة جزءاً من المناهج اللبنانية كعامل أساسي نحو الاستقرار المنشود في لبنان.
- ضرورة تضمين المناهج الدراسية مفاهيم تتعلّق بحقوق الإنسان، وخصوصاً في مادّة التربية المدنية، بغية تعزيز الفهم المتعمّق لقضايا المواطنة والعدالة الاجتماعية.
- ضرورة أن تتضمن المناهج اللبنانية الأدوات التعليمية المناسبة، مثل المحاكاة والمشاريع الواقعية والفرص التطوعية، بغية إكساب المتعلمين مهارات المواطنة وتعزيز إدراكهم للبيئة السياسية والاجتماعية في لبنان.
- من الأهمية بمكان إتاحة المناهج اللبنانية الفرصة للمتعلمين للمشاركة العملية إلى جانب القسم النظري بغية التدريب على المواطنة في بعدها العملي والتكيف مع السياقات الثقافية والسياسية المتنوعة في لبنان.

- ضرورة تضمين المناهج الدراسية استراتيجيات تدريس تفاعلية ونشطة ومنها الاستقصاء والحوار المفتوح بغية تطوير التفكير النقدي والمهارات الاجتماعية لدى المتعلمين، ما يعزز من مفاهيم المواطنة.
- من الأهمية بمكان تدريب المعلمين لتطوير كفاياتهم المهنية لجهة تنفيذ استراتيجيات تدريس المواطنة والقيم العائدة إليها.
- من الضروري أن يكون لأولياء الأمور دور إيجابي وداعم في مبادرات التربية على المواطنة التي تُعطى لأبنائهم في المدارس من قيم ومبادئ ونشاطات عملية مختلفة.
- من المهمّ تضمين المناهج اللبنانية قضايا وطنية وعالمية لمناقشتها وإيجاد الحلول الممكنة لها من قبل المتعلمين كي يصبحوا أكثر فاعلية وتأثيراً في مجتمعهم الاجتماعي والسياسي.

المراجع

المراجع العربيّة

- أبو رجيلي، س. ع.، وخوري، (٢٠١٦). دراسة ميدانيّة حول مادّة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة وتعليمها في لبنان: الواقع والتصورات. بيروت.
- الأحمد، يوسف، وعليمات، علي. (٢٠١٨). دور معلّمي المرحلة الثانويّة في تنمية قيم المواطنيّة العالميّة لدى طلبتهم في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت: كلية العلوم التربويّة. ٨٦-١.
- الإطار المرجعيّ للتربية على المواطنيّة ، ٢٠٢١. المركز التربويّ للبحوث والإنماء.
- الجحدلي، م. ب. م. ب. ص.، و الغامدي، ف. ع. ي. (٢٠٢٣). درجة تضمين كتب الدراسات الإسلاميّة بالصفوف الأولى لقيم المواطنيّة من وجهة نظر معلّمي المرحلة الابتدائيّة بمكة المكرمة. المجلة العربيّة للعلوم التربويّة والنفسيّة، ٧ (٣٣)، ٣٣٤-٣٧٨.
- جميل ه.، و يحيوي ه. (٢٠٢٣). قيم المواطنيّة الذكيّة وتحديات الرقمنة في الامارات العربيّة المتّحدة. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصاديّة والإداريّة، ٧ (١)، ٤٨٣-٥٠٠.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/219632>
- الحبيب، ا. ص. (٢٠٢٢). دور مقررات التربية الإسلاميّة للمرحلة الابتدائيّة في تحقيق عناصر المواطنيّة الرقميّة من وجهة نظر المعلّمين . مجلة العلوم التربويّة بجامعة الامير سطاتم بن عبد العزيز، ٩ (٢)، ٨٩-١١٧.
- حليم، أ. ر.، و عبد التواب، إ. الشحات. (٢٠٢٣). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة في التربية على المواطنيّة : دراسة ميدانيّة على طلاب المرحلة الثانويّة. مجلة كلية الاداب، جامعة بني سويف، (١)، ١.
- الخوالدة، توفيق أحمد توفيق. (٢٠٢١). درجة تضمين كتاب التربية الوطنيّة والمدنيّة للصف العاشر الأساسي في الأردنّ لمفاهيم حقوق الإنسان (رسالة ماجستير، كلية العلوم التربويّة، جامعة آل البيت، الأردنّ).

- الخوالدة، مؤيد أحمد، والخوالدة، عاطف خلف. (٢٠٢٤). أثر استراتيجيّة مكارثي في تنمية قيم المواطنة لدى طّلاب الصفّ العاشر الأساسيّ في الأردنّ في مبحث التربية الوطنيّة والمدنيّة. دراسات: العلوم التربويّة، ٥١ (٢)، ١٧٤-١٦٤. <https://doi.org/10.35516/edu.v51i2.7189>
 - السعيد، ح. ب. م. ب. س.، البلوشي، ف. ب. ع. ب. م.، & الحضرمي، أ. ب. س. ب. ن. (٢٠٢٢). درجة معرفة معلّمي الدراسات الاجتماعيّة بأبعاد التربية الوطنيّة في مدارس التعليم الأساسيّ بسلطنة عمان. مجلة كليّة التربية للبنات، ٣٣ (٢)، ٥٩-٧١.
 - السعيد، حميد بن مسلم. (٢٠٢٣). معتقدات معلّمي الدراسات الاجتماعيّة حول التربية الوطنيّة في مدارس التعليم الأساسيّ بسلطنة عمان. مجلة دراسات: العلوم التربويّة، (50) ٤ .
 - سليبيخ، لبنى. (٢٠١٧). التربية على المواطنة في البحرين: تحقيق في تصوّرات وفهم صانعي السياسات والمعلّمين والتلاميذ. سري: جامعة سري (المملكة المتّحدة).
 - سيدي صالح ص.، & خلاف أ. (٢٠٢١). الدراسات الاجتماعيّة ودورها في تنمية روح المواطنة لدى التلاميذ من وجهة نظر أساتذة الموادّ الاجتماعيّة في المتوسّطات -دراسة ميدانيّة بمتوسّطات مدينة العلمة-. مجلة الروائر، ٥(١)، ١٥٧-١٧٨.
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158486>
- الطوالبة، هادي محمد غالب. (٢٠١٩). درجة مساهمة الرياضة الأردنيّة في تأكيد المفاهيم القيميّة والتربية على المواطنة. Dirāsāt, 46(4), 188-205.
 - عبد النور موالى مصطفى، و محمد أوباجي. (٢٠٢٣). قيم حقوق الإنسان المنصوص عليها في التعديل الدستوريّ الأخير لسنة ٢٠٢٠ ومدى تضمّنها في الكتاب المدرسيّ - دراسة تحليليّة لكتاب التربية على المواطنة للسنة الرابعة من مرحلة التعليم المتوسّط نموذجًا. مجلة البحوث والدراسات العلميّة، ١٧(٠١)، ٧٤٧-٧٦٥.
 - الغامدي، أ.، والحسن، و. س. (٢٠٢٠). التعليم والتعلّم القائم على الاستقصاء بين التخصصات حول الاستدامة في السعوديّة. مجلة إعداد المعلّمين من أجل الاستدامة، ٢٢(٢)، ١٢١-١٣٩.
- <https://doi.org/10.2478/jtes-2020-0020>

- فعرس ع. ا. و اخدمش ف. (٢٠٢٣). التوظيف الديدكتيكي لقضايا ومفاهيم قيم التربية على المواطنة في الكتاب المدرسي المغربي، دراسة تشخيصية تحليلية لمكوّن التربية على المواطنة ، في مادة الاجتماعيات، السنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي. تنمية الموارد البشرية، ١٨(١)، ٢١٩-١٨٧. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/221418>
- فينفي، نورة وسليمي، ابتها. (٢٠١٨). مدى مساهمة الكتاب المدرسي في التأسيس الفكري لقيم المواطنة لدى الطفل المتعلم، دراسة تحليلية لمضامين كتب التربية على المواطنة الجيل الثاني. أم البواقي. الجزائر.
- القاسم، حسن، وعاشور، محمد. (٢٠١٦). دور مديري المدارس الحكومية في محافظة إربد، في توظيف الإعلام التربوي، لتعزيز الإنماء الوطني لدى الطلبة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، ١٥ (١)، ٣٩٠-٤٢٥.
- القحطاني، تيماء، وطيب، عبدللا. (٢٠١٨). دور الإدارة المدرسية في تعزيز المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة القويعة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٢ (١٠)، ٢٦-٤٨.
- الكواري، م. منى، دو، ش.، & كوتش، م. (٢٠٢١). تقويم الأداء في التعليم من أجل التنمية المستدامة: دراسة حالة لنظام التعليم في قطر. Prospects، 52، 513-527.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (٢٠٢٣). الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي. المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- مؤسّسة " أديان ". (٢٠٢٤). معهد إدارة المواطنة والتنوّع. مؤسّسة " أديان ".
- هياق ا. (٢٠٢٢). الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي في الجزائر، رؤية واقعية استشرافية. مجلة انسة للبحوث و الدراسات، ١٢(٢)، ٩٩-١١٣. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/176083>
- يونس، ج. (٢٠٢٣). مساهمة حصّة التربية على المواطنة في تنمية روح المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي. مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، ٨ (١)، ٤٧٩-٤٩٤ .

المراجع الأجنبية

- “أبعاد”. (2024). *Active citizenship as a promoter of gender equality in Lebanon: A research study*.
- Abouchedid, K., & Nasser, R. (2000). The state of history teaching in Lebanon: Inconsistent representations of Lebanon’s history in school textbooks. *The Middle East Journal*, 54(4), 614–626.
- Akar, B. (2014). Learning active citizenship: conflicts between students’ conceptualizations of citizenship and classroom learning experiences in Lebanon. *British Journal of Sociology of Education*, 37, 1–25.
- Akar, Bassel. (2019). *Citizenship Education in Conflict–Affected Areas: Lebanon and Beyond*.
- Akin, S., Calik, B., & Engin–Demir, C. (2017). Students as agents in the community: Developing active citizenship at schools. *Kuram ve Uygulamada Egitim Bilimleri*, 17(3), 809–834.
- Al–Nakib, Rania 2017. Diversity, Identity, and Agency: Kuwaiti School and the Potential for Transformative Education. In *Citizenship Education and Global Migration: Implications for Theory, Research, and Teaching*, edited by James A. Baker, 327–349. Washington, DC: American Educational Research Association.
- Alviar–Martin, T., Ho, L. C., Sim, J. B. Y., & Yap, P. S. (2012). The ecologies of civic competence: Students' perceptions from one Singapore school. *Asia Pacific*
- Amel Association International. (2024). Retrieved from <https://amel.org/>

- Andolina, M. W., & Conklin, H. G. (2018). Speaking with confidence and listening with empathy: The impact of Project Soapbox on high school students. *Theory and Research in Social Education*, 46(3), 374–409.
- Australian Curriculum: Civics and Citizenship. (n.d.). Australian Curriculum. Website.
- Bahous, R., Nabhani, M., & Rabo, A. (2011). Parochial Education in a Global World? Teaching History and Civics in Lebanon. *Journal of Educational Change*.
- Bajaj, M. (2012). From “time pass” to transformative force: School-based human rights education in Tamil Nadu, India. *International Journal of Educational Development*, 32(1), 72–80.
- Barrault-Stella, L., & Douniès, T. (2021). From good “user” to good citizen? The political effects of education policies on families in France. *Politics and Policy*, 49(4), 866–890.
- Bayram Özdemir, S., Stattin, H., & Özdemir, M. (2016). Youth's initiations of civic and political discussions in class: Do youth's perceptions of teachers' behaviors matter and why? *Journal of Youth and Adolescence*, 45(11), 2233–2245.
- Blevins, B., LeCompte, K. & Bauml, M. (2018) Developing students' understandings of citizenship and advocacy through action civics. *Social Studies Research and Practice*, 13(2), 185–198.

- Blevins, B., LeCompte, K. N., Riggers–Piehl, T., Scholten, N., & Magill, K. R., (2021). The impact of an action civics program on the community & political engagement of youth. *The Social Studies*, 112(3), 146–160.
- Boggiano, Ann K., Cheryl Flink, Ann Shields, Aubyn Seelbach, and Marty Barret (1993). Use of Techniques Promoting Students’ Self–Determination: Effects on Students’ Analytic Problem–Solving Skills, Motivation and Emotion 17(4): 319–336.
- BouJaoude, S. (2024, August 26). Citizenship education in Lebanon. The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship. Retrieved from <https://asfariinstitute.org/2024/08/26/ggco-op-ed-6/>
- Bowyer, B.T., & Kahne, J. (2020). The digital dimensions of civic education: Assessing the effects of learning opportunities. *Journal of Applied Developmental Psychology*, 69, 101–162.
- British Council. (2024). *Active Citizens*. British Council Lebanon. Retrieved from <https://www.britishcouncil.org.lb/programmes/society/active-citizens>
- Canadian Citizenship Education Framework. (n.d.). Government of Canada. Website.
- Cheung, C., H., W., Kennedy, K. J., Leung C., & Hue, M., T. (2018). Religious engagement and attitudes to the role of religion in society: Their effect on civic and social values in an Asian context. *British Journal of Religious Education*, 40(2), 158–168.
- Cho, H. (2018). Crafting a third space: Integrative strategies for implementing critical citizenship education in a standards–based classroom. *Journal of Social Studies Research*, 42(3), 273–285.

- Činčera, J., Skalík, J., & Binka, B. (2018). One world in schools: An evaluation of the human rights education programme in the Republic of Georgia. *Cambridge Journal of Education*, 48(6), 769–786.
- Claude, K.M. and Hawkes, M.T. (2020). Ebola crisis in Eastern Democratic Republic of Congo: Student-led community engagement. *Pathogens and Global Health*, 114(4), 218–223.
- Dewey. John. (1897). My Pedagogic Creed. New York: E. L, Kellogg.
- Driscoll, T., & McClusker, S. W. (2022). Becoming active citizens: Practices to engage students in civic education across the curriculum. Solution Tree.
- Dumutriu, C & Dumitru, G. (2014). Achieving citizenship education: A theoretical and experimental approach. *Procedia: Social and Behavioural Sciences*, 149, 307–311.
- Écoles Catholiques. (2024). Enquête sur les écoles catholiques au Liban. [Unpublished manuscript].
- Ersoy, A.F. (2014). Active and democratic citizenship education and its challenges in social studies classrooms. *Eurasian Journal of Educational Research*, 55, 1–20.
- Faour, M. (2013). A REVIEW OF CITIZENSHIP EDUCATION IN ARAB NATIONS. Carnegie Endowment for International Peace. <http://www.jstor.org/stable/resrep12771>.
- Feddes, A.R., Huijzer, A., van Ooijen, I. & Doojse, B. (2019). Fortress democracy: Engaging youngsters in democracy results in more support for the political system. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, 25(2), 158–164.

- Ferguson, C. (2024). Interculturalism in student and teacher understandings of global citizenship education in three International Baccalaureate international schools. *Journal of Research in International Education*, 23(2), 152–171. <https://doi.org/10.1177/147524092310324>
- Fesnic, F. N. (2016). Can civic education make a difference in democracy? Hungary and Poland compared. *Political Studies*, 64(4), 966–978.
- Finkel, S. E., & Ernst, H. R. (2005). Civic education in post-apartheid South Africa: Alternative paths to developing political knowledge and democratic values. *Political Psychology*, 26(3), 333–364.
- Finnish National Agency for Education. (2024). *Active citizenship*. Retrieved from <https://www.oph.fi/en>
- Finnish National Agency for Education. (n.d.). National Core Curriculum for Basic Education. Website.
- Frayha, N. (2003). ‘Education and Social Cohesion in Lebanon,’ Prospects, vol. 33: 77–88. <https://doi.org/10.1023/A:1022664415479>
- Freire, P. (1970). *Pedagogy of the Oppressed*. Continuum.
- Freire, P. (1998). *Pedagogy of Freedom: Ethics, Democracy, and Civic Courage*. Rowman & Littlefield.
- Frenkiel, S. (2019). Citizenship Education in Lebanon: Challenges and Opportunities. In *Citizenship Education in Conflict-Affected Areas: Lebanon and Beyond* (pp. 45–68). Bloomsbury Publishing.
- Galais, C. (2018). How to make dutiful citizens and influence turnout: The effects of family and school dynamics on the duty to vote. *Canadian Journal of Political Science*, 51(3), 599–617.

- Geller, J., Voight, A., Wegman, H& Nation, M. (2013). How do varying types of youth civic engagement relate to perceptions of school climate? *Applied Developmental Science*, 17(3), 135–147.
- Godfrey E. B. & Grayman J. K., (2014). Teaching citizens: The role of open classroom climate in fostering critical consciousness among youth. *Journal of Youth and Adolescence*, 43(11), 1801–1817.
- Grobshäuser, N., & Weißenö, G. (2021). Does political participation in adolescence promote knowledge acquisition and active citizenship? *Education, Citizenship and Social Justice*, 16(2), 150–164.
- Han, C., Hoskins, B., & Sim, J.B. (2014). The relationship between civic attitudes and voting intention: An analysis of vocational upper secondary schools in England and Singapore. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, 44(5), 801–825.
- Høigaard, R., Kovač, V. B., verby, N. C., & Haugen, T. (2015). Academic self-efficacy mediates the effects of school psychological climate on academic achievement. *School Psychology Quarterly: The Official Journal of the Division of School Psychology, American Psychological Association*, 30(1), 64–74.
- Isac, M.M., Maslowski, R., Creemers, B., & van der Werf, G.P. (2014). The contribution of schooling to secondary-school students' citizenship outcomes across countries. *School Effectiveness and School Improvement*, 25(1), 29–63.

- Jarkiewicz, A. (2020). Using participatory action learning to Empower the active citizenship of young people. *Action Learning: Research and Practice*, 17(1), 72–83.
- *Journal of Education*, 32(4), 473–488.
- Karamah, Jinan & Mekhael, E. (2018). Measuring grade 10 students' knowledge, skills, and attitudes of sustainable development. *International Journal of Learning and Teaching*.
- Keating, A. & Janmaat, J.G. (2016). Education through citizenship at school: Do school activities have a lasting impact on youth political engagement? *Parliamentary Affairs*, 69(2): 409–429.
- Keegan, P. J. (2017). Belonging, place, and identity: The role of social trust in developing the civic capacities of transnational Dominican youth. *The High School Journal*, 100(3), 203–222.
- Keser, F., Akar, H. & Yildirim, A. (2011). The role of extracurricular activities in active citizenship education. *Journal of Curriculum Studies*, 43(6), 809–837.
- Khoury, W., Solorio, M., & Simon, G. (2024). Tolerance education in Lebanon: Validation and dissemination workshops report. Management Systems International.
- Kim, J. & Morgül, K. (2017). Long-term consequences of youth volunteering: Voluntary versus involuntary service. *Social Science Research*, 67, 160–175.

- Larsen, M.A. & Searle, M.J. (2017). International service learning and critical global citizenship: A cross-case study of a Canadian teacher education alternative practicum. *Teaching and Teacher Education*, 63, 196–205.
- Lebanese Ministry of Education and Higher Education. (n.d.). Curriculum Framework. Website.
- Lee, T., An, J., Sohn, H., & Yoo, I. T. (2019). An experiment of community-based learning effects on civic participation. *Journal of Political Science Education*, 15(4), 443–458.
- Levy, B.L. (2018). Youth developing political efficacy through social-learning experiences: Participating actively in a supportive Model United Nations Club. *Theory & Research in Social Education*, 46(3), 410–448.
- Lukšik, I. (2019). The effect of primary education teachers on the formation of pupil citizenship. *European Journal of Education*, 54(3): 457–470
- Makassed Philanthropic Islamic Association of Beirut. (2024). Makassed Philanthropic Islamic Association of Beirut. <https://www.makassed.org/>
- Marchi, R. and Clark, L.S. (2021). Social media and connective journalism: Forming counter public and youth civic participation. *Journalism*, 22(2), 285–302.
- McNaughtan, J. & Brown, M. (2020). Fostering democratic participation at community colleges: Understanding the relationship between voting and student, institutional, and environmental factors, *Community College Review*, 48(4): 355–375.
- Ministry of Education, Singapore. (n.d.). National Education. Website.

- Mulder, L. E. M. (2023). *On-site citizenship education: An effective way of boosting democratic engagement and reducing inequalities among young people?* Journal of Educational Research, 76(4), 512–530.
- Nafda. (2024). Citizenship Tool. Nafda Lebanon. Retrieved from <https://nafdalebanon.org/citizenship-tool/>
- National Council for Social Studies (NCSS). (n.d.). Civic Education. Website.
- OECD. (2023). Education at a Glance 2023: Highlights. OECD Publishing.
- Piedade, F., Malafaia, C., Neves, T., Loff, M., & Menezes, I. (2020). Are we educating critical citizens? Portuguese teachers and students' visions of critical thinking at school. Thinking Skills and Creativity, 37, 100,690.
- Prati, G., Mazzoni, D., Guarino, A., Albanesi, C. & Cicognani, E. (2020). Evaluation of an active citizenship intervention based on youth-led participatory action research. Health Education & Behavior, 47(6), 894–904.
- Qualisus Consulting. (2023). *Active citizenship as a promoter of gender equality in Lebanon: A research study*. “أبعاد” Resource Centre for Gender Equality.
- Save the Children Lebanon. (2024). *Save the Children Lebanon*. <https://lebanon.savethechildren.net/>
- Tohme, A., & Richa, L. (2021). Report on previous studies regarding the national education curriculum. Educational Center for Research and Development.
- UAE Ministry of Education. (n.d.). National Strategy for Education. Website.
- اليونسكو. (2015). Global Citizenship Education: Topics and Learning Objectives. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

- اليونسكو. (2017). *Education for Sustainable Development Goals: Learning objectives*. Paris: اليونسكو. Available at: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247444>
- اليونسكو. (2019). Global Perspectives on Citizenship Education. In *Citizenship Education in Conflict-Affected Areas: Lebanon and Beyond* (pp. 15–30). Bloomsbury Publishing.
- اليونسكو. (2023). *Global education monitoring report 2023: Social justice through education*. Paris: اليونسكو Publishing.
- اليونسكو. (2023). Report on the 2022 Transforming Education Summit. Prepared by the Secretary-General's Special Adviser on the Transforming Education Summit and the اليونسكو Transforming Education Summit Secretariat.
- اليونسكو. (2024). *Beirut Office*. Retrieved from <https://www.unesco.org/en/fieldoffice/beirut>
- اليونسكو. (2024). *For every child*. <https://www.unesco.org/>
- Unite Lebanon Youth Project. (2024). *Unite Lebanon Youth Project*. https://www.مشروع_توحيد_الشباب_اللبناني.org/
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (اليونسكو). (2022). *Global Citizenship Education: Preparing learners for the challenges of the 21st century*. اليونسكو.
- United Nations, 2023. *The Sustainable Development Goals Report 2023*.
- World Bank. (2011). *Learning for All: Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Development*. Washington, DC: The World Bank.

- Zimmerman, B. J. (2002). Becoming a self-regulated learner: An overview. Theory into Practice, 41(2), 64–70.

X. قائمة البرامج المنفذة من قبل الجمعيات

فيما يلي القائمة الكاملة للبرامج التي تقدّمها المنظّمات المحليّة والدوليّة التي تمّ إجراء مقابلات معها. تتضمّن هذه القائمة جميع البرامج التي ذكرها ممثّلو المنظّمات خلال مقابلاتهم. ومع ذلك، يجب التنويه بأنّ هذه القائمة تستند فقط إلى البرامج التي تمّ ذكرها خلال المقابلات. وقد تكون هناك برامج إضافية تقودها هذه المنظّمات لكنها لم تُذكر، وبالتالي لم يتمّ تضمينها في هذه القائمة.

المنظمة	البرنامج	الوصف
UNODC	GRACE Initiative (الموارد العالميّة للتنقيف في مجال مكافحة الفساد وتمكين الشباب)	مبادرة GRACE هي برنامج تعليمي لمكافحة الفساد. يتضمّن شراكة مع الجامعات والتعليم والشباب لتطوير موقف ضدّ الفساد.
	الكتب التعليميّة (The Zorbs)	هذه الكتب المصوّرة تدور حول شخصيّات تُدعى "The Zorbs". قامت UNODC بتطوير هذه الأدوات التعليميّة للمعلّمين والشباب، وهي معدّة لتناسب مختلف الفئات العمريّة.
	ألعاب الطاولة	تُستخدم ألعاب الطاولة لتعليم المواطنة في المجتمعات. وتُستخدم لتعزيز المعرفة بالسلوك المسؤول والشفاف وتعليم عن الفساد. عادةً ما تشمل هذه الألعاب فريقين وتساعد على تعلّم القضايا الأخلاقيّة والمواطنة في أثناء الاستمتاع باللعب.
NAFDA	بوصلّة القيم	هذه الأداة تمّ اقتراحها من قبل مديري المدارس بهدف مراقبة وتقويم القيم الرئيسيّة الثلاث في مدارسهم. تُستخدم هذه الأداة للتقويم وتساعد المدارس على تقويم أدائها في تعليم القيم والمواطنة بشكل سنوي. كما يمكنها مساعدة المدارس في تحديد القيم التي تحتاج إلى تعزيز في العام التالي.
	Social Vision (الرؤية الاجتماعيّة)	تُعتبر هذه الأداة وسيلة لتعزيز الروابط بين المدارس والمجتمع. من خلال استخدامها، يمكن للمدارس وضع رؤية تتعلّق بالمجتمع، واعتماد استراتيجيّات معيّنة، وتحديد أولويّاتها للعام القادم.
	على الساحة	تركّز هذه الأداة بشكل أساسي على المواطنة، والمواطنة الموجهة نحو العدالة، والمواطنة التشاركيّة. حالياً، يتمّ تطبيق هذه الأداة في بعض المدارس. ووفقاً لدراسة الأثر التي أجرتها NAFDA، تبيّن أنّ هذه الأداة مفيدة للغاية.
مؤسّسة مخزومي	برنامج التدريب المهنيّ "Step Forward"	"Step Forward" هي مبادرة تستهدف الشباب بهدف إعدادهم لسوق العمل ومساراتهم المهنيّة. تتألّف من ورش عمل للقيادة، وفرص تدريبيّة، وخدمة مجتمعيّة.
	برنامج الرعاية الصحيّة	تركّز مؤسّسة مخزومي على تقديم خدمات صحيّة أوليّة قليلة التكلفة، مستندة إلى معايير الرعاية الأوليّة التي تنفّذها وزارة الصحة اللبنانيّة بالتنسيق مع "الاعتماد الكندي". تُعدّ المؤسّسة نموذجاً يُحتذى به لمراكز الرعاية الصحيّة الأخرى من خلال الابتكارات في برامج الرعاية الصحيّة والعمليّات السريريّة. كما تُقيم علاقات تعاونيّة مع منظّمات عامّة وخاصّة، محليّة ودوليّة، وتقدّم خدمات متنوّعة لجميع الناس من دون تمييز.

برنامج الصغيرة	القروض	تم إطلاق برنامج برنامج القروض الصغيرة لتقديم خدمات مالية للأشخاص غير القادرين على الحصول عليها من البنوك، ما يمنحهم فرصة لزيادة دخلهم وانقاذ أنفسهم من دائرة الفقر التي تغطي أكثر من ثلث سكان العالم.
برنامج البيئة والتنمية		هذا البرنامج يركز على البيئة. انطلق البرنامج من جلسات تدريبية مع المزارعين في الجامعة الأمريكية في بيروت. ويأمل البرنامج في تقديم خدمات لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد من دون تمييز بين منطقة و أخرى أو دين أو طائفة.
مجموعة التعليمية	الأدوات	هي مجموعة أدوات تعليمية حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، تم توزيعها على جميع المدارس في لبنان.
Let's Talk (لنتحدث)		هو مشروع تم تنفيذه حول حقوق الأطفال. جمع المشروع متعلمين من مدارس وبيئات متنوعة وعلمهم حقوق الأطفال. وقام الأطفال بتقديم عرض مسرحي وتمثيل أدوار بناءً على ما تعلموه عن حقوق الإنسان.
وحدة الاغاثة		تم إنشاء هذه الوحدة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بعد أزمة اللاجئين السوريين. إنها ليست برنامجاً، بل وحدة إغاثة تهدف إلى تلبية احتياجات الناس وضمانها.
دورة المواطنة العالمية		تم تطوير هذه الدورة وستقدم للمتعلمين الدراسات السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وبالمثل، ستقدم الدورة لجميع المتعلمين في فرع الجامعة الأمريكية في بيروت في البحر المتوسط، الذي يعد الفرع التوأمة للجامعة في قبرص.
ورش العمل		يُنظم المعهد ورش عمل لطلاب الجامعات عمومًا حول الحوكمة الرشيدة والمواطنة.
التدريبات والشهادات		هناك شهادة في إعادة تصوّر المواطنة في العالم العربي، تتألف من ثلاثة نماذج عبر الإنترنت تستند إلى ركائز المرصد. تُدرّب هذه الشهادة الطلاب على المواطنة الجيدة، وتتضمن أيضًا مشاريع ختامية (Capstones) حول المواطنة.
مؤتمرات سنوية المواطنة		المؤتمر السنوي هو مؤتمر علمي إقليمي حول المواطنة يضم لجنة علمية.
سلسلة بودكاست		يُنتج المعهد سلسلة بودكاست حول المواطنة.
تعزيز التنمية المستدامة والمواطنة العالمية		تعمل اليونسكو في بيروت بشكل نشط على تعزيز التنمية المستدامة من خلال المادة ٤,٧، التي تركز على تحقيق التعليم الشامل للجميع. وقد تركّزت جهود المنظمة بشكل رئيسي على المستوى الجامعي، مع تركيز خاص على تعليم المواطنة العالمية، بما يشمل ضمان الحق في الوصول إلى التعليم كحق أساسي للجميع.
الغرفة الخضراء		تتعاون اليونسكو مع المركز التربوي للبحوث والإنماء (CRDP) من خلال مشروع "الغرفة الخضراء"، وهو يوم تدريبي يهدف إلى غرس ثقافة المسؤولية البيئية والالتزام بالممارسات القائمة على القيم.
البحث مع الجامعات		كما أجرت اليونسكو في بيروت دراسة في الجامعات العربية تركز على تعزيز المواطنة داخل الجامعات. هدفت هذه الدراسة، التي شملت جامعات عربية عدة، إلى تقويم كيفية تحقيق الطلاب للمواطنة، ودورهم فيها، وفرصهم للمشاركة الفكرية داخل الحرم الجامعي. تناولت الدراسة أيضًا مدى حرية الطلاب في أداء

أدوارهم، وكيف يمكن للجامعات العربية تعزيز المشاركة، بخاصة بين المعلمين المستقبليين. وبناءً على النتائج، تم تطوير منهج دراسي يُعنى بتعزيز المواطنة الفعالة والمشاركة في الحياة الاجتماعية، يستهدف الطلاب الذين سيصبحون معلمين في المستقبل.		
يتناول هذا الكتاب المظاهر الثقافية الإسلامية والمسيحية، ويهدف إلى تعزيز التفاهم والحوار بين الأديان من خلال نهج شامل يتناول التعليم والبلديات والمنظمات غير الحكومية. صدر الكتاب باللغتين العربية والفرنسية، ويهدف إلى دمج الوعي الثقافي في المناهج الدراسية وتعزيز التقدير للتراث، ما يساهم في معالجة الجهل والخوف التي قد تؤدي إلى توترات اجتماعية. من خلال تسليط الضوء على مهارات الحياة والفنون في التعليم والأنشطة العملية، يُعتبر الكتاب أداة لبناء المواطنة النشطة والتناغم الثقافي.	كتاب بعنوان "الجوانب الثقافية في الديانتين المسيحية والإسلامية"	الهيئة الوطنية لليونسكو
تُنظّم دورات تدريبية تهدف إلى تمكين المربين والطلاب وأفراد المجتمع، حيث تركز هذه الدورات على مواضيع رئيسية مثل المواطنة العالمية، وثقافة السلام، ونبذ العنف، والتنمية المستدامة. تزود هذه الدورات المشاركين بمهارات عملية تساعد على تطبيق هذه القيم في حياتهم اليومية وأعمالهم.	التدريبات	
تعمل اللجنة على تعزيز ودعم دمج المواطنة العالمية وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية الحالية. وبدلاً من فرض برامج جديدة، تُساعد اللجنة المعلمين والمؤسسات التعليمية على دمج هذه القيم الأساسية ضمن الأطر التعليمية القائمة.	دعم المناهج الحالية	
تقوم اللجنة بدور تنفيذ المشاريع التعليمية داخل المدارس. ومن خلال التعاون مع مديري المدارس وأصحاب المصلحة الآخرين، تضمن اللجنة أن تكون المشاريع واقعية وقابلة للتنفيذ ومخططة لها بشكل صحيح، مع التركيز على تحقيق تأثير ملموس في المجتمع.	جدوى المشاريع وتقييم تنفيذها	
برنامج "ألوان" هو برنامج ديناميكي يمتد على مدى عامين ويستهدف المتعلمين الشباب. يهدف البرنامج بشكل أساسي إلى تزويد المشاركين بالأدوات الأساسية لإدارة التنوع بفعالية، وتعزيز التعاون بين الأقران من خلفيات متنوعة، والمشاركة في مبادرات تطوعية ذات تأثير.	برنامج ألوان	مؤسسة أديان
تدرب برامج الحفاظ على الطبيعة الشباب على الإبلاغ عن الحرائق والسيطرة عليها، بالإضافة إلى التحضير والاستجابة السريعة للتهديدات البيئية في جميع المناطق اللبنانية.	برامج الحفاظ على الطبيعة	AFDC
تعمل اليونيسف ضمن برنامج الشباب على حزمة تُعرف باسم "حزمة المهارات الحياتية". تستند هذه الحزمة إلى الإطار المفاهيمي للتعليم القائم على المهارات الحياتية والمواطنة، وتركز على ١٢ مهارة أساسية في هذا المجال. يتم تقديم الحزمة للأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤، في إعدادات التعليم غير الرسمي، مثل المدارس التقنية والمهنية، ومن خلال منظمات غير حكومية في مراكز مجتمعية.	مثل حزمة المهارات	يونيسف
برنامج يعبر فيه الشباب عن مخاوفهم وآرائهم إلى اليونيسف. بناءً على ذلك، يقومون بتعليم شباب حول كيفية التفكير والتصرف والعمل معاً لإيجاد مشاريع مشتركة، والعمل على تنفيذها.	برنامج تقرير الاتحاد الأفريقي	

تمكين المرأة هو مجال تركيز قوي لـ International Alert. من خلال برامجها مع النساء، بما في ذلك الشابات، تروج المنظمة لتطوير مهارات القيادة والمشاركة، والعمل المجتمعي، وتجاوز الانقسامات السياسية والطائفية، وتعزيز التعاون بين مختلف الاطياف.	برامج تمكين المرأة	International Alert
توفر International Alert شراكات لتعزيز تعليم المواطنة ودمج مهارات وقيم المواطنة في المدارس.	تطوير مجموعة الأدوات	
كما تقدم International Alert تدريباً للكوادر التعليمية في مراكز التعليم غير الرسمي وموظفي حماية الأطفال في مراكز التعليم غير الرسمي.	برامج التدريب	
"Connecting Classrooms" هو برنامج تعليمي عالمي للمدارس، يهدف إلى مساعدة الشباب في تطوير المعرفة والمهارات والقيم اللازمة للعيش والعمل في اقتصاد عالمي.	Connecting Classroom (الفصول الدراسية المتصلة)	British Council
هدف هذه المبادرة هو تعليم المستخدمين، وبخاصة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، حول المخاطر المرتبطة باستخدام المنصات الإلكترونية مثل وسائل التواصل الاجتماعي. كما تسعى المبادرة إلى تزويدهم بالأدوات والمهارات التي تمكنهم من أن يصبحوا مفكرين نقديين قادرين على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة.	بناء الحالة الرقمية	

XI. لائحة بأسماء الخبراء

أبي علي، عاصم	منسق برنامج التعليم الوطني في اليونسكو لبنان.
أبو زكي، عبير	أخصائية في التنمية ومشاركة الشباب في اليونيسف - لبنان.
أبو شديد، كمال	أستاذ في جامعة سيّدة اللويزة (NDU) ورئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. (LAES)
عكر، باسل	أستاذ جامعي، ومستشار بحثي في التعليم في المناطق المتأثرة بالأزمات.
أشقر، عماد	مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي
العكرة، أدونيس	أستاذ الفلسفة ومؤسس مركز تمّوز للدراسات والتدريب على المواطنة.
العلي، غالب	أستاذ في الجامعة اللبنانية وعضو في لجنة تطوير منهج التربية المدنية في المركز التربوي للبحوث والإنماء (CRDP).
بحوث، ريم	أستاذ مشارك في الجامعة الأمريكية اللبنانية (LAU) وعضو في لجنة تطوير منهج اللغات في المركز التربوي للبحوث والإنماء. (CRDP)
بارود، فوزي	مساعد نائب الرئيس لتكنولوجيا المعلومات، أستاذ مشارك، تكنولوجيا التعليم-جامعة سيّدة اللويزة- كرسي اليونسكو حول الموارد التعليمية المفتوحة.
بو جودة، صوما	أستاذ ومستشار رفيع المستوى لرئيس الجامعة الأمريكية في بيروت وعضو في اللجنة العليا لتطوير المناهج في المركز التربوي للبحوث والإنماء. (CRDP)
ضاوي، ميساء	مديرة دولية في لبنان منسقة شبكة مدارس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس الثقافي البريطاني.
الخطيب، وسيم	أستاذ في الجامعة اللبنانية وعضو في لجنة اللغات لتطوير المناهج في المركز التربوي للبحوث والإنماء. (CRDP)
السيد حسين، عدنان	أستاذ في العلوم السياسية، وزير دولة سابق لشؤون التنمية الإدارية.
فرحات، لمياء	مساعدة (العدالة الجنائية وإصلاح السجون) في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (UNODC)
فايد، خالد	مدير التعليم الثانوي، في وزارة التربية والتعليم العالي.
فريحة، نمر	أستاذ في التربية وخبير في تعليم المواطنة وتطوير المناهج الدراسية.
جعجع، كارين	مديرة مشاريع التعليم في المجلس الثقافي البريطاني.
الجميل، إيلي	مدير برنامج تطوير الأعمال في المجلس الثقافي البريطاني.
حداد، تانيا	مديرة مبادرة الارتباط العالمي في الجامعة الأمريكية في بيروت.
هوري، جان باتيست	مدرب مُدرّبين في وكالة التعليم الفرنسية في الخارج. (AEFE)
عماد، ميسم	مديرة وحدة التعليم في مشروع ألوان في مؤسسة أديان.
إسحق، هيام	أستاذة في الجامعة اللبنانية، ورئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء. (CRDP)
جعيتاني، كريستيان	المنسقة الوطنية لشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو (ASPnet) وأندية اليونسكو في اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو. (LNCU)
كشر، سيمون	مدير مرصد الحوكمة الرشيدة والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت. (AUB)
خليفة، إديت	مسؤول أول عن المشاريع في منظمة التنبيه الدولي - فرع لبنان (International Alert Lebanon)

مسرة، انطوان	أستاذ جامعي، عضو مؤسس في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، وعضو في لجنة تطوير منهج مادة التربية المدنية في المركز التربوي للبحوث والإنماء. (CRDP)
نعماني، سلامة	مديرة برنامج البيئة والتنمية ومستشار لرئيس مؤسسة مخزومي.
عمر، ربيع	مدير مشاريع أول في مؤسسة بيرغوف. (Berghof Foundation)
بيكولت، إيزابيل	نائبة المستشارة للتعاون والعمل الثقافي في السفارة الفرنسية في لبنان.
صباغ، رينيه	مسؤول برنامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (UNODC)
سلمان، سهام	منسقة برنامج التعليم البيئي والتوعية في الجمعية اللبنانية للدفاع عن حقوق الإنسان. (AFDC)
شيا جنان	رئيس قسم تحوّل المدارس والرصد والتقويم في نافذة التنمية. (Nafda)
شكر، رشا	رئيس قسم الشباب والمجتمع المدني في لبنان وسوريا- المجلس الثقافي البريطاني
سلالوف، إيلينا	مستشار أول في بناء السلام في منظمة التنبيه الدولي - فرع لبنان (International Alert Lebanon).
طبارة، نايلة	مدير معهد أديان ونائب رئيس مؤسسة أديان.
طه، فاطمة	أخصائية في برنامج مساعدة في مكتب اليونسكو الإقليمي.
زعي، عمر	مفوض التربية البيئية في جمعية كشافة التربية الوطنية.

XII. وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – المشاركة في هذه الدراسة

- المنظمات غير الحكومية الدولية
- المجلس الثقافي البريطاني
- السفارة الفرنسية – قسم التعليم
- International Alert
- اليونسكو
- اليونيسيف
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- AFDC
- مؤسسة أديان
- معهد اصفاري للمجتمع المدني والمواطنة
- اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو
- كشافة التربية الوطنية
- مؤسسة مخزومي
- نفضة